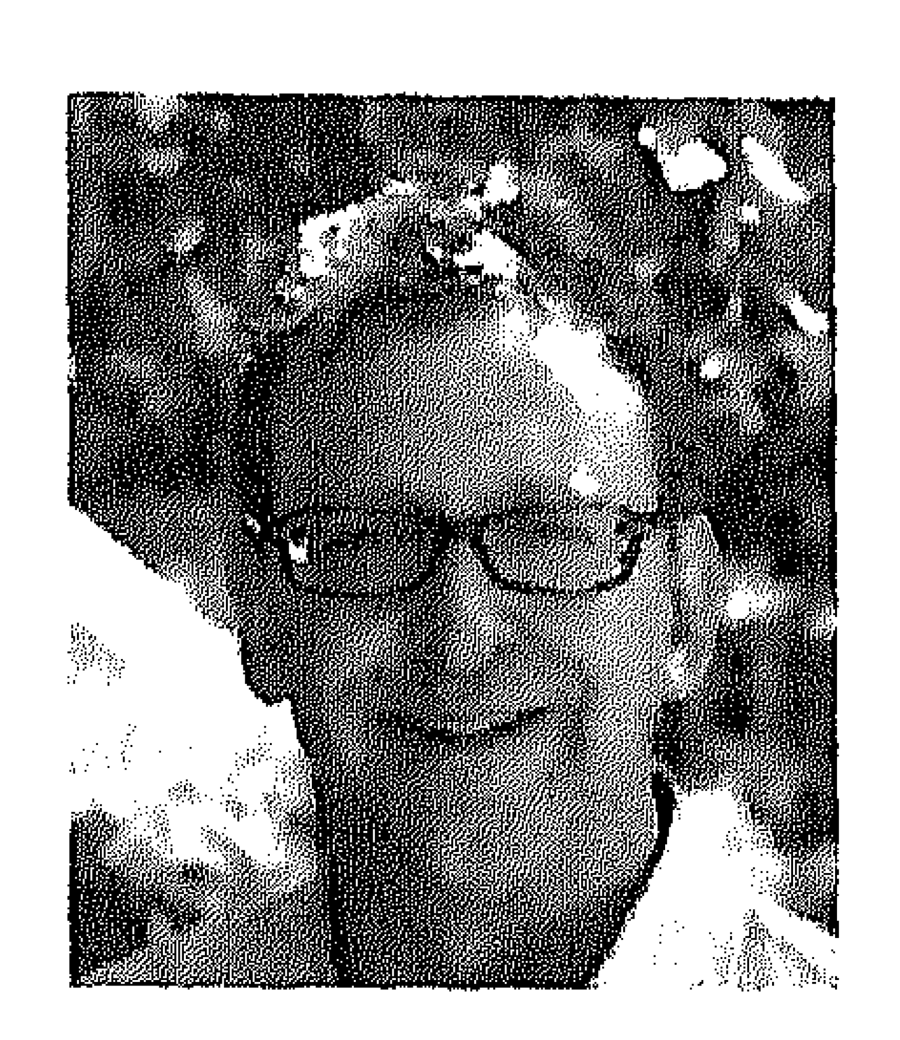
جامعة محمد الخامس أكدال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم: 15

يهودي السلطان

المغرب وعالم اليهود السفرد

تأليف: دانييل شروتر

تعريب: خالد بن الصغير

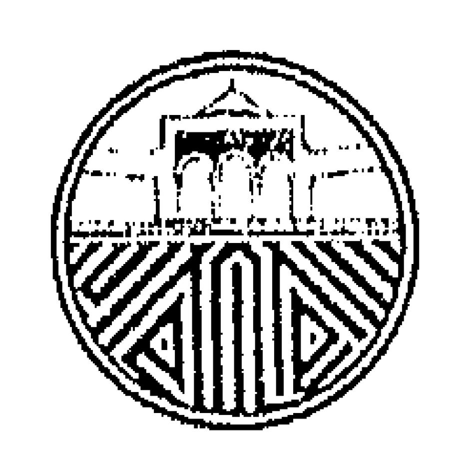


المؤلف: دانييل شروتر
Daniel J. Schroeter

أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة مينيسوتا (Minnesota) بالولايات المتحدة الأمريكية. يهتم بالبحث في تاريخ الأقليات اليهودية بالعالم الإسلامي، وخاصة في المغرب. ومن مميزاته الأكاديمية، اعتماد طريقة البحث الشمولي، ورفض العمل التجزيئي. ورغم حساسية القضايا المدروسة، فإن تنويع الباحث لمرجعياته المنهجية والمصدرية والوثائقية، بلغات متنوعة، ومنها العربية، قد مكنه من خوض المغامرة بثبات، ومن إثارة اهتمام القارئ، ودعوته بكثير من التواضع إلى مناقشة أفكاره واستنتاجاته العلمية الرصينة.

يهودي السلطان

المغرب وعالم اليهود السفرد



جامعة محمد الخامس أكدال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة رقم: 15

يهودي السلطان

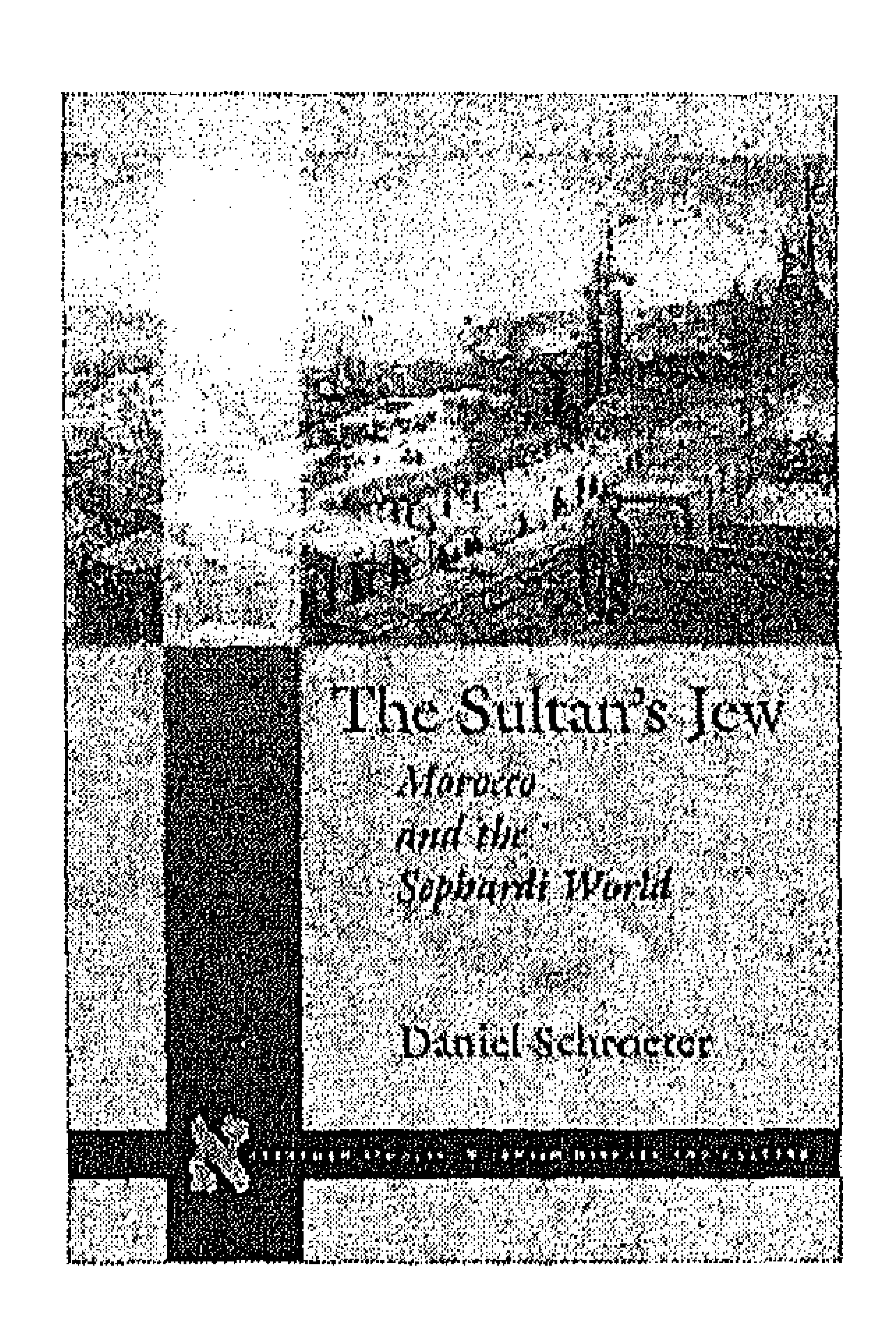
المغرب وعالم اليهود السفرد

تأليف: دانييل شروتر

تعريب: خالد بن الصغير

هذه ترجمة لكتاب:

The Sultan's Jew
Morocco and the Sephardi World
Daniel J. Schroeter
Stanford University Press
Stanford, California 2002



المؤلف: دانييل شروتر
سلسلة: أعمال مترجمة رقم 15
المترجم: خالد بن الصغير
عنوان الكتاب: **يَهُودِيُّ السلطان: المغرب وعالم اليهود السَّفَرد**
الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، أكدال

الطباعة: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط
التسلسل الدولي: 1113-0377
الإيداع القانوني: 2011MO 2930
ردمك: 978-9981-59-213-1
الطبعة الأولى: 2011

بين يدي الكتاب

بعد ترجمتي لكتاب **تجار الصويرة: المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب (1844-1886)**، وصدوره ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سنة 1997، علمت في لقاء لاحق بدانييل شروتر، أنه كان منهمكا منذ سنوات، في وضع كتاب، حول مسار التاجر السلطاني اليهودي المغربي، مايير مقنين، وتجربته المغربية والأوروبية. وتبادلنا في عجالة أطراف الحديث في الموضوع، ثم استفسرني عن معلومات دقيقة ذات صلة بالموضوع، فعبرت له صراحة عن جهلي لكل شيء عن ذلك الرجل الذي سكن دواخل زميلي الأمريكي، بل وأقض مضجعه لمدة سنوات عديدة، من جراء الأسئلة الكثيرة المتعلقة به، والتي ظلت تتجاذب في ذهنه، فعجز في بداية الأمر عن إيجاد أجوبة لها. ومع ذلك، استطعت على الأقل، تسليط الضوء على اسم مقنين، فنبهت الباحث، إلى أن المغاربة لازالوا، إلى اليوم، يطلقون تلك التسمية، بوضع ضمة خفيفة فوق الميم، على طائر محبوب وشائع في البيئة المغربية، لدى بعض الأفراد المنتمين إلى الأوساط الراقية والشعبية على حد سواء، ممن يسحرهم شدو ذلك الطائر وتغريده، فيعنون بتربيته ويحتفظون به في الأقفاص، سواء أفي البيوت العائلية أم المحلات التجارية.

وحين عدت إلى عينات من الوثائق الموجودة في حوزتي، وجدت في بعضها أصداء، وإن كانت خافتة، عن آل مقنين، نبهت الباحث إليها، فبادر إلى توظيفها في عمله، بما يخدم المخطط الذي سطره لمشروعه الجاد في الكتابة التاريخية، حول شخصية مايير مقنين المثيرة، التي أثرت وتأثرت، بطريقة أو بأخرى في زمنها، بالسير العام للأحداث التاريخية. وبعد أسفار كثيرة تنقل فيها دانييل شروتر، مُقتفيا آثار التاجر السلطاني المغامر والجريء، مايير

مقنين، في مختلف دور الأرشيف العالمية؛ وبعد أيام كثيرة قضاها في سبر أغوار تلك الشخصية المركزية لبحثه، في محيطها المحلي والأوروبي، وذلك بالاعتماد على مرجعيات متينة، كتبت بلغات مختلفة، انتهى المؤلف من تحرير مخطوطة كتابه ما قبل النهائية، فوزع نسخا معدودة منها على بعض زملائه الباحثين، ممن كانوا على علم باشتغاله المضني في المشروع لعدة سنوات. ثم التمس منهم بتواضعه المعهود، إبداء الرأي في إنتاجه، وتنبيهه لتقويم ما يمكن تقويمه من الأخطاء أو الهفوات التي لا يسلم منها عمل إنساني، مهما تحلى به صاحبه من الحذر والحرص على بلوغ الكمال، وخاصة في حقل التاريخ. وغمرتني السعادة، حين أخبرني دانييل شروتر، برغبته في اطلاعي المسبق على باكورة عمله، من أجل إبداء رأيي المتواضع فيها، قبل اعتبارها نهائية وتسليمها إلى دار النشر.

وإذا كنت قد استمتعت حقا بتلك القراءة المبكرة، واستفدت مما أتى به الباحث من أشياء جديدة وأساسية في الموضوع، وذلك على مستوى المعطيات التاريخية والمنهج، فقد أحسست في حينه، بأهمية تعريب ذلك العمل، وتطلعت من جديد إلى خوض المغامرة. وقبل أن يخفت حماسي، سارعت دون تردد إلى إخبار المؤلف بعزمي على إصدار كتابه بالعربية، فرحب كثيرا بالفكرة، وعبر عن استعداده للتعاون حتى يصبح الكتاب رهن إشارة غير قراء الإنكليزية. ونظرا للصعوبات التي يطرحها، عادة، الحصول على حقوق الترجمة، من دور النشر العالمية، فقد اشترط المؤلف، مُسبقاً، على مؤسسة جامعة ستانفورد للنشر بكالفورنيا(Stanford University Press)، أن تستثني الطبعة العربية للكتاب من حقوق النشر لفائدة المؤسسة المذكورة، حتى يتسنى إصدارها في المغرب دون أي قيد أو شرط، ووفقاً للقوانين الجاري بها العمل في هذا المجال. وبعد صدور الكتاب في سنة 2002، وعلى الرغم من دخولي، في غضون ذلك، في مشاريع علمية أخرى فردية وجماعية، التزمت مع نفسي، بتخصيص حيز معين من الوقت، لإنجاز هذه الترجمة.

وعلى الرغم من التجربة التي اكتسبتها بترجمتي لأعمال سابقة، من الإنگليزية إلى العربية، في حقل الدراسات التاريخية للمغرب المعاصر، لابد من الإقرار، بأن ترجمة هذا الكتاب كانت مضنية، إلى حد بعيد، وصعبة للغاية، وبأنها استلزمت مجهودا كبيرا، استغرق وقتا أكثر مما توقعته في البداية. ويكفي الاطلاع على مضمون الفقرتين الأخيرتين من التقديم المقتضب الذي وضعه المؤلف لكتابه هذا، ليتمكن القارئ، وبسهولة، من إدراك الأسباب الكامنة وراء وجود هذه الصعوبات.

وفضلا عن اللغة الإنگليزية الرفيعة المستوى، والبالغة التعقيد، التي حرر بها دانييل شروتر، معظم فصول كتابه، فإن المنهج الذي تبناه المؤلف، واعتمد العمل فيه، بالحرص على الاحترام الشديد لتداخل التخصصات المعرفية، قد اضطره إلى طرق مجالات علمية شتى، لتدعيم بنائه التاريخي، لشخصية ماير مقنين المحورية في هذا الكتاب، وللحقبة الزمنية التي عاش فيها، بما هو أنثروبولوجي، واجتماعي، وديني، ونفسي، واقتصادي، وصحي، وسياسي، وثقافي، وبما يشبه ذلك من التخصصات الدقيقة، التي ارتأى المؤلف ضرورة الاستعانة بها، للإجابة بوضوح، على كثير من القضايا، ذات الصلة بموضوع البحث.

وحرصت أثناء الترجمة والتعريب على الوفاء باحترام المعاني والدلالات التي رغب المؤلف في تبليغها إلى القارئ الغربي الأنگلوساكسوني، مع نقلها بما يكفي من الوضوح والدقة والفصاحة، إلى القارئ العربي والمغاربي عامة، ثم المغربي على وجه الخصوص. وطرحت أسماء الأعلام البشرية والجغرافية، المنتمية، من حيث أصولها، إلى شعوب وملل شتى، إلى جانب بعض المصطلحات الدقيقة، المستمدة من علوم مساعدة أخرى، لا تخلو من التعقيد، صعوبات لا يستهان بها، أمام إنتاج النص العربي لهذا الكتاب. وتجنبا لكل غموض أو التباس، ألحقنا كل الأسماء والمصطلحات المذكورة بالعربية بأصولها اللغوية، فوضعناها بين

قوسين. والتزمنا قدر الإمكان في رسم تحريرها، باعتماد طريقة النطق بها في لغتها الأصلية، وبالأخذ بعين الاعتبار، للسياق التاريخي والجغرافي والديني، الذي وردت فيه. وتفاديا لإثقال هوامش الكتاب، بمزيد من التوضيحات أو الإضافات، فضلنا الاكتفاء، عند الضرورة، بوضعها في المتن بين معقوفتين.

أما المصادر والمراجع، الكثيفة والمتخصصة جدا، التي اعتمدها الباحث في دراسته بلغات شتى، فقد أبقينا عليها في الهوامش بلغاتها الأصلية، وتجنبنا نقلها إلى العربية، باعتبار أنها لم تصدر مترجمة إلى العربية. في حين، حرصنا على تحيين البيبليوغرافيا الواردة في نهاية هذا الكتاب، وفي هوامشه، وذلك بالعودة إلى الأطروحات الجامعية التي اعتمدها المؤلف، قبل أن يتم صدورها في هيئة كتب نهائية، فنُشرت فيها المعطيات نفسها، أو بشيء من التعديل والتطعيم أحيانا، لكن بأرقام صفحات مغايرة تماما. وفي هذا الصدد، احتفظنا بالعناوين الأصلية للأطروحات الجامعية في البيبليوغرافيا العامة للكتاب، وأردفناها بعناوينها الجديدة، ثم وضعنا أرقام صفحاتها الجديدة التي اعتمدها المؤلف في الهوامش، حتى يسهل على الباحثين العودة إليها عند الحاجة. وبما أن المؤلف، قد اعتمد أيضا، على دراسات محررة في الأصل، إما بالإنگليزية أو الفرنسية، وتمت ترجمتها إما سابقا أو لاحقا إلى العربية، فقد أشرنا إلى تلك الأعمال المترجمة في الهوامش، مع الحرص على تحيين أرقام صفحاتها، وإدراجها أيضا ضمن البيبليوغرافيا العامة للكتاب.

وطرحت الترجمة العربية لبعض الاقتباسات المقتطفة من بعض الوثائق المخزنية، التي وجدها الباحث في دور الأرشيف الأوروبية، مترجمةً إلى لغات أجنبية، بما فيها بعض الظهائر السلطانية ذات الأهمية، بعض الصعوبات؛ إذ اقتضى الأمر ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، للأسلوب واللغة، وللشُّحنة أو الحمولة، التي حُررت بها المراسلات المخزنية

المذكورة. وأملي في أن أكون قد وُفقت في بلوغ الهدف، على الرغم مما تطلبه منا ذلك من الجهد والوقت. أما المقتطفات التي استمدها المؤلف من أمهات المصادر العربية، فأوردها مترجمةً إلى الإنكليزية في بعض فقرات الكتاب، فقد حرصنا على تعويضها باعتماد أصولها العربية.

وفي سياق هذا التصدير المقتضب، أحيي مؤلف هذا الكتاب أولا، على المجهود الكبير الذي بذله لإثراء المكتبة العالمية عامة، والخزانة المغربية خاصة، بهذا العمل التاريخي الرصين. وأحييه ثانيا، على مساعدتي في إنجاز هذه الترجمة، بالعودة إلى جذاذاته، لتزويدي بالنصوص العربية الأصلية لبعض الوثائق التي اعتمدها، فضلا عن تفضله بالإجابات السريعة، عن أسئلة واستفسارات عديدة طرحتها عليه، وبالمساهمة بروح علمية متواضعة، في تصويب هفوات بسيطة فاتته، في النسخة الأصلية لهذا الكتاب.

ولا يسعني أيضا إلا أن أعترف بالجميل، إلى الأستاذ عبد الرحيم بنحادة، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الذي لم يتوقف منذ سنوات، بأسلوبه الفريد-الذي تجتمع فيه، في الوقت نفسه، الجدية، والطيبوبة، والتقدير- عن محاصرتي وملاحقتي، بالسؤال المتكرر عن اليوم الذي أنتهي فيه من إنجاز هذه الترجمة. وقد تفضل، مشكورا بدعمها وبإدراج هذا الكتاب ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حتى تعم فائدته، خاصة الباحثين، وجمهور القراء.

وفي الختام، لن يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المحترم، وصديقي العزيز، السيد محمد احميدة، أستاذ اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، على قراءته الدقيقة، وتصحيحاته اللغوية الصائبة لهذه الترجمة. كما أشكر زملائي المؤرخين، عبد الأحد السبتي، وجامع بيضا، ومحمد كنبيب، وعبد الرحمن المودن، ولحسن حافظي علوي، ومحمد المغراوي، على مؤازرتهم المعنوية، التي حفزتني على إنجاز هذه الترجمة بكثير من الحرص والإصرار.

مختصرات الرموز الواردة في هوامش الكتاب

AEP : Ministère des Affaires Etrangères, Paris.

AEN : Ministère des Affaires Etrangères, Nantes.

ANP : Archives Nationales, Paris.

ARH : Algemeen Rijksarchief, La Haye.

CO : Colonial Office Records, Public Record Office, London.

FO : Foreign Office Records, Public Record Office, London.

KH : al Khizanat al-Hassaniyya, Rabat.

LP : Private Papers of S. Lévy, Paris.

NA : Nationa Archives, Diplomatic Branch, Washington, D.C.

PRO : Public Record Office, London.

SP : State Papers, Public Record Office, London.

SPJC : Spanish and Portuguese Jews' Congregation (Bevis Marks), London.

مقدمــــــة

مهد أمامي اكتشاف البروفسور جوزيف شتريت (Joseph Chetrit)، غير المتوقع، لمجموعة وثائقية خاصة في باريز سنة 1985، سبل الاهتمام بالمشروع الذي أفضى إلى تأليف هذا الكتاب. وليس المكان الذي تحقق فيه هذا الاكتشاف الوثائقي المثير كما يمكن أن يتصوره البعض، إذ لم يتعلق الأمر أبدا، في الحالة التي تعنينا هنا، لا بقصر من القصور المنزوية في ضاحية راقية في ملكية أحد المنحدرين من سلالة أرستقراطية، ولا بإقامة باريزية فخمة في حوزة أسرة برجوازية مرموقة، بقدر ما يتعلق الأمر بشقة بسيطة تقع على ربوة عالية في أحد الأحياء الباريزية الهامشية المتواضعة.

إن صاحب هذه المجموعة الوثائقية هو المدعو صاموئيل ليڤي قرقوز (Samuel Lévi-Corcos)، الذي كان وقتئذ في العقد التاسع من عمره، ويعاني من اعتلال جسدي واضح، فارق الحياة على إثره. وتمكن هذا الرجل المسن من الحفاظ، بكثير من الحرص، على حصيلة تراثية فريدة من المستندات المخطوطة والصور والمذكرات ذات الصلة بعائلته، والتي تمتد زمنيا لتغطي جزءاً من تاريخ مدينة الصويرة، حيث مسقط رأسه.

كان ماير مقنين على امتداد فترات عديدة أكثر الوسطاء أهمية ومكانة بين جهاز المخزن المركزي والدول الأوروبية، خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، أي أيام حكم السلطان المولى سليمان. استهل إقامة أولى طويلة الأمد في لندن سنة 1800، في وقت كان فيه وباء الطاعون الكبير يجتاح أراضي المغرب.



اللوحة 1: صاموئيل ليفي قرقوز في شقته الباريزية.
تصوير المؤلف

وقبل انطلاقه في رحلته الأولى إلى لندن بأكثر من عقد من الزمن، كانت علاقات مقنين متينة جدا -فيما يبدو- بعامل الصويرة، لأن الأوروبيين كانوا يشيرون إليه بعبارة: "يهودي العامل". وأثناء مدة إقامته في لندن، كان مقنين يتلقى بين الفينة والأخرى التفويض للقيام ببعض المهمات بصفته وكيلا للسلطان. واعتاد تقديم أوراق اعتماده بصفته ممثلا دبلوماسيا مغربيا، كما تمت الإشارة إليه في مراسلات السلطان المولى سليمان مع الدول الأجنبية بعبارة: "يَهُودِيُّنا".

وأثناء العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، أولى مقنين اهتمامه بممارسة التجارة لحسابه الخاص، ولفائدة السلطان المولى سليمان في الوقت نفسه. واشتهر مقنين في أوساط التجار الأوربيين، الذين كانت لهم معاملات تجارية مع المغرب بأنه إنسان وغد وسيء السمعة لا تليق عشرته، وبأن الديون الثقيلة تراكمت عليه تباعا في المراكز المالية الأوروبية، من جراء عمليات غير سليمة قام بها بتواطؤ محكم مع أخيه ومع زمرة من المتعاونين من التجار اليهود المقيمين في الصويرة. وأثناء الحروب النابليونية، شهدت لندن ازدهارا قويا باعتبارها مركزا ماليا، ارتفعت فيه حدة المضاربات التجارية إلى درجات قصوى. وعلى الرغم من سمعته السيئة الذائعة الصيت في أوروبا، ظل مقنين قادرا على عقد الصفقات مع التجار الذين اعتبروه شرا لابد منه بصفته منفذا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه، لبلوغ مراكز السلطة وأصحاب القرار في الوسط المخزني بالمغرب.

وبحكم هيمنته الاحتكارية شبه المطلقة على التجارة، كان مقنين هو الوسيط الذي لا غنى عنه بين المغرب وبريطانيا. وفي بعض الأحيان التي كان يقوم فيها بمهمة وكيل السلطان في لندن، نجده يعقد الصفقات لتزويد المغرب بالمراكب والأسلحة والذخيرة العسكرية. وحاول وقتئذ جاهدا أن يؤمن لنفسه صورة لامعة في البلاط الملكي البريطاني، وذلك بتقديم الهدايا الغريبة والمثيرة للانتباه، كالأسود المغربية التي كان يبعثها السلطان إلى عاهل إنكلترا.

وكان ماير مقنين ذكيا، أو ربما محظوظا في نسج علاقات قوية، مع السلطان المولى عبد الرحمن الذي خلف المولى سليمان. وبعد وفاة المولى سليمان سنة 1822، عاد مقنين إلى المغرب، فحصل على عدة "كنطردات"، خولت له حق الانفراد بامتيازات لاحتكار تصدير عدة مواد إلى الخارج، فضلا عن تخويله حق المراقبة المالية لجل مراسي المغرب البحرية. وموازاة

مع ذلك، أصبح مقنين كبير الوسطاء بين بلاط السلطان والممثلين القنصليين المعتمدين في طنجة. وفي سنة 1827، تم إرساله سفيرا بصلاحيات مطلقة إلى أوروبا، غير أن البريطانيين رفضوا قبول أوراق اعتماده، نظرا لما شاع عنه من فضائح مخزية، تتعلق بديونه الثقيلة هنا وهناك. وبناء عليه، تلقى تهديدا بالسجن لو وطِئت قدماه البر البريطاني. لكن الأيام القليلة اللاحقة، أثبتت عدم جدية هذا التهديد، لأنه تمكن من الاستقرار مرة ثانية في لندن لمدة زمنية معينة. وعاد إلى المغرب حوالي سنة 1833، ثم توفي في مسقط رأسه مراكش سنة 1835.

وعلى الرغم من الأهمية التي اكتساها شخص مايير مقنين بالنسبة للدولة المغربية، فقد استحال علينا إيجاد أثر له في الأرشيف المخزني. وربما يعود ذلك الغياب جزئيا إلى الحالة التي كان عليها تنظيم الأرشيف في الخزانة الحسنية التابعة للقصر حينما كنت بصدد إنجاز بحثي في الرباط. غير أن السبب الأكثر أهمية هو أن المجموعات الوثائقية الخاصة بالسنوات السابقة لسنة 1830 كانت في الحقيقة ضئيلة إلى حد بعيد. والوثائق المتعلقة بفترة حكم السلطان المولى سليمان التي سلمت من الضياع والاندثار قليلة جدا، وهذا أمر يمكن تعليله جزئيا بمحدودية الإمكانات البيروقراطية الموجودة، وقتئذ، في حوزة جهاز المخزن المركزي. وكان السبب الرئيس في ذلك، هو أن الطاعون الذي اجتاح البلاد ما بين 1799 و 1800 وخلال سنة 1817، قد أودى بحياة عدد لا يستهان به، من وزراء السلطان وكتابه ورجال حاشيته. وعلى الرغم من ذلك، فإن مكانة مقنين وأهميته تعكسها بوضوح جلي، مجموعة المراسلات والظهائر السلطانية المحفوظة ضمن أرشيف العائلة، إلى جانب المراسلات العديدة المتبادلة بين الدبلوماسيين الأوروبيين والمخزن، في شأن مقنين، وهي محفوظة في أرشيفات الخارجية البريطانية والفرنسية.

وفي أوساط اليهود المغاربة، فإن اسم عائلة آل مقنين وذريتهم قد انمحى تقريبا من الذاكرة. وحينما كنت في المراحل الأولى لإنجاز هذا البحث، لم يتردد العديد من اليهود المغاربة، وكذا بعض المتخصصين في موضوع اليهود بالمغرب، في مساءلتي للتأكد من مدى صحة اعتقادي، فقد أكون خاطئا، وأنني ربما أخلط بين اسم العائلة المعنية وبين وَقْنِينْ، وهو اسم يهودي كان معروفا وأكثر رواجا في الوسط العبراني بالمغرب. أما عن أعضاء الطائفة اليهودية في بريطانيا، وعلى الأقل بالنسبة لأولئك الذين لهم بعض الاهتمامات بالماضي، فإن اسم مقنين يظل رسمه حاضرا في الذاكرة التاريخية، ويتكرر ذكره في محطات مختلفة من الفصول التاريخية للطائفة. وظهر اسم مقنين في يوميات اللأَّيْدِي مُونْتِفْيُورِي (Lady Montefiore)، زوجة كبير الطائفة اليهودية، وأبرز روادها على الإطلاق في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر. وعثرت على أول إشارة "تاريخية" مكتوبة تخص آل مقنين عند ا. هـ. ليندو (E. H. Lindo)، في 1838 مع تحيين لها بتاريخ 1860، ويتعلق الأمر بيومية للتقويم العبري. ويحتوي هذا المكتوب القصير، على لوائح خاصة بالتقويم العبري، وعلى "لوحة كرونولوجية تمثل مختصرا لتاريخ اليهود منذ الطوفان إلى الزمن الحاضر." وجاء في إحدى المواد المتعلقة بسنة 1813 ما يلي: "مسعود ك. مقنين المحترم، المبعوث المخصوص من المولى سليمان إمبراطور المغرب إلى الحكومة البريطانية." وكتب في واحدة من ثلاثة مواد تخص سنة 1827 ما يأتي: "مايير مقنين المحترم، المبعوث المخصوص من إمبراطور المغرب مولاي عبد الرحمن إلى بلاط حضرة سانت جيمس." ولم ترد أي إشارة إلى إخفاق مقنين في الحظوة باستقبال رسمي من عاهل بريطانيا، ولا إلى ازدراء وزارة الخارجية البريطانية بشخصه. وربما كانت تلك الأمور غير معروفة لدى محرر تلك السطور، إذ كان يكفي لأعضاء الطائفة اليهودية في بريطانيا، افتتانهم ببلوغ اليهود الدرجات العلى في حقل السياسة.

ونظرا للأهمية الواضحة لشخص ماير مقنين ومحدودية النصوص الوثائقية المتعلقة به، فإن الاكتشاف الذي حققه جوزيف شتريت (Joseph Chetrit)، حول وثائق آل مقنين ليعتبر بحق صيدا ثمينا وبالغ الأهمية. وكان ليڤي قرقوز على بينة، بأن أسلافه قد احتلوا مكانتهم الخاصة، ضمن النخبة التجارية النشيطة في الصويرة، مما جعله يفتخر بتاريخه ويعتز به، فبدا لنا مشبعا بالغرور والكبرياء من جراء الاهتمام الذي أوليناه لعائلته. وعليه، فإننا تفهمنا جيدا حرصه الشديد، على عدم السماح لنا بإخراج وثائقه العائلية، من البيت الذي كان يقيم فيه من أجل استنساخها. غير أنه لم يبد أي اعتراض على أخذنا لصور فوتوغرافية للوثائق نفسها، بل كان على العكس من ذلك سعيدا بالاستمتاع بمؤانستنا له في بيته. وعلى امتداد حوالي أسبوعين، ترددنا على بيته المتواضع، كل يوم تقريبا لتصوير المستندات، فكشف لنا النقاب عن كل ما كان يعرفه بخصوص أسرته، وحكى لنا عن فصول حياته في المغرب قبل مغادرته إلى فرنسا. وقبل وفاته بعام واحد في سنة 1989، سمح ليڤي قرقوز لجوزيف شتريت باستنساخ المجموعة الكاملة لوثائقه العائلية.

وسبق لي أن صادفت ماير مقنين، في أرشيفات وزارة الخارجية البريطانية بدار المحفوظات البريطانية في لندن (Public Record Office)، [وقد تغير اسمها مؤخرا إلى الأرشيف الوطني، (National Archives)] وأيضا في أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية بباريز، وذلك قبل اكتشافنا لمجموعة ليڤي قرقوز المشار إليها أعلاه. واكتفيت وقتئذ بالاهتمام بأخذ بعض رؤوس الأقلام، وبتسجيل نقط عابرة وأفكار متناثرة هنا وهناك، تخص ماير مقنين. وأوحى لي اكتشاف وثائق العائلة المذكورة بمدى أهمية خوض المغامرة في محاولة لإحياء بعض الملامح التاريخية من خلال إعادة بناء جوانب من قصة حياة مقنين. ومضت إلى الآن سنوات افتتنت خلالها

بشخصية مقنين، إلى درجة ربما وصفها البعض بالهوس، أو بالاستحواذ الكلي على تفكيري. ثم عاودت السفر من جديد إلى دور الأرشيف البريطانية والفرنسية، في محاولات للحصول على معطيات إضافية أخرى، عسى أن أتمكن بواسطتها من استكمال الصورة، عن حياة الرجل المثيرة والمليئة بالمتناقضات. وعلى الرغم من استنفاذي لكل الجهود، ظل شخص مايير مقنين يمثل لغزاً محيراً للغاية. وسواء تعلق الأمر بمجموعة وثائق ليفي قرقوز أم ببقية المجموعات الوثائقية المتنوعة التي تمكنت من الاطلاع عليها، فإنه من الناذر جدا أن نجد فيها صدى، ولو خافتا، لصوت مقنين. وتتوافر في حوزتنا نماذج كثيرة من العقود العدلية، ذات الصلة بالتجارة والعقارات، ومن المراسلات الموجهة إليه من جانب المخزن. كما تقدم لنا الأرشيفات الأوروبية معلومات دقيقة ومفصلة عن علاقات مقنين بالأوربيين بصفته تاجرا أو وكيلا للسلطان. وبصفة عامة، تشير المراسلات الدبلوماسية إلى الديون التي لم يلتزم مقنين بتسديدها، وإلى ما تصفه السجلات الحسابية الأوروبية بالصفقات المشبوهة والعمليات التجارية غير المشرفة.

وفي غياب أي مذكرات، أو على الأقل مراسلات شخصية، لن يكون في الإمكان سوى القيام ببعض التخمينات القمينة بوضع صورة تقريبية لشخصية مايير مقنين الحقيقية. وبما أن الرجل كان نادرا ما يتكلم في الوثائق والمستندات، فإن مقنين يظل هو نفسه مصدري المخترع للأخبار، والذي أحاول أن أتخيل من حوله العالم الذي عاش بين أحضانه. وعلى مستوى السطح، تبدو حياته وكأنها تفصح عن ذلك النموذج السلبي المبسط، والكثير التواتر في موضوع اليهودي والشرقي: فهو يمثل في الآن نفسه ذلك الإنسان الجوال الكوزمُوبُّولِيتَاني، الذي يتقن التحدث بعدة لغات؛ والوغد النذل الخبير في حبك الدسائس وتدبير المكائد، والفاسد المستعد للإرشاء

والتلاعب بثروات الآخرين وممتلكاتهم، والساعي إلى تحقيق الثروة وبلوغ الأبهة وإدراك الجاه. وبالنسبة للتجار الأوروبيين والممثلين القنصليين المعتمدين في المغرب، يبدو مقنين في أعينهم شخصاً يجمع في الآن نفسه بين الاستقامة الفردية المتعجرفة لليهود، والفساد الأخلاقي السائد في الغرب بكل مكوناته. وعلى الرغم من شهرته وتاريخه الطويل الشائع حول ديونه غير المستوفاة، ظل مقنين قادرا على مواصلة نشاطه، وعلى إحباط مناورات خصومه، مستغلا في ذلك، وبطريقة لا تخلو من التباهي، وضعيته المشكوك فيها أحيانا بصفته وكيلا يهوديا لسلطان المغرب.

إن وثائق أسرة مقنين لا تسعفنا في فهم شخصية مايير مقنين، فضلا عن أنها لا تحتوي في طياتها على ما من شأنه أن يقلب الصورة السلبية الملتصقة به في الأرشيفات الأجنبية. وعلى أية حال، تعتبر الشهادات والرسوم العدلية الكثيرة، المحفوظة ضمن أرشيفات العائلة، والمتعلق أغلبها بانتقال ملكية العقارات، حججا دامغة وعناصر إثبات لا يرقى إليها الشك، من شأنها أن تكذب مزاعم مايير مقنين، ومزاعم المخزن بخصوص عجز العائلة المعنية عن أداء ما تراكم في ذمة مايير مقنين من الديون الثقيلة. غير أن وثائق آل مقنين تقدم لنا معطيات كثيرة تمكن من تسليط الضوء، بما يكفي من الوضوح، على الوسط الذي عاش فيه كبراء التجار اليهود المغاربة. وتتسم الصورة المنبثقة من هذا الأرشيف العائلي بدرجة كبيرة من التعقيد، كما أنها تثير جملة من الأسئلة ذات الأهمية البالغة في موضوع المغاربة اليهود، وعالم اليهود السِّفَرد، في ظرفية تاريخية حرجة للغاية. وتعكس قصة مايير مقنين في تنقلاته ذهابا وإيابا بين المغرب وبريطانيا، ملامح حقبة متميزة دخلت فيها العلاقات بين مختلف مكونات العالم اليهودي، في تحولات سريعة. وتغطي وثائق ليڤي قرقوز السنوات اللاحقة لوفاة مايير مقنين، مخترقة بذلك حياة ذريته وأحفاده أيضا إلى حدود القرن

العشرين. ويشكل تحول الطائفة اليهودية المغربية، موضوعا آخر لمشروع بحث مشترك في طور الإنجاز، بيني وبين جوزيف شتريت يعتمد جزئيا على الأرشيف نفسه، وننوي إصداره في كتاب جديد. ويعتبر هذا الكتاب الذي بين أيدينا: **يَهُودِيُّ السُّلطَان**، مجرد الجزء الأول من القصة.

وحاولت جاهدا في هذا الكتاب تفادي الوقوع في التجزيئية البسيطة، وذلك بالحرص على مد الجسور بين حقول معرفية شتى، غالبا ما وقع تناولها تناولا منفصلا. ويعكس هذا المجهود الهادف إلى تحقيق هذه التواصلات، الأرضية الفكرية والتجربة الشخصية التي اكتسبتها في حقل الدراسات الشرقية، ومن خلال تدريسي للتاريخ اليهودي. كما يعكس في الوقت نفسه موقفي وردَّة فعلي تجاه الحدود المؤسساتية الاصطناعية المفروضة أكاديميا في غالب الأحيان بين مختلف حقول الدراسات ومجالاتها. إن منطقة المغارب (وتشمل بوجه عام دول المغرب والجزائر وتونس وليبيا)، غالبا ما تسقط بين تلك الانكسارات والتصدعات الموجودة بين تاريخ إفريقيا والشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، أصبح من الأمور المعتادة اليوم أو من قبيل الموضة، رفض مجال الدراسات جملة وتفصيلا، وخاصة حين يتعلق المجال المعني بالدراسة، بالأراضي الخاضعة سابقا للنظام الكولونيالي. وكان التاريخ اليهودي من جهته أيضا، خاضعا لهيمنة التقاليد الجرمانية للإستوغرافية اليهودية التي تعود في الأصل إلى القرن التاسع عشر. وبينما حظي اليهود خلال مراحل الإسلام الكلاسيكية وفي بلاد الأندلس أيام الحكم الإسلامي بعناية المؤرخين الفائقة، ظلت الفترات الحديثة تعتبر غير صالحة كمجال للبحث، ولم يحدث بعض التطور النسبي الإيجابي في هذا الاتجاه، إلا في السنوات القليلة الماضية. وغالبا ما تأثر العديد من الدارسين للتاريخ الحديث في منطقتي الشرق الأوسط والشمال الإفريقي، بأنماط التأويل ونماذجه السائدة في الغرب الأوروبي،

والتي تركز على المسار المعهود للتاريخ اليهودي الحديث: بين التحرر والاندماج، أو بين المعاداة للسامية والصهيونية. وهكذا، أصبح اليهود غير الغربيين يوصفون سلفا، ومنذ القرن التاسع عشر، بأنهم "شرقيون". وإذا كان من الضروري دراسة تاريخهم في مجمله، فإنه لابد من أن يكون تاريخا قد اتخذ شكله وصورته بتأثير من الغرب، أي أن الأسئلة والقضايا المتعلقة بيهود الغرب الأوروبي يُعاد طرحها أيضا على الطوائف اليهودية "الشرقية"، التي مرت في تجربة تاريخية مختلفة جد الاختلاف.

وتكون نتيجة هذا النوع من التجزيء والتهميش، هي أن جوانب كثيرة من التفاعل الثقافي المتبادل، قد تغيب وتحتجب فلا يشملها التأويل التاريخي. وأود في هذا الكتاب أن أقدم تحليلا موسعا للتفاعل الثقافي المتبادل، لمجالات غالبا ما وقع تحليلها تحليلا منفصلا على هذا النحو: اليهودي والمسلم، الأشكناز والسِّفَرد، الشرق-أوسطيون والأوروبيون. وربما تكتسي قصة حياة مايير مقنين، صبغة معاصرة خاصة ومثيرة للمشاعر: إذ بصفته جزءاً من ثقافة الشتات، وبصفته رحالة جال بين مختلف البلدان والأوساط الثقافية، فإنه يظهر بوضوح العمق التاريخي للعالم المتعدد الثقافات الذي نعيش فيه جميعنا اليوم.

شكر وامتنان

لقد فكرت مليا في موضوع مقنين لسنوات طويلة، وأنا ممتن للزملاء والأصدقاء الذين لم يبخلوا على باهتمامهم الجاد أيضا بهذا المشروع. وما كان لهذا الكتاب أن يصبح حقيقة ملموسة دون التعاون المثمر مع جوزيف شتريت (Joseph Chetrit)، من جامعة حيفا، الذي يعود إليه الفضل في اكتشاف الأرشيف الخاص الذي شكل الأساس لوضع هذا الكتاب. وما كان في مقدرتي أن أنهي تحرير مخطوطة هذا الكتاب لولا استفادتي الكبيرة من خبرة شتريت اللغوية في مجال العبرية العربية المغربية الخاصة بمرحلة القرن التاسع عشر، ولولا مساعدته الثمينة في قراءة مختلف فصول الكتاب. وأنا مدين بالعرفان للراحل صاموئيل ليڤي-قرقوز الذي سمح، بعقل متفتح، لبعض الغرباء بقضاء الساعات الطوال معه، لتصوير وثائقه العائلية، وللإجابة بصدر رحب على ما طرحت عليه من الأسئلة المتنوعة. وفي واقع الأمر، كان اسم آل مقنين قد اختفى حقا، لكن الحظ حالفني كثيرا حينما بادرت الآنسة أُودْري مقنين (Audrey Macnin)، المنحدرة من الأسرة، والتي تعيش حاليا في إنكلترا، إلى الاتصال بي وهي منهمكة في البحث عن تاريخ عائلتها، وأنا ممتن لتبادل المعلومات معها حول عائلة مقنين في بريطانيا. كما وافقت كل من باربرا بارنيت (Barbara Barnet)، وسارة أُوركين (Sarah Orkin)، من لندن، واللتان كانت لأسلافهما روابط ما بآل مقنين، على مشاطرتي لهما للمعلومات التاريخية والذكريات الخاصة ذات الصلة بأسرتيهما، مما يستوجب لهما جزيل الشكر وعظيم الثناء. وأشكر أيضا، كلير مانسون (Claire Manson)، وجورج ݣولدشتاين (George Goldstein)، على صداقتهما وكرم ضيافتهما أثناء إقاماتي المتكررة في لندن.

وكانت المساعدة التى قدمتها لى الآنسة ميريام رودريگيس- پيريرا (Miriam Rodrigues-Pereira)، الأمينة الشرفية لمحفوظات المجْمَع اليهودي الإسباني والبرتغالي، مفيدة جدا، في كل مرة زرت خلالها الأرشيف الخاص بالكنيس اليهودي في لندن، فضلا عن استعدادها للرد بالمراسلة على جميع الاستفسارات الصادرة عنى، على الرغم من مرور أيام كثيرة على زياراتى السابقة إليها. وأنا مدين بالكثير لپّاسكال إيڤَن (Pascal Even)، وللموثقين العاملين بأرشيف المحفوظات في وزارة الخارجية الفرنسية، بنانط (Nantes)، على ما بذلوه جميعا من جهود لتمكينى من الاطلاع على الوثائق والمستندات المتصلة بالموضوع. وأنا شاكر للباحثين المساعدين، ممن كانوا رهن إشارتى بجامعة فلوريدا (Florida University)، على ما قدموه لى من العون، فى مراحل البحث الأولى لفائدة هذا الكتاب، وأخص منهم بالذكر: راندي كوفمان (Randy Kaufman)، ويان شيلتير (Jan Shelter)، ولاري أودزاك (Larry Odzak).

وأتاح أمامى الحصول على منحة البحوث الوطنية تخصص العلوم الإنسانية (The National Endowment for the Humanities)، فرصة خوض غمار هذا المشروع؛ كما حظى التعاون المشترك مع جوزيف شتريت بدعم من مؤسسة إسرائيل والولايات المتحدة المشتركة للعلوم (Israel-United States Binational Science Foundation). وأنا مدين لكل من لوسيت ڤالنسى (Lucette Valensi)، ومحمد المنصور وهارڤى گولدبرگ (Harvey Goldberg)، وخالد بن الصغير، وسوزان ج. ميلار (Susan G. Miller)، وإميلى گوتريک (Emily Gottreich)، لما أفادوني به جميعا من انتقادات وملاحظات مست جوانب معينة من المخطوطة الأصلية للكتاب. وأشعر بامتنان خاص تجاه گاڤين لويس (Gavin Lewis)، لما قدمه لى من اقتراحات وجيهة تنم عن مهارة ملحوظة حول بعض التفاصيل الدقيقة والقضايا التاريخية الكبرى، مما أسهم في تحسين نوعية هذا

الكتاب وجودته. وأنا ممتن للمساعدات القيمة، التى حظيت بها في المراحل النهائية لإصدار هذا الكتاب، ولاسيما من قبل الأفراد الآتية أسماؤهم: فأشكر مارك كاندا (Marc Kanda)، لمساعدتها على وضع الشجرة الخاصة بعائلة مقنين، وأميليا لاَيَنْس (Amelia Lyons)، على مساعدتى إلى جانب دوروثى شروتر (Doroty Schroeter)، في تصحيح وتدقيق محتويات المخطوطة؛ بالإضافة إلى أنا إبرهارد فريدلاندار (Anna Eberhard Friedlander)، من مؤسسة النشر التابعة لجامعة ستانفورد في كاليفورنيا (Stanford University Press)، التى أولت كامل عنايتها لتوجيه خطوات إنتاج هذا الكتاب وإخراجه بمهارة وحكمة في حلة بهية. وإلى جيسيكا(Jessica)، التى سأظل ممنونا لها ما حييت، للدعم القوي الذي أمدتنى به، ولصبرها الكبير على تحقيق مشروع اعتقدت أحيانا أنه لن ينتهى أبدا.

ومن واجبى أيضا، توجيه جزيل شكري إلى خالد بن الصغير، أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة محمد الخامس، الذي يعود إليه فضل المبادرة إلى ترجمة هذا الكتاب، فاستغرق ما يلزمه من الوقت، بكثير من الصبر والجدية، لمواجهة الصعوبات التى اعترضته. وقد تحمل الأعباء الثقيلة لجميع مراحل إخراج هذا المؤلف، في نسخته العربية، ليضعه رهن إشارة الباحثين والمهتمين في المغرب والعالم العربي في طبعة أنيقة.

الفصل الأول

يهود البلاط والعلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب

الفصل الأول

يهود البلاط والعلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب

إن مسار مايير مقنين بصفته تاجرا ووسيطا ليس بالظاهرة الجديدة أو الفريدة في التاريخ المغربي.[1] لقد كان مقنين وفيا في اقتفاء آثار تقليد قديم دأب عليه "يهود البلاط": وهم أفراد قدموا خدماتهم في بلاطات الحكام بصفتهم وسطاء بين السلطان والرعية، وأيضا في شؤون السياسة الداخلية أو الدبلوماسية الخارجية. وكانت الأسر اليهودية على اتصال قوي بالماسكين بسدة الحكم، على امتداد الحقب التاريخية للسلطنة المغربية. ولا يكتسي هذا الواقع كشفا عن سر كبير للراغبين في دراسة التاريخ اليهودي، لأن الوسطاء اليهود غالبا ما تبوؤوا المكانة البارزة، في مختلف أرجاء العالم الإسلامي والمسيحي على السواء، فشكلوا بذلك موضوعا لدراسات كثيرة، تناولت تلك المكانة بالفحص والتحليل. غير أنه لا توجد سوى دراسات قليلة اعتمدت بالأساس على المصادر الوثائقية الموجودة حاليا عند الأسر نفسها، التي كانت بالأمس في خدمة البلاط، إذ اعتمدت جل الدراسات على الأدبيات اليهودية والمناظرات بين فقهاء المسلمين

1- تناولت دراسة حديثة ظاهرة يهود البلاط في المغرب وتمت فيها تغطية الفترة السابقة والممتدة إلى بداية مقنين لمساره الطويل، انظر:

Nicole S. Serfaty, *Les courtisans juifs des sultans marocains: Hommes politiques et hauts dignitaires, XIIIe-XVIIIe siècles* (Paris, Editions Bouchène, 1999).

وعلمائهم، أو على الأعمال الوصفية ذات الأهمية الثانوية. وتقدم لنا تلك الدراسات أشياء كثيرة عن التصورات والعقليات، أو حتى عن الأجناس الأدبية، في حين لا تكاد تأتي بها يستحق الذكر فعلا، حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي مكنت تلك الأسر من البقاء ردحا من الزمن في احتلال مواقع النفوذ.

ومنذ العهود الغابرة، راجت الحكايات والروايات المتعلقة بالصعود السريع ليهود البلاط إلى مواقع السلطة والمتبوع أيضا بأفولهم السريع، فحُكيت تلك الروايات وتمت صياغتها في قوالب شتى. وأبدى المؤرخون اليهود الجرمانيون، وخاصة خلال القرن التاسع عشر، شغفهم الكبير بما كان يتمتع به يهود البلاط من القوة والنفوذ في إسبانيا إبان العصر الوسيط. إن "العصر الذهبي" ليهود إسبانيا، كما يطلقه اليهود على هذه الحقبة منذ القرن التاسع عشر، قد قدمه أولئك المشاهير من اليهود الذين كانت أوضاعهم معادلة لوضعية المجتمع اليهودي برمته.[2] وكتبت جان س. جيربير (Jane S. Gerber)، في دراسة حديثة العهد عن تاريخ اليهود السِّفَرد بأنه يعتبر إلى حد ما أن "تاريخ اليهود في إسبانيا المسلمة، هو بالفعل تاريخ شخصيات قوية، تتمتع بمهارات متنوعة، كانت لها هيمنة جذابة

---

[2]- كان المؤرخ اليهودي الجرماني هنريتش گرايتز (Heinrich H. Graetz)، هو الأكثر تأثيرا في إرساء هذه النظرة الخاصة بيهود العصر الوسيط، انظر كتابه المعنون:

History of the Jews, 6 vols. (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1891-98), vol 3.، بالإضافة إلى كل من إيلياهو أشتور وإسحاق بعير اللذان أوليا اهتماما خاصا ليهود البلاط، الذين وسموا بطابعهم عهدا جديرا بالذكر في تاريخ اليهود الإسبان، وذلك في كتابيهما:

Eliyahu Ashtor, *The Jews of Moslem Spain*, 3 vol, (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1973-84); Yitzhak Baer, *A Histoty of the Jews in Christian Spain*, 2 vols. (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1961).

انظر ما يلي:

Eleazar Gutwirth, "Abraham Seneor: Social tensions and the Court-Jew," in *Michael*, vol. II, ed. Eleazer Gutwirth and Shlomo Simonsohn (Tel-Aviv: The Diaspora Research Institute, 1989), 169-70.

وفاتنة على الطوائف اليهودية، بينما كانت تحاول في الوقت نفسه أن تجد طريقا لها نحو المجتمع البرجوازي."[3] وعادة ما تم تقديم صور إيجابية بخصوص يهود البلاط: إذ وُصفوا بأنهم لم يقتصروا على التفوق في إنجاز مهامهم الدبلوماسية والمالية فحسب، بل تكرر الحديث عنهم من موقع رجال العلم الكبار، وبصفتهم أيضا مساندين لأعمال الخير لفائدة الطوائف اليهودية.[4]

وبينما ركز مؤرخو القرن التاسع عشر في كثير من الأحوال على السماسرة اليهود في العهد الذهبي ليهود إسبانيا، فإن المؤرخين إبان هذا القرن، قد ساروا على النهج نفسه في تصويرهم ليهود البلاط من جهة أخرى في سياق يهود الشّتَات (الدّيَاسْبُورَا)،[5] فأكدوا على وضعهم "غير السياسي" أو "الدخيل" المُقرن بدورهم الأساسي كتجار ووسطاء. وكثيرا

3- Jane S. Gerber, *The Jews of Spain: A History of the Sephardi Experience* (New York: The Free Press, 1992), 44.

4- انظر نورمان أ. ستيلمان وييدذا ستيلمان:

Norman A. Stillman and Yedida K. Stillman, "The Jewish Courtier Class in Late Eighteenth-Century Morocco as Seen through the Eyes of Samuel Romanelli," in *Essaysin Honor of Bernard Lewis: The Islamic World from Classical to Modern Times*, ed. C. E. Bosworth et al. (Princeton, N.J: Darwin Press 1988), 845.

5 – تأثرت الدراسات الخاصة بيهود البلاط بالنماذج المشهورة لهَيَاذْجُوذَنْ (Hofjuden)، أي ليهود بلاط أوروبا الغربية والوسطى الذين كانوا موضوعا لكتاب سالمة ستيرن البالغ التأثير، انظر:

Selma Stern, *The Court Jew: A contribution to the History of Absolutism in Central Europe* (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1950).

واقتداء بعملها الطلائعي، وبالاعتماد أساسا على المصادر العربية، قام والتير ج. فيشل (Fischel, Walter)، بدراسة "يهود البلاط" خلال العصر الوسيط الإسلامي في كتابه:

Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam (New York: Ktav Publishing House, 1969).

غير أن أحد أبرز النماذج لدى فيشل، ألا وهو يعقوب بن كليس ليعتبر خارجا عن هذا السياق، بحكم أن هذا الوزير الشهير في بلاط الفاطميين خلال القرن العاشر قد اعتنق الإسلام وأخلص أيما إخلاص للعقيدة الإسماعيلية بالدولة المصرية، انظر كتاب ياكوف ليف:

Yaacov Lev, "The Fatimid Vizier Yaᶜqub Ibn Killis and the Beginning of the Fatimid Administration in Egypt," *Der Islam* 58 (1981): 238.

ما كان الحكام يعتبرون بأن اللجوء إلى خدمات يهود البلاط، هو أقل خطورة من استعمال عناصر تنتمي إلى دين الأغلبية. وكان يهود البلاط، يتمتعون بكامل السلط والصلاحيات لتنفيذ المهام المسندة إليهم، لكنهم يعانون في الوقت نفسه، من نقط ضعف تجعلهم عُرضة للآفات والأخطار. وتظل مكانتهم في السلطة، رهينة بمدى قدرتهم على التصرف ببراعة للبقاء في حظوة السلطان. لكن إذا ما تبين بأنهم اكتسبوا أكثر مما ينبغي من السلطة والنفوذ، بالهيمنة على قطاع للساكنة غير اليهودية، فإنهم يضعون بذلك حدا لنفعهم للحاكم، الذي في وسعه أن يعفيهم من مهامهم أو أن يتجاوز ذلك إلى القضاء على حياتهم. وفي بعض الأحيان، تحول عداء العامة تجاه يهود البلاط إلى ثورات قادتها العامة ضد الطائفة اليهودية قاطبة.

وفي العالم الإسلامي، أتاح التفكك السياسي وظهور الدول والأسر الحاكمة المتنافسة فرصا كثيرة أمام اليهود، فعرضوا خدماتهم على الحكام لتمكينهم من التغلب على منافسات خصومهم. ووجد اليهود السِّفَرد المنتشرون في أرجاء العالم المتوسطي فرصا عديدة للدخول في خدمة حكام مختلفين. وهكذا، اعتمد السلاطين العثمانيون على الخبرة اليهودية في مجالات الطب وتحصيل الضرائب والإدارة، في إطار جهودهم الهادفة إلى إحكام سيطرتهم على المشرق العربي. لكن، ربما لا يوجد في العالم الإسلامي بلد احتل فيه الوسطاء اليهود مكانة جد مهمة كما هو الشأن في المغرب، بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية، التي كان في وسع المسيحيين المحليين من سكانها، التنافس لاحتلال بعض المواقع.[6] ولما كانت دولة المرينيين

6- انظر ميشيل أبي طبول:

Michel Abitbol, *Le passé d'une discorde: Juifs et Arabes depuis le VII^e siècle à nos jours* (Paris: Perrin, 1999), 96-104.

وبخصوص نموذجين شهيرين ليهود البلاط، انظر سيسيل روث: =

الأمازيغية، التي سيطرت على فاس خلال القرن الثالث عشر، معرضة باستمرار إلى عداوة سكان العاصمة المسلمين، فقد دأبوا كثيرا على إلحاق اليهود أو غيرهم من الدخلاء بخدمتهم. ولم يكن استخدام الذميين بدافع من موقف إحساني تجاه اليهود، بقدر ما هو بدافع الضرورة؛ لأنه حينما تشتد حدة عداوة السكان تجاه اليهود الموجودين في خدمة الحكام، أو حينما تتحسن العلاقات مع كبار الزعماء المسلمين بفاس، تصبح أوضاع يهود البلاط مهددة في كلتا الحالتين.[7]

وتمكن يهود البلاط أيضا من الحفاظ على مكانتهم الهامة في إسبانيا المسيحية إلى أن حصل طردهم سنة 1492، لأن الحكام استمروا في استخدامهم في النظام الإداري، الذي تبنوا قسمه الأكبر من المسلمين.[8] وربما تمكن يهود البلاط من بلوغ ذروة النفوذ في أوروبا الوسطى، إبان عصر الاستبداد، ابتداء من أواسط القرن السابع إلى أواسط القرن الثامن عشر- ولا تكمن علة ذلك في أن ما سُمي في اللغة الألمانية بالهُوفَاجُّود *(Hofjude)*، قد كان فريدا جدا فيما يتعلق بخصائصه الأساسية كما ناقشتها سالمة ستيرن (Selma Stern)، في دراستها الكلاسيكية، لأن الكثير من هذه

= Cecil Roth, *The House of Nasi: The Duke of Naxos* (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1948); idem, *Doña Garcia of the House of Nasi* (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1948).

[7]- لمناقشة موضوع يهود البلاط على عهد المرينيين، ما بين القرن الثالث عشر والخامس عشر، انظر مايا شاتزميلر:
Maya Shatzmiller "An Ethnic Factor in a Medieval Social Revolution: The Role of Jewish Courtiers under the Marinid's," in *Islamic Society and Culture: Essays in Honour of Professor Aziz Ahmad*, ed Milton Israel and N. K. Wagle (New Delhi: Manohar, 1983), 149-163; idem, *The Berbers and the Islamic State: The Marinid Experience in Pre-Protectorate Morocco* (Princeton, N.J: Markus Wiener, 2000), 57-68.

[8]- انظر ما يأتي:
Yosef Kaplan, "Court Jews before the Hofjuden," in *From Court Jews to the Rothschilds: Art, Patronage, and Power, 1600-1800*," ed. Vivian B. Mann and Richard I. Cohen (Munich: Prestel, 1996), 13-16.

الخصائص موجودة أيضا لدى يهود البلاط في أماكن شتى وخلال أزمنة أخرى. ونتيجة لرجحان أهمية المال في توسيع نطاق المركنتيلية التي ترعاها الدولة، وهو ما كان مُميَزا بخصوص عصر الاستبداد -كما برهنت ستيرن على ذلك- فقد أُتيحت أمام التجار وأصحاب المال اليهود المِقْدامِين فرصا كثيرة لم تكن معهودة من قبل. وفي سياق محاولات الحكام الهادفة إلى جمع الثروات التي كثيرا ما كانت غير متوفرة في خزائن دول أوروبا الوسطى في أعقاب الحروب، فقد مكنوا اليهود من القيام بدور مركزي في عالم التجارة والمال. وبصفتهم دُخلاء مُبعدين عن المصالح المحصنة للنخبة الحضرية ولملاكي الأراضي، وبصفتهم أيضا تجاراً لديهم شبكة من العلاقات التجارية والمالية، كان يهود البلاط متوقفين على الحكام وخاضعين لهم، ويشكلون مصادر لا تُقدر بثمن لمراكمة الثروة، وذلك على حد سواء[9]. وعلى الرغم من وضعيتهم هذه، اتضح بأن نفوذ يهود البلاط، وقوة تأثيرهم خلال هذه الفترة، قد شكلا ظاهرة انتقالية ما فتئت أن آلت إلى الزوال، في موازاة مع ضعف السلطة الملكية، وامتداد الاقتصاد الرأسمالي.

وفي عهد الأسرة العلوية، وهي الفترة نفسها التي اكتسب فيها يهود البلاط نفوذا كبيرا، كان عدد أكبر من اليهود في خدمة السلاطين، بحجم ربما يفوق ما حصل في أي مرحلة سابقة من التاريخ المغربي.[10] لقد أحكم العلويون قبضتهم على المغرب في منتصف القرن السابع عشر، وكما كان الأمر مع السعديين السابقين لهم، كان الحاكم يعتبر شريفا بحكم انحداره من السلالة النبوية. وعلى خلاف من سبقوهم من الأسر الحاكمة الأمازيغية، فإن الانحدار من النسب الشريف، قد شكل مبدأ لمشروعية

9- انظر ما يأتي:

Stern, *The Court Jew*, 3-11; Michael Graetz, "Court Jews in Economics and Politics," in *Mann and Cohen, from Court Jews to the Rotsschilds*, 27.

10 - Serfaty, *Les courtisans juifs*, 203.

أسرة السعديين والعلويين العربيتين. وكان هؤلاء الحكام الذين يقدمون أنفسهم بصفتهم "شرفاء"، يعتمدون على اليهود اعتمادا قويا للقيام بالتجارة الخارجية. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لعب "تجار السلطان" اليهود، دورا أساسيا في الجهود التي بذلها المخزن لتدعيم سلطاته بالاعتماد على التجارة، وخاصة عبر مرسى الصويرة التي استقر فيها آل مقنين. غير أن الدور الأساسي الذي قام به يهود البلاط في المغرب، قد آل إلى الزوال في القرن التاسع عشر، ليس نتيجة لتطور الرأسمالية، ولا لظهور مصادر جديدة لتقوية الدولة على المستوى الداخلي للمغرب، وإنما بفعل مساهمة التدخل الأجنبي، في إضعاف قدرات السلاطين على حكم البلاد. ذلك أنه حتى بعد وفاة مايير مقنين سنة 1835، استمر اليهود في القيام بأدوار هامة داخل البلاط السلطاني، غير أن الأحوال تبدلت، إذ كان على السيادة المغربية أن تدخل، خلال الفترة الممتدة ما بين 1830 وبين بداية نظام الحماية سنة 1912، في مواجهات مع تحديات التدخل الأوروبي المتزايدة والمتسارعة. وعلى الرغم من أن النخبة اليهودية ظلت مرتبطة بالسلطان، فإنها أصبحت أيضا تمتن صلاتها شيئا فشيئا بالدول الأوروبية. وهكذا، تحول بعض من أشهر البيوتات اليهودية إلى محميين، بل وإلى نواب قنصليين للدول الأوروبية والأمريكية، لكن كثيرا ما استمروا في القيام، في الوقت نفسه، بمهام أساسية لفائدة السلاطين. وإذا كانوا يُنعتون بالذميين، ومعناها "أفراد محميون" من لدن السلطان، -وذلك تطبيقا للشرع الإسلامي الذي يضمن حماية الدولة الإسلامية لغير المسلمين مقابل اعترافهم بوضعيتهم المتدنية-، فإنهم، والحالة هذه، يصبحون في آن واحد ذميين للدول الأوروبية التي تمنحهم الحماية، وتدخلهم في اختصاصاتها القضائية تطبيقا لمقتضيات اتفاقيات كثيرا ما فُرضت على المغرب تحت التهديد باستعمال القوة. وبناء عليه، لم يعد في وسع السلاطين المغاربة،

التحكم في مراقبة يهود البلاط كما كان معهودا لديهم من قبل. وعاش مايير مقنين خلال هذه الفترة الانتقالية، حيث لم يكن المغرب إبانها يحتل لدى الدول الأوروبية سوى أهمية ثانوية، مما مكن البلاط السلطاني من الحفاظ على وهم التكافؤ. إن هذا هو السياق العام الذي يجب أن يُفهم فيه، دور الوسيط الذي قام به مقنين لخدمة أغراض السلطان. ومن بعض الوجوه، كان مايير مقنين آخر أكبر يهود البلاط في تاريخ المغرب؛ وتعبر قصة حياته عن التغيير الحاصل في ميزان القوى في العلاقات بين المغرب وأوروبا.

وتثير دراسة حياة مايير مقنين أيضا، بعض الأسئلة البالغة الأهمية في موضوع العلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب. وفي رأي بعض المؤرخين، فإن دراسة موضوع يهودي البلاط، يصبح رمزا للعلاقة بين المسلمين واليهود برمتها. وكثيرا ما تتم رواية التاريخ اليهودي المغربي، عبر تراجم بعض مشاهير يهود البلاط وأقطابهم، وذلك باستثناء أي تاريخ آخر على وجه التقريب.[11] وبينما تم تقديم يهود البلاط بصورة إيجابية في غالب الأحيان، فإنه كثيرا ما تم التشديد على هشاشة وضعيتهم. وفي بعض الحالات، فإن سقوط أحد يهود البلاط وفقدانه لمكانته -كثيرا ما يكون مطابقا للإطاحة بحاميه غير اليهودي- ويقع في إثر ذلك تقتيل واسع النطاق في صفوف الطائفة اليهودية. وبهذا تظل تقلبات أوضاع يهود البلاط المتسمة بالهشاشة مرتبطة بتاريخ الطائفة اليهودية ككل.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، تم التوصل إلى نتائج عامة بخصوص الوضعية غير المستقرة والمحفوفة بالمخاطر لليهود في المغرب. وعلى عكس الصورة الإيجابية، إلى حد ما، التي رُسمت عن وضعية الطوائف اليهودية

11- انظر على وجه الخصوص كتاب هرشبيرگ:

H. Z. Hirschberg, *A History of the Jews in North Africa*, 2 vols. (Leiden: Brill, 1874-81), 2:88ff.

إبان عصر إسبانيا الذهبي، فإن وضعية اليهود المغاربة قد سُلطت عليها أضواء سلبية وأكثر قتامة؛ حيث تم التأكيد على افتقاد الذميين للأهلية الشرعية، كما حددها "ميثاق عمر" (تتم مناقشته فيما سيأتي). وتقترح علينا هذه المقاربة صورة كئيبة عن حياة اليهود في المغرب.[12]

واعترض جيل جديد من المؤرخين المغاربة على تقديم هذه الصورة السلبية عن حياة اليهود في المغرب. وفي الوقت نفسه، فإنهم قد ربطوا بين اليهود وبين تاريخ الأسر الحاكمة. غير أن الاهتمام ما فتئ أن تحول من التركيز على صعود يهود البلاط أو سقوطهم، إلى محاولة القيام بتحليل عام لوضعية اليهودي في الدولة. وبوجه عام، تقدم لنا هذه الدراسات تقييما شموليا للعلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب. وتتلخص الفكرة العامة لهذا الاتجاه، في الاستدلال على أن اليهودي كان يتمتع بحماية المخزن، وأن هذا من شأنه أن يلقي بالظلال على لاأهليته الشرعية التي تتداعى معانيها مع "ميثاق عمر" (أي أن هناك تأكيد على المفهوم الحمائي للذمة وعلى العقد الذي يلزم الدولة الإسلامية بحماية رعاياها غير المسلمين).[13] وبناء على هذا النموذج، فإن العلاقة الخيرة بين اليهودي

---

[12]- انظر ما يأتي:

Norman A. Stillman, *The Jews of Arab Lands* (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1979), 78-85; idem, "The Moroccan Jewish Experience: A Revisionist View," *Jerusalem Quarterly* 9 (1978); Jane Gerber, "The Pact of ʿUmar in Morocco: AReappraisal of Muslim-Jewish relations," in *Proceeding of the Seminar on Muslim Jewish relations in North Africa* (New York: World Jewish Congress 1975).

وذهب برنار لويس إلى القول بأن الطائفتان اليهوديتان الأساسيتان اللتان كانتا خارج الإمبراطورية العثمانية، ألا وهما يهود المغرب وإيران قد كانت أحوالهما سيئة:

Bernard Lewis, *The Jews of Islam* (Princeton University Press, 1984), 148-50.

ويمكن الاطلاع على قراءة نقدية لهذا الكتاب في:

Daniel J. Schrooter, Review of Bernard Lewis, *The Jews of Islam. International Journal of Middle East Studies*, 21 (1980): 601-5.

[13]- انظر على وجه الخصوص ما كتبه جرمان عياش: =

والدولة، وبالتالي بين المسلمين واليهود بصفة عامة، لم يقوضها سوى التدخل الأجنبي، وخاصة عبر تخويله الحماية القنصلية لليهود المغاربة. ومن ثمة، يصبح اليهود إما ضحايا اضطراريين للدول الأجنبية المتلهفة على سحب جزء من السكان المغاربة من اختصاصات المخزن القضائية، وإما متهمين بالتعسف في استغلال نظام الحماية الجديد الناجم عن ذلك.[14] وباستدلالات ضمنية، فإن اليهود تبعا لذلك، لم يلعبوا سوى دورٍ صغيرٍ

= Germain Ayache, "La minorité juive dans le Maroc précolonial," *Hespéris-Tamuda* 25 (1987): 147-68.

أثار عبد العزيز الخمليشي الانتباه إلى أهمية دور المخزن في توفير الحماية لرعاياه اليهود ببناء أحياء خاصة بهم في مقالته: "حول مسألة بناء الملاحات بالمدن المغربية"، دار النيابة 4 (ربيع 1987): 21-28، 5 (صيف/ خريف 1988): 30-41.

[14] - انظر في هذا الشأن ما يأتي:

Mohammed Kenbib, "Les relations entre musulmans et juifs au Maroc 1859-1944: Essai bibliographique," *Hespéris-Tamuda 23* (1985): 92-98; idem, *Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948* (Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1994); idem, *les Protégés: contribution à l'histoire contemporaine du Maroc* (Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996) 225-32;

وصدرت في بحر هذه السنة طبعة عربية للكتاب نفسه المنشور أصلا بالفرنسية، فضمنه المؤلف إضافات جديدة وتنقيحات دقيقة على ضوء مستجدات الموضوع العلمية، فتعذر علينا بذلك الإحالة على الصفحات نفسها التي اعتمدها دانييل شروتر انطلاقا من النص الفرنسي، انظر:

محمد كنبيب، **المحميون**، (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وباب أنفا، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 47، الرباط، 2011).

Ayache, "La minorité juive," 162-63; Simon Levy, "La communauté juive dans le contexte de l'histoire du Maroc du 17e siècle à nos jours," in *Juifs du Maroc: identité et dialogue* (Grenoble: Edition La Pensée Sauvage, 1980), 105-52.

وانظر أيضا لولاند بُويي:

Leland Bowie, "An aspect of Muslim-Jewish relations in Late Nineteenth-Century Moroccan: A European Diplomatic View," *International Journal of Middle Eastern Studies* 7 (1976): 3-19.

وعن وقع التدخل الأجنبي وآثاره على العلاقات بين المسلمين واليهود في دمنات، انظر: أحمد التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: اينولتان (1850-1912)**، (جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 63، الطبعة الثالثة، 2011)، 292-299.

جدا في الحركة الوطنية الحديثة، بل أنهم كانوا بدلا من ذلك، ميالين إلى إيجاد ضالتهم وتحقيق ذواتهم بالتعامل مع النظام الاستعماري.

وشهدت السنوات الأخيرة نقاشات مستفيضة حول الوضعية الخاصة بـ"يهود الإسلام".[15] لكن ماذا يُقصد، في الواقع، بهذا المصطلح؟ هل يحيل على الوضعية النظرية لليهود في الدين الإسلامي، وإلى علاقة اليهود بالدولة أو بالدول الإسلامية عبر التاريخ، أو إلى العلاقات الإسلامية اليهودية بوجه عام؟ هل يمكن القيام بالتعميم، على أساس الكيفية التي يحدد بها الإسلام علاقاته الفقهية أو الشرعية مع اليهود، أم على أساس التجربة اليهودية في العالم الإسلامي عبر التاريخ؟ إن اللبس الحاصل بين النظرية الخاصة بعلاقة الجماعة المسلمة مع غير المسلمين، وبين الظروف التاريخية التي صاغت هذه العلاقة في هيئات وتشكيلات مختلفة من شأنه أن يجعل التأويل غير واضح.

وفضلا عن ذلك، تحكمت في توجيه التحليل التاريخي، الانشغالات السياسية المهيمنة، إبان كل فترة زمنية. ففي القرن التاسع عشر، كان أحبار اليهود بأوروبا الوسطى، ضمن المفكرين الرياديين ممن درسوا الإسلام، فأكدوا بوجه عام على أن العالم الإسلامي كان الأكثر تسامحا بطبيعته (ولو كان ذلك على الأقل إبان الفترة الكلاسيكية). إن القرن التاسع عشر هو الذي شهد ابتكار فكرة "عصر إسبانيا الذهبي" -إشارة بالخصوص إلى إسبانيا الإسلامية- التي يمكن أن تصلح كنموذج للتسامح بين الديانات، وذلك في تناقض صارخ مع التاريخ المعادي للسامية، في الممالك المسيحية الوسيطية؛ كما كانت نظرة اليهود إلى الأتراك نظرة إيجابية، باعتبار الترحيب الذي أبداه

---

[15]- انظر عنوان كتاب برنار لويس في الهامش 12 أعلاه. وعن محاولة لتقديم نظرة عامة وموسعة بخصوص وضعية اليهود في السياق الإسلامي انظر:

G. E. von Grunebaum, "Eastern Jewry under Islam," *Viator* 2 (1971): 365-72.

العثمانيون باليهود الإسبان الذين تم طردهم سنة 1492، وذلك في وقت أصرت فيه كثير من دول أوروبا المسيحية، على صد أولئك اللاجئين غير المرغوب فيهم. ويمكن لصورة أجواء التسامح المتنور في الإسلام، أن تصلح أيضا كنموذج ليهودية متحررة، تبحث عن قبولها في مجتمع بدأت تظهر فيه الملامح الحديثة لمعاداة السامية.[16]

وفي هذا القرن، فإن مفهوم التعايش (Symbiosis)، المستعار من حقل البيولوجيا، والذي تم تطبيقه للحديث عن التمازج الثقافي بين اليهود وغير اليهود، انتشر تداوله في أوساط الأحبار (العلماء) اليهود الجرمانيين. وإذا كانت محرقة يهود أوروبا المعروفة بالهُولُوكوسْتْ (Holocaust)، قد ألقت بظلال الشك على مفهوم التعايش الجرماني اليهودي، فإن تلك الفكرة استمر تطبيقها في حقل التاريخ اليهودي، بأماكن أخرى من العالم. إن شلومو دوڤ گوَايْتِينْ (Shelomo Dov Goitein)، هو من أرسى بقوة دعائم فكرة " التعايش الخلاق" (creative symbiosis)، ليهود العالم الإسلامي، فتبنى جل الباحثين منذئذ هذا التمييز.[17] لقد وضع گوَايْتِينْ استنتاجاته على أساس مجموعات وثائقية متنوعة تغطي فترات زمنية محصورة بين القرن العاشر والثالث عشر الميلاديين، تم اكتشافها في گنِيزَة الفُسْطاط (القاهرة

---

[16]- انظر برنار لويس وماركوس:

Bernard Lewis, "The Pro-Islamic Jews," *Judaism* 17 (1968): 401-4; I. G. Marcus, "Beyond the Sephardic Mystique," *Orim* I (1985): 35-38.

[17]- كان المؤلف البالغ التأثير في هذا السياق هو كتاب شلومو دوڤ گوَايْتِينْ:

S. D. Goitein, *Jews and Arabs: Their Contact through the Ages* (New York: Schocken, 1955);

وقد تمكن المؤلف نفسه من تعميق أفكاره في موضوع التعايش في كتاب آخر بعنوان:

A Mediterranean Society, 6 vols. (Berkeley: University of California press, 1967-1993), vol. 2: *The Community*.

وللاطلاع على محاولة لإعادة النظر بفوارق دقيقة لاستعمال مفهوم التعايش في مطلع الإسلام، انظر ستيڤن م. واسيرستروم:

Steven M. Wasserstrom, *Between Muslim and Jew: The Problem of Symbiosis in Early Islam* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995).

القديمة اليوم). (والگنيزة عبارة عن مخزن تودع فيه الوثائق المرمية، تنفيذا لتقليد يهودي يحث على دفن الكتابات الوارد فيها اسم الله بدلا من تحطيمها).[18] وأخذ گوَايْتِينْ على عاتقه القيام بدراسة مكثفة لهذه الوثائق، فكتب وصفا مفصلا في عدة مجلدات، لحياة اليهود في العالم المتوسطي الإسلامي إبان هذه الفترة. ومن وجهة نظر گوَايْتِينْ، فإن ما سماه بفترة التعايش الخلاق، قد استمرت إلى حدود 1300م، وهي المدة التي انتهت فيها مواد الگنيزة التي كانت في حوزته. ويوجد أهل الگنيزة خارج الصورة، حيث أكد بأن " الحضور العربي اضمحل في التاريخ العالمي، كما اضمحل حضور اليهود الشرقيين في التاريخ اليهودي."[19] وكان گوَايْتِينْ يسير في سنوات الخمسين من القرن الماضي، وفقا للنموذج التقليدي السائد لدى المستشرقين، ممن دأبوا على القول بأن الحضارة الإسلامية كانت في انحطاط عند أواخر العصر الوسيط.

وسار بِرْنَار لِوِيس (Bernard Lewis)، على نهج گوَايْتِينْ إلى حد بعيد، فرسم صورة لتقاليد تاريخية مشتركة بين اليهود والمسلمين، أطلق عليها عبارة "اليهودية الإسلامية". وقارن لِويسْ هذا التعايش بالتجربة الحديثة في أوروبا الغربية وأمريكا. وبمحاكاته لگوَايْتِينْ، وصف بروز نوع من "البرجوازية" الكوزْمُوبُّولِيتَانيَّة المتميزة بالحرية في الحركة وبممارسة التجارة الدولية، والتي يسرت في هذه الفترة، حيث سادت الحكومات غير المركزية، وجود درجة كبيرة من التسامح.[20] ورأى گوَايْتِينْ في ذلك ما يشبه عبارة "ذرهم يفعلوا"، كما هو الحال في نظام المقاولة الحرة بالولايات

18- انظر گوَايْتِينْ:

S. D. Goitein, *A Mediterranean Society*, vol. I: *Economic Foundation* (Berkeley: University of California Press, 1967), 1-2.

19- S. D. Goitein, *Jews and Arabs*, 10-11.

20- Lewis, *The Jews of Islam*, 57-58, 140ff

المتحدة الأمريكية.[21] كما ينظر لِويس، إلى أواخر العصر الوسيط بأنها تمثل الزمن الذي انحط فيه التعايش الإسلامي اليهودي، وأنه على الرغم مما سجلته مرحلة الأمجاد العثمانية، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر من انبعاث ثقافي، فإن جميع الفترات اللاحقة شهدت انحطاطا لـ"يهود الإسلام".[22]

ووافق حاييم الزعفراني، وهو الباحث اليهودي المغربي الذي مهد الطريق أمام دراسة تاريخ اليهود المغاربة وثقافتهم، على صورة الانحطاط هذه فيما يتعلق بالمغرب؛ إذ يرى الزعفراني، بأن أعلى نقطة هي التي يمثلها العصر الذهبي "الإسباني المغاربي"، الذي تلته فترة من الإفقار والعزلة والركود. غير أن هذه القرون بالضبط، والمتسمة بالركود، هي التي تركزت عليها أعمال الزعفراني،[23] فكذّب فيها نظرية الانحطاط التي تناولها بالمناقشة. وعلى عكس گوَايْتِينْ، الذي تنتهي عنده مرحلة التكافل في العصور الوسطى، يقدم لنا الزعفراني وصفا لتاريخ من التكافل المستمر بين المسلمين واليهود في المغرب. وكتب بطريقة مثالية، عن "أماكن اللقاء المفضلة، التي كان يتم التعبير في أحضانها، بلغة متقاربة وبعقلية مماثلة، عن تعايش حقيقي." وكان التعايش يتحقق في الحياة اليومية، وفي المخيال الاجتماعي، وفي الثقافة الشعبية. وفي فضاءات الالتقاء المفضلة هذه، تنهار الحدود الدينية و"الوطنية"؛ ويظل اليهودي المغربي بصفته جزءاً لا يتجزأ

21- Goitein, *A Mediterranean Society*, I: ix، ومن المثير للاستغراب أن كلا من گوَايْتِينْ ولويس لم يضعا أي مقارنة مع اليهود في العالم الهلنستي، وذلك على الرغم من أن الحضارة الإسلامية كانت، على الأقل، وريثة جزئيا لهذا النسيج الثقافي الباكر.

22- Lewis, *The Jews of Islam*.

23- انظر حاييم الزعفراني:

Haïm Zafrani, *Etudes et recherches sur la vie intellectuelle juive au Maroc de la fin du 15e au début du 20e siècle*, 3 vol. (Paris: Geuthner, 1972-80).

من "المحيط الاجتماعي والثقافي واللغوي للغرب الإسلامي والعالم الأندلسي-المغاربي القديم."[24]

غير أن هذه الصورة من التكافل الثقافي والتعايش حجبتها إلى حد ما، خلال القرن العشرين، صورة أخرى، كان من وراء إنشائها -جزئيا- الصراع العربي الإسرائيلي العسير؛ أي أن التاريخ السياسي لفلسطين وإسرائيل في القرن العشرين يُنظر إليه على أساس أنه جوهري بالنسبة للعالم العربي برمته في كل زمان ومكان. وبدلا من التركيز على رحابة الإسلام وسماحته، وقع التشديد على اضطهاد اليهود الشرقيين في الأراضي العربية. ومن شأن هذا الوصف أن يقدم لنا محاولة لتفسير هجرة جل اليهود الأسيويين والأفارقة إلى إسرائيل. وكانت البراهين المستعملة في ذلك، هي أن اليهود الشرقيين، شأنهم في ذلك شأن اليهود الأشكناز، قد عانوا هم أيضا من "معاداة السامية"، أو أنهم كانوا ضحايا لمذبحة منظمة [*pogrom*، بوگروم باللغة الروسية].[25] إن هذه الصور المتناقضة، بل الخرافية، لحالة اليهود في العالم الإسلامي، قد ولدت مناقشة حامية حول الظروف الفعلية التي شكلت التجربة اليهودية بين العرب.[26]

---

[24]- Haïm Zafrani, *Mille ans de vie juive au Maroc* (Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1983), 290، وانظر الترجمة العربية للكتاب نفسه: حاييم الزعفراني، **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، (تاريخ، ثقافة، دين)**، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، (الدار البيضاء: الطبعة الأولى، 1987)، 288.

[25]- انظر ما يأتي:

Bat Ye'or, *The Dhimmi: Jews and Christians under Islam* (Rutherford, N.J: Fairleigh Dickinson University Press, 1985); David Littman, "Jews under Muslim Rule in the late Nineteenth Century," *Wiener Library Bulletin* 28 (1975): 65-76.

وقد استعملت أحيانا مصطلحات من قبيل "المعاداة للسامية" و"البوگروم" عند الحديث عن حالة المغرب، انظر في هذا الشأن على سبيل المثال:

Shalom Bar-Asher, "Antisemitism and Economic Influence: The Jews of Morocco (1672-1822)," in *Antisemitism through the Ages*, ed. Shmuel Almog (Oxford: Pergamon Press, 1988).

[26] - انظر المناقشة التي دارت بين مارک كوهين ونورمان ستيلمان في: =

وبالنسبة لمنتقدي الصهيونية الساعين إلى "هوية مشتتة"،[27] يقدم عالم "التعايش الخلاق" لصاحبه گوَايْتِينْ نموذجا أكثر قبولا للتعددية الثقافية المشتتة مما تقدمه التناقضات الحالية الموجودة بين الثقافات العربية واليهودية في إسرائيل. وفي استلهام لعالم گوَايْتِينْ، أعاد أَمِيِيل أَلْكلاَيْ (Ammiel Alcalay)، صياغة نموذج گوَايْتِينْ المتوسطي محولا إياه إلى نموذج صالح لتأويل الثقافة المشرقية، ويظهر فيه اليهود وهم منصهرون عضويا في النسيج الثقافي للعالم العربي.[28] وكتب جيمس كلِيفُورد (James Clifford)، أنه "وفقا لما استُخلص في كتاب أَلْكلاَيْ، يقدم لنا الدليل السِّفَردي تاريخا مضادا للتعايش والتعابر العربي اليهودي.[29] وفي هذا "التاريخ الـمُضاد" المثالي، توحي الثقافة "المشرقية" ذاتها، التي استخف بها كثيرا اليهود الأشكناز في إسرائيل، بإمكانية التعايش السلمي في عالم ما بعد الوطنية (postnational)؛ حيث تقل النزاعات وتنخفض درجات التوتر بين ذوي المعتقدات المختلفة، ويتم تركيز التاريخ الوسيط والحديث لاختزالهما في عالم مشرقي فريد تتوفر فيه الضرورات.

= Mark R. Cohen, "The Neo-Lachrymose Conception of Jewish-Arab History," *Tikkun* 6, n°.3 (1991): 55-60, and Norman Stillman, "Myth, Counter-Myth and Distortion," ibid, 60-64. وانظر أيضا:

Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994), 3ff.

27- انظر ما يأتي:

Daniel Boyarin and Jonhatan Boyarin, "Diaspora: Generation and the Ground of Jewish Identity," *Critical Inquiry*, 19 (1993): 720-23.

28- انظر أميال ألكلاي:

Ammiel Alcalay, *After Jews and Arabs: Remaking Levantine Culture* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993), 128-43 .

29- انظر جيمس كليفورد:

James Clifford, *Routes: Travel and Translation in the Late Twentieth Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University, 1997), 274.

وكثيرا ما تتسبب النظرية ذاتها، والخاصة بالوضع الشرعي لغير المسلم داخل نظام الحكم الإسلامي، في إثارة تعميمات متعارضة تماما حول الوضع اليهودي في العالم الإسلامي. وعند تحديد الإسلام الحديث النشأة، لعلاقاته مع الديانات القديمة التي انبثق عنها، فقد خصص لليهودية والمسيحية مكانة وضيعة. وفي نظام الحكم الإسلامي، يصبح اليهود والمسيحيون (وأحيانا بعض المجموعات الدينية الأخرى أيضا)، أهل ذمة، ومعناها بالحرف الواحد "أهل الحماية". ويتم النظر إلى اليهود والمسيحيين بصفتهم "أهل الكتاب"، للاعتقاد بأنهم تلقوا الوحي الإلهي الذي تجسده نصوصهم المقدسة. وهكذا، يحصل اليهود والمسيحيون، بصفتهم ذميون، على الحماية من الدولة. غير أن تلك الحماية ليست دون مقابل. فبما أن اليهود والنصارى رفضوا تصديق الحقيقة النهائية، كما أوحى بها الله للنبي محمد، والتي جاءت لتصحيح عيوبهم، فقد وُضعوا في مرتبة متدنية. وتحدد هذا الوضع الشرعي بموجب "ميثاق عمر"، [النص العربي للميثاق منشور عند الطرطوشي في سراج الملوك]، وهو نص يُنسب إلى الخليفة عمر بن الخطاب (634-644م)، ويُفهم من محتواه أنه يسدل حماية الدولة الإسلامية على المسيحيين المنهزمين، غير أنه يتضمن شروطا دقيقة وملزمة، من شأنها أن تعكس وضاعة غير المسلمين. ومن المحتمل أن يكون هذا النص غير أصيل، وأن الشروط الواردة في "ميثاق عمر"، ربما حُددت في فترة لاحقة. وبصرف النظر عن اللحظة الحقيقية التي تمت فيها صياغة مقتضيات هذا الميثاق، فقد استعمل مع ذلك، كنموذج لتحديد الوضعية الشرعية للمسيحيين واليهود على حد سواء، بل تم أيضا تطبيقه في بعض الأحيان على المنتمين إلى ديانات أخرى. وكانت الغاية المرجوة من مقتضيات "ميثاق عمر" هي وضع اليهود والمسيحيين في إطار شرعي، يتسم بالوضاعة والاحتقار والإذلال. ومن بين الشروط المفروضة في

الميثاق المذكور: منع الذميين من بناء الكنائس أو البِيَع الجديدة بل منع إصلاح القديمة منها؛ واتخاذ الملابس المتمايزة والمختلفة عن ملابس المسلمين؛ ثم عدم ركوب الدواب العالية ولا بناء المساكن الأكثر علوا من دور المسلمين. غير أن الشرط الأكثر أهمية، هو فرض أداء ضريبة سنوية، تُعرف بـ "الجزية" على كل ذمي ذكر بالغ سن الرشد.[30]

ولم يكن تطور الديانة الإسلامية مفصولاً عن تكوين الدولة الإسلامية. وبناء عليه، لا تقف الأمور فقط عند حدود غياب ما هو متعارف عليه، في دول الغرب المسيحي من وجود انفصال بين الكنيسة والدولة، بل تتجاوز ذلك إلى وجود نوع من الاتساق النظري في الوضعية الشرعية لغير المسلمين، في ظل نظام الحكم الإسلامي. ويعني هذا أيضا، أن مشروعية حاكم الدولة، تستند على وظيفته باعتباره مسؤولا عن حماية الشريعة الإسلامية. غير أن هذه الشريعة، وإن كانت تتعلق بالمسلمين، وبصرف النظر عن "ميثاق عمر" وعن بعض المستلزمات الأخرى للدولة، فقد كان على اليهود أن يمارسوا حياتهم اليومية وفقا لتشريعاتهم الخاصة. وكما هو الحال لدى المسلمين، الملزمين بتنظيم حياتهم على الأسس الشرعية المستمدة من القرآن والسنة النبوية، كان يُسمح لليهود بممارسة طقوسهم الدينية وبأن يعيشوا حياتهم طبقا لما تنص عليه شريعة "هلاخي" المبنية على

---

[30]- انظر الدراسة الكلاسيكية التي تناولت الوضعية الشرعية لأهل الذمة في:

Antoine Fattal, *Le statut légal des non-musulmans en pays d'Islam* (Beirut: Impr. Catholique, 1958).

وللاطلاع على مناقشات مفيدة إضافية انظر أيضا:

Stillman, *Jews of Arab Lands*, 24-26; Lewis, *Jews of Islam*, 3ff; Cohen, *Under Crescent and Cross*, 52-74; C. E. Bosworth, "The 'Protected Peoples' (Christians and Jews) in Medieval Egypt and Syria," *Bulletin of the John Rylands University Library of Manchester* 62 (1979), 11-36; idem, "The Concept of *Dhimma* in Early Islam ," in *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, ed. Benjamin Braude and Bernard Lewis, 2 vols. (New York: Holmes & Meier, 1982), I:37-51.

أساس التوراة الشفوية والمكتوبة، كما تلقاها نبي الله موسى عن طريق الوحي الإلهي. واستلم الأحبار اليهود التوراة الشفوية المنسوبة إلى موسى، وتشكل إلى جانب التوراة المكتوبة القاعدة الأساسية لمناقشات الرَّبِّيِّين وكتاباتهم المستفيضة، المجموعة في المصدر الضخم للشريعة اليهودية "هلاخي"، المعروف بالتلمود. إن التسوية القائمة بين اليهود والدولة الإسلامية، والتي تسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية وباتباع شريعتهم، قد أتاحتْ لهم إمكانات كبيرة لإخضاع أنفسهم إلى حكم ذاتي. ولابد من الإشارة أيضا، إلى أنه على الرغم من تفكك العالم الإسلامي الباكر إلى دول منفصلة، وكثيرا ما كانت معادية لبعضها الآخر، فإن التشريعات الدينية للمسلمين واليهود كانت تتجاوز الحدود السياسية.[31] وعلى سبيل المثال، فإن كل يهودي يتمكن من الوفاء بالتزامه السنوي، بأداء الجزية في دولة إسلامية واحدة، يصبح في وسعه، من الناحية النظرية، عدم أدائها ثانية خلال السنة نفسها لو انتقل إلى دولة أخرى؛ كما تكون للتشريعات اليهودية نفسها قابلية التطبيق عند عبور أصحابها لمختلف الحدود السياسية.

وبناء عليه، يمكن من حيث المفهوم، الحديث إلى حد ما، عن "يهود الإسلام"، لأن سلطة الحكم ظلت بطبيعتها إسلامية إلى ما بعد العصور الحديثة، واستهدت بالمبادئ المحددة للوضعية الشرعية لغير المسلمين داخل الدولة. وفي مغرب القرن التاسع عشر، يتم استحضار الوضع الشرعي للذمة، كلما بدا وكأن اليهود يحاولون تجاوز الحدود المرسومة لمنزلتهم كما عينتها لهم الدولة الإسلامية.[32] غير أن هذا لا يعني أن أحوال اليهود كانت متماثلة في كل أرجاء العالم الإسلامي، ولا يعني أيضا أن مقتضيات "ميثاق

31- S. D. Goitein, *A Mediterranean Society*, I: 37-51

32- انظر عبد الله العروي:

Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912* (Paris: Maspero, 1977), 310-14.

عمر" قد كان يُراعَى تطبيقها بالصرامة نفسها. ذلك أن بعض الأمور المحظورة، كما هو شأن منع بناء المحلات الجديدة المخصصة للعبادة، قد تأكدت استحالة تنفيذها، إذ طالما كان اليهود طرفا، لا يمكن الاستغناء عنه في كل المشاريع الهادفة إلى تعمير المناطق الجديدة. وفي بعض الفترات، تم غض الطرف عن كثير من المحظورات، مما كان يذهل فقهاء المسلمين ويثير رعبهم. ولم يقع التخلي عن الجزية التي كانت تمثل الرمز الأكثر أهمية لرفعة الإسلام وتفوقه عن غيره من الديانات الأقل شأنا، إلا ما بعد الحقبة الحديثة. لكن طرق تحصيلها، وكذا المبالغ الواجب تسديدها، يمكن أن تتباين كثيرا.

وأفضت هذه الاختلافات الكثيرة في الشيء نفسه، إلى الإيحاء بتعميمات مُعارضة في شأن وضعية اليهود في الإسلام. وعلاوة على ذلك، كان هنالك نوع من الازدواجية في العلاقات بين الدولة واليهود، فمن جهة أولى، كانت السلطة الحاكمة تمنح لليهود حمايتها، وتتيح لهم إمكانية التمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال، غير أنها كانت تفرض عليهم، من جهة ثانية، بعض الشروط المُعَجِّزة والمُعَرقِلة. وهكذا، فإنه بالاعتماد على المعطيات نفسها، يتم الوصول إلى استنتاجات ونتائج مختلفة، وذلك حسب الرغبة المنشودة. وبعبارة أوضح، إما أن تكون هناك رغبة في التشديد على الشروط المُعَجِّزة والمُعَرقِلة (باعتبار أن اليهود مواطنون من الدرجة الثانية)، وإما في التشديد على الفوائد التي يمكن أن يجنيها اليهود، بفضل حماية الدولة لهم. غير أن كل مقاربة لا يتساءل أصحابها أساسا، إلا على ما من شأنه أن يكون جزءاً من الخطاب الوطني، وذلك بطرح أسئلة من هذا القبيل: هل كانت الدولة جيدة أو سيئة بالنسبة لليهود؟ وحسب أنواع الأجوبة الصادرة عن مثل هذا السؤال، يتم التوصل إلى استنتاجات حول موضوع العلاقات بين المسلمين واليهود بوجه عام.

وكان لهذه الاعتبارات أثرها في توجيه المحاولات الهادفة إلى تقدير قيمة المغرب؛ ذلك أن التاريخ اليهودي في المغرب تمت إعادة بنائه، من جهة أولى، بروايات اهتمت بربط العلاقة مع أحداث العنف ضد اليهود، وخاصة أثناء فترات انتقال مقاليد الحكم من سلطان إلى آخر. وكثيرا ما يقع اقتلاع تاريخ اليهود لإخراجه من السياق العام لتاريخ المغرب. ومن جهة ثانية، فإن الخطاب الوطني، يؤكد على أهمية التعايش التاريخي بين المسلمين واليهود، وينظر إلى الدولة بصفتها الضامن الأمين لتلك العلاقات الخيرة. وتلح هذه المقاربة الأخيرة، في تأكيدها الكبير على الآثار السلبية والضارة للحركة الإمبريالية، متجاهلة بذلك جميع التوترات والاختلافات العميقة الموجودة من قبل، بين المسلمين واليهود في المغرب.

وفي معنى واحد، يبدو مع ذلك، أن هذين التأويلين للتاريخ اليهودي في المغرب كلاهما صحيحين: لقد كانت للدولة مصلحة في توفير الحماية لليهود. وفي المغرب، لم يكن هناك ذميون آخرون غيرهم، بحكم أنه لا يوجد مسيحيون محليون ضمن سكان بلاد المغارب منذ العصور الوسطى، وذلك على عكس ما هو قائم في مصر، وفي غيرها من بلدان المشرق العربي.[33] وبناء عليه، كانت الوضعية المتدنية لليهود في حد ذاتها، دليلا على رفعة الإسلام وتفوقه. وبعبارة أخرى، تساعد دونية اليهود في إضفاء الشرعية على الدولة الإسلامية. ومع ذلك، جاء ضمنيا في هذا الميثاق الخاص بالحماية بأنها حماية بالمقابل: إذ على اليهود أن يكونوا خانعين

---

[33]– تظل أسباب اندثار المسيحيين المحليين من بلاد المغارب بعيدة عن الوضوح، غير أنه من الممكن الإشارة إلى بعض العوامل، ونذكر منها ضعف درجة التنصير في كثير من المناطق قبل ظهور الإسلام، والانتشار السريع للإسلام في صفوف القبائل الأمازيغية بعد الفتح الإسلامي، وتوسع عرب بني هلال في أرض المغارب في القرن الحادي عشر الميلادي، ثم اضطهاد الموحدين لغير المسلمين في القرن الثاني عشر الميلادي، انظر كزافيي دُو بْلَانْهُول:

Xavier de Planhol, *Minorités en Islam: Géographie politique et sociale* (Paris: Flammarion, 1977), 194-201.

وأذلاء، وبالتالي عرضة للهجوم في بعض الأوقات.

ومن المهم بالقدر نفسه، التأكيد على أنه في الإمكان، الوصول إلى تعميمات قليلة في موضوع العلاقات بين المسلمين واليهود في شموليتها، على أساس تاريخ الأسر الحاكمة فقط. إذ لم تكن العلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب علاقات سكونية، كما أنها اتخذت أشكالا اختلفت كثيرا، باختلاف الحقب وباختلاف الأوضاع الخاصة بالجهات.[34] ولا تزال أفضل طريقة لوصف العلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب، موضع نزاع. ويصر لاَوْرَنْس رُوزِين (Lawrence Rozen)، على القول بأن الهوية الإثنية، لم تخلق حواجز تحول دون توثيق الروابط الاجتماعية بين المسلمين واليهود في المغرب. يقول روزين أن "اليهودي لا يعتبر لدى المسلم أنه بمثابة استثناء، ولا بصفته أيضا تناقضا في نظام اجتماعي، يقوم على أساس شبكات من التماسكات الشخصية المُتعاقد عليها، بصفة ثنائية ومقترنة، تربط بين الناس الذين لا تصلح عضويتهم الكامنة في أي جماعة أو فئة معينة، إلا من أجل إنشاء خط الأساس للتفاعل مع الآخرين، بدلا من أن تكون بمثابة تجسيد للنموذج السائد."[35]

---

[34]– للاطلاع على مناقشات تخص موضوع تنوع العلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب، انظر ما يأتي:

Moshe Shokeid, "Jewish Existence in a Berber Environment," in *Les relations entre Juifs et Musulmans en Afrique du Nord, XIXe -XXe siècles* (Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1980), 62-71; Norman A. Stillman, "Muslim and Jews in Morocco: Perceptions, Images, Stereotypes," in *Proceedings of the Seminar on Muslim-Jewish Relations in Morocco*, 13-26; Lawrence Rosen, "Muslim-Jewish Relations in a Moroccan City," *International Journal of Middle Eastern Studies* 3 (1972): 435-49; Allan R. Meyers, "Patronnage and Protection: The Status of Jews in Precolonial Morocco," in *Jews Among Muslims: Communities in the Precolonial Middle East*, ed. Shlomo Deshen and Walter Zenner (London: Macmillan, 1996), 83-97.

[35]– انظر لاورنس روزين:

Lawrence Rosen, *Bargaining for Reality: the Construction of Social Relations in a Muslim Community* (Chicago: University of Chicago Press, 1984), 162.

ويرى هنري مونسون (Henri Munson)، أن روزين لم يول اهتماما كافيا لتأثير الإكراهات البنيوية على العلاقات والروابط الفردية بين المسلمين واليهود: "إن وجود علاقات ودية، بل وحميمية، بين الأفراد والجماعات المعادية عموما، لا يعني أن المجتمع الذي تقوم فيه مثل هذه العلاقات، هو مجتمع قد يتم النظر إليه بطريقة أفضل، من حيث الأفراد وليس الجماعات."[36]

وسواء أسلم المرء بأن العلاقات بين المسلمين واليهود، قد تتشكل في شموليتها من الروابط الفردية أم من البنيات الجماعية، فقد يتفق معظم الباحثين على وجود اعتماد مُتبادل بين المجموعتين. إذ يلعب الوسطاء اليهود دورا حيويا بصفتهم تجارا، أو على مستوى أقل أهمية، بصفتهم باعة متجولين بين المدن والبوادي.[37] ويعتبر يهودي البلاط رمزيا بالفعل، إذ هو امتداد للاعتماد المُتبادل بين المسلمين واليهود في المغرب. وبُنيت وضعية اليهود، بصفتهم وسطاء في المجتمع، على عنصر الثقة، ولكنها بُنيت في الوقت نفسه على عنصر التوتر الناجم عن عيش أفراد المجموعتين الدينيتين حياتهم معا في آن واحد، وعن عيشهم أيضا منزوين مع أنفسهم. وعلى الرغم من مساهمة التدخل الأجنبي في إذكاء حدة التوترات بين المسلمين واليهود، فقد كان قادرا على فعل ذلك لأن التوترات والخلافات كانت جزءاً لا ينفصل عن النظام ذاته.

---

36 - انظر هنري مونسون:

Henry Munson, Jr., "Muslim and Jew in Morocco: Reflections on the Distinction between Belief and Behavior," *Poznań Studies in the Philosophy of the Sciences and Humanities* 48 (1996): 376.

37- انظر ما يأتي:

Rosen, *Bargaining for reality*, 152-52; Daniel J. Schroeter, "Trade as a Mediator in Muslim-Jewish Relations: Southwestern Morocco in the Nineteenth Century," in *Jews Among Arabs: Contacts and Boundaries*, ed. Mark R. Cohen and Abraham L. Udovitch (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1989), 113-14; Kenneth L. Brown, "Mellah and Medina: A Moroccan City and Its Jewish Quarter (Salé, ca. 1880-1930)," in *Studies in Judaism and Islam*, ed. S. Morag et al. (Jerusalem: Magnes Press, The Hebrew University, 1981, 253-81).

وكان أيضا لأهمية حضور يهود البلاط في حضرة السلاطين الشرفاء، ارتباط وثيق بعلاقة الدولة الإسلامية بالقوى المسيحية. إذ كان الحاكم النموذجي في الدولة الإسلامية لا يقتصر فقط، من حيث مهامه، على تحمل مسؤولية حماية الشريعة والمحافظة على النظام داخل البلاد، بل يشمل أيضا الحرص على حماية جماعة المسلمين من أي محاولة لانتهاك حرمة أرض الإسلام من الخارج، ويجب أيضا على كل حكومة إسلامية حقيقية أن تلتزم بواجبها للقيام بالجهاد، وذلك بشن الحرب ضد الكفار. وفي الوقت نفسه، يقر فقهاء المسلمين بالحاجة إلى المحافظة على العلاقات التجارية مع الدول المسيحية، وكان ذلك يحظى بالقبول، على أساس أن الغاية من تلك التجارة، هي تدعيم قوة المسلمين وتعزيزها. إن هذا التناقض القائم، من جهة أولى على، ضرورة القيام بالجهاد ضد المسيحيين، وعلى ضرورة الحفاظ، من جهة ثانية، على علاقات سلمية وتجارية، كثيرا ما كان في حاجة إلى التوفيق وإلى إيجاد تبريرات شرعية.[38]

وشكلت معضلة القتال ضد القوى المسيحية، والمتاجرة معها في وقت واحد، العامل الذي يضمن مركزية يهود البلاط في الدولة الشريفة. ومنذ ظهور دولة الشرفاء السعديين في القرن السادس عشر، اعتُمد على الجهاد الرسمي ضد المسيحيين المنتهكين لحرمة الأراضي المغربية، لإضفاء الشرعية على الدولة المغربية. ولما كان الحاكم الشرعي هو السلطان، فقد كان مُلزما بمواجهة تحرشات أوروبا المسيحية، وبصد محاولات الغزو الإسبانية والبرتغالية للمغرب التي شكلت تهديدا كبيرا للوحدة الترابية للدولة، في

[38] - انظر دانييل شروتر:

Daniel J. Schroeter, "Royal Power and the Economy in Precolonial Morocco: Jews and the Legitimation of Foreign Trade," in *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power and Ploitics in Morocco*, ed. Rahma Bourqia and Susan G. Miller (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1999), 74-102.

القرنين السادس عشر والسابع عشر. وتعززت ضرورة الجهاد، كواجب على وريث الحكم، بإيديولوجية الشرف التي يخولها له الانحدار من السلالة النبوية. وأصبحت هذه الإيديولوجية، التي تتيح للسلطان القدرة على ممارسة سلطة الحكم، راسخة على عهد السعديين، ثم استمرت بعد نهاية الصراع بين الأسرتين الشريفتين، على عهد العلويين الذين تولوا، منذ القرن السابع عشر، إلى يومنا هذا، زمام الأمور بالمغرب.[39] وكان يُرمز للتعبير عن شرعية الحكم، بإطلاق لقب أمير المؤمنين على الخليفة، والذي من واجبه قيادة الجهاد ضد الكفار.

وفي الوقت نفسه، اضطر المغرب أمام تزايد قوة أوروبا العسكرية والتجارية، إلى شراء الأسلحة منها وإلى الانخراط في التجارة مع القوى المسيحية. لقد كان من الصعب التوفيق بين هذين الهدفين المتلازمين، وهما الجهاد والرغبة في ممارسة التجارة مع الأوروبيين، بحكم تعارضهما الإيديولوجي. وكان من أفضل السبل التي انتهجها المخزن للتعامل مع هذا التضارب هو تركيز النصيب الأوفر من الأنشطة التجارية والدبلوماسية في قبضة التجار اليهود ممن كانت أواصرهم وثيقة ببلاطات السلاطين. وباستخدام اليهود تجاراً للسلاطين في المراسي المغربية ومبعوثين إلى أوروبا، تفادى حكام المسلمين الاتصال المباشر مع المسيحيين، الذي كان من شأنه أن يهدد الدعائم الإيديولوجية للدولة، ويعرضها إلى الشبهات. وببساطة تامة، بما أن اليهود يعتبرون مُسبقا في عِداد الكافرين، فإن الدولة لم تكن لتهتم

[39] - انظر ما يأتي:

Andrew C. Hess, *The Forgotten Frontier* (Chicago: University of Chicago Press, 1978); Jacques Berque, *L'intérieur du Maghreb, XVe-XIXe siècle* (Paris: Gallimard, 1978), 171-76, Johan de Bakker, "Slaves, Arms, and Holy war: Moroccan Policy vis-à-vis the Dutch Republic during the Establishment of the ᶜAlawi Dynasty," (Ph.D. diss., University of Amsterdam, 1991), 4-9.

بفساد عقيدتهم وبضلالة أرواحهم. وفضلا عن ذلك، كان السلاطين أقل رغبة في الاعتماد على المسلمين، لوجود احتمالات بإمكانية استعمالهم للأرباح المستمدة من التجارة، أو للأسلحة التي يحصلون عليها من الأوروبيين، لإنشاء قاعدة مستقلة للسلطة، قد تؤدي إلى تقويض سلطة الأسرة الحاكمة."[40] في حين لم تكن وضعية اليهود لتسمح لهم بأن يشكلوا تهديدا من هذا القبيل، لافتقارهم إلى القاعدة السياسية للسلطة. ونتيجة لهذا، كان لدى كل جيل جديد من الحكام يهود بارزون مرتبطون بالقصر. ومرورا بأسماء أمثال آل بّلاَش في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى سُومْبَال، وبن يَدَّر، وبُوزَاكَلو في القرن الثامن عشر، كان اليهود وسطاء لا غنى عنهم للسعديين والعلويين على حد سواء. وهذا هو الخط الطويل ليهود البلاط المرتبطين كثيرا بشخص السلطان الذي يعتبر مايير مقنين أحد امتداداته.[41]

وتعتمد قوة نفوذ السلطان على تحالف القصر مع القبائل المتنافرة دوما، ومع الجماعات الحضرية. وكانت إيديولوجية انتماء السلطان إلى النسب الشريف، بحكم انحداره من السلالة النبوية، هي العنصر الموحد

---

[40]- انظر باتريسيا ميرسير:

Patricia Mercer, "Palace and jihad in the Early ᶜAlawi State in Morocco," *Journal of African History* 18 (1977): 535, 546-53.

[41]- انظر ما يأتي:

Hayyim Bentov, "le-Demuto shel ha-sar Shmuel ibn Sunbal," in *Zekhor le-Avraham: kovets ma'amarin le-zeker R. Avraham Elmalih*, ed. H. Z. Hirschberg (Jerusalem: Vaᶜad ᶜAdat ha-Maᶜaravim bi-Yerushalayin, 1972); Cecil Roth, "The Amazing clan of Buzaglo," in *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 23 (1971): 11-22; idem, "Jacob Benider: Moroccan Envoy at the Court of St. James (1772)," *Miscellanies of the Jewish Historical Society of England* 2 (1935): 84-90.

وبخصوص آل بّلاش انظر:

Herbert I. Bloom, *The Economic Activities of the Jews of Amsterdam in the Seventeenth and Eighteenth Centuries* (Williamsport, Pa.: The Bayard Press, 1937), 79-82; David Corcos, "Shmuel Palache ve-mishpato be-London," in *Studies in the History of the Jews of Morocco* (Jerusalem: Rubin Mass, 1976).

الذي يتيح تجاوز الارتباطات القبلية وغيرها من التكلات المنظمة. وعلى الرغم من تعدد حركات التمرد ضد جهود السلطان لجمع الضرائب، فإن الإيديولوجية الشريفية، نادرا ما كانت مثار شك أو استفهام. وكان النسب الشريف يتيح الإقرار بالسلطة الدينية للسلطان، ويمكن من الاعتراف بها. ومن ثمة، فإن حركات التمرد الرامية إلى إقصاء السلطان عن سدة الحكم، كثيرا ما قادها الأدعياء العلويون، لقدرتهم دون غيرهم على تدعيم مشروعيتهم الشريفية في الادعاء بحقهم في المطالبة بالحكم.[42]

وعلى نحو تناقضي، تشكلت العلاقة الشخصية بين السلطان واليهودي، انطلاقا من الانفصال الاجتماعي لكل واحد منهما عن المجتمع، وبهذا المعنى كانت العلاقة بين مايير مقنين والسلطان، شبيهة بعلاقة يهود البلاط بالملوك في أوروبا خلال عصر الاستبداد.[43] وخلافا لغيرهم من بقية فصائل السكان، وبحكم تعريفهم، كان اليهود بصفتهم "ذميون" تحت حماية الحاكم. وكان لزاما على السلطان، بصفته حاميا للدولة الإسلامية، أن يضمن سلامة اليهود وأمنهم. ومن ثمة، يطرح كل فشل في حماية اليهود، تحديا للنظام السياسي نفسه. وفي هذا السياق كتب السلطان المولى عبد الرحمن في سنة 1825 لعامله على تطوان: "وبعد فأهل الذمة لهم حرمتهم، فقد قال صلى الله عليه وسلم فمن ظلمهم فأنا محاجه يوم القيامة."[44]

42- انظر جون واتربوري:
John Waterbury, *The Commander of the Faithful* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), 16-18.

43- إن معنى الانفصال هذا بين الملوك ويهود البلاد معا قد تم فحصه بخصوص أوروبا الوسطى في القرن السابع عشر، انظر: Stern, *The Court Jew*, 9-12.

44- محمد داوود، **تاريخ تطوان** (تطوان: المطبعة الملكية، 1979)، 8: 81-82، وقد أورد جرمان عياش هذه الاستعارة وحللها في: Ayache, "La minorité juive," 155

وبناء عليه، مثل اليهود المجموعة الوحيدة في المغرب التي كان وضعها الشرعي يستند، على وجه الحصر، إلى الحماية الشخصية التي يضمنها السلطان نفسه. وينعكس هذا المفهوم الأساسي على علاقة السلطان بوكلائه اليهود. إذ دأب السلاطين ورجال حاشيتهم، على الإشارة إلى يهود بلاطاتهم وتجارهم في رسائلهم الموجهة إلى موظفي المخزن، أو إلى ممثلي الدول الأجنبية بعبارة "يَهُودِيُّنَا"،[45] أو حتى "قَطِيعنَا" ومعناها متاع.[46] غير أن هذا لا يعني أن هؤلاء اليهود كانوا بالضبط متاعا أو ملكية منقولة قابلة للبيع والشراء، كما هو الحال مع الرقيق.[47] وغير المسلمين، ممن يرفضون الرضوخ إلى الحكم الإسلامي هم الذين يتم استرقاقهم. ويعتبر الفقهاء كلا من اليهود وغيرهم من فصائل الذميين ممن يخضعون للحكامة الإسلامية، في عداد الأحرار، فضلا عن المعتنقين الجدد للإسلام.[48] كما أن هذه التسمية، المستمدة من موروث الثقافة المغربية لنعت

45- ومثالا على ذلك، نذكر ما ورد في رسالة تم العثور عليها ضمن مجموعة وثائق قرقوز، وقد بعث بها الخليفة محمد بن عبد الرحمن الذي أصبح سلطانا فيما بعد، وتتعلق بالتاجر البارز شلومو قرقوز سنة 1843. انظر:

Michel Abitbol, *Tug'ar al-sultan: 'Illit kalkalit yehudit be-Maroko* (Jerusalem: Mekhon Ben Tsevi, 1994), 1, 2 n. 5.

ومع ذلك، يتضمن هذا التعبير معنى يفيد أكثر التملك وليس مجرد الصداقة البسيطة والألفة كما يوحي بذلك التحليل الخاص بهذا النص.

46- LP، 13 ربيع الثاني 7/1209 نونبر 1794، المولى عبد السلام إلى المولى عبد الملك. وقد كان مير مقنين هو الذي تمت الإشارة إليه بلفظة "قطيعنا".

47- وحتى الرقيق فإنهم لم يكونوا، حسب الشريعة الإسلامية، مجرد متاع بل كانوا أيضا آدميين. وعرف المغرب أصنافا كثيرة ومتنوعة من الرقيق، اختلفت أوضاعهم حسب وظائفهم وحسب وجودهم إما ضمن رقيق المخزن وإما ضمن ممتلكات الأفراد، انظر في هذا الشأن محمد الناجي وجون هُونْوَاكْ:

Mohammed Ennaji, *Serving the Master: Slavery and Society in Neneteenth-Century Morocco* (New York: St. Martin's Press, 1999), 88-96; John Hunwick, "Black Africans in the Mediterranean World: Introduction to a Neglected Aspect of African Diaspora," *Slavery and Abolition* 13, n°. I (1992): 6-14.

48- انظر جون هُونْوَاكْ: =

اليهود من طرف الحكام، لا تعني البتة أن المعنيين بالأمر كانوا لقمة سائغة أو كانت تعوزهم القدرة على التفاوض لتعزيز مواقعهم وتنظيم علاقاتهم مع السلطان. وربما في إمكاننا الموافقة على التعميم الذي قدمه لنا دايڤيد بيّالي (David Biale)، حين قال بأن "اليهود يمتلكون قدرة غير عادية على المناورة بين طرفي النقيض والسعي لتحقيق السيادة الكاملة مع الظهور في حالة من السلبية السياسية."[49] لقد سلك اليهود، ممن خدموا السلاطين، هذا النهج لأنهم كانوا أيضا أفرادا يحدوهم الطموح، وعلى أتم الاستعداد للمجازفة في سبيل الحصول على الثروة والتمكن من احتلال مواقع النفوذ في أوساط الطائفة اليهودية. ومع ذلك، كان هنالك قدر كبير من درجة التملك في هذه العلاقة، بما يشبه في بعض ملامحه، الأوضاع الخاصة باليهود في أوروبا المسيحية، إبان العصور الوسطى. وفي أماكن شتى داخل أوروبا، كان اليهود يحصلون على حماية خاصة بصفتهم "أقنان المجلس"، مما يعني ضمنيا أن أملاكهم وأمتعتهم وأموالهم يمتلكها الحاكم أو الكنيسة.[50] وفي الوقت الذي كانت فيه الكنيسة تدين الربا وتشجبه، حظي حق اليهود في تحصيل الفائدة بالتأييد، شريطة أن يكون ذلك "في حدود الاعتدال."[51] واعتُبر الربا من باب الشر الذي كان لا بد منه، ويمارسه المرابون اليهود،

= John Hunwick, "Islamic Law and Polemics over Race and Slavery in North and West Africa (16th-19th Century)," in *Slavery in the Islamic Middle East*, ed. Shaun E. Marmon (Princeton, N.J.: Markus Wiener, 1999), 44.

49- انظر:

David Biale, *Power and Powerlessness in Jewish History* (New York: Shocken Books, 1986), 6.

50- انظر سالو وو. بارون:

Salo W. Baron, *A social and Religious History of the Jews*, 2d ed., 18 vols. (New York: Columbia University Press, 1952-83), 4:41, 70ff.

51- انظر كينيت ر. ستُوو:

Kenneth R. Stow, "Papal and Royal Attitudes toward Jewish Lending in the Thirteenth Century," *Association for Jewish Studies Review* 6 (1981): 161-74.

بناء على الاعتقاد المبرر لذلك، ومفاده أن اليهود مصنفون مسبقا في عداد الخطّاءين.[52] وفي بعض الأحيان، تبرر الكنيسة حماية الحكام لليهود الممارسين للربا بالنظرية القائلة بأن ممتلكات اليهود تعتبر من نصيبهم، ولهم فيها كل الحقوق، وبالتالي فإنه في إمكانهم الحصول على فائض المال المستمد من القرض بالفائدة، لاستعماله في تحقيق رفاهية المجتمع. في حين، كان العالم الإسلامي أكثر تشددا في إدانته للربا، ومن ثمة لم يُسمح باستخلاص الفائدة. غير أنه لازالت هناك مقارنة أخرى لا بد من إجرائها مع حالة أوروبا المسيحية إبان العصر الوسيط، وهي أن حماية اليهود ارتبطت في كلتا الحالتين بمردوديتهم المثمرة. وعلى مستوى الجماعة، ارتبطت الوضعية الشرعية لليهود بتسديد واجب الجزية؛ أما على مستوى الأفراد، فقد كانت حماية السلطان تُمنح مباشرة للتجار وليهود البلاط، بحكم ما يبررها من المردودية المثمرة لفائدة المخزن، بل ولصالح جماعة المسلمين قاطبة.[53] وهكذا، فإن يهود البلاط من موقعهم كوكلاء سلطانيين يتمتعون بقوة النفوذ، قد كانوا بمثابة وسطاء بين الطائفة اليهودية والمخزن، وذلك بحكم أن قدرتهم على تحقيق الأرباح لفائدة الدولة، تضفي الشرعية على وضعية اليهود في المجتمع ككل. وفي المقابل، يستطيع وكيل السلطان اليهودي أن يمكن أفراد الطائفة اليهودية من الحصول كجماعة على سُلفاتٍ مالية من بيت مال المخزن تعود بالربح بطريقة أو بأخرى على الدولة[54]- كما يتدخل

---

[52]- انظر ليون بُولياكوف:

Léon **Poliakov**, ***Les*** *Banchieri juifs et le Saint-Siège du XIII^e au XVIII^e siècle* (Paris: Ecole Pratique **des Hautes** Etudes, 1965), 50-66.

[53]- انظر دانييل شروتر:

Schroeter, "Royal Power," 84-86.

[54]- ومثالا على ذلك ما حصل مع الطائفة اليهودية بتطوان في سنة 1148/ 1770-1771، عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف إعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، 5 أجزاء، (الرباط، المطبعة الوطنية لصاحبها عباس التناني ومحمد القباج، 1929-33)، 3: 255.

لإتاحة إمكانية تجنيد شبكة العلاقات الموجودة رهن إشارة أعضاء الطائفة في الداخل والخارج. ولما كانت الطائفة اليهودية تعتمد جميعها على الحاكم في توفير الحماية لأعضائها، فإن قدرة يهود البلاط على إقامة قاعدة للسلطة يمكن أن يترتب عنها تهديد لحكم السلاطين، كانت جد محدودة. ولتكون ليهود البلاط المقدرة على التخلص من قبضة السلطان، يلزمهم الإسراع بالانحياز والانضواء تحت لواء متزعم مسلم آخر يتمتع بدرجة من النفوذ، مثل أحد الأمراء الذي ربما يسعى إلى السيطرة على البلاد أثناء فترة يُطعن خلالها في الخلافة. لكن بمجرد ما بدأ التدخل الأوروبي في إشهار التحدي أمام سيادة المخزن شرع بعض أقطاب اليهود ممن متنوا وقتئذ أواصرهم بالقوى الأجنبية في الانفصال للتخلص من ارتباطهم الوثيق بالسلطان.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدأ المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله يفتح أبوابه أمام التجارة الأوروبية. وفي هذا السياق، عُقدت اتفاقيات تجارية عديدة مع القوى الأجنبية، وتم بناء مرسى الصويرة. ويظهر أن هذا التغيير في الاتجاه صوب أوروبا، انقلب عكسيا أيام حكم المولى سليمان (1792-1822). وفي أعين الملاحظين الخارجيين، كان السلطان المولى سليمان، واحدا من أكثر الحكام غموضا في العالم الإسلامي عند أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر؛ إذ في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش عصر التوسع التجاري، بدا المغرب وكأنه يغلق أبوابه في وجه أوروبا. ومما لاشك فيه، أن السلطان كان منشغلا بالدفاع عن الإسلام وبحمايته من الانتهاكات الأجنبية. وربما كان هو الحاكم المسلم الوحيد، خارج شبه الجزيرة العربية، الذي تبنى، أو على الأقل تعاطف مع المذهب الإسلامي الإصلاحي لمحمد بن عبد الوهاب. ويفسر انجذاب المولى سليمان إلى المذهب الوهابي جزئيا، محاولاته الهادفة إلى كبح جماح الطرق الصوفية العديدة والمتنوعة الواسعة الانتشار في

المغرب، وشجب ممارساتها لما وصفه بالبدع. غير أن هذه السياسة الساعية إلى تعزيز الدولة الإسلامية من الداخل، فشلت في تحقيق أي نجاح يستحق الذكر في المغرب، حيث كانت ثقافة الطرق الصوفية جد متجذرة فيه. وكانت قدرة السلطان محدودة في السيطرة على الوضع بالبلاد، نظرا لالتزامه بأولويات إيديولوجية متعارضة مع نسيج المجتمع المغربي التقليدي.[55] وتعكس السياسة الإدارية للسلطان أيضا، عدم أخذه لعنصر التقاليد بعين الاعتبار. وبدلا من تفويض المسؤوليات إلى الأعيان التقليديين وإلى زعماء القبائل، كلف السلطان نفسه عناء القيام بمحاولات فاشلة، لتعيين عدد محدود من أعوانه المقربين، في المناصب لتسيير شؤون بلاد غلب عليها طابع التفكك والتجزئة إلى حد بعيد. ونظرا لارتيابه من أعيان الحواضر والبوادي على حد سواء، فقد أبقى على جهاز إداري محدود للغاية، اقتصر فيه على خدمات أفراد يمكنه السيطرة عليهم بسهولة.[56] وعلى وجه الحصر تقريبا، اعتمد السلطان أيضا على اليهود في التجارة والدبلوماسية. وباستخدامه لليهود، تجارا ومحصلين للمكوس، ووكلاء دبلوماسيين، يضمن السلطان الاعتماد على مساندة شريحة اجتماعية، كانت وضعية أعضائها رهينة إلى حد بعيد بحمايته. وهذا هو السياق الذي يجب أن يُفهم فيه اعتماده شبه الكامل، على مايير مقنين في مجال الشؤون الخارجية.

---

[55] – اعتمدت في معالجة تاريخ هذه المرحلة على الدراسة التي أنجزها محمد المنصور:

Mohammed El Mansour, *Morocco under the Reign of Mawlay Sulayman* (Wisbech, Cambridgeshire: MENAS Press, 1990).

وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب أنجزها محمد حبيدة تحت عنوان: **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006. واعتمدنا أرقام الصفحات كما أوردها المترجم في النسخة العربية نقلا عن النسخة الأصلية بالإنگليزية، ما عدا في الحالات الخاصة بالإحالة على الأطروحة الأصلية التي ناقشها صاحبها في معهد الدراسات الشرقية بجامعة لندن.

[56] – نفسه، 58-62.

وأصبح التفاوت في القوة بين العالم الإسلامي وأوروبا، أكثر وضوحا في الفترة التي عاش فيها مقنين. ذلك أن اجتياح نابليون لمصر أرسل موجات صادمة في كل مكان من أرجاء العالم الإسلامي، دون أن يُستثنى المغرب منها. وسعى المولى سليمان إلى تقوية قاعدة المجتمع، عن طريق استلهام التعاليم الوهابية التي انطلقت من شبه الجزيرة العربية، في محاولة لتطهير الإسلام من مؤثرات دخيلة، ساد الاعتقاد بمساهمتها في إضعاف النظام السياسي الإسلامي.[57]


وباستخدام مير مقنين وسيطا رئيسيا، مع ضمان حمايته في أوروبا، أضفى المولى سليمان بذلك طابع الشرعية على دوره، باعتباره حاكما إسلاميا في علاقاته مع الذميين. وتمكن قدرة الدولة على حماية اليهودي، من تقدير مدى قوة النظام السياسي الإسلامي نفسه. ومع ذلك، يؤكد الاعتماد الكبير على مقنين مدى ضعف الدولة المغربية. وفي عصر استشرت فيه عدوانية التوسع الأوروبي، فتح هذا الاعتماد على اليهود الباب أمام التدخل الأجنبي في شؤون المغرب. فكيف غاب، إلى هذا الحد، التنبؤ بهذا الأمر في العقود السابقة لاجتياح مصر، حين كانت التجارة المغربية والعلاقات مع أوروبا في ازدياد، وحين كانت الأسر التجارية اليهودية على شاكلة آل مقنين، تستفيد من اعتماد المخزن عليها لتطوير أوضاعها وتحقيق المزيد من الثروة والسلطة؟

57 - نفسه، 228-242؛ وانظر أيضا أطروحة رشيد عبد الله الناصر غير المنشورة:
Rachid Abdellah El-Nasser, "Morocco from Kharijism to Wahhabism: The Quest for Religious Purism" (Ph.D. diss., University of Michigan, 1983), 478ff.

الفصل الثاني

صعود نجم آل مقنين

اللوحة 2: شجرة آل مقنين وروابطهم الأسرية بآل ليڤي



الفصل الثاني

صعود نجم آل مقنين

ولد مايير مقنين بمراكش، في تاريخ يُحتمل أن يكون عند حوالي نهاية ستينيات القرن الثامن عشر.[1] واسمه الكامل بالعبرية هو، مايير بن أبراهام كوهين. غير أن والد مايير كان معروفا باسم "مقنين"، وهو الاسم نفسه الذي يُعرف به في المغرب -وإلى يومنا هذا- طائر شائع ومحبوب في كافة بلدان الشمال الإفريقي، وهو معروف بحسن منظره وطريقة شدوه المتميزة. ويبدو من باب الاحتمال، أن يكون هذا اللقب، أُطلق على والد مايير تقديرا لجمال صوته. ومهما كانت حقيقة ذلك، فقد انتقلت التسمية نفسها من الأب إلى ابنه. وفي الوثائق المحررة بالعربية، ترد الإشارة إلى مايير وإخوانه بعبارة "أولاد مقنين"، أي أبناء مقنين- وهو من الأسماء العائلية غير المعروفة جدا من حيث رواجها، ولربما كان اسما فريدا من نوعه في المغرب. وبعد استقراره لمدة يسيرة في لندن، أصبح يعرف بالاسم نفسه، لكن بلَكْنَتِهِ الإنگليزية هكذا: مَايِير مَاكْنِينْ، (Meir Macnin)، أو في بعض الأحيان باسم مايير كوهين مَاكْ نِينْ (Meier Cohen Macnin). وجدير بالملاحظة أنه لا يُعرف سوى النزر القليل، عن مراكش وطائفتها اليهودية إبان القرن الثامن

[1]- لم تكن أعياد الميلاد بوجه عام معروفة وقتئذ، كما أنه لا يوجد أي سجل بخصوص ميلاد مايير مقنين. وأول وثيقة تحمل اسم مقنين يعود تاريخها إلى سنة 1787، ويتعلق الأمر بوثيقة عدلية تثبت بأن "الشاب" مايير اشترى جزء من عقار في مدينة الصويرة. LP، 2 حشفان 5548 = 14 أكتوبر 1787، مختومة باسم يهودة بن مسعود العنكري، وباسم ثان غير مقروء.

عشر، وذلك على الرغم من أن عدد اليهود فيها، كان أكثر بكثير مما هو موجود في أي من الحواضر المغربية الأخرى، باستثناء مدينة فاس. وتعتبر التقديرات المتعلقة بعدد الساكنة اليهودية في مراكش شحيحة ونادرة؛ وتصل الأرقام التقديرية للرحالة الأوروبيين التي تعود إلى سنوات الثلاثين من القرن التاسع عشر، إلى ما يناهز الخمسة آلاف يهودي، وذلك من أصل ساكنة يتراوح مجموعها ما بين الخمسين ألف والتسعين ألف نسمة.[2] وربما كان العدد في واقع الأمر أكبر من ذلك إلى حد ما، إذ أكد رحالة بريطاني سنة 1836، بأن "هنالك حوالي 5000 يهودي، دون الأطفال وإن كانت أعدادهم وافرة جدا."[3]

تأسست مدينة مراكش سنة 1062، لكي تُتَّخذ عاصمة لدولة المرابطين الأمازيغية، التي استطاع حكامها تكوين إمبراطورية واسعة الأرجاء، شملت بلاد المغارب وإسبانيا. وقد استقر اليهود في أغمات الواقعة على بعد أربعين كيلومتراً جنوب شرق مراكش، بحكم منعهم من الإقامة في العاصمة الحديثة الإنشاء، وإن كانوا دون شك قادرين على التوجه إلى تلك الحاضرة لأغراض تجارية.

2- انظر ما يأتي:

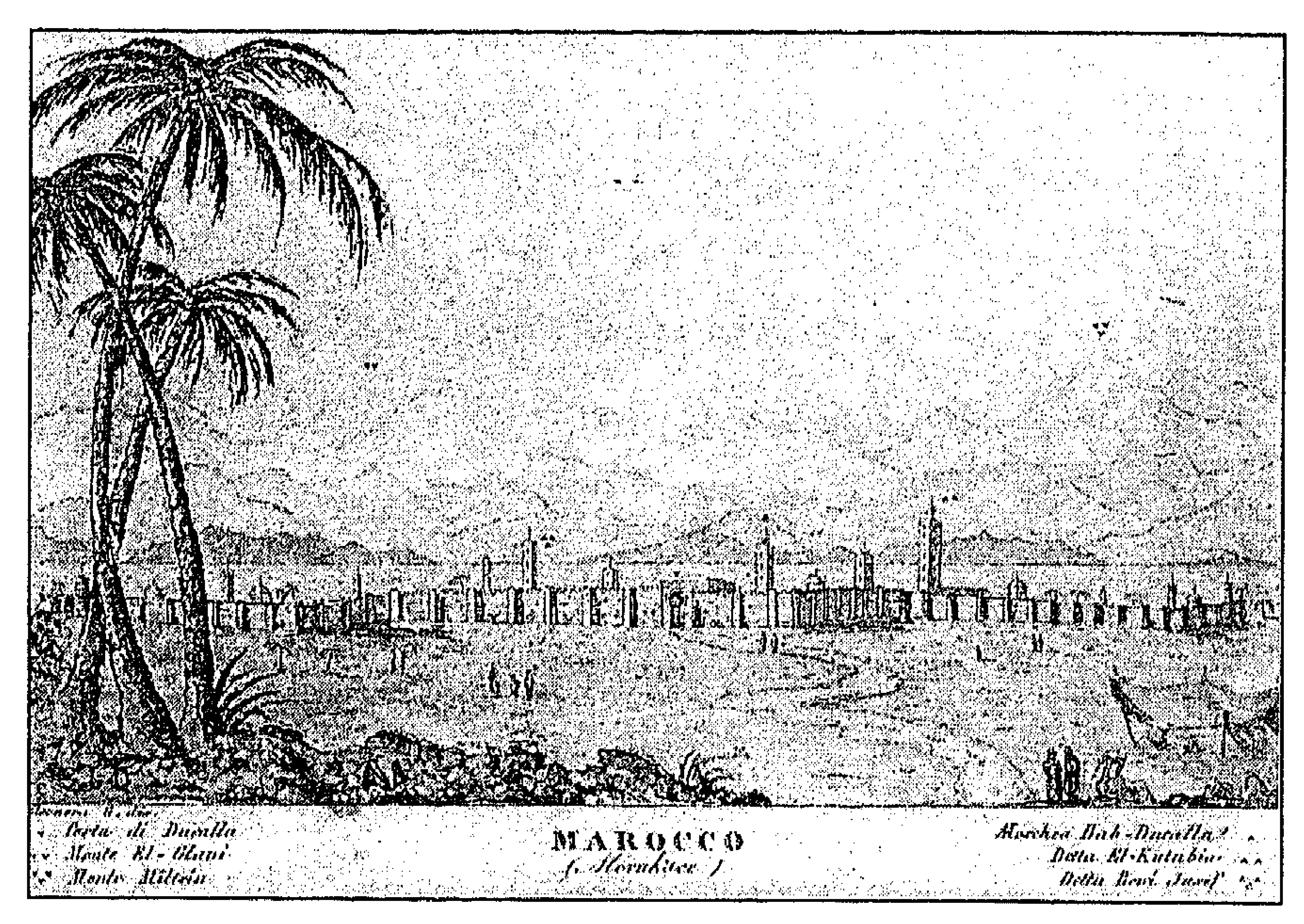
Jacopo Grâber di Hemsö, *Speccio geografico e statistico dell'imperio di Marocco* (Genoa: Dalla Tipografia Pellas, 1834), 58; Gaston Deverdun, *Marrakech, des origines à 1912*, 2 vols. (Rabat: Editions Techniques Nord-Africaines, 1959-66), I:597-98.

غير أن رحالة أوروبيا ممن زاروا مراكش قبل ذلك، وبالضبط في سنة 1804، أورد تقديرا في حدود 2000 فقط من اليهود. وربما يعكس هذا الرقم الضئيل للساكنة اليهودية نسبة الوفيات، الناتجة في أوساطها بالمدينة نفسها، في أعقاب انتشار وباء الطاعون، ما بين 1799-1800، انظر:

Domingo Badia y Leyblish, *Travels of Ali Bey* (London: Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1816), 155.

3- انظر جون داڤيدسن:

John Davidson, *Notes Taken during Travels in Africa* (London: Printed by J. L. Cox and Sons, 1839), 39.



اللوحة 3: مراكش، مأخوذة عن:

Jacopo Grâber di Hemsö, *Speccio geografico e statistico dell'imperio di Marocco* (Genoa: Dalla Tipografia Pellas, 1834).

وبعد أفول دولة المرابطين، وفتح خلفائهم الموحدين للمدينة سنة 1147، لا يبدو واضحا إن كان اليهود قد استطاعوا فعلا العيش بمراكش.[4] كان الموحدون غير متسامحين مع غير المسلمين، فأضحى اليهود تبعا لذلك عرضة للمضايقة، ثم أرغموا على اعتناق الإسلام. وربما تمكن بعضهم من التمسك سرا بديانتهم، وهناك فترات تمكن فيها اليهود خلال عهد

4- اختلف الباحثون كثيرا حول تأويل المصادر المتعلقة بيهود مراكش خلال هذه المرحلة التاريخية. وهكذا نجد أن داڤيد قرقوز يؤكد بشدة على أن اليهود كانوا موجودين بالفعل، بل وأن اليهود المرتزقة كانوا أيضا بمراكش إبان الغزو الموحدي، انظر:

David Corcos, "Le-ofi yahasim shel shalite ha-Almawahhidun lr-Yehudim," in *Studies in the History of the Jews of Marrakech* (Jerusalem: Rubin Mass, 1976), 326-27;

غير أن هيرشبيرگ لا يميل إلى الاعتقاد بأن اليهود عاشوا بالفعل في مراكش أيام الغزو الموحدي، انظر:

H. Z. Hirschberg, *A History of the the Jews in North Africa,* 2 vols. (Leiden: Brill, 1974-81), I:124-125.

وكتب دوڤردان معتمدا في ذلک على ما أورده جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي في كتابه النجوم الزاهرة، بأن اليهود ربما لجأوا للاحتماء بأسوار مراكش أثناء محاصرة الموحدين للمدينة، وأن المعتنقين من بينهم للإسلام هم فقط الذين أنقذوا حياتهم، انظر: Deverdun, *Marrakech,* I:277

الموحدين، من ممارسة ديانتهم علنا ودون أي تكتم، كما حصل أيام حكم المامون (1227-1232)، حيث عاش اليهود وقتئذ في مراكش.[5] وعاش اليهود في مراكش على عهد المرينيين في منتصف القرن الثالث عشر،[6] فسُمح لهم في مختلف الفترات التاريخية اللاحقة بممارسة طقوس ديانتهم بكامل الحرية.

ولابد أن يكون التدفق الكبير لأعداد اللاجئين القادمين من إسبانيا في أواخر القرن الرابع عشر والخامس عشر، قد ساهم في الزيادة في حجم الطائفة اليهودية بمراكش.[7] وعلى الرغم من تراجع أهمية الدور السياسي لهذه المدينة لحساب فاس، بعد أن أصبحت عاصمة للمرينيين في القرن الثالث عشر،[8] فإن مراكش عادت من جديد إلى الواجهة، في القرن السادس عشر، حين اتخذها السعديون عاصمة جديدة لحكمهم. وقد أصبح اليهود أكثر عددا بتلك المدينة، فأقدم حكام المغرب الجدد على بناء الملاح ما بين 1553 و 1573، وطُلب من جميع يهود مراكش أن يستقروا داخل أسواره. والملاح كلمة مستمدة من اسم الحي الموجود بفاس، حيث أُجبر اليهود لأول مرة خلال القرن الخامس عشر، على العيش في حي مُحاط بالأسوار. والمقصود بالملاح الأحياء اليهودية في المغرب، وعلى وجه التعميم، الطائفة اليهودية الموجودة بمدينة ما. وكان ثاني ملاح يؤسس في المغرب هو ملاح مراكش.[9] ولم يكن إنشاء هذا الملاح وليدا للضغط الديمغرافي، الناتج عن

5- Corcos, "Le-ofi yahasim"

6- نفسه، 54.

7- Hirschberg, *History of the Jews*, I: 428-29; Deverdun, *Marrakech*, I:338-39

8- انظر ما يأتي:

Roger Le Tourneau, *Fez in the Age of the Marinids* (Norman: University of Oklahoma Press, 1961), 11-13; Ahmed Khaneboubi, *Les premiers sultans Mérinides* (1269-1331) (Paris: Editions l'Harmattan, 1987), 56-58.

9- اهتمت كثير من الدراسات بموضوع إنشاء ملاح مراكش، فاعتمدت كثيرا على روايات محلية اعتبرت سنة 1557 تاريخا للتأسيس، انظر:

ارتفاع عدد اليهود وعن انتشارهم في فضاء المدينة فقط، بل هو أيضا جزء من جهود السعديين، الرامية إلى تأكيد سيطرتهم على العاصمة الجنوبية. أي أن إنشاء حي يهودي محاط بالسور بمراكش شبيه بما هو موجود في فاس، قد يساعد على إضفاء الشرعية على مطالبة الأسرة الجديدة بحقها في سلطة الحكم: إذ تعتبر حماية الذميين من بين أهم الالتزامات الواجب على الحاكم المسلم الحرص على الوفاء بها.[10] وكان ملاح مراكش هو الفضاء الذي نشأ فيه ماير مقنين.

وفيما يتعلق بأصول أسرة مقنين، أو بالكيفية التي تبوؤوا بها مكانة بارزة في مراكش أولا، ثم بمدينة الصويرة في وقت لاحق، فإنه لا يُعرف أيضا إلا النزر اليسير. وكل ما نعرفه هو أن هذه العائلة قامت بدور هام في البدايات الأولى لنمو الحياة التجارية بهذا المرسى البحري. وكان الهدف المنشود، هو أن تصبح الصويرة المرسى التجاري الرئيسي للمغرب، والمدينة التي يجب أن تتركز فيها جميع القنصليات، ويستقر بها جميع التجار المتعاملين مع أوروبا. وجاء في رواية قديمة مصدرها ذاكرة الطائفة اليهودية

= Corcos, "Les juifs au Maroc et leurs *mellahs*," in *Studies*, 81-85; Deverdun, *Marrakech*, I:363-66; Hirschberg, *History of the Jews*, 2:190.

وربما ارتبطت رواية هذا التاريخ باعتلاء السلطان السعدي المولى عبد الله الغالب سدة الحكم بمراكش في السنة نفسها. وللاطلاع على دراسة حديثة ذات تفسير مقنع، انظر:

Emily R. Gottreich, "Jewish Space in the Moroccan City: A History of the Mellah of Marrakech, 1550-1930," (Ph.D. diss., Harvard University, 1999), 19-65.

[وقد صدرت هذه الأطروحة في سنة 2007 تحت عنوان جديد، وتولى معرب هذا الكتاب تحيين الصفحات فيما سيأتي من الإحالات على أساس هذا الإصدار الجديد]:

Gottreich, Emily R. *The Mellah of Marrakech, Jewish and Muslim Space in Morocco's Red City.* (Indiana: Indiana University Press, 2007), 12-25.

في شأن أصل كلمة الملاح واشتقاقاتها، انظر سيمون ليڤي:

Simon Lévy, "Hara et Mellah: Les mots, l'histoire et l'institution," in *Histoire et Linguistique*, Colloque et Séminaires n°20, ed. Abdelahad Sebti (Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1992), 41-50.

10- Gottreich, *The Mellah*, 25-27.

بالصويرة، أن صاموئيل سومبال (Samuel Sumbal)، الوكيل الدبلوماسي والكاتب اليهودي الرئيس في بلاط السلطان سيدي محمد بن عبد الله، قد تولى في سنة 1766 مهمة اختيار عشرة أفراد من بين أكبر البيوتات اليهودية في المغرب وأبرزها، لتكليفهم بالسهر على تدبير الشؤون التجارية بالمدينة الجديدة. ومنح السلطان أولئك التجار اليهود، امتيازات خاصة. ويصعب التأكد، فيما إذا كان سومبال بالفعل، هو الذي اختار تجارا يهودا ينتمون إلى أسر معينة ليتخذوا من المدينة الجديدة دار قرار لهم أم لا. ومع ذلك، تؤكد بعض القرائن التي تعود إلى وقت لاحق، وبوضوح، صحة علاقاته الرسمية مع الصويرة.[11] ومن مراكش، كتب لوي شينيي (Louis Chénier)، القنصل الفرنسي بالرباط، أن سومبال كان بصدد جمع التجار من الصويرة وأگادير، لكنه لاحظ بأن: "الدافع وراء هذا التجميع غير معروف، وربما كان الهدف هو تحصيل الرسوم بالمراسي."[12] وفي الأعراف المخزنية، جرت العادة بكراء اليهود للمراسي المغربية، فيؤدون ثمن الحصول على حق احتكار تحصيل الرسوم الجمركية بها. وكان هذا هو الحال بمرسى تطوان وأگادير

---

[11]- توجد هذه الرواية في مخطوط يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، غير أنها تعتمد في أساسها على وثائق عائلية أكثر قدما من ذلك. وتوجد اللائحة الخاصة بهذه البيوتات عند قرقوز في: Corcos, "Juifs au Maroc," 109، ومع أنني لم أتمكن من العثور على هذا المخطوط ضمن مجموعة العائلة المذكورة، فإنه ليس لدي ما يدعو للتشكيك في صحته ولا في حس قرقوز النقدي. وجاء في الأرشيف الإسباني أن اتفاقا عُقد بين سومبال والسلطان في نهاية غشت من سنة 1778، ومفاده أن سومبال يلتزم بأداء ما قيمته إحدى عشر ألف دوكة (عملة ذهبية أوروبية) مع تقديم ضمانة أربعة أشخاص لهذا المبلغ؛ وفي مقابل ذلك، عُين مسؤولا عن مرسى الصويرة، انظر في هذا الشأن:

Mariano Arribas Palau, "Datos sobre Samuel Sumbel y sus relaciones con España," *Sefarad* 40 (1980): 134; Ramón Lourido Díaz, "Los Judíos en Marruecos durante el sultanato de Sidi Muhammad b. Abd Allah (1757-1790)," *Miscelánea de Estudiod Arabes y Hebraicos*, 26-28, (1977-79): 341-45.

[12]- انظر لوي شينيي:

Louis Chénier, *Un Chargé d'Affaires au Maroc: La correspondance du consul Louis Chénier: 1767-1782*, ed. Pierre Grillon (Paris: S.E.V.P.E.N., 1970), 101.

خلال هذه الفترة.[13] كما جرت العادة باستئجار اليهود للمراسي للانفراد بتصدير مواد معينة مثل المرجان.[14] غير أن أمورا أخرى أكثر أهمية، كانت تدور في خُلد السلطان سيدي محمد بن عبد الله حينما أقدم على إنشاء الصويرة سنة 1764: إذ رغب في جذب اهتمام جميع التجار المغاربة والأوروبيين إلى تلك المدينة. وسرعان ما أصبحت الصويرة المرسى الأكثر حيوية بالمغرب؛ حيث أقدم التجار الأوربيون والمغاربة المسلمون واليهود على بناء الدور بها، وجذبتهم إليها الوعود بإمكانية تخفيض الرسوم الجمركية.[15]

لم يكن أبراهام حاكوهين بن مقنين، فيما يبدو، ضمن أعضاء المجموعة الأولى، المتضمنة للعشرة أفراد المنتخبين من أبرز الأسر اليهودية، للاستقرار بالمرسى الحديث التكوين. ومن المرجح أن أبراهام المذكور لم يصل إلى الصويرة قادما إليها من مراكش، رفقة أبنائه الأربعة: شلومو ومسعود ومايير وداڤيد إلا خلال سنوات السبعين من القرن الثامن عشر،

---

[13]- انظر ما يأتي:

Ibid., III-12; Georg Høst, *Histoire de l'Empereur du Maroc Mehamed Ben Abdellah*, trans. F. Damgaard and P. Gailhanou (Editions La Porte, 1998), 29, 31.

وقد صدرت طبعته الأولى باللغة الدنماركية سنة 1791.

[14]- عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف إعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، 5 أجزاء، (الرباط: المطبعة الوطنية لصاحبيها عباس التناني ومحمد القباج، 1929-33)، 3: 254.

[15]- أحمد ابن المهدي الغزال، **نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد**: "رحلة الغزال وسفارته إلى الأندلس" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984)، 38؛ أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، 9 أجزاء، الطبعة الثانية (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1954-56)، 8:20-21؛ وانظر أيضا ما يأتي:

Louis Chénier, *Recherches historiques sur les Maures et histoire de l'Empire du Maroc*, 3 vols. (Paris: l'Imprimerie Polytype, 1787), 3: 39-40; idem, *Un chargé d'Affaires*, 69, 130-31, 197, 297, 715; ANP, AE/B1/843; "Mémoire sur le commerce de Mogador," 7 février 1789; AEP, Mémoires et Documents, 2 (1775), fol.447; Høst, *Histoire de l'Empereur*, 33-34,36; Raymond Thomassy, *Le Maroc et ses caravanes ou relations de la France avec cet Empire* (Paris: F. Didot Frères, 1845), 324-27.

أو عند مطلع سنوات الثمانين من القرن نفسه.[16] وبدأ اسم ماير مقنين يبرز في المدينة ابتداء من أواخر سنوات الثمانين من القرن الثامن عشر، لأن هذا هو التاريخ الذي بدأت تحيل فيه الوثائق على أنشطته. وبحلول هذا الوقت، ازداد عدد اليهود بالصويرة، كما أشار إلى ذلك الرحالة البريطاني الكولونيل كيتين (Colonel Keating)، الذي كان بصدد القيام بمهمة في مراكش. وبعد إدانة كيتين لسوء معاملة عامل الصويرة لليهود أثناء وصول السفير السويدي، الذي "أخرج تاجرا يهوديا مع أفراد أسرته من داره وبيته، دون سابق إنذار، من أجل إيواء بعض السويديين" أضاف قائلا على وجه السرعة: "ومع ذلك بدأ اليهود في بناء الدور هنا."[17]

والتحق الإخوة مقنين بصفوف الأسر التي حظيت بالأولية في المتاجرة بمبالغ مالية كبيرة يقدمها السلطان. وإذا كانت التشريعات الإسلامية تحرم تحصيل الفوائد على القروض، فإن نظرة الإسلام إلى الربح كانت إيجابية، باعتباره مجرد نتيجة طبيعية للنشاط التجاري، وذلك على عكس المسيحية في العصور الوسطى التي كانت مواقفها سلبية تجاه الكسب

---

[16]- يشير قرقوز، معتمدا في ذلك على المخطوط نفسه، إلى وصول آل مقنين، لكن دون تقديم أي تاريخ دقيق لتدعيم أقواله. ثم ذكر أسماء ولدي أبراهام وهما: مسعود وماير، لكنه تغاضى عن ذكر أسماء أخويهما شلومو وداڤيد، Corcos, "Juifs du Maroc," 114. ويرد اسم شلومو في المستندات الأوروبية هكذا: سالومون (Salomon). أما في الوثائق العبرية فنجد شلومو، وفي المصادر العربية نجد شلومو وأيضا شُلومُ. وبما أن هذا الأخير قضى حياته في المغرب، فإنني اخترت كتابة "شلومو" التي ينطق بها كذلك تماما بالعبرية. وتجدر الإشارة إلى أن المقال الذي حرره قرقوز حول آل مقنين يتضمن أخطاء عديدة في التواريخ، فضلا عن بعض الارتباك في الأدوار التي قام بها أبناء أبراهام مقنين الأربعة:

David Corcos, "Macnin," in *Encyclopaedia Judaica*, II: 675.

وكان لأبراهام مقنين ابنتان على الأقل، إذ تكررت الإشارة في الوثائق إلى وجود اثنين من أصهاره.

[17]- انظر الكولونيل كيتين:

Colonel Keating, *Travels in Europe and Africa*, 2 vols. (London: Printed for Henry Colburn, 1816), I: 193.

وقد أفادني محمد المنصور بأن مثل هذه الأمور لا زالت تحدث إلى الآن، وكلما كان هناك نقص في إمكانيات الإيواء بالغرف الفاخرة الموجودة بالفنادق، وخاصة أثناء انعقاد المؤتمرات الدولية، يقوم القصر بإيواء الضيوف في الديار الخاصة التي يملكها أثرياء المغاربة، ويحصل لهؤلاء الشرف الكبير بالمساهمة في إيواء ضيوف الملك.

والتملك.[18] وبناء عليه، كان يُعول على تجار السلطان في تزويد القصر بالكماليات والأسلحة، وفي العمل على در المداخيل لفائدة المخزن، من خلال الرسوم الجمركية المفروضة على ما يستوردونه أو يصدرونه من السلع والمنتجات. وحين تضعف الحركة التجارية ويصبح المخزن في أمس الحاجة إلى الناض من المال، يُطالب تجار السلطان بتسديد ما في ذممهم من القروض. وكانت تلك هي الحالة في يوليوز 1789 مع الطاهر فنيش، الذي كان قرصانا وتاجرا وعاملا ووكيلا دبلوماسيا في خدمة السلطان.[19] وأُرسلت أوامر مماثلة إلى "عامل اليهودي مايير مقنين وإلى شيخ اليهود

---

[18]- انظر ما يأتي:

Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism* (Austin: University of Texas Press, 1978), 14-19.

وللمقارنة بين المواقف الإسلامية والمسيحية المتباينة تجاه الربح والفائدة انظر ما كتبه مارك كوهين في الموضوع:

Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle* Ages (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994), 77-103.

[19]- كان الطاهر فنيش واحدا من أبرز وكلاء السلطان الدبلوماسيين؛ إذ تفاوض مع الممثلين الدبلوماسيين الأجانب بالمغرب، فكان على سبيل المثال طرفا في عقد الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1786. كما تم إيفاده سفيرا في عدة مهام دبلوماسية إلى الخارج، فشارك في المفاوضات للحصول على الأسلحة، وللتوصل إلى فك الأسرى المسلمين، وذلك ضمن أعمال أخرى قام بها في لندن (1773-74)، وباريز (1778)، وجبل طارق (1778)، وإسطنبول (1783-84، 1787-88، 1790)؛ وربما كان أيضا عاملا على الصويرة ما بين 1777-78. انظر ما كتبه رامون لاوريدو دياز بخصوص أنشطة الطاهر فنيش:

Ramón Lourido Díaz, Marruecos y el mundo exterior en la segunda mitad del siglo XVIII (Madrid: Agencia Española de Cooperación International, 1989), passim; Høst, *Histoire de l'Empereur*, 76, 96-97, 117.

وفي شأن مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية انظر ما كتبه ماريانو أريباس بّالاو:

Mariano Arribas Palau, "Documentación española sobre las primeras relaciones entre las primeras relaciones entre Marruecos y los Estados Unidos de América del Norte," *Hespéris-Tamuda* 17 (1976-77): 116-17.

وبخصوص سفارته إلى لندن انظر المراسلات الصادرة عن القنصل العام البريطاني في طنجة تشارلز لأوْدْجي الموجودة في الأرشيف البريطاني تحت الأرقام والتواريخ الآتية:

SP 71/21، 20 دجنبر 1773؛ FO 52/3، غشت 1773، تشارلز لأوْدْجي (Charles Logie).

ويشير الناصري (الاستقصا، 8: 60)، إلى بعثته السفارية إلى إسطنبول بتاريخ 1200= 1785/ 86، وربما كان هذا التاريخ غير صحيح.

موسى طابّيرو، فأجاب القائد عمر عن السابق، أن هذا الأخير لا يزال في الأصفاد."[20]

وبالتالي كانت وضعية مقنين قوية بما فيه الكفاية لتمكينه من الحصول على حماية العامل عمر بن الداودي، وذلك على عكس شيخ اليهود، الذي كان هو الوسيط الرئيسي بين السلطات المسلمة الحاكمة، والطائفة اليهودية. وكانت سلطة النكيد *(nagid)*، (وهو المرادف العبري لشيخ اليهود) وقوة نفوذه تختلفان من مكان إلى آخر، وذلك على الرغم من أن القاعدة، هي أن يتكفل بجمع الضرائب وبالسهر على حفظ النظام في أوساط الطائفة اليهودية، فضلا عن العمل أحيانا على تطبيق قرارات الطائفة، والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الرَّبِّية.[21] وكثيرا ما كان النگيد في وضعية غير مستقرة، لأن ذوي النفوذ من المسلمين، كانوا ينظرون إليه أكثر بصفته ذلك الفرد الذي يمكن الضغط عليه، للحصول

---

[20]- انظر في هذا الشأن :

AEN, Tanger 87، الصويرة، 9 يوليوز 1789، أند لايتون وكومب (And Layton & compe)، إلى دوروشي (Du Rocher).

وأكد الوكيل القنصلي الهولندي أنه كان لا يزال بالسجن، انظر:

(ARH, Consulaat Tanger I)، قنصلية طنجة، 17 يوليوز 1789، شُوبْرومونْت (Subremont)، إلى بلونت (Blount).

كما قدم فنيش خدماته إلى السلطان كمبعوث إلى إنكلترا في 1773؛ FO 52/3، جبل طارق، 3 غشت 1773، لأوْدْجي، كما استمر في مهامه كوكيل دبلوماسي في المغرب؛ انظر: FO 52/4، الصويرة، 11 فبراير 1782.

[21]- يقدم حاييم الزعفراني نظرة سكونية جدا عن مهام النگيد الذي كان كثيرا ما يتم النظر إليه وهو يرأس مجلس الطائفة المعروف بالمعماد في العبرية، انظر:

Haïm Zafrani, *Etudes et recherches sur la vie intellectuelle juive au Maroc de la fin du 15e siècle au début du 20e siècle, vol I: Pensée juridique et environnement social, économique et religieux* (Paris: Geuthner, 1972), 106-9.

وفي واقع الأمر، كان دور النگيد وقوة تأثيره يتسمان بالمرونة، وقد لا تتحكم فيهما وضعيته الرسمية بالقدر نفسه الذي تتحكم فيه، وإلى حد بعيد، طبيعة علاقاته مع ذوي النفوذ من المسلمين وكذا قوة شخصيته. انظر في هذا الشأن، شلومو ديشن:

Shlomo Deshen, *The Mellah Society: Jewish Community Life in Sherifian Morocco* (Chicago: University of Chicago Press, 1989), 53-61.

منه على المال بدلا من اعتباره ممثلا للطائفة اليهودية. وبالتالي كان النگداء، إن صح التعبير، على شاكلة طابّيرو معرضين باستمرار إلى خطر التعسف والاعتداء على حقوقهم بطريقة جائرة من السلطات الحاكمة.[22] وكانت وضعية مايير مقنين، بصفته تاجرا، وضعية هشة، تجعله عُرضة لهجوم مُحتمل، لكن بدرجات أقل عما كان عليه الحال مع النگيد. وباعتبارهم ممثلين رسميين للسلطان، كان أعضاء السلطات المحلية، أكثر حذرا في تعاملهم مع التجار. ولم يسبق أبدا للنگداء أن ظهروا في الصويرة بمظهر الوافدين من أوساط العائلات التجارية الثرية والقوية، والتي كان لابد لها أن تنظر إلى تلك الوضعية بعدم الرضى، بل وبالمقت الشديد.

ومن المثير للاستغراب أن لا يظهر اسم آل مقنين في رحلة الكاتب الإيطالي اليهودي صاموئيل رومانيلي (Samuel Romanelli)، المعروفة في العبرية بـ *(Massa' ba ' Arav)*، والتي تعتبر سجلا حيا حقيقيا يروي حياة اليهود المغاربة.[23] وكان رومانيلي، قد تنقل في رحلته، لزيارة أكبر مراكز الطوائف اليهودية بالمغرب، فعاش بمدينة الصويرة عند نهاية عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله وبداية عهد المولى سليمان، حيث اشتغل كاتبا في خدمة آل گدالة أكبر الأسر التجارية بالمدينة، والتي كانت لها معاملات تجارية قوية جدا مع الأسواق اللندنية. ووصف رومانيلي الرجل المؤسس لتلك الأسرة التجارية، بأنه "أثرى رجل في المغرب على الإطلاق".[24] وحسب بعض الروايات، فإن ثروته الهائلة أثارت عليه غيرة السلطان المولى

22- Deshen, *Mellah Society*, 57-58.

23- انظر ما يأتي:

Samuel Romanelli, *Travail in an Arab Land*, trans. Yedida K. Stillman and Norman A. Stillman (Tuscalosa: The University of Alabama Press, 1989).

24- نفسها، 124.

اليزيد.[25] وتمت الإشارة إلى جل بقية الأسر الأساسية الممثلة للنخبة التجارية بالمدينة، مما يرجح إمكانية وجود ماير مقنين في أوروبا، خلال مدة إقامة رومانيلي بالصويرة. ووصف رومانيلي مراسيم حفلة ختان جرت وقائعها في بيت أبراهام دي لارا (Abraham de Lara)، وهو تاجر من أمستردام كانت له مصاهرة مع أسرة گدالة، فأصبحت له فيما بعد معاملات تجارية وثيقة مع آل مقنين في كل من الصويرة ولندن. كما تضمنت اللائحة الإجمالية لنخبة المدينة، كما وصفها رومانيلي، أعضاء ينتمون لعائلات أخرى من أمثال: أبو درهم (Abudarham)، من جبل طارق، وأقريش (Akrich)، من ليڤورنو، وبّنطو(Pinto)، الذي قال عنه رومانيلي أنه "على الرغم من كونه مغربيا، فقد كان رائعا في اتخاذ أزياء شبيهة بملابسنا."[26] ومن المحتمل جدا أن يكون رومانيلي يحيل بإشارته هذه على التاجر ماير بّنطو

[25]– انظر ما يأتي:

Pierre Flamand, *Diaspora en terre d'Islam: les communautés israélites du sud marocain* (Casablanca: Presse des Imprimeries Réunies, s.d.), 51; James Grey Jackson, *An Account of Timbuctoo and Housa* (London: Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1820), 87.

كما اعتبرت الروايات اليهودية المحلية المتعلقة بالسنوات الأولى من تاريخ الصويرة بأن يعقوب گدالة المقيم بالقصبة هو أثرى تجار المدينة.

[26]– Romanelli, *travail*, 124، وتمت الإشارة إلى ماير بّنطو بصفته نائبا قنصليا سابقا لفرنسا. وتوجد هذه الرواية في كتاب هجيوغرافي يتناول حياة الحزان حاييم بّنطو من الصويرة وكراماته. انظر في هذا الصدد:

Avraham Ben ᶜAttar, *Shanot Hayim* (Casablanca: Imprimerie Simplex A. Sousan1958), 3.

وقد ترجم هذا الكتاب من العبرية إلى العربية المكتوبة بحروف عبرية مع إضافات بقلم حاييم الزعفراني، انظر:

Haïm Zafrani (Casablanca: David A. Amar, 1961). ويستشف من بعض السجلات الإحصائية المتعلقة بليڤورنو أن أقريش استقر من جديد بذلك المرسى الإيطالي سنة 1793، وورد ذكر اسمه هكذا: إساتشي دي داڤيد أقريش من موگادور: (Isache di David Acris)، وانظر في هذا الشأن ما كتبه جان بيير فليبيني:

Jean Pierre Filippini, "La ballottazione a Livorno nel Settecento," *La Rassegna Mesile di Israel* 40 (1983): 256، وربما كان في الأصل قد ولد بالمغرب، ثم التحق بليڤورنو عبر جبل طارق في سنة 1769. انظر في هذا الصدد:

idem, "Livorno e gli eberi dell'Africa del nord nel Settecento," in *Gli Ebrei in Toscana dal Medioevo al Risorgimento* (Florence: L. S. Olschki, 1980), 22.

أما آل أبو درهم، فإنهم في الأصل أسرة تطوانية، استقر أعضاؤها في ليڤورنو سنة 1794، انظر:

(Filippini, "La ballottazione," 256).

المتزوج من أسرة گدالة والصهر اللاحق لماير مقنين فيما بعد.[27] ومن بين الامتيازات التي يُكافؤ بها أعضاء النخبة من التجار اليهود، السماح لهم بارتداء الأزياء الغربية، وهو ما أصبح في وقت لاحق من أسباب الخلاف بين المخزن وبين زمرة قليلة من التجار اليهود في الصويرة.

وفي سنوات الثمانين من القرن الثامن عشر، كان أكثر التجار المغاربة نشاطا بمرسى الصويرة يهودا من أمثال: سالومون صباغ(Salomon Sebag)، وحاييم گدالة (Haim Guedalla)، ومردخاي دي لامار (Mordecai De La Mar). وبناء على ما أطلعتنا عليه عريضة صدرت عن هيئة تجار المدينة المعروفة باسم: إلكومِيرْشِيُو (*il Commercio*)، كان هؤلاء التجار اليهود المغاربة، مُدرجين ضمن أعضاء هيئة التجار "الأوروبيين" بالصويرة. وكان أعضاء الهيئة التجارية المذكورة بصدد الاحتجاج على فرض مثقال واحد كضريبة على كل قنطار من البضائع المصدرة، عبر المرسى تعويضا بذلك عن ضريبة الرسو المعروفة بضريبة المخطاف التي طُولب ربابنة المراكب بأدائها.[28] وكانت طائفة التجار هذه تتكون "من حوالي ثلاثين دارا تجارية،

27- LP، شهادة تتعلق بهدايا أرسلها يهودة گدالة، 10 أيار 5665 = 15 ماي 1905. وتوضح هذه الوثيقة طبيعة العلاقات القائمة بين أسرة گدالة ومايير مقنين.

28- J. 1553 Chambre de Commerce, Marseille، الصويرة، 4 شتنبر 1786. وتحمل العريضة المذكورة توقيعات التجار الآتية أسماؤهم:

(Mordejay Delamar, Gwyn & Hutchinson, A° De Leonardi e Compa, Meir Pinto, Haim Guedalla y Ca, Salomon Sabag, Wilson & Mackarness, Guiseppe e don Chiappe, Gieo Battista [Ricio?].

وكانت شؤون هيئة التجار الأجانب تخضع لتقنينات وقرارات المحكمة التجارية (Tribunale de Commercio)، بحكم سيادة التأثير القوي لأهل جنوة داخل المدينة. وتشير بعض السجلات اللاحقة والعديدة إلى انفراد اليهودي گدالة بقبول انتمائه إلى مجموعة التجار الأجانب بالصويرة، وهو ما يتناقض مع مضمون العريضة المشار إليها أعلاه.

Jackson, *An Account of Timbuctoo and Housa*, 87 ؛ FO 52/29، جبل طارق، 3 يونيو 1828، ر. شايي (R. Chaillet)، النائب القنصلي بالصويرة إلى سميث (Smith)؛ بالإضافة إلى تقرير شايي المحفوظ بالجمعية الجغرافية الملكية (Royal Geographical Society):

Chaillet, "Observations on the Western Coast of the Morocco State during My Journey from Mogador to Tangier in July and August 1830: Memorandum Respecting the=

تنتمي إلى دول أوروبية مختلفة، يعيش أعضاؤها باستمرار في جو من الوئام وحسن الضيافة، دون أن يتأثروا في ذلك بما يمكن أن يحدث من المشاجرات بين الدول المنتسبين إليها."[29] وعند اختيار العامل المرغوب في تعيينه على مدينة الصويرة، لابد وأن تؤخذ بعين الاعتبار تجربته السابقة في التعامل مع الأوروبيين كما يفيدنا في شأن ذلك الاقتباس الآتي:

> لقد سبق للعامل الحالي هنا أن كان سفيرا في جهات مختلفة من العالم، في إنكلترا وڤيينا والقسطنطينية. ويستقبل زواره متربعا على أفرشة ووسائد عند النهاية العُلوية لغرفة صغيرة، وبرفقته بعض أعوانه الأقربين الذين كان يبدو لهم وكأنه مشغول بالقراءة، وذلك على الرغم من وجود احتمال بأنه كان مُجرد مُمسِك بالكتاب بين يديه، تماما كما نراه بالمنازل في مثل تلك المناسبات، حتى لا يظهر أمامهم بمظهر العاطل عن العمل. وقد كان حقّاً على بينة من قواعد اللباقة وحيثيات آداب التواصل الاجتماعي؛ فأسهب كثيرا في الثناء على الأمة البريطانية، ثم استفسر بصفة خاصة عن أخبار بعض الأفراد المرموقين ممن كانت له معرفة بهم من اللوردات أمثال نورث (North)، وسوفولك (Suffolk)، وروشفورت (Rochefort). ووُضعت الكراسي رهن إشارة الأوروبيين، كما قُدمت كؤوس الشاي للحاضرين.[30]

وشكل أعضاء النخبة اليهودية جزءاً من هذا المجتمع العالمي المتعدد الأجناس والملل، المهتم بالتجارة الخارجية والمطلع جيدا على أحوال أوروبا. وكثيرا ما كان للتجار اليهود ممن تاجروا مع أمستردام وليڤورنو ولندن ومرسيليا، أقارب من عائلاتهم يقيمون في هذه المراسي الأوروبية.[31]

=Foundation of Mogador, its Trade, etc.," Royal Geographical Society, MS 1828, fols. 48-49, 67-68.

[29]- Keating, *Travels*, I:179

[30]- نفسه، 191 : I.

[31]- تتوافر معلومات متناثرة بخصوص أنشطة هذه الأسر التجارية ضمن مراسلات النائب القنصلي الهولندي داڤيد جان شُوبْرومونْت (David Jean Subremont)، مع القنصل العام الهولندي بطنجة ويبستير بلونت (Webster Blount)،=

ومثالا على ذلك، أرسل مسعود المقيم بأمستردام مراكب محملة بالسلع إلى أخيه مردخاي دي لامار في اتجاه الصويرة أو الجديدة.[32]

كما اتخذت الصلات العديدة القائمة مع مناطق المغرب الداخلية، القدر نفسه من الأهمية لدى أعضاء هذه الشبكة التجارية. إذ استفاد اليهود من وساطتهم، في صفقات افتداء الأسرى الأوروبيين ممن كانت تتعرض مراكبهم المبحرة إلى مراسي الغرب الإفريقي، أو المساهمة منها في عمليات الصيد، إلى الجنوح والغرق، وذلك على طول السواحل المحفوفة بالمخاطر، والممتدة منها عند جنوب أگادير بواد نون وعلى الشواطئ الصحراوية.[33]

= انظر: (ARH, Consulaat Tanger I)، القنصلية الهولندية بطنجة، I، 8 يوليوز 1788. كما تقدم المراسلات المتبادلة بين الصويرة والقنصلية الفرنسية بطنجة معلومات عن مشاركتهم في التجارة مع مرسيليا، انظر في هذا الشأن: AEN، طنجة 87.

[32] – FO 52/4، 26 أكتوبر 1782، مردخاي دي لامار (Mordecai De La Mar)، إلى مسعود؛ (ARH, Consulaat Tanger I)، ويبدو أنه ليس من الدقة في شيء أن يتم التأكيد على انفراد "الأوروبيين" بالشحن المباشر للسلع في اتجاه المراسي الأوروبية، انظر ما كتبه أحمد فاروق في هذا الصدد:

Ahmed Farouk, "Aperçu de trafic du port de Mogador avec les principales places européennes (1786-1787)," *Hespéris-Tamuda* 26-27 (1988-1889): 97.

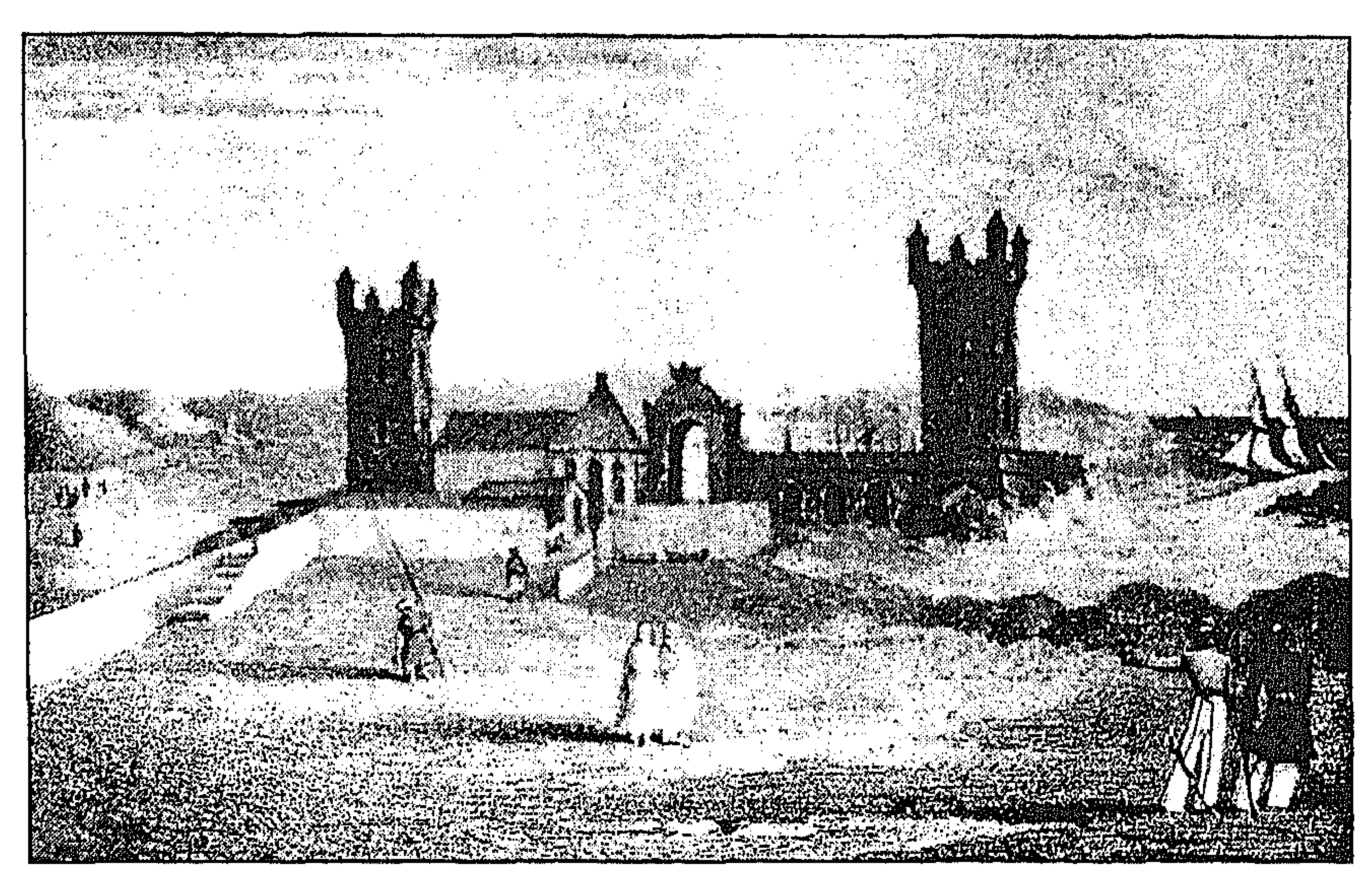
[33] – كان مردخاي دي لامار وسيطا هاما في إطلاق سراح الأسرى الأوروبيين، انظر: AEN ، طنجة 87، 9 شتنبر 1786، 16 غشت 1787، كابانيس ودوبرا (Cabanes & Dupras)، إلى دوروشي (Du Rochet)؛ وانظر أيضا:

Manon Hosotte-Reynaud, "Un négociant français à Mogador à la fin du XVIII[e] siècle et sa correspondance avec le consul de France à Salé," *Hespéris* 44 (1957): 341.

وتحيل الوثائق القنصلية باستمرار على مشاركة اليهود في إطلاق سراح الأسرى الأوروبيين المحتجزين في الجنوب، انظر في هذا الشأن:

Saugnier and Brisson, *Voyages to the Coast of Africa* (London: G. G. J. Robinson, 1792), 48, 57, 398-99, 412-14 ANP, AE/Bm/319، غشت 1765؛ FO 52/1، 1 يناير 1766، هوزيي وأدامز، (Hosier and Adams British merchants of Essaouira)، وللاطلاع على وصف للأخطار التي تعترض المراكب في هذه السواحل، انظر ما كتبه عنها جيمس گراي جاكسون:

James Gray Jackson, *An Account of the Empire of Morocco and the District of Sus and Tafilelt*, 3[d] ed. (London: Printed by William Bulmer and Co., 1841), 269-80.

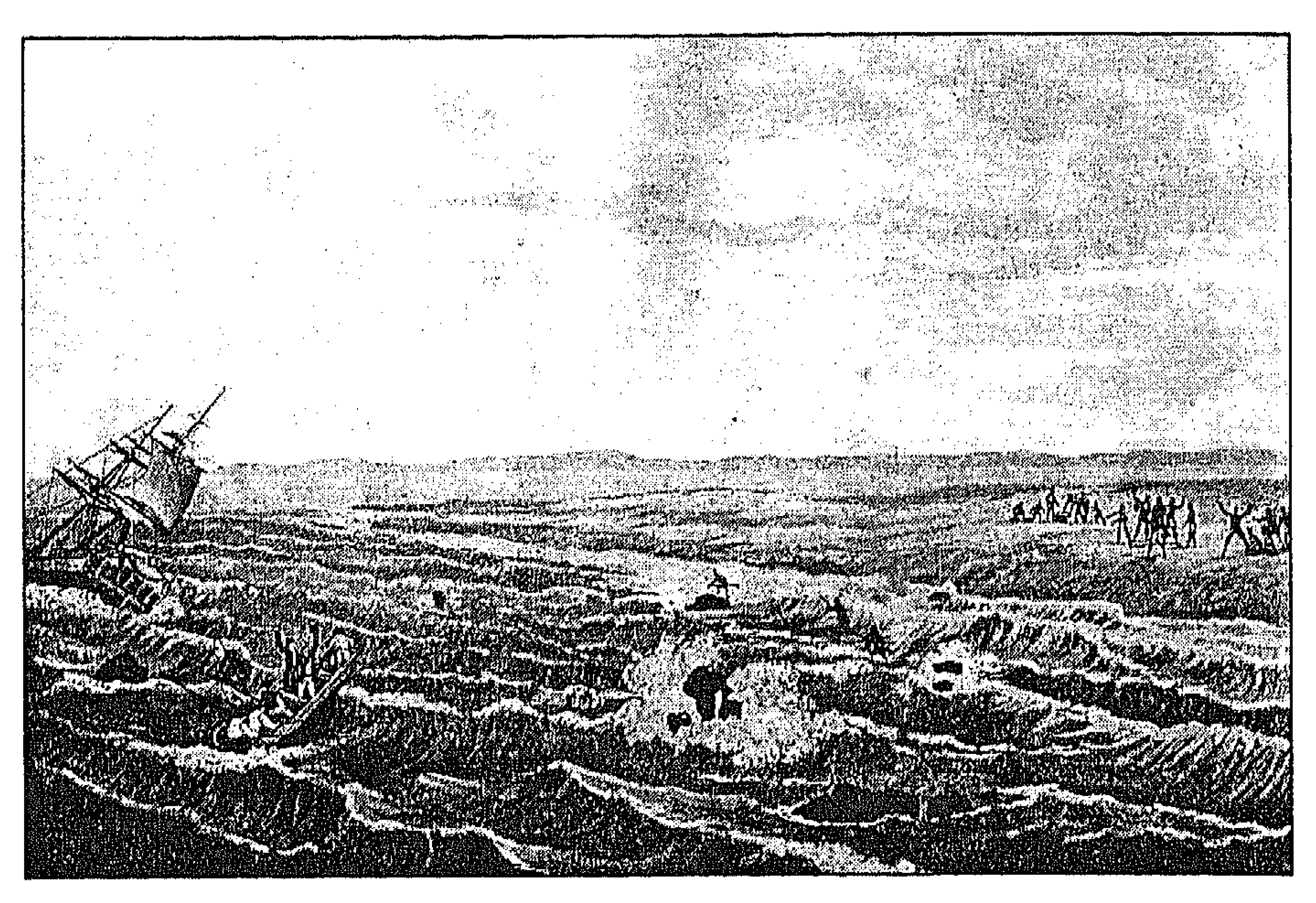


اللوحة 4: منظر من ترسانة الصويرة، مأخوذة عن:

G. Beauclerk, *Journey to Morocco* (London: Printed for Poole and Edwards, etc., 1828).

وكثيرا ما كانوا يُنقلون إلى الأسواق الداخلية بعد احتجازهم من لدن سكان المنطقة المحليين، كما جاء ذلك في وصف بقلم التاجر البريطاني بالصويرة جيمس گراي جاكسون:

بعد السفر ثلاثة أيام نحو سوق واحد، وخمسة أيام في اتجاه سوق آخر، بل وأحيانا لمدة أربعة عشر يوما، يصبحون بحق موضوعا للمضاربة التجارية، فإذا بالباعة المتجولين اليهود ممن يجوبون الأراضي المجاورة لواد نون، من أجل تصريف بضائعهم، يجدون السبيل الأنجع لمقايضتهم إما بمقادير من التبغ أو الملح، أو بقطعة قماش أو بغيرها من الأشياء الأخرى، حسب ما يمكن أن تتيحه الظروف، ليعودوا بعدئذ بها اشتروه إلى واد نون. وإذا ما توفر التاجر اليهودي على مراسل له في الصويرة، بادر بالكتابة إليه مخبرا إياه بغرق إحدى السفن، فيشير إلى الراية أو إلى الدولة التي تنتمي إليها السفينة المنكوبة، ثم يطلب منه إخبار وكيل أو قنصل الدولة التي يعتبر الربان أحد رعاياها. وفي غضون ذلك، يُمَنَّى أولئك المساكين بوعود بالتحرر عما قريب،



اللوحة 5: جنوح السفينة "صوفيا" (Sophia)، وغرقها، مأخوذة عن:
Charles Cochelet, *Narrative of the Shipwreck of the Sophia, on the 30th of May, 1819, on Western Coast of Africa, and the Captivity of a part of the Crew in the Desert of the Sahara* (London: Printed for Sir Richard Philips & Co., 1822).

وبإرسالهم إلى الصويرة حيث يمكنهم اللقاء هناك بمواطنيهم. غير أن الأمور عادة ما تتخذ، وبصفة عامة، منحى آخر، فيجد الأسرى أنفسهم بعدئذ في أجواء من الاستعباد الرتيب والطويل الأمد، وذلك لعدم وجود الأموال الضرورية بالصويرة لافتدائهم من الأسر.[34]

ويمسي كثير من الأسرى في عداد المختفين، وباعتناق بعضهم للإسلام، في حين يظل بعضهم الآخر مُستَعْبَدِينَ لسنوات عديدة في انتظار التفاوض في شأنهم على عرض مناسب. وشكلت التجارب المأساوية والمحن التي ألمت بأولئك البحارة المُستعبدين، فيما كان يسمى بأراضي "بربازيا"، مصدر إلهام استُوحي منه صنف من الأدب الشعبي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويقدر جاكسون عدد المراكب الغارقة في

34- Jackson, *Account of the Empire of Marocco*, 272-73

عرض هذا الساحل، ما بين 1790 و 1806، بحوالي ثلاثين سفينة، كانت بريطانية في معظمها، كما قدر عدد البحارة ممن وقع افتداؤهم عبر مرسى الصويرة بثمانين أسيرا.[35] وكتب بحارة فرنسي تعرضت سفينته للغرق وافتُدي في سنة 1785 ما يأتي: "إذا ما حدث أن توصلت الحكومة الفرنسية، أو أيا كان غيرها، بمعلومات عن افتقاد أحد المراكب عند خطوط العرض هذه، يُستحسن أن يقوم وكلاؤها، سواء أكانوا بالصويرة أم بطنجة، بإجراء الاتصال بيهودي اسمه هارون، يُقيم بواد نون. ويتكفل اليهودي المذكور بإرسال مبعوثين عنه إلى جهات مختلفة من إفريقيا، للمطالبة باستعادة ركاب السفن الغارقة."[36] وكان أهم التجار اليهود بمرسى الصويرة، من أمثال مردخاي دي لامار، يشاركون في افتداء العبيد المسيحيين بالجنوب المغربي.[37] ومن الأمور التي كانت تيسر رجحان كفة اليهود في هذه العملية، وجود شبكة يهودية من العلاقات التجارية القائمة مع إخوانهم في الدين، الموجودين بمواقع معروفة جنوب غرب المغرب، مثل إليغ وگوليم (بواد نون)، حيث غالبا ما كان الأسرى يُحتجزون بها في قبضة الزعماء المحليين، في انتظار الحصول على فدية مالية.[38] وتمكننا رواية نقلها بحار أمريكي كان ضحية لحادثة غرق ألمت بسفينته، فوقع أسره بواد نون ما بين 1799 و 1800، من كشف النقاب عن المفاوضات العسيرة والمعقدة التي جرت فصولها بين القناصل ويهود الصويرة، وبين نقط اتصالهم مع إخوانهم في الدين، وبالتالي مع الزعماء المسلمين المتنافسين في الجنوب:

> أكد واحد من بين الأجانب أن القنصل الإنجليزي عاجز عن شراء الكثير منا، وأنه لو تم نقلنا إلى إليغ، لأقدم اليهود الموجودون هنالك على

35- نفسه، 279-80.

36- Saugnier and Brisson, *Voyages*, 279-80

37- AEN، طنجة 87، 9 شتنبر 1786، 19 غشت 1787، كبانيس و دوبرا إلى دوروشي.

38- Hosotte-Reynaud, "Un négociant français," 341-42

شراء جميعنا. واعترض آخرون على هذا الخيار، فقالوا أن وباء الطاعون لازال مستعرا في إليغ، وبسبب ذلك لا يمكننا الظفر بشيء من هناك، أو أننا على الأكثر، لن نتجاوز حسب آخر التقديرات مبلغ الثلاثين دولارا [ريالا] لكل واحد. ومن جهة ثانية، ارتأى البعض منهم أنه ربما يكون من الأفضل تقسيمنا إلى مجموعتين منفصلتين، فيتم نقل البعض منا إلى إليغ والباقي في اتجاه الصويرة، زاعمين أن صغار السن بوجه خاص، قد يكون من الأفضل ذهابهم إلى سوق إليغ. ثم انفضوا في الأخير، دون النجاح في التوصل إلى أي تسوية فاصلة لتحديد مصيرنا.[39]

إن اعتماد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، في إدارة دواليب تجارته الخارجية مع أوروبا، اعتمادا شبه حصري على التجار اليهود، قد كان أيضا وثيق الصلة بحقيقة مفادها، أن اليهود لا يشكلون خطرا سياسيا شبيها بما يمكن أن يمثله الخطر الفعلي، من جانب ذوي النفوذ المسلمين. وكان من دواعي إنشاء السلطان لمرسى الصويرة، رغبته في تأمين مراقبة المخزن للتجارة الجنوبية الغربية، تلك التجارة، التي كثيرا ما تمكنت القوات السياسية المناوئة في منطقة سوس، بالجنوب الغربي للمغرب من الاستحواذ عليها، وبالتالي من النجاح في الدخول في معاملات تجارية مع الأوروبيين بصفة مستقلة عن المخزن. وفي هذا السياق، نذكر على وجه الخصوص أن الطالب صالح الذي عُين عاملا على مرسى أگادير تمرد على السلطان سيدي محمد بن عبد الله في بداية عهده واستأثر بالأرباح التجارية لمرسى أگادير.[40] وفي غضون عشر

---

[39]– انظر ما يأتي:

John Paddock, *Narrative of the Shipwreck of the Oswego on the Coast of South Barbary* (New York: Published by Captain James Riley, 1818), 185-86.

وهناك تجربة مماثلة قدم عنها بحار فرنسي وصفا لاحتجازه أسيرا في واد نون سنة 1819، انظر:

Charles Cochelet, *Naufrage du brick français La Sophie*, 2 vols. (Paris: Librairie Universelle de P. Mongie Aîné, 1821), I :288ff.

[40]– René Basset, *Relation de Sidi Brahim de Massat* (Paris, 1883), 26-27، الناصري، الاستقصا، 20:8.

سنوات من بناء الصويرة، تم إغلاق مرسى أگادير أمام التجارة الخارجية، كما أُرغم العديد من سكانها على الرحيل، في اتجاه الشمال للاستقرار بالمرسى السلطاني الجديد.[41] وساعد تركيز التجارة في أيادي تجار يهود، يستفيدون من امتيازات تجارية حباهم بها السلطان، على وجود ضمانات كفيلة بتأمين استفادة المخزن من الأرباح، التي تذرها التجارة الخارجية، بدلا من أن ينتهي بها المآل في قبضة المتمردين المنشقين بالجهات النائية.

ولم يقتصر عمل اليهود على القيام بدور الوساطة الحاسم، بين المخزن والتجار الأجانب، الذين عمروا المدينة الجديدة، بل نجد أيضا أن العديد منهم، ممن كانوا يتوفرون على مجموعة من الأقارب المتمركزين في أوروبا، قد بُعثوا في مهام دبلوماسية إلى الخارج. ومثال ذلك، الارتباط الوثيق بين السلطان والشقيقين مردخاي دي لامار المقيم بالصويرة ومسعود الموجود بأمستردام، وكثيرا ما تم تكليفهما بمهام دبلوماسية. وهكذا أوفد السلطان التاجر اليهودي مسعود، من أمستردام إلى بريطانيا، للتمكن من إحياء العلاقات الدبلوماسية، التي تأثرت بخلاف حدث بين السلطان والقنصل البريطاني سنة 1782.[42] ويبدو أن مسعود أقام لعدة

---

[41]- انظر:

Daniel J. Schroeter, *Merchants of Essaouira: Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 12-13.

وسنحيل من الآن فصاعدا على النسخة المعربة من هذا الكتاب، انظر:

دانيل شروتر، **تجار الصويرة، المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب، 1844-1886**، تعريب خالد بن الصغير، (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 6، 1997)، 37-42.

[42]- FO 52/4، 1 يونيو 1782، 26 أكتوبر 1782، 29 أكتوبر 1782، مقتطفات مترجمة من رسائل بعث بها مردخاي دي لامار إلى أخيه مسعود بأمستردام، انظر:

Eliezer Bashan, *mi-Mizrah shemesh 'ad mevo'o* (Lod: Orot Yahadut Hamaghreb, 1996), 228-29; *G. Rogers, A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900* (London: Foreign and Commonwealth Office, n.d.), 114 .

سنوات في لندن، مُدعيا أنه عُين "قائما بالأعمال في أوروبا"، وهو الذي يشير إليه القنصل البريطاني بطنجة بعبارة: "يهودي الإمبراطور". وأثناء وجوده في لندن، مكث مسعود عند اليهودي السَّفَردي البارز، مِينِّيس دِي كوسْتا (Mendes de Costa).[43]

ويقوم أعضاء هذه النخبة من تجار اليهود في الصويرة، ومعهم أيضا التجار الأوروبيون المقيمون بالمدينة نفسها، بزيارات دورية إلى مراكش تستغرق بين الثلاثة والأربعة أيام، للمثول بين يدي السلطان كلما كانت إقامته بالعاصمة الجنوبية، حاملين معهم الهدايا، وكثيرا ما كانوا يحصلون في مقابلها على منافع، مثل الاستفادة من تخفيضات في الرسوم.[44] وكانت تلك الهدايا، تُختار بعناية لإرضاء العاهل سليل الدوحة الشريفة. ويمكن أن تستمر الزيارة بضعة أسابيع، ويحظى التجار بالاستقبال ثلاث مرات حسبما كتبه جاكسون: الأولى لدى الوصول، وثانيتهما في اجتماع عملي، والثالثة والأخيرة عند توديع السلطان لضيوفه، قبيل رحيلهم عن مراكش.[45]

وحصل بعض هؤلاء التجار على امتيازات خاصة من السلطان سيدي محمد بن عبد الله، مثل الحق في تصدير الحبوب. ولم يكن يُسمح عموما بالمتاجرة في القمح مع أوروبا، دون الحصول على ترخيص مخزني. وكثيرا ما كان تصدير الحبوب، مصدرا لإثارة المعارضة لدى عامة الرعية، فضلا عن اعتراضات العلماء، للاعتقاد بأنه قد ينتج عنه نقص في تلك المواد، فترتفع بالتالي أسعار المواد الغذائية. وفي سنة 1789، حصل ماير

43- FO 52/6، 3 يناير 1786، مسعود دي لامار؛ FO 52/7، طنجة، 16 يوليوز 1787، ماترا.

44- Chénier, *Un Chargé d'Affaires*, 644، الرسالة المؤرخة في 18 يونيو 1778؛ ARH, Consulaat Tanger I، 19 يونيو 1789، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت ؛ AEN، 19 يونيو 1789، سيكار (Sicard) إلى دو روشي (Du Rocher).

45- Jackson, *Account of Timbuctoo*, 88-89

مقنين وحاييم گدالة، على ترخيص لتصدير القمح من مرسى الجديدة.[46] وبحكم علاقاتها القوية مع لندن، شارك هذان التاجران أيضا، في عمليات تجارية لجلب الذخيرة.[47] وكانت لأقطاب يهود البلاط من أمثال إلياهو ليڤي (Eliahu Levi)، (الذي يسمى أيضا إليجا وإلياس حسب المصادر) أحد منافسي سومبال،[48] ويعقوب عطّال (Jacob Attal)، مساهمة أيضا في تجارة القمح انطلاقا من مرسى الجديدة التي اهتم السلطان بتجديدها قُبيل وفاته.[49]

وترمز قصة مثل هؤلاء التجار، إلى تلك الأسر اليهودية القليلة المتوددة للبلاط، والتي كانت لها القدرة على بلوغ المراتب، بفضل روابطها القائمة مع المخزن. إذ كان التجار اليهود ووكلاء المخزن، في حاجة إلى المناورة ببراعة ودهاء، بل وإلى اللجوء أحيانا إلى القسوة، لاحتلال المواقع المتميزة والتفوق في الحفاظ على المكتسبات.[50] واستفاد البلاط في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، من خدمات العديد من اليهود والمسيحيين أيضا من أمثال: إلياهو ليڤي (Eliahu Levi)، ويعقوب عطّال

46- ARH, Consulaat Tanger I، 31 يناير 1789، شُوبْرومونْت (Subremont)، وبخصوص تجارة الحبوب خلال هذه الفترة، انظر:

محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822**، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006، 116-120؛ بالإضافة إلى:

El-Nasser "Morocco from Kharijism to Wahhabism," 373-374; Ramon Lourido Díaz, "El comercio del trigo entre Marruecos y la Peninsula Iberica en el siglo xviii," *Almenara* 9 (1976): 29-61.

47- ARH, Consulaat Tanger I، 9 غشت 1790، شُوبْرومونْت.

48- Lourido Díaz, Marruecos y el mundo, 251; idem, "Los judios en Marruecos,"29-30

49- ARH, Consulaat Tanger I، 19 يونيو 1789، شُوبْرومونْت؛ AEN، 10 يوليوز 1789، سيكار إلى دوروشي.

50- انظر حاييم بنتوف:

Hayyim Bentov, "Le-demuto shel ha-sar Shmuel Ibn Sumbal," in *Zekhor le-Avraham: Kovets ma'amarim le-zekher R. Avraham Elmalih*, ed. H. Z. Hirsherberg (Jerusalem: Va'ad 'Adat ha-Ma'aravim bi-Yerushalayim, 1972), 47-49.

(Jacob Attal)، ومردخاي دي لامار (Mordecai De La Mar)، وداڤيد وإسحاق كوردوزو (David & Isaac Cordoso)، وفرانشسكو كيابي (Francesco Chiappe)، فكان هؤلاء جميعا من بين أهم الخدام والرجال الأقربين إلى حاشية السلطان، إبان الجزء الأخير من فترة حكمه.[51] وكان صاموئيل سومبال (Samuel Sumbal)، الذي تلقى تربية فرنسية في مرسيليا، الشخصية البارزة لعدة سنوات، في مجال العلاقات الخارجية في بلاط كل من السلطان المولى عبد الله وخلفه سيدي محمد. إذ قدم خدماته لفائدة كلا السلطانين، فكان مفاوضا بارعا ومترجما وكاتبا، إلى أن فقد حظوته في البلاط سنة 1782. وكغيره من وكلاء السلطان اليهود، حاول سومبال الفوز

---

[51]- عُين فرانشسكو كيابي في سنة 1784 ترجمانا وكاتبا في خدمة السلطان، ثم مسؤولا عن الشؤون الخارجية. انظر: M'Barek Zaki, "Le Maroc et Gênes: Quelques aspects des relations entre 1700 et 1800," *Revue Maroc-Europe* n° 2 (1992): 94 ، كما تم تقديمه وكأنه قد حاز لقب "كاتب للشؤون الخارجية." انظر: FO 52 /6، طنجة، 11 غشت 1786، داف (Duff). وبرز إخوة فرانشسكو أيضا في التجارة والدبلوماسية: وهكذا نجد أن جاكومو جيرولامو (Giacomo Girolamo)، قد شغل منصب قنصل للبندقية في طنجة، كما مارس جيوڤاني باتيستا (Giovanni Battista) مهام الممثل القنصلي بالدار البيضاء، في حين مثل جيُوسِيبي جُوزيف (Giuseppe Joseph)، المصالح التجارية للماركيز ڤيالي (Marquis Viali) في مرسى الصويرة، إلى جانب خدمته قنصلاً عاماً لجنوة ومكلفاً بأعمال إسبانيا. وأصبح الإخوة الثلاثة على ارتباط معقد بعلاقات المغرب الخارجية، فحصلوا في البلاد على امتيازات تجارية متنوعة، انظر في هذا الشأن ما يأتي:

Vincenzo Marchesi, "Le relazioni tra la Republica veneta ed il Marocco dal 1557 al 1797," *Rivisita Storica Italiana* 3 (1886): 72ff; Mariano Arribas Palau, "Los Hermanos Chiappe en Marruecos," in *La Conoscenza dell'Asia e dell'Africa in Italia nei secoli XVIII e XIX*, vol 1, pt. 2 (Naples: Istituto Universarion Orientale, 1984), 813-69; idem "La actividad comercial des marqués Viale en Marruecos," *Revista de Archivos, Bibliothecas y Museos* 79 (1976): 3, 16, idem, "Reclamaciones de marqués Viale contra la casa comercial española de Casablanca y el cónsul Salmon," *Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán*, 17-18 (1978): 40ff.; Enrico de Leone, "Veneziani e Genovesi nel Marocco nella seconda metà del socolo XVIII," *Levante* 10 (1962): 5-11; Maria Nallino, "Documenti arabi sulle relazioni tra Genova e il Marocco nella seconda metà del socolo XVII," *Rivisita degle Studi Orientali* 21 (1946): 56-57;

هذا بالإضافة إلى: ARH, Consulaat Tanger I، 2 أكتوبر 1794، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت؛ وانظر بخصوص هؤلاء وبخصوص غيرهم من الوسطاء اليهود: Lourido Díaz, *Marruecos y el mundo*, 250

أيضا بالحظوة لدى الدول الأجنبية، فاستلم منها الأموال، مقابل خدمات أسداها لصالحها، مما مكنه من اقتناء ممتلكات كثيرة. وأُرغم الأفراد، حسب بعض المزاعم، على بيع أملاكهم له خوفا منه، مما أدى إلى عرض قضايا كثيرة أمام المحاكم الحاخامية، كما كان الأمر في إحدى الحالات التي أثيرت بعد ثلاثين سنة من بيع المنزل، وبعد وفاة الأطراف المعنية بالقضية. وفي بعض الأحيان، كان وصول سومبال إلى السلطان، ضروري ولا غنى عنه للممثلين الأجانب، غير أنهم سرعان ما شعروا بالإحباط من جراء فشله المتكرر في إبلاغ المراسلات. ويُفترض أن يكون قد نقل ممتلكاته إلى جنوة في 1780، ثم حاول بعدئذ الهروب من البلاد. وحسب رواية گِيُو هُوشْت (Georg Høst)، وكيل الشركة الدنماركية الإفريقية، فإن سومبال قد رحل إلى غينيا بعدما غرمه السلطان بما قيمته عدة آلاف بِيَّاستر، ففر "حاملا معه صندوقا ممتلئا بما فيه الكفاية"، ومتنكرا في لباس إسلامي، غير أنه تعرض للخيانة من قبل بعض المسلمين الذين رغبوا في سلب ما كان في حوزته، فحُمل في الأصفاد إلى الصويرة. واقتيد من هناك إلى مراكش، فسجن بها لمدة أربعة أشهر، وتم بعدئذ نقله إلى سلا. وبعد أن سدد غرامة مالية قدرها ستة آلاف بِيَّاستر، عفا السلطان عنه، وأعاده إلى منصبه ككاتب أول. ثم انتهى أمره بالوفاة مسموما في طنجة سنة 1782. ووصف هُوشْت السلطان الذي ظهرت عليه آثار التقدم في السن، وهو يعاني من مشاكل الخلافة، ومن الإحساس بالحسرة على فقدان سومبال، فكتب ما يلي: "وكثيرا ما وضعت وفاة صاموئيل سومبال السلطان في حالة من الحيرة والارتباك، لأنه افتقده كثيرا، ولم يستطع العثور على الشخص المناسب، القادر على العناية بشؤونه، بالقدر نفسه من المثابرة والذكاء اللذين كان يتحلى بهما هذا اليهودي."[52]

---

[52] Høst, *Histoire de l'Empereur*, 17, 45, 51, 69, 108-10, 118, 124، وللاطلاع على مصادر أخرى =

ووصف رومانيلي أحد أهم الوسطاء اليهود على عهد السلطان محمد بن عبد الله، وهو إلياهو ليڤي (Eliahu Levi)، بأنه كان شريرا إلى أقصى الحدود ومستبدا بقسوة نفوذه أيما استبداد،[53] كما يبدو أنه تورط دوما في نزاعات لا نهاية لها، وذلك في منافسة للفوز بحظوة السلطان وأفضاله.[54] وفي الوقت نفسه، قدم خدماته إلى السلطان سيدي محمد بن عبد الله كوكيل تجاري هام، وأيضا كوسيط مع الدول الأجنبية، وخاصة عقب وفاة صاموئيل سومبال.[55] واستمر أيضا في تقديم خدماته على عهد المولى اليزيد،

= وبخصوص صاموئيل سومبال، انظر ما يأتي:

Lourido Díaz, Marruecos y el mundo, 250-51; Bentov, "Le-demuto," 51-52; Alexander Jardine, *Letters from Barbary, France, Spain, Portugal, &c, by an English Officer* (London: Printed for T. Cadell, 1788), 44-45; Hirshberg, *A History of the Jews*, 2:284.

وبخصوص الحالات المعروضة على المحاكم الحاخامية انظر: Bentov, "Le-demuto," 51-56، وورد في الكلمة القصيرة المنقوشة على شاهد قبر سومبال تاريخ الوفاة يوم 17 حشفان 5543 = 25 أكتوبر 1782. وعن الدور الذي لعبه صاموئيل سومبال في إطار العلاقات مع إسبانيا، انظر:

Mariano Arribas Palau, "Datos Sobre Samuel Sumbal," 121-39.

وكان أخوه مايير، أو ربما ابن أخيه، يشتغل ترجمانا في القنصلية الفرنسية؛ وحين توفي في 1796، عاد ابنه من لندن وحل مكانه في المهمة نفسها، انظر:

Hosotte-Reynaud, "Un négociant," 336.

53– انظر التحليل الذي قدمه نورمان ستيلمان ويا ديدا ستيلمان في:

Norman A. Stillman and Yedida K. Stillman, "The Jewish Courtier in Class in Late Eighteenth-Century Morocco as seen Through the Eyes of Samuel Romanelli," in *Essay in Honor of Bernard Lewis: The Islamic World from Classical to Modern Times*, ed. C.E. Bosworth et al. (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1988), 848-51.

وتجدر الإشارة إلى أن أحفاد مايير مقنين وإلياهو ليڤي قد جمعت بينهم روابط المصاهرة. كما ينحدر إلياهو ليڤي من أسرة عريقة ظهر في أحضانها كبار التجار والنگداء والأحبار والوسطاء (وكانوا يعرفون أيضا بكنوة ثانية هي ابن يولي)، انظر في هذا الشأن:

Bentov, "Mishpahat ha-Levi Ibn Yuli," in *mi-Mirzah u-mi-ma'arav*, ed. E. Bashan, A. Rubinstein, and S. Schwarzfuchs (Ramat Gan: Universitat Bar-Ilan, 1980): 131-58.

54– Lourido Díaz, *Marruecos y el mundo*, 250-51، تم القبض على ليڤي وزُجّ به في السجن سنة 1788، غير أنه سرعان ما استعاد نشاطه من جديد بالدخول في عمليات تجارية لفائدة السلطان، انظر بخصوص هذا الموضوع: ARH, Consulaat Tanger I، 31 أكتوبر 1788، 19 يونيو 1789، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

55 – Bashan, mi-Mizrah shemesh, 217-18، وشارك ليڤي في المفاوضات الخاصة باتفاقية السلم والصداقة المبرمة مع الولايات المتحدة سنة 1786، انظر: =

ثم اعتنق الإسلام، كما تؤكد ذلك مصادر كثيرة.[56] وكتب رومانيلي بأن ليفي إلياهو توفي بعد ذلك بفترة قصيرة، بسبب "ما ألم به من المحن العديدة، ولأعماله الشنيعة التي اقترفها وجمعها في قلبه، حيث ظلت ساكنة في أعماقه توجعه وتعذبه، إلى أن زهقت أنفاسه بعد أيام قليلة، وهو في حالة من الاكتئاب والمرارة، مُلَطَّخاً بدَم كاردوزو (Cardozo)، ومُدَنَّساً من جراء تصرفاته القدرة والمقيتة."[57] ويوحي مصدر آخر بأن الرجل لم يمت، بل غادر المغرب، وربما قصد إنكلترا مُرفقا بإحدى زوجتيه (ويُحتمل أيضا أن يكون قد عاد إلى ديانته الأصلية).[58] وهناك يهودي آخر، كانت روابطه الأسرية والتجارية ذات أهمية، وهو مردخاي دي لامار الذي سعى جاهدا للحصول على الحظوة، فاشتغل بصفته أحد الكتاب الرئيسيين لدى السلطان سيدي محمد بن عبد الله، ثم حاول النجاة بنفسه على عهد المولى اليزيد. وقد سُجن في أسفي سنة 1793، بتهمة التعامل بوصل مزور،[59] وإن كان من الواضح بأن مدة حبسه لم تدم طويلا، فواصل أعماله التجارية عبر مرسى أسفي التي كانت تخضع وقتئذ لمراقبة أحد المتمردين وهو ابن الناصر.

= Arribas Palau, "Documentación española sobre les primeras relaciones entre Marruecosy los Estados Unidos de América del Norte," 125.

كما وردت الإشارة إليه وهو بصدد قراءة الرسالة السلطانية على مسامع القناصل في طنجة، **FO 52/6**، 25 شتنبر 1785، داف .

[56]– انظر:

Manuel **Conrotte, España** y los países musulmanes durante el ministerio de Floridablanca (Madrid: **Impr. Del Pat**ronato de Huérfanos de Administración, 1909), 277.

[57]– *Travail*, 142

[58]– والمصدر المقصود دعوى قضائية كانت زوجة إلياهو ليفي الثانية طرفا فيها، انظر:

Bentov, "Mishpahat ha-Levi," 141-42.

[59]– انظر: FO 52/4، الصويرة، 1 يونيو 1782، گوين وهوتشانسن (Gwyn & Hutchinson)؛ بالإضافة إلى: ARH, Consulaat Tanger I، 12 ماي 1793، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

وكانت القوى الأوروبية تقبل، ولو على مضض، الاستفادة من خدمات اليهود في الحقل الدبلوماسي؛ لأن المسيحيين لم يسمح لهم دائما بالإقامة ببعض المراكز التجارية مثل تطوان، وبالتالي بات ضروريا الاعتماد على الوكلاء اليهود.[60] إذ كتب القنصل العام البريطاني بالمغرب في سنة 1770، ما يأتي: "إنني أقر بتعذر تنفيذ خدمة جلالته في الحاضر بالأراضي الخاضعة لإمبراطور المغرب دون المساعدة من اليهود." ثم أضاف بأن "اليهود معروفون باضطلاعهم بإدارة أهم الأعمال التجارية للبلد بأسره، وبالتالي يبدو من اللازم استخدام أولئك الذين يمكن تنفيذ شؤون جلالته على يدهم." كما اقترح القنصل نفسه، فكرة استقدام شباب بريطانيين لتربيتهم في المغرب، حتى يتم تفادي مثل هذا الاعتماد على اليهود،[61] وهو اقتراح غير واقعي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المصالح التجارية البريطانية في المغرب كانت هامشية.

ويقدم اليهود خدماتهم أيضا كمترجمين، حينما يحظى الأجانب بمقابلة مع السلطان، فكان الأوروبيون يرتابون من مخاطبيهم اليهود، كما وصف ذلك جاكسون:

"ماذا يمكن توقعه من إطلاق العنان لإنهاء المفاوضات بنجاح مع أمير تتم محاورته عبر ترجمان جاهل وأمي، عادة ما يكون يهوديا ومن الرعايا المخلصين للإمبراطور، فيُحتَّم اتخاذه خادما مؤتمنا على أسرار الأطراف المتعامِلة؟ هذا بالإضافة إلى أن كل من هو على بينة من طبيعة المخزن ومن القواعد السياسية المعمول بها في بلاط المغرب، فإنه يدرك جيدا بأنه حتى لو افتُرضت إمكانية الحصول على يهودي قادر على ترجمة الإنكليزية بدقة

---

[60] - FO 52/3، 9 شعبان 1186 = 5 نونبر 1772، السلطان إلى الملك جورج الثالث (يوضح له فيها أسباب طرد المسيحيين من تطوان).

[61] - FO 52/2، جبل طارق، 17 غشت 1770، سامبسون، (Sampson).

إلى العربية، والعكس بالعكس، فإنه مع ذلك، توجد تعبيرات كثيرة يلزم على المبعوث استعمالها في مخاطبته للإمبراطور، في حين لا يقوى أي يهودي في البلاد على التجرؤ بالتفوه بها في حضور السلطان خوفا من نزول عقاب بقطع رأسه: وفضلا عن ذلك، فإن حب هؤلاء الناس للثرثرة بوجه عام لربما يتجاوز الحد الذي يمكن معه الوثوق بهم وتأمينهم بالتالي على أي سر له علاقة ما بمصالح الأمة."[62]

ونجد أصداء لما كتبه جاكسون أعلاه، بقلم رحالة بريطاني رافق البعثة السفارية البريطانية إلى مراكش: "إن أي مبعوث يُوفد هنا إلا ويكون عرضة لمضاعفات جد محرجة بسبب نظام الترجمة الشفوية، سواء أتعلق الأمر بحسناته أم بعيوبه كيف ما كانت، ليجد نفسه مضطرا إلى العمل دون إمكانات. وتُوكل تلك المهمة دائما إلى أحد اليهود؛ وحين يتم أخد الوضع الخاص بهؤلاء الناس بعين الاعتبار، فسيكون من السهل إصدار حكم على ضعف كفاءتهم في القدرة على تبليغ المعنى الذي يعتبرونه غير مقبول لدى القوى الأكثر عظمة."[63]

وخلال مرحلة أزمة انتقال الحكم، عقب وفاة المولى اليزيد، حيث احتدم الصراع بين العديد من أبناء السلطان سيدي محمد بن عبد الله، أصبح يهود البلاط في وضعية غير قارة ومحفوفة بالمخاطر، لأن مختلف الطامحين إلى السلطة، وكذا الأطراف المساندة لهم، كانوا تواقين جميعا للاستفادة من دعمهم المالي؛ إذ وجد الكثير من كبار التجار على عهد سيدي محمد بن عبد الله أنفسهم، بين عشية وضحاها، في مناطق تخضع لمراقبة المولى هشام ومؤيده ابن الناصر، ونعني بها مراكش والسواحل الأطلنطية، في وقت اعتقد فيه القليل، أن المولى سليمان ربما ينجح في

[62] - Jackson, *Account of the Empire of Morocco*, 258.

[63] - Keating, *Travels*, I :272

التحكم بزمام أمور الدولة الشريفة. وقد يتنافس المتشوفون إلى سدة الحكم، من أجل الحصول على مساندة المولين والتجار اليهود المنخرطين في التجارة الأوروبية، فيجعلونهم بذلك في موقف ضعيف جدا. وزاد في تعقيد حالة هؤلاء اليهود، موافقة العديد من بينهم، أثناء تلك المرحلة الدقيقة، على قبول مناصب قنصلية عرضتها عليهم إسبانيا (وذلك على الرغم من أن اليهود كانوا غير مقبولين قانونيا في أراضي إسبانيا منذ 1492، وأن مفعول محاكم التفتيش ظل ساريا)،[64] فأصبحوا وفقا لذلك، على اتصال مباشر مع قوة أوروبية ربطت علاقات وثيقة مع منافسي المولى سليمان.[65] ويبدو أن المولى سليمان، استاءت مشاعره تجاه تجار الصويرة، بسبب حفاظهم على سبل الاتصال مع ابن الناصر.[66]

إن أكثر يهود البلاط نجاحا يَقْوَوْنَ على فرض أنفسهم كعناصر لا يمكن الاستغناء عن خدماتهم في مجالات التجارة والتدبير الإداري وفي حقل الدبلوماسية. إلا أنهم يحتاجون، دون شك، لأن تكون لديهم قاعدة

---

[64]- بدأ اليهود يظهرون إبان هذه الفترة بإسبانيا في مهام دبلوماسية لحساب المخزن، فأصبحت الحاجة إلى الحصول على وثائق خاصة يصدرها المحقق العام لمحاكم التفتيش تؤمن سلامة اليهود عند تنقلهم عبر الأراضي الإسبانية. وكانت تلك هي حالة أبراهام مسعود الذي وصل إلى الجزيرة الخضراء، غير أن مهمته إلى مدريد أحبطت حين شكك ممثلو المخزن في أوراق اعتماده. انظر ما كتبه ماريانو أريباس بّالاو بخصوص فشل هذه السفارة:

Mariano Arribas Palau, "La misión frustrada de Abraham Masahod a España en 1766," *Sefarad* 43 (1983): 109-33.

وهناك حالة أخرى تتعلق بالوكيل إزاياس بن عمور (Isaias b. Amor)، الذي رحل في مهمة للتفاوض حول اتفاقية للسلم مع جنوة في 1768، فسافر إليها برا عبر برشلونة، مما أثار قدرا من الدهشة لدى هيئة محكمة التفتيش. وقد قدم خدماته فيما بعد إلى الإسبانيين، انظر في هذا الشأن أيضا:

Mariano Arribas Palau, "Notas sobre el Judio Isaias B. 'Ammur en Marruecos," *Sefarad* 48 (1988): 235-44؛ ويبدو أنه كان من مواليد جبل طارق فاعتُبر من بين الرعايا البريطانيين. SP. 71/21، 31 مارس 1772.

[65]- كان في هذه المهمة كل من دافيد كاردوزو (David Cardozo) بأگادير ومالكة (Malca) في أسفي، وهو أحد أصهار مردخاي دي لامار، انظر في هذا الصدد:

ARH, Consulaat Tanger I، 2 أكتوبر 1794، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

[66] - ARH, Consulaat Tanger I، 2 نونبر 1794، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت، FO 52/11، 22 يناير 1801.

للسلطة، للانطلاق منها في مسارهم. وبخلاف أعضاء النخبة المسلمة، الذين يمكنهم الاعتماد في إرساء نفوذهم على مكانتهم الدينية أو على انتماءاتهم القبلية، فإن الأساس الأول الذي يمكن اعتماده في بناء سلطة يهودية في المجتمع العريض، هو امتلاك الثروة والقدرة على استخدامها. غير أننا لا نعرف إلا النزر اليسير عن طبيعة الثروة اليهودية. وربطت بعض الدراسات، بروز طبقة رأسمالية تجارية يهودية بمرحلة التسرب الأجنبي في المغرب التي تلت عصر مايير مقنين، وذلك باعتبار أن اليهود المغاربة استفادوا من ممارسة التجارة الخارجية ومن الحماية الأجنبية للحصول على الوسائل التي مكنتهم من اقتناء الأرض في بلادهم، ومن الاستثمار في الخارج. غير أن هذا لا يعطي أي تفسير، للكيفية التي تمكن بها التجار اليهود من بناء إمبراطورياتهم التجارية، في الفترات السابقة.[67]

وكانت ثروة اليهود عارضة وغير مستقرة. وفي غياب المؤسسات البنكية، اتسمت فرص الاستثمار بالمحدودية، وفي كثير من الأحيان، كانت تتم إعادة استثمار الأرباح من جديد في التجارة. وعند أواخر القرن الثامن عشر، كان عدد قليل جدا من التجار اليهود يستثمرون أموالهم في أوروبا، حيث لم تكن إتاحة الفرص أمام اليهود الأجانب، وقتئذ، إلا في بداياتها الأولى. وفي وسع اليهود الاستثمار في الممتلكات المنقولة أو في الأشياء النفيسة مثل المجوهرات أو غيرها من المواد الثمينة. وهذه حقيقة معروفة جيدا لدى الساكنة المسلمة، التي يمكنها الاستفادة من هذا الشكل من

---

[67]- لدراسة هذه المسألة المتعلقة بالتجار المسلمين في فاس، انظر ما كتبه نورمان سيگار:

Norman Cigar, "Socio-Economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Pre-Colonial Morocco," *Maghreb Review* 6, nos. 3-4 (1981): 55-76.

ويمكن العودة أيضا إلى الترجمة العربية لهذا المقال: "البُنى المجتمعية الاقتصادية ونشوء برجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار." ترجمة محمد نجمي الروداني ومراجعة محمد معتصم، في: (**مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، 1995)، 20: 151-204.

الثروة، كلما سادت أجواء من عدم الاستقرار، وهو ما حصل بالتمام عند وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله يوم 11 أبريل 1790.

وخلف المولى اليزيد والده سيدي محمد بن عبد الله في السلطة، فعرف المغرب في فترة حكمه القصيرة الأمد والعنيفة اضطرابات عارمة.[68] وحسب رواية مصدرها الطائفة اليهودية بفاس، أعطى السلطان أوامره بإبادة كل اليهود الموجودين تحت حكمه، لكنه ما لبث أن اقتنع بالاكتفاء، بدلا من ذلك، بتجريدهم من جميع ممتلكاتهم.[69] غير أن فترة حكم المولى اليزيد المرعبة، كانت بالفعل بمثابة حمام دم رهيب، فشكلت بذلك خرقا لالتزامات الحكام المسلمين بحماية اليهود. إن المناسبات من هذا القبيل التي باركت فيها الدولة ممارسة العنف ضد اليهود لتعتبر حقا غير مسبوقة ولم يُسمع بها عمليا في المغرب، لكنه عندما لوحظ بأن اليهود أصبحوا على قدر كبير من السلطة والنفوذ، أو أنهم تجاوزوا الحدود المرسومة لوضعيتهم المتدنية بصفتهم ذميين، آنئذ يمكن أن يُثار عليهم عداء العامة، ويتلوه أحيانا ارتكاب أعمال العنف ضدهم. وقد كانوا أكثر عرضة للخطر أثناء احتدام الصراع الأسري حول الحكم، لأن يهود البلاط البارزين، يدينون للسلطان بوضعيتهم باعتبارهم أعضاء في النخبة، دون أن يتوفروا على أي أساس آخر للسلطة السياسية.[70] ومع ذلك، لابد من الملاحظة بأن اليهود لم

---

68 – انظر:

Mariano Arribas Palau, *Cartas árabes de Marruecos del tiempo de Mawlay al-Yazid (1790-1792)* (Tetuan: Cremades, 1961), 42.

69– استخلصت هذه الرواية من سجل للأحداث بفاس وبغيرها من مناطق المغرب كما دونته أسرة ابن دنان وفقا للترتيب الزمني، وعنوانه: Divre ha-yamin shel Fez؛ وقد حرر الجزء المخصص لوصف فظائع المولى اليزيد بقلم يهودة بن عُبيد عطار ((Judah b. Obed Attar، 1725-1812))، في تأليف يحمل العنوان الآتي:

Zikharon li-bene Yisra'el ، ثم ترجمه إلى الفرنسية جورج ڤاجدا تحت عنوان:

George Vajda, *Un recueil de textes historiques judéo-marocains* (Paris: Larose, 1951), 79-96.

70– انظر ما كتبته في الموضوع جين س. جيربير: =

ينفردوا لوحدهم بالمعاناة من سخط السلطان وغضبه، بل كان المسلمون أيضا عُرضة لأعمال التقتيل؛ فوقعت قبائل ومدن بأكملها ضحية الصعود الدموي للمولى اليزيد إلى السلطة.

وعلى الرغم من أن أسباب هذا العنف تعتبر معقدة، فإن من بين الأهداف الرئيسية للسلطان، دون شك، هو القضاء على الأفراد والمجموعات التي كان يعتمد عليها سلفه، ثم التخلص من بقية الأدعياء العلويين المتشوفين لبلوغ سدة الحكم. وفي هذا الإطار، تم إعدام عدد من أبرز يهود البلاط، الذين كانوا في خدمة السلطان السابق. وكان للإعدام القاسي الذي نُفذ في حق يعقوب عطال (Jacob Attal)، وقعه الخاص، فكتب أحد الملاحظين الأوروبيين عن الضحية ما يلي: "ويحظى الكاتب اليهودي المفضل لدى الإمبراطور بمزيد من النفوذ في الحضرة السلطانية لسيده، وكان سببا في إلحاق الكثير من الأذى والإزعاج لبراعته في حبك الدسائس والمؤامرات، وذلك بدرجات تفوق ما يمكن أن يقوى على فعله بقية الوزراء مجتمعين." [71] وبحكم مكوث عطال لسنوات عديدة بجبل طارق، فقد عُرف بموالاته للإنكليز وبمعاداته للإسبانيين. وأعرب القنصل

= Jane S. Gerber, "The Pact of 'Umar in Morocco: A Reappraisal of Muslim-Jewish Relations," in *Proceedings of the Seminar on Muslim-Jewish Relations in North Africa* (New York: World Jewish Congress, 1975): 40-50.

[71]- انظر ما يأتي:

William Lempriere, *A Tour from Gibraltar to Tangier, Sallee, Mogadore, Santa Cruz, and Tarudant; and Thence over Mount Atlas to Morocco* (Philadelphia: Printed by T. Dobson, 1974), 137.

وكان تنبؤ القنصل البريطاني في محله حين أشار إلى احتمال مقتل عطال إذا ما توفي السلطان. FO 52/8، 19 دجنبر 1789، ماترا (Matra). وبخصوص أنشطة عطال الدبلوماسية، انظر: Bashan, *Mi-mizrah shemesh*, 213-19.

وفي شأن إعدام عطال وغيره من التجار اليهود بأمر من المولى اليزيد، انظر ما يلي:

Hirschberg, *History of the Jews*, 2:291; Romanelli, *Travail*, 143; Olof Agrel, *Neue Reise nach Marokos* (Nuremberg: Adam Gottlieb Schneider und Weigel, 1798), 123-24, 133-38.

البريطاني عن حزنه العميق على إعدامه، فكتب في حقه بأنه: "قُطع إلى أربع قطع ثم أُحرق، فكان ذلك هو الحيز الألطف من المعاملة التي لقيها. وفقدت بذلك الوكيل الأكثر إخلاصا وفائدة، من بين جميع الوكلاء الذين سبق لي أن اعتمدت على خدماتهم في المغرب."[72] ومع ذلك، تمكن البعض الآخر من أعضاء النخبة اليهودية من تهيئ سبل النجاة لأنفسهم بالفرار إلى الخارج.

وحظي النهب العام للأحياء اليهودية المعروفة بالملاح بالتشجيع من لدن السلطان. وفي هذا السياق كتب الضُّعَيِّف مبتهجا، وهو مؤرخ معاصر للأحداث، "وأمر [السلطان] بنهب اليهود حيث ما وُجدوا، وبنهب كل ملاح في كل أرض من مدن المغرب. لأنه -نصره الله- كان يكره اليهود والنصارى."[73] وكانت الروايات الأكثر تفصيلا بخصوص ممارسة العنف ضد اليهود في المغرب، هي تلك التي تناولت أحداث تطوان، ونُفذ في سياقها إعدام عطال المذكور أعلاه. وأمر المولى اليزيد الوكلاء القنصليين الأجانب، المعتمدين في طنجة بالرحيل إلى حضرته في تطوان لإتحافه بالهدايا. وقد حلوا بها في أعقاب أعمال النهب المرتكبة بملاح المدينة، فكانوا أيضا شهود عيان، على أعمال نهب إضافية، ارتكبتها عناصر تنتمي إلى القبائل المجاورة. وهكذا أزهقت أرواح عديدة، وهُتكت أعراض الكثير من النساء اليهوديات. ولم تسلم مساكن الرعايا المسلمين المجاورة للملاح أيضا من الأذى.[74] واستشرت

72- FO 52/8، 6 ماي 1790، ماترا.

73- محمد الضعيف، تاريخ الضعيف، تحقيق أحمد العماري (الرباط، دار المأثورات، 1986)، 202.

74- انظر ما يأتي:

[Robert Heron], Account of the Life of Muley Liezit, Late Emperor of Morocco (London, 1797), 39, 42-44, 55, 132; Agrel, Neue Reise, 132ff. Norman A. Stillman, "Two Accounts of the Persecution of the Jews of Tetouan in 1790," *Michael*, vol. 5, ed. Daniel Carpi, Yehuda Nini, and Shlomo Simonsohn (Tel-Aviv: Diaspora Research Institute, 1978), 130-142.

أعمال العنف والنهب، ضد اليهود المقيمين أيضا في فاس ومكناس وطنجة وتازة والقصر الكبير. ففي فاس، هُدِّمت البِيع والمنازل، وطُرد اليهود خارج الملاح. وفي مكناس، قامت فرق من جيش الأوداية[75] التابعة للسلطان بنهب الملاح. وكان جيش الأوداية يشكل إلى جانب جيش العبيد، الفرق العسكرية المحترفة التي أنشأها السلطان المولى إسماعيل، في الجزء الأخير من القرن السابع عشر. وأُجبر اليهود في طنجة، وربما أيضا في مدن مغربية أخرى، على المشي حُفاةً.[76]

ووقعت أشنع الأفعال وأكثرها فظاعة في مراكش. وكانت ساكنة الحوز المحيطة بالمدينة، ومعها قبائل أخرى، قد تخلت عن ولائها للسلطان، لفائدة أخيه المولى هشام، الذي أعلن أهل مراكش عن مبايعته.[77] غير أن المولى اليزيد، سرعان ما تغلب على تلك القبائل، وتمكن من الدخول إلى مراكش، فاستباح نهبها. وقد قُتل الآلاف من سكانها، وأُعدم بصورة مُمَنهجة أعضاء نخبة المدينة، بضرب رقابهم كافة. وبعدئذ أطلقت عساكر السلطان يدها بالنهب، فتعرض اليهود لأعمال القتل والسرقة، واغتُصبت النساء. وحسب ما كتبه الضعيف، فإن المولى اليزيد قد "أمرهم بالملاح

= [الرواية الأولى هي للوكيل القنصلي للهابسبورگ فرانز ڤون دومباي (Franz von Dombay)، والثانية مأخوذة من مخطوط الضعيف قبل تحقيقه ونشره]؛ FO 52/8، 6 ماي 1790، ماترا. وتؤكد التفاصيل الواردة في وصف الضعيف كما قدمها في ص 202 من تاريخه مختلف الروايات الصادرة عن الأجانب.

75– Vajda, *Recueil de Textes*، (وأساسه مخطوط ليعقوب ابن دنان من فاس عنوانه: "Divre ha-yamim shel Fez"، ويحتوي على رواية صدرت عن يهودة بن عبيد بن عطار (Judah b. ʿObed Ibn ʿAttar)، وتوجد ترجمتها من العبرية إلى الإنگليزية في:

Hirschberg, *A History of the Jews*, 2: 293-300; Louis Brunot and Elie Malka, *Textes Judéo-arabes de Fès* (Rabat: Ecole du Livre, 1939), 198-99;

بالإضافة إلى: الضعيف، تاريخ، 207؛ Agrel, *Neue Reise*, 177, 237.

76– Agrel, *Neue Reise*, 261, 283-84, 308، وفي سائر الأيام، كان اليهود يُطالبون في كثير من الأحيان، بخلع نعالهم كلما مروا في طريقهم أمام مسجد أو ضريح لأحد صلحاء المسلمين.

77– الناصري، الاستقصا، 8: 82-83.

فنهبوه وهدموه، ووجدوا فيه نحو الأربع مائة ألف مثقال دون السلع والجواهر والذهب، فأعلموا السلطان بما وجدوا فيه [أي الملاح] فتعجب وقال: 'لا نعرف اليهودي إلا مُفلساً مزنناً [معناها في الدارجة المغربية لا يملك شيئا] عنده في شكارته وجهين إحداهما مهرسة والأخرى مقصصة'. وأمر بخروج اليهود على باب دكالة حفاةً عراةً ليسكنوا بالحارة."[78]

وكانت الصويرة وقتئذ في حالة من الرعب، لكنها سلمت من الكارثة، نتيجة لوفاة المولى اليزيد بمراكش يوم 16 فبراير 1792. وطلب السلطان الحصول على مبلغ مالي ضخم من يهود الصويرة، وحسب ما رواه رومانيلي، فقد أمر بسجنهم جميعا، واستثنى من بينهم التجار ذوي النفوذ.[79] وأمر السلطان أيضا بإعدام العشرات من أعضاء النخبة في الصويرة، كما أطلعنا على ذلك مصدر معاصر للأحداث، وردت فيه القائمة الآتية: "انهارت ثلاث مؤسسات تجارية مسيحية لأصحابها: السادة سيكار آند بار، وليتون والشركاء (Messrs Siccard and Barr, Leyton [sic], & Co)، والسادة كيابي إخوان والشركاء (Messrs Chiappe, brothers & Co)؛ ثم السادة جاكسون كورت والشركاء (Messrs Jackson, Court & Co): وضاع مع هؤلاء أيضا العامل وأربعون من أصحابه، وعشرة فاسيين، وما تبقى من الأگاديريين، وكذلك كافة أهل بيت اليهودي دي لامار."[80] وتؤكد شهادة القنصل الهولندي شُوبْرومونْتْ (Subremont)، الأوامر الصادرة عن

---

[78]- الضعيف، تاريخ، 233-34، ويوجد وصف مفصل لمذبحة مراكش في: Agrel, *Neue Reise* 409-411. وانظر أيضا الرسالة التي حررها قنصل الدنمارك في طنجة بتاريخ 30 أبريل 1792، عند جان لوي مييج في المقال الآتي:
Jean-Louis Miège, “Un bicentenaire: Schousboue, botaniste et consul,” *Maroc-Europe* 5 (1993): 211-12.

[79]- Romanelli, Travail, 136ff

[80]- *Account of the Life of Muley Liezit*, 148، ويحيل هذا المصدر على 150 فردا. بينما يذكر أگريل، Agrel, Neue Reise, 411، أسماء لستين من أعضاء النخبة، وضمنهم تسعة مسيحيين وقنصل واحد؛ كما يقدم القنصل الدنماركي تقريرا له في الموضوع: Miège, “Schousboue,” 212 .

السلطان، لكنها تقدم لائحة تختلف قليلا في شأن الأشخاص الذين تقرر إعدامهم: جوزيف كيابي (Chiappe)، لايتون (Layton)، سيكار (Sicard)، بار (Barre)، دُونْ بِّيدرو (D" Pedro)، جِيكوب گدالة (Jacob Guedalla)، مايير بِّنطو (Meir Pinto)، أبودرهم (Abudurham)، مردخاي زاگوري (Mordecai Zagury)، ميمون قرقوز (Maimon Corcos)، بن ساسي (Ben Sassi)، سولومون صباغ (Solomon Sebag)، زوجة طاپِّيرو (Tapiero)، وأرملة باغا (Bagha). (وتجدر الإشارة إلى الغياب الواضح لاسم مقنين في هذه اللائحة). واقتيد العامل وأصحابه في الأصفاد إلى مراكش. ثم كتب القنصل الهولندي، متنفسا الصعداء، بتأثر بالغ بعد وقت قليل من وفاة المولى اليزيد: "أنقذنا هذا الحدث من بلاء رهيب كان سيُمحِقُنا، لو قُدِّر للسلطان أن يبقي على قيد الحياة، لمجرد يوم إضافي واحد، لكن الرب أنجانا برحمته الواسعة، ولم يسمح بإراقة دماء الأبرياء بالمذبحة التي كانت على وشك الاقتراف في حقنا، تنفيذا للأوامر السلطانية."[81]

واتُّهم جميع المرشحين للإعدام بالتآمر مع عبد الرحمن ابن الناصر، عامل أسفي وعبدة الذي تزود بأسلحة إسبانية، فتمرد على المولى اليزيد وناصر خصمه المولى هشام.[82] ويبدو أن اليهود اضطروا إلى مساندة القائد المتمرد، الذي قام عند وصوله في نونبر 1790 إلى خارج الصويرة، بانتزاع الأموال من التجار اليهود، وأرغم البعض منهم على مرافقته في عودته إلى

---

[81]- ARH, Consulaat Tanger I، 29 فبراير 1792، شُوبْرومونْتْ، لقد غيرت طريقة لفظ الأسماء العبرية. ويبدو أن التفاصيل المتعلقة بالإجراءات ليست واضحة، وربما كان السلطان قد أمر القناصل والتجار والعمال بالتوجه إلى مراكش. ARH, I Consulaat Tanger، 16 فبراير 1792، شُوبْرومونْتْ. ولا يُستبعد أن يكون مخطط السلطان الهادف إلى إعدامهم قد تأخر اكتشافه إلى ما بعد وفاة المولى اليزيد.

[82]- انظر بخصوص مساندة ابن الناصر للمولى هشام ما جاء عند الضعيف، **تاريخ**، 218، 229-30؛ 407-9 Agrel, *Neue Reise*. ويذكر جاكسون تهمة أخرى مفادها أن التجار زودوا المتمردين بالأسلحة، انظر:

Jackson, *Account of Timbuctoo*, 285.

أسفي.[83] ويبدو أن لائحة السلطان المتضمنة للمرشحين للإعدام، قد وُضعت بناء على الاتهامات الصادرة عن عدد من موظفي المخزن بالصويرة، وعن عبد الله فنيش الذي كان تاجرا بالمدينة نفسها، (وهو أخ للطاهر فنيش الذي عُين عاملا على طنجة)،[84] وأيضا عن مكائد إلياهو ليڤي. وكان ليڤي هذا قد فقد حظوته على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، فحاول إيجاد السبيل لتبرئة ساحته، ثم سعى إلى التخلص من منافسه مردخاي دي لامار الذي سبقت الإشارة إلى أنه كان أحد أهم وكلاء السلطان السابق.[85] وقد سبق للمولى اليزيد أن سجن دي لامار أثناء إقامة هذا الأخير في أسفي، لكنه سرعان ما أطلق سراحه وسُمح له بتصدير القمح.[86]

وعلى الرغم من المقت الشديد الذي كان يكنه المولى اليزيد لليهود والمسيحيين -وربما كان ذلك جزء من التعبير عن ردَّة فعل شعبية مناهضة لسياسات والده سيدي محمد بن عبد الله-[87] فقد استمر في الاعتماد على خدمات اليهود، وفي الإبقاء على علاقات تجارية مع أوروبا. وإذا كان آل گدالة قد أُدرجوا لاحقا في لائحة ضحايا السلطان، فإن المولى اليزيد اعتبرهم فيما سبق في غاية الأهمية، كما يبدو ذلك من العبارات التي كاتبهم

---

[83]- ARH, Consulaat Tanger I، 29 نونبر 1790، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

[84]- عين المولى اليزيد الطاهر فنيش عاملا على طنجة لتعويض ملوك بن عبد المالك الذي أُعدم في شتنبر 1790. 236-312، 39، Agrel, *Neue Reise*. وتجدر الإشارة إلى أن عبد الحق فنيش، وهو والد الطاهر فنيش، قد كان عاملا على سلا، فأمر السلطان سيدي محمد بن عبد الله بإعدامه في بداية عهده. الناصري، **الاستقصا**، 8: 29-30.

[85]- انظر ما يلي:

Romanelli, *Travail*, 142-47 ؛*Account of the Life of Muley Liezit*, 146-47؛ بالإضافة إلى: ARH, Consulaat Tanger I، 10 دجنبر 1790، 29 فبراير 1792، شُوبْرومونْتْ. وكان إلياهو ليڤي أيضا وسيطا تجاريا في خدمة البلاط على عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله، لكنه قُبض عليه سنة 1788. ويبدو أنه سُرح من السجن، بحكم وجود معلومات تفيد بوصوله في السنة اللاحقة إلى الصويرة قادما إليها من مراكش للتمكن من شحن القمح (ربما من مرسى الصويرة في اتجاه مرسى مغربي ثان). ARH, Consulaat Tanger I، 31 أكتوبر 1783؛ 19 يونيو 1789، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

[86]- ARH, Consulaat Tanger I، 19 شتنبر 1790؛ 31 يوليوز 1791، شُوبْرومونْتَ إلى بلونت.

[87]- محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 42-46، 151-152.

بها في أكتوبر 1791: "إلى خدامنا أولاد الحزان گدالة (..) فليكن في علمهم أنهم من بين أهل الذمة الأوفياء بإخلاصهم في خدمتنا كما كانوا على ذلك أيام والدنا المرحوم بكرم الله. وقد أبقينا عليهم في المرتبة التي كانت لهم في التجارة مع بلاد الروم وفي بلادنا (...)."[88] وكان ماير مقنين، لا يزال في خدمة عامل الصويرة أثناء فترة حكم المولى اليزيد.[89] ومُنحت الامتيازات لبعض التجار اليهود، ومن بينهم مردخاي دي لامار الذي انفرد بامتياز خاص لتصدير الشمع من جميع المراسي المغربية.[90] كما استمر التاجر الجنوي فرانشسكو كيابي (Francesco Chiappe)، الذي عينه سيدي محمد بن عبد الله سنة 1784 كاتبا لشؤون الأجناس،[91] في تقديم خدماته على عهد المولى اليزيد.[92] وقد أُعيد أيضا فتح مرسى أگادير من جديد، وصدرت أوامر لتجار الصويرة الذين سبقت لهم الإقامة في أگادير بالرجوع إليها.[93] ومُنحت امتيازات خاصة للتجار الهولنديين، كما يخبرنا بذلك جاكسون

88- Algemen Rijkarchief Aanwinstein, Consulaat Tanger (Amsterdam), 1906, I, 91، وقد أورد محمد كنبيب مقتطفات منها في:

Mohammed Kenbib, *Juifs et musulmans au Maroc, 1859-1948* (Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1994), 49 n. 109.

والرسالة مؤرخة في 24 محرم 1205 الذي يوافق يوم 3 أكتوبر 1790، وليس يوم 20 أكتوبر 1791 كما جاء خطأ في الهامش 49 بالمرجع المذكور أعلاه.

89- ARH, Consulaat Tanger I، 31 يوليوز 1791، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت. ويشير فيها إلى ماير مقنين بعبارة "يهودي العامل".

90- ARH, Consulaat Tanger I، الجديدة، 15 مارس 1791، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت؛ FO 52/10، 27 أبريل 1799، ماترا.

91- John Rylands Library، منشستير، Dombay Papers, Mss. 286, fol. 2، 1 صفر 1199 = 14 دجنبر 1784، ظهير سلطاني جاء فيه: "وأسندنا إليه [كيابي] أمر كتابة الرسائل التي نخاطب بها بلدان النصارى باللسان العجمي. وأما السفراء والقناصل والتجار وغيرهم من النصارى الوافدين على حضرتنا، فسيكون واسطة بيننا وبينهم." وانظر أيضا: Arribas Palau, "Los Hermanos," 825.

92- FO 52/10، 19 أكتوبر 1791، ماترا؛ Arribas Palau, "Reclamaciones," 61

93- FO 52/10، 30 أكتوبر 1791، ماترا؛ ARH, Consulaat Tanger I، 20 نونبر 1790، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

بقوله: "وافق الإمبراطور على اقتراح الهولنديين بفتح مرسى أكادير، أو سانطاكروث، بإقليم السوس، أمام تجارة تلك الدولة، وقد قررت أخيرا إنشاء دار تجارية هناك، بمجرد ما تصل أوامر السلطان اليزيد في شأن هذا المرسى، إلى عاملها القائد عمر بن الداودي." وتنبأ جاكسون بتحول التجارة من مرسى الصويرة، إلى سانطاكروث باب السودان (ويقصد به السودان الغربي) موضحا ذلك بقوله: "كما أن تجار فاس الذين كانت لهم مؤسساتهم وعلاقاتهم التجارية في تنبكتو، وفي غيرها من المواضع بالسودان، سوف يلجئون إلى سانطاكروث مفضلين إياها عن الصويرة، لأن هذا المرسى يعتبر الأقرب من الصحراء، بالنسبة لجميع المواد الأوروبية المحسوبة على أسواق السودان، ويقع على بعد مسافة مواتية من أقا في سوس الأدنى، حيث تتجمع القوافل الموجهة إلى مناطق إفريقيا الداخلية أو إلى السودان."[94] وبعد ذلك بزمن قصير، رحل جاكسون إلى أكادير، حاملا معه تعيينا من القنصل العام الهولندي بطنجة ويبسْتِيرْ بْلُونْت (WebsterBlount)، في منصب الوكيل القنصلي لهولندة بالمرسى نفسه.[95]

وبعد فترة وجيزة من وفاة المولى اليزيد، اتجه تجار الصويرة رفقة عاملهم عمر بن الداودي، ورئيس المرسى عبد الله العنتري، وأيضا التاجر عبد الله فنيش، إلى بلاط مراكش.[96] وساد الاعتقاد وقتئذ في الصويرة، أن الخليفة المولى هشام مؤهل للنجاح في تحقيق مطالبه المتعلقة بوراثة الحكم في الدولة الشريفة. وكان المولى هشام معتمدا على مساندة تجار الصويرة،

94- Jackson, *Account of Timbuctoo*, 56، 28 فبراير 1792، جاكسون (Jackson)، إلى جيمس ويليس (James Willis)، القنصل البريطاني السابق في سنيگامبيا.

95- نفسه، 58-61، 7 مارس 1792، جاكسون، إلى ويليس.

96- ARH, Consulaat Tanger I، 1، 4 أبريل 1792، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت؛ FO 52/10، جبل طارق، 15 أبريل 1792، ماترا.

فـمكنهم تبعا لذلك، من تخفيضات في الرسوم الجمركية، يبدو أنها كانت مقابل الحصول منهم مُسبقاً

على سُلفة مالية. هذا فضلا عن أن المتمرد عبد الرحمن ابن الناصر القوي النفوذ، كان معترفا بمشروعية المولى هشام في الحكم، وذلك في وقت واصل فيه الاستفادة من الدعم الإسباني. وقد رحل عدد من تجار الصويرة إلى أسفي الخاضعة لنفوذ ابن الناصر.[97] ولما كان المولى هشام يمسك بزمام الأمر في مراكش، وفي المناطق الممتدة إلى حدود الشواطئ الأطلنطية، فإن الصويرة أصبحت، تبعا لذلك، داخلة تحت نفوذه.

وعلى الرغم من عدم استقرار الوضع في الأقاليم المجاورة، استمرت الحركة التجارية بمرسى الصويرة بوتيرة عادية. وبعد مرور أشهر عديدة على استقبال التجار بمراكش، حل المولى هشام بالصويرة، فاستدعى إليه جميع القناصل والتجار. وفي أكتوبر، تم الإبلاغ بوصول عدد من السفن إلى مياه الصويرة: خمسة منها بريطانية لحساب كل من ليوناردي (Leonardi)، ومايير بِّنطو (Meir Pinto)، ولايتون (Layton)، وگدالة (Guedalla)، ولي (Lee)؛ واثنتين هولنديتين لفائدة كيابي (Chiappi)، وسيكار بار والشركاء (Sicard Barre & Co)، وثلاث سفن فرنسية موجهة إلى كل من سيكار بار والشركاء (Sicard Barre & Co)، وگدالة (Guedalla)، ومايير بِّنطو، ثم سفينة أمريكية واحدة لحساب كيابي. وبالفعل، استقبل المولى هشام عند وصوله إلى الصويرة جميع القناصل والتجار.[98] لكنه حسب التقارير البريطانية، "لم يكن سلوكه في موگـادور أهلا للثناء، إذ قضى كل وقته مع النسوة والخمر، وللحصول على ضالته من النساء، تساوى في عنفه مع أخيه اليزيد."[99]

[97]- FO 52/10، جبل طارق، 27 ماي 1792، ماترا؛ طنجة، 10 أبريل 1793، ماترا.

[98]- ARH, Consulaat Tanger I، 18 أكتوبر 1792، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

[99]- FO 52/10، 12 دجنبر 1792، ماترا.

وبويع المولى سليمان، الذي كان يفضل دراسة العلوم الشرعية على السياسة، في فاس سنة 1792. واستغرق عدة سنوات لانتزاع السيطرة على البلاد من أيادي أخيه المولى هشام، فتنافس أولا مع أخيه مسلمة حول النفوذ في الشمال. وكانت الصويرة وحاحا، تخضعان لمراقبة كل من ابن الناصر (عامل أسفي وعبدة) وأبي مروان عبد الملك بن بيهي الحاحي، المُعترف له بزعامة حاحا، وبمنصبه كعامل على قبائلها. وفي أواخر سنة 1794، أعلنت الصويرة ولاءها للمولى سليمان، وعُيِّن الحاج محمد بن عبد الصادق، قائد جيش عبيد البخاري بالمدينة نفسها، في منصب العامل.[100] وتم حث التجار الأجانب في الصويرة، على عدم المتاجرة مع أسفي والجديدة اللتين كانتا تخضعان لمراقبة المتمردين، وخاصة منهم ابن الناصر. وعانت التجارة من حصار طال أمده، بينما استفاد تجار الصويرة المتعاملون مع أسفي، من أداء رسوم منخفضة جدا، أيام سطوة ابن الناصر. ولم يتنازل المولى هشام عن السلطة (للمرة الثانية)، كما أن ابن الناصر لم يصبح خاضعا لسلطات المولى سليمان حتى سنة 1797.[101] ولم يضمن المولى سليمان الاعتراف لشخصه كوريث وحيد لسدة الحكم الشريف، إلا في سنة 1799.[102]

وكان مقنين قد التحق رفقة أخيه شلومو، قبل الأزمة، بصفوف التجار الأكثر نشاطا في الصويرة.[103] وعلى الرغم من الاستغناء عن خدمات حامي مقنين عمر بن الداودي في منصب العامل على المدينة، فقد استطاع مقنين تمتين علاقاته مع العامل الجديد عبد الصادق، فاستفاد كثيرا

[100]- ARH, Consulaat Tanger I، 2 أكتوبر 1794، 13 ماي 1795، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت؛ الناصري، الاستقصا، 8: 102-3.

[101]- الضعيف، تاريخ، 295؛ الناصري، الاستقصا، 8: 101-2.

[102]- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، 153-169؛ ARH, Consulaat Tanger I، 16 مارس 1796، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت؛ FO 52/11، 21 مارس 1795، 30 دجنبر 1795، 16 يونيو 1797، ماترا، 30 يناير 1801.

[103]- ومثالا على ذلك، توجد إشارة إلى غرق سفينة بمياه مرسى الصويرة كانت موجهة إلى ماير مقنين من لشبونة. ARH, Consulaat Tanger I، 20 يناير 1796، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

من روابطه القائمة مع ممثلي المخزن. وفي سنوات التسعين من القرن الثامن عشر، انخرط آل مقنين في الجهود الهادفة إلى إحياء التجارة بمرسى أگادير، إذ واصل المولى هشام أيام خضوع مراكش لمراقبته، الاهتمام نفسه الذي أولاه المولى اليزيد قبله لمرسى أگادير. وكان من بين أبرز تجار الصويرة ممن استقروا في المرسى، الذي أعيد افتتاحه، حاييم گدالة (Haim Guedalla)، (كان أصل آل گدالة من أگادير)، ومايير بِّنطو (Meir Pinto)، وموزيس دي لارا (Moses De Lara)، وكاردوزو(Cardozo). ومكث التاجر البريطاني جاكسون بمرسى أگادير لسنوات عديدة، فمارس نشاطه فيها تاجرا وممثلا قنصليا لبلاد الدنمارك."[104] وابتداء من هذه اللحظة، أصبح مقنين أداة فاعلة في جهود المولى سليمان الهادفة إلى مراقبة التجارة في أگادير، وذلك حسبما تطلعنا عليه رسالة إلى المولى عبد الملك الزيزون ابن أخ السلطان وعامله على أگادير:[105] "وبعد، فحيث يرد عليك ذمي خدمتنا الشريفة مِيِّرْ بن مقنين، نامرك أن تنفذ له داره ينزل بها ويعمرها بالتجارة، لأنه أراد التجارة بأجدير نائبا عن التاجر زُزَافْ [جوزيف] صاحبه. وتَهَـلاَّ فيه واستوصِي به خيراً ومَيِّزْهُ عن تجار اليهود هناك، لأنه ذِمِّيُّنَا ومتاعُنا."[106] ومن ثمة، بدأ مايير مقنين يشق طريقه نحو الارتقاء، ليصبح واحدا من أهم التجار اليهود في خدمة المخزن، مع ما تنطوي عليه تلك الوضعية من إتاحة لإمكانات الاستمتاع بمزايا السلطة والمعاناة في الوقت نفسه، من مظاهر التبعية والخنوع. وبعد حين، أصبح شقيقه شلومو، أحد أنشط التجار بأگادير،

---

[104]- Jackson, *Account of Timbuctoo*, 61-56، 8 فبراير 1792، و 7 مارس 1792، جاكسون إلى ويليس؛ ARH, Consulaat Tanger I، 24 فبراير 1791، 25 أبريل 1792، 15 ماي 1792، 22 ماي 1792، 31 ماي 1792، 12 شتنبر 1792، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

[105]- كان المولى عبد الملك الزيزون ابن أخ السلطان، عاملا على أگادير وتارودانت، لكنه أصبح فيما بعد مستقلا بنفسه، انظر المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 164-169؛ وأيضا الضعيف، **تاريخ**، 221، 260.

[106]- LP، 13 ربيع الثاني 1209 = 7 نونبر 1794، المولى عبد السلام إلى المولى عبد الملك، وكان عبد السلام هذا أخا للسلطان وأبا لعبد الملك.

بفضل اهتمامه بتصدير البضائع على متن السفن الإسبانية والبرتغالية. وبلغت واجبات الرسوم عن صادرات شلومو مقنين ما قدره 4518 مثقالا، غير أن المخزن وافق على تخفيض ديونه بمقادير كبيرة، إلى درجة أن مجموع مستحقاته لم تصبح تتجاوز 693 مثقالا فقط.[107]

وعجز السلطان عن إحكام مراقبته على التجارة المتجددة بمرسى أگادير، ويبدو من باب الاحتمال، أن عبد الملك، ربما بدأ يتصرف في أگادير تصرفا مستقلا تماما عن سلطة المخزن المركزية. وحين كان المولى سليمان بصدد تعزيز نفوذه بالأقاليم الجنوبية، استدعى ابن أخيه إلى مراكش، فعاقبه بعد مثوله بين يديه، بحجة ارتداء ملابس باهظة الثمن. ونُفي عبد الملك بعدئذ إلى موطن أجداده، ونقطة انطلاقة دولة الشرفاء العلويين بتافيلالت، ثم أُرسل في وقت لاحق إلى فاس. ومنذئذ، أغلق السلطان مرسى أگادير،[108] وطولب جميع التجار اليهود بمغادرة المدينة.[109]

ومع استعادة الصويرة لأهميتها التجارية بالتركيز الشامل تقريبا

107– LP، 24 ربيع الثاني 1211 = 27 أكتوبر 1796، (توقيعات غير واضحة).

108– استدعي عبد الملک إلى مراكش في مطلع سنة 1797، وأعلن عن إغلاق أگادير، ولم يُسمح ببقاء أي من التجار الأوروبيين بمرساها، انظر: Jackson, *Account of Timbuctoo*, 79-80، وصودرت ممتلكات عبد الملک في أگادير، وتم إرساله إلى فاس في نهاية رمضان 1212 = مارس 1798؛ الضعيف، **تاريخ**، 302، 304.

109– محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 118–119 ؛ وأغلق أخيرا مرسى أگادير في سنة 1798، FO 52/11، 3 فبراير 1798، ماترا؛ ARH, Consulaat Tanger I، 21 فبراير 1798، 10 مارس 1798، 22 مارس 1798، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت. وطُلب من مايير مقنين إلى جانب گدالة وبْنطو المساعدة في تصفية الأعمال الخاصة بتاجر مسيحي من أگادير اسمه بَاسيفيكو (Pacifico). وفي سنة 1799، أمر المولى سليمان جميع التجار المسيحيين بمغادرة أسفي للتوجه إلى الصويرة. وحسب ما جاء في أحد المصادر، فإن ابن الناصر قد هلک في السنة نفسها بوباء الطاعون، وأن كيابي الذي كانت أواصره قوية بعهد سيدي محمد بن عبد الله البائد وبالمتمرد ابن الناصر قد تم طرده من البلاد أشهرا عديدة بعد ذلک. FO 52/11، 28 نونبر 1799، 13 دجنبر 1799، 19 ماي 1800، ماترا، غير أن التاجر البريطاني جاكسون أكد في رسالة مؤرخة بسنة 1802 أن "باشا عبدة عبد الرحمن ابن الناصر استقبلني بما عهدته فيه من اللطف والحفاوة ..."، Jackson, *Account of Timbuctoo* 136. ولا تحتوي الرسالة هذه إلا على السنة، على عكس ما هو موجود في جل الرسائل الأخرى التي يتضمنها الكتاب، وبالتالي لا يستبعد أن يكون ذلک التاريخ قد ورد عن طريق الخطأ ليس إلا.

لجميع المبادلات المغربية في مرساها، أصبح ماير مقنين، التاجر البارز الذي يتولى المعاملات التجارية لفائدة المخزن. ولم تكن علاقاته مع السلطات المخزنية وحدها ضرورية، لتمكينه من الحفاظ على مكانته، بل اكتست شبكة علاقاته مع بقية التجار اليهود البارزين، أهمية مماثلة. وشكلت علاقات المصاهرة، إحدى السبل الفعالة المساعدة على احتلال المواقع داخل النخبة، فكان العديد من التجار اليهود المشاركين في التجارة الأوروبية، مرتبطين مع بعضهم بعلاقات الزواج وأواصره. وكانت القرارات ذات الصلة بالزواج، تتخذ إلى حد بعيد، صبغة الشؤون الإستراتيجية لدى النخبة التجارية داخل المجتمع اليهودي خلال مرحلة ما قبل الحداثة، سواء أكان ذلک في المغرب أم في غيره من الأماكن.[110] وفي نهاية 1796، كتب الوكيل القنصلي الهولندي ما يأتي:

"إن الأمة اليهودية تزدهر في هذه الأيام، ويعتبر ماير مقنين في طليعة المتعاملين في تجارة الحبوب، إذ يرسل المراكب الآتية هنا محملة بالبضائع إلى قادس ولشبونة، مستعينا في ذلک بجاري، لكنني أعتقد أن كبير مدينتنا، ودون الحاجة إلى ذكر اسمه، هو الأكثر اهتماما به. ويُقال إن هذا اليهودي مقبل على الزواج بإحدى بنات السيد ماير بِّنْطُو، غير أنه يواجه معارضة كبيرة في ذلک من آل گدالة المناوئين لذلک."[111]

وكان ماير مقنين يجمع بوضوح بين الأعمال التجارية، واستراتيجيات الزواج وحيثياته. وكما سبقت الإشارة إلى ذلک، كان ماير

---

[110] -وكان هذا هو الحال أيضا في أماكن أخرى من العالم اليهودي. وبخصوص أوروبا الوسطى عند مطلع العصر الحديث، انظر ما يلي:

The Memoirs of Glückel of Hameln, trans. Marvin Lowenthal (New York: Schocken Books, 1977)، وللاطلاع على تأويل جديد لهذا العمل، انظر ناتالي زيمون دايفيس:

Natalie Zemon Davis, *Women on the margins: Three Seventeenth-Century Lives* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1955), 5-62.

[111] - ARH, Consulaat Tanger I، 24 دجنبر 1796، شُوبْروموِنْتْ إلى بلونت، والبنت المقصودة هي الزُّوهرة.

بِّنطُو منهمكا، رفقة صهره حاييم گدالة، في المشاركة في أكثر الأنشطة التجارية أهمية بمرسى الصويرة خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر وتسعينياته، فحصل على امتيازات خاصة من السلاطين ومن الأدعياء المتشوفين إلى سدة الحكم، ومن ذلك تكليفه بإحياء التجارة في أگادير وأسفي، ومنحه حقوق استيراد المدافع وتصدير القمح.[112]

ولم يُكشف عن أسباب اعتراض آل گدالة على الزواج المذكور، مع أن العائلة كانت لها علاقات مع آل بِّنطو، وذلك بحكم زواج ماير بِّنطو بحنينا (المولودة في بيت آل گدالة) والتي كانت أختا ليهودة وحاييم گدالة. وربما كان اعتراض آل گدالة، سببا في طول مدة الخطبة، إذ مرت قرابة ثلاث سنوات قبل إقامة حفل زفاف فاخر لعقد قران ماير مقنين وعروسه الزُّوهْرَة: "زُفَّت بنت السيد ماير بِّنطو الصغرى إلى التاجر ماير مقنين، وبهذه المناسبة جرت احتفالات كبيرة. وأقام مأدبة فاخرة للسادة القناصل والتجار، غير أن النساء لم تحضرها."[113] وتستغرق الاحتفالات في الأعراس اليهودية بالمغرب، بين الأسبوعين والثلاثة أسابيع، فتترك انطباعات قوية لدى الأوروبيين،[114] لأنها كانت من بين الطقوس الشعائرية القليلة، التي يُستدعى الأجانب للحضور فيها.[115] وكانت الرغبة في إحداث مثل هذا

112- ARH, Consulaat Tanger I، 31 يناير 1789، 9 غشت 1790، 20شتنبر 1790، 24 فبراير 1791، شُوبّرومونْت إلى بلونت،

113- ARH, Consulaat Tanger I، 31 يناير 1799، شُوبّرومونْت إلى بلونت.

114- وللاطلاع على وصف تحليلي للأعراس اليهودية في المغرب، انظر كتاب إزشار بن عمي:
Issachar Ben-Ami, *Le Judaïsme marocain* (Jerusalem: Rubin Mass, 1975), 9ff.

115- افتُتِنَ الرسام الفرنسي أوجين دولاكروا الذي قضي بضعة شهور بالمغرب في سنة 1832 بروعة العرس البهيج الذي أقامه أحد أعضاء النخبة اليهودية، وتوجد إشارات دقيقة لحفل الزفاف اليهودي الذي حضره بطنجة في كتابه:
Eugène Delacroix, *The Journal of Eugène Dalacroix* (New York: Vicking Press, 1972).
كما كان العرس نفسه مصدر إلهام لوحة مشهورة للرسام نفسه، انظر أيضا:
Delacroix in Morocco (Paris: Flammarion, 1994-95).
ويتعلق الأمر بمعرض أقامه معهد العالم العربي في باريز. وتوجد أوصاف أخرى للأعراس اليهودية بالمغرب في: =

الوقع بالذات في نفوس "السادة" (أي الأوروبيين) القناصل والتجار، هي الغاية المنشودة لدى آل بيوت مقنين وگدالة وبّنطو، إيمانا منهم بأن العمليات التجارية المربحة، لا يمكن تحقيقها في غياب التحالفات مع العناصر الأجنبية. وفي غالبية الأحيان، يتنافس أعضاء النخبة التجارية اليهودية، من أجل الحصول على الامتيازات والحقوق التفضيلية، غير أنهم كانوا مرتبطين جميعا، على وجه التقريب، بأواصر المصاهرة. ومهما كانت الخلافات القائمة بين آل گدالة وآل مقنين، فإن التغلب عليها أمر ضروري، بحكم الارتباط الذي يجمع بين أفراد الأسرتين، في إطار شبكة متصلة من الأعمال التجارية. وبفضل علاقات المصاهرة التي أقامها مقنين على أسس متينة، أُزيحت الحواجز من طريق الأخوين مايير وشلومو، وأصبح بالتالي في وسع مؤسستهم التجارية، احتلال الصدارة في الصويرة، إبان العقد الأول من القرن التاسع عشر.

وإلى جانب التجارة، كانت أهم أشكال الاستثمار الأخرى لدى آل مقنين، هي اقتناء العقارات الحضرية في مراكش والصويرة.[116] وبوجه عام، لم يكن في وسع اليهود اقتناء الأراضي في البوادي قبل منتصف القرن

= William Robertson, *A Residence at Gibraltar and a visit to the Peninsula in the Summer of 1841* (Edinburgh: A. Fullarton & Co., 1844); Alexandre Dumas, *Le Véloce ou de Cadix à Tunis* (Paris: Editions François Bourin, 1990), 61-71.

[116] LP، 29 أيلول، 5540 = 29 شتنبر 1780، ترجمة لوثيقة محررة في الصويرة؛ إقرار صادر عن شلومو ابن أبراهام كوهين معروف بابن مقنين. وقد استلم جزءاً من عقار في مراكش لتسديد جميع ديونه لإحدى العائلات. غير أن العقود الخاصة بمراكش غير موجودة ضمن الوثائق العائلية، وإن أشارت بعض الرسوم إلى مختلف العقارات التي تركها مايير مقنين لزوجته الزُّوهرة. كما تشير رسوم أخرى تتعلق بالإراثة إلى أملاكه في مراكش. وهناك دليل آخر على كثرة أملاكه العقارية يقدمه لنا الإحصاء الذي تم إجراؤه في مراكش بتاريخ 6 ربيع الثاني 1308=19 نونبر 1890. وقد وردت الإشارة في هذه الوثيقة إلى "درب مقنين" الذي كان يشكل الربع الثاني من حي الملاح. وأصله الوحيد محفوظ في مديرية الوثائق الملكية، محفظات الترتيب العام. وقد نشره وحلله خالد بن الصغير في مقالة بعنوان: "وثيقة غير منشورة عن ملاح مراكش في نهاية القرن التاسع عشر"، في: *Hespéri-Tamuda* 35 (1997): 60، وأنا مدين بالجميل إلى الباحث الذي زودني بنسخة من مقاله، وإلى إملي گوتريک على تنبيهي إلى وجودها؛ FO 51/11، 18 شتنبر 1801، ماترا.

التاسع عشر، بحكم أن الملكية العقارية بالبوادي، ارتبطت إما بالانتماء إلى إحدى القبائل أو بالانحدار من سلالة بعض الصلحاء، في حين كان اليهود مُستَبعدِين تماما من كلتا الحالتين. وبالتالي، تركزت جل استثمارات اليهود في اقتناء العقارات الحضرية.

واستهل ماير مقنين شراءه للعقارات بمدينة الصويرة في وقت مبكر من مجرى حياته. ولا نتوفر، لحد الساعة، على لائحة مستفيضة بمجموع ممتلكاته العقارية، غير أن الوثائق المتفرقة ضمن المجموعة العائلية، تزخر بمؤشرات دالة على أن ماير مقنين كان أحد أهم الملاكين العقاريين. وفي 1787، أقدم "بحور" أي الشاب ماير على أول عملية للمضاربة في العقار، فاقتنى على سبيل الشُّركة قطعة أرضية يمتلكها معه كل من بَرُّوخ بوكيس (Barukh Bukis)، وموشي بن سمحون(Moshe Ben Simhon)، وزاكو بن أهارون شاباط (Zako b. Aharon Ben Shabbat)، وذلك بثمن لا يتجاوز العشرة مثاقيل. وحسب الصياغة اللغوية للوثيقة التي تمثل أقدم نص ضمن الأرشيف العائلي، فإن العقار المذكور تم شراؤه "وفقا لمبادئ القانون والدين والإنصاف و"الهلاَخة" (أي مقتضيات التلمود وتشريعاته)"، وباعترافها الضمني بإمكانية الحصول على العقار المذكور بطرق تعسفية، تنبه الوثيقة نفسها إلى إبرام الصفقة "دون أي أثر لاستعمال القوة أو الإكراه أو ما شابه ذلك..."[117]

واستمر مقنين وإخوته في الاهتمام بالمضاربة العقارية في مدينة الصويرة، خلال سنوات التسعين من القرن الثامن عشر. وفي هذا السياق، اشترى ماير وشلومو دارا بالقصبة، كان يقيم فيها أحد الرهبان الكاثوليك، وذلك من مالكها يعقوب بن ساسي (Ya'kov Ben Sassi)،

---

[117] - LP، 2 حشفان 5548 = 14 أكتوبر 1787، إمضاء باسم يهودة بن مسعود العنكري، والتوقيع الثاني غير مقروء.

الذي اشتراها سنة 1787 بثمن قدره 381 مثقالا، ودفع الأخوان مقنين في شرائها 850 ريالا.[118] وفي 1796، خابت مساعي مقنين في اقتناء بناية الإقامة القنصلية الهولندية بالصويرة (بعد أن أصبحت هولندة تحت الاحتلال الفرنسي، تحول اسمها إلى الجمهورية الباتاڤية ((Bataafsc Republiek)، أو باتاڤيا (Batavie))، مقابل 1000 ريال (من "البِّياستر الثقيل" حسب تعبير الوثيقة) وهو سعر أقل من المبلغ الذي حدد قيمته النائب القنصلي الهولندي. وأكد مقنين للوكيل القنصلي، استعداده للتنازل عن طيب خاطر، على غرف الطابق العلوي من الدار المذكورة، لأن نيته الرئيسية كانت هي استغلال المخازن الواقعة في أسفلها دون غيرها.[119] وفي السنة اللاحقة، اشترى مقنين الدار التي كانت مقرا للقنصلية البرتغالية.[120] وفي السنة نفسها، اشترى نصف دار في القصبة، من المدعو محمد بن الغزواني السرغيني، ونصف دار أخرى كانت مجاورة لسكناه مقابل 885 ريال، من المدعو الحاج عبد المالك الريبوح الأسفي، الذي عاش فيها لمدة أربعين سنة.[121] وفي 1798، اشترى أخوه مسعود دارا بالصويرة مقابل 600 ريال، وحاز في السنة نفسها دارا أخرى كانت مرهونة عنده، وذلك تحصيلا لدين

118- LP، 5 جمادى الثانية 1209 = 28 دجنبر 1794. وتوجد شهادة عدلية حاخامية حررت في وقت لاحق في شأن العقار نفسه بتاريخ 6 طيفيت 5558 = 25 دجنبر 1797 [ممزقة جزئيا]. ولا يُفهم بوضوح سبب وجود رسم عدلي محرر بالعربية في موضوع صفقة تجارية عُقدت أساسا بين متعاملين يهود. أما البعثة الفرنسسكانية الإسبانية بالصويرة فقد فتحت أبوابها في 1769، وأُرغمت على الإغلاق في 1790، انظر في شأنها:
Fr. A. Luengo, "Mogador-fondacion de la mission catolica," *Mauritania*, 1 August 1940, 219.

119- بيعت البناية بعد سلسلة من المساومات إلى گدالة والشركاء (Guedalla & Cie)، مقابل 2000 دوكة، غير أن الصفقة ربما لم تتم، ARH, Consulaat Tanger I، 16 مارس 1796، 10 شتنبر 1796، 14 أكتوبر 1796، 3 دجنبر 1797، شُوبرومونْت إلى بلونت.

120- ARH, Consulaat Tanger I، 1 فبراير 1797، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

121- LP، 1 شعبان 1211 = 30 يناير 1797 (إمضاء غير واضح)، و 30 جمادى الأولى 1212 = 20 نونبر 1797، وقعها محمد بن أحمد، ومنصور بن محمد.

كان مُستحقًّا له.[122] وحتى بعد مغادرته للصويرة، ظل مايير يفضل استثمار أمواله في العقارات بالمغرب، ويحتمل أنه كان يقوم بتحويلات الملكية لفائدته، أثناء رحلاته التجارية المتكررة إلى الصويرة. وفي هذا السياق، اشترى مايير ثُلُثَ دار تقع خارج قصبة الصويرة من المسماة سَاعْدَة أخت شالوم كوهين من الرباط (انظر الملحق رقم 1: 431).[123]

ولاشك أيضا، في أن العديد من الدور التي اشتراها أخ مايير وشريكه في الأعمال التجارية شلومو، تعكس الأرباح التي كانوا يجنونها بفضل زبانتهم المربحة القائمة مع السلطان. ولما كان الإخوة مقنين من الدائنين الأساسيين للمسلمين واليهود معا، فإنهم كثيرا ما يحصلون على عقارات حضرية على سبيل الرهن. وكثيرا أيضا ما تكون تلك العقارات، في هيئة محلات تجارية، فيتصرف فيها آل مقنين على سبيل الانتفاع. وبما أن الإسلام يحرم تحصيل الفائدة، فقد كانت في واقع الأمر، حيازة العقارات من العديد من المدينين لهم، ضربا مُقَنَّعاً من ضروب الفائدة، لأن قيمة العقار الذي تتم حيازته ضمانة للسلف، ترتفع في كثير من الأحيان، وذلك على الرغم من بقاء مبلغ القروض على حاله. وكان آل مقنين يقرضون الأموال لليهود والمسلمين على حد سواء.[124]

ولم تكن قدرة آل مقنين على مراكمة الثروة، ناتجة فقط عن زبانتهم القائمة مع السلطان، بل كانت تعود أيضا، لوجود وأهمية شبكاتهم التجارية الرابطة بين أوروبا وجنوب المغرب. وكان هناك ترابط قائم بين الزبانة السلطانية ليهود الصويرة وتجارة الجنوب، إذ لابد من التذكير بأن أحد

122- LP، 22 أذار 5558 = 10 مارس 1798 (إمضاء غير مقروء)، 15 كسليف 5559 = 23 نونبر 1798، إمضاء يهودة بن مسعود العنكري، يشوعة [ ] بن مور يوسف.

123- LP، منتصف ذي الحجة 1214 = ماي 1800، رسم عدلي بشهادة العدلان عبد الرحمن، ومحمد بن أحمد.

124- LP، 21 ذي الحجة 1211 = 17 يونيو 1797، إقرار بقرض قدمه مايير مقنين إلى محمد بن دحمان.

الأسباب الرئيسية وراء عزم السلطان على إنشاء المدينة، هي رغبته في فرض المراقبة الضيقة على تجارته، التي كثيرا ما كان المتمردون يحولونها إلى المرسى الجنوبي بأگادير. وكانت لآل مقنين علاقات وثيقة مع السماسرة في جنوب المغرب. ومثال ذلك، سُلفة مالية قيمتها 664 دُورُو (ريال) قدمها مايير مقنين، أشهرا قليلة قبل ذهابه إلى إنگلترا، لموشي بن مشيشة أحد يهود إليغ.[125]

وفي إليغ، كان المرابط سيدي هاشم بن علي، حاكم دار بودميعة ذات الأصول الشريفة منذ 1790، بصدد إعادة تأكيد نفوذ نسب آل بيته الملحوظ في المنطقة. وفي أجواء الفراغ الحاصل في السلطة إثر وفاة السلطان محمد بن عبد الله، عزم هذا المرابط من جديد، على تحويل موسم سيدي احماد أوموسى، من مزار موسمي لضريح الولي الصالح، إلى مركز تجاري بالغ الأهمية للتجارة الصحراوية وللتجارة العابرة للصحراء على حد سواء.[126] وفي سنة 1810، غرقت سفينة البحارة البريطاني رُوبِرْ أَدَامزْ (Robert Adams)، في شواطئ المغرب الجنوبية، فتم افتداؤه بمدينة الصويرة. وعند مروره عبر أراضي إليغ، بلغ إلى علمه أن سيدي هاشم كانت تحت يده قوة عسكرية قوامها حوالي ستة مائة من العبيد السود، وأنه فيما يبدو على درجة كبيرة من الثراء، "فكان يمتلك عددا كبيرا من الإبل، والماعز، والغنم، والبقر، وسلع وافرة مختلفة الأنواع، بالإضافة أيضا إلى النعال وغيرها من المصنوعات التي كانت معروضة للبيع في حوانيت باعتها يهود".[127] وشاهد

125- LP، 26 أذار 5559 = 3 مارس 1799، رسم وثقه بن يهودة ليفي يولي و [ ] سعدون.

126- انظر بُول بَاسْكون:

Paul Pascon, "Le commerce de la maison d'Illigh d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem (Tazerwalt, 1850-1875)," *Annales ESC* 35 (1980):702-3; Paul Pasconet al., *La Maison d'Illigh et l'histoire sociale de Tazerwalt* (Rabat: Société Marocaine des Editeurs Réunis, 1984).

127- Robert Adams, *The Narrative of Robert Adams* (London: Printed for John Murray, 1816), 76.

مقادير كبيرة من النقود الفضية، ثم لاحظ أن سيدي هاشم كان في حرب مع السلطان.[128] وكان أدامس حاضرا أيضا عند انعقاد موسم سيدي احماد أوموسى، فلاحظ أن عدد الزوار بلغ على الأقل أربعة آلاف. ولاحظ القنصل البريطاني بالصويرة الذي تفاوض بها في أمر افتداء أَدَامزْ أن "هذا السيد افتتح في الآونة الأخيرة، تجارة واسعة النطاق مع السودان في مادة الصمغ والمنتجات القطنية وريش النعام والعاج والتبر والعبيد، فكان وكلاؤه يبيعون هذه البضاعة أثناء انعقاد سوق أحماد أوموسى السنوي الكبير. ويقصد التجار من جنوب بلاد بربايا هذا السوق بأعداد كبيرة."[129] وكان اليهود هم الوسطاء الرئيسيون لتجارة سيدي هاشم،[130] ويبدو أن آل مقنين سرعان ما متنوا الأواصر مع هذه المجموعة.

ومع نهاية سنوات التسعين من القرن الثامن عشر، أصبحت لدى آل مقنين مقومات كثيرة، تتمثل في أواصرهم الوثيقة مع ممثلي المخزن في أهم مرسى بالمغرب، وفي شبكة من العلاقات القائمة مع جنوب المغرب، وأيضا في عدد من المدينين، الذين عليهم التزامات كثيرة تجاه مؤسستهم التجارية.

ونتيجة لذلك، كان مايير مقنين عند استقلاله ظهر السفينة قاصدا لندن في سنة 1799، على حظ من الثروة والمكانة والعلاقات، ليصبح في وقت قصير الوكيل الذي لا غنىً عنه للمغرب في أوروبا. ولكنه على

128- وحسب الضعيف، تاريخ، 353، فإن سيدي هاشم ادعى الخلافة بسوس أثناء تمرده، غير أن ولد أغناج عامل السلطان على تارودانت هزمه.

129- Adams, *Narrative*, 150-51، فضلا عما سجله الناشر لرواية روبر أدامز، فقد دون أيضا الوكيل القنصلي جوزيف دَابُوَازْ (Joseph Depuis)، كثيرا من الملاحظات في هذا الكتاب.

130- وبخصوص يهود إليغ، انظر:
Paul Pascon et Daniel J. Schroeter, "Le cimetière juif d'Illigh (1750-1956): Etude des épitaphes comme documents de l'histoire sociale (Tazerwalt, sud ouest marocain)," Revue *de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 34, n°.2 (1982): 39-62; Pascon et al., *La Maison d'Illigh*.

الأرجح، لم يترك البلاد بحثا عن فرص أحسن للكسب، بل فر خوفا من مداهمة الموت له من جراء الوباء الفتاك الذي كان يجتاح شمال إفريقيا عند منعطف القرن التاسع عشر، ألا وهو الطاعون الدَّمِّلي.

الفصل الثالث

وباء الطاعون وعالم اليهود
في حوض المتوسط

الفصل الثالث

وباء الطاعون وعالم اليهود في حوض المتوسط

يُعرف وباء 1790-1800 لدى الأفراد الذين استثناهم الموت، بـ "الطاعون الكبير"، تمييزا له عن غيره من الطواعين،[1] فكان هو الوباء الأشد فتكا، منذ الموت الأسود الذي ساد خلال القرن الرابع عشر.[2] ولا توجد تقديرات يمكن الوثوق بها عن الوفيات، بحكم غياب معلومات دقيقة تخص عدد السكان في المغرب سواء أقبل الوباء أم بعده. لكن المصادر الأجنبية، تجمع على مدى أهمية حجم الدمار، الذي ترتب عن استشراء الوباء. وتشير بعض التقديرات المعقولة، وذلك على الرغم من عدم دقتها، إلى أن ربع السكان بوجه عام لقي حتفه، بينما كانت الخسائر البشرية أكبر بكثير في المراكز الحضرية، حيث بلغ عدد ضحايا الوباء في كل أرجائها ما بين النصف والثلثين من مجموع سكانها.[3]

وحل الوباء بالمغرب قادما إليه من الشرق، ويبدو أن أول الأخبار التي ترددت في شأنه، كانت بفاس في شهر فبراير.[4] ولم يكن قلق البريطانيين

1- هناك تمييز في الگنيزة بين "الطاعون الكبير" و "الطاعون الصغير"، انظر ما يلي:
S. D. Goitein, *A Mediterranean Society*, 6 vols. (Berkeley: University of California Press, 1967-1993), vol. 5: *The Individual*, 113.

2- بخصوص وباء الطاعون خلال العصر الوسيط، انظر مَايْكلْ وو دُولْز:
Michael W. Dols, *The Black Death in the Middle East* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977).

3- محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822**، ترجمه عن الإنكليزية محمد حبيدة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006)، 173-174.

4- ARH, Consulaat Tanger I، 27 فبراير 1799، شُوبْرومونْتْ (Subremont) إلى بلونت (Blount)، غير أن الضعيف الرباطي يعطي تاريخا آخر هو 10 رمضان 1213 = 15 فبراير 1799، انظر: **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري (الرباط: دار المأثورات، 1986)، 314. وتذكر مصادر أخرى شهر أبريل، كما هو الشأن في: =

من نشر السفن للعدوى في غير محله، على الرغم من عدم فهمهم لأسباب الوباء. وكثيرا ما كانت تُحمل المسؤولية الأولى في انتشار وباء الطاعون للسفن التي تجوب المراسي المتوسطية وهي تنقل على متنها الركاب والبضائع الموبوءة.[5] وكانت مدن الإسكندرية وإسطنبول وإزمير وصيدا وتونس، من بين مواضع رئيسية تأثرت فيها السفن أصلا بالعدوى، فنقلتها بعدئذ إلى مختلف مراسي الحوض المتوسطي.[6] ثم تسرب الوباء من المراسي في اتجاه المناطق الداخلية حيث تفشى في ربوعها بإيقاع سريع. ومنذ شهر أبريل، جاء في تقرير بقلم مؤرخ معاصر للحدث أن فاس ونواحيها "حتى (مات) من الخلق ما لا يُحصي عددهم إلا الله تعالى."[7] ولا يستبعد أن يكون النقص الحاصل في محاصيل السنة السالفة وما ترتب عنه من الحرمان قد جعل السكان أكثر عرضة للإصابة بالطاعون. ثم استمر الجفاف في سنة

= James Grey Jackson, *An Account of Timbuctoo and Housa* (London: Longman, Hurst, Rees, Orme, and Brown, 1820), 167 .

ويحتوي كتاب جاكسون هذا على أكثر الأوصاف المعاصرة للوباء دقة وتفصيلا. وجاء في تقرير للقنصل البريطاني ماترا (Matra)، مؤرخ بشهر أبريل أن وباء الطاعون حل بفاس قبل ذلك التاريخ بأكثر من ثمانية أشهر، غير أن بقية المصادر لا تؤكد صحة ذلك. FO 52/11، 26 أبريل 1799. وللاطلاع على تفاصيل إضافية في موضوع المجاعات والأوبئة انظر: محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1992). وبخصوص وباء 1799-1800، انظر كتاب البزاز سابق الذكر، 89-99؛ وانظر أيضا:

H.-J. Renaud, "La peste de 1799 d'après des documents inédits," *Hespéris* I (1923): 160-82; idem, "un nouveau document marocain sur la peste de 1799," *Hespéris* 5 (1923): 83-90.

وتحتوي دراسة محمد المنصور على أحسن تحليل للعواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة عن الوباء، **المغرب قبل الاستعمار**، 169-175.

[5]- انظر ما يأتي:

Daniel Panzac, *La peste dans l'Empire Ottoman, 1700-1850* (Louvain: Editions Peeters, 1985), 134ff;

وبخصوص انتشار الوباء في بلاد المغارب، انظر:

Lucette Valensi, *On the Eve of Colonialism: North Africa before the French Conquest* (New York: African Publishing Company, 1977), 1-4.

[6]- نفسه، 146.

[7]- الضعيف، **تاريخ**، 314.

1799 بعد تفشي الوباء.[8] ومن المحتمل أن يكون الوباء انتشر على نطاق أوسع، نتيجة لارتحال عساكر السلطان، الذين انتقلوا من فاس إلى الرباط في شهر أبريل، متجهين نحو الجنوب عبر السهول الأطلنطية، حيث وصلوا إلى أسفي ومراكش في ماي ويونيو.[9] وسرعان ما استشرت حدة الوباء في مراكش. وحين حث الممثلون القنصليون المعتمدون بالصويرة، عامل المدينة على اتخاذ الاحتياطات بإغلاق أبوابها، أجابهم باستحالة ذلك دون صدور أوامر سلطانية، لكنه أكد قدرته على منع الأفراد والسلع من دخول المدينة.[10] غير أنه في هذه الفترة بالذات، أقدمت جموع كبيرة من عساكر السلطان المصابين بالوباء، على التخييم على مقربة من الصويرة. ومع بداية شهر يوليوز، تأكد انتشار وباء الطاعون بالمدينة. وبعد شهر واحد، وصل عدد الموتى فيها إلى أكثر من مائة ضحية في اليوم. وفي شهر شتنبر عرفت العدوى تراجعا ملحوظا، وما لبث أن ساد الاعتقاد بانقطاعها في شهر أكتوبر. ولكن يبدو أنها ظلت موجودة بصفة متريثة حتى شهر مارس أو أبريل، قبل أن تختفي نهائيا.[11] وتؤكد التقديرات الصادرة عن التاجر البريطاني المحنك جيمس گراي جاكسون (James Grey Jackson)، أن عدد الوفيات في الصويرة بلغ 4500 ضحية، وأن 100 فرد من سكان قرية الديابات المتاخمة للصويرة، والبالغ مجموع عددهم 133 نفرا قد لقوا حتفهم.[12] وعلى الأرجح، تعتبر هذه التقديرات الصادرة عن جاكسون في

---

[8]- البزاز، **تاريخ الأوبئة**، 91-92.

[9]- وقد عزا أحد المؤرخين المعاصرين انتشار وباء الطاعون إلى حركة الجيوش السلطانية. الضعيف، **تاريخ**، 315؛ البزاز، **تاريخ الأوبئة**، 92-94؛ وانظر أيضا محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 169-172.

[10]- ARH, Consulaat Tanger I، 13 يونيو 1799، 29 يونيو 1799 شوبرومونْت إلى بلونت.

[11]- Jackson, *An Account of Timbuctoo*, 158-62؛ FO 52/11، جبل طارق، 5 فبراير 1800 و 19 ماي 1800، ماترا. وفي مطلع شهر غشت، أكد القنصل الهولندي وفاة ما بين الثلاثين والأربعين نفرا في اليوم: ARH, Consulaat Tanger I، 5 غشت 1799، شُوبْرومونْتُ إلى بلونت.

[12]- Jackson, *An Account of Timbuctoo* 156ff؛ وتوجد تقارير أخرى عن أعداد الوفيات من جراء الطاعون في: ARH, Consulaat Tanger I، 5 غشت 1799، 8 شتنبر 1799، 7 أكتوبر 1799، 15 نونبر 1799، =

شأن الصويرة، مرتفعة نوعا ما؛ وإذا حاول المرء الحساب وفقا للعدد المعين من الوفيات اليومية، فستحتاج تقديرات جاكسون إلى التخفيض بنحو الألف. ومع ذلك، يمثل هذا بحق خسائر فادحة في الأرواح البشرية، تقارب أكثر من ثلث مجموع سكان المدينة.

هذا ولم يكتف الوباء بالفتك بحياة نسبة عريضة من الساكنة المغربية، بل كان مسؤولا أيضا عن التقليص من عدد رجال المخزن. ويبدو أن عددا من الفاعلين منهم ماتوا من جراء الوباء، مما كان له بالضرورة تأثيره السلبي على السير العادي لآليات الحكم. وهكذا هلك عدد من عمال الأقاليم، ولحق بهم أيضا عدد من كبار الموظفين بالمدن العواصم. كما أودى الوباء بحياة عدد كبير من أفراد الأسرة الشريفة، ومن ضمنهم أربعة من إخوة المولى سليمان.[13] ويبدو أن القسم الأعظم من عناصر الجهاز البيروقراطي للمخزن هلك أيضا، وربما كانت نتيجة ذلك هي بقاء عدد ضئيل جدا فقط من المستندات الخاصة بتلك الفترة التاريخية. وترددت الأخبار أيضا بأنه قد "مات الجل من فقهاء مكناس وفاس وغيرهم."[14]

وأدى الوباء أيضا إلى انتشار الفوضى في صفوف الجيش، وربما تخلى بعض موظفي المخزن، عن أداء واجباتهم. وفي هذا الصدد، استدعى عامل الصويرة فرقا عسكرية من أكادير لحماية المدينة.[15] كما كتب النائب القنصلي الفرنسي بالصويرة، بنبرة لا تخلو من القلق أن "الأضرار التي لحقت بالمغاربة بلغت درجات يُخشى معها، أنه في حالة قضاء الوباء على عدد من

= شُوبْرومونْتْ إلى بلونت. ويقدم التقرير المبعوث إلى مجلس العموم البريطاني عددا قوامه 7500 من الضحايا، وهو رقم يستحيل قبوله، انظر:

Parliamentary Papers, House of Commons, Reports, vol.28, 1799-1800, n°. 169, p.11.

[13]- أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الطبعة الثانية، 9 أجزاء، (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1954-56)، 8: 106؛ الضعيف، **تاريخ**، 315-18؛ المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 174.

[14]- الضعيف، **تاريخ**، 315.

[15]- FO 52/11، جبل طارق، 13 شتنبر 1799، ماترا.

حكامهم، فقد تسود الفوضى وقتئذ في كل مكان، ونصبح عرضة للنهب من قبل جيش العبيد."[16]

ومع انهيار السلطات المخزنية المحلية، أصبح من المتعذر بذل أي مجهود لكبح جماح الراغبين في الفرار، ومنعهم من مغادرة مواطنهم، خصوصا من المدن التي احتدم فيها الطاعون واشتدت ضراوته.

وأدى اكتساح الداء المميت للمدن، إلى انتشار جحيم من الصخب كاد أن يعم كل الربوع؛ فحاول خلق كثير اختراق الحدود الخانقة لأسوار المدن بحثا عن ملاجئ يمكنهم الإيواء إليها في البوادي المجاورة، وهذا ضرب من السلوك الجماعي، الذي شكل أيضا أحد السمات المميزة لأوروبا في العصر ما قبل الصناعي.[17] وكانت تلك هي الحالة مع العائلات المسلمة واليهودية على حد سواء، في مدينة الصويرة. إذ لم يُسمح للعائلات اليهودية التي حاولت اللجوء إلى الصويرة، بالولوج داخل أسوارها، "فهلكت بئيسة وسط الرمال."[18] ولم تبدأ عودة سكان الصويرة إلى مدينتهم، إلا بعد أن اتضح انحسار الوباء. واختلفت قليلا ردود فعل النخبة الثرية إزاء الوباء، عما قام به سواد الفقراء، باستثناء أن أفرادها كانوا أوفر حظا في امتلاك الإمكانات المساعدة على الفرار. وبخصوص اليهود، كان في إمكانهم الهروب إلى الخارج، سواء أكانوا فقراء أم أغنياء. وتحقيقا لهدفهم هذا، كان في وسعهم الاستفادة من استخدام الشبكات التجارية،

16- Renaud, "La peste de 1799," 181

17- انظر في هذا الصدد ما كتبه فرنان بروديل:

Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism: Fifteenth-Eighteenth Century, vol. I: The Structure of Everyday life: The Limits of the Possible* (New York: Harper & Row, 1981), 83-88.

وعن ردود الفعل الخاصة بانتشار وباء الطاعون في تونس، انظر نانسي گالاگار:

Nancy E. Gallagher, *Medicine and Power in Tunisia, 1780-1900* (Cambridge: Cambridge University Press, 1983), 24-32.

18- Renaud, "La peste de 1799," 171

والصلات الثقافية السَّفَردية القائمة منذ أمد بعيد، والمنبثة في مختلف أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي شكلت بحق أداة فعالة للربط بين دول المشرق العربي والمحيط الأطلسي، وبين أوروبا المسيحية والمسلمين في شمال إفريقيا.

وكان مركز هذه الشبكة هو ليڤورنو (Livorno). وفي سنوات التسعين من القرن الخامس عشر، شجع فرديناند الأول (Ferdinand I)، دوق توسكانيا الكبير، الأجانب على الاستقرار في المدينة بتقديم امتيازات ضريبية خاصة للتجار. وتطور الوضع في ليڤورنو، فأصبحت مرسى تجاريا حرا ومحايدا، بعيدا عن الصراعات المحتدمة بين القوى العظمى.[19] وأقدم الدوق الكبير، على تحرير سياسته العامة تجاه اليهود، للمساعدة على توسيع نطاق تجارة المرسى الجديد، فخول لهم امتيازات للإقامة وممارسة التجارة بموجب ميثاق يحمل اسم "ليڤورنينا" *(Livornina)*، التي وصفها عدد من المهتمين بالماگنا كارتا (Magna Carta)، أي الميثاق الأكبر ليهود ليڤورنو.[20] وكان اهتمام فرديناند موجها بصفة خاصة إلى تجارة الشمال الإفريقي، وهذه الحقيقة تتجلى في محتويات الليڤورنينة التي تدعو "اليهود والأتراك والموريين (المغاربة)" إلى الاستقرار. وفي مرسوم لاحق، صدر في 1595، أشار الدوق الكبير إلى "الموريسكيين والبربر واليهود". ونص ميثاق

---

[19] - انظر دايڤيد ج لوررومير:

David G. LoRomer, *Merchants and Reform in Livorno, 1814-1868* (Berkeley: University of California Press, 1987), 19-22.

[20] - للاطلاع على مزيد من التفاصيل بخصوص هذا الميثاق، انظر ما يأتي:

Attilo Milano, "La constituzione 'livornina' del 1593," *Rassegna Mensile di Israel* 34 (1958): 15-27; Guido Sonnino, *Storia della tipografia ebraica in Livorno* (Turin: Casale Monf.-Tip. Giuseppe Lavagno, 1912), 7-8; Renzo Toaff, *La Nazione ebera a Livorno e a Pisa : 1591-(1700* Florence: L. S. Olschki, 1990), 41ff.; Alfredo S. Toaf, "Cevvi storicci sulla comunità ebraica e sulla sinagoga di Livorno," R*assegna Mensile di Israel* 21 (1955): 356.

الليڤورنينة بالتحديد، على أن المقيمين في المدينة، لهم كامل الحرية للمتاجرة مع المشرق العربي وأراضي برباريا (شمال إفريقيا) والإسكندرية.[21]

وجد اليهود أكثر من غيرهم في المرسى المتنامي، ملاذا لهم، فتتمتعوا في أحضان ليڤورنو بالحماية من المحققين البابويين، كما أنهم لم يضطروا للعيش منعزلين داخل الگيتوهات، على غرار غالبية اليهود الإيطاليين. وأصبحت ليڤورنو أرض اللجوء لليهود المارانوس (Marranos)، القادمين إليها من شبه الجزيرة الإيبيرية ومن الطوائف الإيطالية الأخرى. وبحلول سنة 1655، أصبح يعيش في ليڤورنو، ما يقارب الثلاثة آلاف من اليهود، وهو ما يمثل حوالي العشرين في المائة من مجموع السكان. وهكذا أصبحت ليڤورنو تحتضن أعلى نسبة من اليهود، بالمقارنة مع المسيحيين في أي من كبريات مدن أوروبا الغربية. وبحلول منتصف القرن السابع عشر، أصبح يهود ليڤورنو حاضرين في كل أرجاء الحوض المتوسطي، كما اتُّخذت ليڤورنو، مستودعا رئيسيا لتجارة الهولنديين والإنگليز المتوسطية. وربطت ليڤورنو في مرحلة أولى، علاقات متينة مع الطائفة السِّفَردية بأمستردام، كما عززتها أيضا مع لندن في مرحلة لاحقة.[22]

وتبوأت ليڤورنو أيضا مكانة متميزة في حقل الدراسات الحاخامية، وفي مجال النشر، لتصبح بذلك أهم مركز للتعليم والثقافة، في العالم السِّفَردي

---

[21]- انظر ما يأتي:

Attilio Milano, "Uno sguardo sulle relazioni tra Livorno ebraica e i paesi della Berberia," in *Missellanea di studi in memoria de Dario Disegni*, ed. E. M. Artom, L. Caro, and S. J. Sierra (Turin: Instituto di Studi Ebraica Scuola Rabbinica, "S. H. Margulies-D. Disegni," 1969), 139-40.

[22]- ولم يكن نمو عدد اليهود مثيرا جدا خلال القرن الثامن عشر، ومع ذلك، بلغ عددهم في ليڤورنو 4327 نفرا في سنة 1784، انظر ما يأتي:

Jonathan I. Israel, *European Jewry in the Age of Mercantilism, 1550-1750* (Oxford: Clarendon Press, 1985), 49, 113, 164, 175, 238; Aron di Leoni Leoni, *La Nazione ebraica espagnola e portoghese negli Stati Esternsi* (Rimini: Luisè Editore, 1992), 27-28.

إبان القرن الثامن عشر. وفي كثير من الأحيان، أقدم الرِّبِّيون والأحبار اليهود من بلدان المشرق والمغارب، على إصدار مؤلفاتهم، بالاعتماد على خدمات مطابع ليڤورنو العبرية.[23] وما تميزت به ليڤورنو بوجه الخصوص، هو ثقافتها السِّفَردية. وبدلا من اليهود الإيطاليين، شكل إخوانهم في الدين المنحدرين من أصول إسبانية وبرتغالية، وخاصة المارانوس من بينهم، العنصر الأكثر هيمنة في الطائفة. وهكذا استُنسخ منوال البنية الهرمية للسلطة، المتعارف عليها لدى يهود إسبانيا، ونُسج في دواليب التنظيم الذاتي للطائفة اليهودية في ليڤورنو.[24] وعند أواخر القرن الثامن عشر، أصبحت أقلية قوامها ستون فردا، غالبيتهم من الطبقة الأرستقراطية التجارية السِّفَردية، العاملة في التجارة الدولية، مشرفةً على تسيير شؤون اليهود المقيمين في ليڤورنو.[25]

وأمام الامتيازات الكبيرة التي منحها دوق توسكانيا الكبير، فضلا عن توفيره أيضا للحرية والحماية، تدفق العديد من المهاجرين اليهود على المرسى. ومن خلال إقامتهم بالمدينة، كان في وسع اليهود الحصول على

---

[23]– انظر ما كتبه فليبيني والزعفراني في هذا الصدد:

Jean-Pierre Filippini, "Les Juifs d'Afrique du Nord et la communauté de Livourne au XVIIIe siècle," in *Les relations intercommunautaires juive en méditerranée occidentale, XIIIe-XXe siècle* (Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1984), 60; Haïm Zafrani, *Etudes et recherches sur la vie intellectuelle juive au Maroc de la fin du 15e siècle au début du 20e siècle, vol I: Pensée juridique et environnement social, économique et religieux* (Paris: Geuthner 1972), 209-10.

وبخصوص يهود شمال إفريقيا الذين نشروا أعمالهم في ليڤورنو، انظر:

M. Mitchell Serels, "Sephardic Printing as a source of Historical Material," in *The Sephardi and Oriental Jewish Heritage*, ed. Issachar Ben-Ami (Jerusalem: Magnes Press, The Hebrew University, 1982), 123-31.

[24]– انظر ما كتبه رينُو طْوَافْ:

Reno Toaff, "Livorno, comunità sefardita," *Rassegna Mensile di Israel* 38 (1972): 672-73

[25]– انظر ما كتبه فليبيني:

Jean-Pierre Filippini, "Les négociants juifs de Livourne au XVIIIe siècle," *Revue des Etudes Juives* 132 (1973): 672-73.

الجنسية، فيصبحون بعدئذ، من رعايا دوق توسكانيا الكبير، وذلك بموجب إجراء يسمى بالإيطالية: "البَالُوتَازيُوني" (*ballottazione*)، والذي يضمن لهم الحماية لأشخاصهم وممتلكاتهم وفقا للقانون. وبوجه عام، كان المُجنَّسون بموجب "البَالُوتَازيُوني"، من التجار ورجال الأعمال، وخصوصا أولئك الذين كانوا في حاجة إلى الحماية من الدائنين الأجانب في توسكانيا. وهناك العديد من المهاجرين الأقل نجاحا، الذين لم يقتفوا أبدا هذا السبيل للحصول على الجنسية، فسُمح لهم على الرغم من ذلك بالبقاء في ليڤورنو، شريطة ألا يتسببوا في إثارة المتاعب، واستفادوا من الحماية لحياتهم وممتلكاتهم.[26] وحينما يصبح هؤلاء اليهود ليڤورنيين، قد يذهب البعض منهم للعيش في مدن أخرى بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، لكنهم يصرون على التشبث بهويتهم وثقافتهم المكتشفة حديثا، مع اتخاذ اللباس وتبني العادات الأوروبية، واستخدام اللغة الإيطالية. وكانت لليهود الليڤورنيين أهميتهم عبر أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط، فأقدموا في بعض الأحيان على إنشاء "مستوطنات" تحتفظ بهوياتها المُميزة، وذلك على الرغم من أنهم كانوا معروفين بأسماء متنوعة، قد تكون إيطالية أو إسبانية أو فرنسية. وفي هذا الصدد، تم الوقوف على وجود مؤسسات تجارية يهودية من ليڤورنو، في كل من الإسكندرية والقاهرة ورشيد وحلب وسالونيكا وإزمير والجزائر وجبل طارق والصويرة وتطوان وأسفي،

---

[26]– انظر أيضا جان بيير فليبيني:
Jean-Pierre Filippini, "La ballotazione a Livorno nel Settecento," *Rassegna Mensile di Israel* 40 (1983); idem, "Livorno e gli ebrei dell'Africa del Nord nel Settecento ," in *Gli Ebrei in Toscana dal medioevo al Risorgimento* (Florence: L. S. Olschki, 1980): 21-22; idem, "Juifs emigrés et immigrés dans le port de Livourne pendant la période Napoléonienne," in *East and Maghrib*, ed. S. Schwarzfuchs, vol. 4 (Ramat-Gan: Bar-Ilan University Press, 1983), 51-53; idem, "juifs d'Afrique," 60.

وبدرجة أكثر أهمية في تونس.[27] وحاول اليهود الليڤورنيون، في جميع أنحاء بلاد الشام، الحصول على الحماية الفرنسية فتحقق لهم ذلك. وتعود مثل هذه التسوية على الطرفين، اليهودي والفرنسي بالمنفعة المتبادلة. وهكذا، كان الفرنسيون المتنافسون مع القوى الأجنبية الأخرى، يعتمدون على التجار اليهود الليڤورنيين وعلى شبكاتهم العلائقية، كما يستفيدون أيضا من الرسوم القنصلية التي يؤدونها لهم؛ بينما كان اليهود من جهتهم، في الحاجة إلى الحماية من قوة أجنبية، وإلى الحقوق القانونية التي يخولهم إياها وضعهم، باعتبارهم محميين فرنسيين خارج التراب الفرنسي.[28]

وكان الأساس المبدئي الذي تقوم عليه تلك الحقوق القانونية المُطبقة خارج التراب الفرنسي يستند إلى نصوص الاتفاقيات المبرمة بين الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية، والمعروفة بالكابِتُولَاسِيُون، *(Capitulations)*، أي الامتيازات الأجنبية الخاصة بالشرق، والتي تسمح

---

[27] - انظر ما يأتي:

Toaff, *La Nazione ebrea*, 467-71; Simon Schwarzfuchs, "La ' Nazione Ebrea' livournaise au Levant," *Rassegna Mensile di Israel* 50 (1984): 707-24; Maurice Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)," *Revue Africaine* 96 (1952): 155-61; Richard Ayoun, "Les Juifs livournais en Afrique du Nord ," *Rassegna Mensile di Israel* 50 (1984): 650-705; Michele Cassandro, *Aspetti della storia economia e social degli ebrei di Livorno nel seicento* (Milan: Dott. A. Giuffrè Editore, 1983), 70-83; Minna Rozen, *be-Netive ha-Yam ha-Tikhon: ha-pezurah ha-yehudit-Sefardit be-me'ot ha-16-18* (Tel Aviv: ha-katedrah le-Heker ha-Tarbut ve-ha-Historiyah shel Yehude Saloniki ve-Yavan, Universitat Tel Aviv, 1993), 11-12 ; idem, "The Leghorn Lerchants in Tunis and their Trade with Marseilles at the End of the 17th Century," in *Les relations intercommunautaires*, 51-59; Eliezer Bashan, "Te'edut 'al kesharim bayn Livorno le-Yehude Algier, Bône, Tunis ve-Tripoli be-meah ha-yud-het," in *Michael*, vol. 5, ed. Daniel Capri, Yehuda Nini, and Shlomo Simonsohn (Tel Aviv: Diaspora Research Insitute, 1978), 134ff. ; Miège, "Juifs de Gibraltar," 100.

[28] - انظر ما يأتي:

Minna Rozen, "Contest and Rivalry in Mediterranean Maritime Commerce in the First Half of the Eighteenth Century: The Jews of Salonika and the European Presence," *Revue des Etudes Juives* 147 (1988): 322-24; cf. Schwarzfuchs, "La 'Nazione Ebrea'."

بتطبيق التشريعات القنصلية على رعاياها المحميين. ومنحت الدولة العثمانية تلك الامتيازات الأجنبية إلى فرنسا في سنة 1535، فأصبح بموجبها جميع التجار الأجانب الذين يعيشون في أراضي الإمبراطورية، تحت الحماية القنصلية الفرنسية. كما عقد البريطانيون والهولنديون اتفاقيات على المنوال نفسه، خولتهم الحصول على امتيازات مماثلة، لفائدة رعاياهم المحميين. ومع ذلك، لم يكن البيلك التونسي تابعا للإمبراطورية العثمانية إلا بصفة اسمية، فكان باي تونس يتمتع بحرية حقيقة، في تدبير سياسته الخارجية. ومن ثمة، كثيرا ما أبرمت فرنسا اتفاقيات دبلوماسية وتجارية ثنائية مع تونس. وفي الوقت الذي كان فيه التجار الفرنسيون، لا يؤدون في تونس سوى ثلاثة في المائة كنسبة من الرسوم الجمركية، كان اليهود الليڤورنيون يضطرون إلى أداء عشرة في المائة، كما هو الحال مع التجار المحليين. ونتيجة لذلك، كثيرا ما كان التجار اليهود الليڤورنيون، يستعملون أسماء التجار الفرنسيين، لتفادي تسديد الرسوم المرتفعة، وحتى يتسنى لهم أيضا توسيع نطاق تجارتهم إلى مرسى مرسيليا المدر للأرباح، والذي ظل التجار الأجانب ممنوعين من مزاولة نشاطهم فيه.[29]

وتختلف درجة الاندماج بين اليهود الليڤورنيين والسكان اليهود المحليين، إذ شكلوا في تونس عنصرا أساسيا ضمن الساكنة اليهودية، يُعرف باسم "الگرانة" تمييزا لهم عن اليهود المحليين المعروفين بـ "التّوَانْسَة". وبحلول سنة 1685 أصبح "الگرانة" يمثلون قرابة التسعة والأربعين تاجرا. وفي سنة 1710، انفصل اليهود الليڤورنيون، المقيمون بتونس العاصمة، عن اليهود المحليين الناطقين بالعربية لإنشاء بِيعةٍ خاصة بهم للتعبد. وبحلول سنة 1741، احتدت القطيعة، وأصبحت تامة مع

[29]- Rozen, "Leghorn Merchants," 51-53

التوانسة المحليين، ومنذ ذلك التاريخ، اتخذ اليهود الگرانة "بيت الدِّين" الخاص بهم، للبت في شؤونهم القضائية، فضلا عن مدافن مستقلة.[30]

وكان مرسى ليڤورنو يجتذب إليه يهود الشمال الإفريقي بوجه خاص. وكانت هذه الهجرة التي بدأت منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، قد تزايدت بوضوح على امتداد القرن الثامن عشر. ويتبين من إحدى قوائم التجنيس *(Ballottati)*، الخاصة بالسنوات ما بين 1753 و 1807، أن حوالي 29 في المائة من المهاجرين قادمون أصلا من شمال إفريقيا.[31] وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، أصبحوا يشكلون قرابة 13 في المائة، من أعضاء الطائفة اليهودية في ليڤورنو، فلعب هؤلاء التجار اليهود، الذين كانت أصولهم من شمال إفريقيا، دورا أساسيا في التجارة الدولية. ويتبين من محتويات أحد السجلات المؤرخ في 1809، والذي يحتوي على قائمة بالمبالغ الواجب على التجار تسديدها أثناء الفترة النابليونية، أن حوالي 43 في المائة من الدور التجارية كانت أصولها من شمال إفريقيا.[32] وفي سنوات التسعين من القرن الثامن عشر، تضمنت قوائم المهاجرين إلى ليڤورنو، أسماء العديد من ممثلي كبريات الأسر التجارية المغربية، فكان أغلبهم من الصويرة أمثال: أبو درهم (Abudurham)، وبن عطار(Ben Attar)، ودي لامار(De La Mar)،

30- انظر ما يأتي:

Isaac Abrami, " 'Edat ha-Grana be-Tunis le-or pinkaseha: ha-ma'avak 'al ha-otonomiyah," in *Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIXᵉ-XXᵉ siècles*, ed. Michel Abitbol (Jerusalem: Institut Ben-Zvi, 1980), 68-72; idem, "La contribution des sources internes, hébraiques, judéo-arabes et arabes à l'histoire des juifs livournais à Tunis," *Rassegna Mensile di Israel* 50 (1984 : 725-39; D. Cazès, *Essai sur l'histoire des Israélites de Tunisie* (Paris: Librairie Armand Durlacher, 1888), 124-29; Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie," 161-63; Ayoun, "Juifs livournais," 677-88; Milano, "Uno sguardo," 144.

31- Filippini, "La ballottazione," 215

32- Filippini, "Juifs d'Afrique," 62-63، وفي إحصاء سنة 1834، تم جرد قائمة بـ 108 من اليهود من تونس العاصمة، و 90 من الجزائر، و 52 من طرابلس، و 33 من المغرب. Milano, "Uno sguardo," 144

وأقريش(Akrich)، ودي ليڤانتي(Delevante).[33] وتزامنت هذه الهجرة مع فترات الاضطراب السياسي بالمغرب، وخاصة حينما تسجل معها الحركة التجارية تراجعا كبيرا. ولم يجد بعض يهود الشمال الإفريقي، ممن حلوا بليڤورنو عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أية صعوبات تستحق الذكر للاندماج في المجتمع الجديد، إذ كثيرا ما اختاروا زيجاتهم من بين الأسر المحلية، واقتنوا العقارات بالبوادي، كما قدموا الخدمات، جنبا إلى جنب، مع رواد الطائفة اليهودية وكبرائها. ومع ذلك، لم يكن المقصود في كثير من الأحيان، لدى اليهود من بلاد المغارب، هو المكوث مدة زمنية طويلة في ليڤورنو. وكثيرا ما كان اليهود من ذوي الأصول الشمال الإفريقية يحافظون على هويتهم المميزة، فيستمرون في استعمال العبرية العربية للتواصل، حتى ولو طال بهم البقاء نسبيا في ليڤورنو.[34] ويبدو أن هذا يعكس مدى تزايد ارتفاع عدد اليهود المنحدرين من بلدان شمال إفريقيا بالمدينة، والذين أصبحوا يشكلون عنصرا أكثر أهمية في أوساط سكانها اليهود السَّفَرد.

وشكل التجار اليهود في ليڤورنو، إلى جانب إخوانهم في الدين الموجودين في المراسي المغاربية، شبكة تجارية واسعة النطاق ونسيجا محكما من الروابط العائلية والتلاحمات الطائفية، التي هيمنت على تجارة شمال إفريقيا إبان القرن الثامن عشر.[35] وفي الفترة الممتدة ما بين 1765 و 1790، كانت ليهود ليڤورنو هيمنة شبه مطلقة؛ إذ كانت نسبة اليهود، في علاقتها مع غير اليهود، الذين يصدرون في اتجاه مراسي بلدان شمال إفريقيا، تتجاوز

33- Filippini, "La ballottazione," 248-64.

34- Filippini, "Juifs d'Afrique," 62-63; idem, "Juifs émigrés," 50-52.

35- انظر ما يأتي

Idem, "Livourne et l'Afrique du Nord au 18e siècle," *Revue d'Histoire Maghrébine* 7-8 (1977): 142-49.

دائما 90 في المائة.[36] واتسم تدفق التجار بتواصله الثابت، من تونس والجزائر وطرابلس وتطوان والصويرة وجبل طارق ذهابا وإيابا. وكانت ليهود ليڤورنو، القادمين إليها من تونس والجزائر أهميتهم الخاصة، إذ تمثل الحيز الأكثر أهمية من نشاطهم في القرن السابع عشر والثامن عشر، في العمليات التجارية ذات الصلة بأعمال القرصنة، التي كانت تعتمد عليها كثيرا الدولتان التونسية والجزائرية. وكان دورهم في افتداء أسرى يهود شمال إفريقيا حاسما، بحكم سهرهم على تأمين التنفيذ الضروري للصفقات المالية في كل من تونس وليڤورنو. وتتوفر الطائفة اليهودية في ليڤورنو على صندوق مخصص لافتداء الأسرى تم إنشاؤه منذ سنة 1606، فاستمر في أداء وظيفته إلى حدود سنة 1799. واهتم يهود ليڤورنو أيضا، بتمويل عمليات الشحن، وكانت لهم مشاركة في تجارة الحبوب.[37]

وكثيرا ما استقر بعض يهود شمال إفريقيا في ليڤورنو لمدة زمنية قصيرة نسبيا، يحصلون خلالها على الجنسية التوسكانية، فيعودون على إثرها إلى بلدانهم الأصلية، حاملين معهم هويتهم الليڤورنية الجديدة. وأثناء فترة الاحتلال الفرنسي، كان اليهود يعتبرون مواطنين فرنسيين، وبموجب المرسوم الصادر في سنة 1811، حصل اليهود المجنسون، قبل الاحتلال الفرنسي أيضا على حقوق المواطنة الفرنسية. وكان هناك بعض الاستثناء،

36- انظر ما يأتي:

Filippini, "Livorno e gli ebrei," 27; idem, "Le rôle des négociants et banquiers juifs de Livourne dans le grand commerce international en Méditerranée au XVIII[e] siècle," in *The Mediterranean and the Jews: Banking, Finance and International Trade (XVI-XVIII Centuries)*, ed. Ariel Toaff and Simon Schwarzfuchs (Ramat Gan: Bar-Ilan University Press, 1989), 129ff.

37- انظر ما يأتي:

Eliezer Bashan, *Shivya u-fedut ba-hevrah ha-yehudit be-artsot ha-Yam ha-Tikhon (1391-1830)* (Ramat Gan: Hotsa'at Universitat Bar Ilan, 1980), 251-60; Rosen, "Leghorn Merchants," 51-52; Eisenbeth, "Les Juifs en Algérie," 356-63; Ayoun, "Juifs livournais."

لأن الغاية هي الحفاظ على المزايا المكتسبة لفائدة الحاصلين عليها قبل الاتحاد (الإلحاق)، ولصالح أولئك الذين كانوا في الجزء الأكبر منهم، على رأس الدور التجارية الرئيسية بمدينة ليڤورنو."[38] وبدأت القنصليات الفرنسية في شمال إفريقيا، تشتكي من التزايد المستمر في عدد المواطنين الفرنسيين العاطلين عن العمل القادمين من ليڤورنو، والذين يبدو أنهم كانوا يحصلون بسهولة كبيرة على الجنسية الفرنسية.[39]

وكانت المراسي المغربية إلى حد كبير، جزءا من شبكة ليڤورنو التجارية والعلمية. وفي القرن الثامن عشر، مثلث ليڤورنو واحدة من أهم الشركاء التجاريين للمغرب."[40] وكانت تجمع أعضاء الطائفة اليهودية، بتطوان على وجه الخصوص، روابط متينة مع ليڤورنو، إذ قدم جل اليهود الذين استقروا هناك من تطوان، فكانوا عادة ما يصلون إلى ليڤورنو، بعد توقف مرحلي في جبل طارق.[41] وابتداء من سنوات السبعين من القرن الثامن عشر، حينما أصبحت الصويرة المرسى الأساسي لتجارة المغرب، تكررت الحركة ذهابا وإيابا بين المرسى الجديد وليڤورنو. واستقر يهود من ليڤورنو، أمثال أعضاء أسرة أقريش في المرسى السلطاني، وفي المقابل، أرسلت مدينة الصويرة بعضا من تجارها إلى ليڤورنو.[42] ولم يقتصر الأمر على التجار فقط، بل انضم إليهم مهاجرون من ذوي المهن الأكثر تواضعا، مثل

38- ANP, F² I 441، أما النص المقتبس أعلاه فهو مأخوذ عن فلبيني: Filippini, "Juifs emigrés," 75.

39- Filippini, "Juifs emigrés," 59-62.

40- Ayoun, "Juifs livournais," 661-62.

41- Filippini, "Juifs emigrés," 60-61.

42- انظر ما يأتي:

David Corcos, "Les Juifs au Maroc et leurs mellahs," in *Studies in the History of the Jews of Morocco* (Jerusalem: Rubin Mass, 1976), 114; Samuel Romanelli, *Travail in an Arab Land*, trans. Yedida K. Stillman and Norman A. Stillman (Tuscaloosa: The University of Alabama Press, 1989), 124; Filippini, "La ballottazione," 248-64.

خدم المنازل الذين انتقلوا من المغرب قاصدين مدينة ليفورنو.[43]

وفي مطلع القرن التاسع عشر، خضعت ليفورنو إلى الاحتلال الفرنسي، وكانت أوروبا في حالة حرب. وانخفضت حركة ليفورنو التجارية إلى حد كبير، بعدما تعرض مرساها إلى الحصار البحري. ولكن بدلا من أن تضع الأزمة حدا لتدفق الهجرة اليهودية بين ليفورنو وبلدان المغارب، فإنها وبكل بساطة قد حركتها في الاتجاه المعاكس. وهكذا وصل عدد من يهود ليفورنو بحثا عن لقمة العيش، إلى سواحل شمال إفريقيا، حاملين معهم جنسية فرنسية لا تزال في طراوتها.[44]

وغالبا ما يكون التدفق المستمر للتجار بين المغرب وليفورنو، مصحوبا بحدوث تبادل على مستوى الأحبار اليهود والدراسات الحاخامية. وشكل المغرب حلقة ضمن حلقات الدراسات وأعمال النشر، التي اتخذت من ليفورنو نواة لها. وفي أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، استطاع أبراهام قورياط، (Abraham Coriat)، وهو ديَّان مشهور من تطوان وصاحب كتاب **زِخوت أڤوط** *(Zekhut Avot)*،[45] أن يصبح حزانا بارزا في أوساط الطائفة اليهودية الحديثة العهد بالصويرة، ثم أمضى فيما بعد بعض الوقت في جبل طارق وليفورنو.[46] ولما كان المغرب لا

43- Filippini, "Juifs emigrés," 31ff.

44- Ibid., 32ff

45- نشر هذا المؤلف في بيزا الإيطالية سنة 1812.

46- هناك تضارب في المصادر التي تناولت حياة أبراهام قورياط. وحسب ما جاء في الموسوعة العبرية (*Encyclopedia Judaica*)، غادر قورياط جبل طارق أثناء الحصار، فأنهى مساره كديَّان في ليفورنو حيث كانت وفاته سنة 1806. بينما كتب داڤيد قرقوز أن قورياط أصبح ديَّانا في ليفورنو تلبية لطلب من بعض الليفورنيين بالصويرة؛ David Corcos, "Juifs au Maroc," 112. وكتب مؤلف آخر و هو أبراهام لاوريدو أن أبراهام رافائيل قورياط حل بالصويرة وكان كبير الأحبار بها حوالي 1788، وأنه كان في جبل طارق في 1790 وفي 1794، وأنه ظهر من جديد في الصويرة في سنة 1828، وتوفي في سنة 1836. انظر في هذا الشأن:

Abraham I. Laredo, *Les noms des Juifs du Maroc* (Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Científicas, Instituto "B. Arias Montano," 1978), 1080. =

يتوفر، بعد، على أية دور للطباعة، فإن أحبار اليهود المغاربة كثيرا ما أقدموا على نشر نصوصهم الدينية في ليڤورنو، والراجح أن إقامتهم قد طالت في المرسى التوسكاني.[47]

وساعدت روابط المصاهرة، على تقوية العلاقات التجارية، بين الصويرة وليڤورنو. وكانت لآل مقنين علاقات تجارية وثيقة مع ليڤورنو، إذ كانوا يرسلون منها حمولات من السلع، ويستقبلون فيها أيضا مواد أخرى مستوردة عبر المرسى نفسه. وأصبحت بْلِيدَة شقيقة ماير مقنين زوجة لهارون عمار (Aaron Amar)، المنحدر من أسرة يهودية "ليڤورنية" ذات أصول جزائرية. وفي 1820، تعهد في ليڤورنو صاموئيل ليڤي بن سوسان (Samuel Levy Bensusan)، وهو أحد أعضاء النخبة اليهودية بالصويرة، بالزواج من سْتِيلاَ عمار (Stella Amar)، (التي ربما كانت أختا لهارون سابق الذكر).[48] وبعد نهاية الحروب النابليونية، وحينما بدأت حركة التبادل في التزايد من جديد بين ليڤورنو والمغارب، انتقل هارون عمار إلى ليڤورنو، ثم

= ويذكر مصدر آخر أن قورياط حل بالصويرة حوالي 1787 فقضى بها ثلاث سنوات، ثم غادرها إثر التجاوزات التي ربما سادت على عهد المولى اليزيد، ليظهر في جبل طارق ما بين 1791-92، وفي ليڤورنو بعد ذلك: Yosef Ben Na'im, *Malke rabanan* (Jerusalem: Defus ha-Ma^carav, 1930-31), fol.10. والراجح هو أن وفاته كانت عند حوالي 1808، لأن وثائق الشرطة في ليڤورنو تفيد بأن ابنه يهودة جاء إلى ليڤورنو لزيارة "والدته بعد أن صارت أرملة لأڤراهام قورياط منذ خمس سنوات. وكان والده هذا حزانا سابقا وتوفي في ليڤورنو." انظر في هذا الصدد: Filippini, "Juifs emigrés," 49. ويجب التنبيه إلى وجود أبراهام قورياط آخر ألف أعمالا كثيرة وكان أيضا كبير الحزانين اليهود بالصويرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، Laredo, *Les noms* 1080.

47- انظر ما يأتي:

Serels, "Sephardic Printing," 123-31.

ومن بين المعاصرين لماير مقنين، وإن نُشرت كتبهم في بعض الأحيان بعد رحيلهم، انظر:

Avraham Koriyat, *Berit avot* (Livorno: Printed by Eliyahu Ben Amozeg, 1861/62); Yosef El-malih, *Tokfo shel Yosef*, vol. 1 (Livorno: Printed by Eliyahu Ben Amozeg, 1854/55), vol. 2 (Livorno: Printed by Ya^cakov Tobiyana, 1801-1802); Abraham Belaa'ish, *Pri ets hayyim* (Livorno: Printed by Moshe and Yisra'el Palache, 1845/56).

و أوضح لي هارڤي ڱولدبيرڱ (Harvey Goldberg)، إثر اتصال شخصي بأن يهوديا ليبيا أكد له بأن الأحبار كثيرا ما كانوا يقيمون في ليڤورنو، بل يحصلون أيضا على الجنسية الليڤورنوية حينما يحلون بالمدينة لنشر مؤلفاتهم في مطابعها.

48- LP، وعد بالزواج، أو خطوبة، ليڤورنو، 23 ماي 1820.

أصبح فيها شريكا مع بوشناق/ بوجناح (وينطق إسمه أيضا هكذا: بوسناش Busnach)، الذي كان يمثل واحدة من الأسرتين التجاريتين الرائدتين، في مدينتي الجزائر وليڤورنو.[49] وكان آل بوشناق/بوجناح الليڤورنيون قد استقروا في السابق بالجزائر العاصمة في 1723 و 1724، بينما لم يصل آل بكري (Bacri)، إلى المدينة نفسها إلا حوالي 1770. ودخل آل بوشناق/ بوجناح وآل بكري في شراكة بينهما عند نهاية القرن الثامن عشر، فأصبحت الأسرتان معا تمثلان أهم المؤسسات التجارية المصدرة للقمح، وتحتلان المواقع الريادية، في أوساط الطائفة اليهودية بمدينة الجزائر. وانطلاقا من الفروع التابعة لهما في مراسي الجزائر وليڤورنو ومارسيليا، توسعت شبكاتهما التجارية، عبر مختلف أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. واكتست صادرات الأسرتين من القمح إلى فرنسا، وإلى جيوش نابليون في إيطاليا ومصر، أهمية خاصة.[50] وفي وقت لاحق، أفضت أنشطة التصدير المتعددة هذه إلى توريط المؤسستين التجاريتين، في نزاعات عويصة، حول ديون ودعاوي ظلت عالقة، إلى أن أدت في نهاية المطاف إلى وقوع حادثة 1827 المشهورة، حيث أقدم القنصل الفرنسي بالجزائر على ضرب الداي بمروحة كانت في يده. وعجلت ضربة المروحة هذه بقطع العلاقات الدبلوماسية، وبعد ثلاث سنوات أقدمت فرنسا على غزو الجزائر.[51]

---

[49]– وبخصوص آل بوشناق/ بوجناح في ليڤورنو، انظر: Filippini, “Juifs d’Afrique,” 61-63

[50]– عن العلاقات مع مرسيليا، انظر:

Paul Masson, *Marseille depuis 1789*, 2 vols. (Paris, E. de Boccard, 1916-18), 2: 185-91.

[51]– انظر ما يأتي:

Morton Rosenstock, “The house of Bacri and Busnash: A Chapter from Algeria’s Commercial History,” *Jewish Social Studies* 14 (1952): 343-64; Françoise Hildesheimer, “Grandeur et décadence de la maison Bacri de Marseille,” *Revue des Etudes Juives* 136 (1977): 389-413; Magali Morsy, *North Africa 1800-1900* (London: Longman, 1984), 84-86; Eisenbeth, “Les Juifs en Algérie,” 372-83.

وكان داڤيد بوشناق/ بوجناح (David Bujnah)، يمثل رفقة قريبه سالومون كوهين بكري (Salomon Cohen Bacri)، المؤسسة التجارية في ليڤورنو. ووصل بكري إلى ليڤورنو قادما إليها من مدينة الجزائر حوالي 1787، بينما حل بها بوشناق/ بوجناح حوالي 1786، وذلك بناء على ما أدليا به في شهادتيهما.[52] ويبدو أن داڤيد بوجناح، كبير العائلة في ليڤورنو، هو الذي كانت له صلة بهارون عمار "بوجناح". ويوجد ضمن مجموعة وثائق ليڤي العائلية، عقد موثق في ليڤورنو بتاريخ 1822، يستفاد منه أن داڤيد بوجناح استأجر سفينة تحمل العلم الروسي، تحت قيادة القبطان ستيلاتو (Stellato)، لشحن حمولة لفائدته من الصويرة وإليها.[53] ومن المحتمل أن يكون ستيلاتو هذا هو الذي تورط في نزاع مع ليون (Léon)، نجل هارون عمار سابق الذكر.[54] وشرع هارون عمار في شحن البضائع إلى الصويرة، ثم استقر بعدئذ فيها استقرارا دائما بصفته وكيلا لمؤسسة بوجناح. بل وأصبح هو نفسه معروفا باسم "بوجناح"، فاعتبره أحد الملاحظين بأنه كان يمثل التاجر الأكثر "ثراء" في المدينة.[55]

وفضلا عن ليڤورنو، أصبح جبل طارق أيضا وجهة هامة يقصدها المغاربة اليهود، خلال القرن الثامن عشر. وبعد فترة وجيزة من بداية الاحتلال البريطاني للصخرة في سنة 1704، وبوقت كاف قبل إبرام المعاهدة مع إسبانيا، التحق عدد من اليهود القادمين أساسا من شمال إفريقيا،

52- في 1808، كتب داڤيد بوشناق في ملتمس تقدم به إلى القنصل العام الفرنسي بأنه "هجر بلاد الجزائر منذ 22 سنة للهروب من المضايقات التي كانت أسرته ضحية لها." Filippini, "Juifs d'Afrique,"61-63، بالإضافة أيضا إلى: Filippini, "Juifs emigrés," 52-56, 63,78-79.

53- LP، 22 مارس 1822.

54- AEN، طنجة 87، 7 فبراير 1838، Extrait des minutes de la Chancellerie du consulat de France à Mogador.

55- G. Beauclerk, *Journey to Morocco* (London: Printed for Poole and Edwards, etc., 1828), 251.

بصفوف السكان المقيمين بجبل طارق، مما أثار استياء السلطات البريطانية، التي لم تتردد في القول بأن أولئك اليهود احتلوا أفضل المنازل بالمدينة، وكانوا سببا في ارتفاع الأسعار. وطبقا لمقتضيات اتفاقية أوتريخت (Utrecht)، المبرمة مع إسبانيا في سنة 1713، وافقت بريطانيا على منع كافة اليهود والمغاربة المسلمين، من الإقامة في جبل طارق. وفي ذلك الحين، كان يعيش في أراضيه ما يقارب 150 من اليهود، فتبين أن الثلثين منهم قدموا من شمال إفريقيا. وطولب اليهود بالرحيل، غير أن الاحتمال وارد، بأن يكون التجار اليهود بقوا في جبل طارق، وأن آخرين غيرهم جاءوا بعد زمن يسير، لأن خدماتهم اعتبرت ضرورية، ولا مناص منها. وفي سنة 1717، اتضح بجلاء، أن زهاء 300 يهودي، كانوا يقيمون وقتئذ بالمدينة. وتُفيد بعض المزاعم، أن الليوتنان كوطَنْ (Cotton)، الحاكم بجبل طارق، استلم منهم رشاوى. ومرة أخرى، أُرغم اليهود على مغادرة جبل طارق، وأن لا يعودوا إليه إلا بعد مرور بضع سنوات. ونصت اتفاقية عُقدت مع المغرب في 1721، على ضمان حقوق اليهود في التقاضي من قبل إخوانهم في الدين كلما تعلق الأمر بمنازعات عائلية. وأن المقيمين منهم بجبل طارق، "لابد من اعتبارهم أيضا رعايا طبيعيين بالولادة لـ [جلالته]"، وذلك على الرغم من مقتضيات اتفاقية أوتريخت. ومنذ هذا التاريخ فصاعدا، أصبح الحضور اليهودي في جبل طارق، قائما على أسس متينة. وفي أعقاب استقرار أثرياء التجار اليهود هناك، قدم أيضا مغاربة يهود من ذوي الإمكانات المتواضعة، أمثال الخرازين والحمالين والباعة المتجولين والصناع الحرفيين. ومن جهة أخرى، أدركت السلطات البريطانية في جبل طارق، مدى أهمية تسخير شبكة الروابط القائمة بين يهود لندن وجبل طارق والمغرب، للتمكن من ربط علاقات سلمية بين بريطانيا والمغرب. وسُمح للتجار المغاربة المسلمين منهم واليهود، وذلك بموجب اتفاقية عُقدت بين المغرب وبريطانيا سنة 1729،

بحرية التجارة في جبل طارق لمدة ثلاثين يوما، دون التمتع بحق الإقامة. لكن هذا المنع، سرعان ما أصبح مُتجاوزاً ولا يُعار له أدنى اهتمام.[56]

وحين بدأ سكان جبل طارق في الازدياد، ظل اليهود يمثلون عنصر أساسيا. ففي سنة 1725، كان بالصخرة 111 يهوديا من بين ساكنة بلغ مجموعها 732 نفراً، (أي بمعدل حوالي 15 في المائة)؛ وقدم حوالي 77 في المائة من هؤلاء من بلاد المغارب.[57] وفي عام 1754، بلغ عدد اليهود بجبل طارق 604 من ساكنة مجموعها 1810 نسمة. وفي سنة 1777، ارتفع عددهم إلى 863 يهوديا، وهو ما يعادل 27 في المائة من السكان المدنيين.[58] وفي 1826، أصبح مجموع سكان جبل طارق هو 15.000 نسمة، منها 1203 صُنفوا في قائمة "اليهود المولودين محليا" و456 آخرين ضمن قائمة يهود "بربارِيا."[59] وفي واقع الأمر، كان عدد يهود "بربارِيا" أكثر ارتفاعا من ذلك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن أغلبية اليهود من جيل "المولودين محليا"، انحدروا أصلا من يهود شمال إفريقيا.

---

[56]- انظر ما يأتي:

Mesod Benady, "The Settlement of Jews in Gibraltar, 1704-1783," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 26 (1979): 88-97; Jean-Louis Miège, "Les Juifs de Gibraltar au XIXe siècle," in *Les relations intercommunautaires*, 99-101; Magali Morsy, "Les Juifs marocains à Gibraltar au 18e siècle: Histoire d'une minorité manipulée," *Pluriel* (1976): 51, 59-60.

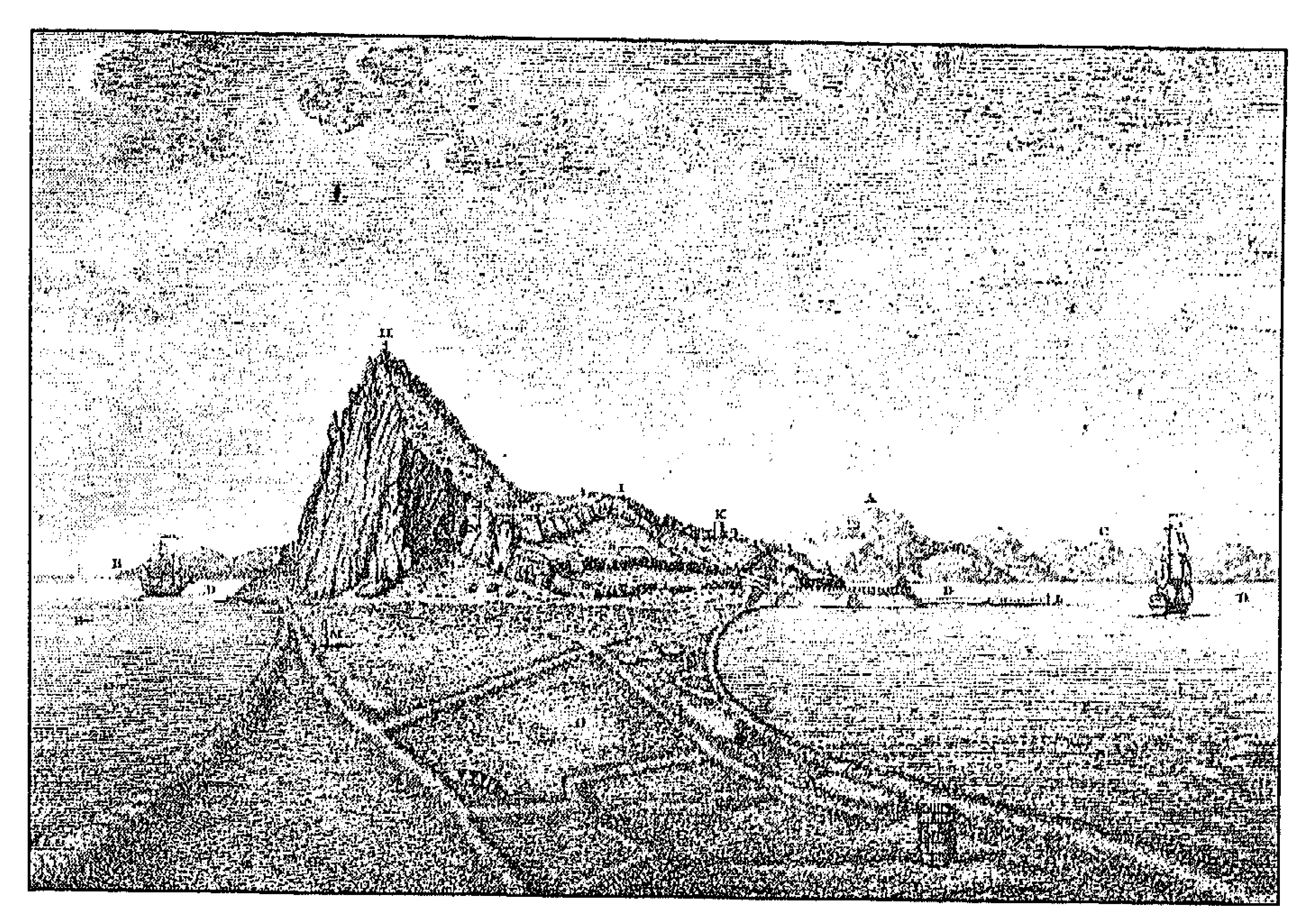
[57]- Magali Morsy, "Les Juifs marocains à Gibraltar," 48-50.

[58]- انظر ما يأتي:

Benady, "The Settlement of Jews in Gibraltar," 100; Thomas James, *The History of the Herculean Straits, now called the Straits of Gibraltar*, 2 vols. (London: Printed by Charles Rivington, 1771), 2: 320.

[59]- CO 91/90، جبل طارق، 11 نونبر 1826، وللاطلاع على تقديرات مختلفة للساكنة اليهودية في جبل طارق في القرن التاسع عشر، انظر:

Jean-Louis Miège, "Les Juifs de Gibraltar," 104-5.



اللوحة 6: جبل طارق سنة 1763، مأخوذة عن:
Thomas James, *The History of the Herculean Summits, Now Called the Straits of Gibraltar* (London: Charles Rivington, 1771).

ولم يكن جبل طارق مجرد وجهة يُقصد إليها لذاتها، بل كان يمثل أيضا نقطة انطلاق صوب عدة وجهات أوروبية أخرى، سواء أفي الحوض المتوسطي أم في غيره من المحطات. وكانت إسبانيا لا تزال مُوصدةً في وجه اليهود، لأن مفعول محاكم التفتيش ظل ساريا، بدليل أن إحداها، أدانت رجلا في اشبيلية سنة 1799 بممارسة طقوس عبرانية غير سوية. ولم تفتح إسبانيا أبوابها لليهود، إلا مع حلول منتصف القرن التاسع عشر، فقدم القسم الأكبر من المهاجرين اليهود إلى إسبانيا خلال هذه الفترة، من المغرب، على الرغم من قلة عددهم.[60] وفي البرتغال أيضا، ظلت محاكم التفتيش نشيطة منذ نهاية القرن الخامس عشر، كما فُرض الحذر على استقرار

[60]- انظر:
Julio Caro Baroja, *Los Judíos en la España moderna y contemporánea*, 2ed., 3 vol. (Madrid: Ediciones ISTMO, 1978), 3: 157-60, 202-12.

اليهود فوق أراضيه. ومع ذلك، بدأ اليهود، على الأقل، منذ مطلع القرن التاسع عشر، في التسرب شيئا فشيئا إلى لشبونة من جبل طارق، ومن بلدان شمال إفريقيا. وفي سنة 1816، سمحت لهم الحكومة البرتغالية بالممارسة العلنية لطقوسهم الدينية.[61] وبحلول سنة 1825، أفصحت التقارير عن استقرار ما يقارب الخمسة أو الستة آلاف من اليهود في لشبونة ووجود ثلاث كنائس عبرية مفتوحة للعبادة.[62] وقدمت نسبة كبيرة من أفراد الطائفة اليهودية الحديثة التكوين في لشبونة من الصويرة، فساعدت على إقامة علاقات تجارية بين البرتغال والمغرب.[63] وعلقت إحدى البعثات التنصيرية المعاصرة لهذه الفترة، على يهود لشبونة بعبارات معادية للسامية لا تخلو من القسوة نقتبس منها ما يأتي: "وجدت بأنهم شرذمة حقيرة يقارب عددها الألفين من الرعاع الشائنين الجديرين بالازدراء. ومع استثناءات قلية، فإنهم يتكونون من عناصر فرت من شواطئ برباريا، من تطوان ومن طنجة، ولكن بصفة أساسية من الصويرة؛ ويتعلق الأمر بأناس تافهين، هربوا قاصدين أراضي أجنبية للإفلات من العقاب على أفعالهم الشنيعة."[64] واستفاد ماير مقنين من وجود هذه الطائفة الحديثة التكوين، فأقام علاقات تجارية مع لشبونة.[65]

61- James Picciotto, *Sketches of Anglo-Jewish History* (London: Trubner & Co., 1875), 320.

62- انظر:

Joaquim Jose Ferreira, Gordo, "Tableau de l'état actuel du Judaïsme dans les différentes parties du globe," *Revue Orientale* I (1841), 104-5.

63- ويشكل المنحدرون من هذه الأسر، إلى اليوم، جزء من الطائفة اليهودية في لشبونة، انظر في هذا الشأن:

José Maria Abecassis, *Genealogia hebraica Portugal e Gibraltar sécs. XVII a XX*, 5 vol. (Lisbon: J. M. Abecassis, Distribuiçào, Livaria Ferin, 1990-91), 2:677-82: عن عائلة قورياط (Coriat), 3:588: عن عائلة بّنطو (Pinto).

64- George Borrow, *The Bible in Spain*, (London: J. Murray, 1843), 31.

65- انظر:

Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830-1894*, 4 vols. (Paris, Presses Universitaires de France, 1961-63), 2:96 n° 3 .

وبينما دأب بعض اليهود المنحدرين من شمال إفريقيا على التنقل بين جبل طارق ولشبونة، فقد اكتست هجرتهم إلى بريطانيا كذلك أهمية أكبر، فمثل إليهم جبل طارق -قبل كل شيء- نقطة انطلاق ملائمة إلى لندن، بصفتها المدينة التي ما فتئت تجتذب إليها المغاربة اليهود أكثر فأكثر إبان الجزء الأخير من القرن الثامن عشر.[66] وفي الفترات المبكرة، كان لليهود دور فعال في التجارة المغربية الهولندية. وتتولى أمور المبادلات بين هولندة والمغرب، مؤسسات تجارية يهودية، تتحكم في شبكة واسعة النطاق من الأقارب والوكلاء المنبثين في أمستردام، وفي مختلف الحواضر والمراسي المغربية.[67] وفي الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، حلت لندن مكان

---

[66]- انظر ما يأتي:

Albert M. Hyamson, *The Sephardim of England* (London: Lethuen, 1951), 97. H. Z. Hirschberg, "Jews and Jewish Affair in the Relations between Great Britain and Morocco in the 18th Century," in *Essays Presented to Chief Rabbi Israel Brodie on the Occasion of His seventieth Birthday*, ed. H. H. Zimmels et al. (London: Soncino Press, 1967), 158-59.

وقد لاحظ سيسيل روث المؤرخ الرائد في الدراسات التاريخية المتعلقة بيهود بريطانيا مدى أهمية تدفق اليهود من المغرب، انظر:

Cecil Roth, "Why Anglo-Jewish History ?" *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 22 (1970): 24.

[67]- انظر بخصوص هذه الشبكة الكبيرة المتكونة من التجار اليهود ما يأتي:

H. Z. Hirschberg, *A History of the Jews of North Africa, vol. 2: From the Ottoman Conquest to the present time*, 2d ed. (Leiden: Brill, 1981), 212-35; Herbert I. Bloom, *The Economic Activities of the Jews of Amsterdam in the Seventeenth and Eighteenth Centuries* (Williamsport, Pa.: The Bayard Press, 1937), 75-82; Jonathan I. Israel, "The Economic Contribution of Dutch Sephardi Jewry to Holland's Golden Age, 1593-1713," *Tijdschrift voor Geschiedenis* 96 (1983): 512, 517-18.

وتوجد المصادر الأولية المتعلقة بموضوع العلاقات المغربية الهولندية في:

Les sources inédites de l'histoire du Maroc de 1530 à 1845: Dynasties saadienne, archives et bibliothèques des Pays Bas, ed. H. De Castries et al., Ière ser., 6 vols. (Paris: E. Leroux, 1906-23); Johan de Baker, "Slaves, Arms, and Holy War: Moroccan Policy vis-à-vis the Dutch Republic during the Establishment of the ᶜAlawi Dynasty (1660-1727)" (Ph.D. diss., University of Amsterdam, 1991).

أمستردام من حيث الأهمية بالنسبة للتجارة المغربية، وعلى نحو متزايد، أصبح المغاربة اليهود ينظرون باهتمام بالغ إلى العاصمة البريطانية، باعتبارها الوجهة الحقيقية للفرص المثمرة.[68] وبالفعل، أصبحت، لندن بصفتها أكبر حاضرة في أوروبا في القرن الثامن عشر، وأثناء الحروب الثورية والنابليونية، أهم مركز مالي في العالم، فتبوأت منذئذ المكانة المتميزة التي سيطرت عليها هولندة في السابق.[69]

وبعد اندلاع الحرب البحرية مع فرنسا في 1793، تراجعت التجارة الفرنسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي ازداد الطلب على البضائع الإنكليزية. وأدى الاحتلال الفرنسي الذي شمل في وقت لاحق الحيز الأكبر من أوروبا الغربية، إلى شل تجارة الهولنديين والإيطاليين، الذين كانوا أيضا شركاء تجاريين رئيسيين للمغرب.[70] وفي أعقاب اجتياح نابليون لمصر سنة 1798، وما تلاها من انتصار للأسطول البريطاني بقيادة نيلسون (Nelson)، أصبحت هيمنة إنكلترا على التجارة كاملة في حوض البحر الأبيض المتوسط. وأصبحت إنكلترا عمليا، ولردح من الزمن، الشريك التجاري الأوروبي الوحيد للمغرب، في حين انهارت التجارة الفرنسية مع الصويرة انهيارا سريعا وحادا. وبناء عليه، ليس من المثير للاستغراب، أن يرتفع عدد المغاربة اليهود الذين بدأوا يستقرون في إنكلترا. ولا غرابة أيضا في أن تكون إنكلترا هي الوجهة التي قصدها مايير مقنين حين مغادرته المغرب سنة 1799.

68- انظر ما يأتي:

George Rudé, *Hanoverian London, 1714-1808* (Berkely: University of California Press, 1971), 33-36.

69- Alfred C. Wood, *A History of the Levant Company* (New York: Barnes & Noble, 1964), 180-87.

70- انظر:

Jean-Louis Miège, "Entre Désert et ocean: L'espace économique d'Essaouira au XIX^{e} siècle," *Revue Maroc- Europe*, n°. 4 (1993): 50-51.

في يوم 26 يوليوز 1799، أبحر ماير مقنين إلى لندن، على متن السفينة "أورُورَا" (Aurora).[71] وانطلقت السفينة المذكورة في بداية الأمر، من لندن مبحرة إلى جبل طارق، وتابعت طريقها في اتجاه الصويرة التي حلت بمياهها يوم 1 يونيو، فمكثت في مرساها قرابة شهرين، وقضى مقنين غالبية أيام يونيو في تحميل البضاعة. وتكونت الحمولة من المواد المعهود تصديرها من أراضي المغرب، مثل جلود البقر والماعز، واللوز، والصمغ العربي.

ولم تُسعفنا المصادر الموجودة في حوزتنا، في الكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعت بماير مقنين إلى المغادرة سنة 1799، باستثناء أنه كان في خدمة عامل الصويرة، الذي وضع أمواله رهن إشارته للمتاجرة بها.[72] لكنه من المعقول أن يسلم المرء بإمكانية استفادة ماير مقنين من روابطه التجارية مع لندن لتسهيل مأموريته نسبيا والتمكن من فرض وجوده هناك. وكانت لندن هي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب سنة 1799. وقد تضاءلت التجارة خلال السنوات العشر السابقة لهذا التاريخ، فأصبحت الصويرة المرسى الوحيد الذي يعرف نشاطا تجاريا يستحق الذكر مع الخارج، باستثناء طنجة حيث كان يقيم أعضاء الهيئة الدبلوماسية والتي كانت تشحن منها المُؤن إلى جبل طارق.[73] وكانت دار گدالة ودار مقنين من المؤسسات التجارية الأكثر أهمية، ومن بين ثلة التجار المغاربة والأجانب الذين واصلوا نشاطهم التجاري بدرجة محدودة نوعا ما، وكلتاهما كانت

71- *Parliamentary Papers*, House of Commons, Reports, vol. 28, 1799-1800, n°. 169

72- FO 52/11، طنجة، 1 غشت 1801، ماترا.

73- تختلف المصادر في شأن أعداد السفن التي حلت سنويا بمرسى الصويرة. وتحيل إحدى الدراسات، دون الإشارة إلى المصادر المعتمدة بخصوص كل سنة، إلى الأرقام الآتية: 30-40 مركبا سنويا في سبعينيات القرن الثامن عشر، و 30 مركبا في سنة 1798، و 32 مركبا في سنة 1799، و 28 مركبا لسنة 1800، و 40 مركبا لسنة 1801، و 25 مركبا لسنة 1803، انظر ما جاء عند مييج: Miège, "Entre Désert et ocean," 49-60، ويحيل مصدر آخر على 60 مركبا لسنة 1798: AEP, Correspondance Consulaire et Commerciale, 21، وقد ردت عند محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 132.

لهما روابط تجارية وثيقة مع لندن. وفي الواقع، يمكن القول من باب الإنصاف، أن الحيز الأكبر من تجارة المغرب مع أوروبا كان في قبضة الدور التابعة لهذين التاجرين.[74]

هذا بالإضافة إلى أن مقنين، كان يسير على خطى كبار التجار المغاربة اليهود الآخرين، الذين استقروا في الديار الإنگليزية. وبعد زمن قصير من إنشاء المرسى السلطاني بالصويرة سنة 1764، بدأ التجار المغاربة اليهود يسافرون إلى أوروبا. وغالبا ما كان مُقامهم المؤقت، يطول بالمراسي الأوروبية، إلا أنه لم يمض وقت كثير، حتى بدأ بعض التجار يقيمون بصفة دائمة في لندن. ويوحي التوقيت الذي اختاره مقنين لمغادرة المغرب، بأنه استغل فرصة مرافقته لحمولته الثمينة والكبيرة من البضائع، التي قدرت قيمتها بـ 5375 جنيهاً إسترلينياً، (وهو ما يعادل قرابة 38 في المائة من حمولة السفينة "أورُورَا") في الوقت الذي كان زحف وباء الطاعون يقترب من الصويرة. وعلى الرغم من افتقارنا لشهادة شخصية تؤكد دوافع ماير مقنين الحقيقية، فإن تقارير النائب القنصلي الفرنسي، قد أطلعتنا على أسماء لتجار آخرين، أبحروا في الوقت نفسه تقريبا، متجهين إلى إنگلترا هروبا من الوباء، وذلك على متن سفينة أخرى اسمها "لارك" (Lark).[75] وكان أفراد أسرة گدالة، قد غادروا المغرب بالفعل، في ماي متجهين إلى لندن، كما تخبرنا بذلك

74- انظر: *Gentleman's Magazine* 78 (1808): 983، وبخصوص التجارة بوجه عام خلال هذه الفترة، انظر المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 87-96.

75- ويدلي النائب القنصلي الفرنسي بالصويرة، ميشال لاباراک، (Michel Labarraque)، بشهادة مفادها أن كلا المواطنين أنطوانيط سباهي، (Antoinette Spahi)، وجوزيف مارو ((?) Joseph Maru)، قد "غادرا هذا المرسى للذهاب إلى لشبونة هروبا من العدوى التي تُلِم ويا للأسف بهذه المدينة، (...) وذلک على متن المركب الشراعي الإنگليزي "لارک" (Lark). وبعد يومين من ذلک، أدلى القنصل نفسه، "بشهادة تفيد بأن المسمى باروک بن يعقوب باروک (Baruk Ben Jacob Baruk)، أحد رعايا إمبراطور المغرب، قد غادر هذا المرسى للنجاة من المرض المعدي المنتشر، وذلک على متن المركب الشراعي الإنگليزي لو لارک کا گراي (Le Lark Ca Gray)." انظر: AEN، طنجة وموگادور 92، 5 فروكتيدور السنة السابعة (5 Fructidor année 7) و7 فروكتيدور السنة السابعة (7 Fructidor année 7) / السابع غشت، 1798-1799، ميشال لاباراک، (Michel Labarraque).

العبارات الآتية الصادرة عن النائب القنصلي الهولندي:"غادر اثنان من إخوة كدالة والشركاء قاصدين لندن، وأعتقد أنهما سيمكثان بها، ويتعلق الأمر بيهودة (Juda)، وداڤيد گدالة (David Guedallah)، وهما ابنان للأخوين گدالة الهالكين."[76] واستقل بعض من تجار الصويرة البارزين، متن السفن الثلاثة التي غادرت المرسى في الشهور اللاحقة من صيف 1799. ورافق مايير مقنين في رحلته على متن "الأورورا"، أفراد ينتمون إلى عائلتين إضافيتين، تربطه بهما علاقات المصاهرة، ويتعلق الأمر بكل من أبراهام (Abraham)، وسولومون صباغ (Solomon Sebag)، وأبراهام (Abraham)، ودايڤيد بِّنطو (David Pinto). بالإضافة إلى أفراد ينتمون إلى عائلات تجارية يهودية أخرى، شملت كوهين دي لارا (Cohen de Lara)، ويهودة قورياط (Judah Coriat)، وجوزيف أبنسور(Joseph Abensur)، ونينا أفلالو (Nina Aflalo)، ومردخاي أفرياط (Mordecai Afriat). وكان على متن السفينة نفسها، ممثل لكبار التجار المسلمين بالصويرة، وهو الجبان (؟) بوهلال.[77] وغادر الأخوان دي لارا (De Lara)، المغرب لاحقا في شهر شتنبر، فقصد أحدهما لندن، والثاني جبل طارق.[78] وفي ظل الظروف العادية، كان لابد من الحصول على إذن خاص للسفر إلى الخارج، ويتطلب الأمر، في كثير من الأحيان، ضرورة تحرير اتفاق مُوقع يتم بموجبه تقديم بعض الودائع التي يمكن أن تشكل ضمانة حقيقية للتاجر المسافر. وتكمن علة ذلك، في أن التجار المغاربة بالصويرة كانوا يتاجرون بأموال حصلوا عليها من بيت المال،[79] فيصبحون تبعا لذلك، من الناحية النظرية، مدينين للسلطان.

76- ARH, Consulaat Tanger I، 31 ماي 1799، شُوبْرومونْتْ النائب القنصلي الهولندي بالصويرة إلى بلونت القنصل العام الهولندي بطنجة.

77- *Parliamentary Papers*, House of Commons, Reports, vol. 28, 1799-1800, n°. 169, pp. 21, 25.

78- ARH, Consulaat Tanger I، 8 شتنبر 1799، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

79- Miège, *Le Maroc et l'Europe*, 2:23

وجدير بالإشارة أن بعض أثرياء تجار الصويرة لم يغادروا المغرب، حيث لجأ أفراد أسرة گدالة وبّنطو إلى عرصات جوار المدينة وبساتينها. في حين اكتفى البعض الآخر بالإغلاق على أنفسهم داخل مساكنهم.[80] وترك مايير مقنين وراءه عروسه الزُّوُهرة ابنة مايير بّنطو، أحد كبار تجار المدينة. ولَمَّا لم يكن التجار عازمين على مغادرة البلاد بصفة دائمة، فإنهم بوجه عام، يتركون زيجاتهم وأفراد عائلاتهم بالمغرب. وفي بعض الأحيان أيضا، يمنع موظفو المخزن التجار الذين يعتمدون في تجارتهم على قروض سلطانية، من السفر خارج البلاد مرفقين بأفراد عائلاتهم، فيُحتفظ بهم في المغرب على سبيل الضمانة.

وربما ساعدت مغادرة مايير مقنين للبلاد، قبل وصول هجمة الطاعون، على الإفلات من المصير الذي لقيه بعض أعضاء النخبة اليهودية، حيث أودى الوباء بحياة العديد ممن ظلوا منهم في الصويرة، بمن فيهم صهر مايير مقنين.

> توفي مِيِّير [هكذا] بّنطو يوم فاتح أكتوبر في حالة يُرثى لها من الوباء، وكانت زوجته وابنته البكر مريضتين جدا؛ فتحدث الناس عن ضياع تام لهذه الدار. وفقد السيد فُوكسْكرُوفت (Mr. Foxcroft)، ابنتيه التوأم نتيجة لقسوة المرضعتين اليهوديتين اللتين تركنهن عرضة للإهمال، لكنهما لقيتا جزاءهما إذ أصبحتا الآن في عداد الموتى. كما أن جل أفراد أسرة گدالة مصابون بالمرض، ولم يغادر أحد من أفراد هذه الأسرة مقر سكناهم؛ وعند هلاك السيد بّنطو فقدت ابنته التي تزوجها ميير مقنيل [هكذا] صوابها، وجدير بالمرء تقدير حالة هذه المرأة المسكينة.[81]

80- ARH, Consulaat Tanger I، 1، 8 شتنبر 1799، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

81- ARH, Consulaat Tanger I، 7 أكتوبر 1799، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت.

ولا نعرف شيئا على الإطلاق، عن ردود فعل مايير مقنين أمام ضياع صهره، ولا تجاه الحالة العاطفية لعقيلته التي تزوجها حديثا. كما أنه لا علم بنا بالوقت الذي تلقى فيه خبر وفاة مايير بِّنطو، ولا بما سمعه بخصوص الصحة العقلية لزوجته. وعلى أية حال، ليس هناك ما يدل على عودته لمشاطرة أحزان عائلته في المغرب. فهل يُعلل ذلک السلوک، بقسوة قلبه وبأنانيته الشديدة؟ وهل يمكننا القول ببساطة أن هذا الإهمال الواضح، الداعي للأسى، يمثل رد الفعل النموذجي الصادر عن تجار ذكور أقوياء وطموحين، كانوا على استعداد للتخلي عن أسرهم في أوقات الشدة؟ أو ربما أن كل ما في الأمر، هو أن هناک ظروفا أخرى لا نعرف عنها أي شيء؟

وسواء أكان مقنين غادر المغرب بسبب الطاعون أم لا، فإن الوباء طرح بالتأكيد صعوبات أمام وصوله إلى الوجهة التي قصدها، نظرا للتدابير البريطانية الصارمة في مجال الوقاية والحجر الصحي. ففي يوم 27 غشت، أرست "الأورورا" في سْتَانْگايت كرِيک (Stangate Creek)، بمحطة الحجر الصحي الأساسية الموجودة على نهر الميدْوَاي (The River Medway)، المجرى المائي الذي تعبره السفن البحرية في طريقها إلى لندن. كما وصلت أيضا إلى السْتَانْگيت كرِيک في منتصف أكتوبر سفينتان إضافيتان قادمتان من الصويرة. ونقل جيمس ماترا، القنصل البريطاني العام بطنجة خبر وفاة قبطان السفينة "لارک"، من جراء الوباء بالصويرة، فحذر وزارة خارجية بلاده، من الخطر الكامن في السفينة، التي كانت تقترب من السواحل البريطانية.[82]

[82]- FO 52/11، جبل طارق، 26 شتنبر 1799، جيمس ماترا.



اللوحة 7: صورة حديثة لمياه الساحل الإنگليزي الذي دخلت إليه سفينة "الأورورا" في سْتَانْگيت كريك حيث قضى مقنين الحجر الصحي على ضفاف نهر الميدواي عند مطلع القرن التاسع عشر.

ونظرت اللجنة المكلفة بالحجر الصحي البريطاني في القضية، فأوصت بتحطيم السفينة وحمولتها. ولم يرض أعضاء المجلس الملكي الخاص، الذين كانوا يقدمون المشورة للعاهل البريطاني، عن اتخاذ إجراءات فورية ومتطرفة من هذا النوع، غير أن اللجنة المذكورة أصرت على أن الاحتياط كان من الأهمية بمكان، في ضوء المستوى الذي بلغه الوباء في الصويرة، خلال الأيام التي استغرقها شحن البضائع. ومن بين أمور أخرى، أشارت اللجنة إلى:

القابلية الغريبة لاحتفاظ بعض البضائع التي كانت تشكل جزءاً من حمولة السفن المشبوهة، بعناصر كامنة ومساعدة على انتقال العدوى، وخاصة منها جلود الماعز المحتوية في داخلها على كميات كثيفة من الشعر الملفف. وتكمن الصعوبة الكبيرة، إن لم نقل عدم قابلية التنفيذ، في التمكن من تهوية تلك البضاعة وتهذيبها بما يكفي من الضمانات تفاديا لخطر انتشار العدوى؛ وهذا أيضا مع مراعاة شكل

السلعة وطبيعتها في حد ذاتها، وكذا ظروف الزمان والمكان التي جُلبت فيها تلك المواد من مواطنها الأصلية من أجل تخزينها في المستودعات بعد معالجتها وتعبئتها وحملها على متن السفن من موگادور. وفي أثناء هذه العمليات، يُفترض أن العديد من السكان المحليين إن لم يكونوا ماتوا من جراء الوباء ، فقد كانوا فيما يبدو عرضة لتهديده الفتاک.[83]

ويضيف التقرير نفسه، أن مرافق الحجر الصحي لم تكن ملائمة بما فيه الكفاية، وأنه على الرغم من أن ركاب السفينة وملاحيها ليسوا مصابين بالوباء، "فإن اللجنة لا يمكنها إلا أن تبدي مخاوفها، من احتمال احتفاظ السلع المشبوهة، بعناصر عدوى خامدة ومتربصة، فاعتبرتها غير قابلة لتطبيق أساليب التطهير العادية والفعالة."[84]

وقيل بخصوص السفينة "أورُورَا"، أنه على الرغم من إبحارها بزمن قصير قبل تفشي الوباء في الصويرة، فإن الجلود جُمِّعَت ونُقلت عبر مسافات تقارب الميلين أو الثلاثة أميال، وبالتالي يمكن أن تصيبها العدوى قبل وصولها إلى المرسى. كما تمت الإشارة أيضا إلى عدم إصابة أي من ركاب السفينة أو ملاحيها بالداء، ومع ذلک ساد الإحساس باحتمال وجود الوباء ولو بصورة خامدة.

وفي يوم 7 يناير 1800، أمر أعضاء المجلس الملكي الخاص بحمل ركاب السفينة المذكورة وملاحيها، إلى سفينة أخرى كانت راسية في مياه السْتَانْگيت كرِيک (Stangate Creek)، حتى يقضوا على متنها حجرا صحيا مدته أربعون يوما. وفي يوم 18 يونيو، نُقلت السفن الثلاثة المشبوهة من المرسى إلى عرض البحر، فتم التخلص منها، بإحراقها وإغراقها في مياهه

83- *Parliamentary Paper,* House of Commons, Reports, vol. 28, 1799-1800, n°. 169.

84- نفسه.

العميقة.[85] ثم قُدرت القيمة المالية للسفن الثلاثة، وقيمة حمولاتها من البضائع، فضلا عن الأمتعة الشخصية للركاب، حتى يتسنى بذلک، تعويض الخسائر التي لحقت بجميع الأطراف المعنية. وكان على ماير مقنين والمرافقين له من بقية الركاب، قضاء حجر صحي استغرق قرابة الستة أشهر على متن السفينة.

ونتج هذا التأخير الطويل الأمد، عن تقليد سياسي بريطاني متأثر بنظريات طبية تعود إلى أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، كان يسعى إلى حماية البلاد من خطر تفشي وباء الطاعون الدملي، الممكن وصوله من الخارج. وبدأت سياسات الحجر الصحي البريطانية منذ 1709، إثر إصدار أعضاء المجلس الاستشاري الخاص، لأوامر باسم الملك إبان تفشي وباء الطاعون بالمراسي الهانزية-البلطيقية. وفي 1710، صدر إعلان ملكي سُنَّ بموجبه قانون للحجر الصحي. وبناء على مقتضيات هذا الإعلان، أصبح من المفروض على السفن الوافدة من مياه البلطيق، والمتجهة إلى نهر التايمز، قضاء حجر صحي يستغرق أربعين يوما في فضاء السْتَانْگيت كرِيک.[86] وتستند هذه السياسات الوقائية، إلى أفكار الطبيب اللندني ريتشارد ميد (Richard Mead)، وتوصياته، وهو الذي كان واثقا من انتشار وباء الطاعون، بواسطة الأفراد المصابين بالوباء وعن طريق البضائع الوافدة من الأماكن الموبوءة. غير أنه حاول التوفيق في الوقت نفسه، بين وجهات النظر هذه و مثيلتها الأكثر كلاسيكية، التي كانت تُعزي أسباب

[85]– ويؤكد اللجوء إلى إحراق السفن القادمة من الصويرة، على الرغم مما يقتضيه ذلک، من تحمل للنفقات العمومية، عدم ملائمة الإمكانات الوقائية المتوفرة للحجر الصحي؛ ومن ثمة فقد صادق البرلمان على مشروع قانون لبناء محجر صحي انظر في هذا الشأن:
Charles Mullet, "A Century of English Quarantine (1790-1825)," *Bulletin of the History of Medecine* 23 (1949): 534-35.

[86]– Mullet, "A Century of English Quarantine," 512

انتشار المرض، إلى فساد الهواء وتعفنه.[87] وعلى امتداد القرن الثامن عشر، سُنَّت قوانين جديدة، وضعت مزيدا من المعايير المنظمة للحجر الصحي. وفي هذا الصدد، نص القانون الصادر سنة 1788، على أن يحرص ضابط الحجر الصحي "فضلا عن الالتزامات المحددة مسبقا، على استفسار الربان، عما إذا كانت سفينته توقفت في رودس [جزيرة يونانية كبيرة في بحر إيجة]، أو في موريا [جنوب اليونان]، أو عند سواحل إفريقيا، أو في موگادور [الصويرة]. وأن يستفسر كذلك عما إذا حدث اتصال ما، بين ملاحي السفينة وركابها وأي من السفن التي توقفت في الأماكن المذكورة، وأيضا عما إذا كان أحد ما قد مرض، وما نوع المرض الذي أصابه."[88]

وكان الطب البريطاني فخوراً جدا ببقاء لندن، على وجه الخصوص، في منأىً عن الإصابة بالطاعون منذ وباء 1665، الذي سبق أن صوره دانييل دُوفُوْ (Daniel Defoe)، بتفاصيله الفظيعة في روايته المشهورة: **يوميات سنة الوباء** *(A Journal of the Plague Year)*. ومع بعض الاستثناءات، اعتقدت الأغلبية الساحقة من المحققين، أن هذا الإنجاز الكبير، لم يكن سوى نتيجة لتطبيق هذه السياسة الوقائية الصارمة. وعُلِّلَت حصانة لندن الواضحة من الوباء، بعوامل أخرى مختلفة نذكر من بينها: الاعتماد الأساسي على استعمال نوع من الفحم المُكبْرَت، والصرامة في تطبيق قوانين الحجر الصحي، ثم وجود وضع متقدم من السلوك الصحي، القائم على النظافة والوقاية. ورفض الكاتب توماس هَاينْكوك (Thomas Hancock)، تأييد الفكرة القائلة بأن الحجر الصحي، هو الذي مكن من حماية المدينة من وباء الطاعون، فعزاه بدلا من ذلك، إلى جودة الأحوال الصحية السائدة في لندن: "إن الانتشار المتكرر لوباء الطاعون، الذي سجلته بعض من كبريات

87- P. Froggatt, "The Lazaret on Chetney Hill," *Medical History* 8 (1964): 46-47.

88- Mullet, "A Century of English Quarantine," 534.

A
JOURNAL
OF THE
Plague Year:
BEING
Obſervations or Memorials,
Of the moſt Remarkable
OCCURRENCES,
As well
PUBLICK *as* PRIVATE,
Which happened in
LONDON
During the laſt
GREAT VISITATION
In 1665.

Written by a CITIZEN who continued all the while in *London*. Never made publick before

LONDON:
Printed for *E. Nutt* at the *Royal-Exchange*; *J. Roberts* in *Warwick-Lane*; *A. Dodd* without *Temple-Bar*; and *J. Graves* in St. *James's-ſtreet*. 1722.

اللوحة 8: غلاف رواية دوفو، يوميات سنة الوباء.

A Journal of the Plague Year. By Daniel Defoe

المدن في أوروبا أثناء الآونة الأخيرة، لا يمكن تعليله إلى حد كبير، إلا بغياب شروط السلامة الصحية المماثلة، المتوفرة في لندن، والتي يعود إليها الفضل الكبير في تأمين أحوالها الصحية وتعزيزها."[89]

وبينما يميل بعض الأطباء إلى الاعتقاد بأن وباء الطاعون، ينجم في الأساس عن انتشار الهواء الفاسد، يرى العديد من بينهم أيضا، أنه ناتج عن انتقال العدوى.[90] وكانت لاحتدام الجدل، في أواخر القرن الثامن عشر وعند مطلع القرن التاسع عشر، بين أنصار هذين الاتجاهين المتعارضين، عواقبه الاقتصادية الواضحة، لأنه كان يمس بالإجراء الحكيم، القاضي

89- لا يرفض هذا الكاتب التسليم بفكرة انتقال وباء الطاعون عن طريق العدوى أي أنه مرض معدي، ولكنه يعتقد في الوقت نفسه في إمكانية نشوء الوباء عفويا وتلقائيا وكذلك بطريقة متقطعة وغير منتظمة في الزمان والمكان، انظر:
Thomas Hancock, *Researches into the Laws and Phenomena of Pestilence* (London: W. Philips, 1821), *Quarterly Review* 27 (1822): 545-46.

90- *Quarterly Review* 33 (1826): 218-57.

بفرض الحجر الصحي، مما أدى إلى تعطيل المعاملات التجارية، وعرقلتها بين الدول الأجنبية.[91] واختار توماس هَاينْكوك، المحقق الحجة، المشهود بكفاءته خلال القرن التاسع عشر، أن يتبنى منزلة بين المنزلتين، فذهب إلى القول بأن وجود العدوى الإفريقية، أمر لامناص منه، لظهور وباء الطاعون، غير أن "تشكل الهواء الوبائي"، هو الذي يكون سببا في تفشيه وانتشاره.[92] وذهب طبيب آخر يعتبر أيضا حجة في الميدان، ونعني به تشارلز ماكلين (Charles Maclean)، إلى أن وباء الطاعون، ينجم عن تأثير التغيير الحاصل في الغلاف الجوي، وتساعده في ذلك الاستعدادات الذهنية للفرد. ولماذا تساءل هذا المؤلف عن أسباب قلة تواتر وباء الطاعون، في شمال أوروبا مقارنة بما هو عليه الأمر في جنوبها؟

كانت دول الشمال بوجه عام، تتقدم بخطوات إلى الأمام في مجال الزراعة، بينما كانت مثيلتها في المشرق تتراجع. ومع ذلك، كانت بعض منها، إما تعيش في حالة من الجمود، وإما أنها لم تحقق إلا تقدما ضئيلا يقل بكثير عما حققته الدول الأخرى. وبناء عليه، نجد أن مقاطعات إسبانيا، وبعض الأجزاء من إيطاليا، ومقاطعات البندقية القديمة في دَلْمَاطِيَّة وإسْتِرِيَّا، الخ، وأجزاء كثيرة من پولونيا، والحدود الشرقية للأراضي الخاضعة للسيادة النمساوية، مثل هنگاريا وترانسلڤانيا، كانت أقل عرضة بقليل للأمراض الوبائية مما كانت عليه في السابق. ولا يعود ذلك إلى مجاورتها لتركيا، كما تم الاستدلال به خطأ، وذلك وفقا للاعتقاد في خاصية انتقال العدوى، وإنما يعود ذلك أساسا إلى تخلفها الكبير في المجال الزراعي.[93]

---

[91]- Gallagher, *Medicine and Power*, 11-12; Froggatt, "The Lazaret" 44-45

[92]- Hancock, *Researches* 51-247

[93]- انظر ما يأتي:

كان التناقض صارخا، بين ما يبدو من حصانة لندن أمام خطر وباء الطاعون، والحالة التي كانت عليها أحوال الصحة في المشرق، مع العلم أن أفكار الأوروبيين والمسلمين حول الطب، لم تكن بعيدة عن بعضها، عند مطلع القرن التاسع عشر، كما كان يعتقد معظم الأوروبيين الغربيين.[94] وعلى الرغم من أن البريطانيين لم تكن لديهم أية فكرة عن الأسباب البكتيرية للطاعون الدملي، (إذ لم تُحدد العلاقة المُتبَادَلة بين الفئران والبراغيث في إفشاء الوباء إلا عند منعطف القرن العشرين)، فإن الطريقة المنظمة التي تعاملوا بها مع المشكل في بريطانيا، قد بدت لهم بأنها تأكيد للتفاوت الموجود بين الشرق والغرب، أو على الأصح بين الغرب وبلاد "برباريا". وتكمن علة انتشار الوباء عند هؤلاء -في نظر البريطانيين- في إهمال السكان المحليين، وفي عجزهم الكلي، عن فهم كل ما يتصل بطريقة انتشار العدوى وتفشيها. وبالنسبة للبعض الآخر، فإن مستوى حضارتهم، هو السبب الرئيسي في تفشي الأوبئة بين ظهرانيهم. ولا يُنسب اجتياح الوباء لأراضي "برباريا" إلى جهل السكان المحليين فقط، بل أيضا لإيمانهم الراسخ بالقضاء والقدر.[95] وتقدم لنا رواية لرحالة أوروبي زار المغرب، مثالا نموذجيا في هذا الشأن: "إن المسلم لا يعرف كيف يحمي نفسه من الطاعون والجذام، كما أنه لا يرغب في معرفة ذلك. وحسب المعنى الحرفي للقرآن -أو بالأحرى حسب

= Review of *Results of an Investigation Respecting Epidemic and Pestilential Disease; Including Researches in the Levant Concerning the Plague*, by Charles Maclean, M. D., &c. &c. (1818), *Quarterly Review* 27 (1822): 534-35.

94- Gallagher, *Medicine and Power*, 13، وبخصوص النظريات الطبية الإسلامية المتعلقة بالطاعون انظر:
Dols, *The Black Death*, 84-109.

95- انظر ما يأتي:
Ann Thomson, *Barbary and Enlightenment: European Attitudes toward the Maghreb in the Eighteenth Century* (Leiden: Brill, 1987), 20.

وردت هذه النظرة النمطية عن ردود فعل المسلمين السلبية تجاه الطاعون في كتاب مَاكْ نيل:
William H. Mc-Neill, *Plagues and Peoples* (New York: Anchor Books, 1976), 166-67.

تفسيره المبهم من قبل الفقهاء المغاربة- فإن كل محاولة لصد البلوى أو الكوارث، التي يمكن أن يسلطها الله على المؤمنين الحقيقيين من عباده، لتعتبر اقترافا للإثم والمعصية."[96] وبناء عليه، فإن الطاعون هو نعمة من الله، لتطهير عالم الخطيئة وتنقيته، وبالتالي ليس هناك من سبيل لعلاجه، أو لمنع حدوثه.[97] (وفي الواقع، اتُّخِذت في البلدان الإسلامية بعض الإجراءات مثل إغلاق أبواب المدن لمنع انتشار الوباء) وبمعنى آخر، يرمز تفشي هذا الوباء المدمر، للملاحظين الإنكليز خلال القرن الثامن عشر، إلى سيادة نوع من الانحلال الأخلاقي في بلاد "برباريا"، وهو ما يتناقض تماما مع ما هو ساري المفعول في المجتمع المدني، من حرص على المحافظة على أسباب النظام، وعلى تفعيل الآداب العامة.

وكما كان الطاعون سببا أدى ببريطانيا إلى تقييد اتصالاتها مع المغرب، فقد يساعد أيضا في تفسير الأسباب التي جعلت التقارير الأجنبية الصادرة إبان تلك الفترة، تنظر إلى السلطان المولى سليمان، بأنه اختار الانطواء على الذات، مع الإحجام عن تقديم أي تشجيع للتجارة مع الأجانب. وقيل إن من بين الأسباب التي دفعت السلطان إلى فرض القيود على التجارة مع أوروبا، استغناؤه عن عائدات التجارة البحرية، بعد حيازة

96- انظر:

Xavier Durrieu, *The Present State of Morocco: A Chapter of Mussulman Civilization* (London: Longman, Brown, Green, and Longmans, 1854), 4-5

97 - انظر ما يأتي:

James Grey Jackson, *An Account of the Empire of Morocco and the Districts of Suse and Tafilalet*, 3d ed. (London, Printed by William Bulmer and Co., 1814), 175-77.

وذكر ماترا في تقرير له أن السلطان كان يعتبر الحجر الصحي في البر من باب الخطيئة. FO 52/11، 26 أبريل 1799. حين وصل خبر اجتياح الطاعون لمدينتي فاس ومكناس، تم إغلاق أبواب مراكش. ARH, Consulaat Tanger I، 4 ماي 1799، شُوبْرومونْتْ إلى بلونت. غير أن التونسيين كانوا يتصرفون بطرق متعددة (مثل الكرنطينة) شبيهة بما كان معروفا لدى الأوروبيين لمنع انتشار العدوى وعلاج الطاعون. وفيما يتعلق بحالة تونس، تبين كيف أن الباي اعتمد سياسة صحية عمومية لمنع انتشار الأوبئة، كما استعملت الأدوية في العلاج الطبي. انظر في هذا الصدد:

Gallagher, *Medicine and Power*, 24-26.

بيت المال، ممتلكات كثيرة من مخلفات عدد كبير من المنقطعين، الذين هلكوا من جراء الوباء دون أن يخلفوا ورثة لاستلام تركاتهم.[98]

وكان السلطان على دراية بالأحداث الجارية في المشرق.[99] وفي السنة التي سبقت انتشار وباء الطاعون، أقدم نابليون على غزو مصر، مما أشاع الوجل، ونبه إلى الخطر في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. ومما لاشك فيه، أن ارتجافا من الخوف هز الدولة الإسلامية في المغرب. ووجه السلطان العثماني سليم الثالث (1789-1807)، نداء إلى سلطان المغرب داعيا إياه إلى المساهمة في نجدة مصروالذود عن الإسلام.[100] كما عُرقلت التجارة المتوسطية، ليس فقط بسبب رحيل التجار الأوروبيين، بعد انتشار الوباء وما أفضى إليه من توقف للمبادلات، بل نجم أيضا عن النتائج المترتبة عن الحروب النابليونية في أوروبا. ولم يكن المغرب معزولا لمدة عقود، وعلامات التهديد الأجنبي تلوح في الأفق.

وإذا كانت للمخزن رغبة في الحفاظ على جيشه وبحريته المتآكلة، من أجل التوصل إلى تقوية سلطته من الداخل، فستظل لديه حاجة ماسة إلى الحصول على اللوازم العسكرية، وما إليها من المعدات الأخرى الموجودة في أوروبا. وفي سنتي 1801 و 1802، كان السلطان بصدد بذل محاولات لتأكيد سلطته في المناطق الجنوبية من البلاد،[101] فوجد نفسه أمام الحاجة الملحة للحصول على الأسلحة، والأموال السائلة. وأمام استمرار اضطراب الأحوال في الجنوب، طولب تجار الصويرة بدفع مُقدَّم من سلفاتٍ ماليةٍ إلى العامل لإنفاقها على الجيش، وأيضا بجلب بعض البضاعة لفائدة

---

[98]- المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 175.

[99]- الضعيف، **تاريخ**، 313.

[100]- FO 174/2، 3 ربيع الأول 1213 = 15 غشت 1798، ترجمة لمراسلة من السلطان العثماني إلى المولى سليمان.

[101]- المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 184.

السلطان.[102] واتضح حينئذ بأن الحل الوحيد لمواجهة هذا الموقف، هو اللجوء إلى خدمات الثلة القليلة من التجار المغاربة اليهود، المتوفرين منذ أمد بعيد على شبكات قائمة في أوروبا. وكان مايير مقنين الذي يعيش وقتئذ في لندن، في موقع جيد يتيح له أن يصبح الوكيل الأول بامتياز للمغرب في أوروبا. وتوحي فضيحة تورط فيها مقنين في 1801 و 1802، بأن الرجل ربطته أواصر وثيقة مع السلطة الملكية الحاكمة في المغرب، وأنه شرع منذ أمد في القيام بدور الوسيط بين المغرب وأوروبا، إبان تلك السنوات الأولى من مجرى حياته في إنكلترا.

وخلال سنتي 1801 و 1802، أرسل القنصل البريطاني بطنجة، سلسلة من التقارير المتعلقة بمايير مقنين المقيم في لندن، إلى وزارة الخارجية البريطانية. وتطلعنا صفحات تلك المراسلات الدبلوماسية، على نشوب نزاع بخصوص سفينتين، حجزهما السلطان المولى سليمان بمرسى الصويرة. وصادر السلطان البضائع المحمولة على متنيهما، فقُدرت قيمتها بما يعادل مائتي ألف ريال إسباني (ويسمى أيضا بالبِّيَاستر) أو بحوالي ثلاثين ألف جنيه إسترليني. وما لبثت المراسلات نفسها، أن كشفت النقاب أيضا عن متاجرة مقنين بأموال أمنه السلطان عليها، إذ أعطاه عامل الصويرة مُقَدَّماً من المال وأرسله إلى لندن. ومن مرسى هذه المدينة، بعث مقنين حمولات من البضائع إلى أخيه شلومو (Shlomo)، (ويشار إليه أحيانا بشالوم (Shalom)، وفي الوثائق البريطانية سولومون (Solomon))، وإلى حاييم گدالة التاجر الرائد بالصويرة. واستُدعى العامل بن عبد الصادق، والقاضي، وأمناء الجمارك إلى مراكش، فقُبض عليهم جميعا أثناء زيارة

102- FO 55/11، 23 يناير 180، ماترا.

السلطان للمناطق القريبة من المدينة.[103] وأُطلق سراح العامل بعد مرور يومين، لكنه نُحي عن منصبه. ويبدو أن شلومو مقنين، سُرح أيضا بعد ذلك بفترة وجيزة. وتبين أن مبلغا يقارب النصف مليون من الريال من مدخرات بيت المال قد تبخر، بعد أن وظفه العامل في التجارة على يد الأخوين مقنين.[104]

وادعى مقنين أنه أفلس، فصادر السلطان مجموع البضائع، لأن مقنين كان يتاجر على حساب المخزن. ولم يكن اهتمام وزارة الخارجية البريطانية، بقضية ما كانت لها أصلا أي رغبة للتدخل في شأنها، إلا نتيجة لضغوط من حوالي الخمسين من الدائنين البريطانيين، الذين دفعوا مُقدَّما إلى مقنين، كميات كبيرة من السلع المشحونة على متن السفن المُصادرة من قبل السلطان، فلم يجدوا بُدًّا من التماس وساطة حكومة بلادهم لاستعادة مستحقاتهم المالية.[105] كما رفع الدائنون ملتمسا في الموضوع نفسه إلى المولى سليمان:

> مهما كان الباعث وراء إقدام مقنين وأسرته التعيسة الحظ، على إثارة الاستياء لدى حضرتكم السلطانية، فإن حكمة جلالتكم ورحمتكم وسعت كل ذلك. لكنه، مهما كانت الأحوال، لا يحق السماح بمعاناة الأبرياء وبأدائهم الثمن عن أخطاء يشتبه أو يصح ارتكابها حقا من لدن

[103]- ويقدم مؤرخ معاصر لهذه الفترة رواية عن سجن العامل يوم 2 شوال 1225 = 16 فبراير 1801، الضعيف، تاريخ، 321. غير أن اسم مقنين غير وارد فيها، وذكر المؤلف الذي كان يعيش في الرباط أن السلطان ذهب إلى الصويرة وأمر بالقبض على العامل. ويبدو أن هذا الأمر غير محتمل، لأنه لو حل السلطان فعلا بالصويرة في هذا التاريخ لأشارت إليه تقارير القنصليات. وقد وصل السلطان في نونبر من السنة نفسها (نفسه، 32)، انظر أيضا:
Rachid Abdellah El-Nasser, "Morocco from Kharijism to Wahhabism: the Quest for Religious Purism," (Ph.D. diss., University of Michigan, 1983), 440-41.

[104]- FO 55/11، 1 غشت 1801؛ 18 شتنبر 1801 ماترا؛ AEN، طنجة 87، 14 مارس 1801، ميشيل لابراك (Michel Labraque)، الصويرة، إلى أ. گيلي (Guillet)، القنصل العام الفرنسي، طنجة، وانظر أيضا:
El-Nasser, "Morocco from Kharijism to Wahhabism," 440-41.

[105]- FO 52/14، 23 لندن، 10 يونيو 1801، ملتمس من الدائنين إلى وزارة الخارجية البريطانية.

الآخرين. وعليه، فإننا نلتمس من فضل جلالتكم أن تفرجوا عنا هذه الكربة، خاصة بعد أن تبين أن مايير مقنين، أصبح على حين غرة في حالة لا توصف من الضيق، وبعد تخليه الرسمي، نتيجة لذلك، عن حقوقه الكاملة المتعلقة بالبضائع المذكورة، سواء أكانت بالربح أم بالخسارة لصالحنا جميعا بصفتنا دائنين له.[106]

وكانت آمال ماترا (Matra)، في النجاح في استرداد الديون المستحقة لفائدة الدائنين البريطانيين ضئيلة.[107] وتعكس ردود فعله أمام هذه النازلة، طبيعة المواقف الأوروبية وخصوصياتها تجاه اليهود المنحدرين من بلدان المغارب أو من "بربارياً"، كما عُرفت بها المنطقة وقتئذ لدى البريطانيين. وكان "اليهودي البربري" مشهود له بالخداع وبأنه غير جدير بالثقة.

أتمنى سيدي، أن لا تلحق بتجارنا خسائر بالفداحة التي يخشونها حقا. ومن غير المحتمل جدا أن يحصل شخص غريب ويهودي بربري على قرض في لندن بقيمة الحمولة المشحونة على متن سفينتين، دون أن يأخذ بعين الاعتبار قدرته المالية الأكيدة على الوفاء بديون من ذلك الحجم. وحين بلغه خبر مصادرة السفينتين في بربارياً، كانت لديه، حسب أقوال وصلتني، ثلاث حمولات من البضائع الثمينة بصدد الخروج فتم إيقافها: إحداها من لندن، واثنتان إضافيتان من أمستردام ومن ليڤورنو. وتجدر الإشارة، إلى أنني واثق جدا، من أن حمولتي السفينتين الأخيرتين لم يتم شراؤهما بالسلف، ومن ثمة فقد تمكنانه من الوفاء بمستحقات الدائنين البريطانيين. غير أنني أعتقد سيدي، أن هذا اليهودي لا يعاني من الفاقة المدقعة كما يدعيها في رسائله إلى البلد الذي

---

[106]- FO 52/14، 23 لندن، 10 يونيو 1801، ملتمس إلى "صاحب الجلالة إمبراطور المغرب، الحاكم الأقوى والأسمى سيادة في جميع دول بربارياً."

[107]- FO 52/ 11، 18 شتنبر 1801، ماترا.

كتب إليه شاكيا عجزه، وبدلا من العزم على تسديد ديونه، فإنه خطط مليا بعكس ذلك لخداعهم أكثر فأكثر.[108]

وقدم مقنين طلبا إلى السلطان عبر وساطة القنصلية البريطانية في طنجة، التمس فيه الأمان للعودة إلى المغرب بسلام، والتمكن من استعادة ممتلكاته، ثم السماح له بمواصلة أعماله التجارية. كما طلب الحصول من السلطان، على رسالة تنص على أنه مهما كانت الممتلكات الموكولة إليه، فلا بد أن يكون شخصه تحت الحماية السلطانية. ومقابل هذه المِنَن، قدم مقنين كميات كبيرة من البارود فضلا عن لوازم أخرى. وعُرِضَت مبالغ مالية على أخ السلطان المولى عبد السلام، وأيضا على عامل الصويرة. وأعرب القنصل عن دهشته، إيمانا منه بأن مقنين وُلد وترعرع في هذا البلد، ومن ثمة فالواجب عليه أن يكون على بينة من أنه، حتى ولو كانت في حوزته خمسمائة رسالة للحماية، لما أفادت في إنقاذ أوقية واحدة من أي حمولة قد يجلبها معه، ولا أعتقد أنه كان يعني ذلك. كما أنه على بينة من أن الإمبراطور لا زال يطالبه بدين قدره مائتي ألف مكسيكو (عملة إسبانية؟): ولن يضمن سلامته هنا، إلا عن طريق ما يمكنه اقتناؤه في أوروبا. وليس من شك في إمكانية حصوله على جميع الوثائق التي يطلبها من الإمبراطور، وفي مدينة تعج بالمضاربين التجاريين مثل لندن، قد لا يجد مقنين صعوبة تستحق الذكر في العثور على عديد ممن يمكنهم تصديق وعود برباريا.[109] ولم تُجد الجهود الدبلوماسية المسخرة لاسترداد بضائع التجار البريطانيين شيئا، "لأنه، بغض النظر، عن عزوف جلالته الإمبراطورية عن التخلي عما حصل عليه دفعة واحدة، فقد كان له في هذه القضية، ما يجب أن يبدو لأمير إفريقي، بأنه حق

---

108 - نفسه.

109 - نفسه.

من حقوقه الأساسية."[110] وبلهجة أكثر انزعاجا، أفصح القنصل العام البريطاني عن تفسيره لنوايا السلطان:

> تتواصل أحوال التجارة مع موگادور على نحو مثير للقلق وتعوزه الحكمة أكثر من أي زمن مضى: إذ أقضي وقتي كاملا من بداية الأسبوع إلى نهايته في استقبال شكاوى لا نهاية لها في موضوع التجارة: وكنت أنجح في أمور بسيطة حتى ولو كانت لها صلة ما ببيت المال، ولكنني غاضب أمام عجزي عن القيام بما يستحق ذكره بخصوص قضية مقنين التي ظلت عالقة. ومن العواقب غير السارة بالنسبة لي، هي اضطراري إلى أن أكون دائما في سماع الإمبراطور، في وقت يكره فيه كل شيء عن العالم [هكذا]. وأنا على بينة تامة من أن لديه رغبة قوية في الدفع بجميع التجار المسيحيين، عن طريق إلزامهم، برسوم متعددة، على الانسحاب من الجنوب، حتى تصبح تجارته الخارجية مقتصرة على يهوده دون غيرهم، فيكون في وسعه التخفيف عنهم وفقا لإرادته دون أن يلحق بهم أي إزعاج أو مضايقة.[111]

وكان للقنصل البريطاني إدراك واضح لطبيعة الوضع القائم. إذ كان السلطان، في واقع الأمر، مهتما بحصر نطاق التجارة الخارجية في قبضة عدد صغير من اليهود الذين تسهل مراقبتهم عن قرب. وجوابا عن الجهود البريطانية الهادفة إلى استرداد ديون التجار، أكد المخزن بصريح العبارة بأن مقنين نفسه مِلك للسلطان، حيث كتب عامل طنجة محمد بن عبد السلام السلاوي بما يلي: "فليكن في علمكم، أن مير بن مقنين هو يَهُودِيُّنَا، وأن كل الأموال التي يتاجر بها، هي لبيت مال المخزن في الصويرة."[112] وعلى الرغم

---

[110] - FO 52/11 ، طنجة 2 أكتوبر 1801، ماترا.

[111] - FO 52 /11 ، طنجة 21 نونبر 1801، ماترا.

[112] - FO 52/14، 26 محرم 1217 = 29 ماي 1802، (تولت مصالح وزارة الخارجية البريطانية ترجمة هذه الرسالة إلى الإنگليزية).

من الملتمس المرفوع إلى وزارة الخارجية من قبل دائني مقنين، بدا واضحا أن الحكومة البريطانية لم تكن لها رغبة في القيام بعمل حاسم، باستثناء توجيه بعض الاحتجاجات الرسمية إلى المخزن.[113] وفي غضون ذلك، تحققت الاستجابة لطلب العفو الذي تقدم به مقنين، فاشتكى القنصل بالعبارات الآتية: "أعلنت جلالته الإمبراطورية، أنه من المستحيل أن يعتقد المرء، بأن يهوديا أجنبيا تمكن حقا من الحصول على حين غرة على قروض بهذا الحجم في لندن؛ وأنه لم يفعل أكثر من مصادرة أشياء تعود ملكيتها الأصلية إلى خزينته، وبما أنه لم تبق عنده الآن أي مطالب أخرى ضد اليهودي، فقد عفا عنه؛ ويمكنه العودة إلى هنا والقيام بالتجارة، كما يمكنه البقاء في لندن ويتاجر مع بلاده، وهو آمن على حياته وممتلكاته."[114] ومع ذلك، واصل ماترا، الدفاع عن مطالب مقنين ضد المخزن، حتى بعد زعمه بأن التاجر المذكور عرض عليه رشوة فرفض قبولها من مقنين.[115] ويبدو من المحتمل جدا، أن يكون الطلب الذي تقدم به مقنين عبر وساطة وزارة الخارجية البريطانية، مجرد حيلة سعى من ورائها إلى التخفيف من مطالب الدائنين البريطانيين وصرف الاهتمام عنها.

ولم تكن التجارة المغربية وقتئذ ذات قيمة كبيرة للبريطانيين، مما قلل من درجة اهتمامهم بنازلة بسيطة مثل هذه. ولكنه بالنسبة للمغاربة، فإن نتائجها من الأهمية بمكان. إذ أصبح مقنين التاجر الرئيسي المسئول عن تدبير شؤون التجارة مع أوروبا. وربما استاء السلطان من سلوك مقنين وشقيقه، وأنه أراد التأكد من عدم إقدام مقنين مرة أخرى، على اتخاذ مبادرات مستقلة مماثلة في المستقبل. وربما كانت رغبة السلطان أيضا في أن

113- FO 52/11 ، طنجة 2 أكتوبر 1801، ماترا.

114- FO 52/11، 23 دجنبر 1801، ماترا.

115- FO 174/284، 18 نونبر 1802، پلهام (Pelham)، إلى ماترا.

لا ينقذ مقنين من ورطته، إلا بعد أن تأكد من تقديمه دلائل ملموسة، عن مدى قدرته على توجيه كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، وغيرها من المؤن واللوازم. وبعد مدة وجيزة من القبض على العامل، والإقدام على مصادرة بضائع مقنين، زار السلطان المدينة، وعند استقباله لأعضاء الهيئة التجارية، أعلن عزمه على وضع حد نهائي للمشكلة.[116] واستمر العامل نفسه في تقديم خدماته إلى المخزن، فأُعيد إلى منصبه بالصويرة في 1803.[117] وربما كانت تلك الحادثة في جميع أطوارها، مجرد سحابة عابرة. وعلى أية حال، فمهما كانت طبيعة متاعب ماير مقنين مع المخزن، فإنها سرعان ما كانت تنتهي، دون أن يكون لها أدنى تأثير على مكانته، باعتباره وسيطا بين المغرب وأوروبا. وبطريقة مماثلة أيضا، فإنه مهما كانت المتاعب التي تخبط فيها مقنين مع دائنيه في إنكلترا، فإنها لم تحل دون تموضُعِه المريح، باعتباره شخصا ذا مكانة رفيعة، في أوساط النخبة السِّفَردية المقيمة بين أحضان الطائفة اليهودية الإنكليزية.

116- AEN، طنجة 87، 16 أكتوبر 1801، من ميلي (Millet)، وساباتيي (Sabatier)، بالصويرة إلى گيلي.

117- AEN، طنجة 87، 20 فنديمير (Vendémiaire)، السنة الثانية، من [ ] إلى گيلي، (1803).

الفصل الرابع

"البِرْبِرِسْكُوسْ"

(اليهود المغاربة) في لندن



الفصل الرابع

"البِرْبِرِسْكُوسْ" (اليهود المغاربة) في لندن

أصبح مايير مقنين في شهر ماي من سنة 1802، يتمتع بالحقوق والامتيازات التي يخولها السماح بالإقامة للأجانب في الديار الإنگليزية.[1] ويشكل هذا الإجراء، الذي يمكن التعبير عنه اصطلاحيا بحقوق الإقامة (Endenizenation)، حلا جزئيا لعدد محدود من الأجانب اليهود المحظوظين، ممن استطاعوا الحصول على رسائل مفتوحة من عاهل بريطانيا، تخول لهم حقوق الإقامة. وحين يستفيد الفرد من هذا الحق، يصبح "في منزلة وُسطى بين وضعية الإنسان الغريب عن البلد، ووضعية المواطن المتأصل، أي المولود فيه،"[2] لأن الفرد المستفيد من هذا الحق، لا يتمتع بالإعفاء من الرسوم المفروضة على الأجانب، كما أنه لا يمكن للأطفال المولودين قبل الحصول على حقوق الإقامة، أن يرثوا الممتلكات

1- انظر ما يأتي:

PRO, Index to Denizations, Meir Cohen Macknin, of Morocco, to be a free Denizen and to have all rights, etc. to free Denizens belonging, 11, May 1802.

وبخصوص لائحة اليهود الذين استفادوا من حقوق السماح بالإقامة (Denizens)، قبل 1800، انظر ما يأتي:

W.S. Samuel, "A list of Jewish Persons Endenizened and Naturalized 1609-1799," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 22 (1970): 111-44.

2- انظر ما يأتي:

H. S. Q. Henriques, *The Jews and the English Law* (Oxford: Oxford University Press, 1908), 234.

وبخصوص حقوق الإقامة، انظر أيضا:

Gerald Berkeley Hertz, *British Imperialism in the Eighteenth Century* (London, Archibald Constable and Co., 1908), 61.

العقارية. وفي بداية الأمر، لم يكن التَّجَنُّس من الخيارات الممكنة للمهاجرين اليهود الجدد، وذلك على الرغم من أن آمال السَّفَرد اللندنيين، في إمكانية تحقيق ذلك، كانت أكيدة. وبعد سلسلة من المبادرات، قام بها جوزيف سالڤادور (Joseph Salvador)، وغيره من التجار السَّفَرد البارزين، لتمكين اليهود من حق التَّجَنُّس، عُرض على البرلمان البريطاني مشروع قانون لتجنيس اليهود: (The Jew Bill) سنة 1753. غير أنه ما إن تم عرضه في بداية الأمر على مجلس العموم، حتى أثيرت في شأنه موجة مفاجئة من صخب الجماهير، عجلت بإلغائه. وفي واقع الأمر،كان لابد من انتظار حلول سنة 1826، وموافقة البرلمان البريطاني على إقرار مشروع قانون، يلغي إلزامية المرور عبر الطقوس الأنكليكانية القائمة أساسا على التعميد والتناول، كشرط للتجنيس، ليُفسح المجال أمام اليهود وتُخول لهم إمكانات فعلية للحصول على الجنسية البريطانية.[3]

وكان يهود إنكلترا على عتبة عهد جديد، في الفترة التي عاش خلالها مقنين في لندن. وعلى الرغم من أن أولئك اليهود، لم يتحرروا تماما من جميع المعوقات القانونية، على غرار إخوانهم في الدين على عهد فرنسا الثورية، وذلك منذ زمن كرومويل (Cromwell)، عندما كان يُسمح لهم بالإقامة في إنكلترا، فقد اختلفت أوضاعهم عما كانت عليه الأمور في بقية أنحاء أوروبا. وكثيرة هي المعوقات الوسيطية التي ظلت جاثمة على صدور غالبية يهود أوروبا، بينما كان يهود بريطانيا العظمى في منأى عنها. وفي هذا الصدد،

---

[3]– انظر ما يأتي:

Frank Felsenstein, *Anti-Semitic Stereotypes: A Paradigm of Otherness in English Popular Culture, 1660-1830* (Baltimore: The John Hopkins University Press, 1995), 187ff.; Henriques, *The Jews and the English Law*, 241-45; Hertz, *British Imperialism* 64ff.; David S. Katz, *The Jews in the History of England, 1485-1850* (Oxford: Clarendon Press, 1994), 240-53, 384; Todd M. Endelman, *The Jews of Georgian England 1714-1830* (Philadelphia: Jewish Publication Society in America, 1979), 24-26.

أصبحت إنكلترا أول بلد أوروبي يسمح لهم بحرية الاستقرار قانونيا أينما شاءوا، بعد أن وافقت على وجود اليهود فوق ترابها. وفي المقابل، لم يكن لليهود، في معظم بلدان أوروبا، وإلى حدود القرن التاسع عشر، أي حق في الإقامة الدائمة، إذ كان عليهم تكبد مشقة الحصول على مواثيق من السلطات المحلية، أو من الدولة تحدد لهم بموجبها شروط الإقامة ومدتها في مدينة ما، أو في محل معين. وقبل الثورة الفرنسية وتحقيق الانعتاق، كان في وسع مقنين أن يتمتع بحرية أكبر في الحركة بأرض المغرب، مما كانت تتيحه آنئذ كثير من دول أوروبا. وفي المغرب، كما في غيره من بلدان العالم الإسلامي، كان اليهود، ومعهم أيضا جماعات دينية أخرى، أحراراً من الناحية النظرية، في التحرك أينما شاءوا، لكن مع ضرورة الخضوع للتقنينات المنظمة لتلك الحركة، أينما حلوا وارتحلوا. وفضلا عن ذلك، كان اليهود يواجهون معوقات أقل بكثير في بلدان العالم الإسلامي، في مزاولتهم لمهن مختلفة عما كانوا يعانونه حقا في أوروبا في عصر ما قبل الانعتاق والتحرر، حتى ولو كانوا ميَّالِينَ أكثر إلى التَّرَكُّزِ في أنشطة مهنية محددة.[4]

وكانت إنكلترا تمثل استثناء قبل عصر الانعتاق، بحكم تمتع اليهود فيها بحرية التنقل، وبوجود قيود أقل نسبيا، على مستوى المهن التي يمكنهم ممارستها (وذلك على الرغم من منعهم من دخول مجلس العموم، وهيئة المحامين، والجامعات). ولا يؤدي اليهود أي ضرائب، ولا أي رسوم أو مكوس خاصة بهم، كما هو الحال غالبا في مرحلة ما قبل التحرر بأوروبا القارية.[5] وكتب ملاحظ مرموق لحياة اليهود الإنكليز، في القرن التاسع

---

[4]- انظر ما يأتي:

Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle Ages* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994), 99.

[5]- انظر:

Lionel Kochan, *Jews, Idols and Messiah: The Challenge from History* (Oxford: Basil Blacwell, 1990), 81.

عشر ما يأتي:

> على الرغم من أن وضع اليهود في إنكلترا، لم يكن في حد ذاته بالروعة التي يمكن أن يُحسدوا عليها، فقد شكلت بريطانيا العظمى للجنس اليهودي جنة عَدْن حقيقية، مقارنة مع بلدان أخرى كثيرة. وإن كانوا لا يتمتعون بأي حقوق مدنية أو سياسية، فضلا عن أنهم عادة ما كان يُنظر إليهم من قبل أعداد غفيرة من السكان، بنظرات يشوبها الاحتقار والشک والنفور، وإذا اضطروا إلى تحمل الازدراء والمعاملة الفَظّة بشفاه مبتسمة، وبخطى خانعة ومُنصاعة، فإنهم على الأقل قد تمتعوا في ظل العلم البريطاني بقدر لا يُستهان به من الرخاء المادي. وكانوا آمنين في أرواحهم وذواتهم وممتلكاتهم؛ وفوق هذا وذاک، كان مسموحا لهم بالممارسة العلنية لشعائرهم الدينية وبتبجيل رب أسلافهم.[6]

بل ربما كان الأمر الأكثر أهمية، هو الدرجة المتنامية من المثاقفة لدى الكثير من اليهود في المجتمع الإنكليزي، إذ بدأ القبول بهم في الأوساط الاجتماعية غير اليهودية. وكانت الظروف السياسية والاجتماعية مواتية لتحقيق الاندماج، ونتيجة لذلک، ضعف كثيرا، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تمسک اليهود الشرقيين بملتهم اليهودية، وخاصة لدى الأغنياء منهم، بل وربما أيضا لدى من كانوا أقل تدينا.

وكما ذكر ذلک طُودْ أَنْدِلْمَانْ (Todd Endelman)، "فإن الانصهار الراديكالي للعديد من السَّفَرد في القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، لا مثيل له وقتئذ في الطوائف اليهودية."[7] ومن المؤكد أن الأفكار المغرضة، ظلت حاضرة حتى بين أحضان الداعين إلى القضاء على ما تبقى من

6- James Piccioto, *Sketches of Anglo-Jewish History* (London: Trubner & Co., 1875), 190

7- Todd Endelman, *Radical Assimilation in English Jewish History, 1656-1945* (Bloomington: Indiana University Press, 1990), 33.

المعوقات. وكان اعتناق المسيحية، هو السبيل الأنجع لتمكين الكثير من السِّفَرد من تحقيق الانصهار الكامل. وسواء أتعلق الأمر بأولئك اليهود الذين كانت لهم طموحات، وتحدوهم الرغبة في أن تصبح هويتهم كاملة التماثل مع الطبقة العليا في المجتمع الإنكليزي، أم بأولئك الذين استهوتهم، ببساطة، إزالة المعوقات الاجتماعية التي تحول دون رقيهم في المجتمع، فقد وجدوا جميعا في الدخول إلى كنيسة إنكلترا، خيارا يسير المنال. وهكذا نجد أن أبراهام، وهو أحد أحفاد مايير مقنين، قد تم تعميده في إحدى كنائس لندن سنة 1817، وأن حفيدا ثانيا لمقنين اسمه دايڤيد، تزوج امرأة غير يهودية.[8]

وبصفة عامة، بدأت تتغير المواقف والسلوكيات تجاه اليهود. إذ صارت النزعة المؤيدة للسامية *(Philo-Semitism)*، عملة رائجة في أوساط المتعلمين غير اليهود، مما انقلبت معه، إلى درجة معينة، تلك الصور النمطية السلبية، التي هيمنت على عقلية المسيحيين خلال القرون الوسطى.[9] ويمكن أن نلمس بعض ملامح هذا التغيير، الحاصل في مواقف المجتمع تجاه اليهود، وذلك من خلال المجرى الفني لحياة ريتشارد كومْبِرلاَنْدْ (Richard Cumberland)، أحد الكتاب المسرحيين الشعبيين الإنكليز،[10] الذي حقق بعض الشهرة بتأليفه لمسرحية "اليهودي" *(The Jew)*، المؤيدة للسامية،

8- استقينا هذه المعلومات من السليل الوحيد الباقي في إنكلترا الذي لا يزال يحمل اسم مقنين، رسالة من أندري مقنين (André Macnin)، 20 أبريل 1998. وقد تزوج دايڤيد كوهين مقنين (David Cohen Macnin)، من پرسيليا ميتشيل (Priscilla Mitchel)، يوم 17 فبراير 1831، انظر:

Parish records of St. James, Westminster, London.

9 - كانت النزعة المؤيدة للسامية (Philo-Semitism)، أيضا كتيار له أهميته قبل قُبْول اليهود في القرن السابع عشر. غير أن تنامي فكرة التسامح والاحتمال في هذا التاريخ ليست سوى انعكاسا للنزعات الألفية (أي القائلة بعودة المسيح الثانية وحكمه ألف سنة) السائدة وقتئذ، ولا تعني أبدا حدوث أي تلاقي فعلي مع اليهود (لأنه لم يكن يسمح بالإقامة وقتئذ في إنكلترا إلا لليهود الذين اعتنقوا المسيحية لكنهم استمروا في الممارسة السرية لديانتهم اليهودية، ويسمون أيضا بالمارانيين أو المسيحيين الجدد)، انظر في هذا الشأن:

David S. Kartz, Philo-*Semitism and the Readmission of the Jews to England, 1603-1655* (Oxford: Clarendon Press, 1982).

10- Picciotto, *Sketches*, 237-40

وقد افتُتح عرضها سنة 1794 في الدّرُورِي لاَيْنْ (Drury Lane)، أحد مسارح لندن الرئيسية. وحاول مؤلف المسرحية جاهدا في نصه، التخلص من الصور النمطية السلبية المتأصلة في الوعي الإنگليزي عن اليهودي البخيل، فبرر ذلک البخل عبر تصويره لشيڤا (Sheva)، الشخصية الرئيسية للمسرحية، وهو اليهودي المرابي، الذي يقوم أيضا بكثير من أعمال البر والإحسان. وأعاد المسرحي نفسه، إحياء هذا الموضوع، في كوميديا موسيقية هزلية أقل نجاحا تحت عنوان: "يهودي موگادور: أوبِّرَا هزلية في ثلاثة مشاهد"، (*The Jew of Mogador: A Comic Opera in Three Acts*)، فكانت موضع انتقادات لاذعة بعد عروضها الأولى في مسرح الدّرُورِي لاَيْنْ سنة 1808.[11] وكتب أحد النقاد في هذا الصدد: "إن كومْبيرلاَنْدْ الذي كان يقلد فيلدين (Fielding)، وميلتون (Milton)، قد قام الآن بنوع من التَّحَسُّبِ، لكسب معجبين مستقبليين، وذلک بتقليده لنفسه. إذ لم يكن اليهودي ناداب (Nadab)، بطل هذه المسرحية، سوى نسخة طبق الأصل لشخصية اليهودي شيڤا (Sheva)؛ إنه الرجل العجوز المتدفق بالمال والإحسان، والرجل البخيل في الوقت الذي قد يكون فيه البعض الآخر غنيا، والعبد الراضخ للفقر، والقادر على الإفراج عن العبيد."[12] وتوقف عرض المسرحية بعد ثلاث أو أربع ليال. غير أن فائدة مسرحية "يهودي

---

[11]- انظر ما يأتي:

Katz, *Jews in the History of England*, 343-45. Richard J. Dricks, Richard Cumberland (Boston: Twayne, 1976), 86; Louis Zangwill, "Richard Cumberland Centenary Memorial Paper," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 23 (1971): 38-39; M. J. Landa, *The Jew in Drama* (New York: KTAV Publishing House, 1969), 141.

[12]- *The Examiner* (1808): 299، ولم تكن العروض النقدية الأخرى أكثر حاتمية في حقه، انظر ما يأتي:

e.g., *Edinburgh Annual Register* I, n° 2 (1808): 275-76; *European Magazine* 53 (1808): 381.

وللاطلاع على مناقشة مستفيضة للمسرحية، انظر:

Lewis I. Newman, *Richard Cumberland: Critic and Friend of the Jews* (New York: Bloch Publishing Company, 1919), 22-28.

موگادور" لا تكمن بوضوح في مزاياها الأدبية، بقدر ما تكمن في إشارة القنصل البريطاني، المعتمد بطنجة سنة 1823، إلى إمكانية استناد الكاتب على نموذج ماير مقنين، في رسم معالم الشخصية الرئيسية لمسرحيته. وكان القنصل يكتب وقتئذ بنبرة لا تخلو من الاستياء، حول الصلاحيات الجديدة التي حصل عليها ماير مقنين، في عهد السلطان الجديد المولى عبد الرحمن.[13] ولا توجد أي عناصر إثبات معاصرة، للاستدلال بها على استلهام كومْبيرلاَنْدْ الفعلي لأفكار مسرحيته من مقنين وأنشطته.[14] ولا تقدم المسرحية أيضا أية تفاصيل مطابقة للوقائع المعروفة في حياة مقنين. ومع ذلك، فمن غير المستبعد أن يكون بعض المتفرجين، قد سمعوا عن مقنين، بحكم أنه أصبح شخصية معروفة وشهيرة في الأوساط التجارية اللندنية. وبالنسبة لأولئك الذين كانوا لا يعرفون بوجود مقنين كشخصية حقيقية، فإن الصورة النمطية لليهودي البربري، شكلت جزءاً من المتخيل الأدبي لدى عموم الجمهور المتردد على قاعات المسرح. وبعبارة أدق، فإن شخصية التاجر اليهودي، الخادم لبلاط السلطان، كانت بالفعل معروفة جدا في دوائر المسرح بلندن.

وتبين قصة جوزيف سومبال (Joseph Sumbal)، وهو نجل ليهودي البلاط المشهور صاموئيل سومبال (Samuel Sumbal)،[15] قوة إعجاب الجمهور البريطاني بالطابع الغرائبي لـ"بربارِيا"، وذلك جنبا إلى جنب مع

[13] - FO 52/54، 29 نونبر 1823. وقد أصر على تأكيد ذلك أيضا في: FO 52/54، 12 أبريل 1824.

[14] - كتب كومْبيرلاَنْدْ مذكراته قبل ظهور مسرحية "يهودي موگادور"، كما أن رسائله المنشورة لم تكشف عن شيء من ذلك القبيل، انظر:

Richard Cumberland, *Memoirs of Richard Cumberland* (London: Printed for Lackington, Allen, & Co., 1806); Richard Cumberland, *The Letters of Richard Cumberland*, ed. Richard J. Dircks (New York: AMS Press, 1988).

[15] - يبدو أن صاموئيل سومبال كان عنده ابن ثان اسمه يهودة (Judah)، وكان يعيش أيضا في لندن، انظر:

Manon Hosotte-Reynaud, "Un négociant français à Mogador à la fin du XVIII^{e} siècle et sa correspondance avec le consul de France à Salé," *Hespéris* 44 (1957): 336.

كراهيتهم لليهود. وتفيدنا جوانب من مذكرات الممثلة المشهورة ماري ويلز (Mary Wells)،[16] ببعض الأخبار عن جوزيف الذي تزوجها في السجن، حيث كان يقضي عقوبة بالحبس لعدم تسديد ديونه. ويبدو أن الأب تمكن من تهريب ممتلكات كثيرة خارج المغرب، في اتجاه أوروبا، حيث كانت الأسرة تقضي بعض الوقت. ونتيجة لهذا الفعل، سجنه السلطان، لكنه تمكن من الفرار إلى جبل طارق، وأرسل إلى مرساه كميات كبيرة من السلع انطلاقا من الصويرة. وفي نهاية الأمر، قِيل إنه مات مسموما في سياق دسائس غامضة، دُبرت في البلاط. وحاول أبناء سومبال، المطالبة بحقوقهم في التركة في فرنسا، لكنهم أخفقوا في التوصل إلى أية تسوية لصالحهم. وذهب جوزيف سومبال إلى هولندة، ثم إلى إنكلترا، وحسب الممثلة ماري ويلز، فقد تابعه واحد من إخوته أمام القضاء، فأُلقي عليه القبض، وأُودع في سجن فْلِيتْ اللندني، المحاذي لضفاف فليت ريڤير (Fleet River)، والمشهور باستقبال المدينين والمفلسين، مع أفراد عائلاتهم. وهناك رواية أخرى مفادها أن جوزيف، سُجن بتهمة عدم احترام المحكمة وتحديها، برفض الإجابة على استفسارات تتعلق بكمية كبيرة من الماس، كانت في حوزته.[17] وفي غضون ذلك، وكما جاء على لسان الممثلة ويلز التي قالت: "كنت وقتئذ في السجن: فجاء وهو مُحاط بكل مظاهر الأبهة والروعة المعروفة لدى ملوك الشرق، ويسهر على خدمته عدد من الوصفان

[16]- وقد غيرت ويلز اسمها إلى لِيَا (Leah)، عند اعتناقها للديانة اليهودية، انظر مذكراتها:

Leah Wells Sumbel, *Memoirs of the Life of Mrs. Sumbel, Late Wells*, 3 vols. (London: C. Chapple, 1811).

[17]- انظر:

Ibid., I: 190-91. Kalim A. Burnim, "The Jewish Presence in the London Theater, 1660-1800," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 33 (1992-94): 89.

المغاربة."[18] وقبلت ويلز، التي كانت معروفة بسلوكها الغريب الأطوار، اقتراح سومبال للزواج به واعتناق الديانة اليهودية، فضلا عن تغيير اسمها إلى لِيبيًّا. وجاء في تقرير مثير كتبته صحيفتا المونين بُوسْت (Morning Post)، والگايْزِيتِيرْ (Gazeteer)، عن حفل الزفاف ما يأتي:

> في مساء يوم الخميس الماضي، أقيم حفل زفاف وفقا للعادات اليهودية في سجن الفْلِيتْ (The Fleet)، بمناسبة زواج ويلز، الممثلة سابقا في مسرح الكوڤن گاردن (Coven Garden)، بمستر سومبال اليهودي المغربي، المحتجز في هذا السجن بسبب الديون. وجرى الحفل، بكل مظاهر الأبهة المعهودة، في الأعراس اليهودية. وكان العريس يلبس زيا رفيعا من الحرير الأبيض، وفوق رأسه عمامة رائعة مزينة بريشة بيضاء: والعروس التي تحولت الآن إلى يهودية، كانت أيضا مسربلة بلباس فاخر من السَّاتان الأبيض، ورأسها مكسو بقبعة أنيقة، تتعالى منها كومة ضخمة من الريش الأبيض. وحضر شقيق المستر سومبال مراسيم الحفل، مرتديا لباسا من السَّاتان الوردي وعمامة مزينة بالريش. وكانت البناية مضاءة ببراعة بمصابيح متنوعة الألوان، وفقا لعادات اليهود وتقاليدهم. وكان بقية الحاضرين في العرس من اليهود ،في أزيائهم المعهودة، وهم ممن يمتهنون بيع الأشياء المستعملة أو القديمة. غير أنه إذا ما تم استثناء الضيوف، فإن كل شيء قد تجلى فيه مظهر العظمة الشرقية، وعلى الرغم من أن المستر سومبال كان سجينا بسبب ديونه الثقيلة، فقد كانت في حوزته كثير من الممتلكات.[19]

وكتبت صحيفة المونين هيرالد (Morning Herald)، في تقرير لها، بأسلوب لا يخلو من الذهول والارتباك، أن المِيسِزْ بيكي ويلز (Mrs. Becky

---

[18]- نفسه، I: 194-95.

[19]- نفسه، 3: 182-83.

(Wells)، التي سبق لها أن صالت وجالت في مسارح هذه المملكة تمادت كثيرا في طيبة نفسها المعروفة جدا إلى درجة الإقدام على الزواج من يهودي مغربي!" وفي إثر ذلك، احتج سومبال في رسالة وجهها إلى صحيفتي المونين بوسط (Morning Post)، والگايْزِتِيير(Gazeteer)، مع الإشارة إلى "أنه لم يُودع في سجن الفْلِيتْ بسبب الديون، وإنما نتيجة لعدم احترامه للمحكمة."[20] وبعد مرور أسبوعين تقريبا على زواجهما، تم التوصل إلى تسوية مع أخيه، أفضت إلى إطلاق سراحه. وكتبت زوجته ويلز أنه "بعد استعادة الحرية، اتخذ لنفسه مُقاما في منزل مناسب بالأُورْكارْدْ سْتْرِيتْ (Orchard Street)، عند البُّورْتْمَانْ سْكواير (Portman Square)، حتى يكون قريبا من السفير التركي، الذي ربطته به علاقات حميمة، وكثيرا ما يقوم بزيارته".[21] وتتحفنا المِيسِزْ سومبال، بلمحات من نسج خيالها الاستشراقي عند وصفها لعادات زوجها الغرائبية بالعبارات الآتية:

> إن محاسنه الشخصية غير مشهودة تماما في العادات الأوروبية. ومن شأن هذه الحالة، أن تزيد في غمه ونكده؛ فلا تجده يستعيد أي قدر من هدوءه، إلا بعد الجلوس متربعا وإحاطة نفسه بأجواء العظمة المشعة عن أدواته ومُعِدَّاته المغربية. ولإحداث هذا التحول الهام، فإن محتويات حقائبه مبعثرة في كل لحظة وحين، وأحس بمنتهى السعادة، عند مشاهدتي لرفيق حياتي الرفيع، مرة واحدة خلال كل اثنتي عشرة ساعة، وهو مَكسُوٌّ بأناقة شبيهة في البهاء بعُطَيلٍ ثانٍ.[22]

ويبدو أن سومبال خطط للعودة إلى المغرب، كي يصبح تاجرا سلطانيا، "وحتى تحظى زيارته بحظوظ قبول وافرة، عرض مبالغ مالية

---

[20]- نفسه، 3: 184-85.

[21]- نفسه، 1: 200-201.

[22]- نفسه، 1: 207.

كبيرة هدايا، ومن ضمنها مدافع نحاسية، بلغت قيمتها 20.000 جنيه إسترليني."[23] وليس من المستغرب أن يؤول ذلك الزواج إلى الفشل، إذ لاذت الميسز سومبال بالفرار؛ وتناقلت الصحف خبر الطلاق في 1798. وكتبت الطليقة مستخفة باليهود أنه:"لما كانت جميع طقوسهم، سواء منها الطقوس ذات الطبيعة الدنيوية أو الدينية، منظمة وفقا للتشريعات الموسوية، فإنهم (إلى جانب مكرهم الخسيس الذي يعتبر من الخصوصيات الملازمة لأفراد تلك الأمة)، يُقْدِمُون دوما على تحريف معناها لبلوغ أهدافهم الخاصة؛ لأنه لدي اعتقاد راسخ، بأن الديانة اليهودية، ليست مجرد مراوغات كلامية، ناشئة عن دوافع مصلحية."[24] وكان هذا المكر يتمازج مُقترَناً بخداع شرقي:

> إذا كان بقية المغاربة مماثلين له من حيث مزاجه واستعداده، فسيكونون حتما غير سُعداء إلى حد بعيد. وبما أنه كان معتاداً في بلده على بلوغ كل ما يتوقع الحصول عليه، فإنه يتوقع تحقيقه أيضا في غيره من البلدان: لكن في ظل هذه الظروف، فإن وضعية السيد والخادم لابد أن تكون فظيعة ومُهولة؛ لأن ما هو معروف لديهم، هو أن الخادم الذي يرتكب خطأ (ولو كان بسيطا في بعض الأحيان) يُصبح محروما من حقه في الوجود. وسبيلهم الوحيد للحيلولة دون وقوع ذلك، هو التخلص من السيد بواسطة خنجر، أو باللجوء إلى السم؛ إلى درجة أن الخوف يصبح ملازما لكل منهما في أي لحظة وحين.[25]

ووفقاً لسيناريو سيصبح مألوفا مع ماير مقنين، تُركت الميسز ويلز -غير المحظوظة- وهي مُغرقة بديون ثقيلة، فتمت متابعتها من قِبَلِ

23- نفسه، 2: 78.

24- نفسه، 2: 93.

25- نفسه، 2: 102-3.

الدائنين، بعد مغادرة زوجها السابق للبلاد؛ وكتبت في هذا الصدد: "علمت منذئذ عن طريق رجل فاضل، أنه ذهب إلى ألطونا(Altona)، بالدنمارك، حيث شيد هنالك شارعا كبيرا على نفقته الخاصة."[26] واعتمادا على مصدر آخر، يظهر أن الميسز ويلز، بالغت كثيرا بتضخيم ممتلكاته إلى هذا المستوى. ذلك أن دايڤيد قرقوز (David Corcos)، الذي كانت له قرابة فيما يبدو مع سومبال، ذهب إلى القول بامتلاكه وثائق في مجموعته الخاصة، تثبت أن جوزيف سومبال كرَّسَ أوقافا دينية -(حاكديش) (*hekdesh*)-، لمدرسته المتخصصة في تعليم التلمود والتوراة، ولكنيس يهودي في ألطونا. وكانت وفاة جوزيف سومبال بالمدينة نفسها سنة 1804.[27]

يوفر تصوير سومبال في هذه المذكرات نموذجا أوليا لماير مقنين، الذي ظهر على مسرح الأحداث في لندن، سنوات قليلة فقط بعد تجربة سومبال. إن الصورة الجذابة، والمخاتلة، المتسمة بغرابتها الشرقية لشخصية سومبال، المتسربل في لباسه الأخَّاذ، والذي كان يجد راحته المطلقة في مصاحبة السفير التركي أكثر مما كان يجدها عند معاشرته للإنگليز، لتتمازج حقا مع صورة اليهودي الداهية والمراوغ. إن المشاهد التي صورت اليهود الشرقيين، وهم في كامل البهاء والبهجة، إلى جانب حفل الزفاف الذي أُقيم في السجن، قد تلتها في الآن نفسه، تلك الصورة النمطية المألوفة والأكثر انتشارا بخصوص الباعة المتجولين اليهود وتجار الخردة، أي السلع القديمة والمستعملة، وذلك حتى لا ينسى القارئ الأصول التي ينتمي إليها يهود

---

[26]- نفسه، 2:101.

[27]- انظر ما يأتي:

Hayyim Bentov, “Le-demuto shel ha-sar Shmuel Ibn Sunbal,” in *Zekhor le-Avraham: Kovets ma’amarin le-zekher* R. *Avraham Elmalih*, ed. H. Z. Hirschberg (Jerusalem: Va’ad ‘Adat ha-Ma’aravim bi-Yerushalayim, 1972), 51.

ويحيل المؤلف على وثائق في حوزة صديقه داڤيد قرقوز. وربما كانت هذه الوثائق هي نفسها التي أشار إليها داڤيد قرقوز بخصوص اختيار صاموئيل سومبال للعائلات العشر المرشحة للاستقرار في الصويرة.

"بربارِيا."[28] وعكساً، فقد كان من الممكن، أن يتمثل شارع الباعة المتجولين الأشكناز، في أعين اللندنيين، بمظهر الشيء المعهود لديهم، غير أن الصورة النمطية لليهود كافة كانت هي صورة اليهودي الشرقي، الداكن البشرة والكئيب المنظر.[29] وكثيرا ما تبين أيضا، من خلال أدبيات الرحلة الشعبية لهذه الفترة، بأنه على الرغم من اختلاف المظهر الخارجي ليهودي "بربارِيا"، ولليهودي المعروف بلندن، فقد كانا يشكلان معا جزءاً لا يتجزأ من "العِرق" ذاته. وخلص أحد الرحالة في وصف كتبه للحي اليهودي بتطوان في سنة 1838، إلى أنه في مقدرتك

> أن تذهب أينما يحلو لك، لتجد بأن هنالك قواسم مشتركة تظل ملازمة لهؤلاء البني إسرائيليين، تصبح مكتوبة بصفة قسرية على ملامحهم الخارجية، سواء أكانوا لابسين قبعة، أم سترة مطرزة، أم حزاما من بلاد البربر، أو عندما يحملون رُزم الملابس والسلع القديمة على أكتافهم في شارع المونموث (Monmouth Street)، فلا سبيل للغلط في هويتهم. وقد كتبت في نظراتهم المُنِمّة عن الفضول وعلى ملامحهم المنشغلة باستمرار، اهتماماتهم الدفينة المُختزلة في الربح والمال القذر. وربما كان هذا هو الذي يضفي عليهم تلك الدناءة في المظهر، والتي لا يمكنهم التجرد منها بتاتاً.[30]

28- بخصوص الصورة النمطية التي تعود إلى أواخر خمسينيات القرن الثامن عشر عن اليهود الباعة المتجولين والمتاجرين في الخردة، أي في السلع القديمة أو المستعملة، انظر:

Endelmen, *Jews of Georgian England*, 105-7; Felsenstein, *Anti-Semitic Stereotypes*,78-79.

وللاطلاع على لمحة عامة حول الباعة المتجولين وتجار الخردة اليهود، انظر ما كتبته بيتي نگار:

Betty Naggar, *Jewish Pedlars and Hawkers*, 1740-1940 (Camberley, Surrey: Porphyrogenitus, 1992).

29- Felsenstein, *Anti-Semitic Stereotypes*, 88

30- انظر ما كتبه إدوارد نابيي في:

=

ولم تتبدد هذه الصورة السلبية فعليا في مسرحيات كومْبيرلاَنْدْ، وذلك على الرغم من أن المتفرجين تحدوهم الرغبة للاعتقاد في أن اليهودي كان فاضلا حقا ومستقيم الأخلاق. وكان اليهود أنفسهم غير مُبالين بنوايا كومْبيرلاَنْدْ الحسنة، وتضايقهم الطريقة التي يتم بها تقديمهم.[31] وبالإضافة إلى ذلك، ربما فضل غالبية اليهود أن ينأوا بأنفسهم عن الصورة الشرقية، التي كان كومْبيرلاَنْدْ يجعلها ملازمة لهم في مسرحيته.

واتسم التيار المناصر للسامية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر بالتعارض، وذلك على النحو المُشخص في مسرحيات كومْبيرلاَنْدْ أو حتى في الزواج بين لِييًّا وِيلْزْ (Leah Wells)، وسومبال. وبينما كان اليهود يحظون في الوقت ذاته بالقبول، ولو على مضض، في أوساط المجتمع البرجوازي الإنكليزي، فأصبح اندماجهم سريعا نتيجة لذلك، فإن الصور النمطية المعادية للسامية ظلت سائدة. ومثال ذلك، أننا نجد المحبين للسامية والمناصرين لها، يعتقدون أن اليهود لديهم ميل للجشع وانعدام الضمير في الممارسات التجارية، لكن هذا الاعتقاد كان من النتائج غير السارة للتمييز القائم ضدهم في المجتمع الجَنْتِيلي، أي غير اليهودي. وبالتالي، كان هناك بعض الجَنْتْلِيِّين، الذين دعوا إلى القضاء على المعوقات المدنية والسياسية، لكن دعواتهم تلك، غالبا ما صاحبتها مواقف الاستصغار والازدراء، لاسيما وأن عدد المهاجرين اليهود إلى إنكلترا، سجل زيادة ملحوظة عند أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وفضلا عن الانشغال بإزالة المعوقات المدنية لفائدة اليهود، ترددت أيضا فكرة الاهتمام بإدماجهم عن طريق اعتناق المسيحية. وفي 1808، وهي

= Edward Napier, *Excursions along the Shores of the Mediterranean*, 2 vols. (London: H. Colburn, 1842), I: 271-72.

31- Katz, *Jews in the History of England*, 344-45

السنة نفسها التي ظهرت فيها مسرحية كومْبيرلاَنْدْ، تأسست الجمعية اللندنية لنشر المسيحية في صفـوف اليهـود (The London Society for Promoting Christianity among the Jews). غير أن المسيحيين لم يوافقوا بالإجماع على جهود هذه الجمعية التنصيرية، وذلك ليس فقط نتيجة للطرق المجرَّدة من المبادئ الخلقيّة، التي اعتمدتها لكسب المُعتنقين الجدد، بل أيضا بسبب وجود معارضة عنصرية لتحويل اليهود إلى الديانة المسيحية.[32]

وكان اليهود السِّفَرد بوجه الخصوص، متقدمين عن اليهود الأشكنازيين على درب المثاقفة، بل وإلى درجة معينة من العلمنة. وفي منتصف القرن السابع عشر، كان السِّفَرد أول اليهود الذين عاشوا في إنكلترا، ولم يكن يُسمح لأي منهم بالوجود في البلاد منذ الطرد الجماعي لسنة 1290. وحتى قبل أن يحصل القبول الرسمي لحق اليهود في العيش في إنكلترا سنة 1665، فإن عددا ضئيلا من اليهود المارانوس، بدأوا يستقرون في لندن وبريستول (Bristol)، خلال القرن السادس عشر. وكان اليهود المعروفون باسم "المسيحيين الجدد"، سباقون إلى الاستقرار في أمستردام، عند مطلع القرن السابع عشر، حيث كان في وُسعهم الممارسة العلنية لشعائرهم العبرية، ومن هـناك، انطلقت المبادرة الهادفة إلى إعادة قبول اليهود في إنكلترا. وفي سنـة 1655، حل بلندن الحاخام السِّفَردي مِنَاصِيح بن إسرائيل (Menasseh ben Israel)، بعد أن كان مقيما في أمستردام. وعلى الرغم من اعتقاد هذا الحاخام، بأن عودة اليهود إلى إنكلترا، سيكون من شأنها الإسراع بتشتيت اليهود في كل أرجاء المعمور، باعتباره من العلامات المبشرة

---

[32]– انظر ما يأتي:

Ursula Henriques, *Religious Toleration in England, 1787-1833* (Toronto: University of Toronto Press, 1961), 175; Michael Ragussis, *Figures of Conversion: "The Jewish Question" and English National Identity* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1995), 15-26; Endelman, *Jews of Georgian England*, 71ff., Piccioto, Sketches, 241-43, 282.

بحلول عصر عودة المسيح المنتظر، فقد أكد أيضا على المساهمة الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها اليهود. وكانت الاضطرابات الدينية، الناجمة عن مرحلة الحرب الأهلية، سببا في إثارة الاهتمام باليهود. وترى المفاهيم البروتستنتية، المبشرة بالعودة الثانية للمسيح، في رجوع اليهود إلى إنكلترا إيذانا بالإسراع إلى تحقيق هذا الهدف المشكوك في صحته، وذلك على الرغم من أن التأثير الألفي، بخصوص إعادة قبول اليهود، ربما كان أقل أهمية من تعطيل الامتيازات التقليدية التي أتت بها الحرب الأهلية. ودعا كرومويل (Cromwell)، في سنة 1655 إلى عقد مؤتمر الوَايْتْ هُول (Whitehall Conference)، للنظر في مسألة إعادة قبول اليهود. وعلى الرغم من فشله في الحصول على موافقة المندوبين، فقد أعلن بكامل الوضوح، بأن المارانوس أحرار في ممارسة شعائرهم الدينية، وبالتالي مهد السبيل، ودون إصدار أي قانون رسمي يقضي بإعادة القبول، أمام تكوين الطائفة اليهودية في لندن.[33]

واستمر المستوطنون المارانوس في التوافد على لندن، غير أن هؤلاء اليهود، الذين كانوا يعتمدون التقية لكتمان عقيدتهم، أصبحوا قادرين على ممارسة شعائرهم العبرية بصفة علنية، بمجرد الوصول إلى إنكلترا. وقدم الحيز الأكبر منهم من بلاد البرتغال. وجدير بالتذكير، أن عددا كبيرا من اليهود الإسبانيين رحلوا من إسبانيا إلى البرتغال أثناء الطرد الجماعي لسنة 1492، فوجدوا أنفسهم ملزمين بالاختيار بين اعتناق المسيحية أو الطرد

---

[33]- هناك خلاف حول أسباب إعادة قبول اليهود إبان عهد كرومويل. وللاطلاع على وجهة نظر مركنتيلية وسياسية في الموضوع، انظر:

Jonathan I. Israel, *European Jewry in the Age of Mercantilism, 1550-1750* (Oxford: Clarendon Press, 1985), 158-60.

بينما يقدم كاتز تفسيرا دينيا معمقا للموضوع، انظر:

Katz, *Philo-Semitism*, passim; idem; *Jews in the History of England*, 108ff; Endelmann, *Jews of Georgian England*, 16-17.

ويحتوي كتاب: Katz, *Philo-Semitism, 205-31*، على الوصف الأكثر شمولية لمؤتمر الوايت هول.

سنوات قليلة فقط بعد ذلك. وبما أنهم تحولوا إلى المسيحية بصفة جماعية تحت وطأة الإكراه الشديد، فقد حافظ العديد منهم على هويتهم الحقيقية المشتركة، بالتكتم على ممارسة عقيدتهم اليهودية لعدة قرون. وعند تحقيق الوحدة السياسية بين إسبانيا والبرتغال (1580-1640)، عاد الكثير من المارانوس إلى إسبانيا، هربا من محاكم التفتيش في البرتغال، لأنها اعتبرت أكثر ضراوة مما كانت عليه مثيلتها في إسبانيا. وفي إسبانيا، أصبحت كلمة "البرتغالي" مرادفا ملازما لـ"ليهود"، ويعني ذلك بعبارة أوضح، اليهود المنحدرين من البرتغاليين، ممن تحولوا تحت الإكراه إلى المسيحية وسُموا وقتئذ بـ "الكُونْفِرْسُوسْ" (*conversos*). وكانت لغة المهاجرين السِّفَرد إلى إنكلترا، هي الإسبانية أو البرتغالية، غير أن الهيمنة كانت للبرتغالية، التي فرضت وجودها باعتبارها اللغة الرسمية للطائفة. وتستعمل كلمة "البرتغالية" للإشارة إلى اليهود السِّفَرد بوجه عام في لندن، وذلك طبقا لما عليه الحال في إيطاليا وهولندة.[34]

وابتداء من الجزء الأخير من القرن السابع عشر، وإلى حدود القرن الثامن عشر، ازداد عدد اليهود السِّفَرد في إنكلترا، وخاصة في لندن. وفي القرن الثامن عشر، فاقهم المهاجرون الأشكناز من حيث العدد، وذلك على الرغم من أن اليهود السِّفَرد ، يظلون في مجموعهم، الأكثر ثراء.[35] ومع حلول منتصف القرن الثامن عشر، بلغ عدد الساكنة اليهودية في إنكلترا ما بين السبعة والثمانية آلاف، فكان من بينهم قرابة الألفين من السِّفَرديين. وفي سنة 1800،

34- Miriam Bodian, *Hebrews of the Portuguese Nation* (Bloomington: Indiana University Press, 1997), 12-13.

35- انظر: Picciotto, *sketches*, 152، لإجراء تقييم للثروة لدى أعضاء الطائفة اليهودية في لندن، وذلك على أساس الواجبات المدفوعة إلى بيعة اليهود السفرد، انظر:

Edgar R. Samuel, "The Jews in English Foreign Trade - A Consideration of the 'Philo Patriae' Pamphlets of 1753," in *Remember the Days*, ed. John M. Shaftesley (London: Jewish Historical Society of England, 1966), 131-33.

بلغ عدد اليهود السِّفَرد في لندن زهاء الأربعة آلاف، وهو ما يعادل خُمس مجموع هذه الطائفة.[36] ويبدو أنه من بين الأسباب المفسرة للتزايد القليل نسبيا في عدد اليهود السِّفَرد هو أن نسبة منهم انصهرت عناصرها في المجتمع الإنكليزي، فقطعت بالتالي أواصرها مع الطائفة اليهودية. وخلافا لليهود الأشكناز، فإن إخوانهم في الدين من السِّفَرد ، ينحدرون من "المسيحيين الجدد" في إسبانيا والبرتغال، كما كانوا أكثر احتكاكا بالغرب، بل وبثقافته العلمانية في بعض الأحيان. وربما هذا ما يفسر ميول اليهود السِّفَرد إلى الانصهار في المجتمع الإنكليزي، مما كان يُفضي كثيرا إلى الزواج المختلط وإلى اعتناق المسيحية الأنكليكانية. ولم تكن هذه الصيرورة المتمثلة في الزواج المختلط وفي التحول إلى ديانة أخرى، وليدة للتنصير بالقوة، كما هو الحال في فترة العصور الوسطى، بقدر ما هي وليدة للتثاقف الذي بلغ تأثيره مدى بعيدا، لم يشهده أي مكان آخر في العالم اليهودي لهذه الفترة. وبغض النظر عن كل هذا، فإن التثاقف غالبا ما كان يعني التخلي عن ممارسة الشعائر الدينية، وعدم الانتظام في التردد على الكنيس اليهودي، والعمل يوم السبت.[37]

وتمكن بعض السِّفَرد من احتلال مواقع مرموقة في المؤسسات المالية بحاضرة الأعمال في لندن، فكان منهم سماسرة الأسهم المالية، والتجار، والمتعاقدون الحكوميون بالقروض.[38] وبصفتهم أصحاب ثروة، استثمروا في الممتلكات الحضرية والعقارات القروية، فأقاموا بذلك علاقات اجتماعية مع

36- Albert M. Hyamson, *The Sephardim of England* (London: Methuen, 1951), 222.

37- انظر ما يأتي:

Endelman, *Radical Assimilation*, 10-11; Elkan Nathan Adler, *London* (Philadelphia: The Jewish Publication Society of America, 1930), 150.

38- انظر ما يأتي:

Harold Pollins, *Economic History of the Jews in England* (Rutherford, N.J.: Fairleigh Dickinson University Press, 1982), 48-58; George Rudé, *Hanoverian London, 1714-1808* (Berkeley: University of California Press, 1971), 53-54.

الجَنْتِلِيّين، ومع أفراد الطبقة العليا من ملاكي الأراضي. وكانت امتيازاتهم محدودة ومحمية في الوقت ذاته. ويتجمع السماسرة اليهود في بورصة لندن المعروفة بالمصرف الملكي (The Royal Exchange)، تحت عمود يقع بين المكان المخصص للتجار الإسبانيين والبرتغال، وذلك في موضع يُسمى: "ممر اليهودي."[39] وبقي عدد السماسرة اليهود المرخص لهم بممارسة نشاطهم في البورصة، محصورا في اثني عشر سمسارا حتى عام 1830، ونتيجة لهذا التحديد، انتقلت تلك الرخص إلى أيادي مستفيدين جدد بأثمان مرتفعة جدا. وعندما يصبح أحد الأماكن القليلة المرصودة لهذا النشاط شاغرا، يضطر اليهود إلى دفع ثمن باهض إلى عمدة المدينة مقابل ترشيحهم للحصول على ميدالية السمسرة. ومع ذلك، كان هناك العديد من السماسرة غير المرخصين، فضلا عن عدد لا حصر له من "المُتَسَبِّبين" المضاربين، الذين يتعاملون في الأسهم لحسابهم الخاص، بدلا من الاكتفاء بدور الوسطاء. وفي الواقع، فإن التمييز غير واضح بين سماسرة الأوراق المالية الوسطاء، والمضاربين في الأسهم لحسابهم الخاص، لأن أنواعا عديدة من الأنشطة، تكون مُلتئمة مع بعضها في كثير من الأحيان."[40] وعلى الرغم من أن أقلية من السماسرة يهوداً، فقد كانوا - مع ذلك - مُمَثَّلين، تمثيلا غير مُتناسب في هذه المهنة. ومهما كان عدد السماسرة اليهود المرخص لهم محدودا، فإن حضورهم بدا بارزا في البورصة، وهو ما دفع ببعض الملاحظين، إلى الإقرار بأن الأمر يبدو كما لو أنهم يهيمنون على هذه المهنة."[41]

39- انظر:

Catalogue of an Exhibition of Anglo-Jewish Art and History (London: Victoria & Albert Museum, 1956), 58.

40- Katz, *Jews in the History of England*, 185-88; Endelman, *Jews of Georgian England*, 22; Pollins, *Economic History of the Jews*, 56-57.

41- Robert Southey, *Letters from England*, ed. Jack Simmons (London: Cresset Press, 1951), 397.

وحافظ اليهود السِّفَرد، بحرص شديد، على مكانتهم المتميزة المُعترف لهم بها من قِبَلِ المجتمع الجنتيلي. وعلى الرغم من الوجود المؤكد لأثرياء يهود أشكناز، وليهود سفرد فقراء، فإن المراقبين غير اليهود، المهتمين بهذه الفترة، يميزون تمييزا واضحا بين النخبة السِّفَردية واليهود الأشكناز الأكثر فقرا. ووفقا لِما جاء عند أحد الملاحظين اللندنيين سنة 1791، فـ" إن الثناء الذي يعود مصدره إلى الاعتبار العام المتعلق بعادات البرتغاليين وبسلوكهم الأخلاقي، هو ثناء لا يمكن أن يشمل الغالبية العظمى من اليهود الجرمانيين. إنهم متشددون في التمسك بأعرافهم وبمعتقداتهم القديمة، ولكنهم يسمحون لأنفسهم بكثير من الحرية في ما يتعلق بسلوكهم الأخلاقي. وأعتقد أن بعضا من عمليات السطو ليلا على البيوت، وارتكاب السرقات وتزوير النقود، لا تعني البعض منهم بأي شكل من الأشكال."[42] ونجد أصداء لوجهات النظر هذه، التي تخص الطبقة الدنيا من اليهود الأشكناز، عند بّاتريك كُولْكوهُون (Patrick Colquhoun)، الذي رددها في كتابه المعروف جدا عن الجريمة في لندن:

توجد في مجتمع اليهود فئة من المحتالين، يمكن مصادفتهم في أي من الشوارع والأزقة، وفي أي من الحارات، سواء أفي الحاضرة ذاتها أم بالقرب منها، وذلك تحت ذريعة الرغبة في شراء الملابس القديمة، وكذا مختلف أنواع الأدوات المعدنية. بينما تكمن طبيعة أعمالهم الحقيقية، في

---

[42]- انظر ما يأتي:

F. A. Wendeborn, *A View of England towards the Close of the Eighteenth Century*, vol. 2 (London: Printed for G. G. J. and G. Robinson, 1791), 471.

وقد حدد الكاتب المعاصر يوهان ويلهام ڤون أركنهولدز التمييز بين اليهود الأشكناز والسفرد في كتابه:

Johan Wilhelm von Archenholz, *A Picture of England* (Dublin: Printed by P. Byrne, 1790), 113-14.

وبخصوص هذه الصور النمطية الخاصة بالسّفَرد والأشكناز الصادرة عن مؤلفين غير يهود، انظر ما كتبه:

Felsenstein, *Anti-Semitic Stereotypes*, 51-53.

الطواف خِلسة حول منازل الأثرياء وإسطبلاتهم، في محاولة لإغراء الخادمين عندهم، للدفع بهم إلى سرقة أشياء صغيرة، يُحتمل أن لا يتفطن أربابها إلى غيابها، فيشتريها منهم أولئك اليهود، بما يقارب ثلث قيمتها الفعلية. ومن المفترض أن يصل عدد هؤلاء المنحرفين، إلى أكثر من ألف وخمسمائة ممن يتم تشغيلهم في جولات من هذا القبيل طوال النهار. وبالاعتماد على هذه الطريقة، وعلى تسخير الأموال الزائفة وما إلى ذلك من المعاملات الاحتيالية، يتمكن الكثير منهم من اقتناء الممتلكات، فيفتحون الدكاكين ويصبحون من المُسْتَلِمين للبضائع المسروقة.

ويُقدر وجود ما بين خمسة عشر ألف وعشرين ألف يهودي في مدينة لندن، وذلك ربما إلى جانب حوالي خمسة أو ستة آلاف آخرين، في كبريات مدن المقاطعات والمدن الشاطئية؛ (حيث يوجد ما لا يقل عن عشرين بيعة، إلى جانب ستة بيع في المتروپول). ويعيش جل عناصر الطبقات الدنيا المتميزين باسم اليهود الألمانيين أو الهولنديين، بالاعتماد أساسا على نباهتهم، وبتشكيلهم لنظام مخاتل يلحق الأذى بجميع أنحاء البلاد. وأفضل وسيلة لتنفيذ مخططاتهم القائمة على الغش في تداول رأس المال الأساسي، هي بيع البضائع المسروقة، وشراء أنواع مختلفة من الأدوات المعدنية، فضلا عن مواد أخرى يسرقونها خلسة من ورشات بناء السفن، أو في مدن المقاطعات، فيتولون نقلها إلى المتروپول حتى يُستعصى بذلك كشف أمورهم، والعكس صحيح.

وبحكم تربيتهم منذ الطفولة المبكرة، في أجواء الفراغ والتسيب، فإنهم يكتسبون المبادئ الأساسية لجميع الخصال الفاسدة والنذلة، التي يمكنهم تكييفها لمباشرة مَهَمَّاتٍ أكثر تعقيدا من حيث درجة التدليس والخداع، والتي نادرا ما يتحرجون من أن يضيفوا إليها جريمة شهادة الزور، كلما استدعى الأمر ذلك، لوقاية أنفسهم أو الضالعين معهم في الجنحة من عقاب القانون. ومرورا بالصبي بائع البرتقال، والتاجر

بالتقسيط في الأختام وشفرات الحلاقة والأواني الزجاجية، وغيرها من السلع في الشوارع العامة، إلى حارس المتجر، والتاجر في الملابس، أو في الذهب والفضة، تظل مبادئ السلوك نفسها هي السائدة بوجه عام.

ويتمكن مروجو العملة المزيفة المتنقلون، من التخلص من بضائعهم، عن طريق البيع بأثمان رخيصة، في حين أن المستقرين منهم، مع استثناءات قليلة جدا، يستلمون كل ما يُعرض عليهم من المسروقات، ويشترونها بأثمان أقل بكثير من قيمتها، دون طرح أي أسئلة.[43]

ويعتبر اليهود السِّفَرد أنفسهم، كتاب كولكوهُونْ، مصدرا موثوقا عن وضع اليهود في لندن.[44] ونظر السِّفَرد باحتقار إلى إخوانهم في الدين من الأشكناز، لأن أعدادا متزايدة من يهود ألمانيا وبولندا وروسيا، بدأت في الانضمام إبان القرن السابع عشر، إلى بيعة "سار أسَمَايِمْ" *(Saar Asamaim)*، السِّفَردية. وكان السِّفَرد الذين يُسمون أنفسهم بـ "أُمَّتِنا نحن" أو "شَعْبِنا نحن"، يميزون تمييزا كبيرا بين ذواتهم والأشكنازيين الذين كانوا ينعتونهم بعبارة التُّودِسْكوسْ *(tudescos)*. إن هذه التسمية المستعملة من قِبل السِّفَرد المقيمين في البندقية، للإشارة بها إلى الأشكناز، مشتقة في الأصل من الكلمة الإيطالية الخاصة بتسمية "الجرمان"، غير أن لها صفة

43- انظر ما يأتي:

Patrick Colquhoun, *A Treatise on the Police of the Metropolis*, 7th ed. (London: Printed for J. Mawman et al., 1806), 119-21.

وبخصوص اليهود الجرمانيين المساعدين على ترويج العملة الزائفة، انظر الصفحات، 182-183 و 190 من الكتاب أعلاه. وانظر مناقشة إضافية للموضوع عند فلسنستاين في:

Felsenstein, *Anti-Semitic Stereotypes*, 71-72، ونجد أصداء كثيرة حول هذه المواقف تجاه اليهود في روايات أخرى تتعلق بالفترة نفسها، انظر ما يأتي:

John Corry, *A Satirical View of London at the Commencement of the nineteenth Century* (London: Kearsley, 1801), 47-49; Richard King, *The Frauds of London Detected* (London: A. Hogg, 1770), 110-12.

44- Charles H. L. Emanuel, *A Century and a half of Jewish History Extracted from the Minute Books of the London Committee of Deputies of British Jews* (London: George Routledge & Sons, 1910).

إسبانية وبرتغالية ترد بصيغة الجمع. والواقع أن اليهود الأشكناز، عَرَّفُوا أنفسهم أيضا، بأنهم يهود "هولنديون" (ومعناه جرمانيون - من بلاد الدُّوتْش (*deutsch*)).

وانتقلت كلمة التُّودِسْكوسْ (*tudescos*)، إلى اليهود السِّفَرد بأمستردام، الذين تأثرت طائفتهم بالبندقية.[45] وكانت الطائفة السِّفَردية المقيمة بأمستردام، تترفع عن الأشكناز وتزدريهم، فيتأفف أفرادها حتى من القيام بأعمال خيرية لفائدتهم. وعلى الرغم من التغيير الحاصل في طباع طائفة المهاجرين الأشكناز، ظل السِّفَرد المقيمون بأمستردام، ينظرون إلى الأشكناز، بأنهم فقراء وميَّالون إلى الفساد الأخلاقي. وبدأ مَجْمَع السِّفَرد بأمستردام، في مَأْسَسَةِ التمييز باتخاذ سلسلة من الإجراءات، نذكر منها على سبيل المثال: منع اليهود الأشكناز من استخدام المقبرة السِّفَردية، وعدم السماح لليهود الأشكناز، بذبح الأنعام للحصول على اللحم، وحرمان الطلبة الأشكناز الجدد، من التردد على المدارس التابعة للطائفة السِّفَردية، ومنع السِّفَرد المتزوجين من الأشكناز، من الحصول على عضوية البيعة اليهودية. وفي ثلاثينيات القرن السابع عشر، أنشأت الطائفة السِّفَردية بأمستردام، صندوقا لحث الأشكناز على الهجرة.[46]

وكان لطائفة أمستردام بدورها، تأثير هام على السِّفَرد في إنكلترا، إذ اقتفى أعضاء الطائفة السِّفَردية اللندنية، أثر أمثالهم من أهل أمستردام، في ممارسة التمييز ضد الأشكناز. وتصاعدت درجة التوتر، فأقدم رجال المَعْمَاد (*ma'amad*)، وهم شيوخ الكنيس اليهودي، في سنة 1678-1679، على إصدار أمر باستثناء اليهود الأشكناز، من حضور مراسيم الطقوس الدينية بالبيعة ومن

45- Bodian, *Hebrews*, 125-31

46- انظر ما يأتي:

Yosef Kaplan, "The Portuguese Community in 17th-Century Amsterdam and the Ashkenazi World," in *Dutch Jewish History*, vol. 2, ed. Jozeph Michman (Jerusalem: Institute for Research on Dutch Jewry, Hebrew University of Jerusalem; Assen/Maastricht: Van Gorcum, 1989), 23-45.

الحظوة بشرف الحصول على الدعوة، لقراءة دروس من التوراة. وكما كان الحال في أمستردام، أوجس السّفَرد المقيمون في لندن خيفة أمام تدفق الأشكناز، فأصدروا بدورهم في سنة 1682، أمرا يقضي بمنح الفقراء المدقعين الأشكناز، القادمين إلى إنكلترا، مبلغا ماليا قدره خمس شلنهات، ومغادرة البلاد بعد الاستلام (للعودة في غالبية الأحيان إلى أمستردام) في أجل مدته أربعة أيام، بل كان هناك منع في حق الأشكناز، العاجزين عن دفع ضريبة الدفن لمواراة جثث أمواتهم في مقبرة الطائفة السّفَردية، فاستدعى الأمر إنشاء مدفن خاص بالأشكناز. وليس من المستغرب أن ينتهي الأمر، بانشقاق أولئك الأشكناز، في العقد الأخير من القرن السابع عشر، وإقدامهم على تشكيل طائفة منظمة، خاصة بهم للنظر في أمورهم. وفي 1701، وبعد أن ضاق المبنى الأصلي لبيعة الطائفة السّفَردية اللندنية المتنامية التي كانت قائمة منذ 1657، في الكرِيتْشُورْش لاَين (Creechurch Lane)، فتحت بدورها كنيس بَاڤِسْ مَارْكسْ اليهودي (Bevis Marks Synagogue)، (أخذت اسمها من الضاحية الواقعة في دائرة أَلْدْگايْتْ (Aldgate)، وذلك في الجهة الشرقية من حاضرة لندن) الذي بُني وفقا لنموذج الكنيس اليهودي الكبير في أمستردام.[47]

وعلى الرغم من المساعدة التي أسدتها الطائفة السّفَردية، في السنوات الباكرة من تاريخها إلى الأشكناز، فإنه مع تفوق اليهود الأشكناز على السّفَرد، من حيث العدد، في القرن الثامن عشر وعند مطلع القرن التاسع عشر،

---

[47]- انظر ما يأتي:

Bevis Marks Records, pt. I: *The Early History of the Congregation from the Beginnings until 1800*, ed. Lionel D. Barnett (Oxford: Oxford University Press, 1940), 29-32; Katz, *Jews in the History of England*, 180-83; Endelman, Jews of Georgian England, 167; Bodian, "Amsterdam, Venice, and the Marrano Diaspora in the Seventeenth Century," in *Michman, Dutch Jewish History*, 2: 63-64.

وبخصوص تحامل السّفَرد على الأشكناز والإجحاف في حقهم، انظر:

Picciotto, *Sketches*, 117, 133.

شددت الطائفة السَّفَردية "على أن المؤسسات الخيرية التي كونها اليهود الإسبانيون والبرتغاليون، كانت موجهة بالأساس لمساعدة إخوانهم الذين فروا من الاضطهاد، أو حلت بهم مصائب أخرى، وليست بهدف تشجيع المغامرين الألمانيين والهولنديين والبولنديين."[48] وانضم ممثلو لجان "الأمتين" اليهوديتين، البرتغاليون والجرمانيون (أو اليهود الأشكناز)، في سنة 1760، للتمكن من مَأْسَسَةِ التمثيل الجماعي لكافة اليهود الإنكليز، وتنظيمه بوضوح لدى العموم، وذلك في هيئة سُميت: "مجلس ممثلي يهود بريطانيا"، (The Board of Deputies of British Jews)، الذي يعتبر إلى اليوم، الهيئة الرسمية لتمثيل اليهود البريطانيين.[49] ويبدو أنه بعد تقديم لجنة الأشكناز، في سنة 1802، عريضة إلى مجلس العموم البريطاني، نصت على اعتبار أعضاء الطائفتين معا، بمثابة كتلة واحدة بغرض التخفيف من معاناة الفقراء، أوضح السِّفَرد المنضوون تحت لواء "مجلس ممثلي يهود بريطانيا"، بصريح العبارة، بأنهم يرغبون في أن تعتبرهم الحكومة البريطانية هيئة منفصلة. ولم يكن هذا ناتجا فقط عن عادات السِّفَرد وطقوسهم المميزة، ولكنه أيضا بفعل "عدم وقوع زيادة في عدد أفراد الطائفة، ومن ثمة فإن منشآتها المختصة كانت كفيلة بتلبية رغباتها. في حين، أنه في غضون السنوات الخمسين الماضية، ارتفع عدد اليهود الجرمان ارتفاعا غير عادي، نتيجة لتوافدهم المستمر من جميع أنحاء جرمانيا، وكان معظمهم من الطبقة الفقيرة، أي أن نسبة فقراء هؤلاء الوافدين، تتجاوز نسبة الفقراء البرتغاليين، الذين كانت لديهم منشآتهم المناسبة والجيدة، بينما لم تكن مثيلتها متوفرة عند الجرمانيين، ومن ثمة فإنهم ينشدون الحصول على كل شيء."[50]

48- Emanuel, *A Century and a Half of Jewish History*, 11.

49- Katz, *Jews in the History of England*, 272-73.

50- Emanuel, *A Century and a Half of Jewish History*, 11.

وبينما تمكن اليهود السِّفَرد المقيمون في لندن، من الحصول على المكانة والحظوة بالاحترام، بل وتجاوزوا ذلك إلى درجة الانصهار في المجتمع الجنتيلي، فإنهم ظلوا بعيدين، إلى حدود القرن الثامن عشر، عن التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، كما اعتبروا بمثابة طائفة موحدة ومنفصلة هي: "الأمة البرتغالية". إن الأساس المركزي الذي قامت عليه طائفة اليهود السِّفَرد في لندن، وهو نظامها الداخلي (حسكاموط (*bascamot*))، قد أعلن بلهجة مُبَجَّلة كيف "أثبتت التجربة، ضرورة امتلاك جميع الدول والشعوب، للقوانين التي تمكنها من حكم ذاتها."[51] وتعتبر طائفة اليهود السِّفَرد نفسها بمثابة "أمة" تشكل، حكومة مستقلة تحظى بالتكريم من جهة أولى، كما تعتبر نفسها متفوقة ومتميزة عن غيرها من اليهود من جهة ثانية. وكان هناك أيضا، إحساس بأن هذه "الأمة"، تمثل نوعا من طائفة الشتات المتخطية للحدود الوطنية، والقادرة بالتالي على تجاوز الحدود السياسية القائمة بين الدول. ويمكن تتبع جذور هذه الهوية - إلى حد ما-، انطلاقا من القرن السابع عشر، عندما برزت أمستردام، بصفتها البؤرة المركزية لهذا الشتات، المتكون من المارانوس البرتغاليين، وذلك في مقابلة التفوق الهولندي في تجارة المحيط الأطلسي. واقتفت الطوائف السِّفَردية الأخرى التي ظهرت في هذه الفترة، كما كان الحال في لندن، نموذج الطائفة القائمة في أمستردام لتشكيل ذاتها.[52]

---

[51]- انظر ما يأتي:

El Libro de Los Acuerdos, Being the Records and Accompts of the Spanish and Portuguese Synagogue of London, ed. Lionel Barnett (Oxford: Printed at the University Press by John Johnson, 1931).

[52]- انظر ما يأتي:

Bodian, "Amsterdam," 62-63; Gerard Nahon, *Métropoles et périphéries séfarades d'Occident: Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem* (Paris: Edition du Cerf, 1993), 71-78; Evelyne Oliel-Grausz, "La circulation du personnel rabbinique dans les communautés=

ومن بين أمور أخرى، يعني الانتماء إلى الطائفة السِّفَردية، القيام بالأعمال الخيرية لفائدة المهاجرين السِّفَرد، وتقديم العون والمؤازرة للمنكوبين منهم أو المحتاجين للمساعدة في جهات أخرى من بقاع المعمور. وعلى سبيل المثال، اقتدى المجمع الإسباني والبرتغالي في لندن بالتقاليد المعمول بها في أمستردام والبندقية، لإنشاء ديوان أسموه "بَرْنَاسْ دُوسْ كاتِيڤوسْ" *(Parnas dos Cativos)*، أي "القيِّم المسؤول عن الأسرى"، ومهمته السهر على افتداء اليهود الواقعين في أسر قراصنة البحر الأبيض المتوسط.[53] وعلى الرغم من الاندماج، فإن يهود القرن الثامن عشر السِّفَرد المقيمون في لندن، قد كانوا يعتبرون أنفسهم إنكليزيين بقدر ما هم أيضا جزء من عالم السِّفَرد الواسع. إن هذه الهوية المهجنة، التي تطمح من ناحية أولى، إلى أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإنكليزي، والتمكن في الوقت نفسه من القضاء على ما ظل قائما من المعوقات القانونية، لتؤكد، من ناحية أخرى، اعتزازاً أرستقراطياً بالانتماء إلى فئة خاصة من اليهود، وهو أمر أصبحت قوته تزيد ضُعفاً إبان القرن التاسع عشر إلى درجة يصعب معها الدفاع عنها.

وكان التغيير الحاصل في طباع الطائفة السِّفَردية ذاتها، هو أحد أسباب التوتر المتزايد بين الهوية السِّفَردية والإنكليزية. وفي الماضي، كان غالبية أعضاء هذه الطائفة من المارانوس السابقين الوافدين مباشرة من

=de la diaspora sépharade au XVIII[e] siècle," in *Transmission et passages en monde juif*, ed. Esther Benbassa (Paris: Publisud, 1997), 313-34.

53- انظر ما يأتي:

Elizer Bashan, *Shivya u-fedut ba-hevrah ha-yehudit be-artsot ha-Yam ha-Tikhon (1391-1830)* (Ramat Gan: Hotsa'at Universitat Bar Ilan, 1980), 269-70; R. D. Barnett, "The Correspondence of the Mahamad of the Spanish and Portuguese Congregation of London during the Seventeenth and Eighteenth Centuries," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 20 (1964): 23-25.

إسبانيا والبرتغال. وفي السنوات الأُول، كان اليهود الإسبانيون والبرتغاليون، أقل تعصبا في قبولهم لهؤلاء الوافدين الجدد، غير القادمين مباشرة من إسبانيا، ويدعونهم: "البِرْبِرِسْكوسْ" (*Berberiscos*)، (أي الأناس القادمون من بربار يا) و"الإيطَالْيَانُوسْ" (*Italianos*). وبالمعنى الدقيق للكلمة، فإن العديد من اليهود القادمين من شمال إفريقيا ليسوا "إسبانيين"، ولم ينحدروا من طائفة اللاجئين الإيبيريين. وعانت بعض الطوائف المحلية في المغرب، انقساما مريرا بين اللاجئين الذين كانوا يُعرفون بالعبرية على مستواهم الجماعي بـ"الميگوراشيم" (*megorashim*)، (أي المطرودون)، وبـ"الطوشاڤيم" (*toshavim*)، (أي السكان الأصليون). غير أن تأثير العادات والطقوس، وكذا المؤسسات الشرعية السِّفَردية، كان واضحا على اليهود "المحليين" في كل أرجاء المغرب تقريبا، وذلك في تزامن مع المثاقفة المطردة، التي استجاب لها المهاجرون الإسبانيون وذريتهم اللاحقة، وهو ما أدى إلى إنتاج تركيبة ثقافية مغربية فريدة. وبينما ظلت العادات المميزة، وحتى الكنائس المستقلة والمؤسسات قائمة، فقد أصبح الكثير من المغاربة اليهود يعرِّفون أنفسهم بأنهم سفرد، حتى ولو كان أسلافهم غير منحدرين بتاتا من شبه جزيرة إيبيريا. وعلاوة على ذلك، يتسم مفهوم "السِّفَارديم" أو "السِّفَرد" بالمرونة، وإن توقف ذلك على السياق الاجتماعي. إذ في مقدرة اليهودي تحديد انتمائه إما إلى السِّفَرد ، أو إلى أحد الطقوس المحلية أو إلى "هلاخة" (*halakah*)، تقليدية معينة في المغرب، ولكنه يكاد يكون مؤكدا أنه لن يختار في أوروبا إلا الهوية السِّفَردية، حيث يتيح الانتماء إلى طائفة اليهود السِّفَرد في تلك الديار، مكانة أسمى مما يمكن أن يناله المنتسبون إلى طائفة الأشكناز:

وينظر السِّفَرد في إنكلترا إلى السِّفَرد "الأجانب" بازدراء، نظرا لاختلاف ممارساتهم وعاداتهم ذات الصلة بالقضايا الدينية والطائفية. وفي

عام 1710، أمر مجمع السِّفَرد، بتزويد الوافدين الجدد إلى إنكلترا من "الإيطَالْيَانُوسْ" و "البِرْبِرِسْكوسْ"، بمقادير متواضعة من الزاد والمئونة فقط، على أن يتم إرغامهم مغادرة البلاد مباشرة.[54] وفي سنوات الثلاثين من القرن الثامن عشر، وضع أعضاء المَعْمَادْ مخططا، لنقل فقراء الطائفة وإبعادهم بحرا للالتحاق بإحدى الطوائف السِّفَردية في العالم الجديد.[55] وأقدمت الطائفة السِّفَردية في أمستردام أيضا على خطوة مماثلة لمواجهة التصاعد المطرد في أعداد فقراء اليهود السِّفَرد، فدفعت بهم إلى الهجرة نحو أماكن أخرى من بقاع الشتات السِّفَردي، بما في ذلك جبل طارق، الصويرة، تونس، ليفورنو، إسطنبول، هامبورگ، لندن، والمستعمرات الهولندية في العالم الجديد. ومن المثير للسخرية، أن تكون أمستردام وروتردام (Roterdam)، وهامبورگ (Hambourg)، هي الحواضر التي اختارت الطائفة السِّفَردية المقيمة في لندن، أن ترسل إليها فقراء اليهود الأشكناز، خلال الجزء الأخير من القرن السابع عشر.[56]

ومع حدوث ارتفاع في عدد اليهود المهاجرين الأكثر فقرا، الوافدين منهم من بلدان البحر الأبيض المتوسط في النصف الأخير من القرن الثامن عشر، تصاعدت درجة العداء تجاههم من قِبل اليهود السِّفَرد القُدامى. وكان أفراد الأسر الأكثر تأثرا بمظاهر الحياة الإنكليزية ومقوماتها، من بين أوائل اليهود الإسبانيين والبرتغاليين، يعتبرون أنفسهم من مواطني البلد،

54- Moses Gaster, *History of the Ancient Synagogue of the Spanish and Portuguese Jews* (London: Printed by Harrison & Sons, 1901), 40-41, 145-146, 149.

55- Endelman, *Jews of Georgian England*, 168-169.

56- انظر ما يأتي:

Robert Cohen, "Passage to a New World: The Sephardi Poor of Eighteenth Century Amsterdam," in *Neveh Ya'akov: Jubilee volume Presented to Dr. Jaap Meijer on the Occasion of His Seventieth Birthday*, ed. Lea Dasberg and Jonhatan N. Cohen (Assen: Van Gorcum, 1982), 34-35; Katz, *Jews in the History of England*, 181.

بحكم كفاحهم المضني في سبيل الحصول على الحقوق المدنية ودخولهم في المهن الحرة، تلبية بذلك لاختيارهم الإرادي، وأيضا ضدّاً على أبناء دينهم المختلفين عنهم بكثير، والذين كان يعمل غالبيتهم في حقل التجارة.[57]

وعلى الرغم من الارتياب إزاء تدفق السِّفَرد إلى لندن، استمر هذا الاتجاه في النصف الأخير من القرن الثامن عشر، وبحلول الوقت الذي وصل فيه ماير مقنين إلى إنكلترا، كان قد طرأ تحول ملحوظ في تكوين مَجْمَعِ اليهود السِّفَردي. إذ أن نسبة كبيرة من اليهود ممن وصلوا إلى إنكلترا في أواخر القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر، وأصبحوا جزءاً من مَجْمَعِ اليهود السِّفَردي، كانت أصولهم من شمال إفريقيا، بل ومن المغرب بوجه خاص.

ثم وصل يهود آخرون، أصولهم من شمال إفريقيا، إلى لندن قادمين إليها مباشرة من بلاد المغارب. ووردت في سجل الأجانب، المحفوظ في كنيس باڤس مَارْكسْ (Bevis Marks)، الخاص بسنة 1803، قوائم بالبلدان التي تعود إليها أصول أعضاء المجمع، ممن قدموا إلى إنكلترا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر: فمن هولندا، 41 مهاجرا؛ ومن إيطاليا، 27؛ ومن المغرب وتونس وجبل طارق، 22؛ ومن البرتغال وإسبانيا والبرازيل، 17؛ ومن الإمبراطورية العثمانية، 12؛ ومن هامبورگ وڤيينا وبُّولونيا، 12؛ ومن بُوردُو وبايُّون، 7 مهاجرين.[58] وتوحي هذه الأرقام بأن قرابة 16 في المائة من الوافدين الجدد هم من المهاجرين القادمين من المغرب أو من جبل طارق.

وعلى الرغم من أن بعض يهود شمال إفريقيا، أمثال ماير مقنين، وغالبية المرافقين له على متن الـ"أُورُورَا" (Aurora)، كانوا تجارا ناجحين، فقد كان العديد من المهاجرين من ذوي الإمكانات المتواضعة. وكانت غاية

57- Gaster, *History of the Ancient Synagogue*, 149.

58- Endelman, *Jews of Georgian England*, 168-169.

الكثير من هؤلاء، هي البحث عن فرص مثمرة في إنكلترا، لأن الوضع الاقتصادي لجل عناصر الشَّتَات السِّفَردي استمرت في التدهور.

وبدأت الهجرة من شمال إفريقيا وجبل طارق في سنوات السبعين من القرن الثامن عشر، حول نقطة انجذاب رئيسة هي المَجْمَع الإسباني والبرتغالي، الذي كانت تجمعه بالمهاجرين اليهود روابط قديمة. وهكذا رحل حوالي 250 من يهود جبل طارق إلى إنكلترا، بعد إجلاء سكان الصخرة سنة 1871 بسبب الحصار الفرنسي الذي استغرق ما بين يونيو 1779 وفبراير1783. ووصل معظمهم إلى لندن وهم في حالة من العوز والاحتياج، مما ألقى عبئا ثقيلا على كنيس باقس مَارْكسْ اليهودي، الذي بادر القيِّمُون عليه إلى تشكيل لجنة خاصة لتقديم مساعدة المجمع لهؤلاء اللاجئين. وقد بقي العديد منهم في إنكلترا، فأصبحوا بذلك من المقيمين الدائمين بها بعد إحلال السلام.[59]

ويقدم لنا الكاتب الصحفي البريطاني الشهير هنري مَايهْيُو (Henry Mayhew)، صورة حررها في عام 1851، عن كهل بائع جوال في الشوارع، وربما يمثل مسار رحلته، نموذجا اعتياديا لحركية اليهودي المغربي المهاجر في منعطف القرن التاسع عشر. ويحكي هذا البائع المتجول أن والده فارق الحياة عندما كان عمره يناهز العشر سنوات، وأنه كان أحد الملتزمين بتحصيل المكوس في الصويرة، بعد تأجير الامتياز الخاص بذلك من المخزن، فيجمع الرسوم من الباعة المنتشرين في السوق؛ وعلى هذا النحو، لم يكن والده بالرجل الغني ولا بالفقير.

---

[59]- انظر ما يأتي:

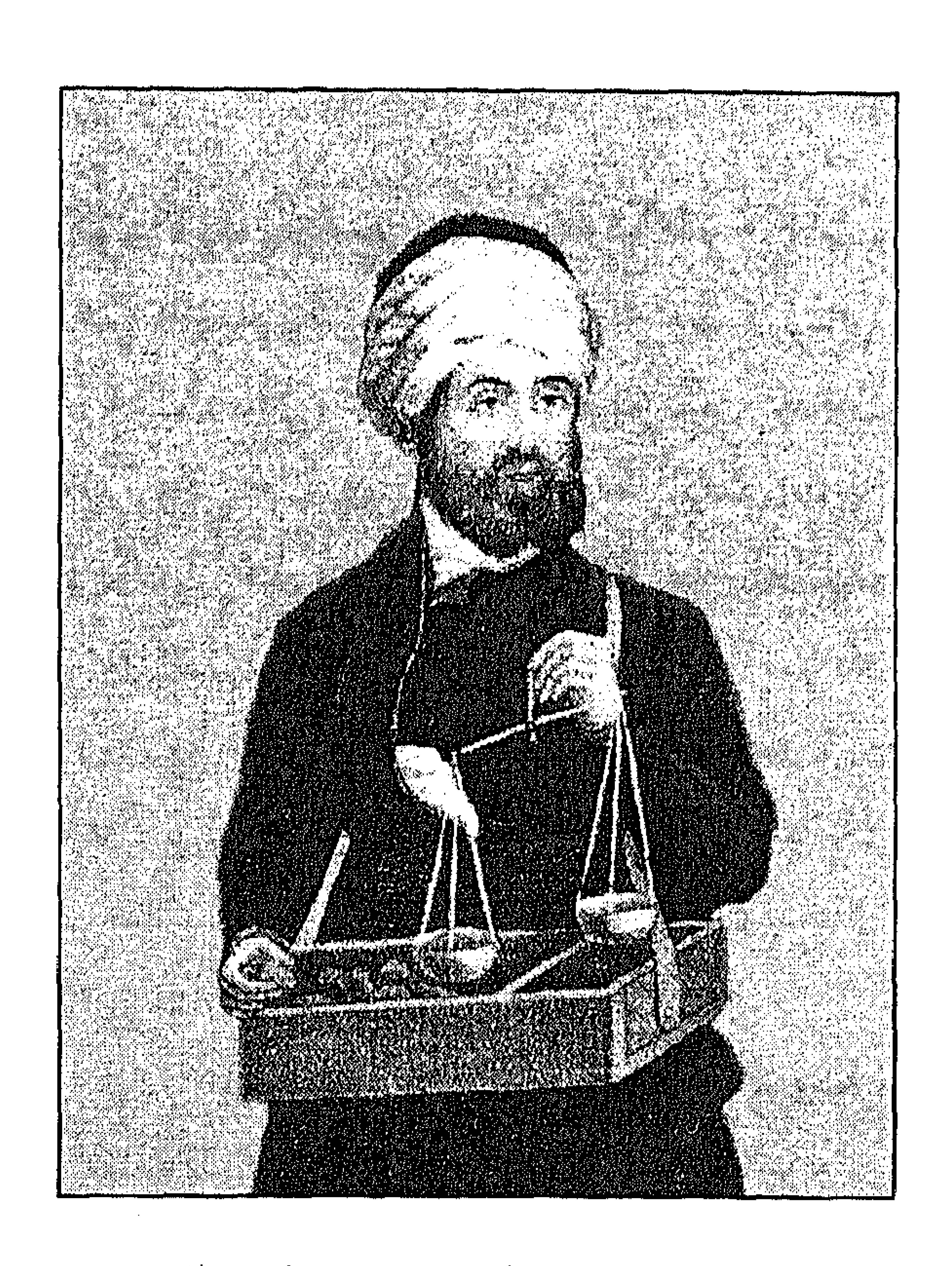
R. D. Barnett, "Correspondence of the Mahamad of the Spanish and Portuguese Congregation," 12; Mesod Benady, "The Settlement of Jews in Gibraltar, 1704-1783," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 26 (1979): 106-7; Picciotto, Sketches, 190-91; Cecil Roth, *A History of the Jews in England* (Oxford: Oxford University Press, 1941), 231-32.



اللوحة 9: بائع متجول مغربي في لندن، لرسام مجهول، 1800.
The Jewish Museum, New York.

وعند بلوغه حوالي سن الثامنة عشرة، غادر البائع المتجول مدينة الصويرة ليحل بجبل طارق، فاتخذ من بيع المناديل أو الفولار، وسيلة لكسب قوته لمدة ناهزت الست سنوات. ثم هاجر بعدئذ إلى إنگلترا في 1811، حيث يُحتمل انضمامه فيها إلى غيره من اليهود المغاربة، ممن كانت أصول معظمهم من مدينة الصويرة أساسا، فامتهنوا بيع الرَّاوند والتوابل في شوارع لندن، وهو ما سبق أن سمع عنه أيام طفولته في المغرب. وبعد عامين، وفر ما يكفي من المال لفتح متجر بالتشارك مع ثلاثة مغاربة يهود آخرين بمدينة إكسيتر (Exeter). وأخفقت تلك التجربة بعد مرور خمس سنوات، فعاد إلى لندن، ليستأنف نشاطه القديم كبائع متجول لنبتة الرَّاوند والتوابل، دون أن يحالفه من جديد أي نجاح يستحق الذكر.[60]

60- Henry Mayhew, *London Labour and the London Poor*, 4 vol. (London: Frank Cass, 1967), I:452-54; Endelman, *Jews of Georgian England*, 170-71.



اللوحة 10: بائع متجول مغربي يهودي في بريطانيا.
Courtesey of the Jewish Moroccan Heritage Museum (Bruxelles)

أصبح الباعة المتجولون من اليهود المغاربة ومن غيرهم من أهل شمال إفريقيا، يشكلون جزءاً مألوفا من المشهد اليهودي-الإنكليزي في القرن التاسع عشر، إذ يتميزون بلباسهم الملحوظ على النمط التركي، بما يشمله من سراويل فضفاضة وعمائم، فضلا عن اللِّحَى الطويلة، وأيضا بتخصصهم في بيع التوابل والرَّاوَنْدْ والنعال المغربية المعروفة بـ "البلغة."[61]

[61]- انظر ما يأتي:
Alfred Rubens, "Portrait of Anglo-Jewry, 1656-1836," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 19 (1960): 18; idem, *A Jewish Iconography* (London: The Jewish Museum, 1954), 29, 42; Richard Philips, *Modern London; Being the History and Present State of the* =

وفي أوائل القرن التاسع عشر، كانت طلعة علماء اليهود المغاربة أيضا من العناصر التي يمكن استجلاؤها بوضوح في المشهد اليهودي-الإنكليزي. وفي هذا السياق، ذكر أحد المبشرين التوحيديين أنه لاحظ أثناء إلقاء خطبته أمام خمس مائة من الأتباع في فَالْمَاوْثْ (Falmouth)، حضور "اثنين من اليهود، ممن يُقال إنهما على حظ وافر من العلم، ولاسيما أحدهما الذي كان ينتمي إلى المغرب، ويرتدي لباس بلده."[62]

ارتبطت لندن بشبكة التجار اليهود النشيطة في البحر الأبيض المتوسط باعتبارها مركزاً تجارياً خلال الحروب النابليونية، فكانت لطائفة لندن السَّفَردية صلات وثيقة مع مدينة ليڤورنو. وينحدر السير موزيس مونتيفيوري (Sir Moses Montefiore)، وهو أبرز عضو في النخب اليهودية بإنكلترا خلال القرن التاسع عشر، من عائلة يهودية ليڤورنية انتقلت إلى لندن في عام 1744، واعتمدت في تكوين ثروتها على المبادلات التجارية بين إيطاليا وإنكلترا. وأبقى آل مونتيفيوري على صلاتهم الوثيقة مع ليڤورنو التي وُلد فيها موزيس سنة 1784.[63] وشكلت ليڤورنو -في كثير من الأحيان- مصدرا لتزويد الطائفة اليهودية الإسبانية والبرتغالية في لندن بخيرة الحزَّانات وأعمقهم معرفة. وكان هذا هو الحال مع تعيين المدعو رَافَائِيلْ مِيلْدُولاَ (Raphael Meldola)، حزانا في عام 1805؛ ومع أسلافه الحزَّان داڤيد نْيِيتُو (David Nieto)، (الذي عُين في 1700 وبقي في مهامه إلى حين وفاته سنة 1728) ونجله إسحاق نييتو (Isaac Nieto)، (الذي وصل إلى لندن عام 1747

=*British Metropolis* (London: R. Philips, 1804), plate and text (no page number); Naggar, *Jewish Peddlars*, 45-46.

62- *Monthly Repository*, n°.119 (October 1815): 719, cited in Katz, *Jews in the History of England*, 370 n. 133.

63- انظر ما يأتي:

Paul Goodman, *Moses Montefiore* (Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1925), 24-30; Lucien Wolf, *Sir Moses Montefiore: A Centennial Biography* (New York: Harper & Brothers, 1885).

وعُين حزّانا مؤقتا في 1751). وكان إسحاق نييتو هو الأكثر شهرة من بين هؤلاء بفضل ترجمته لكتاب **الصلاة السِّفَردية** إلى اللغة الإسبانية.[64]

وتمكنت أعداد متزايدة من اليهود، من الانضمام إلى صفوف تجار لندن، ممن يرتادون مقاهي المدينة، حيث كانت تجري في فضائها كثير من المعاملات التجارية. وفي موازاة التوسع التجاري في لندن، تمكن التجار من الدرجة المتوسطة من السيطرة على المدينة، فحصلوا بذلك على السلطة السياسية. وأدى ازدياد أهمية الطبقة التجارية وتقوية نفوذها، إلى تمكين أعداد متزايدة من اليهود من أسباب الترقي في السلم الاجتماعي أكثر من ذي قبل.

وكانت أهمية هذا المُعطى الجديد المتعلق بالعناصر المنخرطة في التجارة، مصدرا لإثارة الارتباك والحيرة لدى الكثيرين. وبهذا كانت التجارة، في أعين المراقبين المحافظين، تخلخل أساس النسيج المجتمعي وتقوضه: "كان النظام التجاري منذ فترة طويلة وراء تقويض التمييز القائم بين المراتب في المجتمع، وهو الآن يُدخل تمييزا أكثر سوء بدلا من ذلك. وتنمو الفطريات كل يوم مُنبعثة من كوْمَةِ رَوْث التجارة، ولا أحد يعرف كيف يحدث ذلك، ولذا فإن فَخَارَ الأسرة واعتزازها أصبح موضوعا مُبتذلا، بل ومَثَارا للتهكم والسخرية في إنكلترا." ويواصل المُعلق نفسه

64- انظر ما يأتي:

Piccioto, Sketches, 169, 310 ; Katz, *Jews in the History of England*, 196-201, 278-79; Gaster, *History of the Ancient Synagogue*, 160-64; Moses Margoliouth, *The History of the Jews in Great Britain*, 3 vols. (London: R. Bentley, 1851), 2:2, 52, 74-75; R. D. Barnett, "Haham Meldola and Hazan de Sola," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 21 (1968):I:-10; Guido Sonnino, *Storia della tipografia ebraica in Livorno* (Turin: Casale Monf.-Tip. Giuseppe Lavagno, 1912), 10, 28, 45; Alfredo Toaff, "Il Collegio rabbinico di Livorno," Rassegna Mensile di Israel 12 (1938): 190.

وبخصوص الشبكة النشيطة في استقطاب الحزّانات السّفَرد، انظر:

Oliel-Grausz, "La circulation du personnel rabbinique," 313-34.

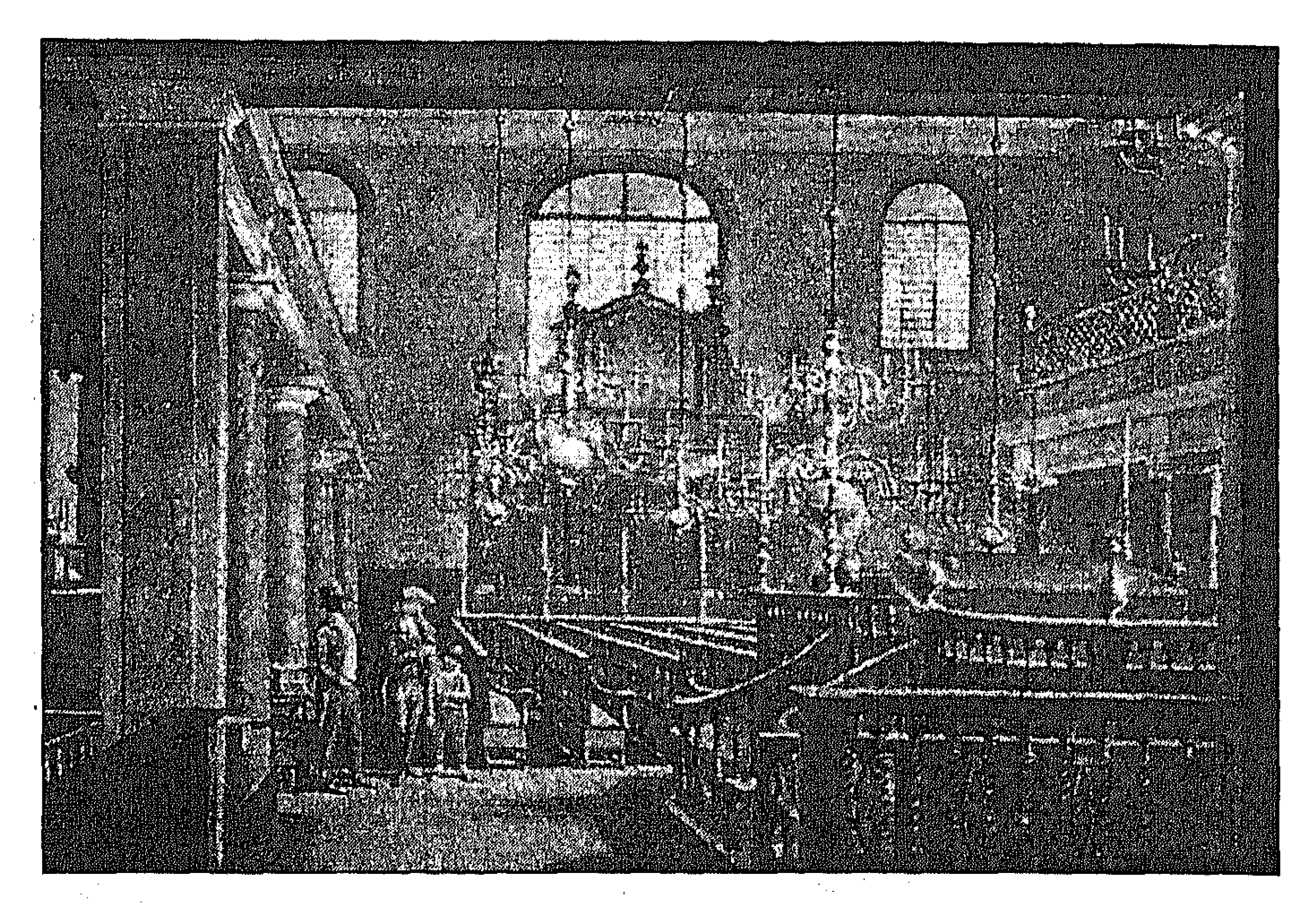
مُوضحا، بـ"أن التجارة في إنكلترا تُسَمِّمُ كل شيء: بما في ذلك الأدب، والفنون، والدين، والحكومة على حد سواء، فصار كل شيء آخِذاً في الفساد، بل إنه داء الزُّهري الذي أصاب نظام البلد ونسقه، وصار يفتك باللحم وينخر العظم."[65] وكان يُنظر للتجارة باعتبارها أداة لتقويض الطبقة الأرستقراطية والفلاحين وصغار ملاكي الأرض دفعة واحدة؛ وأصبحت الزراعة مصدرا للكسب التجاري؛ فأخذت طبقة النبلاء التقليديين (الجنتري *(Gentry)*)، تفقد أهميتها، بينما تمكن التجار، ورجال الأبناك، والمقاولون من الصعود في السُّلَّم الاجتماعي، وبامتلاكهم للثروة أدركوا أيضا مراتب النبالة. وكانت السهولة التي يتيح بها المال لعامة الناس إدراك مرتبة البارونية، (وهي أدنى مراتب النَّبالة) تثير الإحساس بالحرج والارتباك لدى الكثيرين.

وتمكن ماير مقنين، من الاهتداء بسرعة، إلى أنجع السبل للاستفادة مما يتيحه أمامه عالم التجارة في لندن، فنجح، على الرغم مما شاع عن سمعته السيئة بين التجار في لندن، في إيجاد العديد من الفرص السانحة لمواصلة أعماله التجارية. وكان أول مكان أقام فيه مقنين، ومارس فيه أعماله التجارية لا يبعد إلا ببضعة شوارع عن الكنيس اليهودي الإسباني والبرتغالي، القائم في الهَايْدَنْ سَكوِايرْ (Hydon Square)، والذي كان في السابق مكانا لحجز الأشياء القديمة من المخزونات والمعدات الميكانيكية، وما إلى ذلك في دائرة المَيْنُورِيز (Minories). واتُّخذت تلك الضاحية مُقاما لسُكنى عدد كبير من اليهود، وتكتظ شوارعها بالباعة المتجولين اليهود؛ وفي كل مساء، يلتقي تجار الملابس والسلع القديمة في فضاء تجاري، يسمى بسوق الخردة.[66] واعتبر أعضاء مجلس الكنيس اليهودي، هؤلاء الباعة

---

[65]- Southey, *Letters* 367

[66]- انظر ما يأتي:



اللوحة 11: مشهد من الداخل لكنيس باڤِس ماركس.(Bevis Marks)
I. M. Belisario, 1812, Courtesy of the Spanish & Portuguese Jew's Congregation, London.

المتجولين اليهود مصدر إزعاج لهم.[67] غير أن مايير مقنين انتقل، في نهاية المطاف، إلى النّيو بْرووْدْ سَتْرِيتْ (New Broad Street)، سنة 1814، الذي لا يبعد كثيرا عن كنيس بَاڤِسْ مَارْكسْ في ألدگايت (Aldgate)، الذي انضم إليه منذ عام 1800.

وكانت المنطقة المجاورة لبيعة بَاڤسْ مَارْكسْ حيًّا متعدد اللغات، فيختلط المغاربة اليهود والمسلمون بالمسيحيين، في رحاب هذا المجال شبه المحايد للتجارة الدولية. وأقام التجار المسلمون، عند وصولهم إلى لندن مع

= R. D. Barnett, "Anglo-Jewry in the Eighteenth Century," in *Three Centuries of Anglo-Jewish History*, ed. V. D. Lipman (Cambridge: Published for the Jewish Historical Society of England by W. Heffer and Sons Limited, 1961), 61.

67– ظهر اسم مايير مقنين التاجر بداية في اللّنْدَنْ دَيْريكتُوري (London Directory)، في رقم 3 بالهَايْدَنْ سكوَايْر (Hydon Square)، وذلك في سنة 1802. انظر في هذا الصدد: Edward Murray Tomlinson, *A History of the Minories* (London: J. Murray, 1922), 333-34, 337.

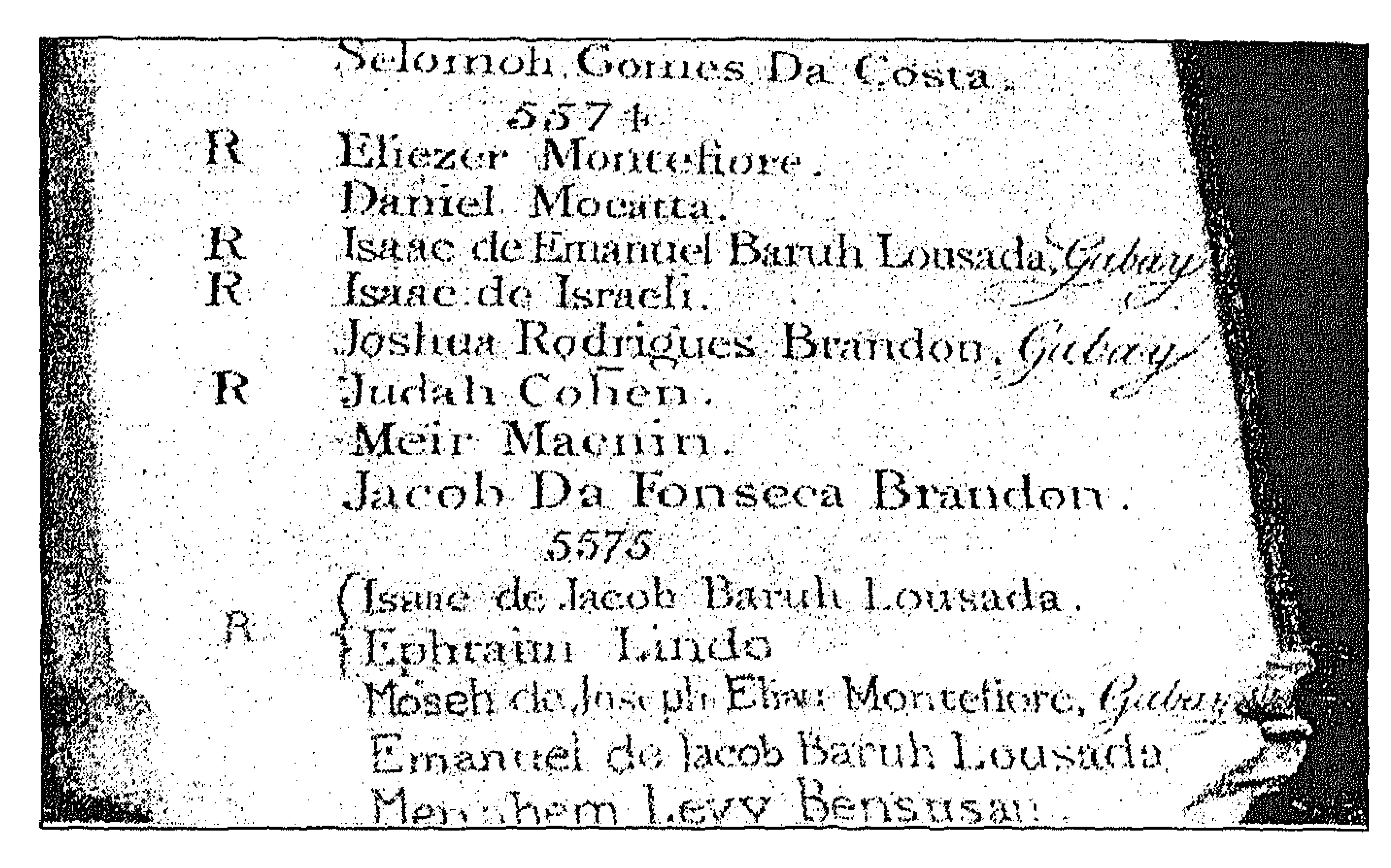
اليهود. ونذكر مثالا على ذلك، حالة الحاج عبد السلام بوهلال من مدينة طنجة. وكان آل بوهلال، من بين أبرز العائلات التجارية الفاسية، التي امتدت مصالحها التجارية من تنبكتو إلى أوروبا.[68] وفي عام 1799، وجه عبد السلام بوهلال التماسا مرفوعا إلى وزير الداخلية البريطاني دوق پُّورتلاَند (Duke of Portland)، في شأن بعض البضائع المفقودة. وكان بوهلال هذا، قد أسره قراصنة فرنسيون أثناء رحلة تجارية إلى أمستردام، ثم أطلق سراحه، بعد استيلاء فرقاطة بريطانية على السفينة الفرنسية. وأوضح بوهلال في ملتمسه أن البضائع بيعت، بدلا من إعادتها إلى حوزته. وسبق لبوهلال أن كان موجودا في لندن قبل هذا التاريخ بنحو ثلاثة عشر عاما، أما في الوقت الحاضر، فقد ادعى بأنه كان في خدمة السلطان. واتخذ بوهلال سكناه بلندن في 7 كاتَلْ سْتْرِيتْ (Castle Street)، في محل إقامة أبراهام بَنْجَمَان (Abraham Benjamin)، المجاورة لبيعة بَاڤسْ مَارْكسْ.[69]

ومن ثمة، كان من الطبيعي أن تجتذب ماير مقنين أجواء بيعة بَاڤسْ مَارْكسْ. استطاع ماير مقنين أن يجد لنفسه مكانا ملحوظا في المجمع الإسباني والبرتغالي، على غرار العديد من أمثاله القادمين الجدد، الذين وصلوا من المغرب إلى لندن أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وفي حوزتهم الثروة الكبيرة والجاه. وفي العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، استقر ممثلون لبعض الأسر المغربية الرائدة في لندن، وأصبحوا أعضاء في هذا المجمع، نذكر من بينها بعض الأسماء الرئيسية من قبيل: أبي طبول (Abitbol)، أفرياط (Afriat) ، دي لارا (De Lara)، مْسيَّاحْ (Massiah)، كوهن سلال

---

[68]- وبخصوص آل بوهلال، انظر، دانييل شروتر، **تجار الصويرة، المجتمع الحضري والأمبريالية في جنوب غرب المغرب، 1844-1886**، تعريب خالد بن الصغير، (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 6، 1997)، 104-105.

[69]- FO 52/14، 17 يونيو 1799، و 6 مارس 1800، ملتمسات إلى دوق پورتلاند(Petitions to Duke of Portland).



اللوحة 12: هيئة البرناسيم في كنيس بافِس ماركس اللندني، وفيه لائحة بأسماء أعضاء المعماد، ومن بينهم التاجر مايير مقنين (5574 = 1813/14).

Courtesy of the Spanish & Portuguese Jew's Congregation, London.

(Cohen Sellal)، أبي قصيص (Abecassis)، ليڤي بن سوسان (Levy Bensusan)، صباغ (Sebag)، گدالة (Guedalla)، زاگوري (Zagury)، أفلالو (Aflalo)، وحديدة (Hadida). وفي خلال هذه الفترة، اتخذ الكثير من أعضاء هذه النخبة التجارية اليهودية المغربية زيجاتهم بالمصاهرة مع أعرق الأسر اليهودية السِّفَردية وأبرزها في لندن.[70]

وبعد أن أصبح عضوا في الكنيس اليهودي، حُددت لمايير مقنين ضريبة "فنتة" (*finta*)، السنوية المُقدرة على أساس العمليات التجارية، لجميع الأفراد الأعضاء المُمَيَّزين "ييهديم" (*yehidim*)، الذين يدعمون نفقات الكنيس اليهودي، وذلك في مبلغ قيمته ستة جنيهات إسترلينية (وكان الحد الأقصى

---

[70]- وتوجد قرائن كثيرة تثبت ذلك في عقود الزواج [المعروفة بصغة الجمع في العبرية بـ "كتوبات" *(Ketubot)*، وبالمفرد "كتوبة" *(Ketubah)*] والمحفوظة في بيعة المجمع، انظر في هذا الشأن:

Bevis Markd Records, pt. 2: *Abstracts of Ketubot or Marriage Contracts of the Congregation from the Earliest Times until 1837*, ed. Lionel D. Barnett (Oxford: Printed at the University Press by J. Johnson, 1949).

المقرر وقتئذ يناهز خمسة عشر جنيها). كما خُصص له، وفقا لرتبته، مقعد ملحوظ "گاڤيطا" (gaveta)، في الكنيس اليهودي.[71] وأصبح نجل حاييم گدالة (Haim Gueddala)، وهو يهودة گدالة (Judah Gueddala)، الذي كان يمثل مؤسسة تجارية أخرى بالغة الأهمية بمدينة الصويرة، عضوا جديدا في الكنيس اليهودي في عام 1799، فحددت له ضريبة "فنتة" قدرها خمسة جنيهات. وفي عام 1801 تم انتخاب گدالة قَيِّما، "بَرْناس" (parnas)، على المَعْماد.[72] وفي السنوات اللاحقة، سجلت ضريبة "فنتة" الواجب تسديدها من قِبل يهودة گدالة ومايير مقنين على حد سواء، زيادة كبيرة.[73] وفي 1809، انتُخب يهودة گدالة أمينا للصندوق "گباي" (gabay)،[74] مع توليه مسؤولية الرئاسة الإدارية للمَجْمَع. وفي نهاية المطاف، أصبح مقنين أيضا جزءا من الثلة المنظمة للهيئة التي ترأس المجمع. وفي عام 1814، انتُخب مقنين في مرتبة القيِّم، وأصبح في العام اللاحق رئيسا للمَعْماد (يُنتخب لمدة سنة واحدة).[75]

وفي كثير من الأحيان، يستمر القيِّم السابق، بعد انتخابه رئيسا للمَعْماد، في الاضطلاع بدور قيادي في تسيير شؤون المجمع. وتكتسي السلطة

---

[71]- SPJC, Minutes, MS 108 , fols. 257, 288, 296، ويرد اسم مقنين في القوائم أحيانا هكذا: مايير كوهين مقنين (Meir Cohen Macnin) ، أو مايير كوهن (Meir Cohen).

[72]- SPJC, Minutes, MS 108 , fols. 257, 312. وبخصوص هذه الترتيبات التنظيمية للمجمع، انظر: Hyamson, *Sephardim*, 189. وكانت "الفتة" تحدد كل ستين في أعقاب الاجتماع السنوي للمَعْماد، انظر في هذا الصدد: Neville Laski, *The Laws and Charities of the Spanish Congregation of London* (London: Cresset Press, 1952), 35-37.

وبخصوص البنية الأوليگاركية المنظمة للكنائس اليهودية في إنگلترا، انظر:

V. D. Lipman, "Synagogal Organization in Anglo-Jewry," *Jewish Journal of Sociology* I (1959): 80-93.

[73]- قرر المجمع في 1809 رفع الحد الأقصى لـ"فنتة" العضو الواحد في 56 جنيه إسترليني (4 في المائة من خمس عشرة مائة جنيه إسترليني)، انظر:

Hyamson, *Sephardim*, 241.

[74]- SPJC, Minutes, MS 109 , fol. 286

[75]- SPJC, Minutes, MS 110 , fol. 128, 156

المعنوية للهيئة المشرفة على الكنيس اليهودي أهمية بالغة جدا: "حتى يتحقق التسيير الفعال لهذه الهيئة، فإنه من الأهمية القصوى بمكان أن يتكون أعضاء مَعْمادِهَا من أشخاص يشترط فيهم التحلي بالكفاءة وبالاحترام، وبخشية الرب. ومن الضروري، على نحو مماثل لذلك أيضا، أن يتم انتخاب القيِّمين الأربعة وأمين الصندوق الذين يتألف منهم المعماد المذكور، وذلك بكل ما يتطلبه الأمر من الحياد الممكن ومن التبجيل والمهابة."[76] وفي الواقع، يعتبر امتلاك الثروة، مؤهلا يكتسي القدر نفسه من الأهمية، إذا ما وضعنا في الحسبان، أن القيِّم يُطالب بإيداع مائة جنيه، للمساهمة بها في نفقات الكنيس اليهودي عند انتخابه، في حين أنه من المتعين أيضا على أمين الصندوق المنتخب، إيداع ست مائة جنيه. وتُعاد هذه الودائع إلى أصحابها عند انصرام فترة تحمل المهام.[77] وعلاوة على ذلك، فإن انتخاب أعضاء هيئة المجمع ليس اختياراً: وأيُّ شخص يُرشح، يمسي مُطالبا بقبول أداء واجباته، وإلا خضع لأداء الغرامة أو لغيرها من العقوبات. وأصبح هذا، من الوسائل المستخدمة من قِبَلِ الكنيس العبري، لجمع الأموال. وسبق لإسحاق دزرائيلي (Isaac Disraeli)، والد البرلماني البارز ورئيس الوزراء البريطاني بَنْجَمان دزرائيلي (Benjamin Disraeli)، أن امتنع عن الامتثال إلى تشريفه بالانتخاب في مهمة القيِّم سنة 1813، فرفض دفع غرامة الأربعين جنيها. وبعد سنوات قليلة، وبعد مراسلات استغرقت مدة طويلة، استقال إسحاق دزرائيلي من الكنيس اليهودي، مُعبّراً عن تبرمه من الموقف "غير الحكيم لبعض الأفراد" القائمين على المَعماد، بمن فيهم مايير مقنين، وفي وقت لاحق قام بتعميد أطفاله بالكنيسة الأنگليكانية.[78] ووافق أبراهام كوهين (Abraham Cohen)، وهو ابن

76- Laski, *The Laws and Charities*, 40

77- Picciotto, *Sketches*, 165

78- انظر ما يأتي:

شقيق مايير الذي كان عضوا في البورصة، على دفع غرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها بعد رفض الاضطلاع بمهمة "حتان تورا" أي "عريس التوراة"، وهو القارئ للجزء الأخير من التوراة يوم "توراة سِمْحَتْ". [79]

وهكذا، اندمج مايير مقنين بسرعة، في الدوائر العليا للنخبة السِّفَردية في لندن، فساهمت ثروته ومكانته المرموقة مساهمة واضحة، في تجاوز الازدراء الذي كان يكنه بعض السِّفَرد لليهود "البِرْبِرِسْكوسْ" الوافدين من بلاد "برباريا". ومكنت الروابط الاجتماعية، وعلاقات المصاهرة من تمتين الأواصر بين الوافدين الجدد وبين آل مونتفيوري، الذين كان اسمهم هو الأكثر شهرة في الأوساط اليهودية الإنكليزية خلال القرن التاسع عشر. وبعد مرور أحد عشر يوما عن زواج موزيس مُونتفيُوري بـ (جوديت (Judith)، كريمة ليڤي بارنت كوهن (Levi Barent Cohen))، وهو أبرز رواد الطائفة اليهودية على الإطلاق في إنكلترا على امتداد أكثر سنوات القرن التاسع عشر، كتبت اللاّيْدي مونتفيوري(Lady Montefiore)، في يوميتها: "أن المِسْتَرْ مايير مقنين، والمستر صباغ، والمِسِيزْ صباغ [؟] قد تناولوا العشاء معنا، وقضينا معا أمسية ممتعة جدا."[80] وكان "المستر صباغ" المذكور، هو سُولُومُونْ بن مسعود صباغ (Solomon b. Masaod Sebag)، أحد أقرباء مايير مقنين المولود بالصويرة في 1783، ورفيقه في الرحلة إلى إنكلترا، على متن الـ"أُورُورَا." أما أباه، فهو ابن شقيق أبراهام مقنين، الذي هو والد مايير مقنين. وجاء في الملتمس الذي تقدم به سولومون للحصول

= *Anglo-Jewish Letters*, ed. Cecil Roth (London: The Soncino Press, 1938), 157, 237-39; A. L. Shane, "Isaac D'Israeli and his Quarrel with the Synagogue-a Reassessment," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 29 (1988):165-75.

79- انظر: SPJC, Mahamad Papers, MS 295, n°. 58, 30 September, 1829، El Libro de los Acuerdos, 6.

80- *Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore*, 2 vols., ed. L. Loewe (London: Griffith Farran Okeden & Welsh, 1890), I: 9.

على حقوق الإقامة بأنه "كاتب للوزير المغربي مايير كوهن مقنين."[81]
وكانت اللاّيْدِي مونتفيوري مُحقة، حينما استفسرت في شأن الوضعية العائلية للمرأة الموجودة برفقة سولومون صباغ، والتي ربما كانت وقتئذ مجرد خطيبة للمعني بالسؤال، على الرغم من أن السنة اللاحقة شهدت زواج موزيس سولومون صباغ (Moses Solomon Sebag)، بسارة شقيقة موزيس مونتفيوري.[82] وارتبط آل گدالة أيضا بأواصر الزواج مع آل مونتفيوري، كما هو شأن ارتباطهم بمايير مقنين: إذ تزوج يهودة گدالة (Judah Guedalla)، بأحد بنات عمومة موزيس مونتيفيوري سنة 1811.[83] واكتملت الدائرة بعد أن تمكن ابن يهودة حاييم گدالة، الذي أصبح أحد أبرز اليهود في إنگلترا، من الزواج بابنة سولومون صباغ.[84] وأضحت العديد من العائلات التجارية المغربية اليهودية الناجحة جزءاً لا ينفصل عن الثلة السِّفَردية الرائدة، وذلك بالمصاهرة مع الأسر البرتغالية القديمة.[85]

وكانت علاقات المصاهرة في إنگلترا والمغرب، على حد سواء، ضرورية للتمكن من الانضمام إلى الطبقات السِّفَردية الراقية؛ وبالفعل، كان مَعْبد البِيعة الإسبانية والبرتغالية، يمنع على أعضائه الذكور اتخاذ الزيجات

81- انظر ما يأتي:

David Corcos, "Les Juifs au Maroc et leurs mellahs," in *Studies in the History of the Jews of Morocco* (Jerusalem: Rubin Mass, 1976), 114; Lucien Wolf, *Essays in Jewish History*, ed. Cecil Roth (London: The Jewish Historical Society of England, 1934), 400-401.

82- تم الزواج المُشار إليه يوم 5 شبيت 5573، انظر: *Bevis Marks Records*, 2:119 .

83- ويتعلق الأمر بإستير دو صاموئيل حاييم دو موزيس مونتيفيوري(Esther de Samuel Haim de Moses Montefiore)، وذلك يوم 12 حشفان 5572، *Bevis Marks Records*, 2:118.

84- Paul Goodman, *Think and Thank* (London: Oxford University Press, 1933), 119.

85- توجد أمثلة كثيرة في سجلات الزواج، المحفوظة ببيعة باڤس ماركس، انظر: Bevis Marks Records, pts.2 and 3.، وانظر أيضا ما يأتي:

Wolf, *Essays*, 221; Hyamson, *Sephardim*, 206.

من مراتب أدنى، دون الحصول على ترخيص بذلك. كما وضعت الهيئة نفسها عراقيل أمام محاولات الزواج مع الأشكناز.[86]

إن وضعية ماير مقنين بصفته تاجراً سلطانياً للمغاربة، ولأنه يتوفر على حظ وافر من الثروة، ليوضحان الأسباب الكامنة وراء نجاحه، في احتلال المكانة البارزة التي تبوأها بين أحضان الطائفة السِّفَردية في لندن. ولم تمنعه تجربته السابقة باعتباره آفاقياً وغريباً عن البلاد، من الالتحاق بصفوف النخبة السِّفَردية في لندن. وعلى الرغم من سنوات طويلة قضاها مقنين في إنكلترا، فإنه لم يتمكن أبدا من التحكم في ناصية اللغة الانكليزية ليتقنها تمام الإتقان. ومما لاشك فيه، أنه بفعل الارتفاع المطرد لأعداد المهاجرين من المغرب، أو من أصول مغربية، أصبح سماع تداوُل اللغة العربية ساري المفعول في بعض الأوساط الاجتماعية.وعادة ما كان أعضاء النخبة اليهودية المغربية يعرفون الإسبانية أيضا، بحكم انحدار أصول الكثير منهم من إسبانيا والبرتغال. وكان بعض من هؤلاء، مثل آل گدالة، يكتبون مراسلاتهم بالعبرية-الإسبانية (الأندلسية)، مما يوحي بأن الإسبانية هي لغة تخاطبهم الأساسية. وعلى الرغم من أن آل مقنين هم من الناطقين باللغة العربية، فمن المرجح أنهم كانوا أيضا يتداولون الإسبانية بالقدر نفسه من الطلاقة.

وظل المهاجرون المغاربة اليهود في إنكلترا أيضا، وإلى حد كبير، جزءا من الشبكة السِّفَردية النشيطة في حقل المعارف اليهودية؛ ولاسيما مجمع بَاقِسْ مَارْكسْ الذي حافظ على علاقات، متنها مع الطوائف السِّفَردية الموجودة في أوروبا وشمال أفريقيا والعالم الجديد.[87] وفي أواخر القرن الثامن عشر، انضمت لندن، بكل معاني الكلمة، إلى أمستردام وليڤورنو، لتصبح طرفا فاعلا في الدوائر العلمية السِّفَردية النشيطة بحوض

86- Hyamson, *Sephardim*, 206.

87- Piccioto, Sketches, 164.

البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا السياق، وصل إلى لندن الحزان الأكبر بجبل طارق إسحاق ألموسنينو التطواني (Isaac Almosnino)، وذلك أثناء فرض الحصار على جبل طارق سنة 1781، فبقي في إنكلترا حتى وفاته في عام 1785.[88]

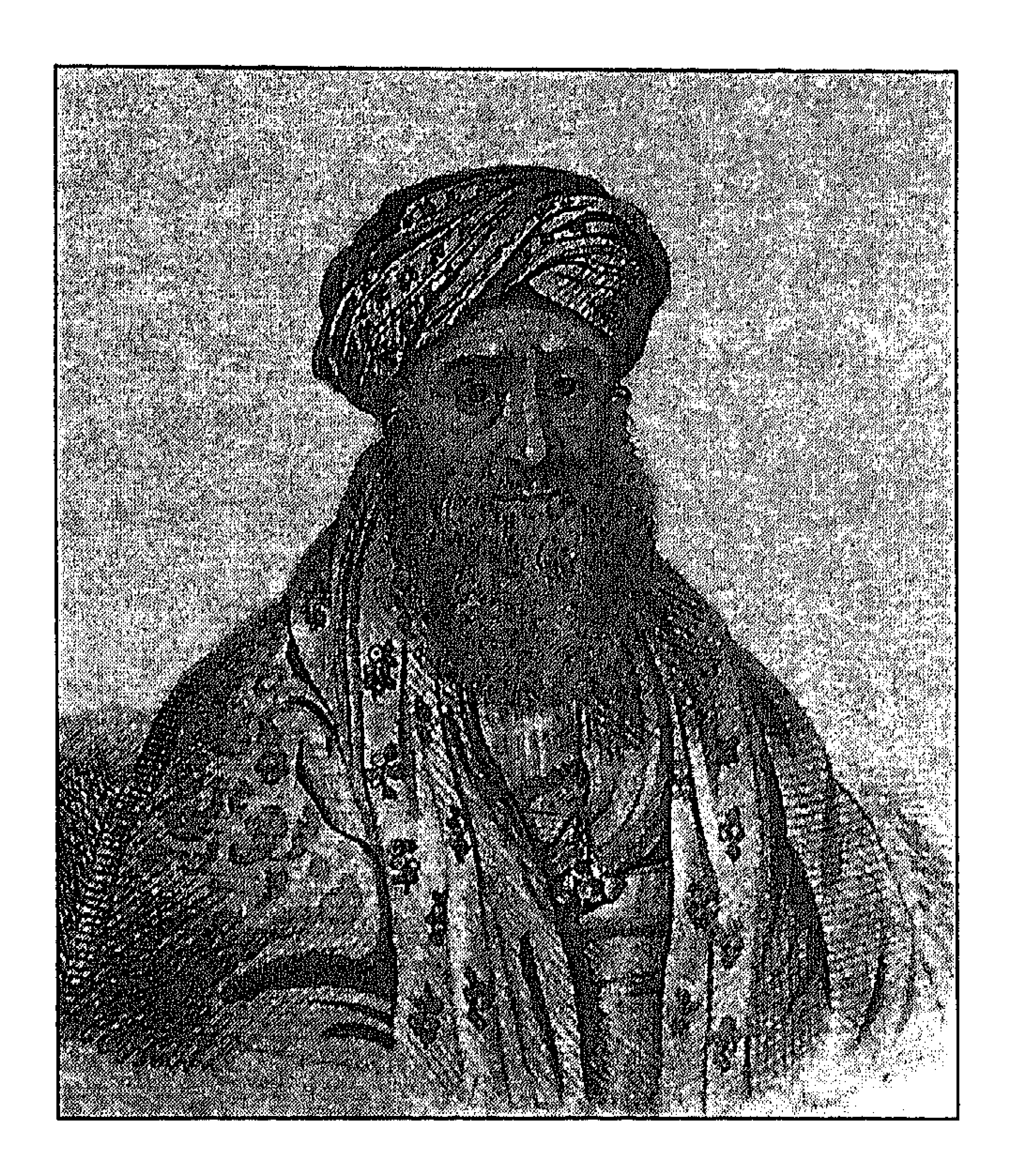
ويعتبر مجرى حياة القبَّال (الضالع في دراسة "القَبَّالة" أي المعتقدات العبرية المعقدة على أساس التلمود)، والحزان موشي بن إسحاق الدَّرْعِي (Moshe b. Yitshak Edra')، نموذجا فريدا لتجربة مثيرة، ولكنها تعكس أيضا، وإلى حد ما، بعض السمات الخاصة بالدوائر الحاخامية السِّفَردية. إذ وُلد الدرعي بمدينة أكادير في سنة 1774، ولكنه، وكما كتب متحدثا عن نفسه، حينما: "كنت لا أزال أرضع من ثديي أمي"، تم ترحيل كافة أهل أكادير الذين توجهوا إلى مدينة الصويرة. وبعد وفاة والده وهو صبي في سن التاسعة، انتقل إلى الرباط وأقام بها من أجل الدراسة. ثم عاد إلى مدينة الصويرة، ومنها كانت هجرته إلى لندن في عام 1801/1802، وذلك في الوقت نفسه تقريبا الذي استقر فيه مايير مقنين بالعاصمة الإنكليزية، فاستكمل دراسته في المدرسة التعليمية "بيت مِدْرَاش" (*Beit Midrash*)، التابعة للمجمع السِّفَردي. ويبدو أن الدَّرْعِي جاب أنحاء أوروبا إلى أن انتهى به المقام في أمستردام، حيث اشتغل هناك بالتعليم في مدرسة المجمع السِّفَردي، وتوفي سنة 1829/1828. وقد نشر العديد من الكتب في لندن وأمستردام، والتي يُلقي بعضها ظلالا من الشك على سمعته العلمية.[89]

88- Benady, "Settlement of the Jews in Gibraltar," 102.

89- توجد معلومات حول السيرة الذاتية لهذا القبّال الحزان في:

(Moshe b. Yitshak Edra'i, *Yad Moshe* (Amsterdam, 1808/9)، وانظر أيضا:

Yosef Ben Na'im, *Malke rabanan* (Jerusalem: Defus Ha-Maʿarav, 1930-31), fols. 92-92 a; Abraham I. Laredo, *Les noms des Juifs du Maroc* (Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Cientificas, Instituto "B. Arias Montano," 1978), 233; Haymson, *Sephardim*, 263.



اللوحة 13: القبّال والحزان المغربي موشي الدرعي، المنحدر من أكادير، الذي عاش في لندن في بداية القرن التاسع عشر، مأخوذة عن:
Moshe b. Yitshak Edraᶜi, *An Historical Account of the Ten Tribes, Settled beyond the River Sambatyon in the East* (London, 1836).

وقام بعض الحكماء الملحوظين من مراكش والصويرة، أمثال حاييم بِّنطو(Haim Pinto)، الذي كان يحظى بالتبجيل في الصويرة، بتبادل المراسلات في شأن بعض المسائل الشرعية (الهلاخة)، مع حزان السَّفَرد الأكبر في لندن رافائيل مِيلْدُولاَ(Raphael Meldola)، الذي عُين في عام 1805، وأيضا مع ابنه دايڤيد (David)، الذي خلفه عند وفاته سنة 1828.[90] ولم يكن الحزانات اليهود المغاربة يقتصرون في إصدار مؤلفاتهم العلمية على

[90]- SPJC, MS 755, vol. 2، وبخصوص آل مِيلْدُولاَ (Meldola)، انظر ما يأتي:
R. D. Barnett, "Haham Meldola and Hazan de Sola"; Gaster, *History of the Ancient Synagogue*, 160-64.

ليفورنو، بل نشروها أيضا في لندن وأمستردام.[91] وفي كثير من الأحيان، يساهم أثرياء تجار الطائفة في تقديم الدعم لنشر الكتب العلمية أو الروحانية. ونسوق مثالا على ذلك، الدعم الجماعي الذي قدمه كل من يهودة بن حاييم گدالة، ومايير مقنين، وسولومون صباغ، كمساهمة منهم، لنشر مؤلف شعري في أمستردام، يتعلق بالطقوس التعبدية، نظمه الشاعر المغربي اليهودي الملحوظ داڤيد بن حَسِّين (David Ben Hassine)، وهو من مدينة مكناس.[92] وقد اشتهرت قصائده الشعرية، وتم التغني بها في جميع أنحاء المغرب.[93]

وفي بداية القرن التاسع عشر، اكتست معرفة اللغتين الإسبانية والبرتغالية أهمية أكبر من اللغة الإنكليزية في أوساط اليهود السَّفَرد في لندن، وذلك بحكم توظيفهما في ممارسة معظم الأنشطة الدينية والدنيوية الخاصة بالطائفة. واستمرت مدارس تعليم الأطفال السَّفَرديين في التدريس باللغتين الإسبانية والبرتغالية، كما أبقت الطائفة السَّفَردية، على استعمال اللغتين المذكورتين، في سجل الكنيس اليهودي الإسباني والبرتغالي حتى سنة 1819. ومع ذلك، فإن هذا لا يمكن أن يخفي، على كل حال، حقيقة دخول يهود إنگلترا خلال الفترة التي كان يعيش فيها مايير مقنين بلندن، في مخاض من التحولات العميقة. وبالفعل، أصبح معظم اليهود

[91]- بخصوص حركة النشر هذه وأسواقها، انظر ما يأتي:

M. Mitshell Serels, "Sephardic Printing as a Source of Historical Material," in *The Sephardic and Oriental Jewish Heritage*, ed. Issahar Ben-Ami (Jerusalem: Magnes Press, The Hebrew University, 1982), 123-31.

[92]- انظر ما يأتي:

David Hasin, *Tehilah le-David* (Amsterdam: Proops, 1807); Corcos, "Juifs au Maroc," 114 n.115.

وبخصوص داڤيد بن حَسِّين (David Ben Hassine)، انظر:

André E. Elbaz, "Quelques précisions inédites sur la vie et l'œuvre de David Ben Hassine," in *Misgav Yerushalayim Studies in Jewish Literature*, ed. Ephraim Hazan (Jerusalem: Misgav Yerushalayim, 1987), 41-51.

[93]- Laredo, *Les noms*, 596

المقيمين بالبلاد منذ فترة طويلة، يتحدثون باللغة الإنكليزية، في حين بدأ إهمال التداول بالإسبانية والبرتغالية على نحو متزايد. وفي سنة 1803، ألقى إسحاق مُوكاتّا (Isaac Mocata)، العضو الملحوظ في الكنيس السِّفَردي، خطاباً لاذعاً أمام شيوخ المجمع، تناول فيه الانحطاط الروحي للطائفة، وإهمال التربية والحاجة للإصلاح. ثم أوضح مدى ضرورة التحول إلى استخدام اللغة الإنكليزية في التعليم بدلا من الإسبانية.[94]

ويعكس خطاب مُوكاتّا، مدى التثاقف المتزايد، الحاصل لدى الكثير من اليهود السِّفَرد في المجتمع الإنكليزي. وبدأ وقع أفكار التحرر الرائجة في القارة الأوروبية وتأثيرها ينتاب المشاعر - من عدة أوجه- داخل الطائفة اليهودية في لندن، وتمت ترجمتها إلى فكرة، تمحورت حول الدعوة إلى تحقيق الإصلاحات الدينية، وخاصة من قِبَل أولئك الذين أصبحوا يعتبرون أنفسهم، من حيث الهوية، رعايا إنكليز بكل معانى الكلمة. وبناء عليه، ليس من المثير للاستغراب، ظهور انقسامات حادة داخل الطائفة السِّفَردية، خصوصا بين آخر الوافدين المحدثين وبين المهاجرين القدامى والأكثر اندماجا من العائلات "البرتغالية". وفي هذا الصدد، يقدم لنا تاريخ رسمي للكنيس اليهودي، رواية لحيثيات النزاع الذي جرت فصوله خلال سنة 1822:

> أتاح حادث صغير الفرصة لتفجير العداء الكامن تفجيرا حادا. وكان بعض الأعضاء الجدد، وخاصة الوافدون من بينهم من جبل طارق وشمال إفريقيا، قد جلبوا معهم عادات وتقاليد غير معروفة جدا ولم تُعهد ممارستها في هذا البلد. وهكذا، اجتمع عدد من هؤلاء، طبقا لأعرافهم وتقاليدهم الخاصة، فكان من ضمنهم آل (بن عليل) بنُولييلس (Benoliels)، وآل أبي قصيص (Abecasis)، وآل گدالة (Guedallas)، وآل العلوف (Aloofs)، وآل بِّنطو (Pintos)،

94- Gaster, *History of the Ancient Synagogue*, 154.

الخ .... وذلك من أجل القيام عشية "عيد شافوعوت" (*Shebuouth*)، [وهو عيد العنصرة اليهودية] بقراءة جزء معين من الكتاب المقدس ومن الزُّهَار (*Zohar*)، [قراءات في التصوف اليهودي المعروف أيضا بالقبَّالة]. وفي ختام هذا، وبعد تشكيلهم للمَنْيَان، [المنيان هو ضرورة وجود عشرة أفراد على الأقل للقيام ببعض العبادات العبرية]، عكفوا على ترتيل أذكارهم التعبدية إلى بزوغ الفجر، دون التفكير ولو لحظة واحدة، أنهم بأفعالهم تلك، قد انتهكوا أحد أهم القوانين التي تحرص الطائفة أيما حرص على التشبث به. إنهم خالفوا بذلك الأسكاما (*haskamah*)، رقم 1 المعروف، الذي ينص على معاقبة القائمين بتجمع من ذلك القبيل، داخل دائرة نصف قطرها ستة أميال عن البيعة اليهودية، بالحرمان الكنسي. إذ كانت الدار التي جرت فيها تلك الطقوس الدينية ضمن مسافة ميل واحد فقط من المنطقة المحظورة.[95]

وينص البند الأساسي الأول، أو"الأسكاما"(*Ascama*)،(من العبرية: "حاسكماه") من بين الإثنين والأربعين أسكاموطا (*haskamot*)، التي وُضعت من قِبلِ المجمع السِّفَردي "سَارْ أَسَمَايم"(*Saar Asamaim*)، في عام 1664، على عدم السماح بإنشاء أي كنيس يهودي جديد داخل لندن وضواحيها. وكان ذلك خلال فترة إرساء الدعائم الرسمية للطائفة اليهودية في إنكلترا، واستُمد هذا المبدأ من النموذج المعمول به لدى الطائفة السِّفَردية بأمستردام. وبوجه عام، استندت تقنينات لندن على النظام الأساسي القائم في أمستردام، والتي كانت بدورها أيضا مستمدة من نموذج البندقية. غير أن مَعْماد الطائفة اليهودية السِّفَردية في لندن، ذهب إلى أبعد من ذلك بمنح هيئته صلاحيات إضافية، تخول لها ممارسة نوع من

95- نفسه، ص 169-171.

الرقابة، وفرض السيطرة على كافة أعضاء الطائفة اليهودية.[96] واضطر المجمع الإسباني والبرتغالي -كما سبقت الإشارة- إلى التخلي عن سيطرته ومراقبته لليهود الأشكناز. ومع ازدياد عدد المغاربة في لندن وارتفاع درجة تأثيرهم، اتضحت مدى صعوبة مواصلة السيطرة الاستبدادية، على كافة اليهود السَّفَرد. وبما أن يهود شمال إفريقيا، جلبوا معهم عاداتهم المختلفة، فقد أدى ذلك حتماً، إلى إذكاء التنافس ونشوب الخلافات. ومع ذلك، حاولت المؤسسة "البرتغالية"، الحفاظ على سلطتها، فمنعت إقامة الصلوات خارج كنيسها. وفي الأخير، صدرت عقوبة الحرمان الكنسي، في حق المجموعة المتمردة، التي رفض أعضاؤها الامتثال، فتم عرض ملصق من التقنين المذكور، على باب البِيعَة اليهودية الرئيسة، حتى تتسنى رؤيته من قِبَلِ الأعضاء. وعندما توفي صبي من أسرة أبي قصيص لم يسمح بدفنه في المقبرة. واستغرق التنافر عدة سنوات قبل أن تتحقق المصالحة.[97]

ومن المؤكد أن هذه الانقسامات كانت موجودة زمن وصول ماير مقنين، لكنها لم تكن قد احتدت بعد، وبالتالي كان بوسعه الانخراط في صفوف النخبة التجارية اليهودية في لندن. وبحكم التفويض لماير مقنين من لدن المخزن، للنيابة عنه في عدد من المهمات التجارية، فقد ضمن لنفسه

---

[96]- انظر ما يأتي:
Miriam Bodian, "The Escamot of the Spanish-Portuguese Jewish Community of London, 1664," in *Michael*, vol. 9, ed. Daniel Carpi and Shlomo Simonsohn (Tel Aviv: Diaspora Research Institute, 1985), 9-15.

(ويحتوي على الأسكاموط الأصلي باللغة الإسبانية)؛ ويمكن الاطلاع على ترجمته الإنكليزية في:
El Libro de los Acuerdos.

[97]- انظر ما يأتي:
Meir Benyahu, "Vikuhim ba-kehilah ha-Sefaradit ve-ha-Portugezit be-London u-teshuvot ha-hakam Rabi Rafa'el Meldola," in *Michael*, vol. 10, ed. Robert A. Rockaway and Shlomo Simonshon (Tel Aviv: Diaspora Research Institute, 1986), 10, 15-20; Gaster, *History of the Ancient Synagogue*, 171; Haymson, *Sephardim*, 235-38.

احتلال مكانة بارزة في وسط التجار اللندنيين، وذلك على الرغم من الشكوك والمخاوف، التي ظلت تساور البعض من دائنيه. وبوجوده بين أحضان الطائفة السِّفَردية، اعتُبر - تبعا لذلك- ضمن النخبة.

ومن المفارقات المثيرة للسخرية، أن أهمية لندن المتزايدة، باعتبارها مركزا للسفرديين، قد تحققت في الوقت الذي كان فيه عدد كبير من اليهود، بصدد الانصهار في بوتقة التيار السائد في المجتمع الإنكليزي. وكانت هي آخر فترة ظل بالإمكان التحدث خلالها، عن نوع من "النظام العالمي" الخاص بالسِّفَرد، حيث استطاعت تلك العناصر المنحدرة من اليهود الإسبانيين والبرتغاليين، المحافظة على شبكة من الروابط والعلاقات، اعتماداً على وساطة أفراد أسرهم أحيانا، تحقيق النجاح في قيادة تجارة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. وكانت تلك هي آخر فترة حصل خلالها، وفي كثير من النواحي، تجاوز قوة تعلقهم بتراثهم السِّفَردي، لتمسكهم القوي بالبلدان التي يعيشون فيها.

الفصل الخامس

آل مقنين في المغرب

الفصل الخامس

آل مقنين في المغرب

على الرغم من اعتبار مايير مقنين عنصرا لا يمكن فصله عن الطائفة السِّفَردية بعددها المتصاعد من المغاربة، فقد ظل ارتباطه وثيقا بالمغرب. وأقدم كثير من "البِرْبِرِسْكوس" المقيمين في لندن، مثل آل گدالة، على قطع علاقاتهم مع بلدان المغارب بصفة تدريجية، فأصبحوا بذلك جزءا من الطائفة اليهودية المُتَنَكّْلِزَة، غير أن مكانة مقنين الرفيعة، بل وقوة وجاهته داخل مجمع اليهود السِّفَردي في لندن، كانت تتوقف على مؤسسته التجارية القائمة في المغرب، وعلى علاقاته مع السلطان. وبينما بدأ بعض التجار المغاربة يستثمرون في أسواق لندن المالية، وغالبا ما يكون ذلك خطوة تمهيدية على درب التثبيت الدائم في إنگلترا، فإن مقنين قد واصل استثمار أمواله باقتناء العقارات في المغرب.

ومنذ وصوله إلى لندن في سنة 1800،وعلى امتداد العقدين اللاحقين، كثيرا ما كان مقنين هو قطب الرحى في المبادلات التجارية بين لندن والمغرب. وبات معلوما في أوساط لندن التجارية، أن مقنين تاجر تعوزه المروءة وعديم الوفاء بديونه. ولم تتوقف الدعاوي القضائية المرفوعة ضده، ويبدو، وفي غياب أي دليل يثبت عكس ذلك، أنه تمكن من تحقيق تسوية مع الدائنين الخمسين، الذين قدموا في شأنه ملتمسات إلى وزارة الخارجية، لمساعدتهم على استعادة أموالهم وسلعهم. وعلى أية حال، خمدت المنازعات، ولم تُرفع ضد مقنين بعد سنة 1801، أية دعاوى قضائية جديدة لعدة سنوات، وذلك على الأقل، عبر المصالح المعنية بوزارة الخارجية

البريطانية. وفي الوقت نفسه، كانت روابط مقنين مع المغرب، ضرورية ولا غنىً عنها، وبالتالي لم يكن لدى التجار الراغبين في الحصول على نصيبهم من هذه التجارة، خيار آخر، غير التوصل إلى تفاهم مع مقنين باعتباره قطب الرحى فيها.

واستفاد مقنين من الطبيعة المحدودة جدا لحجم التجارة الخارجية مع المغرب، ومما فرضه المولى سليمان من الضوابط والقيود على التجارة الأوروبية. وأمام العجز عن خوض غمار المنافسة في السوق الرأسمالية المتنامية بأوروبا، وتحسبا لتوريط المغرب في النزاع الدائر بعرض البحر الأبيض المتوسط من جراء الحروب النابليونية، طبق المولى سليمان سياسة قوامها المراقبة الصارمة والتي كان يأمل من ورائها تحقيق أقصى الأرباح الممكنة لفائدة المخزن، فضلا عن التقليل من فرص المشاركة في الشؤون الأوروبية. وكان الأوروبيون المهتمون بتوسيع نطاق التجارة في المغرب، يجدون بأن هذه السياسة التي تتوخى الحكمة، تفاديا للوقوع في الخطأ، هي سياسة تقوم على أسس غير حقيقية، فهي بالتالي مزعجة ومثيرة للضجر. ويعرض لنا جيمس جاكسون (James Jackson)، وهو واحد من اثنين من التجار البريطانيين الذين واصلوا إقامتهم بالصويرة إبان هذه الفترة، الأسباب الكفيلة بتفسير الانخفاض الحاصل في تجارة المغرب الخارجية. ويذكر في مقدمتها، سماح السلطان بدخول البضائع الأوروبية برا إلى فاس، عبر مدن الجزائر العاصمة ووهران، مقابل الحصول على 14 في المائة من قيمتها كرسوم. والأكثر من ذلك، هو دفع الأوروبيين لواجبات ضريبية، قيمتها 10 في المائة، في حين يكتفي التجار من فاس، بدفع ما قيمته 5 في المائة منها فقط، وهو ما يجعل الأوروبيين في وضع غير مُؤاتٍ ومجحف بمصالحهم. أما السبب الثاني، فهو أن المسلمين واليهود يحصلون على القرض، فتحتاج ديون الأوروبيين إلى الشهادة أمام القاضي، وهو ما ينطوي على ضرر بالمسيحيين. وكثيرا ما عجز المسيحيون عن تحصيل

ديونهم. ويكمن السبب الثالث، في عدم قدرة أي كان من حاشية السلطان على إدراك مغزى "روح التجارة"، وبالتالي، لم تحظ التجارة بأي تشجيع. واقتصر عدد الدور التجارية النشيطة في الصويرة، على ست (أو بالأحرى على خمس، لأن جاكسون صنف أيضا ضمن هذه الفئة، الدار التجارية الخاصة بحاييم گدالة والشركاء (Haim Gueddalah & Co)، ذات الروابط بمؤسسة يهودة ودايڤيد گدالة القائمة في لندن).[1] وتوضح تقارير أخرى، أن المنع كان يشمل بصفة دورية، تصدير بعض السلع المختلفة، مثل زيت الزيتون والأغنام والتمر والشحم، والعسل.[2] وحاول المولى سليمان السيطرة أيضا على المواد المستوردة إلى البلاد. وتحكمت دور گدالة ومقنين التجارية، في مصير معظم التجارة المحدودة بين المغرب وإنگلترا، إبان العقد الأول من القرن التاسع عشر، وذلك عن طريق مؤسساتها القائمة في الصويرة ولندن على حد سواء.[3]

وربما كانت العوامل السياسية، وحتى التغيرات الديموغرافية الناجمة عن الوباء، أكثر أهمية من نفور السلطان الأيديولوجي من التجارة خلال هذه الفترة؛ إذ لم تكن أوروبا تكابد ويلات حروب نابليون فحسب، بل كان المولى سليمان أيضا، يسعى جاهدا لفرض سلطته وتثبيتها، سواء أفي المناطق الداخلية الجبلية أم في السهول الساحلية. وحالت كل هذه العوامل دون تمكين السلطان من تحصيل الكثير من العائدات المتأتية من التجارة الخارجية. ووصلت إلى مرسى الصويرة في سنة 1798، وقبل اندلاع وباء الطاعون، ما يقارب الستين من السفن التجارية الأوروبية، ولكن هذا العدد انخفض إلى أربعة وعشرين سفينة سنة 1812. ولم يعد في الإمكان العثور في مراسي المغرب الرئيسية على أكثر من أربعة فقط من الشركات التجارية الأوروبية المنخرطة في التجارة مع

1- FO 174/13، 17 ماي 1802.

2- FO 174/13، 14 أكتوبر 1803.

3- *Gentleman's Magazine* 78 (1808): 983

أوروبا.[4] ويشير القبطان الأمريكي جيمس رايلي (James Riley)، الذي غرقت سفينته فوقع أسيرا على طول الساحل الجنوبي للمغرب، وتم تحريره بمدينة الصويرة في سنة 1815، إلى "التجار اليهود الأربعة بن گدالة (Ben Guidallas)، ومقنين(Macnin)، وأبي طبول (Abitbol)، والزاگوري(Zagury)، الذين "يعيشون في مستوى رفيع؛ ولهم السيطرة المطلقة في حارة اليهود، ويتحكمون في تدبير الحجم الأكبر من مجموع التجارة الإنگليزية في الصويرة."[5] وكان رايلي على صواب في تحديد هؤلاء التجار: إذ كانت المؤسسات التجارية اليهودية الوحيدة بالصويرة، المنخرطة فعليا وبالأهمية الملحوظة في التجارة الأوروبية خلال هذه السنوات، هي الدور التابعة لكل من التجار حاييم گدالة (Haim Guedalla)، وشلومو مقنين (Shlomo Macnin)، ودايڤيد مقنين (David Macnin)، وسالم أبي طبول (Salem Abitbol)، وذلك بشراكة مع كل من سِمْتُوبْ بن عطار (Semtob Ben Attar)، (ويُعرف هذا الأخير بـــ" بيل كاپتان" (Bel Capitain)، بسبب تعيينه الرسمي على رأس هيئة التجار بالمرسى) ومردخاي الزاگوري (Mordecai Zagury)، ودايڤيد بِّنطو (David Pinto).[6]

وكان لجميع هؤلاء التجار، أقارب في لندن، ممن كان لهم حضور ملحوظ في كنيس بِـاڤِسْ ماركس اليهودي. وقبل تطور خطوط الملاحة

4- محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822، ترجمه عن الإنگليزية محمد حبيدة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006)، 130-138.

وفي 1815 وردت الإشارة إلى وجود أربعة تجار مسيحيين، انظر:

James Riley, *An Authentic Narrative of the Loss of the American Brig Commerce* ... (Hartford, Conn.: S. Andrus and Son, 1846), 198.

5- Riley, *Authentic Narrative*, 203

6- يمكن العثور على الإشارات الواردة للدور التجارية بالصويرة خلال هذه السنوات في: FO 174/13، دجنبر 1808، 1 يونيو 1809، گوين (Gwyn)، إلى گرين(Green)؛ FO 174/20، 4 ماي 1814، دَاپْوَاز (Depuis)، إلى گرين؛ 1 فبراير 1810، 5 أبريل 1810، 1 مارس 1811، 2 يوليوز 1811، 3 أبريل 1812؛ 29 أبريل 1812، گوين إلى گرين.

الأوروبية وتناميها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،[7] كان على أعضاء الأسرة، التردد في رحلات ذهابا وإيابا بين لندن والصويرة، على متن السفن الحاملة للبضائع، وكثيرا ما كانوا يسافرون برفقة السلع المجلوبة، كما يصف ذلك رايلي في سنة 1815: "وصلت سفينة شراعية من جبل طارق ترفرف في أعاليها الراية الإنكليزية، وذلك على الرغم من هويتها الجنوية، لأن بلدان برباريا كانت في حالة حرب مع جنوة: وتكونت الحمولة، من المنسوجات والأقمشة والأدوات الحديدية والفولاذية والقطن، وما إلى ذلك من السلع الموجهة إلى بن الزاكوري (Ben Zagury)، وهو يهودي: وجاء أحد أبنائه راكبا متن السفينة نفسها؛ واسمه إيليو الزاكوري (Elio Zagury)، وكان شابا يهوديا يرتدي ملابس أوروبية، تلقى تعليمه في إنكلترا، ويتكلم اللغة الإنكليزية بطلاقة."[8] وتروا حت أعداد السفن التي وصلت إلى مرفأ الصويرة خلال هذه السنوات ما بين العشرين والخمسة والعشرين، ومعظمها إنكليزية." [9]

وفي العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، كان الحيز الأكبر من تجارة المغرب مع أوروبا، في قبضة هذه الدور التجارية اليهودية القليلة. وكان السلطان يفضل التجار اليهود على المسيحيين. وفي عهد السلطان محمد بن عبد الله، كان التجار الرئيسيون في الصويرة، ممن يتاجرون مع أوروبا، المسيحيون منهم واليهود على حد سواء، ينسقون بطريقة جماعية، عمليات التبادل التجاري مع السلطان، عبر هيئة تسمى بـ"إلْكومِيرْشِيُو"

---

[7]- Jean-Louis Miège, "Le Maroc et les premières lignes de navigation à vapeur," *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc*, n°.236 (1956): 37-47.

[8]- Riley, *Authentic Narrative*, 203

[9]- انظر ما يأتي:

Jean-Louis Miège, "L'activité maritime d'Essaouira, 1765-1840)," in *Essaouira: Mémoires et empreintes du présent* (Agadir: Université Ibnou Zohr, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1994), 20.

(*il Commercio*). ويعتبر التاجر اليهودي الرائد، حاييم گدالة (Haim Guedalla)، عضوا في هيئة التجار "الأجانب". غير أن المولى سليمان، كان يرى وجود فوائد كثيرة في فصل التجار اليهود عن المسيحيين، فيخول لهم دون غيرهم، أي لليهود، بعض الامتيازات التجارية. ذلك أن التعامل مع التجار المسيحيين يمكن أن يؤدي دائما إلى المواجهة مع القوى الأجنبية، في حين يمكن أن تكون سيطرة السلطان أفضل على التجار الذميين. وربما أُثيرت هنالك موجة عداء، تصاعدت ضد التجار المسيحيين في المغرب، فتم إلقاء اللوم عليهم بتهمة إفسادهم لأخلاق السكان المسلمين.[10] وربما استهدفت أيضا سياسة تقديم الامتيازات لبعض التجار اليهود، إلى تقليص الأنشطة التجارية للمسلمين، العاملين في مجال التجارة الخارجية. وحينما احتج التجار المسلمون على تطبيق هذه الخطة، دافع المولى سليمان عن سياسته القائمة على تفضيل استخدام اليهود، بالإحالة على أقوال مالك ابن أنس مؤسس المذهب المالكي، باعتباره أساس الاتجاه الفقهي السائد في المغرب.[11] وعندما بذل بعض تجار فاس، محاولة لمنع صناع "البْلاَغِي" اليهود، من بيع منتجاتهم في أسواق فاس البالي، أحال المولى سليمان على الحجج الشرعية، الواردة في حق كل محاولة تروم منع اليهود من مزاولة أنشطة إنتاجية، ويمكن بالتالي أن يترتب عنها إلحاق أضرار عامة.[12]

---

[10]- محمد الضعيف، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري، (الرباط: دار المأثورات، 1986)، 274-276.

[11]- أبو القاسم الزياني، "جمهرة التيجان وفهرسة الياقوت واللؤلؤ والمرجان في ذكر الملوك العلويين وأشياخ مولاي سليمان"، (الخزانة الحسنية، مخطوط، م م 6778)، وقد ورد ذكره عند رشيد عبد الله الناصر في أطروحته غير المنشورة:
Rachid Abdallah El-Nasser, "Morocco from Kharijism to Wahhabism: the Quest for Religious Purism" (Ph. D. diss, University of Michigan, 1983), 446.

[12]- الزياني، "**ألفية السلوك**"، الخزانة الوطنية، الرباط، المخطوط رقم K. 224، الورقة 210. وقد أوردها محمد المنصور في الملحق 143 من أطروحته:

Mohamed El Mansour, "Political and Social Developments in Morocco during the Reign of Mawlay Sulayman, 1792-1822" (Ph.D. thesis, University of London, 1981), appendices, 143.

ويفوق عدد اليهود المنخرطين مباشرة في التجارة مع أوروبا، عدد المسلمين في مراسي المغرب الساحلية بنحو غير متناسب جدا، إذ يميل التجار المسلمون، إلى التركيز أكثر على التجارتين المحلية والصحراوية، وذلك على الرغم من التمركز المكثف لليهود، في هذين الصنفين التجاريين كذلك بجميع أنحاء المغرب. وهناك أيضا التجار المسلمون النشيطون في تجارة الاستيراد والتصدير، وخاصة في العاصمة الداخلية بفاس، حيث كان عدد التجار اليهود أقل أهمية.[13] ويوجد عدد قليل من العائلات التجارية المسلمة البارزة من مدينتي فاس وتطوان، ممن يمكن العثور عليها أيضا في مراسي المحيط الأطلسي، غير أن أعدادها كانت أقل أهمية بكثير. ويعتمد التجار اليهود في المراسي على شبكة من التجار المسلمين واليهود، وعلى السماسرة في المدن المراسي وفي المدن الداخلية، لجلب البضائع الموجهة للتصدير وتوزيع الواردات في الأسواق المحلية.

وكان تركيز التجارة الأوروبية، في أيدي عدد قليل من التجار اليهود في مرسى الصويرة، نقطة إيجابية، تعود فوائدها بوضوح على ماير مقنين. وكما أشار جاكسون إلى ذلك، يتعذر القيام بشيء يُذكر لاسترداد الديون، وأنه ربما لمح بذلك كإشارة خاصة إلى دار مقنين التجارية.[14] وكانت هناك سبل أخرى أيضا، تعرضت فيها جهود بذلها التجار الأوروبيون، لكسب موطئ قدم لهم في التجارة المغربية، لإحباط مكانة دار

13- انظر ما يأتي:

Roger Le Tourneau, *Fès avant le protectorat* (Casablanca: SMLE, 1949), 380-381; Norman Cigar, "Socio-Economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Pre-Colonial Morocco," *Maghreb Review* 6, nos. 3-4 (1981): 55-76.

انظر الترجمة العربية لهذا المقال: "البُنى المجتمعية الاقتصادية ونشوء برجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار." ترجمة محمد نجمي الروداني ومراجعة محمد معتصم، في: (**مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، 1995)، 20: 151-204.

14- FO 8/5، تعليمات إلى القناصل، 14 يونيو 1814، دَابْوَازْ (؟) (Depuis)، إلى گرين، وذلك في شأن ديون لفائدة المستر گُوِينْ المتوفى.

مقنين التجارية. إذ جرت العادة أن يتولى الوكيل القنصلي البريطاني في الصويرة، والذي كان أيضا هو أحد التجار الأوروبيين القلائل في هذه الفترة، مهمة إرسال قائمة بالواردات من إنكلترا، يزوده بها التجار. وكان التجار اليهود يمانعون في الامتثال لهذا الإجراء، مما اضطر معه النائب القنصلي إلى استدعاء شلومو مقنين (Shlomo Macnin)، للحضور بين يدي العامل، وإرغامه على الامتثال، بتقديم البيانات الحسابية الخاصة بالسفن التي استأجرها. ومع ذلك، لم يتوقف مقنين عن عرقلة جهود القنصلية البريطانية، للحصول على المعلومات المطلوبة.[15]

وعلى الرغم من افتراض قيام العامل بتوبيخ مقنين، فالظاهر أنه ربما كان يعمل بتنسيق مع السلطات المخزنية ذاتها، لتصعيب ممارسة التجارة على الأوروبيين. وجاء في تقرير صادر عن القنصلية في عام 1814، أن التجار الأوروبيين بالمدينة، أُجبروا على دفع ضريبة قدرها 118 دولارا "دون التلويح في شأن ذلك بعلة أو سبب"، وهذا فضلا عن تقديم مبلغ إضافي، تقرر دفعه هدية "إلى الأمير مولاي إبراهيم في المغرب [مراكش]." وعلاوة على ذلك، أمر السلطان بأن تُلزم جميع السفن القادمة من لندن، بدفع مائة رطل إنكليزي من السكر الملفوف (المعروف بـ"القَالْبْ") وألف رطل من الشاي، مع أداء الرسوم الجمركية الواجبة على هذه السلع. واشتكى الوكيل القنصلي من أن مثل هذه الرسوم والنفقات، وإن كان فرضها قد طُبق في الآونة الأخيرة على التجار اليهود، فإنه لم يسبق أبدا مُطالبة المسيحيين بتسديدها. وطالب عامل الصويرة الوكيل القنصلي، بتسديد تلك الرسوم، وبدفع الشاي والسكر لحساب سفينة كانت راسية بالمرسى وقت صدور الأمر: "... وقال لي العامل بأن أدفع المبلغ المذكور، وإلا لن يُسمح لي بشحن البضاعة، فكرر كلامه مرة أخرى على مسامع

---

[15]- FO 631/1، موگادور، 29 يوليوز 1813، و 21 غشت 1813، دَابْوَازْ (؟)، إلى گرين.

الكتاب أو العاملين بدار الجمارك، وذلك في حضور التجار اليهود."
وجاء مقنين في وقت لاحق ليرى الوكيل القنصلي، فهدده بأنه إذا لم يمتثل للأمر، فإن العامل لن يكتفي فقط بمنعه من تحميل السفينة التي استأجرها، بل قد يسحب منه الحماية الممنوحة له من لدن السلطان. فلم يجد القنصل المذكور خيارا غير تقديم السكر المطلوب مصحوبا باحتجاج على ذلك، لكنه لم يرسل أي مقادير من الشاي، بدعوى أنه ليس في حوزته شيء منه.
"وعلي الآن أن أطلب منكم راجيا التفضل علي بصفتي ممثلا لكم بتعليمات يمكنني الاستنارة بها بخصوص الكيفية التي يجب أن أتصرف بها، والحالة هذه، للتمكن من تحقيق رغباتي، في الدفاع عن حقوق الرعايا من أهل بلدي، لصد أعمال التعدي والظلم، وهو ما ليس لي أدنى شك في ممارستهما ضدهم بتحريض من اليهود."[16]

وعلى امتداد العقود القليلة اللاحقة، اضطر التجار المسيحيون القلائل الذين بقوا في المغرب، إلى التكيف بمجاراة القواعد التي وضعها السلطان، فساروا في ركاب التجار المغاربة، بالتعبير عن احترامهم لجلالته بتقديم الهدايا السنوية إلى الحضرة السلطانية. وبهذا السلوك دخلوا في علاقة قوامها الأخذ والعطاء، فأصبح التجار المسيحيون تجارا في خدمة العاهل الشريف، تماما كما كان الحال مع التجار المسلمين واليهود.[17] وكان هؤلاء التجار السلطانيون، يحصلون على قروض أو على تسهيلات تخص الرسوم الجمركية من السلطان، فيسددون ديونهم إلى المخزن بأداء أقساط شهرية. وفي هذا الصدد، دفع آل مقنين ما بين 1814 و 1815، ما معدله ألفي ريال شهريا. غير أن الأمر لم يكن يتعلق بتسديد الأموال المقترضة من

---

[16]- FO 631/1، موگادور، 22 يوليوز 1814، [دَابُوازْ] إلى گرين.

[17]- للاطلاع على وصف لهذا النظام، انظر كتاب جيمس ريتشاردسن:
James Richardson, *Travels in Morocco*, 2 vols. (London: Charles J. Skeet, 1860), 1:10-11.

القصر؛ بل بالأحرى، كان شلومو مقنين، يتولى كل شهر تجميع مبالغ مالية من المسلمين واليهود، ممن كانت له معهم تعاملات تجارية، حتى يتسنى له الوفاء بإرسال القسط الشهري المعلوم. وفي الحقيقة، كان آل مقنين يتصرفون بمثابة المفوضين من قِبَلِ القصر السلطاني، وكما كانوا مُطالبين بتسديد دُفعاتهم الشهرية، كانوا، بلا شك، مفوضين بالوكالة لتحصيل الأموال المستحقة الدفع إلى المخزن.

وتجني الثلة المحظوظة من التجار اليهود، فوائد أهم بكثير مما كان يحققه أمثالهم المسيحيون. وباعتبار دار مقنين، واحدة من بين عدد قليل فقط من الدور التجارية المغربية العاملة في مجال التجارة الأوروبية، فقد كان لديها العديد من المتعاملين الزبناء، فضلا عن شبكة واسعة من العلاقات الارتباطية. ولا تعرف الأعمال التجارية في المغرب حدودا دينية: إذ كانت للتجار اليهود والمسلمين على حد سواء، تعاملاتهم الواسعة النطاق مع دار مقنين التجارية. وكان اليهود والمسلمون يحصلون معا على القروض، فيستلمونها مُقدما في هيئة سُلفاتٍ ماليةٍ أو بضائع.[18] وفي أكثر الأحيان، يتم تبادل البضائع بالمقايضة، وغالبا ما يتحقق ذلك، عبر شبكة متطورة للصرف، والتحويلات النقدية والائتمانية. وعلى أية حال، كان السفر بمعية الأموال الناضة أمراً محفوفاً بالمخاطر، فبات استخدام الكمبيالة (المعروفة في العبرية العربية بـ "الإطرة" (*itra*)، وربما هي من الأصل الإسباني "ليطرة" (*letra*))، أمراً معهوداً. وعلى سبيل المثال، نعلم بأن كمبيالة تم إرسالها إلى مردخاي ميران (Mordekhai Miran)، بصفته الوكيل الرئيسي لمقنين بمراكش، لكي يستخدمها في تحصيل الأداء من

---

[18]– اعتمدنا على كناشتين حسابيتين محررتين بالعبرية العربية ضمن الوثائق الموجودة في حوزة ليفي(Lévy). ويتناول الكناش الأول الأعمال التجارية الخاصة بشلومو مقنين، ويغطي الفترة الممتدة ما بين 17 سيفان 5574 = 5 يونيو 1814 و 3 حشفان، 5576 = 6 نونبر 1815 (وسنشير إليها من الآن فصاعدا بالتصنيف الآتي: LP, JA I).

المدعو سيدي محمد العبدي، بالدرهم الجديد (عملة مغربية فضية).[19]
وأرسلت كمبيالة أخرى إلى الرباط للتاجر مَرَادجي، تضمنت أمرا بتسديد مبلغ معين بالمثقال الجديد (عملة حسابية)، إلى المدعو سيدي الطالب سيدي محمد.[20] وعلى الرغم من المشكل المزمن الذي واجهته السلطات اليهودية، الحريصة على الانصياع إلى التعاليم التلمودية، بعدم التقاضي أمام المحاكم غير اليهودية، لم يكن لدى مقنين أدنى إحساس بالذنب، للمثول أمام قضاة المسلمين، لتسوية منازعاته التجارية، بما فيها الحالات التي يكون فيها أيضا يهود آخرون أطرافا في القضية. وفي هذا الصدد، لدينا حالة المدعو يعقوب بنْ أَڤراهام بن جاك (Yaᶜkov b. Avraham b. Jak)، الذي أدلى بشهادته أمام السلطات القضائية المسلمة، بدلا من مثيلتها اليهودية، ليعرب عن استعداده للتنازل عن جميع دعاويه المرفوعة ضد شلومو ومايير مقنين، ووالدتهما بْلِيدَة (Blida).[21] ولم يكن مثل هذا سابقة غير مألوفة، لأنه حيثما توجد أدلة من المحاكم الشرعية، في أي مكان آخر من العالم الإسلامي، يمكن تقديم الإثبات، بأن اليهود كثيرا ما يلجئون إلى السلطات الشرعية المسلمة، لتسوية المنازعات فيما بينهم.[22]

وتحتفظ مؤسسة مقنين التجارية، بسجلات يومية عن تعاملاتها

---

[19]- LP, JA I، 24 سيفان 5574 = 12 يونيو 1814. سُكت النقود الفضية في عهد المولى سليمان بصفة ينقصها كثير من الانتظام. وفي 1221 (= 1806–7)، تم سك درهم وزنه 1.954 گرام، وذلك بوزن أقل من مقدار وزن الدراهم السابقة، فتوقف ضربه. وفي السنوات اللاحقة، تم سك الدرهم "الجديد" بصفة متقطعة، انظر:
Daniel Eustache, *Corpus des Monnaies ᶜAlawites*, 3 vols. (Rabat: Banque du Maroc, 1984), I:248-249.

[20]- LP, JA I، 21 سيفان 5574 = 9 يونيو 1814. وكانت تضرب عملة المثقال أحيانا بالذهب وأحيانا أخرى بالفضة، غير أنها أصبحت خلال هذه الفترة مجرد عملة حسابية، انظر:
Eustache, *Corpus*, I:245-52 passim.

[21]- LP، 21 ذو القعدة 1220 = 10 فبراير 1806.

[22]- انظر ما كتبه أمنون كوهين في هذا الشأن:
Amnon Cohen, *Jewish Life Under Islam: Jerusalem in the Sixteenth Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984), 115-19 .

التجارية في مرسى الصويرة. ويتم تدوين المعطيات في هذه الكنانيش الحسابية بالعربية، غير أن الأمر لم يكن يتعلق باللغة العربية الكلاسيكية الفصيحة، وإنما بلهجة عربية دارجة، تتخللها لكنات من صميم خصوصيات اللهجة اليهودية، وهي مكتوبة بالحروف العبرية.[23] وشاع تداول هذه اللغة المعروفة بالعبرية العربية، في أوساط اليهود، لقضاء الأغراض الدنيوية في جميع أنحاء العالم الناطقة بالعربية. وهكذا كانت تلك اللغة، ملائمة جدا للتكيف مع متطلبات التجارة، بحكم استيعاب قاموسها لشتى المفردات،من مختلف اللغات الأجنبية، ولاسيما المصطلحات والأسماء التجارية الخاصة بالمنتجات، المستمدة في الأصل من اللغات الإسبانية والإيطالية والإنكليزية. وبوجه عام، تُسجل المعاملات التجارية وفقا للتقويم العبري، ما عدا إذا كانت هناك أداءات لفائدة المخزن، فإنها تؤرخ بالتقويم القمري الإسلامي المعروف بالتقويم الهجري. وفي حالات النزاع، يمكن للسلطات القضائية المختصة المطالبة بتقديم مثل هذه السجلات المكتوبة، لتوظيفها على سبيل الحجة.

---

[23]– لمناقشة موضوع الكتابة بالعربية العبرية، انظر ما يلي:

Joseph Chetrit, "Niveaux, registres de langue et sociolectes dans les langues judéo-arabes du Maroc," in *Les Relations entre juifs et musulmans en Afrique du Nord, XIX^e-XX^e siècles* (Paris: Edition du Centre National de la Recherche Scientifique, 1980), 129-43; idem, "Tradition du discours et discours de la tradition dans les communautés juives du Maroc: Etude socio-pragmatique," in *Communication in the Jewish Diaspora*, ed. Sophia Menache (Leiden: Brill, 1996), 339-407.

ويمكن الاطلاع على مناقشة مستفيضة لحالات خاصة في هذا الصدد، انظر:

Norman A. Stillman, *The Language and Culture of the Jews of Sefrou, Morocco: An Ethnolinguistic Study* (Manchester: University of Manchester Press, 1988).

ومن بين الدراسات الأولى الأكثر شمولية، انظر ما كتبه لوي برونو وإيلي مالكا:

Louis Brunot et Elie Malka, *Glossaire Judéo-arabe de Fès* (Rabat: Ecole du Livre, 1940), and idem, *Textes judéo-arabes de Fès* (Rabat: Ecole du Livre, 1939).



اللوحة 14: ظهير السلطان المولى سليمان إلى التجار أولاد مقنين، يستوصيهم فيه خيرا بالحزان رفائيل (1815). من مجموعة صاموئيل ليڤي قرقوز الخاصة.

وانطلاقا من هذين الكناشين التجاريين اللذين سلما من عوائد الزمن، وأولها للتاجر شلومو مقنين، والثاني لشقيقه مايير، فُتحت نافذة على العالم الخاص بالتاجر المغربي اليهودي، في أوائل القرن التاسع عشر. وكانت المواد الأكثر طلبا من أوروبا ويستوردها آل مقنين، هي المصنوعات النسيجية، المنتوج الجوهري بامتياز للثورة الصناعية. وشملت الواردات مواد أخرى، مثل السكر والبن والإبزار، وقضبان الحديد والصلب والقصدير، والشبَّة، والورق، والسكاكين، وما إلى ذلك من مختلف السلع المصنعة. وفي العقود اللاحقة، وصل الشاي الأخضر من الصين إلى المغرب عبر إنكلترا، ليصبح مشروبا للجماهير، وليكون واحدا من أهم السلع المُستوردة على يد التجار اليهود، ولكن الشاي كان لايزال يعتبر في زمن

مقنين، من المواد الفاخرة، فلا يُستورد إلا بكميات قليلة.[24] وفي سنتي 1814 و1815، شُحنت معظم الواردات من إنكلترا، حيث كان مُقام مايير مقنين. وسُجلت في الكناش الأول، الذي يغطي مدة زمنية تمتد من شهر يونيو 1814 إلى نونبر من سنة 1815، جميع المعاملات التجارية، الخاصة بشلومو مقنين المقيم بالمغرب. ونعلم من لندن، أن السلع لم ترسل فقط من طرف مايير، ولكن أيضا من قبل إسحاق أفرياط (Isaac Afriat)، وأقارب مقنين دايڤيد كوهين (David Cohen)، وسولومون صباغ (Solomon Sebag). وبيعت تلك السلع المستوردة إلى السماسرة المسلمين واليهود على حد سواء بالصويرة، كما سُلمت إلى الدلالين لبيعها بالمزاد العلني في السوق، إلا أن الأهم من ذلك وبكثير، هو ما تم إرساله إلى العديد من سماسرة مقنين ووكلائه في الداخل. وفي هذا الصدد، تعتبر الوجهة الأكثر أهمية، هي مدينة مراكش، العاصمة السلطانية الجنوبية، والقلب النابض للتجارة، غير أن السلع أرسلت أيضا إلى مواقع كثيرة أخرى مثل: إيمنتانوت، الرباط، مرامر، دمنات، دكالة، واد نون، فاس، تارودانت، إداوتنان، إليغ، سكورة، وتيلين [تالوين؟]. ويعتمد شلومو على خدمات وكيله اليهودي، مُوردخاي ميران، والمخالطين من رفاقه ممن يجلبون له البضائع أو المبالغ المالية إلى مراكش. وغالبا ما تُوجه السلع المستوردة إلى مراكش، ليستلمها الوكلاء اليهود الرئيسيون، ممن كانوا في خدمة مقنين.

وفي مقابل الواردات، تصدر دار مقنين التجارية، مجموعة من السلع التي تشكل الدعامة الأساسية في تجارة المغرب الخارجية: جلود الماعز والبقر، اللوز، التمر، الصمغ العربي، صمغ السندروس، ريش النعام، والشمع. وعُقدت صفقات تجارية، سُجلت في الكناش نفسه، مع عدد

24- عن تاريخ الشاي وثقافته في المغرب، انظر، عبد الأحد السبتي وعبد الرحمن الخصاصي، **من الشاي إلى الأتاي، العادة والتاريخ** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 25، 2011).

قليل من الدور التجارية الأخرى في الصويرة، على غرار مؤسسة سالم أبي طبول وسِمْتُوب بن عطار، والتي اشتُريت منها مواد موجهة للتصدير كاللوز مثلا. ونذكر من بين الزبائن المسلمين، المألوفين على مستوى التعامل التجاري مع دار مقنين: مولاي عبد الرحمن الفاسي، سيدي الرايس مبارك بن أحمد، سيدي الحاج صالح، سيدي الحاج عنبة، وسيدي الحسن أوسليمان. وتتيح هذه الحسابات التجارية التي يعود تاريخها إلى العقدين الأولين من القرن التاسع عشر، الفرصة لتقدير مدى انغماس آل مقنين، وانصهارهم في تجارة المغرب الخارجية، وفي العلاقة مع التجار الرئيسيين في الصويرة ومراكش ومع بقية مناطق المغرب الجنوبية.

ويعتمد شلومو على خدمات عينات مختلفة من العاملين في الصويرة، ممن تظهر ملامحهم بوضوح في كناشته التجارية. وحينما يكون شلومو بعيدا للقيام بأعماله التجارية، يعول على مساعدة أبراهام الزعفراني، لشراء مختلف أنواع البضائع. وبالإضافة إلى الخدم بالمنازل، يستعين شلومو بمجموعة من "الحمَّالة"، لشحن البضائع على متن القوارب، وتفريغها في السفن الراسية بالمرسى. وعندما تُجلب الجلود، توضع على الأرض، فيدفع شلومو لليهود أجرة مقابل جلوسهم، بل ونومهم عليها، حتى يتسنى تسطيحها، والقيام في الوقت نفسه بحراستها، إلى حين موعد شحنها. وظلت دار مقنين إلى حد كبير كمؤسسة عائلية لإدارة الأعمال التجارية، وأوكلت إلى شلومو شقيق مسعود، الذي عاش معظم الوقت في مراكش، مهمة التعامل مع القصر السلطاني. ولما كانت في حوزة شلومو ورهن إشارته، سيولة مالية بمقادير كبيرة، فقد تكفل بتسديد ديون شقيقه إلى المخزن. وفي مقابل هذه الخدمة، يزود مسعود شقيقه بالسلع. وكان للإخوة مقنين، بما في ذلك ماير، عقارات مشتركة في مراكش، فيتيح استخدام ما تدره تلك الممتلكات من عائدات، في تسديد ما يمكن أن يتبقى من

المستحقات لفائدة شلومو.[25] وكثيرا ما يسافر هذا الأخير إلى مراكش، فينيب عنه امرأة من بين أعضاء الأسرة، تدعى ميرا (Mira)، (ربما كانت أخته)، لتسديد القسط الشهري الواجب للمخزن، في حالة غيابه عن الصويرة. وفي بعض الأحيان، يحل مسعود، الذي يعيش معظم الوقت في مراكش، بمدينة الصويرة للسهر على سير أعمال شلومو، أثناء غيابه في مراكش. وبالاعتماد على شقيقه مايير وبقية أقاربه في لندن، يحكم شلومو سيطرته على تجارة الواردات المغربية.

وكما سبق أن لمسناه، تظل استراتيجيات الزواج، والاهتمامات التجارية، مرتبطة ارتباطا وثيقا لدى عائلات النخبة التجارية. ولا نعرف هل كان شلومو مقنين رجلا متزوجا فيما مضى من الوقت. ولكنه في سنه 1815، عندما كان عمره لا يقل حتما عن الخمسين سنة، أقدم على إلغاء التزامه بالزواج، من المدعوة ماني (Mani)، أرملة مُردخاي بن شلومو بن سعدية الفاسي.[26] ونتيجة لذلك، كان عليه فسخ عقد "الكتوبة" (*ketubah*)، لدى سلطات القضاء الحاخامية. ويحدد العقد المذكور مقدار الصداق، إلى جانب مبالغ إضافية أخرى يلتزم الزوج بمنحها إلى زوجة المستقبل. وإذا كان الزوج أول المُتَوَفِّين، أو قام بتطليق زوجته، يصبح المبلغ المسجل في عقد "الكتوبة" من نصيب الزوجة.[27] ويمثل الزواج لدى الأثرياء، استثمارا

---

[25]- LP، 1 أيلول 5580 = 11 غشت 1820، توقيع حاييم بُنطو(Haim Pinto) ، وداڤيد الحزان (David El Hazan).

[26]- LP، 4 أيار 5575 = 14 ماي 1815، توقيع موسى بن يهودة بن داڤيد أحايون، يِسْرائيل [ ] حاروش، (Musa b. Yehuda b. David Ohayon, Yisra'el [ ] Harrush). ولم يتمكن مؤلف هذا الكتاب من التحديد الدقيق لهوية دايڤيد كوهين مقنين (David Cohen Macnin)، ابن أخ مايير في لندن، فهل يتعلق الأمر بابن مايير مقنين أم بابن مسعود مقنين، أم كانت تجمع بينهما قرابة ما يصعب التأكد منها.

[27]- انظر ما يأتي:

André Chouraqui, *La Condition juridique de l'Israélite marocain* (Paris: Presse du Livre Français, 1950), 156; Haïm Zafrani, *Etudes et recherches sur la vie intellectuelle juive au Maroc de la fin du 15e siècle au début du 20e siècle*, vol. I: *Pensée juridique et environnement social, économique et religieux* (Paris: Geuthner, 1972), 88.

يقتضي وجود قدر كبير من المال والممتلكات. وتعهد شلومو وماني، بإعطاء بعضهما البعض عددا كبيرا من الممتلكات، على أن يتم عقد البعض منها بصورة مشتركة، بما في ذلك بِيعة يهودية ودور سكنية ومحلات تجارية. ويشهد شلومو على نفسه بأن ماني أجبرته على التعهد المذكور، وأن السبب الوحيد الذي جعله يوافق على الزواج منها، هو خشيته من إقدامها على التبليغ عنه لدى السلطات المسلمة، في حالة رفضه لمشروع الزواج. ولم تفصح إفادته عما تم الكشف عنه أمام السلطات المختصة، غير أن ادعاءه بالتهديد، قد تم قبوله فيما يبدو، بدليل أنه سُمح له بإلغاء جميع التزاماته ذات الصلة بالممتلكات والبضائع والأموال. ومع ذلك، لم يتساهل الحزانات معه في فسخ عقد الزواج، وأصروا على القول، بأنه في حالة ترشيح نفسه للزواج مستقبلا، فعليه الالتزام بتنفيذ مقتضياته، ولن يتأتى له البتة، وفقا للصيغة النمطية، أن يتحرر من عقده ذاك، إلا بالاعتماد على خدمات "عشرة حزانات من أرض إسرائيل"، وهو سيناريو بعيد الاحتمال إلى حد كبير.

ولا تكفي الروابط الأسرية وحدها، لإدراك المكانة العالية في مجتمع التجار، الذي كان آل مقنين يعيشون بين أحضانه. وحافظ آل مقنين، الذين كان يحدوهم الطموح، على روابطهم الوثيقة مع السلطان. ففي 1809، وجه المولى سليمان ظهيرا سلطانيا إلى محمد بن عبد الصادق، عامله على مدينة الصويرة، يحثه فيه على الحرص الشديد على صيانة المكانة المتميزة لمقنين بالعبارات التالية: "(...) نامر وصيفنا الحاج محمد بن عبد الصادق، أن يبقي التاجر ولد مقنين على ما اعتاده منا من المراعاة والتمييز عن غيره من أهل الذمة، لقيامه بوظائف خدمتنا الشريفة واعتزازه بها. فراع فيه هذا القدر، ولا تترك أحدا يسومه خسفا (...)."[28] ومن غير الواضح ما إذا كان ظهير

[28]- LP، 24 جمادى الأولى 1224 = 7 يوليوز 1809.

التوقير والاحترام أعلاه صادراً لفائدة شلومو، أم لشقيقه في الفترة التي عاد خلالها ماير إلى المغرب. والواضح، هو عدم وجود أي شيء يستحق الذكر، من شأنه الوقوف في وجه طموحات دار آل مقنين. ذلك أن الأسرة لم تدخر وسعا، للاستثمار بكثافة، في الحفاظ على روابطها الخاصة مع المخزن، بإرسال الهدايا إلى السلطان، في الوقت الذي تسدد فيه أقساطها الشهرية، أو بتقديم الهدايا لموظفي المخزن.[29] وفي شهر فبراير 1815، سافر شلومو مقنين إلى مراكش، قبيل حلول موعد الاحتفالات بعيد المولد النبوي، حاملا معه نحو العشرين صندوقا من الهدايا، لتقديمها إلى المخزن. وسجل شلومو بكامل التفاصيل، في كناشته الحسابية، ما احتوت عليه تلك الصناديق، من مختلف التحف الثمينة والفاخرة، بما في ذلك أثواب الحرير المخملي الناعم والسَّاتّان، وأصناف أخرى من القماش والأثواب الجميلة، وقطع الكتان المطرزة بعضها، والحرير، والشاي الرفيع الجودة، وقوالب السكر، والخزف الصيني الفاخر، وصينية من الفضة، والشموع، والأدوية، والساعات.[30]

وعلى غرار جميع رجال السلطة- من قبيل القواد وأثرياء التجار المسلمين واليهود- يشارك آل مقنين في مراسيم تقديم "الهدية" للسلطان، فيجددون بذلك تأكيدهم، بمناسبة أعياد المسلمين الدينية، لمكانهم في ذلك التراتب الاجتماعي الهرمي، ولعلاقتهم بالنفوذ السلطاني الحاكم.[31] وإن قدرتهم على تقديم مثل هذه المجموعة من الكماليات المرغوب فيها، لمن شأنها تعزيز وضعية آل مقنين التراتبية، بالنظر إلى غيرهم من تجار السلطان؛ إذ يعتبر تقديم الهدايا، وفقا لما أسمته رحمة بورقية بمثابة "استثمار من أجل

29- LP، 8 رمضان 1224 = 17 أكتوبر 1809، الخاتم غير واضح، موجهة إلى "الذمي في خدمتنا الشريفة، التاجر شلومو بن مقنين."وجاء في رسالة أخرى مؤرخة في 1224 = 1809/ 10 إقرار باستلام السلطان للهدية التي طلبها."

30- LP, JA I.

31- Rahma Bourqia, "Don et théâtralité: Refléxion sur le rituel du don (hadiyya) offert au sultan an XIXe siècle," *Hespéris-Tamuda*, 31 (1993): 61-75.

الهيبة."[32] وتجري المراسيم الاحتفالية لتقديم الهدايا وتلقيها في فناء البلاط السلطاني، وذلك في موكب عظيم يشوب أجواءه الكثير من البهاء والفخفخة والجلبة، وفي تشخيص مسرحي يمثل الدرامية الهرمية الاجتماعية، بوجود السلطان في أعلى الهرم. ويروي لنا التاجر المسيحي جيمس ريتْشَارْدْسُون (James Richardson)، من الصويرة، في مطلع سنوات الأربعين من القرن التاسع عشر، تجربته الخاصة مع مراسيم تقديم الهدية إلى السلطان، من طرف أعضاء الوفد الممثل للتجار:

جرى تقديم التجار إلى الإمبراطور على النحو التالي: في الساعة التاسعة صباحا، شُمح لهم بالدخول إلى رياض في حضور نحو الألفين من الحرس الإمبراطوري في صف مرصوص، وملامحهم شرسة للغاية. وبعد المرور على هؤلاء المحاربين الملتحين، سِيقَ التجار إلى ساحة واسعة اصطفت على جوانبها بعض المباني. وبعد انتظار دام زهاء الخمس دقائق، فُتحت فجأة بوابة القصر على مصراعيها، فخرج الإمبراطور ممتطيا بروعة صهوة حصان أبيض، وسارت خلفه مشيا على الأقدام بعض من رجال الحاشية. وحضر مع جلالته الإمبراطورية عامل موگادور الذي سار في حدوه .... وكان الأشخاص المعروضين أولا على الجناب الشريف، هم المسؤولون بموگادور الذين قدمهم إليه عاملها؛ وتلاهم بعض الأكابر المغاربة؛ ثم عُرض عليه المسيحيون، وجاء التجار اليهود في الأخير. وتولى عامل موگادور تقديم اليهود الذين خلعوا نعالهم أثناء المرور أمام الإمبراطور. ويمر كل واحد، ومعه هديته من ورائه، يحملها مرافق يهودي. وكلما تحرك التجار إلا وسألت جلالته الإمبراطورية عن أسمائهم، وتفضل بشكر كل واحد منهم بمفرده على هديته.[33]

32- نفسه، 70.

33- James Richardson, *Travels in Morocco*, I:153-54.

ويرد المخزن على هذا الجميل بالمثل، مؤكدا بذلك احتكاره لقدسية الهيبة ومكانتها. ولم يتوقف الأمر عند حصول التجار على امتيازات تجارية فحسب، بل يتلقون أيضا في المقابل قطعا من قماش الكتان الرفيع كهدية.[34] ومرة واحدة في كل بضع سنوات، يبادر تجار الصويرة (بمن فيهم الأجانب) إلى السفر في مجموعة واحدة إلى حضرة السلطان حاملين معهم كثيرا من الهدايا، فيحصلون في المقابل على قروض تتخذ شكل تسهيلات في أداء الرسوم على الصادرات.[35]

إن الروابط القائمة بين تجار الصويرة والعائلة السلطانية والمخزن، هي التي تتيح لهم احتلال مكانتهم البارزة في تجارة المغرب الخارجية. وكلما تمكن المرء من تمتين علاقاته مع السلطان إلا واستطاع بذلك تعزيز نفوذه الشخصي، وبالتالي، فإن جميع هؤلاء الذين يحافظون على علاقات وثيقة مع البلاط، لا مناص لهم من الحرص على تبادل الهدايا باستمرار مع السلطان.[36] ويعني هذا أن المغرب لا توجد فيه طبقة تجارية مستقلة وقوية سياسيا. وفي واقع الأمر، فإن السلطان هو أبرز تاجر في البلاد.[37] ومن موقعهم شبه الرسمي، بصفتهم تجارا سلطانيين، يُمنح آل مقنين، وغيرهم من بقية تجار السلطان، امتيازات (مثل الإعفاءات من الرسوم الجمركية) ينفردون بها دون أن يستفيد منها أيضا التجار الأجانب.

وتعتبر وضعية "التاجر السلطاني" مرموقة ومربحة، ولكنها تعني

34- أثبتت الدلائل في وقت لاحق أن الظاهر هو حصول التجار اليهود على قطع من الكتان، بينما يستلم التجار المسلمون ملابس جاهزة تسمى بـ"الكسوة". الخزانة الحسنية، 28 محرم 1285 = 21 ماي 1868.

35- James Richardson, *Travels in Morocco*, I:146-48.

36- انظر ما كتبه عبد الله حمودي في هذا الشأن:

Abdellah Hamoudi, *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism* (Chicago: University of Chicago Press, 1997), 49-51.

37- انظر محمد الناجي:

Mohammed Ennaji, *Expansion Européenne et changement social au Maroc (XVI^{e}-XIX^{e} siècle)* (Casablanca: Edition Eddif, 1996), 28-30.

أيضا التسليم بدرجة من الخضوع للسلطان. إذ كان "التجار" غير مُحصنين تماما، ومن ثمة كانوا دوما عُرضة لقرارات تجارية، لا يمكنهم التنبؤ بها من جانب السلطان. وبما أنهم يتاجرون بالاعتماد على قروض من المخزن، فإنهم لا يستطيعون التصرف كوكلاء أحرار، وكثيرا ما يتلقون أوامر متعسفة من المخزن المركزي، لتنفيذ مهمات تجارية معينة. ولما كان جميع "التجار" مدينون إلى السلطان، فإن سلعهم وممتلكاتهم تخضع للمصادرة، وهو ما تكرر حدوثه بصفة نسبية، خصوصا وأن السلطان نفسه لم تكن في حوزته سوى سيولة مالية محدودة. ويمكن مطالبة التجار باستيراد سلع معينة. وعلى سبيل المثال، كتب السلطان في رسالة وجهها إلى هيئة التجار بالصويرة سنة 1807 ما يلي:

> يبدو أن هذا المكان يفتقر حاليا إلى السلع والبضائع المطلوبة في البلاد، وتبين لي أن السبب في ذلك هو تقصيركم في جلب البضائع التي تُؤدى عنها الرسوم، وإنما تجلبون معكم الناض من المال فقط والذي لا أظفر منه بشيء وسفننا فارغة مثقلة بالصابورات تزيد من أعبائنا. ونريد منكم أن تهتموا بجلب السلع الضرورية لهذا البلد (...) وعليه، فنامر خديمنا بن عبد الصادق، أن كل من لا يجلب السلع التي فيها منفعة للبلاد، ولا يتيح فرصا للعمل بالمرسى، فيكتفي بجلب الصابورات والسفن الفارغة، أن لا يجهد نفسه بالإبقاء على مثل هذه السفن الفارغة بالمرسى، والأولى هو إبعادها.[38]

وفي أحيان أخرى، يعطى السلطان للتجار سلعا وبضائع فقدت قيمتها ويصعب بيعها، على الرغم مما في ذلك من الإجحاف وإلحاق الضرر

---

[38]- FO 52/13، 9 ماي 1807، وعن سياسات المولى سليمان ذات الصلة بالقيود التجارية، انظر المقدمة الواردة في كتاب بوريل:

Antoine Burel, *La Mission du Capitaine Burel au Maroc en 1808*, ed. Jacques Caillé (Paris: Arts et Métiers Graphiques, 1953), 9.

بهم. وتُثار خلافات مستمرة بين الأوروبيين والمغاربة، نتيجة لتعامل التجار اليهود المغاربة بالسلف الائتماني، مع بعض المؤسسات التجارية الأوروبية. ويمكن أن تتعرض تلك السلع أو الأموال المقترضة مقدما من الخارج، على سبيل الائتمان، للمصادرة من المخزن، وكثيرا ما يعجز التجار المغاربة عن الوفاء بديونهم.

وتسري حيثيات هذه العلاقة بين تجار السلطان والمخزن، على التجار المسلمين منهم واليهود على حد سواء (انظر اللوحة 17: 296). غير أنه فيما يتعلق باليهود، يوجد لديهم إحساس إضافي بالتبعية والضعف، بحكم وضعهم الخاص الذي يجعلهم بصفتهم "أهل ذمة"، تحت الحماية الشرعية للدولة الإسلامية. ومن ثمة، يحظى تجار السلطان اليهود بالحماية، نتيجة لوضعهم القانوني في ظل الشريعة الإسلامية، وباعتبارهم في الوقت نفسه وكلاء للسلطان، بصفته الحكم الأسمى والحامي للدولة الإسلامية. وتستمد هذه الحماية شرعيتها أيضا من فكرة المردودية التي تتحقق بفضل الوضع الخاص بـ"أهل الذمة". وعلى الرغم من اختلاف الفقهاء في المغرب، حول درجة السماح باختلاط اليهود مع المسلمين، فإنهم يقرون بحق السلطان، في الحصول على الأموال اللازمة من اليهود، للقيام بواجب "الجهاد" ضد الكفار.[39]

ولا يقتصر الأمر على احتمال وقوع الشطط في مصادرة الأموال فحسب، بل يمكن أن يمتد ذلك أيضا إلى استحواذ المخزن على الممتلكات العقارية. وفي مدينة الصويرة، اكترى تجار القصبة، بالحي السكني الخاص بالنخبة الحاكمة، دورا سكنية بإيجارات منخفضة من المخزن. وكان آل

---

[39]- من فتوى صدرت بمناسبة الطلب الذي تقدم به اليهود لبناء حمام لهم في فاس سنة 1252/ 1836-37. انظر:
Paul Paquignon, "Quelques documents sur la condition des juifs au Maroc," *Revue du Monde Musulman* 9 (1909): 117.

مقنين يعيشون جنبا إلى جنب في حي القصبة، مع مجموعة صغيرة من التجار الآخرين، فيختلطون مع موظفي المخزن ممن يمثلون النخبة الحاكمة. وكما سبقت الإشارة، فإنه على الرغم من إقدام آل مقنين وغيرهم من التجار، على اقتناء عقارات خاصة في مواقع أخرى من مدينة الصويرة، وفي غيرها من المدن المغربية، فإن عيشهم في دور سكنية تدخل ضمن أملاك المخزن، من شأنه أن يجعل اختيارهم لمكان إقامتهم، رهينا بالإرادة المخزنية. ويُمكن أن يُنقل التجار قسرا إلى موضع جديد، على غرار ما حصل، حين اضطر العديد منهم إلى التنقل صوب وجهة أخرى، عندما تقررت ترقية مرسى الصويرة، إلى مرتبة المستودع التجاري الرئيسي في المغرب. واضطرت أيضا عناصر من الطائفة اليهودية بتطوان، إلى الاستقرار في مدينة الشاون، عندما خطط سيدي محمد بن عبد الله للهجوم على سبتة.[40] ولا يُسمح لتجار السلطان بالسفر خارج المغرب إلا بترخيص سلطاني، فلا يحصلون عليه، إلا بعد تقديم ضمانات مادية، بوضع ممتلكاتهم وبضاعتهم قيد الرهن. وغالبا ما طولبوا أيضا بالإبقاء على زيجاتهم في المغرب، وربما كان ذلك سببا في عدم اصطحاب مايير مقنين لزوجته معه، عند سفره إلى لندن (على الرغم من أن مصادرنا لم تسعفنا في الكشف عن شيء من قبيل هذه الأمور الشخصية).

ويرمز موقف السلطان المتأرجح بين الرغبة في إحكام المراقبة، والمناورة في المعالجة، وفي توفير الحماية لفائدة رعاياه من اليهود، إلى تلك العلاقة القائمة بين المخزن وبين السواد من الطائفة اليهودية. ويمكن النظر إلى العنف الذي ساد فترة حكم المولى اليزيد، باعتباره حالة انحراف شاذة،

40- انظر لاوريدو دياز في دار النيابة 3، العدد 12 (1986): 26.

Ramón Lourido Díaz, "Los Judíos en Marruecos durante el Sultanato de Sidi Muhammad b. Abd Allah (1757-1790),".

وانتهاكا صارخا لعقد الحماية المكفول في الإسلام. ويظهر المولى سليمان في التراث التقليدي للطائفة اليهودية المغربية، بصورة الحاكم الورع، الذي كان حميدا في معاملته لليهود. وفي فاس، كان المولى سليمان هو ذلك السلطان المبارك "الذي يستحق أفضال رب الملكوت ونعمه."[41] وعلى الرغم من تضايق الأوروبيين من سياسات السلطان التجارية، المبنية على سلسلة من القيود، فقد نظروا إليه أيضا باعتباره عاهلا عادلا: "يحكم بلاد برباريا بتعقل واعتدال؛ في توفيره للعدل ومجازاة رعاياه، إنه عادل ونزيه؛ وفي سلوكه الخاص، لا مثيل لورعه الذي لا يقل مقدرة عما هو عليه حاله أمام الملأ، إنه صارم وحاسم وفعال ومقدام."[42] ومع ذلك، فإن أيام حكم المولى سليمان قد مثلت فترة، لم يقتصر فيها الأمر على حماية اليهود من طرف السلطان الحريص على الامتثال الصارم للشريعة، بل خضعوا فيها أيضا للمراقبة عن كثب.

وكان اليهود والسلطان على حد سواء، على وعي تام بالمخاطر التي تنطوي عليها المجازفة، بتجاوز بعض الحدود الموضحة لتبعية اليهود الرمزية للمسلمين. ويرتدي اليهود في كل مكان من أنحاء المغرب زيا مُمَيَّزا، وعادة ما يتعلق الأمر بسلهام أسود [رداء دون أكمام وذو غطاء واسع للرأس]؛ ويُلزمون بخلع نعالهم، كلما مروا في طريقهم أمام مسجد، أو أمام غيره من أضرحة المسلمين. بل وكان عليهم السير حفاة القدمين في بعض المدن، عند وجودهم خارج الملاح.[43] واندهش بعض الشيء، طبيب في

41- انظر ما يأتي:

"A Reminder for the Children of Israel,"Ben Zvi Institute, ms.1742, cited in Shalom Bar-Asher, "Antisemitism and Economic Influence: The Jews of Morocco (1672-1822)," in *Antisemitism through the Ages*, ed. Shmuel Almog (Oxford: Pergamon Press, 1988), 203.

42- John Buffa, *Travels through the Empire of Morocco* (London: J. J. Stockdale, 1810), 113-14.

43- أبدى بمثل هذه الملاحظات معظم الأوروبيين ممن كتبوا عن المغرب، وانظر على سبيل المثال: =

الجيش البريطاني عند زيارته للمغرب في سنة 1806 لرؤية النائب القنصلي البريطاني في تطوان، الذي كان يهوديا مغربيا، وهو يخلع نعليه ويمشي حافي القدمين، كلما مر أمام المساجد."[44] وحينما يسدد اليهود واجبهم السنوي من الجزية، كثيرا ما كانوا يتلقون صفعة رمزية على رقابهم، تعبيرا بذلك عن خنوعهم. ولم يُستثن من مراعاة مثل هذه الشروط، حتى أعضاء النخبة اليهودية الذين ربما أدركوا جيدا، بأنها أصبحت من المظاهر الخارجية، للتبعية التي توفر الحماية لوضعيتهم المتفوقة، من حيث الثروة والممتلكات، على غالبية السكان المسلمين.[45]

وأتاح ازدياد حجم التبادل مع أوروبا، الذي دشنه السلطان محمد بن عبد الله، أمام عدد من اليهود إمكانية تخطي مثل هذه الحدود الرمزية. ورأى السلطان المولى سليمان بأن هذا الأمر، ينطوي على تهديد للسيادة المغربية. وبدأ بعض اليهود المغاربة الأصليين، الحاصلين على الجنسية الأجنبية أو على الحماية في جبل طارق أو إنكلترا، يعودون إلى المغرب وهم يرتدون الزي الأوروبي. ولاحظ أحد الزائرين للمغرب في سنة 1803 أن اليهود في الصويرة "ينعمون... بحرية أكثر مما عليه الحال بأي مكان آخر في الإمبراطورية، إلى درجة السماح لهم بارتداء اللباس الأوروبي، وبالعيش

= William Lempriere, *A Tour From Gibraltar to Tangier, Sallee, Mogadore, Santa Cruz, and Tarudant; and Thence over Mount Atlas to Morocco* (Philadelphia: Printed by T. Dobson, 1794), 5, 110, 135; Arthur de Capell Brooke, *Sketches in Spain and Morocco* (London: Henry Colburn and Richard Bentley, 1831), 249-50, 338-39.

44- Buffa, *Travels*, 69.

45- انظر ما يأتي:

Susan G. Miller, "Dhimma Reconsidered: Jews, Taxes and Royal Authority in Nineteenth-Century Tangier," in *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power, and Politics in Morocco*, ed. Rahma Bourqia and Susan G. Miller (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999), 103-26.

وفقا لأسلوب حياة تجار الدول الأخرى."[46] وبهذا، أصبح الشرط المنصوص عليه في "ميثاق عمر"، بارتداء اليهود لملابس متواضعة، تمييزا لهم بذلك عن المسلمين، بصدد الانتهاك.

رأى الإمبراطور يوما، وعلى بعد مسافة كبيرة، في المكان المخصص للاستقبال، رجلا جليلا بدا عليه وكأنه سفير أوروبي، فأمر صاحب التشريفات بالاستفسار عن هويته والدولة التي يمثلها؛ وإذا به يكشف أن الأمر يتعلق بيهودي مغربي، فمُزقت ملابسه الذهبية والقرمزية اللونين فوق جسده، ثم أُلقي عليه ببرنس (عباءة سوداء كبيرة تمثل لباس اليهود من الدرجة الدنيا). وعندما كان يُعصف به بعيدا عن مكان الاستقبال، ثار غضب الإمبراطور مما رآه واعتبره مخادعة عبثية: فأمر كاتبه بالتعبير كتابة إلى جميع المراسي ببلاده، عن رغبته في الحرص على ارتداء اليهود للبرنس، وعلى أن يقتصر لباس الزي الأوروبي على المسيحيين، وأن يرتدي المغاربة المسلمون [عربا وأمازيغ] ملابسهم المعهودة، حتى يتسنى بذلك التعرف على كل واحد منهم بملابسه."[47]

وحدث هذا في سنة 1806. وبعد تدخل وزارة الخارجية البريطانية في الموضوع، بإيعاز من بعض يهود جبل طارق، تم إلغاء تطبيق القرار السلطاني أعلاه.[48] ومع ذلك، ظل الخلاف قائما في شأن ارتداء اليهود

46- Domingo Badia y Leyblich, *Travels of Ali Bey* (London: Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1816), 147.

47- James Grey Jackson, *An Account of Timbuctoo and Housa* (London: Printed for Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1820), 296-97.

48- انظر ما أشار إليه ستيلمان في الموضوع بالاعتماد على FO 174/10، في:

Norman A. Stillman, *The Jews of Arab Lands* (Philadelphia: Jewish Publication Society, 1979), 367.

وانظر أيضا المناقشة التحليلية لهذا الحادث عند برنار لويس الذي أكد بأنها لم تكن المرة الأولى التي طالب فيها اليهود حكومة أوروبية بالتدخل لدى دولة إسلامية لحمايتهم: =

المغاربة، الذين أصبحوا من رعايا الدول الأجنبية، للملابس الأوروبية. وترك لنا رَايْلي (Riley)، وصفا للسفينة التي ركب على متنها من طنجة يوم 29 يناير 1816 جاء فيه: "استأجر هذه السفينة يهودي يُدعى طوريل(Torrel)، لنقل أفراد عائلته في اتجاه جبل طارق. وكان هؤلاء، ومعهم أيضا اثنين أو ثلاثة من العائلات الأخرى من اليهود الأوروبيين، الذين لم يمتثلوا لشروط اللباس، المفروضة على جميع اليهود في بلاد المغرب، قد أُمروا بالمثول أمام السلطات، وبما أنهم امتنعوا أيضا في الآونة الأخيرة، عن دفع الجزية المفروضة عليهم من لدن السلطان، فقد صدرت الأوامر برحيلهم الفوري من بلاده." ووفقا لما ورد في التقرير نفسه، تجمع حشد من اليهود الآخرين، فرافقوهم إلى المرسى، وتعرضوا فيها للضرب المبرح من قبل السلطات.[49]

ونشبت بين الفينة والأخرى، خلافات إبان العقود القليلة اللاحقة، قبل أن تُثمر الجهود التي بذلت، لحمل المخزن على عدم منع اليهود الأجانب، من ارتداء اللباس الأوروبي. وبحلول سنوات العشرين من القرن التاسع عشر، أصبح واضحا للعيان خلال عهد المولى عبد الرحمن (1822-1859)، أن العديد من اليهود في طنجة يرتدون الملابس الأوروبية. وفي سنة 1824، منع عامل طنجة اليهود، من مغادرة المدينة باللباس الأوروبي، تحت طائلة أداء غرامة مالية قدرها مائتي ريال، ومائتي ضربة بالعصا كعقاب جسدي. وكان على اليهود غير المغاربة، تقديم التماس لاستثنائهم من هذا الحظر.[50] ومرة أخرى، أثيرت المسألة من جديد من قبل المولى عبد الرحمن في سنة 1831، وبعد مفاوضات مع البريطانيين، وافق السلطان على السماح

= Bernard Lewis, *The Jews of Islam* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984),154-55.

49- Riley, *Authentic Narrative*, 257.

50- Jean-Louis Miège, *Chronique de Tanger, 1820-1830: Journal de Bendelac* (Rabat: Edition La Porte, 1995), 277-78.

لليهود القادمين من جبل طارق، بارتداء ملابسهم الأوروبية، لكن شريطة أن يكون ذلك لمدة لا تزيد على الشهر الواحد. إن مفاهيم المواطنة لم تكن موجودة وقتئذ في المغرب، وأوضح السلطان كيف أن هذا التمييز، يظل قائما بين اليهود بصفتهم "أهل ذمة"، وبين التجار المسيحيين المقيمين في البلاد، والذين كانت وضعيتهم القانونية محددة بموجب الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع حكوماتهم: "اعلموا أن لنا مع النصارى علائق مختلفة عن العهود الخاصة بحماية الذميين، لأن للنصارى مواثيق بيننا وبينهم، وأن أولئك الذين يُقال عنهم بالمحميين، لنا معهم عهود للتأمين عليهم."[51] وأثيرت حالات أخرى في هذا الشأن، قبل أن تهدأ حدة الخلافات الناتجة عن اتخاذ اليهود الأجانب للملابس الأوروبية.

وفي ما يبدو، كان گدالة هو التاجر اليهودي الوحيد، الذي كان يرتدي في بعض الأحيان، زيا أوروبيا بمدينة الصويرة، قبل سنوات العشرين من القرن التاسع عشر. ويشير رَايْلي إلى قيام گدالة بذلك، بل وألحق به أيضا شلومو مقنين، ضمن التجار اليهود الأربعة البارزين بالصويرة، والذين "كانوا يضعون على رؤوسهم فولارات حريرية ملونة تغطي قبعاتهم، فيربطونها بطريقة فضفاضة تحت ذقونهم. كما أنهم يسيرون وسيقانهم مكشوفة، ويضعون أقدامهم في نعال [بْلاَغِي] سوداء، لأن النعال الملونة والفاخرة ممنوعة عليهم."[52] وعلى الرغم من أن ملابس الأثرياء، تظهر بأنها أعلى جودة بكثير من ملابس الفقراء، فقد ظل شلومو، يرتدي الملابس المعروفة المميزة لأهل الذمة. وربما حصل تغيير في هذا الصدد، في سنوات العشرين من القرن التاسع عشر، في عهد المولى

51- اعتمد المؤلف على الترجمة الإنگليزية لهذه الوثيقة المحفوظة في الأرشيف البريطاني: FO 52/53، 22 جمادى الأولى 1247 29 أكتوبر 1831.

52- Riley, *Authentic Narrative*, 200, 205-6.

عبد الرحمن، حيث لاحظ أحد الزائرين للمغرب أن "العديد من أثرياء اليهود يرتدون القبعات المستديرة، بل ولبس بعضهم المعاطف؛ وهذه النزعة مستمدة من الأوروبيين." وحسب الكاتب نفسه، فإن شرف ارتداء القبعات الأوروبية، "كثيرا ما يكلفهم الثمن غاليا (...) وبلغني أن أحد اليهود دفع 8000 دولارا [ريالا] مقابل هذا الامتياز."[53] ويخبرنا جاكسون أنه بعد صدور أمر المولى سليمان بمنع اليهود من اتخاذ اللباس الأوروبي، "أحس تاجر يهودي ثري في موگادور، بالإهانات الكبيرة التي كان عُرضة لها من جراء ارتدائه للزي اليهودي، وأنه يدفع حاليا، آلاف الدولارات، للحصول على الامتياز نفسه الذي تمتع به في السابق، وهو ما تم تخويله إياه، باعتباره رجلاً غنياً وتاجراً أجنبياً." ولم يكشف جاكسون عن اسم المعني بالأمر "تحسبا لجرح إحساس عائلته."[54] غير أن الراجح هو أنه ربما قصد الإشارة بكلامه إلى گدالة.

ويمكن القول بأن تحصيل الجزية، باعتبارها ضريبة سنوية، يقع أداؤها على عاتق الذكور البالغين من الذميين، قد شكل الرمز الأكثر تعبيرا، عن خضوع غير المسلمين وتبعيتهم للدولة الإسلامية. وتقدر الدولة قيمة الضريبة الواجب على كل مجموعة طائفية أن تدفعها، في حين تتولى الطائفة المعنية، تدبير كيفية تقسيم هذا العبء على أعضائها. واختلف العلماء والفقهاء بخصوص درجة الفظاظة التي يجب أن تصطحب طرق تحصيل الجزية، وغالبا ما شددوا على أهمية توجيه محصل الجباية، لصفعة رمزية يتلقاها على رقبته، كل ذمي يوفى بأداء نصيبه من تلك الضريبة.[55] غير أن السلطات المخزنية، كثيرا ما تكتفي باستلام المبلغ الواجب تحصيله في دفعة

-53 G. Beauclerck, *Journey to Morocco* (London: Printed for Poole and Edwards, etc., 1828), 231.

-54 Jackson, *An Account of Timbuctoo*, 297.

-55 Mark R. Cohen, *Under Crescent and Cross* (Princeton, N.J: Princeton University Press, 1994), 69-71; Lewis, *Jews of Islam*, 14-15.

واحدة. ويشير رَايْلي في معرض حديثه عن الصويرة سنة 1815، إلى تفضيل المولى سليمان لطريقة التحصيل المصحوبة بممارسة الغلظة. ويصف الرحالة نفسه كيف تتولى الطائفة اليهودية تقسيم العبء على أربع فئات من أعضائها، وكيف يتلقى كل فرد ضربة على مقدمة جبينه عندما يدفع واجب الجزية. وعلى الرغم من الامتيازات الممنوحة لمايير مقنين وللعدد القليل الآخر من التجار السلطانيين اليهود، فإنهم لا يعفون من دفع الجزية.[56] وفي وسع هؤلاء الإفلات أحيانا من الصفعة المهينة بتسديد نصيبهم الإجمالي دفعة واحدة، وذلك تشريف لن يحظى به سواد الطائفة اليهودية. غير أنه تبين في سنة 1844، بأن تجار السلطان، كانوا أيضا في عداد الحاصلين على تلك الصفعة الرمزية.[57] ولا يوجد في المصادر أي صدى لكيفية تعبير اليهود عن ردود فعلهم بخصوص الجزية، وعما إذا كان أعضاء الطائفة، يهرعون للمساهمة في دعم العاجزين منهم على الوفاء بالتزاماتهم. وعلى الأرجح، يتم النظر إلى الجزية بصفتها نموذجا للتجربة اليهودية ومعاناتها في المنفى، غير أنها تحظى بالقبول باعتبارها جزءاً من النظام الاجتماعي.[58] ومهما بدت الجزية مثيرة للقلق في أعين المراقبين الأوروبيين، فقد أدرك اليهود منذ ردح من الزمن، أنها تمثل الثمن الواجب دفعه، مقابل الحصول على الحماية من الدولة، ولا مجال للشك في أنهم امتثلوا لقبولها، تعبيرا منهم بذلك، لتفضيلها عن ظروف الفوضى التي سادت أثناء فترة حكم المولى اليزيد. ويؤمن المولى سليمان بتسليمه الواضح بالتطبيق الصارم للقوانين الشرعية، ويدخل في إطار ذلك، التَّقَيُّد بالشروط المنصوص عليها بخصوص أهل الذمة، ولكنه في وسع اليهود أن ينظروا إليه بصورة الحاكم

56– Riley, *Authentic Narrative*, 199؛ وقد وردت الرواية نفسها عند ستيلمان في:
Stillman, *The Jews of Arab Lands*, 368-69.

57– AEN، طنجة 88، موگادور، 17 ماي 1844، هِلْوِي- جُوريل (Hélouis-Jorelle) ، إلى دُوري دُونيُون) Doré (de Nion.

58– انظر ما جاء عند سوزان ميلار في هذا الشأن: Miller, "*Dhimma* Reconsidered," 108-9

العادل، والمتسم بالورع الذي نجح في إعادة الاستقرار للعلاقة بين اليهود والمخزن.

وكان على اليهود أن يدفعوا الثمن غاليا للغاية، مقابل هذا الاستقرار الذي تمت استعادته. ففي سنة 1807، وبعد مرور عقد واحد فقط، على تحطيم أسوار الگيتوهات الإيطالية، تحت ضربات الغزو النابليوني، قرر المولى سليمان إجبار اليهود، في عدد من المدن المغربية، على الرحيل إلى الأحياء اليهودية الحديثة التأسيس. وفي منعطف القرن التاسع عشر، لم تكن تتوفر بمعظم المدن، حارات قائمة الذات، وضعت خصيصا لسكنى اليهود، وذلك على الرغم من ميولهم إلى التمركز في أحياء معينة. وكانت العواصم الإمبراطورية الكبيرة، مثل فاس ومراكش ومكناس، هي المدن الوحيدة التي طولب فيها اليهود، بالعيش داخل الأسوار في كنف "الملاح". هذا في حين، لم يكن في مدينة الصويرة "ملاح" حقيقي وواضح المعالم، سبق وأن طولب اليهود بالعيش فيه قبل سنة 1807، وذلك على الرغم من استخدام المصطلح نفسه، للإشارة به إلى "الأقوام اليهود" بالمدينة. وفي العقد الذي اشترى بموجبه مايير مقنين جزءاً من عقار يملكه شالوم كوهين (Shalom Cohen)، في سنة 1800 خارج القصبة، تمت الإشارة إلى شالوم المذكور، بصفته واحدا "من يهود "ملاح" الصويرة."[59] وبعد أن اكتُمِل "الملاح"، ظلت الإشارة قائمة إلى "الذمي شلومو بن مقنين من يهود ملاح الصويرة"، وذلك على الرغم من أن سكناه كانت بالقصبة. وبهذا، فإن لفظة "ملاح" هنا لا تفيد ضِمناً الحيز المادي للمجال، بقدر ما تعني الفضاء الطائفي لليهود.

ومع ذلك، وجه المولى سليمان في عام 1807، أوامره لعدد من المدن، بأن يبادر اليهود الذين يعيشون جنبا إلى جنب مع المسلمين، إلى بيع مساكنهم لهؤلاء، وبالانتقال إلى "الملاحات" التي قد يتولى المخزن تخطيطها. وكانت تطوان وسلا والرباط والصويرة، من بين المدن المدرجة

---

[59]– LP، منتصف ذي الحجة 1214 = ماي 1800.

في الظهير السلطاني،[60] وذلك على الرغم من أن يهود تطوان، كان لديهم بالفعل حي يعيشون في كنفه.[61] وقد بنيت خلال القرن التاسع عشر، ملاحات إضافية.

وهناك روايات مختلفة، بشأن قرار المولى سليمان المتعلق ببناء ملاحات جديدة في عام 1807. وتجدر الإشارة إلى وجود أفكار متضاربة في الإسلام، عن حصر الذميين في أحياء خاصة. وذهب بعض علماء الشريعة إلى القول بإرغام اليهود والنصارى، الذين اشتروا منازل لهم في الأحياء الإسلامية، على بيعها للمسلمين. وأيد بعض الفقهاء عزلهم عن المسلمين، بينما اعتبر البعض الآخر، بأن تكثيف التواصل معهم، ربما يكون مفيدا، لأن الاحتكاك من شأنه المساهمة في تقريب اليهود من سماحة الدين الإسلامي وحقيقته.[62] ومن المحتمل أن

---

[60]- بخصوص الملاحات بمختلف المدن المغربية، انظر ما يأتي:

David 'Ovadiyah, *Kehilat Sefrou*, 3 vols. (Jerusalem: Makhon la-Heker Toldot Kehilot Yehude Maroko, 1975-76), I: 103-4.

وعن تطوان انظر محمد داوود، **تاريخ تطوان**، 6 أجزاء. (تطوان: 1959-66)، 3: 328-39. وتوجد ترجمة فرنسية لنص الظهير المبعوث إلى عامل تطوان في:

Jean-Louis Miège, M'hammad Benaboud, et Nadia Erzini, *Tétouan: Ville andalouse marocaine* (Paris: CNRS Editions, 1996; Rabat: Kalila wa dimna, 1996), 82-84.

وعن الصويرة، انظر: FO 174/13، موگادور، 1 يوليوز 1807، گوين (Gwyn). وعن الرباط وسلا، انظر: الضعيف، **تاريخ**، 334؛ بالإضافة إلى:

Jacque Caillé, *La Ville de Rabat jusqu'au protectorat français* (Paris: Nanoset, 1949), 323-24; Kenneth L. Brown, "Mellah and Madina: A Moroccan City and its Jewish Quarter (Salé ca 1880-1930)," in *Studies in Judaism and Islam*, ed. S. Morag et al. (Jerusalem: Magnes Press, The Hebrew University, 1981), 254-55.

[61]- انظر ما يأتي:

Thomas James, *The History of the Herculean Straits, Now Called Straits of Gibraltar*, 2 vols. (London: Printed by Charles Rivington, 1771), 2:22.

[62]- انظر ما يأتي:

Antoine Fattal, *Le Statut légal des non-musulman en pays d'Islam* (Beirut: Impr. Catholique, 1958), 93; George Vajda, "Un traité maghrébin 'adversus jadacos': 'Ahkam ahl al-dhima' du sayh Muhammad b. 'Abd al-Karim al-Magili," in *Etudes d'orientalisme dediées à la mémoire de Lévi-Provençal*, vol. 2 (Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1962), 208; =

يكون المولى سليمان، قد رأى في سياق حرصه على الاهتمام بالتطبيق الصارم للشريعة،[63] بأن إنشاء الملاح، يمثل تأكيدا لسلطته المعنوية على البلاد، وذلك بالتمكن من جهة أولى، من الوفاء بواجبه لحماية أهل الذمة، باعتبارهم أكثر عرضة للمهاجمة خلال فترات العصيان بالبوادي، ولكي يتسنى له من ناحية أخرى،[64] عن طريق الفصل بين اليهود والمسلمين، تجنب العواقب السلبية المحتملة للتواصل القوي جدا بين الطرفين.

ومع أن إنشاء الملاحات أصبح واضحا وسياسة عامة للمولى سليمان، فقد انفردت كل طائفة برواية محلية خاصة بها، نُسجت خيوطها، لتعليل الأسباب التي كانت وراء اتخاذ المخزن لهذا القرار في بلدتهم. وفي هذا الصدد، تحكي رواية من سلا، أن الذي دفع بالسلطان إلى بناء ملاح بالمدينة، هو تصديقه لاتهام كاذب، مفاده أن اليهود تعمدوا كسر قنينة من الخمر، أمام مسجد يقع قريبا من مساكن اليهود.[65] وتكاد تشبه هذه الرواية الأسطورة المتعلقة بشرح أسباب تأسيس ملاح فاس، في القرن الخامس عشر. وتذهب الرواية الخاصة بفاس، إلى القول باندلاع اضطرابات، إثر انتشار شائعات بسكب اليهود للخمر، في خَزَّانات فانوس الإنارة بالمسجد، فتم بالتالي تطويق اليهود، في حي خاص بهم، على بعد مسافة قريبة من القصر.[66] وبخصوص مدينة الرباط، تروي الأدبيات اليهودية المحلية، قصة امرأة مسلمة وقعت في غرام شاب يهودي جميل، غير أنها وجهت إليه اتهامات كاذبة بعد رفضه لحبها، فتسبب ذلك في إثارة الاضطرابات، ضد إخوانه في الدين. ونتيجة لذلك، أمر السلطان ببناء

=al-Wansharisi, al-Miyar al-Mughrib, trans. Emile Amar, "La pierre de touche des fétwas," *Archives Marocaines* 12 (1908): 231-32.

[63]- انظر: El-Nasser, "From Kharijism to Wahabism," 395.

[64]- Brown, "A Moroccan City," 254.

[65]- نفسه، 254-55.

[66]- Stillman, *The Jews of Arab Lands*, 79-81.

الملاح، لحماية يهود الرباط من خطر المسلمين.[67] وفي تطوان، أفادت الرواية المحلية بأن السكان المسلمين، اشتكوا من مجاورة الحي الخاص بسكنى اليهود للجامع الكبير، الذي كانت تجري أعمال إعادة بنائه. وبهذا كان اليهود هم من يسمعون نداء المؤذن للصلاة، فكانت النتيجة أن تقرر بناء ملاح جديد لسكناهم.[68] وحسبما تؤكده الأدبيات اليهودية جاء تأسيس الملاح بالصويرة، نتيجة للطلب الذي تلقاه السلطان من أعضاء "الفئة الثانية" من اليهود، الذين يعيشون بين أحضان المسلمين (وهم غير المقيمين في القصبة)، لاتخاذ التدابير الكفيلة بضمان سلامتهم، في ظل أجواء انعدام الأمن السائدة خلال تلك الفترة. ومع ذلك، جاء قرار إنشاء ملاح بالصويرة، بمثابة المفاجأة المريرة.[69]

وعلى الرغم من أن قرار تأسيس الملاحات في عام 1807، اتخذ جزئيا بدافع من رغبة السلطان في حماية الطوائف اليهودية، فقد أحدث صدمة كبيرة في نفوس سواد اليهود، الذين أجبروا على الرحيل. ويخبرنا الضعيف بأن اليهود غادروا حي الملاح القديم في الرباط، إلى الملاح الجديد، بعد أن اكتمل بناؤه يوم 25 شعبان 1223 (16 أكتوبر 1808)؛ وبعد يومين غادر مزيد منهم مساكنهم القديمة "بالبكاء والصياح والعويل"؛ وإثر تواني حزانهم في المغادرة، ضربه أحد موظفي المخزن ورمى به في السجن،[70] بل وفضل بعض اليهود من الرباط وسلا، اعتناق الإسلام بدلا من الرحيل.[71] وحسب تقرير الوكيل القنصلي البريطاني بالصويرة، فقد نجح يهود المدينة

67- انظر:

David Corcos, "Les Juifs au Maroc et leurs *mellahs*," in his *Studies in the History of the Jews of Morocco* (Jerusalem: Rubin Mass, 1976), 104.

68- داوود، تاريخ، 3:238-39؛ بالإضافة إلى: Corcos, "Juifs au Maroc," 103.

69- Corcos, "Juifs au Maroc," 121-22.

70- الضعيف، تاريخ، 346.

71- Brown, "A Moroccan City,"; Corcos, "Juifs au Maroc," 103.

مع ذلك، في إغاظة السلطان بمحاولاتهم الساعية إلى المماطلة في الرحيل إلى الملاح:

تلقى اليهود أمرا بالامتثال على الفور بحمل حوائجهم الشخصية المنقولة إلى الحي الجديد المخصص لسكناهم. وكان السبب الأساسي في إصدار هذا الأمر الجديد (حسب ما سمعته)، هو وقاحة الوفد الذي تم إرساله إلى المغرب [مراكش] والذي تمكن أعضاؤه من الحصول عند استقبالهم في الوهلة الأولى على مهلة لاحتفاظ اليهود بمساكنهم لمدة عامين، حتى يكون لديهم بذلك الوقت الكافي لبناء منازل أخرى. ولكنهم طالبوا مرة ثانية وثالثة بمزيد من الوقت، وهو ما أثار الغضب الشديد لـ[جلالته الإمبراطورية] فبعث أوامره بترحيلهم على الفور، ولكنني لا أستطيع تأكيد مدى صحة هذا التقرير.[72]

وليس هناك أدنى شك، في اضطرار اليهود إلى مغادرة الجزء الرئيسي من المدينة (العتيقة)، على الرغم من السماح لهم باتخاذ محلات تجارية، وإبقائها مفتوحة طوال النهار، بجهات أخرى من المدينة.[73] وتفيدنا مقتطفات رسالة من الصويرة، نشرت في العام اللاحق في الدّجَانْتَلْمَانْسْ مَاگَازِينْ (Gentleman's Magazine)، الصادرة في لندن بما يلي:

في العام الماضي، تم إبعاد اليهود بأمر من الإمبراطور، عن داخل المدينة، وبلغت الصرامة في تنفيذ هذا الأمر وسرعته مستوى لم تتمكن معه النساء اللاتي ذهبن إلى الفراش قبل ساعات قليلة، من السماح لهن بالبقاء في منازلهن ولو إلى صبيحة الغد. واضطر اليهود الذين كان الكثير منهم يملكون مساكن رفيعة المستوى، إلى تفويتها للمخزن بأثمان منخفضة بكثير عن قيمتها الحقيقية، ثم تلقوا أوامر بالرحيل إلى بقعة

---

72 - FO 174/12، 1 يوليوز 1807، گوين(Gwyn).

73- Archibald Robbins, *A Journal Comprising an Account of the Loss of the Brig Commerce...* (Hartford, Conn.: Silas Andrus & Son, 1851), 252-53.

رملية بالجهة الشمالية، خصصت لهم لاتخاذها مكانا لإقامتهم في المستقبل. وتعرضوا هنالك لأشعة الشمس الحارقة وللرياح العاتية وللأمطار الغزيرة أحيانا، إلى أن استطاعوا تأمين الوقاية لأنفسهم. وأوشك الآن بناء بلدتهم على الاكتمال، وهي محاطة بأسوار عالية، وقد وُضع عند بوابتها حراس لمنع أي من المسلمين من دخول البلدة، إلا في بعض المناسبات الخاصة.[74]

وكان على اليهود، استلام مقابل مالي من السلطان عن مساكنهم التي أجبروا على التخلي عنها، وأن يتم تقدير المبلغ، وفقا للثمن الذي يمكن تقديمه من المشترين المسلمين المحتملين. غير أن السلطات المخزنية المحلية أقدمت، فيما يبدو، على تقييم الممتلكات المعنية، بجزء صغير من قيمتها، وعلى أساس هذا التقييم، يحصل السلطان على الثلث. والراجح هو أن يكون المخزن قد دفع لليهود حدا أدنى من الثمن، ثم باع بعدئذ تلك الممتلكات بالربح للمسلمين.[75]

وبالضبط، فإن الوضع القانوني المتعلق بالعقارات المخصصة لليهود في الملاح، ليس بالأمر الواضح تماما. وتُطلعنا مصادر متأخرة، على أن عددا كبيرا من المساكن، صُنفت باعتبارها أملاكا مخزنية، أي أنها مملوكة للدولة. هذه العقارات، تم إيجارها بسومة كراء منخفضة، سواء أفي الملاح أم في المدينة. وفي سنة 1879، بلغ العدد الإجمالي للوحدات الموجودة في "الملاح القديم"، (لأن ملاحا جديدا بُني منذ ذلك الحين) أربعة وأربعين وحدة،

74- *Gentleman's Magazine* 78 (1808): 982-84

75- نوقشت هذه القضايا في جواب (responsum)، صادر عن الحزان يوسف المالح، كما قام بتحليلها دافيد قرقوز. وجاء في تقرير للوكيل القنصلي البريطاني في يوليوز 1807، أن موظفي المخزن جاءوا لتسليم اليهود أثمان ديارهم، وأن الأمر قد صدر بالرفع من قيمتها. غير أنه من المحتمل أن تكون تلك الزيادة حصلت بعد أن تم أداء اليهود، حسب ما يثبته الجواب الصادر عن الحزان يوسف المالح، انظر ما يأتي:

Yosef Elmalih, *Tokfo shel Yosef*, vol. I (Livorno: Printed by Eliyahu Ben Amozeg, 1844/55); Corcos, "Juifs au Maroc" 122.

أي أقل من الخمسين وحدة الموجودة في القصبة القديمة. وكان الإيجار المدفوع في القصبة، أعلى بصفة ملحوظة.[76] ومع ذلك، تم شراء نسبة من الممتلكات في الملاح من قبل الأفراد.

وربما كان آل مقنين وآل گدالة، هما الأسرتان التجاريتان اليهوديتان الوحيدتان، اللتان لم يُطلب من أعضائهما الرحيل إلى الملاح برفقة عامة اليهود، بل استمرتا بدلا من ذلك في العيش بالقصبة حيث تقيم النخبة الحاكمة؛ ثم انتهى الأمر بانضمام حوالي العشرين من البيوتات التجارية اليهودية الأخرى، إلى صفوف النخبة بحي القصبة. وكان على البعض من أثرياء اليهود القبول أيضا بالعيش في الملاح. ونذكر مثالا على ذلك، نموذج الزاگوري (Zagury)، الذي عاش هناك، على الرغم من أنه كانت لديه هو وأبي طبول (Abitbol)، محلاتهما التجارية في حي القصبة.[77] ويشير رَايْلي، إلى أن "مقنين وگدالة كان يُسمح لهما بالإقامة والبقاء ليلا بحي القصبة، وذلك بدفع مبلغ مالي له بال للمخزن."[78] ومن غير المؤكد أنهما كانا يدفعان ذلك المال مقابل الامتياز المذكور على وجه التحديد، إذ أنهما كانا مرتبطين مُسبقا، ارتباطا لا تنفصم عُراه مع المخزن، بحكم الخدمات التي يقدمانها. ويتيح أيضا وضع "التاجر السلطاني"، تحقيق المكاسب لصاحبه، إذ يدفع تجار السلطان، سومة إيجار منخفضة، مقابل استغلالهم للأملاك المخزنية الموجودة في القصبة.

وإذا كان الرحيل الإجباري إلى حي جديد مُقرف، وغير جذاب، والذي تم إنشاؤه في الصويرة، قد أحدث صدمة قوية لدى عامة اليهود، فقد

76- الخزانة الحسنية، الكناش 93، انظر، دانييل شروتر، **تجار الصويرة، المجتمع الحضري والأمبريالية في جنوب غرب المغرب، 1844-1886**، تعريب خالد بن الصغير، (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة: رقم 6، 1997)، 69.

77- Riley, *Authentic Narrative*, 200, 225

78- نفسه، 200.

استغل أثرياء التجار اليهود فرصة بناء الملاح لتحقيق الأرباح. وذكر رايلي في تعليق له، أن أثرياء التجار اليهود الأربعة (گدالة، ومقنين، وأبي طبول، والزاگوري) "كانت لهم اليد الطولى في حارة اليهود"، وهو وصف يبدو موافقا تماما لحالة آل مقنين، إذ لم يترك هؤلاء أية فرصة سنحت أمامهم، فشرعوا في اقتناء القطع الأرضية والمنازل في فضاء "الملاح الجديد" بمدينة الصويرة، بنية تأجيرها أو بيعها بالربح. وفي سنة 1807، عندما كانت أشغال بناء الملاح جارية، وبعد مرور عدة أيام عن صدور أمر السلطان بنقل اليهود إلى هناك، استطاع شلومو مقنين، أن يشتري من المسلم المدعو الحسن بن بوجمعة "القطعة الأرضية الكاملة المتاخمة للسور الذي كان يتم بناؤه من أجل اليهود (أهل الذمة)"، بثمن زهيد قدره أربعة وعشرون مثقالا وخمس أوقيات.[79] وبعد بضعة أيام، اشترى شلومو قطعة أرضية، كانت سابقا في ملكية أحد المسلمين، من اليهودي المعروف باسم أبو الجواد.[80] ومن غير المستبعد، أن تكون بعض المنازل التي بنيت في السابق في حي بني عنتر، قد أُدمجت في "الملاح الجديد"، كما هو وارد في عقد للملكية يعود تاريخه إلى عام 1807، حيث اشترى شلومو مقنين منزلا، من المدعو الحسن بن قدور، ومن المدعوة زهرة، مقابل ثلاثين مثقالا بالعملة الذهبية.[81]

وإلى جانب مبادراتهم الخاصة، يحصل آل مقنين أيضا، على دعم من السلطان في جهودهم الرامية إلى حيازة الممتلكات في الملاح. وفي هذا الصدد، أصدر المولى سليمان في سنة 1809 الظهير الآتي:

> أذنا للذمي شلومْ ابن مقنين أن يفتح الطاحونة التي كانت في ملك الطاهر بن سليمان واشتراها ممَّن أسندنا له أمر بيع أصوله الكائنة

79- LP، 24 جمادى الثانية 1222 = 29 غشت 1807، محمد بن أحمد [ ]، إبراهيم [ ].

80- LP، 28 جمادى الثانية 1222 = 2 شتنبر 1807، محمد بن [ ]؛ العياشي بن الحسن الشعباني.

81- LP، 25 ربيع الثاني 1222 = 2 يوليوز 1807، محمد بن أحمد [ ]، إبراهيم [ ]، وكان العقار قد بيع سابقا في سنة 1803. LP، 5 ربيع الثاني 1222 = 25 يوليوز 1807، توقيعات غير مقروءة.

بملاح ثغر السويرة الجديد صانها الله، ينتفع بها بأنواع الانتفاعات من كراء وغيره، وحينئذ فلا يمنعه أحد من التصرف فيها كان من كان، حيث اشتراها من ماله الخاص به، فمن وقف عليه من ولاة أعمالنا يعمل بمقتضاه ولا يحيد عنه إذنا تاما به صدر الأمر الشريف وهو ثابت الأمر نافذ الحكم.[82]

وبفضل توفر آل مقنين على قدر كبير من فائض رأس المال تحت التصرف، وجدوا أنفسهم في وضع يتيح أمامهم إمكانية تقديم القروض، والتي تنصص الشريعة الإسلامية على أن تكون دون فوائد. ومع ذلك، لم يمنع هذا من تحقيق الربح، لأن أي مدين يتعثر في الوفاء بالتزامه، إلا ويُطالب برهن ممتلكاته ضمانا لدَيْنِه، وذلك ما تؤكده بَيِّنة تخص شلومو ليڤي (Shlomo Levi)، وزوجته، من ملاح الصويرة اللذين حصلا على سُلفةٍ من الذهب والمال من شلومو مقنين. وعند تخلفهما عن الوفاء بدينهما، وضعا منزلهما في الملاح على سبيل الرهن، ضمانة للسلف.[83] ولا شك في أن مثل هذه الحالات، تضع وسيلة أخرى في متناول آل مقنين، لتمكينهم من حيازة المزيد من العقارات في الملاح. وبهذا أصبح آل مقنين، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من أعضاء النخبة التجارية، من الملاكين العقاريين في الملاح، فساعدت عائدات الإيجار، المحصلة من تلك الأملاك العائلية، في دعم إمكانات الإنفاق على أحفاد مايير مقنين، على امتداد السنوات الطويلة التي توقفت فيها الأسرة عن تحقيق المزيد من الأرباح، اعتمادا على المشاريع التجارية.

ومع ذلك، كانت قدرة آل مقنين، على حيازة العقارات في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر، وليدة لأعمالهم الناجحة، ولحفاظهم على أواصرهم الوثيقة مع السلطان. وإذا أخذنا بعين الاعتبار، العدد الكبير

82- LP، متم جمادى الأولى 1224 = يوليوز 1809. انظر الملحق 2 في الصفحة 432 من هذا الكتاب.

83- LP، منتصف صفر 1226 = مارس 1811، توقيعات غير مقروءة.

من العقارات التي اشتروها خلال هذه الفترة، يمكن التسليم، ولو على سبيل الافتراض، بأن آل مقنين أصبحوا من الملاكين الرئيسيين في مدينة الصويرة. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن مايير مقنين، أقدم في سنة 1803 مع أخيه شلومو، بصفته ضامنا، على شراء دار سكنية مقابل 325 مثقالا، من مالكها إسحاق بن موشي بن عطية (Yitshaq b. Moshe ᶜAttiya). وكان إسحاق المذكور، اشترى هذا العقار في السنة العبرية السابقة، الموافقة لعام 1806، بما قدره 290 مثقالا.[84] ثم اشترى شلومو باشتراك مع أخيه، في سنة 1818، وبثمن قدره 300 ريال إسباني، نصف منزل في حي القصبة، من صاحبه المدعو يهودة بن يوسف بن زِمْرًا (Yehuda b. Yosef Benzimra).[85] واقتنى شلومو مقنين أيضا، في سنة 1818، نصف منزل في حي الملاح، بما ثمنه 730 مثقالا، من المدعو إسحاق بن مسعود بن ملول (Masᶜud b. Yitshak Benmellul)، والذي "أنعم علينا به سيدنا السلطان (حفظه الله)."[86] وبعد عودته إلى الصويرة سنة 1822، دأب مايير مقنين على شراء الأخشاب، لاستعمالها في أشغال بناء دوره المختلفة بحي الملاح.[87] وامتلك أيضا اثنين من "الفَرَّانَات" لإعداد الخبز وما إليه من العجائن والأطعمة داخل الحي نفسه، فكان أحدهما حديث البناء. وقام بتأجيرهما معا، فألزم المستأجرَيْنِ بالتعهد بتحميص جميع عجائنه المختلفة دون مقابل، بما في ذلك الخبز والحلويات، وطهي وجبة يوم السبت المعروفة بـ"السخينة"(*skhina*)، [حساء بالحمص يتم طهوه ليلا بالغلي البطيء فوق نار خفيفة لمدة قد تتجاوز اثنتي عشرة ساعة، تطبيقا للتعاليم العبرية التي تمنع الطبخ يوم

84- LP، 4 أيار 5563= 26 أبريل 1803، داڤيد الحزان (David Elhazan)، و(حاييم) بْنطو (Haim Pinto)؛ 25 تشري 5562 = 2 اكتوبر 1801، حاييم بْنطو وداڤيد الحزان.

85- LP، 21 طيفيت 5571= 17 يناير 1811، حاييم بْنطو وموشي بن أبراهام صباح (Moshe b. Avraham Sabbah).

86- LP، 29 سيفان 5578 = 3 يوليوز 1818، حاييم بْنطو وداڤيد بن عطار (David Benᶜattar).

87- LP, JA II، 5583= 1822/23.

السبت]، إلى جانب شي اللحوم؛ وهذا فضلا عن التزام المستأجرين أيضا بإرسال من يحمل عجين الخبز من بيت مايير مقنين [الطَّرَّاحْ]، وإعادته إليه جاهزا للأكل بعد إخراجه من الفرن.[88]

وتنوعت الفوائد التي يجنيها آل مقنين من هذه الاستثمارات بوضوح. كما اهتموا أيضا بشراء البِيَع اليهودية في الصويرة ومراكش، والتي لم تساهم في الرفع من مكانتهم داخل الطائفة فحسب، بل شكلت في الوقت نفسه استثمارا جيدا. ومثالا على ذلك، اشترى شلومو مقنين في دجنبر 1804، نصف كنيس يهودي في حي القصبة، من المدعو شلومو بن يهودة ساسبُّورتاس (Shlomo Yahuda Sasportas)، مقابل 320 ريال إسباني.[89] ويمكن أن تتم صفقة بيع كنيس يهودي، بين أطراف يهودية، عند العدول المسلمين، لتحرير عقد جديد للملكية، وذلك ما حدث بالفعل، عندما أقدم شلومو على شراء كنيس يهودي في سنة 1823 بمراكش، وهي المدينة التي حرص فيها آل مقنين، على الجمع بين المصالح الرمزية والتجارية: "إن الذمي شلومو بن مقنين من ملاح الصويرة، والمقيم سابقا في ملاح أهل الذمة بمراكش، قد اشترى من البائع، حاييم بن الحزان شلومو بيحار (Hayyim b. al-Hazzan Shlomo Bihar)، من يهود الملاح من أهل الذمة بمراكش، ثلاثة الأرباع كاملة من البيعة اليهودية الموجودة في ملاح أهل الذمة بمراكش."[90] واهتم مايير مقنين أيضا، بشراء الكنائس اليهودية في كل من الصويرة ومراكش. وبهذا اعتبرت تلك البنايات الدينية، من الأملاك الخاصة الخاضعة للبيع والشراء، كما يجوز توريثها أو استخدامها

88- LP، 10 أيلول 5582 =27 غشت 1822، توقيع يعقوب بن إيلعازار حاكوهين (Ya'kov b. Elazar Hacohen).

89- LP، 10 طيفيت 5565 = 12 دجنبر 1804، حاييم بْنطو وداڤيد الحزان، وقد أدى شلومو في البداية ما قيمته 300 ريال، ثم سدد بقية المبلغ في 24 سيفان 5565 = 21 يونيو 1805.

90- LP، منتصف ربيع الأول 1239 = نونبر 1823.

ضمانة للديون، تماما كما هو شأن أي عقار آخر.

وفضلا عن التنصيص على حيازة بناية الكنيس اليهودي، تضمنت بعض عقود نقل الملكية، إشارات تخص أيضا حق استلام بعض الكتب، وسفر التوراة، والعائدات النقدية، وأيضا صفة السلطة التي يحصل عليها آل مقنين بموجب صفقة البيع.[91] وبالإضافة إلى ملكية البَيْعة في حد ذاتها، تدر الكنائس اليهودية دخلا ماديا (يسمى "رَنْتَا" (*renta*)، في التقليد السّفَردي) يستخلص من بيع "المِيتْزْقوتْ" (*mitzvot*). ويعني "الميتْزْفَاهْ" (*mitzfah*)، حرفيا "الوصية" الدينية، ولكنه يفيد بالمعنى المستخدم هنا، شراء امتياز التَّشرُّف بأداء بعض الطقوس الدينية في الكنيس اليهودي، وأكبرها أهمية، هو حق الصعود إلى المنصة أثناء قراءة التوراة، [ويعبر عنه في العبرية بـ"العلية"، (*ᶜaliyah*)]. ويُعرض "المِيتْزْقُوتْ" للبيع بالمزاد مرة أو مرتين في السنة. وقد وافق مايير مقنين، على إعطاء نسبة مئوية من العائدات المُحصلة، إلى أبراهام بن سعيد بن شابات (Avraham b. Saᶜid Ben Shabat)، والذي لاشك في أنه كان يقوم بدور القيِّم على شؤون البناية، أو يرأس الطقوس التعبدية بالكنيس نفسه.[92] كما تتعزز إيرادات الكنيس اليهودي، بالهبات التي يتم التبرع بها، عند إجراء مراسيم الختان والزفاف، وبتقديم صدقة الزيت لإنارة الفوانيس. ولا يمكن الاستهانة بأهمية هذه المداخيل، بدليل الدعوى التي تقدم بها مايير مقنين، ضد نجل شلومو ساسبورتاس، بشأن أرباح الكنيس المتراكمة منذ وفاة والده، شريك مقنين السابق في ملكية البيعة نفسها. وبعد مدة قصيرة، اشترى مايير مقنين من آل

91– LP، 5 أذار 5587 = 3 يوليوز 1818، توقيع دافيد الحزان (؟).

92– LP، شفاط 5587 = يناير/ فبراير 1827. وبخصوص المؤسسات الكنسية اليهودية، انظر:
Zafrani, *Etudes*, 126-27.

سَاسْبُّورتّاس، النصف الآخر من الكنيس المذكور.[93] وإلى جانب الاستفادة من عائدات البيعة، كان آل مقنين، يبادرون على غرار غيرهم من ذوي الموارد المالية، إلى تقديم الهبات والصدقات، لصندوق الكنيس بمناسبة الأعياد اليهودية. وعلى سبيل المثال، تصدق شلومو مقنين، ببعض الأموال التي ربحها من التجارة، إلى كنيس الحزان حاييم بِّنطو (Haim Pinto).[94] وكان بِّنطو هذا، هو الحزَّان الكبير بمدينة الصويرة خلال القرن التاسع عشر، والذي حظي بالتبجيل في جميع أنحاء جنوب المغرب، باعتباره صدِّيقاً. واستمرت مكانته مشعة لفترة طويلة بعد وفاته، ولا تزال صوره معلقة إلى اليوم في بيوت اليهود المغاربة. وجمعت بين آل مقنين والرِّبـِّي حاييم بِّنطو تعاملات تجارية وشرعية عديدة، مما لا يدع مجالا للاستغراب، من مبادرة آل مقنين إلى المساهمة في الدعم المادي لبيعَته.[95]

و في القرن الثامن عشر، أصبح فتح البِيَع المملوكة للخواص، بدلا من تلك التي تملكها الطائفة، أمرا شائعا بشكل متزايد، فصارت معظم الكنائس اليهودية في المغرب، مملوكة لأفراد خلال القرن التاسع عشر. وفي القرون السابقة، عارضت السلطات الرِّبـِّية بشدة، فتح الكنائس اليهودية من لدن الخواص لأسباب كثيرة، ومن بينها التهديد بحرمان الرِّبـِّيين من ريعها، بل كان يُخشى أن تثار بسبب ذلك، انقسامات طائفية، هذا فضلا عن إمكانية إثارتها لحفيظة السكان المسلمين، بحكم وجود اعتراضات شرعية (وإن كان

---

[93]– LP، 16 شفاط 5587 = 13 فبراير 1827، توقيع يعقوب بن إيلعازار حاكوهين (Ya^ckov b. Elazar Hacohen)، ومردخاي بن مسعود مالكا (Mordekhai b. Mas^cud Malka)؛ LP، 5 أذار 5587 = 5 مارس 1827، توقيع حاييم بُنطو وداڤيد الحزان.

[94]– ونجدها مسجلة في: LP, JA I، 14 أذار 5575 = 26 مارس 1812.

[95]– نشرت العديد من الكتابات عن سيرة الحزان حاييم بُنطو، انظر:

Avraham Ben'attar, *Shanot Hayyim* (Casablanca: Imprimerie Simplex A. Soussan, 1958); Ehud Mikhelson, *ha-Shoshlet le-vet Pinto: toldot rabane ha-mispahah u-m'aase mofet* (Tel Aviv: Gale-Alfa Tikshoret, 1992).

كثيرا ما حصل التغاضي عنها)، على فتح الطوائف اليهودية لبيوت عبادة جديدة. غير أن الرَّبِّيِّين اضطروا عند حلول القرن التاسع عشر، إلى الرضوخ أمام الأمر الواقع، فقبلوا بانتشار الكنائس اليهودية المملوكة من قبل الأفراد. وفي القرون السابقة، جرت العادة في فاس، بل وفي معظم أنحاء المغرب، أنه حينما يرتبط حزان ما ببيعةٍ يهودية، يحق له الحصول على دخلها، بعد دفع الإيجار إلى مالك البناية. وكان الحزانات يعارضون فكرة الاستفادة من بيع "المِيتْزْڤُوتْ"، الذي سبقت الإشارة إليه. ومع ذلك، فإن الممارسة الشائعة في مراكش، وفي أنحاء جنوب المغرب (بما في ذلك الصويرة)، هي أن يحتفظ دائما مالك حق التصرف في البناية، على الدخل المستمد من نشاط الكنيس لنفسه، بعد دفع راتب الحزان.[96] وإن الصورة التي تُرتَسم بخصوص الكنائس اليهودية، التي اشتراها آل مقنين هي سيطرتهم الكاملة عليها، إذ يحصلون على جل العائدات، ولا يدفعون سوى جزءٍ يسيرٍ من الدخل، لفائدة القيِّمين على نشاطها التعبدي.

وأتاح امتلاك آل مقنين للعقارات في المغرب، أمام مايير المُطَارَدِ في جل الأحيان من دائنيه الأوروبيين، توفير ملاذ آمن للأرباح المحصلة من تعاملاته التجارية في لندن. وكانت حماية تلك الحيازات العقارية مضمونة، شريطة أن تحافظ الأسرة على حظوتها لدى السلطان؛ وتبعا لذلك، عزى مقنين لنفسه، بغير حق، صفة الممثل الرسمي للمخزن المغربي في لندن. وتحوم شكوك قوية حول تقديم المولى سليمان، لتفويض بكامل الصلاحيات إلى مايير مقنين، لكي يتولى مهمة التصرف بالنيابة عن المخزن. ومع ذلك، تصرف مقنين في لندن بالنيابة، ليس فقط عن إخوانه في الدين

---

[96]- انظر التحليل الذي قدمه شْلُومُو ديشِنْ حول اعتراض الطائفة اليهودية على وجود الكنائس المملوكة من قبل الأفراد:

Shlomo Deshen, *The Mellah Society: Jewish Community life in Sherifian Morocco* (Chicago: University of Chicago Press, 1989), 90-103.

من المغرب، ولكن أيضا لفائدة التجار المسلمين. ومثالا على ذلك، كتب ماير، في سنة 1808، إلى وزير الحربية البريطاني، اللورد كاسْلْرِيگْ (Lord Castlereagh)، بالنيابة عن المدعو سيدي مبارك قاسم من مراكش، وطلب تمكينه من الحصول على جواز سفر، للركوب على متن سفينة بريطانية.[97]

وفي إطار جهوده الهادفة إلى تعزيز سيطرته على السواحل، وربما تحسبا لمحاولات التوسع الفرنسية، بدأ المولى سليمان خلال سنة 1804 في التفاوض مع بريطانيا لشراء سفينتين. ولهذا الغرض، أرسل السلطان إلى لندن عبد الكريم ابن الطالب، وهو أحد أبرز التجار المسلمين، رفقة عبد الخالق أشعاش، الذي ينتمي إلى أسرة برزت في أوساط النخبة الحاكمة بمدينة تطوان. غير أنه فيما يبدو، لم يحصل أي اتفاق بين الطرفين، لأن البريطانيين، ساورتهم المخاوف، من احتمال عدم وفاء المغاربة، بتسديد القرض الممنوح لشراء السفينتين.[98] وشعورا منه بخيبة الأمل أمام هذا التحفظ البريطاني، طالب السلطان في سنة 1805، الدور التجارية الثمانية الموجودة في الصويرة، بتزويده بأربعين حملا من الذخيرة، لاستعمالها في المدافع المنصوبة بمدينة أگادير، وإلا اضطرهم لمغادرة البلاد.

واستغل ماير مقنين وضعيته شبه الرسمية، بصفته مبعوثا مغربيا في لندن، لخوض غمار بعض الممارسات الدبلوماسية الشخصية، وذلك باستعراضه بعض الرموز الخاصة بمبادرات الأخذ والعطاء، بين الأسرتين المالكتين المغربية والإنگليزية. وفي هذا الصدد تم إرسال أسدان من المغرب إلى إنگلترا، على أساس أنهما هدية من السلطان إلى الملك جورج الثالث

97- FO 54/14، 10 أكتوبر 1808، مقنين إلى كاسْلْرِيگْ.

98- FO 54/12، طنجة، 16 شتنبر 1804، 12 أكتوبر 1804، 20 أكتوبر 1804، ماترا (Matra)، انظر:
El Mansour, "Political and Social Developments during the Reign of Mawlay Sulayman, 1792-1822," Ph.D. thesis, University of London, 1981, 431.
وعن أشعاش انظر دانييل شروتر، *تجار الصويرة*، 225.

(George III). غير أن البريطانيين أيقنوا بأنهما لم يكونا بهدية من السلطان: "أقدم كل من السادة گدالة ومقنين، اللذين كان الأسدان ملكا لهما، على إرسال يهودي يدعى سالم، أو كما يسمونه هنا، شلام بن حربون (Shellam Ben Harboun)، للمساعدة في إطعامهما أثناء الرحلة، وتم إرسال الأسدان إلى كل من السادة يهودة گدالة ومايير مقنين المقيمَيْنِ في لندن، بحيث أنهما لم يكونا هدية من الإمبراطور إلى حضرة صاحب الجلالة." وأثار النائب القنصلي البريطاني الانتباه إلى أن المدعو بن حربون لم يكن له شأن يُذكر، فوصفه بأنه مجرد "يهودي فقير ومغمور" من مدينة مراكش.[99] وتعرضت السفينة التي كان الأسدان على متنها، إلى الأسر على يد قراصنة فرنسيين، غير أن سفينة حربية بريطانية تمكنت من استعادتها، فادعى اليهودي سالم، بأن بحارا بريطانيا نهبه، ثم ألقى به في البحر. وقررت وزارة الخارجية البريطانية تعويض سالم المذكور، على الرغم من عجزها عن التأكد من صحة زعمه: "(...) وبما أنه، مهما كان الأمر، أحد رعايا إمبراطور المغرب، الذي تكِنُّ له جلالته أسمى الاحترام، فإن جلالته، وكدليل منها على هذا الاحترام، وتقديرا للصداقة القديمة القائمة بين الدولتين، فقد كان من دواعي سروره أن يأمر بضرورة حصول هذا [المغربي] على تعويض بالمبلغ الذي ضاع منه."[100] كما تقدم مسافر آخر كان على متن السفينة نفسها، وهو المدعو بن هاروش (Benarroch)، بالتماس إلى وزارة الخارجية البريطانية، ذكر فيه بأن تسعة من "الدّبْلُونَاتْ" (doublons) [عملة ذهبية إسبانية]، قد أُخِذت منه، وبأنه أضحى مفلسا ودون موارد في لندن.[101]

ترى هل كان مقنين قادرا أم لا، على أن يترك بهداياه، انطباعا ما

---

[99]- FO 174/13، موگادور، 1 غشت 1807، گوين إلى ماترا.

[100]- FO 8/5، تعليمات إلى القنصل، ذاوْنِينْ سْتْرِيتْ (Downing Street)، 2 يونيو 1807، كاسْلْرِيگْ إلى گرين (Green).

[101]- FO 52/14، 22 أبريل 1807.

عن شخصه لدى الملك؟ هذا أمر غير معروف -إذ ليس هناك أي صدىً لمغامراته الدبلوماسية الجسورة، وشبه الخاصة، في الصحف اللندنية- غير أنه واصل بسط هيمنته على المبادلات التجارية بين المغرب وإنكلترا، وذلك بالمهازجة اليقظة، بين ممارسة مهامه الرسمية اللحظية وبين أعماله التجارية الشخصية. ومثال ذلك، حينما أقدم مايير مقنين في مايو 1807، على استئجار سفينة بريطانية، لنقل حمولة في اتجاه جبل طارق والصويرة، والعودة منهما ببضائع جديدة، اضطر إلى استبدال بعض من بضائعه، بشحنة من النحاس والبترول تخص السلطان، وكان عليه تسليمها إلى قائد الفرقاطة المغربية في لشبونة. وأبحرت السفينة إلى لشبونة في شتنبر، لكنه تعذر العثور على السفينة المغربية، ومع اقتراب الجيوش الفرنسية، غادرت السفينة البريطانية المياه البرتغالية، عائدة إلى إنكلترا، فتقدم أصحابها بشكاوى ضد المخزن لمطالبته بأداء جميع الأتعاب.[102]

وفي مارس 1808، قرر المولى سليمان استئناف جهوده للحصول على سفينة من البريطانيين. وفي هذا السياق، تلقى قائد الصويرة، عبد الصادق، أمرا بالكتابة إلى مقنين، في موضوع شراء مركب شراعي مجهز باثني عشر مدفعا من النحاس الأصفر، مع التأكيد على ضرورة تسليمها في الصويرة، بعد مهلة ثلاثة أشهر.[103] وربما كان المولى سليمان يأمل، في أن تمكن مقادير النحاس والبترول التي تم شحنها قبل ذلك بعدة شهور، من تغطية تكاليف كراء السفينة (وذلك على الرغم، من تسرب البترول بسبب عيوب في البراميل). ومع تمكن الفرنسيين من احتلالهم للبرتغال، اشتدت مخاوف المغاربة، فوافق البريطانيون على هذا الطلب.[104] وبعد بضعة أشهر جدد

[102]- FO 52/14، 29 دجنبر 1807، إفادة باسم موزيس ستانتون (Moses Stanton).

[103]- FO 52/14، 28 ذو الحجة 1222 = 26 فبراير 1801، السلطان إلى أحمد بن عبد الصادق، 16 ربيع الأول 1223 = 12 ماي 1808، عبد الصادق إلى السكرتير الرئيسي للدولة؛ 26 أبريل 1808، مايير مقنين إلى كاسلْرِيگ.

[104]- FO 174/13، 24 ماي 1808، ذاوْنِينْ سَتْرِيتْ، إ. كوك (E. Cook)، إلى مقنين.

مقنين طلبه إلى كاسَلْرِيگْ، فأرفق نسخة مترجمة من رسالة قائد الصويرة، ثم أبلغ كاتب الدولة بـ"أن جلالة السلطان تعرب له عن نفاذ صبره الكبير بخصوص إنهاء تقديم هذه الخدمة." وشعورا منه بالقلق إزاء تورطه في تلك الصفقة، وفضلا عن وجود ضغوط دون أي شك من جانب المخزن، طالب مقنين بجواب قاطع، "تفاديا للإلقاء باللوم علي."[105] ونتيجة لعدم تلقيه لأي رد يرضيه، بادر مقنين مرة أخرى بالكتابة، طالبا تمكينه من القيام بتفقد السفينة المرغوبة في بُورْتْسمُوتْ (Portsmouth).[106]

وبعد مرور بضعة أشهر، بدأ مقنين يعبر عن مدى تبرمه للحكومة البريطانية: "أرجو السماح لي بالإشارة إلى أن المراسلات الثلاثة الأخيرة الواصلة من موگادور، تدل على مدى تطلع حضرة صاحب الجلالة بفارغ الصبر للسفينة المذكورة؛ وأرجو أيضا أن أحيطكم علما، بأنني لم أتوان في إطلاع جلالته بما يقتضيه الأمر من التفاصيل الدقيقة، عن تأهب الحكومة البريطانية ومسارعتها إلى تلبية رغباته." وطلب مقنين إرسال السفينة إلى الصويرة رفقة طاقم من البحارة البريطانيين، فضلا عن تقديم جواب عن رسالتي السلطان وعامله عبد الصادق عند توجيه السفينة. واشترط الاعتماد على وساطة شقيقه، في تمكين السلطان من استلام السفينة والجواب عن الرسالتين. ثم أنهى مقنين رسالته بالتذكير بأنه يعتبر "الفرصة الحالية مواتية للغاية لتمكين الحكومة البريطانية من الحصول على أي امتياز ترغب فيه من صاحب الجلالة الإمبراطور." [107] ويبدو أن بناء السفينة المسماة "أرثور" (Arthur)، قد اكتمل أخيرا في نونبر 1808، فأصبحت جاهزة ليتم إرسالها إلى المغرب.[108]

---

[105]- FO 52/14، 26 يوليوز 1808.

[106]- FO 52/14، 26 يوليوز 1808، مقنين إلى إ. كوك.

[107]- FO 52/14، 24 أكتوبر 1809.

[108]- FO 52/14، 16 نونبر 1808، مقنين إلى إ. كوك.

ومع تراجع الجيوش الفرنسية في شبه الجزيرة الإيبيرية ابتداء من 1808، وطردهم منها في 1813، بدا المغرب أقل عرضة للخطر الذي كان يتهدده. وظلت بريطانيا طوال هذه الفترة، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب. ويبدو أن شراء المركب الشراعي المشار إليه أعلاه في عام 1808، قد مثل آخر عمل في إطار مهمة رسمية امتدت خمس سنوات. ولكنه على الرغم من مواصلته لنشاطه التجاري، في الاستيراد والتصدير مع أخيه شلومو في الصويرة، ظلت التجارة المغربية الأوروبية، كما رأينا، محدودة للغاية في هذه السنوات.

وكانت مجازفة التجار البريطانيين، بالمشاركة في التجارة مع المغرب خلال هذه الفترة، تجعلهم عرضة لمخاطر كثيرة، فأحست الشركات التجارية الكبرى في لندن، بأن التجارة مع بلدان أخرى مفيدة وأكثر ربحا. ومن الأكيد أنه من بين الأسباب المفسرة لذلك، هو محدودية التجارة المغربية، والتدني الكبير لمستوياتها، فضلا عن خضوعها لسيطرة السلطان ومراقبته. وعلى الرغم من امتعاض التجار البريطانيين، مما اعتبروه ممارسات تجارية غير سليمة، تعوزها مبادئ المروءة ومراقبة الضمير من قبل يهود "برباريا"، فإن إمكانية تحقيق الربح، استمرت في اجتذاب المضاربين الأوروبيين، الذين وجدوا في الاعتماد على الوسطاء اليهود المغاربة، الوسيلة الناجعة الوحيدة للتمكن من اختراق السوق المغربية. ومثال ذلك ما جاء في تقرير للنائب القنصلي البريطاني في الصويرة، أن سفينة قادمة من لندن، وصلت في سنة 1811 إلى المرسى، وكانت موجهة إلى التاجر مُردخَايْ الزاگوري (Mordechai Zagury)، بحمولة قيمتها سبعة آلاف وسبع مائة جنيه إسترليني. فكتب النائب القنصلي مشتكيا، بأن "في هذا دليل إضافي على مدى سذاجة رعايا بلادنا وسرعة تصديقهم ليهود برباريا."[109]

---

[109]- FO 174/20، 2 يوليوز 1811، گوين (Gwyn).

وحتى يضمن التجار اليهود المغاربة النجاح لأعمالهم التجارية، فقد وظفوا وضعيتهم كتجار للسلطان حتى يتسنى لهم بذلك تحقيق المكاسب لفائدتهم، ويتمكنون من اجتذاب اهتمام المستثمرين الخواص من المراسي الأوروبية. غير أن الحكومة البريطانية، كانت تميل للتحلي بمزيد من الاحتراس واليقظة، في تعاملها مع من كانت تصفهم بالمخاتلين من"يهود بربارياً"، الذين يتباهون بأوراق اعتمادهم، باعتبارهم وكلاء للسلطان. وعلى سبيل المثال، يمكن الحديث عن حالة موزيس أبي طبول (Moses Abitbol)، نجل الرئيس المُعيَّن لهيئة التجار في مدينة الصويرة سالم أبي طبول (Salem Abitbol). وقد قام موزيس، الذي يمثل مصالح الأسرة في لندن، بتقديم التماس إلى "السادة الأجِلاَّء اللوردات المفوضين من صاحب الجلالة البريطانية في لجنة الشؤون التجارية، راجين منكم بصفتنا وكلاء تجاريين لإمبراطور المغرب، الحصول على إذن لتصدير مائة حمل من البارود لاستعمالها في خدمة جلالة الإمبراطور المذكور." غير أن وزارة الخارجية البريطانية شككت بوضوح في صحة أوراق اعتماد أبي طبول كممثل حقيقي للسلطان، مما دفعه للكتابة بما يأتي :

منذ وقت مضى، تشرف والدي سالم أبي طبول من موگادور، بمختلف مظاهر التوقير والإنعام المُميزة، بصفته تاجرا في خدمة هذا السلطان، وفي أثناء ذلك الوقت أمره الإمبراطور بأن يأذن لي بتنفيذ الطلبات العديدة المتعلقة بالأمور التجارية، والتي كان لي شرف القيام بها من وقت لآخر، كما يمكنني إثباته من طرف العديد من الأشخاص في هذه الحاضرة ممن تعاملت معهم في هذا الشأن، وكذلك من جانب عدد من التجار الآخرين الذين لديهم معرفة بشخصي في هذا البلد بصفتي تاجرا أجرى الكثير من العمليات التجارية مع ذلك الجزء من العالم لعدة سنوات. وبحكم طبيعة الأشياء في ذلك البلد، فإنه ليس في وسعي أن أُدلي بأي وثائق تلبية لطلب سيادتكم بخصوص وكالتي لأن

تلك الوثائق بقيت في حوزة والدي بموگادور.

ولما كانت السفينة جاهزة، وعلى وشك الإبحار إلى الصويرة، التمس أبي طبول الموافقة على طلبه، بإصدار الإذن لحصوله على الأوراق المناسبة الواجب تقديمها في وقت لاحق."[110]

وعلى الرغم من نفور البريطانيين، وعدم رغبتهم في التعامل مع التجار المغاربة، في ضوء ما كان لديهم من اهتمام محدود بالبلاد، كانت للمغرب مكانته الإستراتيجية الهامة أثناء الحروب النابليونية، وهو أمر تفطن إليه السلطان المولى سليمان، وأدرك أبعاده إدراكا جيدا. إذ كان تزويد الحامية العسكرية في حصن جبل طارق البريطاني في جنوب إسبانيا بالمواد الغذائية رهيناً بالمغرب. ومع وجود الجيوش البريطانية في إسبانيا والبرتغال، تجدد الاهتمام بالتجارة المغربية. وأولى المولى سليمان اهتمامه بتلبية طلب بريطاني، لوسق الحبوب إلى القوات البريطانية، المعسكرة في شبه جزيرة إيبيريا، ما دام في وسعه إخضاع تلك التجارة لمراقبته الصارمة. وعادة ما كان يُمنع تصدير الحبوب، خاصة وأنها تمثل أحد المنتجات الخاضعة لضريبة العُشُر أو "العْشُور"، المنصوص عليها في الإسلام. ومن ثمة، كثيرا ما يستدعي تصدير الحبوب، استفتاء العلماء، للحصول منهم على الموافقة، وعادة ما تكون هناك حاجة للتبرير، بأن الأمر متعلق بتجارة مسخرة لغرض أساسي، ألا وهو الدفاع عن الأراضي الإسلامية.[111] وربما كانت الشرعية المشكوك فيها لتصدير الحبوب سببا، في كثير من الأحيان، في تخصيص اليهود بتعهد تلك التجارة، سواء أفي في المغرب أم في أماكن أخرى من المغارب.

---

[110] – FO 52/16، 18 يونيو 1812، موزيس أبي طبول (Moses Abitbol)، إلى باتورست (Bathurst).

[111] – انظر دانييل شروتر في:

Daniel Schroeter, "Royal Power and the Economy in Precolonial Morocco: Jews and the Legitimation of Foreign Trade," in *In The Shadow of the Sultan*, 75.

وكان "كفر" الفرنسيين أمر معروف بما فيه الكفاية، لدى السلطان المغربي، منذ غزوة نابليون لمصر، والتي أرسلت موجاتها الصادمة، في كافة أرجاء العالم الإسلامي. ولن يتأتى للمولى سليمان، السلطان الصارم في تمسكه بتعاليم الدين الإسلامي في تعامله مع الأجانب، أن يجد مبررا لتصدير الحبوب المعفاة من الواجبات الشرعية، إلى الجيوش الأجنبية، غير المبرر الذي ينطوي في نهاية الأمر، على الرغبة في الدفاع عن الإسلام. ويخبرنا عامل مدينة الصويرة، محمد بن عبد الصادق، بموافقة السلطان، في سنة 1813، على السماح بتصدير خمسين ألف قنطار من الحبوب إلى لشبونة، معفاة من الرسوم الجمركية، لمؤازرة الجيوش البريطانية في إسبانيا والبرتغال. وتحقيقا لهذا الغرض، تم إرسال التاجر السلطاني اليهودي، إسحاق إسرائيل (Isaac Israel)، إلى مرسى الصويرة. غير أن العامل بلغ إلى علمه أن القنصل البريطاني، بدلا من تسليم الحبوب للجيوش، باعها في لشبونة وفي أماكن أخرى، ثم اقتسم الأرباح مع شركائه اليهود. واستفسر عامل الصويرة وزارة الخارجية البريطانية، طالبا منها بإلحاح، تقديم جواب للإفصاح عما إذا كان القنصل البريطاني في طنجة، قد تلقى فعلا تعليمات أم لا، لشحن الحبوب للجيوش المعسكرة في شبه جزيرة إيبيريا.[112]

وانتُدب مقنين لتحمل مسؤولية الحصول على جواب، في شأن رسالة العامل، فبعث برسالة إلى اللورد كاسَلْرِيگْ يبلغه فيها بمهمته الرسمية: "أرجو السماح لي بإطلاع سيادتكم، على أن شقيقي المستر م. ش. مقنين، وصل إلى هذه البلاد، بتكليف رسمي من فخامة الحاج محمد بن عبد الصادق، أحد وزراء جلالة إمبراطور المغرب (وعامل إقليم موگادور وما إليه)، حاملا معه رسالة، ترغب سعادته في تسليمها من قبل شقيقي، بأي وسيلة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية". ولا شك أنه حرصا

[112]- FO 52/16، 6 صفر 1228 = 8 فبراير 1813.

على الزيادة في درجات حظوظ الحصول على الجواب المرغوب فيه، تمت الإشارة إلى عامل الصويرة باعتباره أحد "وزراء"[113] السلطان، وهو منصب لم يتولاه ابن عبد الصادق في حقيقة الأمر.

وتُركت الرسالة بين يدي المدعو مستر تْشَّابْمَان (Mr. Chapman)، الذي يخبرنا مقنين، أنه وعده بتقديم جواب بخصوص تلك القضية. وبعد مرور أزيد من شهر، بادر مقنين إلى كتابة رسالة أخرى، بلهجة تنم عن نفاذ الصبر، وعن انشغاله باحتمال عدم عرض الطلب المذكور، على أنظار وزير الخارجية اللورد باتورست (Bathurst): "وبما أن الغاية من مهمة أخي المستر م. ش. مقنين إلى هذه البلاد هي فقط من أجل الرسالة المذكورة، وبما أنني لم أتفضل حتى الآن بالحصول على ما وعدتموني به من جواب في الموضوع، فالرجاء منكم التكرم بإخباري عما إذا كانت الرسالة نفسها قد عُرضت على أنظار سيادته."[114] واتضح عدم وجود أي جواب مُرتقب، فكتب مقنين مرة أخرى، بعد مرور عشرة أيام، إلى وزارة الخارجية.[115] وأخيرا تلقى ردا جزئيا على ملتمسه، إذ طُلب منه العمل على تقديم نسخة مترجمة إلى الإنگليزية من رسالة العامل.[116]

وعلى الرغم من عدم وقوفنا على المصير الحقيقي، الذي انتهت إليه مهمة مسعود مقنين بلندن، فإن الترجمة التي تقدم بها شقيقه مايير إلى وزارة الخارجية البريطانية، تكتسي في حد ذاتها أهمية أكبر.

لم يكن اليهود، وفقا لقاعدة عامة، يحسنون القراءة ولا الكتابة باللغة العربية الفصيحة، ومن ثمة كان على مايير مقنين، العثور على ترجمان مغربي مسلم. وكانت تلك الترجمة المنجزة، مفتقدة للدقة من حيث المعنى الخاص

---

[113]- FO 52/16، 22 مارس 1813.

[114]- FO 52/16، 26 أبريل 1813، مقنين إلى تْشَّابْمَان.

[115]- FO 52/16، 5 ماي 1813، مقنين إلى بانبوري (Bunbury).

[116]- FO 52/16، 12 ماي 1813، مقنين إلى بانبوري.

بمضمونها، وذلك من جراء التغيير الحاصل، في وضع الصيغ الكلاسيكية المتداولة للألقاب والمهام الرسمية للملوك المغاربة والإنگليز، على حد سواء، ولعامل الصويرة نفسه أيضا. وفي النسخة المترجمة إلى الإنگليزية، تمت الإشارة إلى العامل (كاتب الرسالة الأصلية)، كما هو الحال في خطاب مقنين، الموجه إلى كاسَلْرِيگْ، بأنه "الحاكم والقبطان العام لمقاطعة موگـادور والأقاليم التابعة لها". وكانت الترجمة الأفضل، هي العبارة المعهودة: "قائد ثغر الصويرة وناظر جيشه السعيد." وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح الثغر، ليس معناه هو مجرد مرسى بحري، بل غالبا ما ينطوي في الوقت نفسه، على معنى الموقع الخاص بـ "الجهاد". أما السلطان فقد سُمي: "عاهلنا الحاكم وولي الأمر صاحب الجلالة المعظم سيدنا مولاي سليمان (حفظه الله) المُمجد والقوي الجانب والنبيل إمبراطور إفريقيا والمغرب، وملك فاس، وتافيلالت، وسوس، والصحرة، وجميع بلاد الغرب، والأقاليم التابعة له في إفريقيا، الشريف الكبير، إلخ، إلخ، إلخ." وفي العربية، تستعمل إشارة إلى هذه الألقاب السلطانية عبارة: "المقام العالي بالله."[117] أما فيما يتعلق بالمُرسل إليه، فإن الترجمة الإنگليزية تجعل منه ما يلي:"صديقنا الجيد والجدير بالاعتبار، الوزير العظيم، النبيل والحكيم، لصاحب الجلالة المُعظم والمُفخم، ملك بريطانيا العظمى." وبدلا من هذا، يمكن أن نقرأ في الصيغة الأقرب إلى التعبير الأصلي ما يلي: "صاحبنا الوزير الشهير الساهر على شأن الدولة الإنگليزية." ومع ذلك، فإن الكيفية التي تصرف بها مقنين مع الترجمة، باللجوء إلى التلميع والتفخيم لمكانة السلطان والقائد، وأيضا لمكانة الوزير البريطاني وعاهله، مع الحرص على عدم التشديد على الجوانب العسكرية في العلاقات بين الطرفين، ليعتبر دليلا على ما كان يتحلى به هذا التاجر، من فهم دقيق ومتيقظ لحيثيات الدبلوماسية،

---

[117]– وتعني لفظة "المقام" إما "المرتبة" أو "المكانة"، غير أنها تمثل تسمية نمطية تستخدم إشارة بها إلى السلطان.

سواء أكان ذلك من المنظور المغربي أم من مثيله البريطاني.

وبعد سنوات قليلة، وفي الوقت الذي استمر فيه مقنين وگدالة، في تنفيذ أعمالهما التجارية انطلاقا من لندن، تلقى هذان التاجران طلبات جديدة من المخزن. وفي هذا الصدد، عهد المولى سليمان إلى التاجر يهودة گدالة في سنتي 1816 و1817، بتمكينه من كميات من الذخيرة، لاستخدامها في تحصينات الصويرة.[118] وسُلمت الذخيرة إلى ممثلي المخزن بمرسى الصويرة، في الفترة الممتدة ما بين 1816 و 1818، غير أن خلافات بشأن أداء ثمنها، استمرت لسنوات. ووُضعت ترتيبات دفع واجبات تلك الصفقة، عن طريق طنجة، حيث تقرر استخدام عائدات الرسوم الجمركية المحصلة بمرساها، من حمولات المئونة الموجهة إلى جبل طارق للوفاء بتلك الأقساط. غير أن عمليات الدفع توقفت، بسبب حلول وباء الطاعون بالمغرب في سنة 1818. ولم تُستأنف المبادلات التجارية مع جبل طارق إلا في سنة 1821.[119]

وفي هذه المرحلة، بدأ البريطانيون في الضغط على مقنين، لحمله على تسديد ديونه المستحقة، عن السفينة التي بناها وجهزها لحساب السلطان في سنة 1808. وتبين أن مبلغا قيمته 10.256 جنيها إسترلينيا، ظل غير مدفوع من حساب يعود تاريخه إلى سنة 1809. وفي شتنبر من السنة نفسها، طالب ابن أخ مايير مقنين، وهو دايڤيد مقنين (D. C. Macnin) المقيم بلندن في 35 نْيُو بْرَاوْدْ سَتْرِيتْ (New Broad Street)، عرض خطة بتسوية جديدة لمعالجة النازلة. وكان مايير وقتئذ في ليڤورنو، فعرض ابن أخيه (دايڤيد مقنين)، إكمال تسديد نصف المبلغ، على أن يتم دفع النصف الآخر من قبل ج. و د.

---

[118] - FO 52/17، 8 ربيع الأول 1231 = 7 فبراير 1816، المولى سليمان إلى كاسْلْرِيگْ؛ FO 52/18، 7 جمادى الأولى 1232 = 25 مارس 1817، عبد الخالق بن عبد القادر أشعاش إلى كاسْلْرِيگْ.

[119] - FO 52/24، 23 فبراير 1823، دوگلاس(Douglas)، إلى الطالب بن جلون.

گدالة (J. & D. Guedalla)، المقيمين بلندن في الفِينْسْبُري سْكوِايرْ (Finsbury Square)، اللذين كانا في انتظار تعليمات إضافية من الصويرة. وبناء على أقوال ابن أخيه دايڤيد، كان عمه مايير يعاني من بعض الصعوبات التجارية، فطلب من وزارة الخارجية التريث قليلا في الاتصال مع السلطان، في انتظار التوصل بنتائج المشورة وبالتحويلات المالية من المغرب:"من المُحتمل أن يترتب عن الاتصال المقترح إجراؤه مع الإمبراطور، استياء من قِبَله تجاه المستر مقنين، لعدم انصياعه على الفور لأوامره، دون الإشارة إلى الظروف الخاصة التي يعاني منها المستر مقنين، وإن من شأن ذلك الاستياء أن يضر غاية الإضرار بأسرته وبمصالحه في المغرب (بحكم وجود الجزء الأكبر من ممتلكاته هناك)."[120]

وبموجب الأمر الصادر عن السلطان، تلقى مقنين في لندن تعليمات بالدفع "على الفور" للبريطانيين، على أن يتولى عامل الصويرة دفع هذا المبلغ لشقيقه.[121] وتُبودلت رسائل عديدة أخرى بشأن هذه المشكلة، فلجأ مايير مقنين إلى المماطلة ربحا للوقت، وذلك بتقديم عرض لتسديد الدفعة المالية بالريال، لكن بسعر الصرف الجاري وقت عقد الصفقة. وكتب المخزن إلى النائب القنصلي البريطاني، موضحا بأن في حوزة آل مقنين، المبالغ الكافية المحصلة من عائدات الرسوم الجمركية على السلع المشحونة من مدينة الصويرة، وبأنهم لا يرفضون الوفاء بالدفع، ولكنهم ينتظرون وصول الأوامر، بشأن ما إذا كان على الدفع أن يتم وفقا لسعر الصرف في الوقت الذي كانت فيه السفينة بصدد البناء، أو بمعدلات الصرف الحالية.

---

[120]- FO 52/17، 18 شتنبر 1812، دايڤيد مقنين (D. C Macnin)، إلى أورل باتورست (Earl Bathurst).

[121]- FO 174/286، أحمد بن مبارك إلى النائب القنصلي الإنگليزي، دون تاريخ، (بالعربية)؛ وتشهد على ذلك الرسالة التي رسلها مايير مقنين، 8 سيفان 5576 = 4 يوينو 1816 (بالعربية العبرية). وكان أحمد بن مبارك وزيرا في مخزن المولى سليمان، وهو "صاحب الخاتم". انظر أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الطبعة الثانية، 9 أجزاء، (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1954-56)، 9: 130-31.

وقد أمرهم المخزن بالدفع وفقا لسعر الصرف السابق، لكنه أضاف مستدركا بعبارات غامضة في نهاية الرسالة: "إذا كنت غير راض، وتتمنى أن [يكون الدفع] وفقا لسعر الصرف الحالي وإذا كنت لا تقبل بمشروعية [المبلغ المدفوع] فإننا سندفع لكم، إن شاء الله ما تريدون." [122] وليس من المستغرب أن يطالب البريطانيون أيضا بدفع الفوائد المستحقة.[123] وعلى الرغم من تقديم اعتذار إلى مقنين، فقد كتب إليه أحد الموظفين المخزنيين، مع ذلك، بالرسالة ذات اللهجة القاسية والتهديدية الآتية:

> إلى الذمي مير مقنين الكائن باللوندريز. كيف تسمح لنفسك أيها الساقط اللئيم والتافه الحقير، أنه توجه لك الأمر من سيدنا إلى بر النصارى لدفع نصيب من المال الموجود في ذمتك لسيدنا، وكان عندك أكثر منه بكثير، فمانعت عن الامتثال لأمر سيدنا، وحتى ولو تعلق الأمر بما هو أكثر من ذلك، فالواجب عليك أن تدفع، وتطيع أمر المقام العالي، ولو اقتضى ذلك رهن نفسك، فإن سيدنا يخلصك بعد ذلك. والآن عليك أن تدفع إلى وزير النگليز ما يطلبه، إما بسعر صرف اليوم، أو بسعر الصرف أيام بناء السفينة، ولا تتخلف عن ذلك طرف عين. [124]

وانتهت فصول هذه الصفقة المتعلقة بالسفينة، بتسديد يهودة گدالة ودايڤيد مقنين، قيمة الدفعة المطلوبة في مطلع عام 1817، وذلك بالاعتماد على مساعدة المُقرض البريطاني، روبر بُورْشَالْ (Robert Burchall)، الذي واجه، هو الآخر، صعوبات على امتداد العشر سنوات اللاحقة، لاستعادة أمواله.[125] وعلى أية حال، حظي شلومو ومايير بالمساعدة من السلطان؛ إذ أمر في السنة

---

[122]- FO 174/286، 9 محرم 1232 = 29 نونبر 1816، أحمد بن مبارك.

[123]- FO 52/17، 28 دجنبر 1816. وزارة البحرية.

[124]- FO 174/286، 9 محرم 1232 = 29 دجنبر 1816، ويتعلق الأمر بفحوى الترجمة الإنگليزية، كما تتوفر ترجمة إسبانية للرسالة نفسها، في حين ضاعت النسخة العربية الأصلية.

[125]- FO 52/18، 11 فبراير 1817، يهودة گدالة (Judah Guedalla)، ودايڤيد مقنين (David Macnin)، إلى باتورست.

اللاحقة عامله على الصويرة عبد الخالق أشعاش، بالحرص على خصم عائدات الرسوم الجمركية المستحقة في مختلف المراسي، لفائدة شالوم قرقوز (Shalom Corcos)، وولد الحزان (وربما هو حاييم گدالة) من ديونهما، تسديدا بذلك للمبلغ المدفوع مقابل السفينة، والذي يعادل 14.176 ريال.[126] وعلى امتداد السنتين اللاحقتين، ادعى دايڤيد مقنين أنه لم يتمكن أبدا من استعادة أمواله من شلومو عن النصف المتبقي من ثمن السفينة الذي سبق أن دفعه إلى الحكومة البريطانية: "وعلى الرغم من استلامه للمبلغ المذكور من الإمبراطور، تأخر عن تحويله لفائدتي مُتَسَتِّرا في ذلك بأكثر الذرائع تفاهة، مما أزعجني وألحق بي خسائر فادحة."[127] وإذا كانت الروابط العائلية الوثيقة تساعد على تسهيل عقد الصفقات التجارية، فإنها لا تمنع نشوب الخلافات بين أفراد الأسرة. وامتنعت بتاتا وزارة الخارجية البريطانية عن التدخل لصالح دايڤيد مقنين.

ويبدو من المحتمل جدا أن ماير مقنين، ربما توارى إبان هذه المدة عن الأنظار في إنگلترا، حتى يتسنى له إرجاء تسوية حساباته مع دايڤيد. وعلى أية حال، فإننا واثقون من أن ماير مقنين، لم يعد موجودا في إنگلترا، اعتمادا على محتوى المُلتمس الذي تقدم به المدعو يوسف بن ريبوح (Yosef Ben Ribuh)، إلى وزارة الخارجية ليطلب فيه من الحكومة البريطانية، مساعدته على تحمل نفقات السفر من لندن إلى ليڤورنو، حيث كان لديه فيها بعض الأقارب؛ فذكر صاحب هذا الملتمس، بأنه اشتغل مع مقنين إلى حين مغادرته للبلاد.[128] وأصبح دايڤيد مقنين وقتئذ مشرفا على تمثيل مصالح آل مقنين في لندن، بتعاون وثيق مع يهودة گدالة؛ إذ قاما معا بالكتابة

126- LP، 28 صفر 1233 = 7 يناير 1818.

127- FO 52/21، 15 مارس 1820، دايڤيد مقنين إلى باتورست.

128- FO 52/19، 8 يونيو 1818، بن ريبوح (Yosef Ben Ribuh)، إلى باتورست.

إلى الإيرْل باتورست، في سنة 1818، بشأن رسائل بعثها السلطان، عن طريق مؤسساتهم التجارية، الموجودة في مدينة الصويرة.[129] ولم يُفصح عن الكيفية التي انتهى بها النزاع القائم بين دايڤيد وشلومو مقنين بخصوص استعادته لأمواله.

وكان الدائنون الذين منحوا مُقدَّماً، سُلفاتٍ ماليةٍ لماير مقنين، لإنفاقها في شراء السفينة "أرثُور" (Arthur)، وغيرها من السلع المبعوثة في سنة 1817، يواصلون مساعيهم لاسترداد ديونهم المتأخرة، فأعطوا لجون سِيمْبسُون (John Simpson)، وهو النائب القنصلي البريطاني بطنجة، توكيلا عاما لذلك الغرض. وبعث سِيمْبسُون المذكور، برسالة مكتوبة باللغة العربية، يُفترض أن المقصود هو إحالتها على المولى سليمان على يد القنصل البريطاني العام في طنجة، وهو جيمس دوگلاس(James Douglas)، للحصول على أمر من السلطان يُلزَم بموجبه مقنين على تسديد ما تأخر من دينه، عبر النائب القنصلي البريطاني في الصويرة. وفي هذا الصدد، كتب سِيمْبسُون بـ"أنه ربما يكون من المفيد جدا لو ذكرت كيف أن مثل هذه الأعمال الظالمة التي اقترفها ماير مقنين في مثل هذه الحالة لا يمكن إلا أن تؤثر بشكل أو بآخر على مصداقية جلالته."[130] وبدأ دوگلاس وسِيمْبسُون في تبادل مراسلات، يستشف منها بوضوح، مدى شعورهما بالغضب إزاء بعضهما البعض، بسبب هذه القضية. وعاد سِيمْبسُون من جديد إلى تأكيد وقائع النازلة، فشدد على "ضرورة إقناع الإمبراطور بمدى عدالة ذلك الطلب. إذ لا يتعلق الأمر ببضع جنيهات، بل بدعوى لا تقل قيمتها عن 7391£ جنيه إسترليني. ولا يسعني إلا أن أقول: إنه في حالة الرفض من

129- FO 52/19، 2 نونبر 1818، يهودة گدالة ودايڤيد مقنين (الذي أصبح يقيم في 110 فِينْشُورْشْ سْتْرِيت (Fenchurch stereet))، إلى باتورست.

130- FO 174/286، 16 يناير 1822.

جانبكم، أحس أنه سيكون من واجبي الاحتجاج بصوت مسموع، على هذا الرفض." وكتب دوگلاس إلى سِيمْبسُون، بأنه لم يقدم أي وثيقة تثبت أن مقنين رفض تسديد الديون المذكورة،وأبدى تجاهله لتهديده بالاحتجاج. وبعد ذلك، لم يذخر سِيمْبسُون جهدا لتزويده بالمزيد من المستندات، فأجابه عنها دوگلاس بما يأتي:

> بناء على طلبكم بخصوص تقديم جواب مكتوب عن مراسلاتكم معي في شأن قضيتكم الخاصة بأحد اليهود من موكادور، أجد نفسي مضطرا لتذكيركم بأنني لست محاميا، وأنني لا مقدرة لي، بل أنني لا أرغب في أن أتحمل الخوض في المحتويات الخاصة بمجموعة ضخمة من الأوراق التي أطلعتني عليها. ولكن إذا كانت لديك أي دعوى ضد هذا اليهودي، وتقدمت بها وفقا للمسطرة القانونية المعهودة وأنه يرفض الوفاء بالتزامه في شأنها، فما عليك إلا أن تقدم لي حيثيات القضية بطريقة موجزة وتكيفها مع الأعراف الجارية في هذا البلد، وسوف أتولى رفعها كما هي إلى إمبراطور المغرب، ثم أطلب إجراء الحق في تلك الدعاوي الخاصة بكم.[131]

وبحكم عدم وجود مايير مقنين في إنگلترا، فإنه لم يتضرر كثيرا من عواقب مثل هذه الإجراءات. وبعد دخوله في صراع مع ابن شقيقه دايڤيد مقنين، وبحرقه تماما لجميع الجسور التي كانت تربطه مع الأوساط التجارية في لندن، فالظاهر أنه شرع في التعامل مع مرسيليا. ولم يمض وقت طويل، حتى وجد مايير مقنين نفسه مرة أخرى متورطا في قضية شائكة، وذلك ما يخبرنا به تقرير صادر عن النائب القنصلي الفرنسي بمدينة الصويرة إلى نظيره بطنجة في سنة 1820:

---

[131] - FO 174/286، 17 يناير 1822.

وصل للتو أمر من صاحب الجلالة إمبراطور المغرب مفاده أنه إذا لم يتم وصول البنادق والجِرَابِ التي أمر السادة گدالة ومقنين بجلبها، وكلف هؤلاء السيد جوزيف طوريل (Joseph Taurel)، من مرسيليا بأمرها، وذلك في غضون شهرين، فسيلزمون بدفع غرامة قدرها 40.000 دولار [ريال]. وبناء عليه، كتب هؤلاء السادة إلى السيد طوريل المذكور بأن يرسل هذه الأسلحة دون أي تأخير، مصحوبة بأمر لاستئجار سفينة لهذا الغرض. ولذلك، فإنه لمن الأهمية القصوى بمكان، أن تتفضلوا بالكتابة مباشرة إلى سلطات مرسيليا لرفع جميع الحواجز حتى يتأتى شحن هذه الأسلحة دون أي تأخير.[132]

ولاحق بعض الدائنين من لندن، غريمهم مقنين حتى في قلب مرسيليا. وفي هذا الصدد، رفع كل من روبر بورشال ووليام سميث (William Smith)، دعوى قضائية ضد مقنين في محكمة التجارة بمرسيليا سنة 1822. ولم يكن في وسعنا معرفة النتيجة التي انتهت إليها هذه النازلة في هذا المستوى، سواء أمن حيث طبيعة الحكم الذي أصدرته المحكمة، أم بمدى التزام مقنين بذلك الحكم.[133] غير أن الدعوى التي رفعها بورشال، سابق الذكر، ضد مقنين، استمرت قائمة لعدة سنوات أخرى، كما سنراه في الصفحات اللاحقة.

ومهما كانت الإجراءات القانونية، التي اتخذها الدائنون في حق خصمهم مايير مقنين، سواء أفي لندن أم في مرسيليا، فإنها لم تتسبب في إلحاق أي ضرر يستحق الذكر، بمجرى حياته كوكيل للسلطان. وقد حالفه النجاح، حين كرس نفسه ساعيا لنسج علاقاته، مع الأمير وسلطان

[132]- AEN، طنجة 87، موگادور، 14 يوليوز 1820، كاساتشيا (Cassaccia)، إلى سوردو (Sourdeau).

[133]- لم يتم العثور على الأدلة إلا في الكنانيش التي سُجلت فيها الأحكام المذكورة في قوائم تتعلق بيوم 15 يوليوز 1822. انظر:

Archives Départementales des Bouches-Du-Rhône, Marseilles, 545 U 156, and 545 U I.

المستقبل المولى عبد الرحمن، الذي شغل منصب العامل بمدينة الصويرة لبعض الوقت، قبل وفاة السلطان المولى سليمان. وتوثقت تلك العلاقات بجلاء، عندما أصبح المولى عبد الرحمن سلطانا للمغرب في سنة 1822. وبعد ذلك بوقت قصير، أصبح مايير مقنين، الوكيل اليهودي الرئيس للسلطان الجديد. وربما لم يسبق البتة في تاريخ المغرب، أن استطاع يهودي، التفرد بجمع الكثير من المهام المختلفة والمسؤوليات في قبضته.

الفصل السادس

يَهُودِيُّ السلطان

الفصل السادس

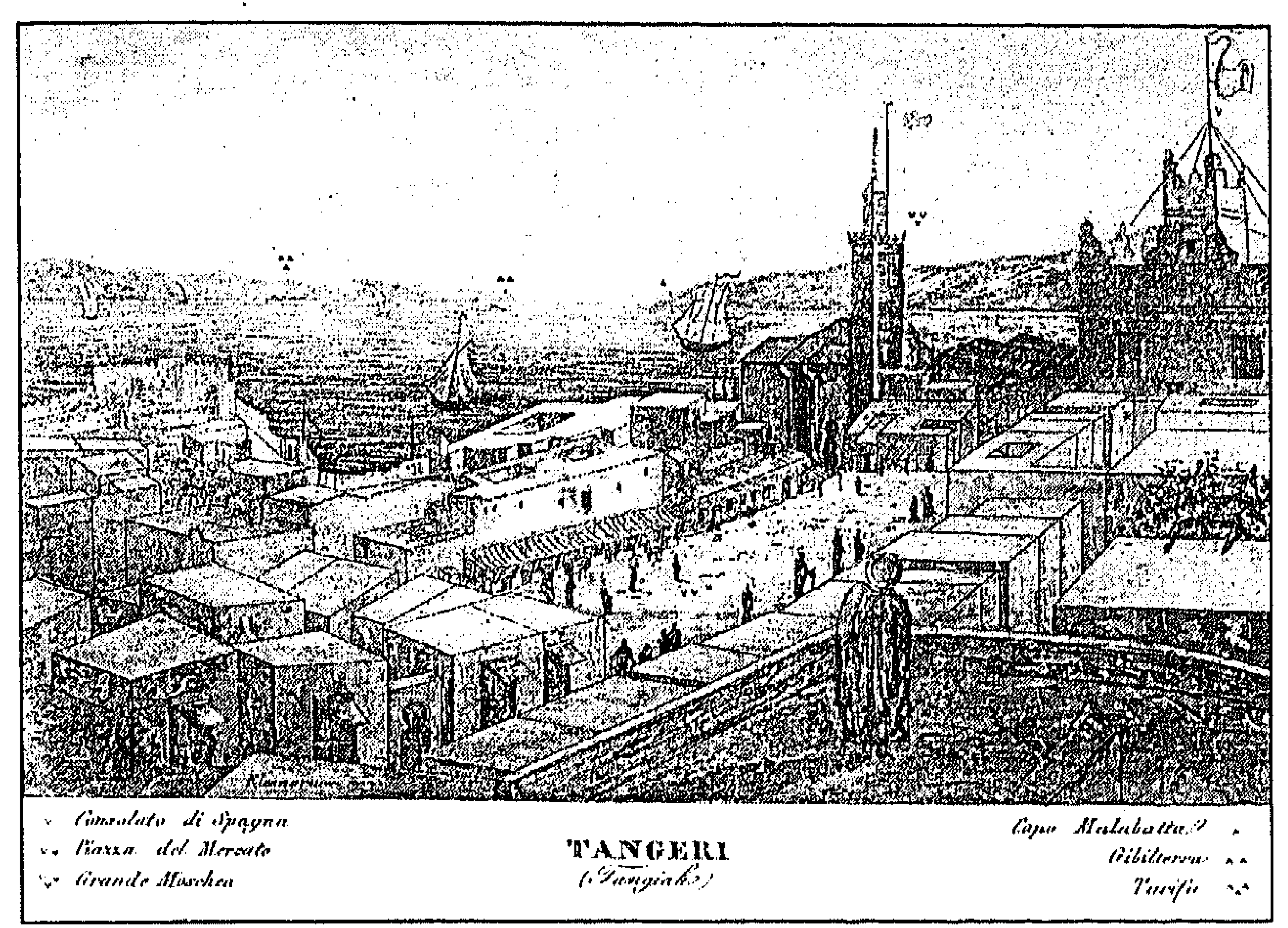
يَهُودِيُّ السُّلطان

دعت سلطات المخزن المحلي في طنجة، أعضاء السلك القنصلي المعتمدين بها، للمثول أمامها يوم 21 نوفمبر 1823 في حي القصبة.[1] وكان مايير مقنين، قد قدم ظهيرين أصدرهما لفائدته المولى عبد الرحمن، إلى عامل المدينة لقراءة محتوياتهما في أماكن عامة. وكشف فحوى الظهيرين المذكورين، وسط اندهاش معظم الحاضرين، عن تفويض السلطان صلاحيات استثنائية إلى مقنين، كما تقرر فيهما أيضا، حصوله مساعدة فعالة من كبار موظفي المخزن. وتم الإعلان بصريح العبارة، في نص أحد الظهيرين، بأن مايير مقنين "قنصل وسفير لدى جميع الأمم المسيحية"، أي لدى كل الدول المسيحية التي تربطها علاقات سلمية مع المغرب. وحصل مقنين على صلاحية، تخول له تعيين ممثلين عنه في هذه البلدان. وبغض النظر عن كونه قد أصبح يتولى، نوعاً ما، تنفيذ مهام شبيهة بما يقوم به وزير للدولة في الشؤون الخارجية، فإن مقنين أصبح أيضا، ممثلا ماليا رئيسيا للحيز الأكبر من تجارة المغرب الخارجية، كما يبدو ذلك واضحا من محتويات الظهير السلطاني:

---

[1]- وتتضمن مذكرة يومية لأحد القناصل اليهود الذي كان يتولى مهمة الوكيل القنصلي لفائدة الهولنديين وصفا للحدث، وكانت محفوظة في الأرشيف الهولندي (ARH)، فنشرها جان لوي مييج مصحوبة بإحالات مكثفة على أرشيفات قنصلية أخرى، انظر تفاصيل الحدث الذي جرت فصوله يوم 21 نونبر 1823 في:

Jean-Louis Miège, *Chronique de Tanger, 1820-1830: Journal de Bendelac* (Rabat: Editions La Porte, 1995).



اللوحة 15: طنجة، مأخوذة عن:

Grâber di Hemsö, Jacopo. *Speccio geografico e statistico dell'imperio di Marocco*. Genoa: Dalla Tipografia Pellas, 1834.

... اقتضى نظرنا الشريف الإنعام عليه بالوسق من أربعة من مراسينا (لم تكن حتى ذلك الحين منافذ للدخول) وهي العرائش، ومزگان والدار البيضاء وأسفي، لأنواع السلع الآتية: القمح، والثيران والغنم والدجاج، والشمع والجلود والصوف، ولجميع الموسوقات من السلع الخارجة (أي كل المواد المعهود شحنها من هذه الإمبراطورية). وأمرناه بأن يتخذ نوابا عنه في جميع المراسي المذكورة، فيلزم على كل من يريد وسق السلع من تلك المراسي، الحصول منه على إذن بذلك، والتفاهم معه أو مع نوابه، وأن يعطوهم زماما بأنواع السلع الراغبين في وسقها، حتى يرسلوا نسخة منه إلينا. وعندما يخصهم بذلك، ننظر في أمر الرسوم الواجبة بيننا وبين مقنين، لعزمنا على تقديم نصيب معلوم من تلك الرسوم لصالحه، يكون مناسبا لخدماته ومجازاة لصحبته مع مقامنا العالي.[2]

---

[2]- FO 52/24، ترجمة إنگليزية للظهير الصادر في 22 صفر 1239 = 28 أكتوبر 1823. وقد وضعت ترجمة خاطئة لتاريخ الوثيقة بيوم 19 نونبر 1823، أي بيومين قبل قراءة نص الظهير. وتوجد ترجمات أخرى للظهير نفسه في: =

وأبلغت الوثيقة نفسها القناصل، بأن العمال تلقوا أوامر بعدم مطالبة مقنين ولا وكلائه بالواجبات الجمركية، وأنه قد خُول له ولوسطائه التجاريين، حق التفرد بشحن السفن من المراسي الأربعة، دون تسديد أي واجبات لسلطاتها المحلية، على أن تتم تسوية أمرها في وقت لاحق مباشرة مع المخزن المركزي.

وبموازاة صدور هذا الظهير، تم أيضا إرسال ظهير آخر إلى عامل طنجة محمد أوميمون، وآخر إضافي إلى مسؤول مالي كبير، ينحدر من أسرة تطوانية مرموقة، ألا وهو محمد أشعاش،[3] وذلك لإحاطتهما علما، بحصول مقنين على الانفراد بحق تصدير الثيران، عبر مراسي طنجة وتطوان. وكان الاستثناء الوحيد، هو الخاص بتصدير ثلاث وثمانين رأسا من الثيران المعهودة، لفائدة بريطانيا، لتمكينها من تزويد حاميتها العسكرية في جبل طارق. وتلقى عامل طنجة أوامر، بتزويد مقنين بمبلغ يتراوح قدره بين الثلاثة والأربعة آلاف ريال عند الاقتضاء، وإذا ما افتقر أشعاش إلى ما يكفي من المال، فالواجب على عامل تطوان أن يمكنه من هذا المبلغ.[4] كما تقرر وضع سكن رهن إشارة مقنين، للإقامة فيه مع مساعديه، (والذين ربما كانوا ينتمون إلى المخزن). وأشار القائم بأعمال الوكيل القنصلي الهولندي، أبراهام بن دَلَّاك، في مذكراته، إلى أنه قد كان من المقرر، إعطاء مقنين اثنين من الخيول (وهو ما تحقق له فعلا بعد ذلك بأيام قليلة)، وثمانية

= AEP, CCC Maroc 28; NA, RG 84, Tangier. ويبدو أن النص العربي الأصلي يتضمن اسم مرسى "تيط" بدلا من مرسى "مزكان" (كما يظهر ذلك من محتويات الترجمتين الفرنسية والأمريكية، وتوجد نسخة من الترجمة الأمريكية أيضا في الأرشيف البريطاني تحت التصنيف: FO 52/28. وكانت تيط مرسى مفتوح على المحيط الأطلسي على مقربة من الجديدة المعروفة عند الأوروبيين بمزكان، أنشأه السلطان سيدي محمد بن عبد الله لكنه لم يحقق التطور المنشود.

[3]- بخصوص محمد أشعاش وخدمته مع المخزن انظر: محمد داوود، **تاريخ تطوان**، 6 أجزاء، (تطوان: المطبعة المهدية، 1959-66)، 3: 276-83.

[4]- توجد ترجمات لنصوص هذه الظهائر في: FO 52/24، 22 صفر 1239 = 28 أكتوبر 1823؛ AEP, CCC Maroc 28؛ NA, RG 84 Tangier. وتتضمن الترجمتان الفرنسية والإنكليزية للظهائر المذكورة أخطاء في التاريخ الهجري.

دزينات من الدجاج، وخمس مائة من البيض، وكيسا من السميد، وكميات من الحبوب، وزيت الزيتون وست "قوالب سكر" من الحجم الكبير، وسلة من الخضروات.[5] وربما اعتبرت هدية الخيول، مثيرة بصفة خاصة، لاستغراب القائم بأعمال الوكيل القنصلي الهولندي، الذي كان يهوديا، بحكم حظر الشريعة ركوب الذميين للخيول.

ولم يكن تفويض القيام بمسؤوليات مالية واسعة النطاق إلى اليهود، شيئا طارئا في المغرب والشرق الأوسط، بل من الأمور الضاربة في التاريخ. إذ بات تعيين عناصر من الأقليات الدينية، في وظائف مالية هامة، ممارسة شائعة بجميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية.[6] وكان اليهود، سواء أفي المغرب أم في أماكن أخرى من بلاد المغارب، يمثلون الأقلية غير المسلمة الوحيدة، ضمن السكان الأصليين، ولذلك كثيرا ما أسندت إليهم بعض المهام، كمُحصلين للمكوس أو وكلاء ماليين. وقد عين المخزن بعض اليهود البارزين وأثرياءهم، للعمل كوسطاء بين البلاط وبقية عناصر الطائفة اليهودية، والربط بين الأنشطة التي يضطلع بها يهود السلطان، وبين كافة أعضاء الطائفة اليهودية. ويعود ذلك إلى افتقاد هؤلاء الأفراد، لأي أساس سلطوي على أرضية الواقع، وذلك باستثناء ما يتمتعون به في أوساط الطائفة اليهودية الخاصة بهم، إذ يعتمدون اعتمادا كليا على الحاكم، للحصول منه على الدعم. وفي المقابل، كان يهود السلاطين، يستخدمون علاقاتهم القائمة مع البلاط، لتعزيز مكانتهم الخاصة داخل الطائفة اليهودية. ومع ذلك، فإن

5- Miège, *Journal de Bendelac*, 215, 217.

6- انظر:

Charles Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982), 89-91.

وللاطلاع على مناقشة مستفيضة لموضوع اليهود في الإمبراطورية العثمانية انظر:

Avigdor Levy, *The Sephardim in the Ottoman Empire* (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1992), 28-34.

ارتباطهم الوثيق هذا بالسلطة الحاكمة، لا يخلو من مجازفة، بل ويجعلهم عرضة لردود فعل عنيفة. وبصفتهم أعضاء في أقلية دينية، فإنهم معرضون دوما للخطر: إذ يمكن للحاكم تحويل السخط، بإلحاق الأذى، ولو ظاهريا، بوكلائه اليهود الذين قد يروحون ضحية، لصرف الأنظار عن السياسات الضريبية التي لا تحظى بشعبية، وهو أمر تكون له انعكاساته على مجموع الطائفة اليهودية. ومع ذلك، استطاع مايير مقنين، النجاة بنفسه من مكائد سياسية حقيقية، بفضل توظيفه الذكي واستغلاله إلى حد بعيد لمكانته، بوصفه مُشغِّلاً ماليًّا، يتعذر الاستغناء عن خدماته. وبدا ظاهريا كما لو أنه كان فاقدا للحظوة على نحو مستمر. ولكن ذلك لم يكن في كثير من الأحيان سوى تمثيلية، يتقن السلطان حبك فصولها، كوسيلة ذكية منه لإحباط مخططات بعض رجال المخزن المشتكين من غطرسة اليهود، والتأكيد بذلك على تبعية اليهود المطلقة إلى الحاكم الشريف.

وتعززت مكانة مايير مقنين أيضا، بفعل التغيرات الطارئة في سياسات المخزن الضريبية والتجارية، ونتيجة لتقلد سلطان جديد لزمام الأمور في البلاد. وبعد عودة مقنين إلى المغرب -في ظروف نجهل كل شيء عن حيثياتها- أقام علاقات وثيقة مع الأمير الذي وقع عليه الاختيار كوريث للسلطنة، وهو الخليفة مولاي عبد الرحمن. وقد عُيِّن هذا الأخير في عام 1821 عاملا لمدينة الصويرة.[7] ويعكس وجود خليفة سلطاني في الصويرة تحولا عميقا في الاعتماد المعهود للسلطان، على ضرائب البوادي، ومثيلتها المفروضة على التجارة في المناطق الحضرية، باعتبارها مصادر غير موثوق بها من العائدات، التي كثيرا ما تسفر عن اضطرابات في البوادي، أو عن تمردات في الحواضر. ويبدو أن هذه السياسة الجديدة قد بدأت في عام 1817 بالتخفيف من التعريفات الجمركية المرتفعة وتعزيز صادرات الحبوب. واستُخدمت

7- FO 52/24، 25 نونبر 1823، دوگلاس (Douglas)؛ أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الطبعة الثانية، 9 أجزاء، (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1954-56)، 8: 155.

عائدات التجارة الخارجية للسيطرة على الاضطرابات القائمة في المدن والبوادي على حد سواء.[8] ومع ذلك، تسبب الاستياء من تصدير القمح في وقت قلت خلاله المواد الغذائية وتضخمت فيه أسعار الحبوب في إعلان المولى سليمان عن منع الصادرات. وأحدث انتشار وباء الطاعون ما بين 1818 و1820 انخفاضا كبيرا في التجارة. وفي إثر ذلك، سُحب القنصل العام البريطاني كما أوقف جبل طارق وارداته من المغرب. واستغل الفرنسيون هذا الغياب البريطاني لتعزيز حضورهم في السوق المغربية.[9] وعاد المولى سليمان بعد الاضطرابات القبلية بين أمازيغ الأطلس المتوسط في 1819 إلى استئناف العمل بتشجيع الصادرات باعتبارها مصدرا للدخل.[10] وربما ساهم اندلاع التمرد في حاضرتي فاس وتطوان بين 1820 و 1822، إلى جانب الإعلان عن مبايعة المولى إبراهيم سلطانا منافسا، والذي كان يهدد بإسقاط المولى سليمان،[11] في تشجيع هذا الأخير على تغيير وجهته بعدم الاعتماد على الضرائب الحضرية. وفي عام 1820، سعى المولى سليمان إلى الحصول على موارد مالية لتأكيد سيطرته على البلاد، فأذن بتصدير الصوف، وخفض التعريفات الجمركية المفروضة على زيت الزيتون وجلود الماعز واللوز، وتم إحياء التجارة الخارجية مرة أخرى في الصويرة.[12]

ولقيت محاولة المولى سليمان، لترسيخ نفوذه بالاعتماد على التجار اليهود، انتقادا من العلماء. وتواجد اليهود أيضا في مرافق الإدارة المالية للسلطان، من أمثال سمتوب بن عطار (Semtob ben Attar) في الصويرة، أو أبراهام سكسو (Abraham Sicsu)، الذي عُين أميناً ثانياً بجمارك طنجة سنة

8- محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822**، ترجمه عن الإنگليزية محمد حبيدة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006)، 144-146.

9- نفسه، 300-301.

10- نفسه، 145.

11- انظر بخصوص هذا التمرد المرجع السابق، 119-208. وانظر أيضا: Miège, *Journal de Bendelac*, 45ff.

12- المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 145-147.

1821.[13] ويذكرنا هذا إلى حد ما، بردود الفعل الصادرة سابقا ضد اليهود، في أعقاب وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله، حيث باتوا عرضة للنهب والابتزاز في فاس وتطوان، أثناء اندلاع التمردات الحضرية ما بين 1820 و 1822. وعلى إثر رواج إشاعة عن وفاة السلطان، أقدمت عناصر من الودايا في فاس على نهب الملاح، ولم تلق أوامر المولى سليمان بإعادة ممتلكات اليهود المنهوبة آذانا صاغية، بل تم تجاهلها.[14] كما أقدم المولى سعيد، الذي تمكن من السيطرة على مدينتي فاس وتطوان في عام 1821 والمعروف بعدائه لليهود، على نهب المتاجر اليهودية في فاس.[15] ومرة أخرى، قام الودايا بنهب ممتلكات يهود فاس، بعد انتشار خبر وفاة المولى سليمان في أواخر نونبر 1822.[16] وعلى الرغم من أن هذه الأحداث المؤسفة، كانت أقل تدميرا بكثير للطوائف اليهودية، مقارنة بكَارِثيَّةِ حمَّام الدَّم الذي شهده عهد المولى اليزيد، فإن التمردات الحضرية لسنتي 1820 و 1822 ليذكرنا بأن التحالف القائم بين السلطة الملكية الحاكمة واليهود يظل محفوفا بمخاطر كبيرة.

وكان انتهاء التمرد في فاس، بمثابة فتح جديد في تجارة التصدير.[17] ومع ذلك، ساهم اندلاع الاضطرابات في البوادي، في قطع الروابط القائمة بين مراكش والصويرة. وربما تم فتح مرسى الجديدة أمام التجارة، فعُين عبد المالك أشعاش عاملا جديدا عليها، في محاولة لتفادي الاعتماد على الصويرة، كمنفذ تجاري سلطاني وحيد.[18] وكانت برمجة إحياء الجديدة كمركز تجاري، إيذانا مُسبقا عن المهمة التي أسند القيام بها في وقت لاحق إلى ماير مقنين.

13- Miège, *Journal de Bendelac*, 78.

14- George Vajda, *Un recueil de textes historiques judéo-marocains* (Paris: Larose, 1951), 100؛ المنصور، المغرب قبل الاستعمار، 312.

15- Miège, *Journal de Bendelac*, 81.

16- نفسه، 136.

17- المنصور، المغرب قبل الاستعمار، 351.

18- FO 174/28، الصويرة، 2 نونبر 1822، ويلشير (Willshire) إلى دوگلاس. ومن الممكن أن يكون القائد هو عبد الرحمن بدلا من عبد الملك أشعاش، انظر: Miège, *Journal de Bendelac*, 126-27, nn. 86, 87.

وكان المولى عبد الرحمن مؤيدا لتوسيع نطاق التجارة مع أوروبا، فاعتُبر تعيينه عاملا على الصويرة، مؤشرا لحدوث تحولات في السياسة المغربية، بعد تقلده لمهامه كسلطان جديد على البلاد. وأثناء ولايته على الصويرة، ربط المولى عبد الرحمن علاقات وثيقة مع اليهود والتجار الأوروبيين النشيطين بالمرسى. واستطاع مايير مقنين بعد عودته إلى المغرب، أن يصبح من جديد أحد التجار الرئيسيين في المرسى، وذلك بحكم توظيفه لمبالغ مالية كبيرة في التجارة، حصل عليها من المخزن. وتمكن مقنين من التخلص من الكثير من ديونه المتراكمة، بفضل تعاملاته المختلفة مع المخزن، وبإرساله المال أو القماش إلى مواقع مختلفة، أو بتزويده لبعض الزوايا بالحديد والصلب.[19] كما شرع في شحن كميات كبيرة من ريش النعام، في سفن استأجرها لحسابه اليهودي المغربي مناحيم بن سوسان (Menachem Bensusan)، المقيم في لندن. وربما كان قد حصل من المخزن، على حق احتكار التجارة في تلك المادة التصديرية البالغة الأهمية.[20] وبهذا أصبح مايير مقنين مرة أخرى متموقعا في قلب الحياة التجارية لمدينة الصويرة.

ومن بين المؤسسات التجارية الأخرى البارزة، التي ظهرت في سنوات العشرين من القرن التاسع عشر في علاقة مع أعمال مقنين التجارية، دار بوجناح (Busnach-Bujnah)، المرتبطة بأبرز مؤسسة تجارية يهودية في الجزائر العاصمة. وتمت الإشارة إلى رئيس الدار المذكورة في الصويرة بعبارة: "الرجل الأكثر غنى في موگادور."[21] وكان اسمه في واقع الأمر هو هارون عمار، لكنه يُعرف أكثر باسم "بوجناح" نتيجة لروابطه القائمة مع المؤسسة التجارية الجزائرية الأم. وتزوجت بليدة (Blida)، ابنة مايير مقنين الوحيدة، بهارون عمار"بوجناح" الطاعن في السن، والذي

---

[19]- وبلغت ديونه عن سنتين (1237-1236= 1822-1820) ما قيمته 102.035 ريالا: LP, JA II

[20]- تقرير بمبلغ الضرائب التي تم أداؤها عن صاكة الريش: LP, JA II

[21]- G. Beauclerk, *Journey to Morocco* (London: for Poole and Edwards, etc., 1828), 251

"بلغ من العمر ما يكفيه ليكون والدها أو حتى جدها"، كما لاحظ ذلك أحد الزوار البريطانيين، في مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر.[22] وهكذا تمت صياغة التحالف بين اثنتين من أنشط المؤسسات التجارية في المرسى. وكوفئ هارون عمار"بوجناح" بمقتضى ظهير المولى عبد الرحمن الصادر لفائدته في 1 شتنبر 1824، بكل ما يستحقه من التكريم، بصفته تاجرا في خدمة جلالته الشريفة، ولينضم بذلك إلى بقية تجار السلطان الذميين.[23]

وإذا ظلت هناك بعض الخلافات العالقة بين مقنين والمخزن، فمن الواضح أنها لم تحل قطعا دون احتلال مقنين، لموقع النفوذ في مطلع سنوات العشرين من القرن التاسع عشر. إذ لاحظ ممثل القنصلية البريطانية في الصويرة في شأن علاقاته الوثيقة مع المولى عبد الرحمن فقال: "ومن المعلوم جيدا لديك، أن جلالته قد مارس مهامه لبضعة أشهر عاملا على هذه المدينة، وهي الفترة التي أظهر له خلالها السيد مقنين اهتماما كبيرا، فدأب على إتحافه باستمرار بهدايا في غاية البهاء. وعند مغادرة جلالته، رافقته أنا والسيد مقنين في اليوم الأول من الرحلة، فلم أصبح على بينة من النفوذ الذي كان يمتلكه السيد مقنين، إلا بعد انصرافنا عن جلالته."[24]

وأَقَرَّت وقتئذ عناصر النخبة اليهودية في المدينة بمدى النفوذ الذي يحظى به مقنين. وعلى الرغم من أن شيوخ الطائفة اليهودية وقضاتهم "الدَّيانيم"، قد خُول إليهم حق النظر في القضايا بين اليهود، للبت فيها بفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين، فقد كان من الصعب تنفيذها، وخاصة منها عقوبة السجن، التي كانت تقتضي التعاون والتنسيق مع السلطات المسلمة. وقد لجأ الحاخام الشهير حاييم بِّنطو (Haim Pinto)،

22- James Richardson, *Travels in Morocco*, 2 vols. (London: Charles J. Skeet, 1860), I: 298

23- LP، 7 محرم 1240 = 1 شتنبر 1824، استقينا الدليل عن العلاقات المتينة القائمة بين مقنين وعمار من كناش حسابات ماير عن سنة 1822، LP, JA II

24- FO 174/28، 31 دجنبر 1823، ويلشير.

والماسك بزمام السلطة الأخلاقية للطائفة، إلى وساطة مايير مقنين، حتى يوظف علاقاته مع المسلمين النافذين لإطلاق سراح يهودي أُودع السجن بغير حق.[25] وفي الأشهر الأخيرة السابقة لوفاة المولى سليمان، كان مايير مقنين (رفقة أخيه شلومو في مراكش)[26] منهمكا في أداء مهمة أساسية لفائدة السلطان. وفي مطلع سنوات العشرين من القرن التاسع عشر، استمرت السويد والدنمارك وهامبورگ، ذات المصالح الهامشية في المغرب، في أداء إتاوة سنوية اعتادت عدة بلدان أوروبية على دفعها إلى السلطان، لضمان حماية سفنهم من القرصنة. وفي هذا السياق، استلم مايير مقنين من السويد مبلغ الإتاوة بقيمة عشرين ألف ريال عن سنة 1822.[27] وفي 13 نوفمبر 1822، ألغى المولى سليمان مبلغا كبيرا من الأموال المستحقة للمخزن من قبل شلومو مقنين، فأزاح بذلك كل العراقيل أمام أخيه مايير ليتبوأ الصدارة.[28] وفي 28 نونبر، توفي المولى سليمان، فأُعلن المولى عبد الرحمن سلطانا، بعد أن تم نقله إلى فاس من الصويرة، ربما بعد النجاح في القضاء على التمرد، ثم حصل على البيعة التقليدية من سكان فاس.[29] وبعد ذلك بوقت قصير، أصدر المولى عبد الرحمن ظهيرا، أعلن فيه لأعضاء السلك القنصلي عن مبايعته سلطانا للمغرب.[30]

25– LP، 17 شفاط 5582= 8 فبراير 1822، توقيع حاييم بُنطو وداڤيد الحزان.

26– أثناء هذه الفترة، كان مايير يرسل السلع إلى أخيه في مراكش، LP, JA II

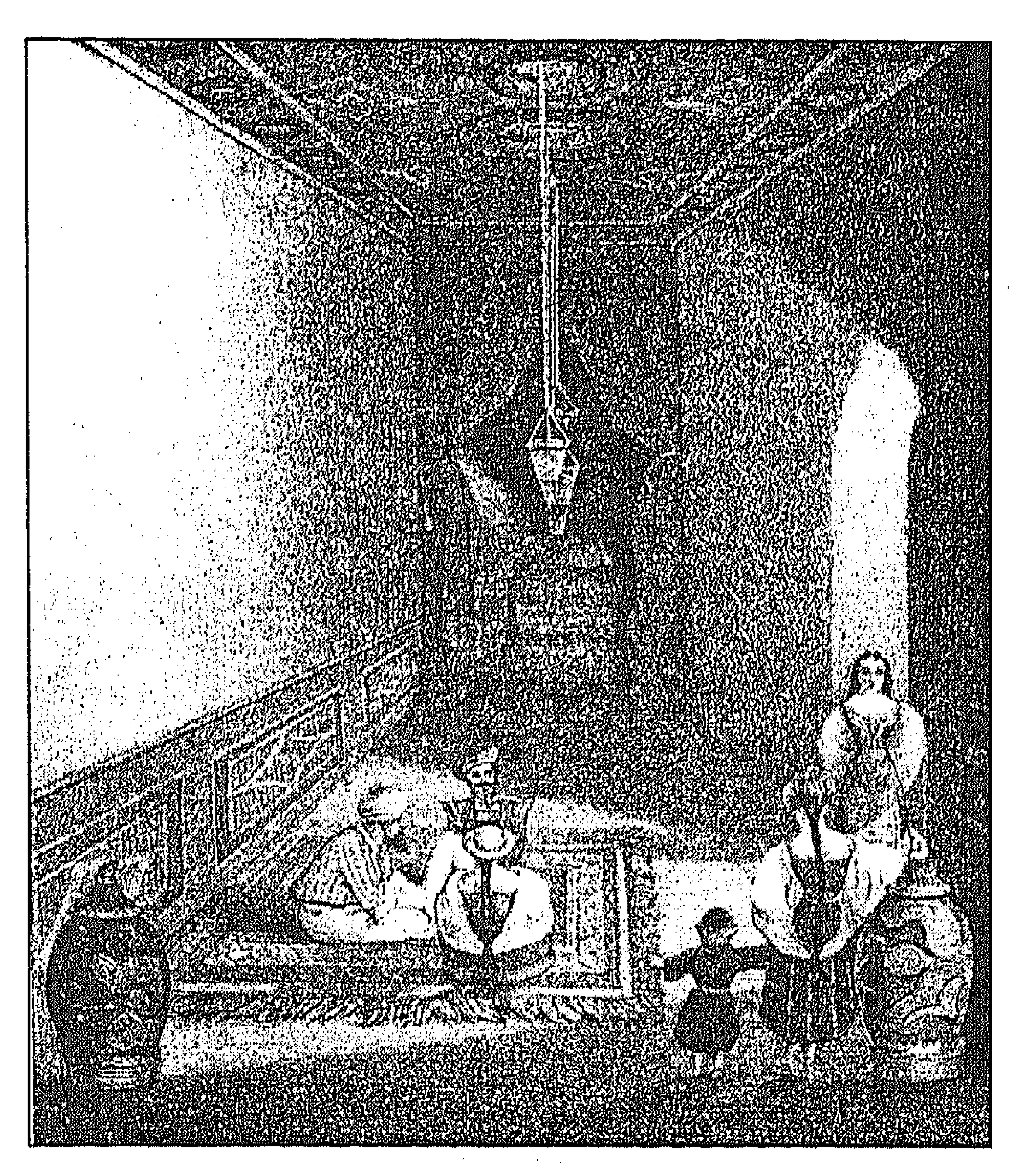
27– Miège, *Journal de Bendelac*, 120. وفي السنة السالفة، وافقت الدنمارك على تسديد مائة ألف ريال عن متأخرات الإتاوة. انظر: المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، 333. وعن تاريخ الإتاوة السنوية التي كانت تؤديها السويد والدنمارك، انظر:

Jacques Caillé, "L'abolition des tribus versés au Maroc par la Suède et le Danemark," *Hespéris* 45 (1958): 203-38.

28– LP، 27 صفر 1328 = 13 نونبر 1822، ظهير السلطان المولى سليمان.

29– الناصري، **الاستقصا**، 8 : 155، 166؛ FO 52/24، 24 نونبر 1823، دوگلاس؛ Miège, *Journal de Bendelac*, 131.

30– Miège, *Journal de Bendelac*, 134-35.



اللوحة 16: منظر داخلي لبيت يملكه ثري يهودي.
لوحة فنية أوروبية تمثل دارا في حي القصبة بمدينة الصويرة، حيث من المرجح أن تكون بليدة بنت مايير قد عاشت فيها، بحكم زواجها من هارون عمار "بوجناح"اليهودي الثري"، الذي تعرض اللوحة أعلاه منزله. ومن المرجح أن يكون مايير مقنين قد عاش أيضا بالبيت نفسه. مأخوذة عن:
G. Beauclerk, *Journey to Morocco* (London: for Poole and Edwards, etc., 1828).

وعلى عكس سلفه المولى سليمان، أصبح المولى عبد الرحمن أكثر اعتمادا على التجارة مع أوروبا. ومنذ البداية، اختار السلطان الجديد، واحدا من أثرى العائلات البرجوازية في فاس، وهو الطالب بن جلون، فقلده مهمة السهر على الشؤون المالية والخارجية للبلاد، ثم أرسله إلى طنجة بديلا لمحمد السلاوي. وكان ابن جلون هذا، هو المنظم الرئيسي للقوافل التجارية العابرة للصحراء الكبرى، التي تنطلق سنويا في شهر أبريل من

مدينة فاس في اتجاه تنبكتو. وسبق للرجل نفسه أن سافر شخصيا إليها مرتين؛[31] كما أدى مناسك الحج، فسافر إلى القاهرة، واعتُبر أيضا منظما رئيسا، لقافلة الحج إلى مكة المكرمة (بحكم إمكانية الجمع دائما بين التجارة والحج).[32] وفي الوقت الذي ألقيت فيه مسؤولية القيام بالتجارة مع إفريقيا أساسا، على عاتق الطالب بن جلون، يبدو أن ماير مقنين شكل الخيار الطبيعي للمولى عبد الرحمن، للتمكن من إرساء أسس انفتاحه الجديد على أوروبا. ومع ذلك، كان من اللازم على ماير مقنين، أن يتوخى كامل الحذر في خطواته، حتى يمهد الطريق أمام انتدابه للمسؤولية الملقاة على كاهله، ولكن التعيين الذي تمت قراءته على مسامع أعضاء السلك القنصلي يوم 23 نوفمبر 1823، ربما قد ركز من السلط الشيء الكثير في يد يهودي واحد، وذلك أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الدولة العلوية. إن المدى الكبير الذي بلغه حجم ذلك التفويض، ليعتبر أمرا مُثيرا إلى حد بعيد. فكيف حدث ذلك؟ وهل كان الأمر، كما أومأ إلى ذلك البريطانيون والفرنسيون، وليدا بالأساس لما أغدقه مقنين من الهدايا على السلطان الجديد؟

في 15 أكتوبر 1823، وبوقت قليل قبل تعيين ماير مقنين، أبلغ مبعوث سلطاني، القائم بأعمال القنصلية الهولندية بن دَلَّاك، بأنه "التقى على مقربة من فاس، بالتاجر اليهودي بن مقنين من موگادور وهو محمل بالهدايا لملاقاة السلطان."[33] وبدرجة أقل تحفظا، كتب النائب القنصلي البريطاني في الصويرة سرا إلى القنصل العام في طنجة ما يلي: "وحتى يتم استقباله في البلاط، استأذن السيد مقنين للسماح له بزيارة جلالة السلطان،

---

[31]- نفسه، 150-51، الهامش 24، 183؛ FO 52/23، 22 يونيو 1822؛ FO 52/24، 10 أبريل 1823، دوگلاس. انظر أيضا: مصطفى بوشعرة، **الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280-1311/ 1865-1894**، 4 أجزاء، (الرباط، المطبعة الملكية، 1984-89)، I :80-81.

[32] - AEP, CCC Maroc 29، 19 يوليوز 1825، سوردو (Sourdeau).

[33] - Miège, *Journal de Bendelac*, 201.

وأعتقد أنه لم يتمكن من تحقيق غايته إلا بعد أن كرر الطلب عدة مرات. ولم ينطلق السيد مقنين في رحلته إلى مدينة فاس، إلا بعد تحضيره لهدية ثمينة جدا - فكانت النتيجة إيجابية جدا ولصالحه إلى حد بعيد."[34] وعلى أية حال، فقد صدر الظهير السلطاني في 28 أكتوبر. وفي الشهر اللاحق، تلقى مايير مقنين أمرا بالذهاب إلى طنجة من العرائش، حيث كان منهمكا بها في بعض العمليات التجارية.[35]

ولدى وصوله إلى طنجة، شرع مايير مقنين على الفور، في القيام بمساعيه الدبلوماسية مع القنصليات الأجنبية. وكان من ضمن مسؤولياته، اتخاذ الترتيبات اللازمة لإبلاغ جميع الهدايا التي يقدمها القناصل إلى السلطان. وعلى سبيل المثال، فقد استدعى عامل طنجة ومقنين، قنصل الدنمارك لتسليم رسالة سلطانية، يطلب فيها من دولة الدنمارك، إرسال مبعوث يتولى أمر تسديد الإتاوة.[36] وفي اليوم اللاحق، تمت قراءة الظهائر السلطانية الخاصة بتعيين مقنين، على النحو الموصوف أعلاه، على مسامع أعضاء السلك القنصلي. وقد اعترفت القنصليات الأجنبية على مضض، بالمنافع الجمة التي يمكن أن يحققها مقنين لفائدة السلطان. ولاحظ القنصل العام البريطاني في طنجة، أن "مالية الإمبراطور في حالة سيئة للغاية، ويبدو أن هذا الرجل[مقنين] قد تم تكليفه بجمع الأموال، كيفما تأتى له ذلك."[37] وعلى نحو مماثل، علق القنصل الأمريكي، جون مُولُووْنِي (John Mullowny)، على دوافع استخدام مقنين بقوله: إن السيد مقنين "يهودي سافر كثيرا في أوروبا، ولديه دراية بالتجارة. وإن ذكاء من هذا النوع، ليعتبر شيئا مطلوبا جدا من قبل السلطة الحاكمة في هذا البلد، حيث يتم اعتماد كل السبل،

---

34 - FO 174/28، 31 دجنبر 1823، ويلشير.

35 - Miège, *Journal de Bendelac*, 213-14.

36 - نفسه، 214؛ AEP, CCC Maroc 28، 24 صفر 1239 = 30 أكتوبر 1823.

37 - FO 52/24، 29 نونبر 1823، دوگلاس.

واستخدام جميع الوسائل القمينة باستكثار الأموال. أما المقادير الضخمة من الأموال التي تركها المولى سليمان في مكناس، فإنها لا تزال في أيادي جيش العبيد، وهم منهمكون في تبديدها. ولا قدرة للسلطان الحالي ولا لمعارضيه على الوصول إليها."[38]

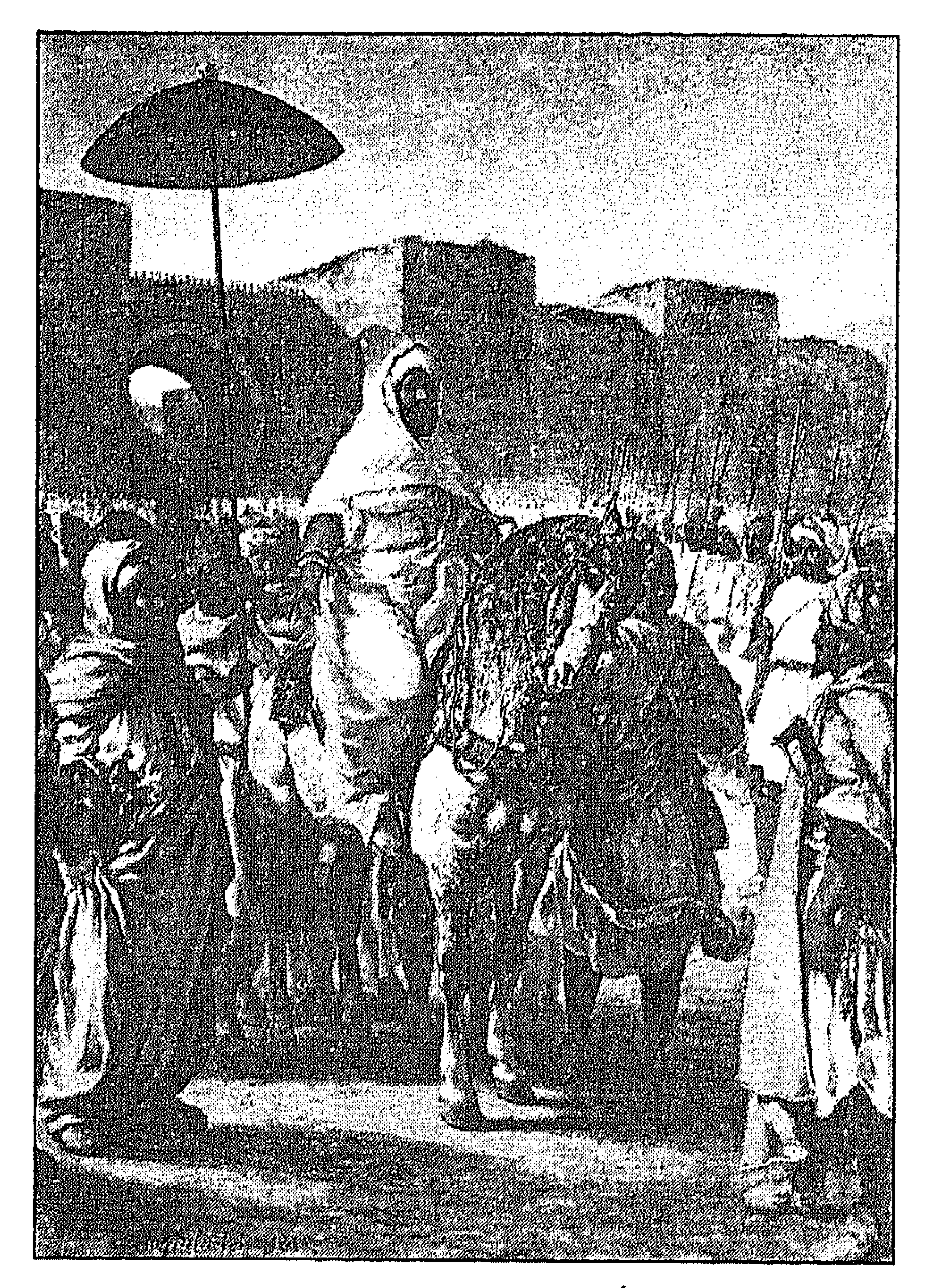
اللوحة 17: عدد التجار المدينين للسلطان (1841-1884)

السنـــة	اليهود	المسلمون	المسيحيون	المجموع
1841 (أ)	14	2	3	19
1865-1866 (ب)	19	14	2	35
1881-1884 (جـ)	31	16	4	51

المصادر: أ- قيمة ديون التجار الواردة في قائمة القنصل الفرنسي
(A.E., C.C.C., Mogador 1, 2, Delaporte, janvier 1841)؛
ب- مقادير الديون المذكورة في سجل المخزن بأنها من "دين قديم" و"دين جديد" (الكناش 295، الخزانة الحسنية) ؛
جـ- أرقام مأخوذة من قوائم حسابية مختلفة (الكناش 120، الخزانة الحسنة).

وعلى الرغم من الاعتراف بأن مقنين تتوفر لديه بعض الخبرة اللازمة والمفيدة للسلطان، فقد تردد العديد من الممثلين الأجانب، في التسليم بصحة

38- NA, RG 84، طنجة، 22 نونبر 1823.



اللوحة 18: أوجين دولاكروا (Eugène Delacroix):
السلطان المولى عبد الرحمن يخرج من قصره بمكناس، محفوفا بحرسه
وأعضاء من حاشيته، 1845.(Musée des Augustins, Toulouse)

أوراق الاعتماد الدبلوماسي الممنوحة إلى مقنين. وقبل ذلك الحين، كانت للقنصل البريطاني دوگلاس، سوابق كثيرة في التعامل مع الدائنين البريطانيين المستاءين من مقنين. وكان قد كتب إلى وزارة الخارجية بأن:

اليهودي مايير بن مقنين، الذي يبدو أن جلالة السلطان جعله موضع ثقة كبيرة لديه، هو تاجر من موگادور، وقد أظهر لي الأوراق التي تخول له حق الإقامة في إنكلترا، والتي هو فخور بها. وفيما يتعلق بحسن سلوكه، فإن سُمعَته ليست بالطيبة في بلادنا. ولدي سبب للاعتقاد بأن

هناک أوامر بحبسه لأجل الديون التي عليه في جبل طارق، وأنها جاهزة للتنفيذ، ما لم يتم اعتبار الطابع الدبلوماسي، للمهام التي فوض له الإمبراطور القيام بها كافيا، لمنحه الحصانة وإعفائه من الحبس.[39]

وردًّا على استفسار دوگلاس، المتعلق بحق مقنين في التمتع بالحصانة أم لا، وعدم التعرض للاعتقال في جبل طارق، جاء الجواب من لندن بالعبارات الآتية: "إن تعميم البلاغ الصادر عن الإمبراطور، لا يمكن في حد ذاته، أن يخول لليهودي مقنين مثل هذه الامتيازات، والحصانات المرتبطة باختصاصات وزير الوظيفة العمومية،" وبالتالي، فإنه قد يعرض نفسه إلى خطر الاعتقال، لو ذهب إلى هناک. وحثت وزارة الخارجية دوگلاس لمنع مقنين من الظهور في إنگلترا: "حاول بكل ما في وسعک من الوسائل، لإفشال الإجراءات المتخذة لإرساله هنا، وإذا لزم الأمر ذلک، فعليک بالقول للإمبراطور، أن لديک كل ما يدعو إلى الاعتقاد، بأن اختيار شخص من طينة السيد مقنين لتمثيله في هذا البلد، لن تكون مقبولة من لدن حكومة صاحب الجلالة."[40]

واستمر القنصل البريطاني، على امتداد الأشهر اللاحقة، في إبداء تبرمه من تعيين مقنين، فقدم بعض الأسباب التي كان يرى أنها وراء اهتمامه بالحصول على ذلک التعيين فقال:

يدين اليهودي مقنين بحوالي 100.000 جنيه إسترليني من العملة الذهبية في أرجاء مختلفة من أوروبا، ولكن أهمها في إنگلترا بالأساس. وكانت كل آماله معقودة على أن ينجيه الطابع الدبلوماسي من القبض عليه، وأعتقد أنه دفع القدر الكبير من المال إلى إمبراطور المغرب،

39- FO 52/24، 29 نونبر 1823، دوگلاس.

40- FO 8/8 ، داونين ستريت (Downing Street)، لندن، 27 يناير 1824، ر. وو. هورتون (R.W. Horton)، إلى دوگلاس.

للحصول على رسالة التفويض، التي عُين بموجبها في منصب سفير له الخ... وكان هدفه الأول هو أن يذهب عبر جبل طارق إلى مدريد وباريز ولندن، بينما احتفظ بشرف زيارة تورينو إلى مناسبات أخرى في المستقبل. ولما جرت العادة أحيانا أن تقوم الحكومة الإنگليزية بدفع نفقات البعثات الآسيوية والأفريقية، فقد أعرب [مقنين] عن أمله في أن يكون أقل ما يمكنهم فعله لصالحه، هو منحه معاشا سنويا قدره 2000 جنيه إسترليني على امتداد الفترة المتبقية من حياته، بحكم تمتعه بحق الإقامة في إنگلترا ... ومع العلم بأن وجوده في لندن لن يكون أمرا مقبولا، أو جديرا بالإكبار من لدن أعضاء السلك الدبلوماسي، فقد سمحت لنفسي بأن أطلعه، على أن صلاحيات السيادة لحاكم جبل طارق، محدودة بالقدر الذي لا يمكنها أن تخول له تقديم الحماية لشخصه، وأنني على بينة من وجود أمر قضائي، قابل للتنفيذ يخصه في جبل طارق بمجرد وصوله إليه، من أجل دين قيمته 10.000 جنيه إسترليني. وبعدئذ اقترح بأن يذهب إلى لندن عن طريق البحر. وكان علي مرة أخرى، أن أنبهه بأن تعيينه من قبل الإمبراطور، لن يوفر له الحماية هناك إلا بعد استقباله وقبول اعتماده من لدن ملك إنگلترا، وأن انتظار تحقيق ذلك، يمكن أن يتسبب عنه تأخير كثير، فيصبح [مقنين] وقتئذ تحت رحمة دائنيه. وقد أخافه كلامي هذا بل وثناه عن عزمه. وكنت قد أنهيت عملي، حين توصلت بتعليمات من إنگلترا، تأمرني بوقف هذا السفر، وإذا لزم الأمر بأن أقول للإمبراطور بأنه [مقنين] لن يتم استقباله.

يبدو أن تفسير دوگلاس كان معقولا، وكما يبدو، من المرجح أيضا أن القنصل قد تمكن من منعه من السفر إلى أوروبا في هذا الوقت.

كما احتج القنصل الفرنسي سوردو، على السلطات الدبلوماسية الممنوحة ليهودي، صدر ضده حكم، حسب أقوال القنصل نفسه، على إثر

دين كان عليه قيمته ثلاثون ألف بَيَاستر. ورد مقنين على ذلك بأنه ليس مدينا بشيء، بل وأضاف على العكس من ذلك، بأن أناساً في مرسيليا، هم الذين يدينون له بثمانين ألف بَيَاستر."[41] كما اشتكى سوردو إلى وزارة الخارجية في باريز، أمر يهودي مفلس، " لا يمكن أن تطأ قدماه في قادس، ولا في ليڤورنو، ولا في مرسيليا."[42] واجتمع الممثلون الأجانب فيما بينهم، للاحتجاج سويا على تعيين مقنين. ولكن المولى عبد الرحمن، أبقى على دعمه للتعيين، فأصر على أنه إذا حظي مقنين بالمساعدة في تأدية مهامه من لدن الممثلين الأجانب في طنجة، فستكون مكافأتهم على جهودهم بالمثل. وفي هذا الوقت بالذات، صدر ظهير سلطاني آخر، تم فيه الإعلان على أن جميع الهدايا من الممثلين الأجانب إلى السلطان، لابد وأن تصل إلى حضرته بواسطة مقنين.[43]

وصف النائب القنصلي ويلشير-وقد كان واحدا من التجار الأوروبيين في مرسى الصويرة- بإسهاب، السلطات الاستثنائية الممنوحة لمقنين، فكتب: "يبدو لي أنه لأمر مدهش أن تقوم دولة مسلمة بإضفاء كرامة السفير وتقليدها لأحد الإسرائيليين، بدلا من منحها إلى واحد من الرعايا المورو [أي من المسلمين]. وعلى الرغم من أن جلالة السلطان، ربما تكون قد أغفلت هذه النقطة، فسأكون مندهشا لو أن أعضاء السلك القنصلي في طنجة قد يوافقون عليه، وكذلك الشأن بالنسبة للدول الأوروبية التي يمكنها اعتماده سفيرا لديها."[44] إن ذهول القنصل البريطاني، في واقع الأمر، بلا معنى، لأن ويلشير، كان مدركا تمام الإدراك - باعتباره

41- Miège, *Journal de Bendelac*, 215، وربما في ذلك إشارة إلى الحكم الصادر في 15 يوليوز 1822، (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب، الهامش 133).

42- AEP,CCC Maroc 28، 28 نونبر 1823، طنجة، سوردو.

43- NA, RG 84، طنجة، 8 ربيع الأول 1239 = 12 نونبر 1823، السلطان إلى أوميمون. وقد تمت ترجمة التاريخ خطأ بيوم 6 نونبر 1823.

44- FO 174/28، 31 دجنبر 1823.

مقيما، منذ فترة طويلة، ومراقبا محنكا لأحوال التجارة والدبلوماسية بالمغرب- للأسباب الداعية إلى اختيار اليهود كوسطاء، مع التفويض لهم بالاضطلاع بمسؤوليات شتى في التعامل مع الأوروبيين. ومن الناحية العملية، فإن جميع المسافرين إلى المغرب، والمفتقرين إلى الخبرة بأحوال البلاد، لم تفتهم إبداء ملاحظة مفادها، أن اليهود يمثلون وسطاء ضروريين لا سبيل إلى الاستغناء عنهم.[45]

من الواضح أن مايير مقنين يمثل نوعا من المنافسة للنائب القنصلي التاجر ويلشير، لاسيما مع شقيقه وشريكه شلومو اللذين كانا يستخدمان ببراعة، نفوذهما الكبير في الصويرة. وبتحذير ويلشير للممثل البريطاني في طنجة بخصوص مقنين، فإنه قد كان بصدد بذل محاولة للإلقاء بظلال من الشك على أوراق اعتماده، وربما للحد من فائدته للمخزن. ولكن الأمر كان أكثر تعقيدا من ذلك. إذ اتسمت وجهات نظر ويلشير بالتناقض العميق تجاه مقنين: "أنا لا أتردد في القول"، يتابع النائب القنصلي: "إن النفوذ القوي الممنوح إلى السيد مقنين، لهو أفضل في يديه، أكثر من أي شخص آخر، ممن أعرف انتماءهم إلى عشيرته. غير أن وجود سلطة من هذا الحجم في يد أي شخص آخر ليعتبر بالأمر البالغ الخطورة، ويستوجب متابعته بقدر من الغيرة من لدن جميع الأوروبيين المقيمين في هذا البلد، سواء أكان ذلك من مواقعهم الرسمية أم بصفتهم تجارا." وقد أثبتت الأيام صحة تنبؤات ويلشير بخصوص الأهمية التي كان يمثلها مقنين للمخزن:

> لدي شكوك كبيرة، بخصوص مدى قدرة السيد مقنين على إعادة النشاط إلى مختلف المراسي التي خُولت إليه بصفة حصرية والانتقال بها

45- انظر:

Arthur de Capell Brooke, *Sketches in Spain and Morocco* (London: Henry Colburn and Richard Bentley, 1831), 249.

إلى مرحلة النضج من أجل التوصل بطبيعة الحال إلى إثراء الخزائن السلطانية. وإذا عجز عن ذلك، وفي فترة وجيزة من الوقت، فمن الطبيعي جدا الافتراض بأن نفوذه قد يسير تدريجيا نحو التراجع. بيد أنه إذا استطاع إبرام صفقات عقود كبيرة تخص تصدير الحبوب والمواشي والتي ترددت الأخبار عن إتمامه إياها مع المفوض الفرنسي المنتدب لذلك، ثم استمر بالإيقاع نفسه من العمليات، فإن نفوذه وسطوته لدى جلالة السلطان قد تغدوان أكثر رسوخا من أي وقت مضى."[46]

وكان ويلشير نفسه، واحدا من بين عدد قليل من التجار، ممن كان لهم تعامل وثيق في مدينة الصويرة، مع مقنين ومع غيره من التجار اليهود، ومع السلطان. كما كان النائب القنصلي في الواقع، واحدا من بين تجار السلطان، بحكم الدخول معه في علاقات تعاقدية من الديون التي سددها للمخزن بأقساط شهرية. وبحلول سنة 1844، تراكمت الديون في ذمة ويلشير، حتى بلغت أكبر نسبة على الإطلاق، من بين ديون جميع التجار في مدينة الصويرة.[47] وأثناء الهجوم الذي شنته البحرية الفرنسية على مرسى الصويرة، توارى ويلشير عن الأنظار بعد فراره تاركا وراءه ديونا ثقيلة. وتلقى وكيل أعماله في مراكش، شلومو قرقوز، الذي كان يتحفظ على أموال القنصل السابق، أمرا من السلطان بالانتقال إلى الصويرة سنة 1846 لتسديد ديون ويلشير.[48] ولكنه في سنة 1823، كان ويلشير حذرا في ربط

46- FO 174/28، 31 دجنبر 1823، ويلشير (Willshire).

47- AEP, CCC Mogador I، 2 يناير 1841؛ انظر أيضا دانييل شروتر، **تجار الصويرة**، 56-57.

48- (Private Papers of the Corcos Family (Jerusalem، وثائق عائلة قرقوز الخاصة، 28 جمادى الثانية 1263 = 23 يونيو 1846. وتوجد لائحة بالمبلغ الإجمالي للدين في رسالة مؤرخة بيوم 14 صفر 1263 = 1 فبراير 1847، السلطان المولى عبد الرحمن يصدر أمره إلى الحاج العربي الطريس عامل الصويرة. ونشر ميشال أبي طبول هذه الرسالة مترجمة إلى العبرية في:

Michel Abitbol, *Tug'ar al-sultan: 'Ilit kalkalit yehudit be-Maroko* (Jerusalem: Mahon Ben Tsevi, 1994), 2-3.

علاقات وثيقة مع السلطان، كما أبلغ بذلك وزارة الخارجية:

"وكنت دائما أحظى بأكبر قدر من الاهتمام واللطف من جلالة السلطان خلال مدة إقامته عندما كان عاملا على هذه المدينة."[49] وعندما أجاب السلطان الجديد على رسالة استلمها من تجار الصويرة لتهنئته على اعتلاء سدة الحكم، فقد أولى فيها اهتماما خاصا بالتاجر ويلشير:

> بالإضافة إلى رسالة جلالة السلطان الموجهة إلى عامة التجار، تفضلت جلالته علي أنا والسيد مقنين وگدالة برسالة مشتركة وردت برقاص خاص، فأكد لنا فيها حمايته وحسن عنايته، وصيغت بعبارات شديدة الإطراء. وتشجيعا لنا على الاستمرار في تجارتنا، أكد بأنه سوف يشجع بكل ما في وسعه، إجراء تغييرات لفائدة التجارة في المرسى. وقد أثارت هذه المكرمة الخاصة شيئا ما غبطة التجار الآخرين وحسدهم.[50]

وبهذا حافظ ويلشير بدرجة من الغيرة على وضعه المتميز، حيث حظي مرة أخرى، باهتمام خاص من خلال مراسلة تضمنت لفتة سلطانية كريمة، شملته هو ومقنين وگدالة.[51]

ولابد من التذكير هنا، بأن مثل هذه الأمور قد حدثت، في وقت لم يكن فيه المغرب مضطرا بعد، للشروع في تحرير تجارته بفعل الضغوط الخارجية. وكان على التجار الأوروبيين القلائل في المغرب، تكييف نشاطهم ومعاملاتهم التجارية مع القواعد المفروضة من قبل السلطان، لاعتمادهم على السلطان في الحصول على تنازلات وامتيازات خاصة.

وبمجرد ما تعززت مكانة مقنين، بدأ السلطان يطلب بأن يتم إرسال السفراء إلى البلاط، في عاصمة بلاده بفاس محملين إليه بالهدايا.[52] "أومأ لي

49- FO 174/28، 21 أبريل 1823.

50- FO 174/28، 21 أبريل 1823، ويلشير.

51- FO 174/28، 3 يونيو 1823، ويلشير.

52- Miège, *Journal de Bendelac*, 223, 225, 227-28.

مقنين مشيرا إلى أنه سيكون من العلامات الدالة على الاحترام، لو تم إرسال سفير من إنگلترا وآخر من سردينيا، لتهنئة الإمبراطور على توليه الحكم. ومعنى هذا هو أن الإمبراطور قد يحصل على الكثير والمزيد من المال بواسطة سفير، لأنهم [السفراء] عادة ما يأتون معهم بعدد أكبر من الهدايا."[53] وتلقى القنصل البريطاني دوگلاس، تعليمات واردة باسم الملك جورج الرابع، يأمره فيها بالمثول شخصيا في بلاط السلطان. ولم تشرف سنة 1823 على نهايتها، حتى كان دوگلاس قد حل بفاس ومعه إمدادات كبيرة من الهدايا.[54] وسرعان ما شرع مقنين في التعامل تباعا مع جميع القنصليات الأجنبية في طنجة. إذ كان هو المحاور الأساسي للهولنديين أثناء التفاوض على دفع الإتاوة، فضلا عن استلامه مبالغ المتأخرات المستحقة من الإتاوة السنوية المعهودة من الدنمارك والسويد.[55] كما تولى مقنين أمر استلام مبلغ مالي من هامبورگ، الدولة الألمانية الوحيدة التي كانت لها علاقة تعاهدية مع المغرب خلال هذه الفترة، قيمته ألفي دولار (ريال) من مستحقات الإتاوة السنوية وبعض الديون عن السنوات الماضية.[56]

53- FO 52/24، 29 نونبر 1823، دوگلاس. رغب السلطان في أداء سردينيا لإتاوة سنوية على غرار السويد والدنمارك، لكنه بعد إجراء المفاوضات مع قنصل سردينيا، وافق على عقد الاتفاقية دون المطالبة بأداء الإتاوة، انظر:

François Meunier, "Relation d'un voyage à Fez en 1825," *Mémoires et Documents de la Société Savoisienne d'Histoire et d'Archéologie* 26 (1887): 363-64, 419-20.

54- Miège, *Journal de Bendelac*, 230. وبخصوص سفارة دوگلاس إلى فاس، انظر:

G. Rogers, *A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900* (London: Foreign and Commonwealth Office, n.d), 135-36.

ورغب السلطان في إرسال الولايات المتحدة الأمريكية أيضا سفارة تحمل معها إلى بلاطه هدايا كثيرة، فتملص القنصل الأمريكي مُولُوني (Mullowny)، من تلبية هذا الطلب. انظر:

Lella J. Hall, *The United States and Morocco, 1776-1956* (Metuchen, N.J. : Scarecrow Press, 1971), 103-4.

55- Miège, *Journal de Bendelac*, 225-30, 249.

56- FO 174/125، 21 شعبان 1239= 21 أبريل 1824، ترجمة لرسالة من السلطان إلى دولة هامبورگ. وعن العلاقات بين المغرب وهامبورگ، انظر: =

وعلى الرغم من توجسات القناصل، فإنه لم يكن أمامهم خيار بديل غير التعامل مع مقنين، بل وحاولوا في بعض الأحيان التقرب منه، على أمل الفوز منه بالحظوة. وكتب قنصل الولايات المتحدة ردا على الرسالة التي طُلب منه فيها تقديم المساعدة الخاصة لوكيل السلطان، بأن مقنين الذي يتكلم لغته، أهل للحصول على المساعدة المطلوبة بسرور كامل.[57] كما أصر السلطان على عماله حتى يتعاملوا مع مقنين بما يليق به من العناية الخاصة.[58]

أما الفرنسيون الذين عارضوا بشدة تعيين مقنين، فقد اضطروا هم أيضا إلى تعديل موقفهم المتصلب بتحقيق تفاهم معه. وعلى الرغم من أن الحقوق البريطانية، لتصدير الإمدادات الغذائية إلى جبل طارق من المغرب، كانت مضمونة مسبقا بموجب معاهدة ثنائية مُوقعة في شأنها، فقد كان على الفرنسيين، إذا كانت لهم رغبة في الحصول على تلك المواد، أن يتفاوضوا على اتفاق مع مقنين، بحكم احتكاره لتصديرها.[59] وفي سنة 1823، كانت هناك حاجة ماسة للحصول على المؤونة من المغرب، وإرسالها إلى قادس لتزويد الجيوش الفرنسية المشاركة في التدخل العسكري، الهادف إلى دعم سلطات العاهل الإسباني، فرديناند السابع (Ferdinand VII). وفي هذا الصدد تفاوض الجنرال الفرنسي ڤيكتور أوڤار (Victor Ouvard)،[60] المسؤول عن تزويد جيوش بلاده المقاتلة في إسبانيا، على اتفاق مع مقنين، في شأن

=Pierre Guillen, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905* (Paris: Presses Universitaires de France, 1967), 4-6.

57- NA, RG 84، طنجة، 15 دجنبر 1823 (رسالة مبعوثة بتاريخ 24 نونبر).

58- LP، رسالة إلى السلطان، وقد مُسح منها التاريخ والتوقيع. ويستشف من سياقها أنها صادرة عن عامل طنجة، وأضيفت في أعلاها: "سنة 1824".

59- وأعاد السلطان تأكيد سيطرة مقنين على صادرات الثيران من طنجة وتطوان بتاريخ 5 مارس 1824، انظر: Miège, *Journal de Bendelac*, 251.

60- Maurice Payard, *Le financier G.-J. Ouvrard, 1770-1846* (Reims: Académie Nationale de Reims, 1958), 113; Jacques Wolff, *Le financier Ouvrard* (Paris: Librairie Jules Tallandier, 1992), 198-99.

تصدير كميات من الشعير والأبقار لفائدة الجيش الفرنسي عبر المراسي الإسبانية، مثل قادس وطريفة والجزيرة الخضراء ومالقة. وحُرر العقد بتاريخ 25 نونبر، فوقعه مقنين وأوڤار، في حضور عامل طنجة محمد أوميمون والقنصل العام الفرنسي. ونص العقد المُشار إليه على تصدير أربعة آلاف رأس من الثيران وثلاثمائة ألف قنطار من الشعير. في حين التزم أوڤار بدفع واجب جمركي، قيمته خمسة ريالات عن الألفي رأس الأولى من الماشية المذكورة، واثني عشر ريالا عن كل رأس بالنسبة للباقي، ونصف ريال عن كل قنطار من الشعير؛ هذا فضلا على تحويل مبلغ عشرين ألف ريال لفائدة المخزن. وتم التأكيد أيضا على أن هذا الاتفاق يعتبر ملزما، طالما استمر وجود الجيش الفرنسي في إسبانيا فقط، وعلى أن يتولى مايير مقنين المسؤولية كاملة عن جميع المعاملات. ويشير العقد المذكور إلى مقنين باعتباره مسؤولا عن شؤون القنصليات لجميع الدول المسيحية (انظر الملحق3: 433).[61] وبعد وقت قصير من التوقيع على العقد، أرسلت نسخته للتصديق عليها من قبل السلطان والفرنسيين ومقنين.[62]

وتابع مقنين مسؤولياته لإتمام هذه الصفقة، التي تم الشروع في تنفيذها ببطء شديد. ذلك أن مقادير الرسوم الجمركية المتفق على الوفاء بها بقيت دون أداء،[63] كما أن الكثير من الكميات المنصوص عليها من الحبوب،

---

[61] - FO 52/24، 29 نونبر 1823، دوگلاس؛ AEN, Tanger 57، 22 ربيع الأول 1239=25 نونبر 1823. تولى ترجمة العقد النائب القنصلي الفرنسي، دِي لاَبُورتي (Delaporte)، الذي كان يتحكم في ناصية اللغة العربية، ثم وقعها بتاريخ 24 ماي 1824. وجاء في مذكرات بن دَلَّاك أن الصفقة تمت بتاريخ 26 نونبر، كما وردت فيها الإشارة إلى 6000 رأس من الثيران، وإلى رسم جمركي قيمته نصف ريال عن كل فنيگة من الشعير. وتشير مراسلات أخرى إلى هذه المعطيات الأخيرة حسب ما أكده مييج في: Miège, *Journal de Bendelac*, 217-18. n°. 178. لكنه على عكس تأويلات مييج، يشير العقد في نصه العربي إلى 4000 من الثيران فقط وإلى وحدة وزن مختلفة هي القنطار بدلا من الفنيگة. والعقد منشور عند عبد الرحمن بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، خمسة أجزاء، (الرباط: المطبعة الوطنية لصاحبها عباس التناني ومحمد القباج، 1929–33)، 5: 156–59.

[62] - Miège, *Journal de Bendelac*, 220.

[63] - نفسه، 237، 242. وتم إرسال دِي لاَبُورتي إلى قادس للحصول على مبلغ 20.000 ريال لتغطية تكاليف العقد.

ومن أعداد الثيران لم تُشحن. وأمام ضغوط الدائنين، تنازل أوقار عن العقد في أبريل 1824 لفائدة جان ألكسندر دوكروك (Jean Alexandre Ducroc)، وجان دولفوس (Jean Dolfus). وبحلول شهر غشت توقفت العملية.[64] واستمرت الخلافات بين الحكومة الفرنسية والمخزن بضع سنوات في شأن الوفاء بمقتضيات العقد.[65] وفي سنة 1825، وصل العقد الموقع أصلا بين أوقار والمغاربة إلى نهايته من الناحية الرسمية، لكن لغير صالح المتعاقد الفرنسي الذي تضرر من الصفقة. وكتب القنصل الفرنسي في طنجة إلى مقنين، بضرورة اعتبار الاتفاق المذكور مجرد شأن تجاري بين الأفراد.[66] ولم يكن قد تم تصدير سوى 791 من رؤوس الثيران و 895 قنطارا من الشعير.[67] وطالب المخزن بالحصول على نسبة أعلى من الواجبات الجمركية، بينما طالب الفرنسيون بتعويضهم عن الماشية التي لم يتم تصديرها.[68] وعلى امتداد عدة سنوات، سعى دولفوس ودوكروك إلى الاستفادة من مساعدة وزارة الخارجية الفرنسية لكسب قضيتهم ضد المخزن. وعند بلوغ القضية هذا الحد، ورغبة من القنصلية الفرنسية بطنجة في نفض يديها لتتخلص من المشكلة برمتها، أجابت بأن العقد المذكور قد تم بين السلطان وأوقار، وأنه لا يمكن التنازل عنه، لصالح أي شخص آخر عدا من خلف المسؤول العسكري عن تموين الجيوش الفرنسية في إسبانيا.[69] ومن غير المؤكد، أن يكون قد تم القيام بشحن ما تبقى من أعداد رؤوس الثيران، ومن مقادير الشعير المنصوص عليها في العقد.

---

64 - AEN, Tanger 57، 4 غشت 1825، سوردو إلى دولفوس (Dolfus).

65 - Miège, *Journal de Bendelac*, 229, n.7, 309 n. 32.

66 - AEN, Tanger 57، 22 أبريل 1825 = 3 رمضان 1240، سوردو إلى مايير مقنين.

67 - Miège, *Journal de Bendelac*, 219, n.178، لم يعثر مييج على أي دليل في الوثائق يثبت شحن ما تبقى من مواد الصفقة.

68 - نفسه، 418، الهامش 3؛ FO 52/27، 10 دجنبر 1826، دوگلاس.

69 - AEP, Affaires Diverses Politiques, Maroc I، 28 شتنبر 1829، 31 غشت 1831؛ دولفوس ودوكروك.

ولم يقتصر الأمر على القنصليات الأجنبية التي كانت تضطر إلى التعامل مع مقنين، بل كان الشأن كذلك مع السكان المحليين. إذ طُولب أعضاء النخبة اليهودية في طنجة بعد تعيين مقنين بوقت قصير، بتقديم الدعم إليه. ودعا عامل المدينة كبراء اليهود إلى لقاء، أمرهم فيه بإعطاء مقنين مائة دوقية *(ducat)*. واستلم كمية كبيرة من مشروب ماء الحياة والخمر، هدية من الطائفة اليهودية. واستدعى مقنين جميع التجار اليهود والمسلمين للحضور سويا إلى مرسى طنجة، فأعلن لهم، وبوجود العامل، عن تخفيض للرسوم، موضحا بأن التجارة كانت تعاني، بسبب معدلات الرسوم الجمركية المرتفعة.[70]

أفضى التركيز غير العادي السلطات في أيدي مقنين، إلى الوقوع حتما في خضم شبكة من المنافسات المعقدة، سواء أتعلق الأمر بالأجهزة المخزنية أم بأعضاء السلك القنصلي، والتي غالبا ما كانت تتعارض فيها المصالح. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، شكلت الوضعية القانونية ليهود جبل طارق، والذين انحدر الكثير منهم من أصول مغربية، إحدى المشاكل الدبلوماسية المتكررة بين بريطانيا والسلطات المخزنية. وعادت جهود المولى سليمان، الهادفة إلى إدخال اليهود البريطانيين في وضع أهل الذمة، إلى الظهور مرة أخرى. وشرعت السلطات المخزنية في فرض ضريبة خروج، على اليهود من جبل طارق، عند مغادرتهم أرض المغرب، دون أن يتأكد بوضوح هل كان ذلك الإجراء قد نُفذ بإيعاز من المولى عبد الرحمن أو من عامل طنجة. وعلى أية حال، أفضت تلك السياسة الجديدة، إلى دخول القنصل البريطاني في صراع مع العامل. ونشب الصراع بينهما للمرة الأولى، نتيجة وقوع خلاف حول فرض ضريبة خروج، طولب بأدائها خادم

70- Miège, *Journal de Bendelac*, 219, 221.

القنصل، عندما كانا معا في طريقهما إلى جبل طارق.[71] ومن ثَمَّ، وكما كتب ذلك دوگلاس، "فإن خلافي الأساسي معه [العامل] هو بسبب اليهوديين البريطانيين، اللذين سجنهما، وذلك خلافا لمقتضيات المادة السابعة من المعاهدة نتيجة لعدم دفعهم ضريبة لم يسبق أداؤها من قبل، أو تم فرضها على رعايا بريطانيين."[72]

وبدأت حدة الخلاف في التصاعد، عندما رفض عامل طنجة توجيه بريد إلى السلطان، يتضمن رسالة من القنصل الإنگليزي؛ وبدلا من ذلك، قام دوگلاس بكتابة رسالة سلمها إلى وكيله في تطوان، لترجمتها إلى العربية وتوجيهها إلى السلطان.[73] وانضمت القنصليات الأخرى إلى الاحتجاج الذي بدأ يتخذ أكثر فأكثر صبغة عامة على السلوك التعسفي للعامل.[74] في حين بادر العامل من جهته، إلى توجيه اتهاماته في هيئة شهادات عدلية، حظيت بالتأكيد من قبل القاضي. وفي رد على اتهامات العامل المضادة، كتب السلطان رسالة إلى العامل والقناصل سويا طلب فيها، دون أن يقوم بتحديد طبيعة الاتهامات، بأن يلتزم القناصل بالتصرف في الحدود التي تتيحها لهم مقتضيات المعاهدات.[75] ونظر أعضاء السلك الدبلوماسي في هذه المدينة إلى عامل طنجة، باعتباره إنسانا همجيا، وجاهلا على حد سواء بالأعراف الدبلوماسية وبمقتضيات المعاهدات. وكتب دوگلاس، "بأن عامل طنجة جبلي من الأطلس، أو بربري زعيم لقبيلة من گروان، ليس لديه، إطلاقا، أي استئناس بسلوك الأوروبيين ولا بعوائدهم. وذكر لي، أنه عند وصوله هنا، بأنني قد كنت أول أوروبي

[71]- نفسه، 247. عن الكراهية المستشرية بين العامل ودوگلاس، انظر: Mugnier, "Relation d'un voyage, " 360-63

[72]- FO 52/25، 4 يونيو 1824، دوگلاس؛ انظر أيضا مييج: Miège, *Journal de Bendelac*, 259.

[73]- Miège, *Journal de Bendelac*, 260.

[74]- نفسه، 261–62، الهامش 64.

[75]- نفسه، 262–63، الهامش 65.

يتحدث إليه. إنه لا يعرف شيئا يستحق الذكر عما تعنيه مفردة معاهدة، ولديه تسليم راسخ بالأهمية التي تحتلها مهامه القيادية."[76] وكان مقنين هو الوسيط الرئيسي في الخلافات بين القنصليات ودواليب الجهاز المخزني. ولا يمكننا الجزم ما إذا كان له دور محوري، في تفاقم التوترات بين ممثلي القوى الأجنبية والعامل، بل وحتى في تقويضه لمكانة بعض الأفراد كما أكد ذلك مييج، لأن المصادر المعتمدة، لا تسعفنا في تسليط الأضواء الكاشفة، بخصوص هذه النقطة.[77] ومع ذلك، فالواضح هو أن بعض القنصليات، لم توافق على الانتداب غير العادي والمثير الذي حظي به مقنين، ولكن جميع الممثلين الأجانب، أدركوا بأن عليهم الاعتماد على خدماته إبان هذه الفترة.

وعندما بدأت الحكومة الفرنسية في الإعداد، لتوجيه بعثة سفارية لها إلى البلاط في سنة 1824، لتجديد المعاهدة مع السلطان الجديد، كان مقنين مرة أخرى هو الوسيط الرئيسي. وكانت لدى الفرنسيين مصالح خاصة، في الحفاظ على علاقات جيدة مع المخزن، بحكم الاتفاق الذي تم التفاوض بخصوصه، عن طريق مقنين، لتصدير المؤونة والزّاد، لفائدة جيوشهم المرابطة في إسبانيا. وتم الاعتماد على خدمات مقنين، لوضع الترتيبات الضرورية لسفارة القنصل الفرنسي، لدى حضرة السلطان. وتكونت البعثة الفرنسية من موظفي القنصلية الفرنسية في طنجة، ومن عسكريين متعهدين للمؤن، هما اللذان حلا مكان أوڤار، ثم مقنين وعامل طنجة، فانطلقوا في رحلتهم لملاقاة السلطان. وقد التقى أفراد المجموعة، عند ضفاف واد ورغة، على الطريق المؤدية إلى فاس. وفضلا عن الهدايا المعهودة التي حملها الفرنسيون، أتى مقنين بهدية معه، بينما حمل العامل أموالا بلغت قيمتها خمسة وعشرين ألف ريال من الصويرة، بالإضافة إلى العشرين ألفا من

76- FO 52/25، 4 يونيو 1824، دوگلاس.

77- Miège, *Journal de Bendelac*, 262 n. 64.

الريال المستحقة عن العقد الأصلي الذي تفاوض مقنين في شأنه مع الفرنسيين.[78]

ويمكن الافتراض بأن هذه المكائد السياسية في طنجة، التي سبقت السفارة، لابد وأن تكون قد تم تداولها بالحديث في حضرة السلطان. ونظرت القنصليات الأجنبية على وجه الخصوص، إلى عامل طنجة باعتباره رجلا لئيما، لا يكن أي احترام للمعاهدات، ويمثل عرقلة أمام السير العادي للدبلوماسية. وكان الفرنسيون يأملون في إبرام معاهدة جديدة، على أن تُضاف إلى نصها مادة، من شأنها أن تتيح لهم الحصول على وضع الدولة الأكثر تفضيلا. وعلى الرغم من التوصل إلى إبرام معاهدة، ومن عودة القنصل إلى طنجة حاملا معه الهدايا، بما في ذلك أَسَدًا كي يتم إرساله إلى ملك فرنسا، فإن الفرنسيين قد فشلوا في الحصول على المزايا التجارية، التي يمكنهم تحقيقها، بموجب وضعية الدولة الأكثر تفضيلا، فتعرض القنصل للتوبيخ من قبل وزير الخارجية الفرنسي.[79] وعزا القنصل البريطاني فشل هذه البعثة (على الرغم من أنه لم يتضح ما إذا كان يعرف بالضبط ما أمل الفرنسيون في الحصول عليه) للنفوذ المؤثر لعامل طنجة. وحسب ما ذهب إليه القنصل البريطاني، فإن العامل قد اتهم أيضا مقنين، فباء بسبب ذلك بغضب من السلطان، وحُرم من حظوته لمدة يومين. وفي وقت لاحق، بعد مغادرة العامل للبلاط، تحين مقنين الفرصة فالتقى بالسلطان، "وبما أنه كان خدوما للإمبراطور عندما كان عاملا على الصويرة ويتمتع بحظوته" فقد أكد للقنصل البريطاني بأنه "فتح عيون الإمبراطور بكل ما في الكلمة من معنى،" ونجح بالتالي في تبرئة ساحته.[80]

ومهما كانت درجة تورط مقنين، في الدسائس الدبلوماسية المحبوكة

---

[78]- نفسه، 255، 264، 266، الهامش 74؛ FO 52/25، 4 يونيو 1824، دوگلاس.

[79]- Jacques Caillé, *Le Consulat de Tanger (des origines à 1830)* (Paris: Editions A. Pedone, 1967), 107-9; Miège, *Journal de Bendelac*, 271 n. 85.

[80]- FO 52/25، 4 يونيو 1824، دوگلاس.

عمليا وبلا هوادة في طنجة، فإن منزلته ووضعيته المحميتان من لدن السلطان لم تزدادا إلا نموا. وفي أبريل 1824، انتقل بموجب أمر سلطاني، للإقامة في منزل فخم لأحد أعيان المسلمين، كان قد اضطر إلى تصفية ممتلكاته بسبب ديون سلطانية في ذمته، بلغت قيمتها عشرة آلاف ريال. ولم يتمكن القناصل من إزاحته عن وضعيته كوسيط، فاستمر في الاضطلاع بالمهام ذات الشأن لفائدة السلطان. ومن قبيل هذه المهام، إحياء الجهود التي بدأها المولى سليمان بواسطة مقنين وگدالة، للرفع من مستوى الأسطول المغربي، غير الموجود عمليا، لاقتصاره على عدد ضئيل لم يتجاوز في سنة 1824 خمس عشرة سفينة حربية شراعية.[81] وفي فبراير 1824، فاتح ماير مقنين القنصلية الأمريكية، لاستفسارها عن تكاليف اقتناء سفينة شراعية، ذات صاريين ومزودة بالسلاح.[82] وكانت المرة ثانية في شهر ماي، حين طلب الحصول على ثلاث سفن. وفي يوليوز، أمر السلطان شريک مقنين، وهو يعقوب گدالة، بشراء أربع سفن مسلحة[83]. وتلقى مقنين أيضا أمرا بشراء ألفي بندقية، كما وعد السلطان الفرنسيين، وربما تم ذلک أثناء سفارتهم إلى فاس، بإكرامهم ومنحهم حظوته، إذا ما امتثلوا بسرعة لتنفيذ طلبه.[84]

وبغض النظر عن قوة عسكرية لا يُعتد بها، لم تكن للمغرب في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كسوق تجارية للقوى الأجنبية، سوى قيمة نسبية، فأخفق الطموحون من التجار الأجانب، في الحصول على

81- Miège, *Journal de Bendelac*, 258، لا توجد بخصوص هذه الفترة سوى مراسلات قليلة في مجموعة ليڤي قرقوز. وبموجب الظهير الصادر في 22 رمضان 1239 = 21 ماي 1824، صدر الأمر السلطاني بما يلي:[نامر] "خديمنا التاجر مير بن مقنين بأداء كاتبنا سيدي المختار الجامعي ثلاثين ريالا من المال الذي لنا عنده."

82- AEP, Mémoires et Documents, Afrique 5، وجاء ذكره عند مييج:
Miège, *Journal de Bendelac*, 279 n. 102.

83- NA, RG 84.، طنجة، 20 فبراير 1824 مُولُووِّني؛ Miège, *Journal de Bendelac*, 278-79 n. 102

84- AEP,CCC Maroc 28، 18 رمضان 1239 = 17 ماي 1824 (وتمت ترجمته خطأ بـ 18 ماي)، المولى عبد الرحمن إلى سوردو.

المساندة من حكوماتهم. ويعكس التركيز الواسع لسلطات شتى في أيدي مقنين، بصفته مُنتدبا للتموين، ومتعاقدا، ووكيلا ماليا ودبلوماسيا في خدمة السلطان، المدى الأقصى لقصور الدولة المغربية وعجزها وقلة مواردها. وانتابت القنصل الأميركي شكوك كبيرة، حول إمكانية نجاح المبادرة السلطانية الرامية إلى الرفع من الإيرادات عن طريق التجارة، كما أنه لا يعتقد بأن فكرة تصدير الحبوب من المغرب إلى أوروبا، قد تشكل أي خطر على الصادرات الأمريكية: "لن يجازف الرأسماليون بالدخول في تجارة غارقة في كثير من الصعوبات، كما هو حال تجارة هذا البلد. وقد تسفر عن بعض النوايا الطموحة منافع مجدية على المستوى الخاص أو المحلي، لكنني اعتقد بأن تضييع الوقت دون فائدة قد يضر بأي جزء من الولايات المتحدة، أو بغيره من الأماكن الأخرى."[85]

وفشلت الدسائس المحبوكة ضد مقنين، من قبل القناصل الأجانب، في الحيلولة دون تقديم خدماته بوصفه الوسيط الرئيسي، بين المخزن والبعثات الدبلوماسية في طنجة. وفي فاتح شتنبر 1824، أمره السلطان المقيم وقتئذ في مراكش، بالاستقرار في مدينة الصويرة. وليس من المؤكد ذهابه إلى هناك، أو على الأقل فإنه إن كان قد ذهب فعلا، فإن مكوثه بالصويرة لم يدم طويلا، لأن السلطان دعاه في نهاية شتنبر، ليكون على أهبة الاستعداد، لرحلة من طنجة إلى مراكش. وليس واضحا بالتدقيق متى قام برحلته تلك، ولكنها ربما تأخرت نتيجة للتمرد القائم ضد السلطان، بالأقاليم الساحلية من المحيط الأطلسي، في عبدة ودكالة. وكان لا يزال منهمكا في عمله كوسيط في طنجة شهرا ونصف، بعد إخباره بالاستعداد للذهاب إلى مراكش؛ وعلى سبيل المثال، طُلب منه الذهاب رفقة أحد المسلمين إلى بيت القنصل الإسباني، لإزالة بعض الكتب في

---

[85] - NA, RG 84، طنجة، 22 نونبر 1823 مُولُوِّني.

موضوع الإسلام كانت في حوزة راهب فرنسيسكاني، قبل أن يتم طرده من البلاد. وفي 27 يناير 1825، رافق مايير مقنين مبعوث القنصل الإسباني، في مهمة دبلوماسية، للنظر في الوضع القانوني الخاص باللاجئين السياسيين الإسبان في المغرب، فحملت البعثة معها خمسة عشر صندوقا احتوت على هدايا للسلطان. وقد وصلت البعثة إلى مدينة فاس يوم 7 فبراير، وبعد أن حظي أعضاؤها باستقبال حسن من قبل السلطان، غادرت البلاط في اتجاه طنجة يوم السابع عشر، حاملة معها ثلاثة خيول وأسد هدية لملك إسبانيا. وسرعان ما عاد مقنين إلى حضرة السلطان للتداول حول شراء بنادق ومدافع فرنسية.[86]

ويبدو أن ثقة السلطان في مقنين قد اشتدت. وفي نهاية مارس 1825، أصبح مقنين مسؤولا عن ديوانة طنجة، بعد أن تم الزج بسلفه في سجن بمدينة فاس. ولابد أن يكون اتساع نطاق السلطات التي بات يتمتع بها مقنين، قد أغاظ بعض القنصليات الأجنبية. واستمر تذمر الفرنسيين والبريطانيين، أمام تواصل الاستفادة من خدمات مقنين، وفي ذمته سلسلة من الديون غير المسددة يجرجرها في كل من مرسيليا ولندن، وفي أماكن أخرى بأوروبا.[87]

ومن المحتمل جدا، أن يكون تراكم الاحتجاجات من جانب القنصليات الأجنبية ضد مقنين، قد أدى مفعوله، مما دفع بالسلطان إلى عزله من منصبه في طنجة، وذلك على الرغم من صعوبة التخلي بصفة نهائية عن خدماته. وفي يونيو 1825، عُين مقنين على رأس الأمناء في ديوانة الجديدة، فكلف بتشجيع التجارة الخارجية من هذا المرسى.[88] وكان على القناصل الأجانب، التوصل إلى تسوية حساباتهم مع مقنين، حتى يتمكن

86- Miège, *Journal de Bendelac*, 297 n. 1, 302, 305, 317, 334, 337, 339 n. 28, 345 n. 47.

87- نفسه، 349، الهامش 59.

88- NA, RG 84، طنجة، 4 ذو القعدة 1240 = 20 يونيو 18253 مُولُوني. (وتمت ترجمته خطأ بيوم 19 يونيو)، ترجمة ظهير موجه إلى العامل.

من جلب تلك الموارد المالية إلى الجديدة، ثم غادر يوم 5 يوليوز.[89] ويبدو أن الدور الذي كان يضطلع به مقنين، كوسيط رئيسي بين المخزن والقوى الأوروبية في طنجة، قد تم الاستحواذ عليه مرة أخرى من قبل الطالب بن جلون، الذي عُين للاضطلاع بمهمة الوزير لجميع الشؤون القنصلية. واستفاد بن جلون من منصبه في طنجة بالانخراط في التجارة الخارجية.[90] ولم يكشف الظهير الموجه إلى العامل، عن الدوافع التي كانت وراء محاولة السلطان لتركيز التجارة بمرسى الجديدة بدلا من الصويرة. وقد شهد المغرب وقتئذ فترة من الجفاف، كما سجل ذلك بن دَلاَّك في اليوم الأخير من سنة 1825، على صفحات يوميته:"سلط الله في هذا العام، على إمبراطورية المغرب، المجاعة والجفاف." وذهب القنصل الفرنسي إلى القول، بأن الغرض من ذلك، كان هو جذب السفن التي يمكن أن تجلب الحبوب إلى هذه الأجزاء من المغرب، التي كانت تعاني نقصا حادا منها، وقد عزز القنصل البريطاني هذا التقرير. وسرعان ما بدأت السفن المحملة بالحبوب، تصل إلى الجديدة. وفي سنة 1826، كتب مقنين إلى طنجة بخصوص أوامر السلطان لخفض رسم الرسو [واجب المخطاف]، لشحن السفن بمرسى الجديدة.[91]

89- Miège, *Journal de Bendelac*, 372, 380، ويبدو أن ما ذهب إليه مييج (371، الهامش 109) ينطوي على شيء من المبالغة حين اعتبر بأن هذه الخطوة تمثل تراجعا حادا للنفوذ، وأنها بمثابة شبه منفى للمعني بالأمر.

90- AEN, Tanger 57، 25 ربيع الأول 1241 = 7 نونبر 1825، القنصل الفرنسي إلى بن جلون. وقد تم إرساله إلى طنجة في دجنبر 1826. انظر: Miège, *Journal de Bendelac*, 409، وتمت الإشارة في المدخل الخاص بيوم 24 دجنبر 1826 إلى بضائع بن جلون المحمولة على متن سفينة سردينية إلى تونس (نفسه، 461). وتمت الإشارة عند مونيي إلى أن بن جلون كان موجودا في بلاط السلطان بفاس في يونيو من سنة 1825 قبل وصوله إلى طنجة، انظر:

Mugnier, "Relation d'un voyage," 404, 413-14, 420-24.

وبخصوص مفاوضات بن جلون الدبلوماسية مع الصقليتين، انظر:

Giovanni Iannetone, *Il Marocco negli atti consolari del regno delle due Sicilie* (Naples: Editrice Cymba, 1967), IIIff.

وكثيرا ما تورد المصادر الأجنبية اسمه بأشكال مختلفة هكذا: (Ibn Jallul, Benjelul, Benjeloul, etc...).

91- Miège, *Journal de Bendelac*, 373 n. 110, 406-8, n. 50, 415, 441، ويُفترض أن 1800 من اليهود هلكوا من فرط الجوع في فاس، انظر: =

أن يتمكن يهودي من بلوغ مرتبة سامية من هذا الحجم، ويحقق نفوذا بهذه القوة، هو أمر ما كان في الإمكان، ولو مجرد تصوره، في مرحلة ما بعد التحرر في أوروبا، عند أوائل القرن التاسع عشر، ومن ثَمَّ يتسنى الإدراك بأن إنجازا من هذا القبيل، لابد أن يكون مزعجا، وبدرجة كبيرة، للممثلين القنصليين الذين كثيرا ما أعربوا عن ازدرائهم لشخص مايير مقنين. لكنهم أُجبروا في المغرب، على اللجوء إلى اليهود في مواقع السلطة والنفوذ، سواء أبصفتهم وسطاء مع المخزن والسكان، أم باعتبارهم وكلاء قنصليين في أماكن لم يكن لديهم فيها رعايا من ذوي السمعة الطيبة، أو من أصحاب الكلمة النافذة. ومن الناحية العملية، فإن فرص التواصل الاجتماعي، بين معظم الأوروبيين وكافة المغاربة، لم تتحقق في أرضية الواقع إلا مع الساكنة اليهودية. إذ كان المغاربة اليهود، أكثر قابلية واستعدادا، للسماح للمسيحيين بولوج منازلهم، ومشاطرتهم بهجة أعيادهم واحتفالاتهم.[92] ولئن بقيت الأجواء الخاصة بحريم المسلمين، بعيدة المنال بالنسبة للأوروبيين، لتنحصر عندهم وبالأساس، في عوالم الخيال الجامح المثيرة للنزوة الجنسية، فإنهم قد كانوا بالمقابل، أكثر قدرة على اقتحام الفضاء المنزلي للمرأة اليهودية. ومع ذلك، لم يكن دوما من شأن هذه العلاقة الحميمة القوية، أن تساهم في تغيير صورهم النمطية السلبية عن اليهود، الذين يظلون من وجهة نظرهم، مجرد أناس غير جديرين بالثقة، قبيحي المنظر، وقذرين تعوزهم النظافة (مع استثناء جزئي يخص فتيات اليهود اليافعات اللواتي شكلن على الدوام موضوعا صامتا ومثيرا للأوهام الجنسية لدى الزوار الذكور الأوروبيين). ولكن الصور النمطية السلبية، لم تمنع الأوروبيين من الاستفادة من خدمات اليهود، التي بات من المتعذر الاستغناء عنها. وفي أي مكان من المغرب، قدم اليهود خدماتهم لفائدة القنصليات الأوروبية، للعمل فيها كمترجمين ووكلاء، كما

= Vajda, *Recueil de textes*, 100 .

92- انظر:

Mugnier, "Relation d'un voyage," 368-69.

كان اليهود هم الذين يستضيفون البعثات الدبلوماسية الأوروبية، عند زيارتها لبلاط السلطان.[93]

وعلاوة على ذلك، لم تكن الشؤون القنصلية ممثلة، في سنوات العشرين من القرن التاسع عشر، من قبل الأوروبيين إلا في طنجة والصويرة. في حين، تولى المغاربة اليهود، في المقام الأول، القيام بمهام النواب القنصليين في بقية المراسي. ومن المفارقات الساخرة، أن إسبانيا التي ظلت فيها محاكم التفتيش سارية المفعول، والتي لم يكن يُسمح فيها بعد لليهود بالإقامة، قد اتخذت نوابها القنصليين في المغرب من اليهود. وفي هذا الصدد، شغل شقيق مايير مقنين وشريكه التجاري مسعود، منصب الوكيل القنصلي لإسبانيا والبرتغال في الصويرة، حتى وفاته سنة 1831.[94] وفي سياق الجهود الرامية إلى تركيز التجارة في الجديدة، لم يتردد القنصل البريطاني دوگلاس لحظة واحدة، في الإسراع بتعيين مايير مقنين، ممثلا قنصليا لبلاده في تلك المدينة، وذلك على الرغم مما كان يكن له من المقت والكراهية. وفي المقابل، نجد مايير ينيب عنه شقيقه شلومو للقيام بأعمال الوكالة القنصلية البريطانية في المرسى ذاتها.[95] وقبل تعيين السلطان لمايير مقنين على رأس ديوانة الجديدة، بادر القنصل الفرنسي في طنجة، إلى تعيين مقنين ممثلا قنصليا في الصويرة بعد رحيل النائب القنصلي الفرنسي، "إرضاء لجلالة الإمبراطور الذي كان يتمتع لديه بالحظوة". وفي واقع الأمر، كان النائب القنصلي الفرنسي السابق، أ.ب. كزاسيا (A. B. Casaccia)، الجنوي الأصل، "يمثل تقريبا جميع الدول في موگادور؛"[96] وبناء عليه، ربما شغل مقنين

93- نفسه، 407-8.

94- AEN, Tanger 87، 12 ماي 1831، أدي دي ليڤانتي (Addy Delevante)، إلى دي لأبُورتي (بالإيطالية).

95- ولم يشر دوگلاس نفسه إلى التعيين في مراسلاته مع وزارة الخارجية البريطانية، بينما فعل ذلك خلفه وليام أوريول دراموند هاي: FO 52/36، 2 يونيو 1832.

96- National Archives, Stockholm, Svenska Konsulers skrivelser 51، طنجة، 20 يونيو 1825، وقد أورده مييج في:

. Miège, *Journal de Bendelac*, 110 n. 44

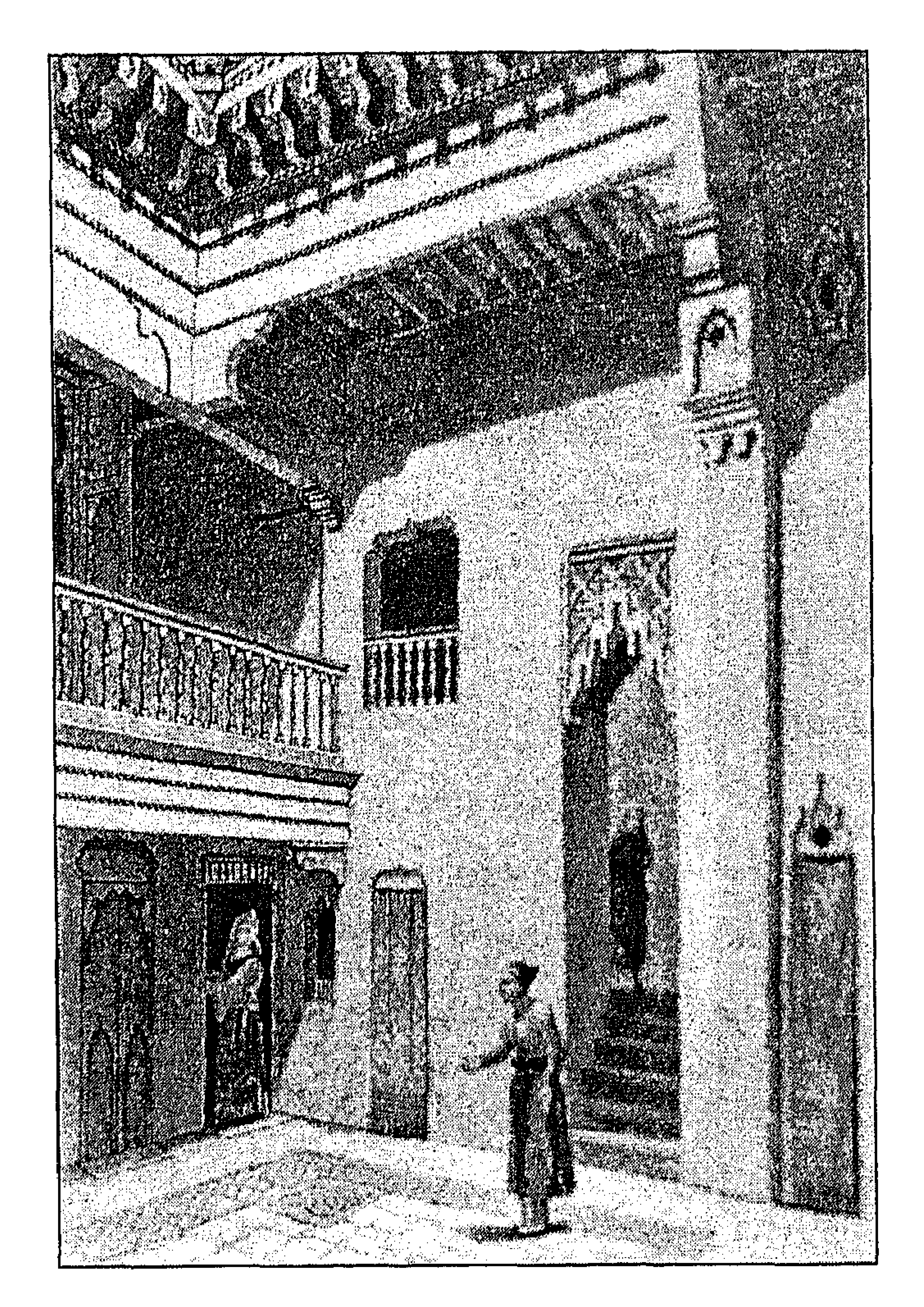
أيضا، منصب النائب القنصلي لدول أخرى، لفترات زمنية قصيرة. وعندما أصبح ماير مقنين مسؤولا عن ديوانة الجديدة، اقتدى الفرنسيون بالبريطانيين، فعينوه نائبا قنصليا لهم هناك. وفي غضون ذلك، فوض مقنين إلى شقيقه النيابة عنه، في منصب الوكيل القنصلي الفرنسي في مدينة الصويرة.[97] وكما يبدو، كانت هذه التعيينات مؤقتة، وعلى أساس الاستجابة إلى ضرورات عاجلة أملتها الظروف، ومن ثَمَّ فإنها لا تكاد تُذكر في المراسلات الوزارية. وعلى الرغم من الانتقاد اللاذع، والتقييم القاسي لشخص مقنين بضع سنوات فقط قبل ذلك من لدن السلطات البريطانية والقنصلية الفرنسية في المغرب، وذلك فضلا عما بذلته الأطراف نفسها من الجهود لتقويض مكانته المتميزة، فإن المصالح الوقتية قد سادت لتكون لها الكلمة الأخيرة أمام بقية الاعتبارات الأخرى.

إن تعيين مقنين بالجديدة، واختياره من قبل الدبلوماسيين الأجانب لتمثيل قنصلياتهم، قد أسهم في ضرورة ضمان الحفاظ على خدماته لدى بلاط السلطان. وعلى الرغم من وجود فراغات قليلة تتعلق بمساره، فمن الواضح أن تعيينه في الجديدة، لا يعني أنه ظل قابعا في مرساها. وفي سنة 1826، نجده في مراكش منهمكا في تقديم خدمته للسلطان. وأثناء وجوده بمراكش في أواخر صيف 1826، ومطلع خريف السنة نفسها، رُفقة طبيب بريطاني احتاج السلطان إلى خبرته، كتب القبطان البريطاني بوكليرك (Beauclerk)، عن مقنين متهكما:

> إن السيد ماكْنِينْ (Mr. Macnean)، الذي أسماه ترجماننا مقنين العظيم قد جاء لزيارتنا، وبصحبته صديق وخادم نمام: فقال لنا بطلاقة كبيرة إنه لمن دواعي سروره أن يستمتع بالنظر إلى طلعتنا هنا، وأنه عاش

---

[97]- AEP,CCC Maroc 29، 6 ماي 1826 سوردو. وقد بقي مجموع الأرشيف وخاتم القنصلية الفرنسية في دار مسعود إلى حين تعيين أدي دِي لأبُورتي نائبا قنصليا في عام 1828، في: Miège, *Journal de Bendelac*, 529



اللوحة 19: فناء الدار في بيت سكني يهودي بتطوان، مأخوذة عن:
J. Taylor, *A Picturesque Tour in Spain, Portugal, and along the Coast of Africa, from Tangiers to Tetuan* (Paris: Published by Robert Jennings, 1827).

وجاء في النص أن الشخص الذي يدير وجهه للمشاهد هو "اليهودي المسن أبو درهم، النائب القنصلي لفرنسا." وكان أبو درهم هذا أحد المنتمين لأسرة ريادية من الأعيان والحزّانات اليهود بتطوان.

سنوات عديدة في لندن، حيث ذهب إليها مع شقيقه، مبعوثا من سلطان المغرب إلى بلاط سانت جيمس بصفته وزيرا للسلطان. ثم أنهى كلامه مؤكدا لنا حسن نواياه تجاهنا، ورغبته في أن يخدمنا تحت إمرة السلطان، الذي كانت علاقته بجلالته على حد العبارة التي استخدمها:

["سمن على عسل"][98].

وكان الكاتب ميالا بالفعل، للنظر إلى اليهود باعتبارهم مُخادعين ومُحاتلين. إذ تمكن يهودي اسمه يعقوب، ادعى بأنه مبعوث من قبل السلطان لتزويد الزوار البريطانيين بحاجياتهم، "وجمع مصاريفها من كافة أفراد الطائفة"، من إقناع البريطانيين بخفض نفقاتهم، بدعوى انتشار الفقر لدى طائفة اليهود. غير أن الزوار المعنيين ومعهم السلطان أيضا، سرعان ما علموا في وقت لاحق، أن اليهود خدعوهم. لأنه كان من المقرر تسديد السلطان للنفقات التي لم يتوان يعقوب أيضا عن تضخيم أرقامها.[99] ثم أضاف بوكليرک:"من أعلاهم شأوا إلى أدناهم مرتبة؛ من السيد مقنين العظيم، الذي قاد عربته من أربعة خيول في لندن، فأصبح قاب قوسين من الإفلاس مُتسببا في خراب الآخرين، وصولا إلى التافه يعقوب، المزود لنا بالمؤونة، الذي كان قد خدع السلطان وخدعنا نحن أيضا، فضلا عن إخوانه في الدين، إن أمثال هؤلاء هم اليهود."[100] ومع ذلک، لم يجد بوكليرک بدا من الإقرار بأن مقنين بادر بمجرد ما تعافى السلطان من سقمه، إلى إقامة وليمة فاخرة على نفقته الخاصة في رياض سلطاني.[101]

لكن الحاجة ظلت ماسة لخدمات ماير مقنين، في إطار الجهود الرامية إلى إحياء تجارة الجديدة. ورغبة منه في تفعيل هذه الفكرة التي ظلت

---

[98]- Beauclerk, *Journey*, 151، جاءت العبارة هنا في الأصل الإنكليزي محيلة على سياسيين بريطانيين شهيرين ومتنافسين إلى أقصى الحدود، وهما وليام بْيتْ (William Pitt)، وتشارلز فوكس(Charles Fox)، اللذان حاولا دوما التنافس بمهاجمة بعضهما البعض في مواضع السلطة. وقد توفي كلاهما في سنة 1806 ثم دُفِنا إلى جوار بعضهما في الوست منستر أبي(Westminster Abbey). وقد جازفنا، احتراما للسياق المغربي والعربي، باستعمال هذه العبارة العربية المعروفة بين شولتين ومعقوفتين لضرورة التعريب. ويمكن أيضا أن تصح في السياق نفسه العبارات الدارجة الشائعة مثل: ("ديالنا في ديالنا"، أو: بْحالْ- بْحال، أو: هُوَ- هُوَ، إلخ...).

[99]- نفسه، 153-54.

[100]- نفسه، 247.

[101] - نفسه، 173.

تخامره، أرسل المولى عبد الرحمن مقنين إلى إنكلترا ، في أواخر سنة 1826، على أمل النجاح في اجتذاب التجار البريطانيين، إلى المرسى المذكور. وعلى الرغم من كونه في مرحلة متقدمة من السن، فقد ركب مقنين متن السفينة إلى لندن، في مهمته الدبلوماسية الأخيرة لفائدة السلطان.

الفصل السابع

المبعوث غير المرغوب فيه

الفصل السابع

المبعوث غير المرغوب فيه

رَدَّ البريطانيون بامتعاض مشوب بالاستعلاء، على تعيين ماير مقنين سفيرا إلى بلاط سانت جيمس. ولكن تصميم السلطان المولى عبد الرحمن على تعيين مقنين، قد كان مُسبقاً موضع جدلٍ كبير، بسبب لائحته الطويلة من الديون غير المستوفاة في العديد من كبريات المدن، ولا يدل فقط على تصور مختلف تمام الاختلاف للبروتوكول، بل ينم أيضا عن حضور باهت، وفي غاية الضعف للمغرب في أوروبا. وبينما كانت جميع الدول الغربية الكبرى، والعديد من مثيلتها الصغرى، مُمثلة بقنصليات في طنجة والصويرة، وأحيانا في غيرها من المراسي البحرية الأخرى، لم يكن المغرب يتوفر عمليا، على أي مُنشأة قارة، لتمثيله في أي من بلدان أوروبا الغربية، التي تربطه بها علاقات دبلوماسية أو تجارية. وفي المناسبات القليلة، التي عين المغرب خلالها نوعا من الممثلين المقيمين في بلد مسيحي، يشغل هذا المنصب، عادة، أحد اليهود، غير أن طبيعة المهام المسندة إليه وكذا طبيعة علاقاته بالتحديد مع المخزن، تظل غامضة وقابلة للمساومة. وفي إطار الجهود التي بذلها المولى عبد الرحمن لتجديد المعاهدات مع الدول الأوروبية، تم تداول موضوع فتح بعض القنصليات المغربية القليلة في أوروبا، فكانت هناك محاولة قصيرة الأمد، لإقامة قنصلية في مرسيليا يُمثِّل فيها المغرب من قِبَلِ يهودي.[1]

---

[1]– في سنتي 1828 و 1835، تم تعيين كلا من هارون بن إسحاق إسرائيل (Aaron ben Isaac Israel)، ونسيم كوهين سلال (Nessim Cohen Solal)، غير أن ذلك كان مثارا للاعتراضات، بدعوى أن المسلمين قد يصبحوا خاضعين للاختصاصات القضائية لأحد اليهود. =

وكانت البعثة المغربية الوحيدة التي أنشئت في هذه الفترة، بدرجة ما من الاستمرارية، موجودة في جبل طارق، حيث مثل السلطان فيها قنصل عام، هو اليهودي المغربي يهودة بَنْ عَلّيلْ (Judah Benoliel)،"واحد من أعظم التجار جدارةً بالاعتبار، وأقصاهم ثراء على الساحة."[2] وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر، كان بَنْ عَلّيلْ، هو قطب الرحى في علاقات المغرب السياسية والتجارية مع أوروبا. ولم يقتصر على الاضطلاع بدور الوسيط الأساسي بين البريطانيين والمغاربة، بل ساهم أيضا بفعالية، في التفاوض على عقد معاهدات مع سردينيا ونابولي والنامسا. وكانت علاقاته متينة مع هارون نُونِيزْ كاردُوزُو (Aaron Nunez Cardozo)، القنصل اليهودي الذي مثل تونس والجزائر في جبل طارق. وفي سنة 1828، فكر المخزن مليًّا في إمكانية تعيين بَنْ عَلّيلْ قنصلا للمغرب في مرسيليا. وفي جبل طارق، قام بدور الوسيط بين أعضاء الطائفة اليهودية والسلطات الحاكمة، ثم تدخل بالمغرب في قضية اللاجئين السياسيين الإسبان بطنجة. وتمكن بَنْ عَلّيلْ،

= AEN, Tanger 82, "Correspondances et notes relatives aux projets conçus par le Sultan de créer un consulat marocain à Marseille, " 1827-1835.

ظهيران صدرا في 23 ذو القعدة 1243 = 6 يونيو 1828، و في 27 صفر 1251 = 24 يونيو 1835، انظر:

Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830-1894*, 4 vols. (Paris: Presses Universitaires de France, 1961-63), 2 :89.

ويشير مييج أيضا إلى مكلف بالأعمال كان مُعتمدا لدى بلاط طورينو ويقيم في جنوة، لكنه لم يكن واضحا على مستوى مصادره، كما أنه لم يحدد الفترة التي استغرقها تعيينه. وكتب عنه بأنه كان "باهت الحضور إلى درجة توارى معها عن الأنظار دون أن يثير غيابه انتباه أحد"(29). وأشار في موضع آخر إلى "يهودي مودينا (Modena)، الموجود في جنوة، القنصل الوحيد الآخر [إلى جانب بن عَلّيلْ المعتمد في جبل طارق] المعتمد رسميا في أوروبا." ويظهر اسمه في بعض السجلات القنصلية، لكنه نادرا ما يظهر في أرشيفات الدولة بطورينو، انظر المؤلف نفسه:

Jean-Louis Miège, *Chronique de Tanger, 1820-1830: Journal de Bendelac* (Rabat: Editions La Porte, 1995), 36 n. 23, 319-20 n. 58.

[2]- انظر:

Arthur de Capell Brooke, *Sketches in Spain and Morocco* 2 vols. (London: Henry Colburn and Richard Bentley, 1831), I:132; G. Beauclerk, *Journey to Morocco* (London: Printed for Poole and Edwards, etc., 1828), I.

من جمع ثروة طائلة، بفضل عملياته التجارية الواسعة النطاق، مع أهم المراسي المغربية والمتوسطية. وقُدرت الثروة التي خلفها عند وفاته، بسبعة عشر مليون فرنك.[3]

وتكمن أهمية دور بَنْ عَلّيلْ الرسمي والاستثنائي القار، في كونه مطلوبا لضرورة حيوية، لا علاقة لها بتمثيل مصالح الرعايا المغاربة في صخرة جبل طارق، (لأن جل اليهود المغاربة ممن عاشوا هناك حرصوا على أية حال على التحول إلى رعايا بريطانيين)، بل ليكون بمثابة البنكي أو المصرفي، المسؤول عن مباشرة شؤون النقد الأجنبي لحساب المخزن. ولما كان الريال الإسباني عملة صعبة، باتت مطلوبة بكميات متزايدة للتجارة مع أوروبا، اعتُبر جبل طارق من الناحية الجغرافية، في وضعية جيدة لاتخاذه مركزا لمعاملات المغرب المالية. وبحكم دور المغرب كمزود للحامية العسكرية البريطانية بالمؤونة، فقد نشطت حركة دائبة للنقل البحري مع طنجة. وتُنقل المسكوكات الذهبية بحرا من المغرب إلى بَنْ عَلّيلْ، لتحويلها بصرف الريال الإسباني. ويمكن نقل مستفادات المراسي، وعائدات الضرائب المُحَصَّلة في أقاليم المغرب الشمالية، إلى العاصمة الجنوبية في مراكش، بواسطة بَنْ عَلّيلْ في جبل طارق، الذي يتولى نقل المال إلى الصويرة.[4] ولا تستغرق مدة الارتحال من الصويرة إلى مراكش سوى أياما قليلة، وذلك مقارنة مع الرحلة البرية الشاقة جدا، والمحفوفة بالمخاطر انطلاقا من طنجة. كما كان بَنْ عَلّيلْ في وضع جيد، يسمح له بشحن بعض السلع المطلوبة في المغرب من قبل السلطان -مثل المنسوجات أو الحبوب إبان الجفاف-، أو بعقد صفقات لشراء السفن.[5]

ويعكس افتقار المغرب أيضا لتمثيليات في الخارج، مدى تفاوت

3- Miège, *Journal de Bendelac*, 17, 115 n. 60, 203-4 n. 145, 470 n. 12; Idem, *Le Maroc et l'Europe*, 2: 89 n. 3.

4- Miège, *Journal de Bendelac*, 125, 156, 158, 159, 338.

5- Ibid, 157, 330 n. 5, 337-38 n. 23.

ميزان القوى، بين العالم الإسلامي وأوروبا الغربية. وقد بادرت الدول الأوروبية، منذ عدة قرون، إلى إنشاء سفارات وقنصليات لها في البلدان الإسلامية، في إطار ما عُرف في الشرق، لدى الإمبراطورية العثمانية بنظام "الامتيازات الأجنبية"، ومُفاده: عقد اتفاقيات وتسويات، تتيح للأجانب إمكانية الإقامة، وممارسة التجارة، في مختلف أرجاء الإمبراطورية، مع التمتع بحقوق السيادة والتشريع، خارج نطاق التشريع الوطني. وأبرم المغرب من جهته أيضا، معاهدات شبيهة مع الدول الخارجية، تمنح للأجانب حقوقا مماثلة تماما، وتتولى القنصليات المفتوحة فوق أرضه أمر حمايتها. وفي هذا السياق، تم التعاقد مع الإمبراطورية العثمانية والمغرب، على شروط تسمح للقنصليات الأجنبية، بإصدار بطاقات الحماية للوكلاء المحليين، الذين يستفيدون هم أيضا، من حماية الدول الأجنبية. واعتبرت الإمبراطورية العثمانية والمغرب تلك المعاهدات، ضرورية لتسهيل المبادلات التجارية، غير أن نظام الامتيازات المعروف في المغرب بالحمايات القنصلية، ما لبث أن أصبح يمثل خلال القرن التاسع عشر، قوة لزعزعة الاستقرار، بحكم اعتماده وسيلة للتمكن من الاختراق التجاري، والذي غالبا ما تم تحقيقه على حساب التجار المحليين. وانتشر بسط نظام الحماية القنصلية على الوكلاء من أهل البلد، فطبعته التجاوزات على نحو تدريجي، كلما احتدمت المنافسة بين الدول الأجنبية لاقتحام أسواق جديدة، وكلما ازدادت لهفة سكان البلاد، للحصول على حماية القنصليات. وأصبح هذا الوضع يمثل تحديا مباشرا لسلطة المسلمين وسيادتهم، خاصة عندما اتضح بأن العديد من السكان المحليين الحاصلين على بطاقات الحماية، هم من اليهود. ومما يبعث على السخرية، هو أن يكون هؤلاء اليهود، هم نفس الأفراد الذين كانت الدولة الإسلامية مُلزمة بحمايتهم.[6]

---

[6]- انظر محمد كنبيب:

وبينما نصت مختلف المعاهدات المبرمة بين المغرب والدول الأوروبية، على حق الأجانب في التمتع بحقوق التشريع، خارج نطاق التشريع الوطني فوق التراب المغربي، فإنه لا وجود لأية مواد مماثلة، تتيح الحقوق نفسها لصالح المغاربة في الخارج. وفي مختلف أرجاء العالم الإسلامي، حيث يعيش بعض المغاربة، فإن الشريعة الإسلامية لا تعتبر ذات صبغة ترابية أو محلية (أي أنها تتجاوز الحدود السياسية)، ومن ثَمَّ لا حاجة للمغاربة إلى حقوق التشريع سابقة الذكر. ولم يكن هناك سوى ثلة من الممثلين الدبلوماسيين المغاربة، المقيمين دوما في البلدان الخارجية، فكان حضورهم مقصورا في الغالب على المراسي الموجودة في الطريق إلى مكة، في تونس ومالطة والإسكندرية والقاهرة.[7] ولا تُعرف بالضبط طبيعة المهام التي كانوا يضطلعون بها هناك، غير أن الراجح هو اهتمامهم أساسا بمعالجة بعض القضايا الناجمة عن السفر إلى الديار المقدسة. ولا توجد أي مقتضيات في نصوص المعاهدات، تخص موضوع إقامة بعثات مغربية دائمة في البلدان الأوروبية، ويُحتمل أن كلا الطرفين، ربما انتابهما نوع من النفور حول هذه المسألة، مما أفضى إلى تحاشي تسطير الترتيبات الضرورية لذلك. و على أية حال، فقد كان الحضور الضئيل لعدد الرعايا المسلمين داخل بلدان العالم المسيحي، سببا في تفادي الحاجة إلى التمثيل القنصلي في البلدان الأجنبية. إن المغرب لم يعرف في السابق وجود بحرية تجارية، وربما أمكن بصعوبة الحديث عن وجودها حتى عند الإمبراطورية العثمانية ذاتها؛ لأن الدول الأوروبية، أو الولايات المتحدة بين الفينة والأخرى، هي التي كانت تتولى أمر القيام

= Mohammed kenbib, *Les protégés: contribution à l'histoire contemporaine du Maroc* (Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996), 29-40.

[7]- مصطفى بوشعرة، الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280-1311/ 1865-1894، 4 أجزاء، (الرباط، المطبعة الملكية، 1984-89)، I : 58.

بمعظم أعمال النقل التجاري البحري. وخول هذا للأوروبيين فوائد جمة واضحة، ومن ثَمَّ فإنه ليس من المثير للاستغراب، أن يكون المغرب قد حاول قدر الإمكان إدارة شؤونه الدبلوماسية فوق أرضه، وكثيرا ما تحقق له ذلك على حساب نكد الممثلين الأجانب، لأن الأوروبيين وجدوا أنفسهم، أمام ضرورة التعامل في هذا المجال، مع القوانين التي وضع السلطان قواعدها.

وفضلا عن ذلك، اقتصر السفر إلى أوروبا على عدد ضئيل من التجار المسلمين. والاستثناءات في هذا الباب معروفة جدا، وكثيرا ما تظهر تعليقات في شأنها على أعمدة الصحافة، أو لدى القنصليات الأجنبية. وفي سنوات العشرين من القرن التاسع عشر، كان أحد هؤلاء التجار المسلمين هو الحاج أحمد أحرضان، التاجر السلطاني، وأمين المستفادات، وأمين بيت مال المخزن، الذي سافر إلى مرسيليا، حيث كانت تربطه أعمال تجارية مع إسحاق إسرائيل (Isaac Israel)، ثم ذهب إلى لندن، ونابولي، وجبل طارق، فقاديس.[8] وسافر من فاس نفر قليل من التجار المجترئين إلى لندن ومنشستر، وربما قصدوا أيضا وجهات أخرى قليلة في أوروبا، خلال القرن التاسع عشر. أما بالنسبة للأغلبية الساحقة، فقد كانت القارة المسيحية الممتدة في اتجاه الشمال، أرض لم تُكشف بعد، ممنوعة، وغير معروفة.

ولما كان المغرب، على غرار بقية الدول الإسلامية، نادرا ما توفرت لديه قنصليات دائمة، فإنه كلما جرت المباحثات الدبلوماسية خارج أرضه، إلا وأسند أمر مباشرتها إلى مبعوث خاص ينتخبه السلطان.[9] وحين كانت قيادة مثل هذه البعثات الخاصة تُسند إلى المسلمين، يتم اختيارهم من بين الشخصيات

8- Miège, *Journal de Bendelac*, 75-76 n. 103, 330 ، كان أحرضان أمينا بديوانة مرسى طنجة في سنوات العشرين من القرن التاسع عشر، (94، 153) ثم "أمينا لبيت المال" (159).

9- **صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا، 1845-1846**، دراسة وتحقيق سوزان ميلار، عرب الدراسة وشارك في التحقيق خالد بن الصغير، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 2، 1995)، ص 25.

البارزة والثرية القريبة من المخزن، والقادرة على تحمل نفقات السفارة.[10] وفي الماضي، كان التجار اليهود يُطالبون بالمساعدة على تمويل البعثة. وفي 1789، حينما وقع الاختيار على الطاهر فنيش ومحمد برگاش، للتوجه في سفارة إلى هولندة، طُولب مردخاي دي لاَمَارْ (Mordecai de la Mar)، بتزويدهم بخمسة وعشرين ألف ريال إسباني، بواسطة أخيه الموجود في أمستردام. وتلقى تجار الصويرة أوامر بأداء تكاليف عبور المبعوثين إلى أوروبا.[11]

ولا تعني هذه الملاحظات، أنها توحي بكراهية المسلمين للسفر في حد ذاته. ويعني السفر في الثقافة الإسلامية، وسيلة للربط بين أعضاء الأمة الإسلامية الكبرى، بواسطة الحج إلى البقاع المقدسة في الحجاز، أو عبر الدراسة في المراكز العلمية الإسلامية الكبرى.[12] أما السفر إلى العالم المسيحي، فينطوي على مشاكل أكثر تعقيدا، بحكم أن الرحلة من هذا القبيل تمثل "انقلابا (...) وسفرا إلى غير المقدس والمدنس."[13] ومن ثَمَّ، فإن توجيه البعثات المسلمة، للحضور في الأجواء السياسية لما يسمى "دار الكفر"، يحتاج أيضا لتبرير شرعي من جانب العلماء، بالاستناد إلى مبدإ "مصالح الأمة"، لخلق نوع من الرابط بين المسلم المسافر والحج المقدس.[14] وتكون تلك السفارات ذات طبيعة رسمية دون مُوارَبة، والهدف من البعثة واضح كل الوضوح.

---

[10] - نفسه، ص26-29.

[11] - FO 52/8، طنجة، 21 غشت 1789، ماترا (Matra).

[12] - انظر:

Abderrahmane EL Moudden, "The Ambivalence of *Rihla*: Community Integration and self-Definition in Moroccan Travel Accounts, 1300-1800" in *Muslim Travelers: Pilgrimage, Migration and the Religious Imagination*, ed. Dale F. Eickelman and James Piscatori (Berkeley: University of California Press, 1990), 69.

[13] - صدفة اللقاء مع الجديد، 69-70.

[14] - صدفة اللقاء مع الجديد، 70-71.

وحين تتم مباشرة المباحثات والدبلوماسية في أوروبا بوساطة اليهود المغاربة، فإن وضعيتهم الرسمية يكتنفها الكثير من الغموض، كما هو الشأن مع بعثة مايير مقنين إلى لندن في سنة 1827. ولسبب وحيد، كثيرا ما كانت مثل تلك البعثات تُحاط بما يكفي من الكتمان، لأنه من الصعب جدا التوفيق بين فكرة اليهودي الذي يمثل مصالح الدولة الإسلامية، ومفهوم الحج المقدس الذي يقوم به المسلم. وبناء عليه، لا داعي للاستغراب أمام ندرة المعطيات المتعلقة بموضوع اليهود، المبعوثين في مهام سفارية إلى الخارج، في الأرشيفات المخزنية. وفي هذا الصدد، لم يتم العثور على أي إشارة تخص مقنين، سواء أفي الوثائق المغربية أم في الحوليات المتعلقة بالفترة. على أن هناك شك قليل في استخدام اليهود كوسطاء لا غنى عنهم لفائدة المخزن، لأن سفر المسلمين إلى أوروبا، ينطوي على مشاكل عويصة. وبما أن اليهودي يعتبر مُسبقا في عداد الكافرين، فإنه لن يخشى بالتالي على نفسه، الوقوع في الفساد من جراء قذارة الغرب ودنسه.

وكان اليهود الذين يخدمون سلطان المغرب في الخارج، من الرجال الأثرياء، ممن مازجوا بين الدبلوماسية وممارسة الأعمال التجارية لحسابهم الخاص. ومع ذلك، كثيرا ما يتعمد السلطان إحاطة طبيعة بعثاتهم إلى الخارج بالغموض. ومما يزيد الأمر تعقيدا، هو أن اليهود المغاربة، كثيرا ما تكون لديهم روابط في الخارج، إما أسرية تجمعهم مع أعضاء عائلاتهم المقيمة في البلدان الأجنبية، وإما علاقات مع حكومات الدول التي يُعتمدون لديها. وتزيد حدة التعقيد أكثر فأكثر، حينما يكون أولئك اليهود، من بين الحاصلين على حقوق الإقامة في بريطانيا، كما هو الحال مع مقنين، أو من بين الحاصلين على الجنسية، كرعايا بريطانيين، كما هو الحال مع يعقوب بن يَدَّر(Jacob Benider)، الذي تم إرساله إلى لندن في سنة 1772، للتباحث مع البريطانيين في قضايا مختلفة. ويبدو أن بن يَدَّر الذي سبقت له الإقامة في جبل طارق، كما قدم

خدماته للبريطانيين، بصفته أول نائب قنصلي يمثلهم في مرسى الصويرة الجديد، وبصفته ممثلا لهم أيضا في أكادير وأسفي، قد فشل في الحصول على مقابلة رسمية، في بلاط سانت جيمس، ولم يُعترف به سفيرا مغربيا، بحكم كونه أحد الرعايا البريطانيين. ولم يحالفه النجاح، إلا في الحصول على جزء من مستحقاته عن الخدمات التي أداها لفائدة البريطانيين.[15] وعلى غرار مقنين، كان بن يَدَّر صاحب ثروة، ولديه عقارات في الصويرة، وبطريقة مماثلة كانت سمعته موضع ارتياب لدى السلطات البريطانية، التي اتهمته بالقيام بأنشطة غير سليمة يشوبها الخداع والتدليس.[16]

وفي الوقت الذي عُين فيه مقنين للاضطلاع بآخر مهماته لفائدة المخزن، فإن الدعاوي المرفوعة ضده لابد وأنها كانت معروفة حق المعرفة لدى السلطان. ويبدو أن ديونه المتراكمة في لندن ومرسيليا وليڤورنو، بلغت في هذا التاريخ ما قدره حوالي 100.000 جنيه إسترليني. وفي جبل طارق، صدرت ضده أوامر بالحبس، كما أصدرت في حقه المحكمة التجارية بمرسيليا حكما بأداء 25.000 بَيَّاستر. وعلى الرغم من جسامة هذه المطالب، واصل مقنين مباشرة أعماله التجارية مع لندن ومرسيليا، بواسطة قريبه المدعو مسعود بِّنطو

---

[15] – SP 71/21، 7 غشت 1772، 28 دجنبر 1772، بن يدر (Benider)، إلى آرل أوف روشفورت (Earl of Rochefort). قرر البريطانيون تعيين بن يدر في الصويرة حين اتضح لهم بأنها مرشحة لتصبح المرسى الأساسي للبلاد. FO 52/2، جبل طارق، 19 ماي 1770، 17 غشت 1770، ج. سامبسون (J. Sampson). وبقي بن يدر في لندن، وفي 1784، التمس من الحكومة البريطانية السماح له بالعودة إلى جبل طارق. وجاء تقديمه لطلبه هذا قبل تعيين البرلمان لمفوضين من أجل العمل على تعويض العناصر الموالية لأمريكا (AO 13/79)، وقد نشره سيسيل روث:

Cecil Roth, "Jacob Benider: Moroccan Envoy at the Court of St. James (1772)," *Miscellanies of the Jewish Historical Society of England* 2 (1935): 84-90.

وقد عُين سفير مسلم إلى إنكلترا في سنة 1773 وهو سيدي الطاهر فنيش. FO 52/3، جبل طارق 3 غشت 1773، لودجي (Logie).

[16] – FO 52/3، جبل طارق، 12 أبريل 1773، 13 ماي 1773، لودجي؛ انظر:

George Høst, *Histoire de l'Empereur du Maroc Mohamed Ben Abdallah*, trans. F. Dagaard and P. Gailhanou (Rabat: Editions La Porte, 1998; first published in Danish in 1791), 66-67.

(Masud Pinto). وفر هذا الأخير من إنگلترا سنة 1825، فتابعه أصحاب الديون، ثم بذل القنصل البريطاني في طنجة، محاولة غير موفقة للقبض عليه في جبل طارق، لأن الشروط القانونية، لم تتوفر لبلوغ تلك النتيجة، في غياب وكيل يمثل الدائنين اللندنيين. وفي المغرب، اعترف القنصل بعدم جدوى أي مبادرة، بينما رفض السلطان باستمرار، اتخاذ أي إجراء ضد مقنين، على الرغم من التدخلات المتكررة للأوروبيين.[17]

> ... قام بِّنطو مع عمه مايير مقنين، المدين بما يزيد عن مائة ألف جنيه إسترليني في إنگلترا وفرنسا وإيطاليا، خصوصا من أجل بضائع تم الحصول عليها بطرق خداعه المعهودة، فبعد تقديم هدايا كثيرة إلى الإمبراطور، أو بعبارة أخرى بعد إرشاء جلالته حتى يصبح طرفا في عمليتهم الاحتيالية، أمنوا بهذا أنفسهم بوضعها تحت حماية جلالته من كل مسؤولية، فلم يتكرم بالإجابة على أي من رسائلي التي التمست فيها عدله بالمناسبة.[18]

ومهما كان من ذلک كله، فقد أصدر المولى عبد الرحمن، بتاريخ 25 أكتوبر 1826، ظهيرا وجهه إلى الملک جورج الرابع (George IV)، يعين فيه مقنين سفيرا إلى إنگلترا. وجاء في نص الظهير المترجم ما يلي:

> الماسک به، المنحاش لجانبنا، ممار بن مقنين، واحد من تجارنا وخادمنا القاصد إلى بلدكم، والذي نوصي عليه جلالتكم، ليكون له الاحترام والحماية من جميع ولاتكم وخدامكم من أي تكليف أو منع

---

[17] - انظر: Miège, *Le Maroc et l'Europe*, 2: 40-41, 142,184, 3 :187، FO 52/24، 29 نونبر 1823، طنجة، دوگلاس؛ FO 52/26، 17 يونيو 1825، طنجة، دوگلاس؛ FO 52/28، 22 صفر 1239=28 أكتوبر 1823، السلطان المولى عبد االرحمن إلى الملک جورج الرابع.

[18] - FO 52/26، 17 يونيو 1825، طنجة، دوگلاس؛ FO 95/166، داونين ستريت (Downing Street)، 23 شتنبر 1825، ر. وو. هاي (R. W. Hay)، إلى أ. گليني (A. Glennie)، سميث (Smith)، گريفيت (Griffith)، وريتشاردسون (Richardson).

لقضاء أغراضه، بمثل ما نقوم به من العناية والوقر لخدامكم ورعاياكم الوافدين على مخزننا.[19]

وبطبيعة الحال، فإن النص المترجم من قبل مصالح الخارجية البريطانية، والذي اعتمدناه في الترجمة العربية أعلاه، يختلف قليلا عن النص العربي الأصلي للظهير. وعلى سبيل المثال، فإن الترجمة الحرفية لديباجة الظهير قد تكون هكذا:"هذا الذمي مايير بن مقنين، من تجار أهل ذمتنا المتعلق بخدمتنا قد كلفناه بقضاء أغراضنا وأمورنا في جميع الآفاق." والحماية شيء مطلوب بالفعل من أجل مقنين، الذي تم تعيينه في النص العربي الأصلي من الظهير الرحماني في مرتبة سفير لدى جميع الدول. وإن التوكيد على لفظة "الذمي"، هو أكثر من مجرد كليشية، أي صيغة مبتذلة، ومن شأنها أيضا الإشارة على وجه التخصيص إلى أحد الرعايا اليهود (لأن استعمال تلك اللفظة مقصور في المغرب على اليهود دون غيرهم) الملحقين بحاكم الدولة الإسلامية، والتابع الخنوع فعلا إلى الدولة. وتستحضر اللفظة نفسها معنى الملكية، مع إمكانية التعرض السريع للتأثر؛ وبالتالي فإن الحماية الرسمية للسلطان، تجعل اليهودي يصبح من الناحية النظرية، منيعا فلا تنتهك حرمته. ولا يمكن تقديم حماية من الصنف نفسه إلى مسلم يوجد في خدمة السلطان.

وبعد وقت قصير من تعيين مقنين، وقبل انطلاقه في رحلته إلى إنكلترا، سعى أحد كبار دائنيه، وهو روبر بورشال (Robert Burchal)، إلى الحصول على تدخل من الحكومة البريطانية لتحصيل ديونه.

كان مايير مقنيين منذ مدة غير بعيدة تاجرا في لندن، يتاجر أساسا مع الأراضي الخاضعة لإمبراطور المغرب- وقد استلف مني منذ بضع

---

[19]- FO 52/28، 25 أكتوبر 1826، السلطان المولى عبد الرحمن إلى الملك جورج الرابع (النسخة الأصلية بالعربية وترجمتها إلى الإنكليزية).

سنوات خلت، مبالغ مالية بالحساب المثبتة صحته (بما في ذلك الفائدة) تصل إلى 17146.1.8 جنيه إسترليني. وهو الآن مقيم بالأراضي سابقة الذكر، وبلغني أنه قادر على أداء دَيْني، على الرغم من أنني لا أستطيع الحصول منه على شيء جوابا على طلباتي المتكررة في الموضوع."[20]

وتابع بورشال إلحاحه على المطالبة بحقوقه لدى وزارة الخارجية البريطانية، فقدم شروحا مستفيضة عن طبيعة دعواه، مع الإتيان بشهادة عدلية، تضمنت تفاصيل الدين المتعاقد عليه مع مقنين. ويبدو أن هذا القضية تعود إلى سنة 1808، حينما فوض المخزن لمقنين أمر شراء السفينة الشراعية ذات الصاريين المسماة "أرثور" (Arthur)، من الحكومة البريطانية. غير أن مقنين لم يُزود بالأموال الكافية لشراء السفينة المذكورة، فوافق بورشال على منحه قرضا، ثم أدى لفائدته، إلى مكتب إدارة البحرية البريطانية 5.128 جنيها إسترلينيا. "وآمل سيدي اللورد من سرد التفاصيل أعلاه، أن تميلوا إلى الاعتقاد، بأن القضية تستحق مبادرة الحكومة البريطانية إلى التدخل فيها بسلطتها، وذلك على الأقل، بخصوص الـ 5128.5£ المؤداة إلى إدارة بحريتنا، بالإضافة إلى الفائدة المترتبة عن المبلغ نفسه، إن لم يشمل ذلك مجموع الدين البالغ 17146.1.8£."[21] وأخبرت الخارجية البريطانية بورشال أكثر من مرة بعجزها عن التدخل لصالحه لدى المخزن.[22] "أود إخباركم بأن الظاهر بخصوص دعواكم المرفوعة ضد اليهودي المغربي مقنين، أنها ترتبت عن صفقة تجارية خصوصية، غير مدعمة بأي بينة أخرى

20- FO 52/28، رقم 9،ماينسين لاين (Mincing Lane)، 28 نونبر 1826، روبر بورشال (R. Burchall)، إلى إيرل باتورست. وفي وقت لاحق، أرسل بورشال حسابه مع مقنين إلى وزارة الخارجية البريطانية. FO 52/28، 10 فبراير 1827.

21- FO 52/28، 2 مارس 1827، بورشال.

22- FO 95/166، داونين ستريت ، 8 يناير 1827، ر. وو. هاي (R. W. Hay)، إلى بورشال؛ 15 فبراير 1827، ر. وو. هاي إلى الوكيل العام للملك.

غير شهادتكم (مهما بلغت درجة احترامها)، وأنه يستحيل على حكومة جلالة الملك، التدخل لصالحكم، بتطبيق مبدأ التدخل الخارج عن الاختصاص، من جانب المخزن، لإكراه مقنين على تصفية دعواكم."[23]

وتقدم المراسلات الفرنسية، تفاصيل أكثر من مثيلتها البريطانية، عن الهدف المتوخى من مهمة مقنين: "أسندت إليه مهمة إتحاف ملك إنكلترا، من عند الإمبراطور، بدَزِّينَةٍ من الخيول، و ثلاثة ضباع، وأسد، وبأن يحث جلالته البريطانية، على أن يرسل إلى مزگان [الجديدة] تجارا إنگليز لإقامة دورهم التجارية فيها، والتمتع ببعض الامتيازات."[24] ثم أضاف القنصل الفرنسي في تقريره: "وفي الاعتقاد العام لجميع القناصل، فإن الأمر لا يعدو أن يكون مصيدة لاجتذاب أولئك التجار لاستقبالهم أولا، ومضايقتهم بأية طريقة، ثم في الأخير يسلبونهم كالمعتاد." ويذهب القناصل إلى القول، بأن هناك دائما بعض الأفراد، ممن تعوزهم صحة الاستخبار الدقيق عن واقع الأمور، فيحاولون استغلال الفرص السانحة، لتحقيق بعض الفوائد، لكن في غير مصلحتهم الخاصة. وعلاوة عن ذلك، فإن الجديدة في حد ذاتها "يتعذر الدفاع عنها طوال السنة"، وأن سكانها من الميالين إلى التمرد. وكتب القنصل: "إن جميع مراسي المغرب مفتقرة إلى التجارة، ولا يدري الإمبراطور كيف يقوي مستفادات المراسي، باعتبارها مورده الوحيد والفريد، نظرا لهزالة وارداته الخارجية." ويؤكد ما جاء في تقرير القنصل الفرنسي عن مبادرة الجديدة، أحد المداخل الواردة في يومية شايي (Chaillet)، النائب القنصلي البريطاني بالصويرة، المؤرخ بسنة 1828، ومفاده أن مسعود مقنين حمل معه رسالة من السلطان إلى أخيه ماير في

23- FO 95/166، داونين ستريت، 14مارس 1827، ر. وو. هاي (R. W. Hay)، إلى بورشال.

24- AEP, CO, Maroc 2، 6 نونبر 1826، سوردو (Sourdeau).

لندن، تتضمن تعليمات إليه بدعوة التجار البريطانيين للاستقرار في الجديدة.[25]

وصل ماير مقنين إلى الصويرة في أوائل يناير 1827، ومعه أربعة خيول لبعثته المرتقبة إلى إنكلترا، ثم لفت انتباه ويلشير، إلى رغبته في العبور إلى إنكلترا، في السفينة "ميتفورد" (Mitford).[26] وعُلم في نهاية فبراير، أن السلطان وقع اختياره على مقنين، سفيرا له لنقل رسائل منه إلى لشبونة ولندن.[27] وتأكدت السفارة إلى لندن في بداية أبريل، حسب ما أورده بن دَلاَّكْ، في رسالة وجهها السلطان إلى عامل الصويرة.[28]

وحين علم البريطانيون بالسفارة الوشيكة الحدوث، كتب دوگلاس في الآن نفسه إلى وزارة الخارجية البريطانية، وإلى النائب القنصلي شايي، بعدم إصدار جواز سفر لفائدة مقنين. واعتقد دوگلاس أنه نتيجة لذلك، عدل مقنين عن فكرة الإبحار على متن المتفورد، واستأجر سفينة متجهة نحو لشبونة، والتي ربما، حسب تخمين دوگلاس، سينطلق منها مقنين إلى إنكلترا. وذكر القنصل العام البريطاني، أن رسالة من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 27 يناير 1824، قد أشارت إلى أن تعيين مقنين سفيرا، "لن تستسيغه حكومة جلالة الملك"، لكنها على الرغم من ذلك، لم ترغب في إبلاغ السلطان، لأن شكوكا كثيرة تحوم حول انطلاق مقنين في رحلته.[29] وفي بداية مارس، قام مغربي يقدم خدماته إلى البريطانيين، بصفته ترجمانا، بزيارة إلى وزارة الخارجية لرفع تقرير بخصوص سفارة مقنين الوشيكة.[30]

---

[25] - FO 52/31، 2 أكتوبر 1828.

[26] - FO 174/28، شايي (Chaillet)، إلى دوگلاس؛ Miège, *Journal de Bendelac*, 469.

[27] - Miège, *Journal de Bendelac*, 471.

[28] - Ibid, 475.

[29] - FO 52/28، 26 فبراير 1827.

[30] - FO 52/28، داونين ستريت، 12 مارس 1827.

وشرعت وزارة الخارجية في إجراء البحث، حول الشائعات المتعلقة ببعثة مقنين. وكان على دوگلاس أن يوضح للمخزن بصفة رسمية، بأن البريطانيين سيرفضون استقباله.[31] وتلقى حاكم جبل طارق أيضا، تعليمات بعدم التسليم باعتبار مقنين سفيرا للسلطان.[32] كما تلقى الموظفون في مختلف منافذ الدخول، تعليمات نصت على أنه في حالة وصول مقنين إلى أرض إنگلترا، فلابد من عدم السماح له بالتوجه نحو لندن.[33] ولما كان من الصعب الكشف عن طبيعة نوايا السلطان في هذا الشأن، ارتأى دوگلاس الوقوف على حقيقة الأمر من مقنين شخصيا، وبأن يطلعه على "العواقب التي يمكن أن تترتب عن قيامه بأي محاولة غير حكيمة، لفرض نفسه وإشعار حكومة جلالة الملك بصفته سفيرا للإمبراطور."[34] وبناء على ذلك، كتب دوگلاس إلى وزارة الخارجية بأنه قد سبق له القول لمقنين، بأنه لن يُستقبل كسفير في إنگلترا، فضلا عن أنه لن يسلمه جوازا للسفر، نظرا "لعدم توصله البتة، بأدنى تلميح من الإمبراطور، بأن سفارة من ذلك القبيل كانت قيد الدراسة." وكتب دوگلاس إلى نائبه شايي مشيرا عليه بالإحجام عن تسليم جواز سفر أو شهادة صحية إلى مقنين. وحذر القنصل مقنين، بأن ديونه المتراكمة في إنگلترا بلغت أكثر من 70.000 £، وأنه سيتم القبض عليه عند الوصول إليها. وفطن القنصل إلى أن مقنين، كان يتمنى في قرارة نفسه، أن يتم القبض عليه حقا، "لاعتقاده السخيف بأن الحكومة البريطانية ستتولى أمر تسديد ديونه، لتخليص سفير إمبراطور المغرب من مواجهة موقف مزعج من ذلك القبيل." ورغبة منه في التوصل إلى تقويض

---

31 – FO 95/164، 26 مارس 1827، باتورست إلى دوگلاس.

32 – CO 91/91، 21 ماي 1827، السير جورج داون (Sir George Don)، إلى الفايكونت گودريك (Viscount Goderich)، وهو جواب عن مراسلة 28 مارس.

33 – FO 95/166، داونين ستريت، 13 مارس 1827، ر. وو. هاي (R. W. Hay)، إلى هوب هاوس (H. Hobhouse).

34 – FO 95/164، 27 مارس 1827، باتورست إلى دوگلاس.

بعثة مقنين، كتب دوگلاس ما يلي: "سوف أبلغ الإمبراطور على يد عامل هذه المدينة الذي يمقت مقنين، بأنه ليس بالشخص الذي يمكن أن يليق استقباله في إنگلترا كسفير للإمبراطور، وأنه إذا كان الإمبراطور يضع حقا هذا الهدف نصب عينيه، فلابد وأن ينتخب لتلك الغاية واحدا من رعاياه المغاربة الجديرين بالاحترام، وليس بيهودي سيء السمعة في إنگلترا ولا يمكن استقباله فيها."[35]

وكان دوگلاس قد كتب هذا، قبل وصول الأخبار إلى طنجة، عن انطلاق مقنين في رحلته من الصويرة يوم 12 أبريل، حاملا معه، وفقا لما ورد في أحد التقارير، هدايا تتكون من ستة خيول وأربعة بغال، ومن أسد ونمر.[36] وفي الواقع، فقد أرخت مراسلة القنصل البريطاني، ببضعة أيام بعد وصول مقنين إلى محطة الحجر الصحي في ستانگايت كريك (Stangate Creek)، على متن "المتفورد" (26 أبريل 1827)، وفيها أفصح العاملون في المحطة أن مقنين، يصطحب معه خمسة من الخدم، وستة خيول عربية أصيلة (تم تعديل اللائحة شيئا ما، لكنها أكثر صحة بالنسبة للحيوانات المجلوبة كهدية).[37] وكان موظفو المحطة، قد تلقوا تعليمات سابقة، بإخبار الحكومة بوصول مقنين، "والحيلولة دون وصول أي تقارير أو أخبار غير ضرورية تتعلق بذلك الشخص إلى الشط."[38] واستمر الاختلاف بين وجهات نظر البريطانيين، بخصوص الطريقة الواجب استقباله بها. وبعثت الوزارة الأولى بدَاوْنِينْ سْتْرِيتْ (Downing Street)، أحد موظفيها ويدعى سميث، "للتأكد من الطبيعة الحقيقية، للظروف التي حل في إطارها الشخص

35- FO 52/28، 28 أبريل 1827، دوگلاس.

36- وصل الخبر بذلك إلى طنجة يوم 6 ماي: Miège, *Journal de Bendelac*, 477.

37- FO 52/28، 26 فبراير 1827، ستانگايت كريك (Stangate Creek)، ديكسون (Dixon).

38- FO 95/166، داونين ستريت، 27 مارس 1827، ر. وو. هاي (R. W. Hay)، إلى القبطان مارشال رو(Captain Marshall Ru).

المسمى مقنين بهذا البلد، واصفا نفسه بأنه سفير من إمبراطور المغرب." كما تلقى سميث أوامر بفحص أوراق مقنين، وبالتيقن من مدى صحة ادعائه صفة السفير. وكان لابد من ترجمة تلك الأوراق، لكن على سميث أن يتجنب خلق الانطباع لدى مقنين، بأن صفته كسفير يمكنها أن تحظى بالاعتراف، وأن يرفض استلام أيا من الوثائق بهدف إبلاغها إلى الملك، "لأن قبولها ربما يمنح مقنين ذريعة تبدو له ظاهريا جديرة بالتصديق فيصر على الزعم بأنه قد تم استقباله سفيرا من قبل الحكومة البريطانية." ونصت التعليمات على إخبار سميث لمقنين، أنه في حالة إصراره على اعتبار أوراق اعتماده سفيرا للسلطان سليمة، فإن الحكومة البريطانية لن تستقبله بتلك الصفة، وأنها ستعينه على العودة إلى المغرب. وإذا ما سلم بعدم مجيئه في مهمة رسمية، وأن أوراقه "لا تكتسي إلا طابع رسالة للتزكية"، فإن الحكومة لن تمانع في دخوله إلى البلاد، غير أنه لن يكون في منأىً عن أي من الإجراءات، التي يمكن أن يسعى أصحاب الديون إلى اتخاذها ضده. وفضلا عن ذلك، على مقنين الإقرار عندئذ كتابة، بتحمله النتائج التي يمكن أن تترتب عن تلك الإجراءات القانونية. وتصف إحدى الرسائل الموجهة إلى الخارجية البريطانية، اللقاء الذي تم بين سميث ومقنين في ستانگايت كريک بالعبارات التالية:

> وعندما سرت بمحاذاة السفينة التي قدم على متنها ذلک الشخص إلى هذا البلد، فإن سيدي بوبارک [مبارک]، الترجمان الذي صاحبني، قد ميزه على الفور بأنه هو اليهودي المغربي مايير مقنين. كما لفت نظري أيضا إلى سمسار يهودي من لندن هو أحد عمومة مقنين، والذي أخبرني العاملون في الحجر الصحي بوصوله من المدينة في اليوم السابق، فتم إيداعه في الحجر مع قريبه.

وبما أنه لم يكن من المرخص لي بالصعود على متن السفينة التي تقل مقنين، ألمحت له برغبتي في نزوله على متن مركب محاذ لمركبي، فاستجاب لذلك، لكنني لم أوافق على أن يكون مصحوبا بقريبه.[39]

ثم قدم لنا سميث الوصف الوحيد المعروف لمظهر مقنين العام:

إن مقنين رجل مسن، بدا بقوة على محياه، ذلك الانطباع الممزوج بالتبصر والرضوخ الذي يتسم به اليهود الأجانب بوجه عام. وقد ارتدى زيا أوروبيا، غير أنه كان بائسا ودون المستوى.

وتابع سميث وصف لقائه مع مقنين:

أردت من الترجمان أن يقول له، بأنني مرسول من قبل حكومة جلالته للاستفسار عن سبب مجيئه إلى هذا البلد.
فأجاب بأنه حامل لرسائل من الإمبراطور إلى الملك.
هل يمكنه السماح لي بالاطلاع على تلك الرسائل؟
أجاب بأن لديه أوامر بتسليمها إلى يدي الملك.
هل يعرف ما تحتويه تلك الرسائل.
أجاب لا.
عندئذ أبلغته أنه مهما كانت محتويات تلك الرسائل، لن يتم استقباله ومعاملته في هذا البلد، بصفته سفيرا للإمبراطور.
وأكد بأنه [غير مقروء].
وأردت منه أيضا، أن يدرك بأنه بالإحالة على ما جرى في مناسبة سابقة، بينه وبين القنصل العام البريطاني في المغرب، فإنه إذا ما وطئت قدماه إنكلترا، لن يحظى بالحصانة من الحبس.
قال إنه يفهم ما قلته.
ولمحت إلى وجود احتمال كامل بأن يُلقى عليه القبض.

39- FO 52/28، 27 أبريل 1827، ر. وو. هاي.

فوضع يديه على قلبه وقال بأنه راض بما قُدر عليه.

ثم سألته بناء على ذلك، عما إذا كان بطبيعة الحال يفضل العودة إلى المغرب أم أن يتوجه إلى هولندا أو فرنسا.

قال إنه يريد النزول في إنكلترا.

أردت من الترجمان أن يسأله بكل وضوح، إذا ما كان علي في مجمل الأمر، أن أفهم بأنه جاء أساسا إلى هذا البلد بصفته حاملا لرسائل من الإمبراطور، وليس بصفته سفيرا للإمبراطور.

أجاب مُتملصا، بأنه يحمل رسائل من الإمبراطور، وأن الملك سيعرف من فحوى تلك الرسائل من هو حقا.

ألم يأت معه بأي أوراق من القنصل البريطاني العام؟

نعم وإنه سيطلعني عليها.

ثم تركته، على أساس أن يتم إرسال تلك الأوراق إلي، على متن سفينة الحراسة-حيث استلمتها بالفعل بعد ذلك بوقت قصير.

وتتكون تلك الأوراق، من نسخة عدلية لرسالة بالعربية مؤرخة بأكتوبر 1823، من إمبراطور المغرب إلى القناصل الأوروبيين بطنجة، تشعرهم بتعيين مقنين سفيرا للإمبراطور لدى جميع الأمم المسيحية؛ ومن ترجمة لتلك الرسالة، ومن شهادة صادرة عن القنصلية البريطانية العامة تشهد بصحة التوقيعات.

وبما أن عرض هذه الأوراق، على الرغم من قِدم تاريخها النسبي ومخالفتها للقواعد الشكلية، قد أثبتت وجود رغبة لدى مقنين، في عدم التنازل عن مطامحه الأخيرة، بخصوص صفة السفير التي نسبها إليه أصحابه، فإني قررت العزم، طبقا لما نصت عليه التعليمات، على رد الأوراق إليه، وأن أتحدث إليه بالقدر الكافي من الوضوح، الذي سمح به حضور بحارة السفينة وحراس الحجر الصحي الذين [غير مقروء] أثناء محادثتنا الأولى.

وبناء عليه، حين رأيت مقنين هذا الصباح، أرجعت إليه أوراقه وقلت له بصريح العبارة أن هذه الحكومة لن تستقبله بصفته سفيرا للإمبراطور، لكنني سأبلغ حكومة جلالة الملك، بأنه سلمني تلك الأوراق لفحصها. وأردت بأن يكون في مقدرتي، التوصل إلى التحديد الدقيق، للصفة التي يقترح النزول بها في هذا البلد.
ولم يحاول مقنين البتة، التراجع عن الأقوال التي فاه بها في الأمس أو تعديلها.

ولم يتمكن سميث ومقنين أبدا، من التوصل إلى أي تسوية. وكما نصت التعليمات على ذلك، حذره سميث من العواقب التي تنتظره إن حاول النزول في إنكلترا:

لقد عرضت على أنظاره، دعوى بورشال المرفوعة ضده من أجل 18.000 £. ولاشك في وجود دائنين آخرين يلزمه الوفاء بمطالبهم. ألم يكن من باب المجازفة أن يضع نفسه رهن قبضتهم؟
ألم يكن من باب الغباء، الإقدام على التعامل بعدم الصدق مع حكومة صاحب الجلالة؟ وتظاهر في بادئ الأمر، بالتعامل مع هذه التوضيحات بعدم الاكتراث بقوله، إن دائنيه لا يمكنهم فعل شيء أكثر من فرض تنفيذ مطالبهم، وأنه مشمول بحماية الإمبراطور الخاصة، ولا يأبه بما يمكن أن يحدث. إلا أن إدراكه، فيما يبدو، بأنه بات من غير المجدي أو المتعب، إصراره على شد الحبل أكثر من ذلك، أو كما لو أنه عقد العزم على إلزام نفسه، بتقدير حكومة جلالته دون مزيد من المناقشة، فقد سحب ورقتين من جيبه، ورمى بهما للحارس وهو يصيح بأعلى صوته، ها هي ذي رسائل الإمبراطور، وأنه في وسعي أن أفعل بها ما أريد.
و على أية حال، فبمجرد ما تمكن الرجل العجوز من تهدئة انفعاله، أردت من الترجمان، أن يطلع على محتويات الرسائل التي كانت مفتوحة، وبعد التأكد من أن إحداها، وإن كانت موجهة إلى الملك، لم

تكن في الواقع سوى رسالة توصية، وأن الورقة الأخرى، عبارة عن جواز سفر عام؛ قلت لمقنين بها أنني صرت على بينة من أنه جاء فقط بصفته الشخصية والخاصة، فإن مهمتي قد انتهت؛ وأوصيته بأن يبعث تلك الرسائل إلى وزير الخارجية. غير أنه أراد مني إيصالها إلى الجهة المعنية، فوافقت على القيام بذلك. ثم تركته، مُطمئِنًا إياه، بضرورة الحصول على شهادة السلامة من العدوى، بمجرد ما تنهي إدارة الحجر الصحي إجراءات تسليمها.

وأريد فقط أن أضيف، بأنني لم أتمكن من الحصول على معلومات واضحة تخص الخيول والبغال. وذكر مقنين في هذا الشأن، أنه حملها معه هدية من الإمبراطور إلى الملك، غير أن الرسائل لا تتضمن أي إشارة إليها، وقال لي سيدي مبارك بأنه قد بلغه من موگادور أن مقنين هو الذي اشتراها من هناك قبل ركوبه.[40]

ويبدو وجود سبب ضئيل للشك، في إرسال مقنين من قبل السلطان، في إطار صفة رسمية من نوع ما. إن الفهم المغربي لبروتوكول الدبلوماسية، مختلف بعض الشيء عن مثيله لدى البريطانيين. ويبدو وكأن السلطان لم يحدد عن قصد، طبيعة مهمة مقنين، مفضلا بدلا من ذلك، استخدامه في لندن حسب ما يمكن أن تمليه الظروف. ومن وجهة النظر المغربية، فإن ظهيرا صادرا في سنة 1823، يظل ساري المفعول إلى أن يبطله صدور ظهير لاحق يحل محله. وكما رأينا ذلك، فإن وزارة الخارجية البريطانية، استلمت بالفعل ظهير 1826 الموجه إلى الملك جورج الرابع. أما عن الخيول والبغال، فليس هناك من سبيل لمعرفة ما إذا كانت مبادرة شرائها صادرة عن مقنين أم عن السلطان، وذلك على الرغم من أنه، حتى لو افترضنا أن مقنين هو الذي اشتراها بنفسه، فمن الممكن أن يكون

40- FO 52/28، 29 أبريل 1827.

السلطان، قد طلب منه القيام بذلك. وبات من أعراف البروتوكول المخزني، أن يهب السلطان أسداً، باعتبار أن لذلك صلة بانفتاحه الدبلوماسي على الدول الأجنبية (وتتم أيضا في بعض الأحيان إضافة نمر وخيول).[41] وإذا أخذنا بعين الاعتبار الصعوبات الكثيرة لنقل الأسود، فمن المرجح أن تحظى تلك البادرة الدبلوماسية بعناية السلطان. وجاء في تقرير عن القنصلية البريطانية بتاريخ فبراير، أن مقنين وصل من مراكش، ومعه عشرة خيول وثمانية بغال واثنين من الأسود (غير أن الأسود ماتت في الطريق).[42] ودون الحصول على موافقة رسمية، فإن اصطحاب يهودي لقافلة من الحيوانات بهذا الحجم، أمر بعيد الاحتمال.

ثم اتجه مقنين في طريقه إلى لندن، واتخذ لنفسه إقامة في العنوان التالي: 5 سَاكڤِيلْ سْتْرِيتْ بحي بِّيكادِيلي (5, Sackville Street, Picadilly)، وتابع مفاتحته لوزارة الخارجية البريطانية في موضوع بعثته.[43] وقد احتج على أن أوراق اعتماده، رُدت إليه دون إرفاقها بأية توضيحات:

بما أني تركت شخصيا أوراق الاعتماد المذكورة من أجل الفحص في مكتب سعادتكم، امتثالا لرغبة سعادتكم في ذلك، فتمت إعادتها لي مصحوبة بملاحظة شفوية فقط، مفادها أني لن أحظى بالاستقبال طبقا لمضمونها، فلأجل ذلك أطلب بين أيدي سعادتكم، أن يتم بعث وثيقة مكتوبة إلي، تكون متضمنة لقرار سعادتكم بخصوص موضوع بعثتي، حتى يمكنني إما توجيهها أو حملها إلى سيدي الإمبراطور.

41- Miège, *Journal de Bendelac*, 430 n. 34; Host, *Histoire de l'Empereur*, 76.

42- FO 52/28، 11 فبراير 1827.

43- FO 52/28، 14 ماي 1827، مقنين. نسخة جوابية في: FO 95/166، 16 ماي 1827، ر. وو. هاي.

وطلب مقنين الحصول أيضا على تعليمات في شأن مصير البغال والخيول، التي رغب السلطان في إهدائها إلى الملك.[44] وجاء الجواب المنتظر متسما بالغموض، فكتب ر. وو. هاي (R. W. Hay)، مُتَمَلِّصا، ما يلي: "امتثالا لتعليمات ڤايكونت گودريک (Viscount Goderich)، أخبركم باستلام رسالتكم المؤرخة في 30 من الشهر المنصرم، وأن أطلعكم جوابا عليها، بأن سيادته لن تتوانى في اتخاذ التدابير التي يراها أنسب، لإبلاغ إمبراطور المغرب بمشاعر الملک، بخصوص الموضوع الذي أشارت إليه رسالتكم."[45]

وفي نهاية الأمر، أفضت احتجاجات مقنين الحازمة، على رفض السلطات البريطانية لاستقباله بصفته سفيرا، إلى صدور جواب من الملك جورج الرابع، إلى السلطان المولى عبد الرحمن بتاريخ 31 ماي. وجاء فحوى الرسالة، متسقا مع التعليمات المتعلقة بوضع مقنين، كما روجتها وزارة الخارجية البريطانية في شأنه، آنفا، لدى موظفيها:

> نريد أن نؤكد لكم بأنه طالما استمر مقنين في الإقامة هنا، مع الالتزام بما يجب عليه من اللياقة، فسوف يتمتع بالحماية الكاملة التي تضمنها القوانين، كما يمكنه الحصول من وزرائنا وغيرهم من موظفي الحكومة، على كل العون والمساعدة الذي يمكنه أن يحتاج إليها، بصفته الفردية والخصوصية، وذلك ضمن الحدود المعقولة، لممارسة أنشطته المشروعة. لكننا نعتقد أنه من الواجب إخبار جلالتكم الإمبراطورية، أنه وصلتنا شكاوى، مفادها أن مقنين عليه ديون كثيرة لأشخاص مختلفين، منهم بعض رعايانا ورعايا آخرين في هذا البلد. ولنا اليقين، بأن جلالتكم الإمبراطورية، لا تريد بأن يتم استثناء مقنين من الرضوخ إلى القوانين، إذا ما طولب، بناء على قرارات صادرة عن محاكمنا، بضرورة الوفاء بالتزاماته لدائنيه.

44- FO 52/28، 30 ماي 1827.

45- FO 95/166، 4 يونيو 1827.

وبما أنه قد بلغ لعلمنا، مع ذلك، وعلى نحو مفاجئ، أن مقنين حمل معه رسالة من جلالتكم الإمبراطورية، مؤرخة بأكتوبر 1823، والتي عقد الآمال، بناء على مضامينها، أنها تخول له تمثيل جلالتكم لدى بلاطنا بصفته قنصلا وسفيرا لكم، فإننا نعتقد أنه من الضروري إخبار جلالتكم، بأننا لا نستطيع القبول بهذا الشخص في بلاطنا، بصفته ممثلا لجلالتكم، لأنه بغض النظر عن الاعتراض الذي يمكن أن يوجد دوما، على استقبال شخص من طينته، تحت الصفة الجليلة لسفير جلالتكم، فإننا واثقون بأنه لم تكن لديكم أبدا النية لجعله في وضعية، يمكنها أن تتيح له مقاومة تسديد ديونه، وربما أيضا إمكانية التعاقد على ديون جديدة مع الإفلات من العقاب.

ونشعر بأننا أقل عزوفا عن رفضنا قبول مقنين في بلاطنا، لأنه في وسع جلالتكم الاتصال بنا على الدوام، ودون أي تحفظ، سواء أعن طريق المراسلة أو بواسطة وكيلنا المقيم في ممتلكاتكم، بخصوص كل ما يمكنكم طلبه منا، للقيام به لخدمة جلالتكم وإرضائكم. وإنه لمن دواعي السرور النابع من قلوبنا، أن نسعى في تعزيز روابط الصداقة مع جلالتكم، وإلى إقناعكم بثبات مودتنا واحترامنا. ولذا، ندعو الله أن يبارك جلالتكم الإمبراطورية وينعم عليكم بالصحة والسعادة.[46]

وتجدر الإشارة إلى أن جواب الملك جورج الرابع، لا يشير البتة إلى ظهير 25 أكتوبر، الذي وجهه إليه المولى عبد الرحمن. وبالفعل، فإن نسخا من الظهير، سواء أفي أصلها العربي أم في نصها المترجم، إلى جانب تقرير سميث المكتوب، قد تم التوصل بجميعها، كما هو ثابت في الوثائق نفسها، والمسجلة رسميا لدى وزارة الخارجية البريطانية، بعد يوم واحد من استجواب مقنين في محطة الحجر الصحي. غير أن سميث يدعي استلام

46- FO 95/164.

نسخة من الظهير السابق، الذي تمت قراءته على مسامع أعضاء الهيئة القنصلية بطنجة في نونبر 1823، والذي يعتبر ماير مقنين "قنصلا وسفيرا لدى جميع الدول الأوروبية." ويعطي سميث الانطباع، بأن مقنين استبقى في حوزته رسائل أخرى، لكي يتسنى له تسليمها مباشرة إلى الملك. وفي اعتقادنا تكاد تكون رواية سميث لتفاصيل لقائه مع مقنين، غير دقيقة بل وربما مخادعة. وما أن استقر به المقام في لندن، حتى اشتكى مقنين إلى وزير الدولة في الشؤون الاستعمارية: "إن رسالتين من جلالته الإمبراطورية، قد سُلمتا من قِبَلي في ستانگايت كريک إلى سيِّدٍ انتُدب للتواصل معي هناک، وأفترض أنها لا تزال في حوزته."[47] ولذا، لم يتضح على أي مستوى دُبِّرت الحيلة في وزارة الخارجية البريطانية. ربما تعمدت وزارة الخارجية، الاستناد إلى رسالة الملک الجوابية، كوسيلة لتجاهل الظهير اللاحق، الذي كان مُوجها إليه تحديدًا، وأنها تعزو إلى مقنين، بالإحالة على ظهير 1823 السابق، تمسكه بآمال واهية، لتُبقي بذلک على السلطان خارج المصيدة.

وعلى الرغم من فشله في الحصول على استقبال رسمي، من الحكومة البريطانية، (على الأقل في حدود ما هو معروف لدينا)، فإن مقنين، ربما استمر في تقديم نفسه بصفته سفيرا من المغرب ردحا من الوقت.[48] ولابد أن يكون البريطانيون، قد وافقوا على الهدايا التي قيل بأنها أتت من السلطان، وحملها معه مقنين، لأنهم ردوا بالمثل، حينما أتحفوه بصندوق من المجوهرات، قيمتها خمسون ألف بِّياستر.[49] ولم يحل أي شيء دون استقرار مقنين من جديد في لندن، واستئنافه لمعاملاته التجارية. وكان الد الأساسية لهذا الشجار الدبلوماسي، بين المخزن والحكومة البريطانية، فيما

47- FO 52/28، 14 ماي 1827، ماير مقنين إلى اللورد گودريک (Lord Goderich).

48- FO 95/166، داونين ستريت، 27 مارس 1827، ر. وو. هاي (R. W. Hay)، إلى مستر أكرويد (Mr. Ackroyd).

49- Miège, *Journal de Bendelac*, 482.

يبدو، هو دوگلاس بدلا من مقنين. وسبق للمولى عبد الرحمن أن طلب من الملك جورج الرابع، منذ 1824، إقالة دوگلاس، وربما كان ذلك، في سياق الكراهية الناجمة عن تصرفات عامل طنجة. وفضلا عن ذلك، تعود جذور الصدام مع السلطان، إلى ادعاءات مفادها، أن دوگلاس أغوى ثلاث أخوات يهوديات، نجبت إحداهن طفلا ثمرة لذلك.[50] غير أن قضية مقنين، كانت بمثابة القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير.[51]

وعلى الرغم من إقامة الدعاوي ضد مقنين فيما بعد، فإن الإجراءات القانونية التي هدده بها بورشال، وربما أيضا غيره من الدائنين، لم تحصل فيما يبدو أثناء وجوده في إنكلترا. لأنه فور وصوله إلى لندن، اتخذت كامل الترتيبات مع أصحاب الديون، من قِبَل مراسليه الموجودين مُسبقا في لندن، وهم من أرسخ التجار اليهود المغاربة قَدَماً بها.

نحن الموقعين أسفله، تجار لندن، نشهد بأننا قمنا منذ سنة 1821، بدور المراسلين والوكلاء لفائدة مايير مقنين، الموجود وقتئذ في الصويرة وفي غيرها بالإمبراطورية المغربية، وأننا توصلنا منه بالكثير من الحمولات ذات القيمة، من أصل العائدات المرجوة منها، بغية التصرف فيها، من أجل تصفية الديون المتبقية لأشخاص من لندن، لم يسددها قبل ذلك وكيل أعماله السابق.

ووفقا لمثل هذه الأوامر، قمنا على أساس ذلك، بين الفينة والأخرى، بأداء عدة مبالغ كبيرة لفائدته، وفاء بالغرض المذكور، ومن بين أمور أخرى، أدينا مبلغين من المال إلى السيد روبِر بُورشَال. وكان علينا الاستمرار في دفع المزيد، لولا الانهيار الكبير الذي أصاب قيمة البضائع المبعوثة من قبل السيد مايير مقنين، مما حال دون تنفيذنا لأوامره. وبما أن

50- FO 52/31، 20 يناير 1829، مذكرة النائب القنصلي شايي (Diary of vice consul Chaillet).

51- P.G. Rogers, *A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900* (London: Foreign and Commonwealth Office, n. d.), 137-38.

المنتوجات تمثل الوسيلة الوحيدة للتحويلات المالية (مهما ترتب عنها من المبالغ) والتي يمكن الحصول عليها من الإمبراطورية المغربية، ونظرا للحظر المفروض على تصدير النقود، فقد أرسل إلينا السيد مقنين، المزيد من السلع للغاية الآنفة الذكر، فكان ذلك مقابل تضحيات جسيمة. ولكننا نؤكد صادقين، أنه في رأينا، وبناء على أوامر مقنين الواردة في رسائله إلينا، بأنه كان ينوي باستمرار الوفاء بتلك المطالب العادلة، في أسرع وقت يمكن أن تتأتى له إمكانية القيام بذلك.[52]

وعلى الرغم من رفض الحكومة البريطانية الاعتراف بأوراق اعتماد مقنين، فإن وزارة الخارجية لم تتحمس بالقدر الكافي، لتقديم سندها إلى دائنيه. ويبدو في ضوء رسالة لاحقة من بورشال، احتمال تلقيه لأوامر بالتوصل إلى تسوية مع مقنين، كما تثبت ذلك رسالته المرفوعة إلى وزارة الخارجية:

أنا الموقع أسفله، أشهد بأنني قمت بزيارة ودية للسيد ماير مقنين منذ عودته إلى لندن، فأقنعني في الحديث الذي دار بيننا، بعزمه على المعالجة الودية للقضايا المطروحة بيننا، بأسرع ما يمكنه ذلك.

وبناء عليه، أعلن أنني لا أنوي القيام بأي عمل مناوىء للرجل الوارد اسمه أعلاه، بل على العكس من ذلك، سأسدي له كل الخدمات، وكل ما أقوى عليه من المعروف والعناية.[53]

ولا نعرف إلا القليل، عن أنشطة مقنين التجارية في لندن، على امتداد السنوات الخمس اللاحقة، لكن يمكننا الاستدلال، على أن ديونه ما فتئت تزداد تراكما. ومثالا على ذلك، في سنة 1829، شحن مقنين حمولة على متن السفينة "نُورْثَمْبِرْلأنْد" (Northumberland)، وجهها إلى أخيه شلومو في الجديدة، لفائدة روبر بورشال، وربما تم ذلك في سياق جهوده، لتسديد

52- FO 52/28، لندن، 17 ماي 1827، م. س. بن سوسان والشركاء (M. S. Bensusan & Co).

53- FO 52/58، لندن، 17 ماي 1827، بورشال.

ديونه إلى التاجر المذكور. وكان على تلك السفينة أن تقتني المنتجات التي تمثل الدعامة الأساسية لمواد التصدير المغربية: الصمغ (العلك) وشمع العسل، واللوز، وجلود البقر والماعز، إلخ...[54] وظلت معظم المبادلات التجارية بين لندن والمغرب في قبضة دار مقنين.[55]

واستمر البريطانيون في الاستفادة من خدمات شلومو مقنين، بتمثيلهم كنائب قنصلي في الجديدة، على الرغم من تخييم أجواء لا تخلو من الارتياب. ومما يثير السخرية، أن شلومو مقنين، اختار تعيينه في الأصل دوگلاس، وذلك بصرف النظر عما كان يكنه من عداء مرير لأخيه مايير، والذي ربما كان السبب الرئيسي، وراء فقدان القنصل البريطاني الأسبق لمنصبه في طنجة. وأفضى تورط شلومو في إحدى الدسائس، وفي سلسلة من النزاعات، إلى سعي قائد أزمور في عزله. وفي تعليق له على آل مقنين، كتب القنصل البريطاني الجديد في طنجة:

> على الرغم من رغبتي القوية في تعيين وكيل قنصلي آخر، ليس فقط بفعل الخبث الشهير لشلومو كوهين مقنين، بل ولجهله المفرط، فقد عدلت حتى الآن عن تلك الخطوة، بسبب الصعوبة الفريدة من نوعها المتمثلة في العثور، في مزگان (الجديدة)، على الشخص المناسب، للاضطلاع بمهام الوكيل القنصلي البريطاني، إذ قلما يوجدون في ذلك الموضع: ولإدراكي فوق ذلك، بناء على ما أُخبرت به، لمدى ندرة السفن التي تتردد على هذا المرسى من بريطانيا العظمى، باستثناء ما يُبعث منها إلى دار مقنين ذاتها.[56]

54- FO 52/32، طنجة، 12 مارس 1830، نسخة من العقد الأصلي لاستئجار السفينة "نُورْثُمْبِرْلأَنْد".

55- FO 52/30، 19 مارس1830.

56- FO 52/32، 12 مارس 1830، إ. وو. أ. دراموند هاي.

وكان النزاع الأول في شأن غرق الـ"نُورْثَمْبيرْلاَنْد"، إحدى السفن البريطانية الثلاث الوحيدة التي وصلت إلى المرسى، منذ أن غادر ماير مقنين إلى إنكلترا، تاركا لأخيه النيابة عنه في مهام القنصلية.[57] واتهم شلومو مقنين من قِبَلِ قائد أزمور بـ"المساهمة الفعالة في إغراق المركب الشراعي."[58] وبينما نجد القائد يتفادى الإشارة إلى أي سوء تصرف من جانب الربان، فإن البحارة يتهمون قبطانهم، بعدم القيام بأي شيء لإنقاذ السفينة حين جنوحها، وذلك تنفيذا لصفقة احتيالية مع مقنين وقائد الجديدة، تتعلق ببيع قطع ثمينة من حطامها.[59]

ويبدو أن منزلة ماير مقنين التي كانت موضع شك في لندن، لم يكن لها أدنى تأثير على إمكانية انضمامه من جديد، إلى أوليگاركية الكنيس اليهودي، في باڤس ماركس(Bevis Marks)، والتي كان البعض من أقربائه أمثال يهودة گدالة (Judah Guedalla)، ضمن أقطابها. وتم انتخابه مرة أخرى في شتنبر 1822 قَيِّماً، ("بَّرناساً" (*Parnas*))، على البيعة إلى جانب قريبه سولومون صباغ (Solomon Sebag). وفي أبريل 1829 أصبح من جديد رئيسا للمعهاد.[60]

غير أن ابن أخيه دايڤيد كوهن مقنين (David Cohen Macnin)، اشتبك مع أقطاب المجمع قبل عودة مقنين بفترة وجيزة. وفي دجنبر 1826، اشتكى لدى القَيِّم على البيعة، على حرمانه بطريقة غير عادلة من "المِتْزْڤاهْ" (*mitzvah*)، الذي نعم به لمدة تسع سنوات متلاحقة في "يوم كِبُّور" (*Yom Kippor*)، (ويُحتمل أنه يعني الصعود المعروف عند العبرانيين

57- FO 52/32، 9 شتنبر 1829، شلومو مقنين. الرسالة مكتوبة بالعبرية المحررة بحروف عربية، ومصحوبة بترجمة إلى الإنكليزية.

58- FO 52/32، طنجة، 12 مارس 1830، إ. وو. أ. دراموند هاي إلى ر. و. هاي.

59- FO 52/32، موگادور، 29 دجنبر 1829، النائب القنصلي شايي إلى إ. وو. أ. دراموند هاي.

60- SPJC, Minutes, MS 112. Fol. 211, 242

بـ "العلية" *(aliyah)*، التوراة). لكنه اعتبر الجواب عن احتجاجه غير مقنع، فقرر ترك المجمع، وأعلن توقفه عن أداء المساهمة المالية المعروفة بـ "فنتة" *(finta)*. واستمر المجمع في إرسال وصل التسديد إليه، فأعاده لمصدره، وأعلن بأنه لا يعتبر نفسه مدينا بشيء، إلا إذا لقيت طلباته آذانا صاغية.[61] ولا نعرف بما فيه الكفاية، كيف حُلت مشاكله مع المجمع، لكن يبدو أنه عاد إليه، بعد الموافقة على تخفيض قيمة مساهمته.[62] وعلى أية حال، فإن القيمين على المجمع، لم يحولوا دون عودة مايير إلى البروز، ويُحتمل أن يكون ذلك ناتجا عن علاقات المصاهرة التي تجمعه مع بعض العناصر اللامعة جدا في المجمع.

وربما عكست المشاكل التي واجهها دايفيد مقنين مع أقطاب الكنيس اليهودي، مصاعبه المالية. وقبل مغادرة مايير مقنين لندن، لم تكن دار مقنين التجارية في حالة جيدة، إذ أعلن دايفيد كوهن مقنين عن إفلاسه في 13 ماي 1831.[63] ورفع حوالي أربعة وثلاثين دائنا، بمن فيهم عدد من اليهود المغاربة، دعاوى بلغت في 24 يونيو ما قدره 21.729 £، بينما قدرت الديون التي كانت لفائدة دايفيد مقنين بـ 10.980 £. وبلغ الدين الأكثر ارتفاعا لصاحبه طوماس كورْتْني (Thomas Courtney)، ما قدره 7.363 £،

---

[61]- SPJC, Mahmad Papers, MS 295, n°. 14، 13 دجنبر 1826، دايفيد مقنين إلى القيم (برناسيم)؛ MS 296, n° 10، 30 مارس 1827، دايفيد مقنين إلى سولومون ألموسنينو (Solomon Almosnino).

[62]- ويشير ألبيرت هيامسون إلى نزاع كان أبراهام كوهين طرفا فيه، غير أن الراجح أن ذلك مجرد خطأ، انظر:
Albert M. Hyamson, *The Sephardim of England* (London: Methuen, 1951), 207.

[63]- انظر:
PRO, Court of Bankruptcy, B 3/3615, Office of the Commissioners of Bankrupts and Court of Bankruptcy. Bankruptcy Commission Files.
لم يكن قد تم فتح محكمة الإفلاس إلا في سنة 1831، وهي السنة نفسها التي حل فيها الإفلاس بدايفيد كوهين مقنين. انظر:
Sheila Marriner, "English Bankruptcy Records and Statistics before 1850," *Economic History Review* 33 (1980): 352.

في حين أتى مايير مقنين في المرتبة اللاحقة بدين قيمته 4.932 £ ادعى مايير قرضها نقدا إلى دايڤيد. وتوجد في الطرف الآخر من سلم الديون، سارة بِّينس (Sarah Pains)، بدين قيمته 25 £، كمستحقات للإيجار، ولبعض الأثاث لمحل إقامة دايڤيد مقنين. وقُدمت الإفادات على سبيل المثال من قبل المدعو ويليام بِّيگُوتْ (William Piggot)، العامل لدى مؤسسة كورْتْني أَنْد سَّانْ (Courtney and Son)، الذي أكد مشاركة دايڤيد في المبادلات التجارية مع المغرب. وأفاد شاهد آخر، بطريقة دايڤيد مقنين، لحجب نفسه عن أنظار دائنيه، حينما يأتون إليه لمطالبته بالتسديد: "وردت أوامر وتوجيهات من المدعو دايڤيد كوهن مقنين على مكتب محاسبته ومحل تجارته المعهود في فِيلبُّوتْ لاَيْن (Philpot Lane)، نصت على أنه في حالة مجيء أحد دائني المدعو د. ك. م. إلى مكتب محاسبته ليستفسر فيه عن المسمى د. ك. م، فإنه على الشخص المُسْتفسَر أن ينكر وجوده."[64]

ولم يتضح على وجه التدقيق، الدور الذي قام به مايير مقنين، فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في شأن ممتلكات ابن أخيه. وجدير بالتذكير، أن مايير جمعته لسنوات عديدة شراكة وثيقة مع قريبه في المشاريع التجارية. وتم التلميح في سياق الإجراءات الخاصة بالقضية -من جانب أصحاب الحق في حيازة الممتلكات، وهم يعقوب بن زقين (Jacob Benzaquen)، ولاَيْنُورْ تَاوْنْ (Leonard Towne)، الذين عينهم بقية الدائنين- إلى الجهود التي بُذلت لإقناع مايير مقنين، بالتنازل عن حقه في المطالبة بالسلع التي كان يجري تقييمها تمهيدا لبيع الممتلكات. وفي نهاية المطاف، وافق مايير مقنين يوم 12 نونبر على توقيع رسالة، تخلى بموجبها عن دعواه بخصوص السلع التي تم بيعها. وعلى أية حال، فإن دين مايير مقنين في هذه القضية، ربما كان مجرد ستار: لأنه عن طريق تقديمه لأكبر قدر من المطالب في الدعوى تجاه ممتلكات ابن أخيه، سيكون في

---

64 - PRO, Court of Bankruptcy, B 3/3615

وسعه فيما بعد أن يحاول درء الدائنين الآخرين وإحباطهم، فيحمي بذلك قريبه الذي ظلت علاقة الشراكة تجمع بينهما.

وما لم يقع ذكره في إجراءات الإفلاس ضد ابن أخيه، هو أن ماير مقنين نفسه عليه ديون كثيرة غير مستوفاة لأصحابها، وأنه تكبَّدَ حقا، مزيدا من الديون الجديدة. وكما هو الشأن مع دايڤيد، كان أحد دائنيه الرئيسيين في إنگلترا هو تُومَاسْ كورْتْني (Thomas Courtney)، صاحب دار كورْتْني أَنْد سَّانْ (Courtney and Son)، بالحي اليهودي القديم في قلب السِّيتِي اللندنية، والمتعاقد على تزويد الجيش والبحرية بالملابس. وادعى كورْتْني أن مقنين مدين له بأكثر من اثنين وعشرين ألف جنيه إسترليني، مُعلنا بأن "المدعو مقنين قد صرح زاعما بأنه عاجز عن تسديد ما عليه من الدين لفائدة المدعوين تُومَاسْ كورْتْني وجورج كورْتْني، ولكنه اتضح بأن المدعو مقنين، لديه عدد كبير من الممتلكات في موگادور وفي غيرها من مملكة المغرب، وأنه لو وُضعت تلك الممتلكات رهن الإشارة لأداء ديونه، لأصبح قادرا على السداد". وعين آل كورْتْني القنصل العام البريطاني في طنجة، وليام أوريول دراموند هاي (W. A. Drummond Hay)، وكيلا عنهم، لتمكينهم من استرداد ديونهم.[65] وحسب ما ذهب إليه كورْتْني، فقد دُفعت الأموال مُقدَّماً، وبيعت السلع وسُلمت إلى مقنين. وفي 1829، فإن حوالي ستة عشر سندا من سندات الصرف "قد سُحبت من قبل المدعو ماير مقنين وقبِلَها منه واحد اسمه روبر بورشال، ولم يتم الوفاء بتسديد جميعها في الوقت المحدد لذلك." كما سُحبت خمس كمبيالات على سبيل قرض إضافي من قِبَلِ مقنين، فبقيت دون أداء، فضلا عن ثلاث سندات صرف أخرى، تمت الإشارة إليها في إفادة كورْتْني الشرعية.[66] وعلى ما يبدو،

---

[65] - FO 174/287، 8 ماي 1832، تعيين توماس وجورج كورتْني ، لإدوارد دراموند هاي وكيلا عنهم في النازلة.

[66] - FO 174/287، 8 ماي 1832، تعيين توماس كورتْني.

فإن القضية وصلت إلى مجالس الملك، وتم توقع إعلان مقنين عن إفلاسه.[67] وكتب محامي آل كوزْتْني إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، وإلى القنصل العام في طنجة، سعيا للحصول على مساعدة هذا الأخير، فادعى أن "مقنين أرسل شحنات كثيرة جدا إلى برباريا (المغرب) تنفيذا لعزمه على وضع ممتلكاته، بعيدا عن متناول دائنيه."[68] وكتب القنصل العام في طنجة إلى النائب القنصلي في الصويرة، عن عزمه على مطالبة السلطان بفرض الحجز على ممتلكات مقنين، (والتي يعتقد أنها جد كثيرة في كل من الصويرة ومراكش). وطلب من نائبه القنصلي أن يمده بمعلومات حول ممتلكات مقنين، ثم سأله "عن ماهية الخطوات التي يمكن أن يكون قد اكتشف اتخاذها، من قِبَلِ وكلاء مقنين لمؤازرة جهوده في النصب والاحتيال."[69] وكتب القنصل إلى السلطان، مقترحا عليه إجراء الحجز على ممتلكات مقنين في الصويرة، بحضور النائب القنصلي البريطاني شخصيا، أو أمام وكيل يعينه النائب القنصلي.[70] وحتى يمنح لطلبه وقعا أقوى، أوجب أيضا على كاتب السلطان، سيدي المختار الجامعي، المساهمة من جانبه في الضغط على المولى عبد الرحمن بخصوص النازلة.[71]

وكان القنصل هاي، على وعي تام بالصعوبات المطروحة أمام محاولة تحقيق أي تسوية للقضية، فكتب إلى محامي آل كوزْتْني عن جهوده المبذولة في ذلك. وعُين نائبه القنصلي ويلشير في الصويرة، وكيلا في القضية،

67- وردت الإشارة إلى هذا في مذكرة كتبها ڤان سندان إلى ر. وو. هاي وإلى إ. وو. أ. دراموند هاي، وألحقت بالإفادة الصادرة عن آل كوزْتْني.

68- FO 52/36، 30 أبريل 1832، ڤان سندان إلى ر. وو. هاي. وتكهن إ. وو. أ. دراموند هاي بأن يكون مقنين، إما قد سُجن، وإما تم وضعه تحت بعض القيود كالإقامة الجبرية أو المحروسة، غير أن هناك غياب لأي دليل بشأن هذه المسألة. FO 52/36، طنجة، 25 ماي 1832، هاي إلى ويلشير.

69- FO 52/36، طنجة، 25 ماي 1832، هاي إلى ويلشير.

70- FO 174/126، 26 ماي 1832، هاي إلى السلطان، (مصحوبة بترجمة إلى العربية).

71- FO 174/126، 26 ماي 1832، هاي إلى سيدي المختار الجامعي، (مصحوبة أيضا بترجمة إلى العربية).

غير أنه أخبر محامي آل كورْتْني، بأن الوسيلة الوحيدة لبلوغ الغاية المنشودة، هي تقديم الهدايا، وطلب التعويض عما يمكن أن يتطلبه ذلك من المصاريف.[72] وكتب هاي أيضا في هذا الصدد: "تكتسي الخطوة الأولى التي قمت بها هنا أهمية قصوى؛ وليس بوسعي التكهن بما يمكن أن يأتي من ذلك، غير أنه في صالحنا أن يكون السلطان في رحلة عندما تصله رسائلي، فيتأتى للوزير أن يكون أقل انفتاحا، كما أتمناه، على التصدي للمكائد والدسائس لأجل ماير مقنين. وكتب هاي أيضا إلى ويلشير، طالبا منه بذل محاولة للاستفادة من مساعدة ج. ج. رايلي (J. J. Riley)، الكاتب السابق لدار مقنين التجارية في الصويرة بخصوص حجم الممتلكات: "وينبغي فيما أعتقد، بخصوص خدمات رايلي هذا، أن يتم شراؤها لو اقتضى الحال ذلك، وعليك أن تستخلص منه جميع المعلومات الممكنة والمتعلقة بممتلكات مقنين والشركاء".[73] وفي الوقت نفسه، كتب حول النازلة إلى محامي آل كُورْتْني، وأيضا إلى قريبه ر. و. هاي (R. W. Hay)، وكيل وزارة الخارجية، فأشار إلى مده يد المعونة إلى "الضحايا تعساء الحظ، وليسوا بأولهم، لماير مقنين السيء السمعة، والبطل فيها أعتقد لمسرحية كامبرلاند (Cumberland)، الهزلية بعنوان: "يهودي موگادور"*(The Jew of Mogador)*." ثم واصل هاي تقييمه للقضية المطروحة مع دار مقنين فكتب ما يأتي:

يمكنك الآن استحضار ما سبق لي كتابته إليك منذ فترة طويلة، عن شخص لا فرق بينه وبين شقيقه ماير مقنين، ألا وهو شلومو، الذي تركه الآنف الذكر في مزگان مُكلفا بنيابتنا القنصلية، التي عُين على رأسها ماير من قِبَلِ دوگلاس.

72- FO 52/36، 2 يونيو 1832، هاي إلى ڤان سندان.

73- FO 52/36، 1 يونيو 1832، هاي إلى ويلشير.

وتوفي شلومو منذ أشهر قليلة في موگادور، حيث كان قد لاذ إليها قبل وقت قصير للسهر، فيما أعتقد، على رعاية مصالحه ومصالح شقيقه، إثر الوفاة السابقة لقريب آخر من أخوتهم المباركة.

يتتابني الفضول للتأكد، وفقا لما أتمناه، من معرفة مفصلة بما يكفي لمصير المقادير الكثيرة من الممتلكات، التي تعامل بها الإخوة مقنين في السنوات المتأخرة. وبلغني أن ماير مقنين، حمل معه إلى لندن قبل بضع سنوات، ثروة لها بال من المجوهرات. وأعتقد بأن هذه هي المرة الثالثة التي يعلن فيها عن إفلاسه. وكتب المدعو م. رِينْشَا (M. Renshaw)، بأن رجلا ثريا اسمه بورشال، (أعتقد أنه من لندن) حل به الخراب التام، بسبب "هذا الإسرائيلي بالذات"، فمات من الضنک والأسى، دون أن يخلف وراءه فلسا واحدا لأفراد عائلته.[74]

وأكد السلطان استحالة مساعدته للبريطانيين في محاولتهم تلك، لعزمه على حماية ممتلكات مقنين:

وليكن في علمكم أن مير بن مقنين، في عنقه ديون كثيرة لبيت مال المخزن، وأن أملاكه في هذا البلد لن تجزي لتأدية قليل القليل من مجموع ديونه. وليست له أصول عقارية في الصويرة، لأن الدور التي يسكنها، هي من أملاک المخزن، وأنه لا يشغلها إلا عند الحاجة والاقتضاء لبعض الأغراض.

وفيما يتعلق بما له في (مدينة) مراكشة [مراكش]، فإن أكبر دائنيه ليس له عنده سوى عشرين ريالا؛ ونُعلمكم بهذا حتى تكونوا على بال من التحقيق فيه. إن مير المذكور في هذا الوقت ببلادكم، وجميع

74- FO 52/36، 2 يونيو 1832، رسالة خصوصية من هاي.

أمواله وأملاكه عنده هناك، والتجار أصحاب ديونه، لهم إعمال الحق معه بما هو معروف وشائع، وفق شريعتكم في مثل هذه النازلة.[75]

وكتب سيدي المختار الجامعي إلى هاي في اليوم نفسه، لكنه اكتفى بالإشارة إلى إبلاغه رسالة القنصل، وبالإحالة على الجواب السلطاني أعلاه.[76]

ليس هناك أدنى شك، في أن السلطان كان على بينة تامة من حجم الأصول العقارية الموجودة في حوزة مقنين، والتي من شأنها أن تكون نموذجية لدى تاجر رائد من مستواه. وعلى أية حال، تحتفظ أرشيفات الأسرة المقنينية بوثائق ومستندات، تهم العديد من المعاملات، ومن العقود الخاصة بممتلكات ماير مقنين، وذلك على الرغم من عدم وجود وثيقة شاملة، تجمع بين طياتها مجموع ممتلكات مقنين. ويتوفر سجل بالعديد من المعاملات يتعلق بعضها بأملاك مقنين على امتداد مساره كتاجر في مدينتي الصويرة ومراكش. وبلغت أهمية مقنين بصفته أحد كبار الملاكين في مراكش مكانة خاصة، إلى درجة أنه خلال القرن التاسع، وعلى الأقل إلى حدود خمسينيات القرن العشرين، كان يوجد في ملاح مراكش زقاق معروف بـ "درب مقنين".[77] ويتضمن تقرير في شأن ملاح مراكش يعود إلى سنة 1950، رواية مفادها أن الملاكين العقاريين الأساسيين في المدينة المذكورة كانوا يسمون بآل مقنين.[78]

---

[75]- FO 174/126، 8 محرم 1248 = 7 يونيو 1832؛ لم يتم العثور في الأرشيفات إلا على النص المترجم إلى الإنگليزية، وارتُكب خطأ في التاريخ الهجري الذي وقعت مقابلته بيوم 8 يونيو.

[76]- FO 174/126، التاريخ نفسه أعلاه.

[77]- انظر الهامش 116 في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

[78]- تقرير عن ساكنة الملاح، 1950. انظر:

Archives of the Ittihad-Maroc (Casablanca), Moroccan Branch of the Alliance Israélite Universelle (AIU).

وقد نُقلت هذه الوثائق إلى الأرشيف المركزي الخاص بالرابطة الإسرائيلية العالمية في باريز.

واستمرت المراسلات بين المخزن والقنصل العام البريطاني، في موضوع الدعاوى المرفوعة ضد مقنين. وبعد استلامه رسالة السلطان، كتب هاي مجددا إلى المختار الجامعي، في شأن ديون آل كورْتْني البالغة ما يفوق العشرين ألف جنيه إسترليني. ويدعي أصحاب الدين، أن مقنين أرسل ممتلكاته إلى المغرب، وهي الكفيلة بتغطية الدين، فضلا عن أنه كانت في حوزته سابقا، كميات كبيرة من السلع المودعة في المخازن بالمغرب. غير أن القنصل، لم تفته الإشارة إلى عجزه عن تأكيد صحة تلك الادعاءات، دون القيام بعملية جرد شاملة لممتلكات مقنين. وتمسك هاي برأيه، فأصر على تعيين وسيطين يهوديين في الصويرة، للمساعدة على إعداد قوائم حسابية بممتلكات مقنين في حضور النائب القنصلي، ثم طلب موافقة السلطان على ذلك.[79] واتسم الرد من جانب كاتب السلطان بالغموض. واعتُبر مقنين في جوابه بأنه "من خاصة التجار، ومراكبه تغدو وتروح، حيث يقوم بوسق [حمولة قيمتها] عشرة آلاف، فتُرسل [إليه] خمسة عشر ألف مقابل ذلك. وهو الآن في بلادكم، وليس من الحق البحث في أملاكه، وانظروا بعقلكم هل يمكن التوصل إلى ذلك دون موجب شرعي."[80]

غير أن القضية ما لبثت أن وجدت طريقها إلى الحل، إذ استلم هاي رسالة من ڤانْ سَنْدَانْ (Van Sandan)، محامي آل كورْتْني، أفادت بتوصل الأطراف المتنازعة إلى تفاهم، فعُلقت بالتالي جميع الإجراءات. "يشرفني أن أعترف بحظوتي بأفضالكم الجديرة بالتقدير، وعلي الآن إخباركم بأن إفلاس دار كورْتْني أَنْد سَّانْ التي تضررت من جراء سرقات ماير مقنين في

---

[79]- FO 174/126، 29 محرم 1248 = 28 يونيو 1832، النص بالعربية ومصحوب بترجمته إلى الإنگليزية. وارتُكب خطأ في التاريخ الهجري الذي وقعت مقابلته بيوم 29 يونيو في النسخة المترجمة.

[80]- FO 174/126، 13 صفر 1248 = 12 يوليوز 1832، سيدي المختار إلى هاي.

حقها، قد اضطرها إلى الاستسلام والقبول بالشروط غير العادلة إلى حد بعيد من التسوية."[81]

ومما لاشک فيه، أن ڤَانْ سَنْدَانْ أيضا، أصابته معاملاته مع المغرب بالإحباط. وشرح ويلشير بما فيه الكفاية، في رسالة وجهها إلى القنصل في طنجة، مشكلة استرداد الدين. ذلک أن مختلف فواتير المدينين ومستنداتهم، التي يمكن على أساسها للدائنين رفع دعواهم بواسطة الوكيل، كلها موجودة في حوزة القاضي لتمكينه من فرض أمر القيام بالأداء. ولا يمكن الإقرار بصحة مثل هذه الوثائق التي استلمها القاضي، من وجهة النظر الشرعية، إلا إذا استندت على بيِّنَات صادرة عن المسلمين. وخلال فترتي حكم سيدي محمد بن عبد الله والمولى سليمان، كانت الدعاوى المتعلقة بالديون المرفوعة ضد التجار من أهل البلاد، تُقبل فيها شهادات الإثبات الصادرة عن المحاكم الأوروبية. "وفي السنوات الأخيرة من فترة حكم المولى سليمان، أو عند بداية عهد السلطان الحالي مولاي عبد الرحمن، والذي لست متأكدا منه، كان التاجر اليهودي من أهل البلاد في هذه المدينة، يستفيد من الاختصاصات المُخولة لشيخ اليهود، للحصول على رسالة من السلطان بالخاتم الإمبراطوري، تنص على "ضرورة حضور الدائنين شخصيا إلى البلاد لتقديم الإثبات على دعاواهم المرفوعة."[82]

وانتعشت دعوى آل كورْتْني، كما لمح بإمكانية حدوث ذلک من قبل محاميهم، حين قام ڤانْ سَنْدَانْ نيابة عن موكليه، بإعادة النظر في جدول القضايا المعروضة، فتبين أن بداية إجراءات الإفلاس كانت في 18 يناير 1833.[83] وتم الإعلان عن إفلاس مقنين يوم 21 يناير 1833، في محكمة

---

[81]- FO 174/287، رسالة غير مؤرخة وصلت في 21 يوليوز؛ وقد نقلها هاي إلى ويلشير في FO 25/36.

[82]- FO 174/40، 26 شتنبر 1832، ويلشير إلى هاي.

[83]- PRO, B₄/45 ، دفتر بقائمة الدعاوي المعروضة (Docket Book)، وردت الإشارة إلى الشروع في اتخاذ إجراءات الإفلاس، "بالإعلان عن النية في تحويل أحد المدينين إلى مفلس". انظر: =

الإفلاس الموجودة في بَايْزِينْ هُولْ سَتْرِيتْ (Basing hall street).[84] وكانت محكمة الإفلاس، قد عينت رسميا، المدعو أَلِكْزَانْدَرْ بْرِيمَرْ بَالْتْشِيرْ (Alexander Brymer Belcher)، ليكون صاحب الحق في حيازة ممتلكات مايير مقنين، ففوض الوكالة في ذلك إلى وِلْيَام إِدْوَارْد دْرَامُونْدْ هَايْ ووِلْيَام وِيلْشِير.[85] وكتب بَالْتْشِيرْ إلى القنصل دْرَامُونْدْ هَايْ في طنجة، متحدثا بنبرة باتت جد مألوفة، لدى المُتعاملين مع مايير مقنين:

> أتوجه إليكم مصحوبا رفقته بمستندات التوكيل، لألتمس الاستفادة من مكانتكم الرسمية النافذة، في النيابة عنا من أجل تحقيق الحيازة المذكورة. وإني على بينة تامة، من مدى صعوبة المهمة ومن دقتها البالغة، فالأمر يتعلق بقدر كبير جدا من الممتلكات. وإني واثق من أن كل ما يتسنى القيام به، إلا وسيكون إنجازه لصالح المعنيين، حتى تتحقق العدالة قدر الإمكان لجميع الأطراف. وهناك أكثر من سبب يدفع إلى الاعتقاد على وجه التأكيد التام، بأنه لابد من وجود ممتلكات كثيرة في مدينتكم، إما في هيئة سلع أو أموال بشكل من الأشكال، وقد تكون إما في حوزته [يعني مقنين] أو في أيادي الوكلاء عنه، ممن استلموها بعد وصول شحنات كبيرة، وحصولهم على عائدات غير كافية جدا، وإنه لمن الأهمية بمكان، الحرص على عدم إضاعة الوقت في التحفظ على ذلك كله. وتجدون طيه، التوكيل الذي تم وضعه، فيما أعتقد، بأقصى ما يكفي من الصلاحيات الممكنة، وأريد فقط الإضافة

= Marriner, "English Bankruptcy Records," 354-55، وبخصوص حالة مقنين فإنها مسجلة في: B_5/109، 21 يناير 1833، وتحمل توقيع ڤان سندان.

84- PRO, B_5/45، 22 يناير 1833، Register of Fiats of Bankruptcy ، تم إدخاله في 22 مارس 1833. وتوجد نسخة منه في FO 174/287. ويُؤسف على عدم الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالإفلاس إلا بصورة متقطعة. وبينما بقي الملف الخاص بنازلة دايڤيد كوهين مقنين محفوظا، فإن ملف مقنين قد اختفى.

85- FO 174/287، 20 مارس 1833؛ شهادة بتوقيع وليام هنري نايڤيل (William Henry Nevil)، أحد الكتاب المساعدين للمحامي ڤان سندان؛ وقد صدَّق كاتب عدلي على توقيع ب. لوري (P. Laurie)، اللورد مايور (العمدة) وكبير قضاة التحقيق في لندن؛ FO 635/I، 27 مارس 1833، مذكرة ويلشير، وفيها تقرير عن توصله بالرسالة المتضمنة للتفويض بالوكالة.

بأنه نظرا لتقديرنا على النحو المطلوب، لطبيعة الحكومة التي تقيمون عندها، فإننا نعطيكم كامل الحرية، وستحظى أي تسوية تحققونها بالموافقة منا، لأن التضحية الجزئية لفائدة تلك الحكومة، ربما تساعد على إنقاذ الباقي. وإن وجودكم في عين المكان، يجعلكم بالضرورة مؤهلين بما فيه الكفاية، لنهج أفضل طريقة لبلوغ الهدف، (في بلاد توجد فيه حكومة جد مستبدة) مقارنة مع ما يمكننا القيام به هنا، لتحقيق النجاح المنشود... وأترك لكم كل الصلاحيات لاختيار الطريقة الأنسب، لتمكيني من التوصل بالممتلكات المذكورة، بما يكون من شأنه أن يخدم مصلحة أصحاب الحق في الحيازة، دون الحاجة إلى انتظار تعليمات أخرى، بل عليك أن تتصرف في الأمر كما لو كان لنفسك.[86]

ويشير النائب القنصلي البريطاني بالصويرة، وليام ويلشير، في مذكرته بأنه لم يكن هناك أدنى أمل في استرداد أي جزء من ممتلكات مقنين لصالح الدائنين.[87] وبالفعل، لم يتم العثور بعد هذا التاريخ على أي معطيات إثبات تخص مقنين، سواء أفي أرشيفات وزارة الخارجية البريطانية أم في محكمة الإفلاس. ولا توجد أي إشارات، يمكن أن تفيد بالتوصل إلى أي تسوية تستحق الذكر، بين مقنين ودائنيه. وعلى أية حال، فإنه سرعان ما أصبح بعيدا عن المتناول، فآوته حاضرة مراكش، حيث كان مسقط رأسه، فقضى بين أحضانها آخر السنوات القليلة التي بقيت من حياته.

86- FO 174/287، لندن، 22 مارس 1833؛ أَلِكْزَانْدَرْ بْريمَرْ بَالْتْشِيرْ (Alexander Brymer Belcher)، إلى دراموند هاي. وقد أُلحقت بها وثيقة تحمل توقيع مايير مقنين: "المقيم سابقا في الفينسبوري سِرْكوس (Finsbury Circus)، التاجر الذي صدر في حقه قرار بالإفلاس وفقا للمسطرة الجاري بها العمل، والذي تم بموجبه التصريح باعتباري مفلسا، وكذا تعيين المحترم أَلِكْزَانْدَرْ بْريمَرْ بَالْتْشِيرْ من لندن ليكون صاحب الحق في الحيازة". ومثلت هذه الورقة آخر وثيقة تحمل توقيع مايير مقنين.

87- FO 635/I، 22 ماي 1833، مذكرة ويلشير.

الفصل الثامن

تَرِكَة مقنين: سِفَرد وشرقيون

الفصل الثامن

تَرِكَة مقنين: سِفَرَد وشرقيون

دخل يهود بريطانيا عهدا جديدا، حين عودة مايير مقنين إلى إنكلترا، لقضاء مدة إقامته الثانية الطويلة فيها سنة 1827. وإذا باليهود الأشكناز المحتقرين في السابق، يتسلقون الدرجات للبروز أكثر في إنكلترا، فبات حضورهم طاغيا، وتمكنوا بذلك من حجب السِّفَرد إخوانهم في الدين. وجاء في نموذج من الكتابات التاريخية، عن اليهود البريطانيين في منتصف القرن التاسع عشر ما يلي:

> يبدو أنه منذ ما يزيد عن أكثر من ثلاثين سنة بعد تعيين الدكتور هِيرْشِيلْ (Dr. Herschell)، على رأس حاخامية الكنيس اليهودي الجرماني في إنكلترا، فإن الأشكنازيم، وهو الاسم الذي يُنعت به أعضاء هذه الطائفة، قد احتلوا مكان السبق أمام السفارديم، أو اليهود الإسبانيين، وذلك في كل ما له الصلة بالتقدم. فكان الأشكنازيم هم من ألفوا أعمالا جديدة، ومن أحدثوا مؤسسات جديدة، فصاروا مدافعين عن الحقوق المدنية؛ وباختصار، فهم المحرك الرئيسي لكل شيء له علاقة ما بقضايا التقدم الوطني. وبالمقارنة، بقي السفارديم في حالة من الهدوء؛ وذلك على الرغم من ضرورة الإقرار، بأن هؤلاء قد أثاروا الانتباه إليهم بين الفينة والأخرى. ومثالا على ذلك، في سنة 1805، تم إرسال هَارُونْ كاردُوزَا أُسْكَوَايْرْ (Aaron Cardosa, Esq)، مبعوثا من قبل الحكومة البريطانية إلى باي وهران،

للتفاوض في شأن عقد معاهدة بين بلاط سانت جيمس (St. James)، وزعيم مسلم. ومرة ثانية في سنة 1813، عُين مسعود س. ماشيم أُسْكوَايْرْ (Masahod C. Machim, Esq)، مبعوثا إلى الحكومة البريطانية من قِبَلِ المولى سليمان إمبراطور المغرب. ومرة أخرى في سنة 1827، خلف مايير س. ماشيم أُسْكوَايْرْ(Meir C. Machim, Esq)، والده المتوفى في منصبه بالمغرب. وبهذه الاستثناءات القليلة، وربما بأخرى غيرها، وصولا إلى عصر السير موزيس مونتفيوري الناشئ في دولة مزدهرة ... استأثر الأشكنازيم باهتمام الجمهور البريطاني.[1]

ولم تحتفظ الذاكرة خلال هذه الفترة، إلا بأسماء يهود شمال إفريقيا البارزين، ممن اضطلعوا بمهام دبلوماسية. (وبطبيعة الحال لم يكن الكاتب على علم برفض قبول الحكومة البريطانية لأوراق اعتماد مايير مقنين، كما أنه أخطأ حين اعتبر بأن مسعود هو والد مايير). ومن بين الأسباب التي تفسر جزئيا التراجع الحاصل في بروز السِّفَرد ككل، درجة انصهارهم العالية في بوتقة المجتمع البريطاني اليهودي. ومن المُحتمل أن يكونوا قد أحسوا بأنهم أقل تَدَنِّيا وحرمانا، بفعل ما تبقى من مُعيقات الحقوق المدنية مقارنة بالأشكناز، وهو ما يمكن أن يشرح لنا الأسباب التي جعلت هؤلاء، يكونوا أكثر تصميما على معاينة إلغاء جميع أشكال التمييز القانوني التي ظلت عالقة.

أصبح الانتماء إلى الأمة الإنكليزية بالنسبة لليهود السِّفَرد، أكثر أهمية من الانتساب إلى "الأمة البرتغالية"، بمفهومها الانفصالي. ومع احتفاظهم بفخر هذا الانتماء إلى السِّفَردية، فإن أقطاب طائفة اليهود البريطانيين، يدينون إلى بروزهم في المجتمع الجنتلي (أي مجتمع غير اليهود)

---

[1] - Moses Morgoliouth, *The History of the Jews in Great Britain*, 3 vol. (London: R. Bentley, 1851) 2: 196-97.

أكثر مما هم مدينين لروابطهم مع عالم سفردي فوق-وطني. وعلى الرغم من استمرار الانقسام بين الأشكناز والسِّفَرد، فإن دلالة تلك الفجوة تضعف، كلما تراجعت السلطة الحقيقية للمؤسسات الاجتماعية على أعضائها. واقتفت بريطانيا أثر فرنسا متعقبة خطواتها في تحرير اليهود. ويجب التذكير بأن السِّفَرد الفرنسيين، مانعوا إبان الثورة الاعتراف بالانعتاق، لفائدة إخوانهم في الدين، من الأشكناز الفقراء والأقل اندماجا، خشية من أن يتم النظر إليهم، نظرة متطابقة مع هذا العنصر غير المرغوب فيه داخل المجتمع. ونعِم اليهود الشرقيون في المقام الأول بالانعتاق في سنة 1790، لكن نطاق التحرير اتسع، ليشمل في العام اللاحق كافة يهود فرنسا. وأدى السِّفَرد الثمن غاليا لنيل مبتغاهم، إذ تمت مطالبتهم بالتخلي عن امتيازاتهم المعهودة.[2] وبينما تم إقرار الحقوق المدنية في إنكلترا بطريقة أكثر تجزيئية، فإن الوضع الانفصالي لليهود، لم يتم أبدا تحديده على النحو المحدد في أوروبا القارية. ونتيجة لذلك، كان هناك عدد أقل من الحواجز، التي تحول دون تحقيق الاندماج، ومع إزالة آخر العقبات القانونية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ارتفعت وتيرة الاندماج بإيقاع سريع.

وعلى خلاف البعض من أقربائه، وغيرهم من بقية المغاربة ممن هاجروا إلى إنكلترا، فإن مايير مقنين لم يعمل أبدا على ترسيخ جذور دائمة له في هذا البلد، مُفضلا بدلا من ذلك، البقاء إلى آخر يوم في حياته محتفظا بلقب يهودي السلطان، المنعَّم بالامتيازات، لكنه يظل ذميا على الرغم من كل ذلك. إن العديد من أبناء الجيل الأول من اليهود التجار المغاربة الدوليين قد تركوا المغرب بصفة دائمة. وإن آل گدالة الذين يمثلون أهم أسرة تجارية خلال القرن الثامن عشر، والذين جمعتهم بمايير مقنين، كما

2- Frances Malino, *The Sephardic Jews of Bordeaux: Assimilation and Emancipation in Revolutionary and Napoleonic France* (Tuscaloosa: University of Alabama Press, 1978), 40ff.

سبقت لنا الإشارة إلى ذلك، أواصر المصاهرة إثر زواجه بالزُّوهرَة بِّنطو (Zohra Pinto)، قد باتت لهم الأقدام الراسخة جدا بإنكلترا، في مطلع القرن التاسع عشر. وتجسدت علاقة عائلة گدالة وروابطها مع المغرب، عبر ممتلكاتهم. وفي هذا الصدد، استمر موزيس، وحاييم گدالة (Moses-Haïm Guedallah)، المقيمان بلندن، في امتلاك عقارات كثيرة بالصويرة وكرائها، أواخر القرن التاسع عشر، بعد أن ورثاها عن والدهما يهودة (Judah)، وعن الجد يعقوب (Jacob)، اللذين عاصرا السنوات الأولى لوجود مدينة الصويرة أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الله.[3]

غير أن آل گدالة وعائلات مغربية أخرى، كما هو الحال مع مناحيم بن سوسان (Menachem Bensusan)، أحد المراسلين الأساسيين لمقنين، قد أصبح جزءاً قاراً من يهود بريطانيا؛ فاندمج أحفادهم بشكل جيد في المجتمع البريطاني. ومكث القليل من آل مقنين في إنكلترا. وانضم أحد فروع العائلة إلى الكنيسة الأنكليكانية، في حين التحق بالبورصة أبراهام كوهن مقنين، المنحدر من فرع آخر. وعلى الرغم من دفن هذا الأخير بمقبرة النوڤو (Novo)، التابعة لكنيس باڤس ماركس (Bevis Marks)، سنة 1840، فقد تزوج مرتين من وسط غير يهودي خارج ملته، كما لاحظ ذلك أَلْبِرْتْ هَايَمْسُونْ (Albert Hyamson)، مُستَخِفًّا: "...حقق شهرة غير مرغوب فيها، في سجلات الكنيس اليهودي، نتيجة لعلاقاته الزوجية وارتباطاتها بوضعه بصفته كوهن".[4] وكانت نهاية دايڤيد قريب ماير

3- LP، 8 تموز 5619 = 10 يوليوز 1859، إفادة حاييم وموزيس گدالة.

4- Albert M. Hyamson, *The Sephardim of England* (London: Methuen & Co., 1951), 207.

وكانت وفاته يوم 25 نونبر 1840، انظر:

Bevis Marks Records, pt.6: *The Burial Register (1733-1918) of the Novo (New) Cemetery of the Spanish and the Portuguese Jews's Congregation, London*, ed. Miriam, Rodrigues-Pereira and Chloe Loewe (London: The Spanish & Portuguese Jew's Congregation, 1997).

ويوجد نعي للرجل في مجلة: *Gentelman's Magazine* 15 (January 1841: 105

مقنين، مذلة وشائنة جدا. وبعد خلافه مع المعماد وتهديده بترك الكنيس اليهودي، استطاع من جديد، احتلال مكانة محترمة ضمن الطائفة السِّفَردية، فأصبح أمينا أولا للصندوق في 1830، ثم رئيسا مشرفا على مدرسة الأطفال التحضيرية التابعة للمجمع؛[5] وعلى الرغم من إفلاسه سنة 1831، وزواجه من امرأة غير يهودية في السنة نفسها، فقد حصل على مقعد بارز "گاڤيطا" *(gaveta)*، في الكنيس اليهودي سنة 1835.[6] غير أن سوء الطالع ظل يلاحقه. وفي سنة 1851، التمس الحصول على مساعدة من المعماد، فتم منحه خمسة جنيهات كانت مشروطة بمغادرته للبلاد. وتمكن من الانتعاش مرة أخرى، فقام بتسديد مستحقاته للمجمع بما فيها نسب الفائدة، لينال إشادة من المعماد إثر ذلك. غير أنه في سنة 1866، دخل مستشفى الطائفة "بيت حوليم" *(Beth Holim)*، بصفته معوزا، فمات في السنة نفسها ودُفن في مقبرة النوڤو.[7] وتستمر ذكرى آل مقنين في الديار الإنگليزية، بوجود عائلات قليلة ترتبط من حيث جذورها بتلك الأسرة. وتفيدنا رواية عائلية حديثة العهد بما يلي:

> وحسب ما ترويه الذاكرة الأسرية، بلغ أَبْراهَام بِّنْطو (Abraham Pinto)، [ابن مايير بِّنْطو] من العمر عشرين سنة حين قدومه إلى لندن، وفي حوزته مبلغ كبير من المال، فخسره بطريقة ما. وفي تلك الأيام الصعبة، ارتبط بعلاقات صداقة مع قريب له هو داڤيد مقنين (David Macnin)، وفي الوقت الذي تزوج فيه ابنه، يبدو أنه صار راسخ القدمين تماما. وفي وصيته المؤرخة بحوالي 1849، حث ذريته على القيام

5- Hyamson, *Sephardim*, 208.

6- SPJC, Minutes, MS 113، 22 شتنبر 1835.

7- Hyamson, *Sephardim*, 208. وقد توفي يوم 11 يوليوز 1866، *Burial Register, 133*

دائما بواجب الصداقة تجاه آل مقنين. غير أنه لم يبق هناك أي مقنين في المجمع، ولا حتى في لندن بقدر ما أعلم."[8]

وكان مايير بّنْطو صهرا لمايير مقنين، بينما كان دايڤيد كوهن مقنين عرَّاباً ("سندق" بالعبرية، وهو الرجل الذي يحمل الطفل في حضنه أثناء مراسيم الاختتان) لموزيس بن إبراهام بّنْطو المولود في 1818.[9] وحسب ما ترويه الذاكرة الأسرية، كان لإبراهام أيضا ولد آخر اسمه مايير بعد مايير مقنين.[10]

وفي المغرب، اختفى اسم آل مقنين من الذاكرة الجماعية. ومات اسم العائلة مع مايير، باستثناء الزقاق الموجود في مراكش الذي ظل يُعرف في أواسط القرن التاسع عشر باسم "درب مقنين".[11] ويرمز مايير مقنين إلى الانشطار المتنامي بين يهود أوروبا ما بعد التحرر، وبين اليهود الذين ظلوا خارج إطار الدولة الوطنية الحديثة، بما تتضمنه من مفاهيم المواطنة. ويؤشر التحرر في أوروبا الغربية، وتحديد العلاقة مع الأمة الذي يصاحب عملية الحصول على الحقوق المدنية، إلى حدوث تحولات جوهرية في العلاقة بين اليهود والدولة. ولفظت فترة يهود بلاط أوروبا أنفاسها الأخيرة، ولم يعد اليهود مجرد أداة في أيادي الدولة، بل أصبحوا رجال أعمال مستقلين، قادرين على استثمار رؤوس أموالهم، وفقا لطرق لا يمكن تمييزها عن مثيلتها لدى غير اليهود. ومع أن المجتمع البرجوازي لم يضع حدا نهائيا

8- Sarah F. Orkin, *Roots and Recollections* (London: Published by the Author, 1995), 167.

9- Miriam, Rodrigues-Pereira and Chloe Loewe, eds., *The Birth Register (1767-1881) of the Spanish and the Portuguese Jews's Congregation, London* e (London: The Spanish & Portuguese Jew's Congregation, 1993), 68.

10- أفادتني بهذه المعلومة إستير بّنطو (Esther Pinto)، "The Pinto Family," unpublished paper, (1922)، وأشكر باربارا بارتنيت (Barbara Bartnet)، على تزويدي بنسخة من هذا التأليف غير المنشور.

11- خالد بن الصغير، "وثيقة غير منشورة عن ملاح مراكش في القرن التاسع عشر"، في: *Hespéris-Tamuda* 35 (1997): 60، انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب، الهامش 116، ص 108.

لمواقفه المجحفة باليهود، فقد منحهم، وإن كان ذلك أحيانا بدرجة من التردد والممانعة، فرصة الولوج إلى المجتمع على قدم المساواة.

وعلى الرغم من أن ماير مقنين، كان حسب معظم المعطيات، أكبر الملاكين العقاريين في مراسي المغرب الرئيسية، وذلك لسنوات عديدة، إلى جانب شقيقه، ومن بين أهم التجار في المغرب، فإن ثروته لا يمكن مقارنتها مع مثيلتها لدى الأسر الرأسمالية الكبرى في أوروبا. وفي ظل غياب أشكال أخرى للاستثمار، تم التقيد بصرف مجموع رأسماله في العقارات الحضرية بمدينتي الصويرة ومراكش، فتعرض باستمرار للمصادرة من قِبَلِ السلطان، بسبب ديونه للمخزن. وبصفته تاجراً سلطانياً، فإن مقنين ملزم بالحصول على قرض من المخزن، ويتعين عليه تسديده بعدئذ بدفعات شهرية. وحتى لو رغب ماير مقنين وغيره من بقية تجار السلطان في التخلص من ديونهم بتسديدها، فإنه لا يُسمح لهم بذلك. إن المديونية للمخزن هي البديل والمعادلة النظيرة التي تتيح الحصول على صفة تاجر السلطان.

وتعتبر تلك المديونية -في واقع الأمر- أحد أشكال الاستخدام التعاقدي، لأنه لا يمكن السماح ولو لزوجة مقنين بالسفر في صحبته إلى الخارج. وبعبارة أخرى، فإنها تبقى بمثابة نوع من الضمانة، تحسبا لمغادرته البلاد دون الرجوع إليها. ولا يتوفر أي دليل عن مرافقة الزُّوهرة لزوجها، أو عن إقامتها معه أثناء السنوات العديدة التي قضاها في لندن. وجدير بالتذكير، أن ماير مقنين غادر المغرب في 1799، بعد وقت وجيز من زواجه. ونظرا لعدم الاحتفاظ بسجلات الولادة في المغرب، فإن تاريخ ابنتها بْلِيدَة غير معروف، لكنه من المرجح، أنها رأت النور قبل وقت قصير من رحلة مقنين الأولى إلى لندن، وربما بعد سنوات قليلة، أثناء زيارته للصويرة.[12] وربما قدمت لنا

12- إن هذا الوصف المعتمد على أساس ملاحظات تم إجراؤها في 1843 عن "مدام بوساك"، لا يمكن أن يعني إلا بْليدَة "بوجناح". وقدر المؤلف عمرها بحوالي ثلاثين سنة، انظر: =

سنوات غيابه الطويلة عن المغرب (عاش في لندن انطلاقا من 1800 إلى حوالي 1817) تفسيرا لاقتصاره، هو وزوجته، على إنجاب مولودة وحيدة.

وكان مايير مقنين، يسعى لضمان بقاء ثروته العريضة في حوزة عائلته. وينبغي التذكير أيضا أن الزُّوهرة، انحدرت من أسرة گدالة عبر جدها من أمها يعقوب گدالة، وأن آل گدالة، هم أكبر الملاكين العقاريين في الصويرة، خلال القرن الثامن عشر. وانتهى مصير بعض من تلك الأملاك، في أيدي مقنين. وكثيرا ما اشترى مايير ممتلكات، بالاشتراك مع أخيه شلومو. وليس هناك دليل على زواج شلومو إطلاقا، بعد فسخ خطوبته في 1815، ومن ثَمَّ غاب عن الساحة وجود أي مرشح كفيل بمنازعة بْليدَة في نصيبها من الأملاك، فأصبحت بناء على جميع هذه الاعتبارات، الوريثة الأساسية لممتلكات مقنين. وحتى يتسنى لمايير مقنين تأمين انتقال ميراثه، فقد ورَّثَ الزُّوهرَة وبليدة، جميع ممتلكاته الموجودة في الصويرة ومراكش، قُبيل مغادرته إلى لندن في 1827.[13]

ولا يتوفر إلا النزر اليسير، من المعطيات الخاصة بالسنتين الأخيرتين، من حياة مايير مقنين. ويعتبر غياب المراسلات في أرشيفات وزارة الخارجية، بخصوص العدد الكبير من دائنيه البريطانيين، مؤشرا على احتمال عودته إلى المغرب في سنة 1833. وتوفي مسعود، أكبر إخوة مقنين الأربعة، والذي اشتغل نائبا قنصليا لإسبانيا والبرتغال في الصويرة، سنة 1831،[14] بينما توفي شلومو، الشريك التجاري الأساسي لمقنين، في السنة اللاحقة، وفي الصويرة أيضا. ويظل مصير الأخ الثالث داڤيد مجهولا، والراجح أن الموت ربما حصده وهو في ريعان شبابه.

= James Richardson, *Travels in Morocco*, 2 vols. (London: Charles J. Skeet, 1860), I:294-98

13- LP، 2 نيسان 5587 = 30 مارس 1827، حاييم بْنطو وداڤيد الحزان من الصويرة.

14- AEN، طنجة 87، 12 ماي 1831، أدي ديلڤانتي (Addy Delevante)، إلى دِيلاَ بُورتي (Della Porte)، (بالإيطالية). كانت وفاته يوم 28 أبريل.

عاد مقنين إلى مسقط رأسه في مراكش، ويحتمل أنه قضى وراء أسوارها السنتين الأخيرتين من عمره. ونحن على بينة من أن هارون عمار "بوجناح" (Aaron Amar Bujnah)، صهر مايير مقنين، قد تم ائتمانه على دور مقنين المخزنية بالصويرة في سنة 1833، فأمرته السلطات، بتعويض الخسائر التي يمكن أن يتكبدها إلياهو بن أڤراهام (Eliyahu b. Avraham)، في معاملاته التجارية، والشاغل وقتئذ لتلك الدور.[15]

ونعلم من شهادة عدلية تحت اليمين، حُررت بعد السنوات اللاحقة، أن مايير مقنين توفي في مراكش يوم 3 غشت 1835/ 9 أف 5595، حسب التقويم العبري،[16] عشية اليوم الذي يبدأ فيه الصوم اليهودي السنوي المعروف بـ تيشعَا باڤ (Tisha Bʿav)، إحياء لذكرى تخريب هيكل سليمان المقدس في أورشليم. وحسب ما أكدته مأثورات اليهود، كثيرا ما تقع المآسي العظيمة في التاريخ العبري في هذا التوقيت الزمني بالذات. وعلى الرغم من الأهمية الرمزية لتاريخ وفاته، فإن مايير مقنين واسم عائلته قد طواهما النسيان، ولا يحتلان اليوم حيزا يُذكر في ذاكرة اليهود المغاربة.

ولم يخلف أي من الإخوة الأربعة، أي ورثة معروفين للمؤسسة التجارية. وكان مسعود، الرجل الوحيد من بين إخوته، الذي خلف ذرية من الذكور، غير أن الراجح، هو أن جميعهم طاب بهم المقام في الديار البريطانية، فقطعوا كل صلاتهم مع المغرب. وهناك أيضا امرأة اسمها ميرة (Mira)، يبدو على أرجح الاحتمالات أنها أخت لمقنين، ظهر اسمها بصفتها راعية لمصالح العائلة في الصويرة، أثناء وجود إخوتها في مراكش. ولا يُعرف على الإطلاق ما فعلته الأيام بها. وهكذا توقف سماع اسم

15- LP، 11 شوال 1248 = 3 مارس 1833، السلطان إلى هارون عمار (التاجر هارون بوجناح).

16- LP، 15 أف 5608 = 14 غشت 1848، شهادة عدلية باسم مايير حديدة (Meir Hadida)، من مراكش وموشي صباح (Moshe Sabah)، بخصوص وفاة مايير مقنين ودفنه بمراكش؛ وتم التأكيد في الشهادة نفسها بأن الهالك ليست لديه سوى ابنة واحدة هي بليدة، وأنه لا وريث له غيرها.

مقنين، وانتهى تداوله في أوساط النخبة من تجار المغرب، بعد وفاة مايير مقنين، فبات مجرد ذكرى بعيدة، تتلاشى ملامحها لتظهر شاحبة مع مرور الزمن.

وترك مايير مقنين وراءه ممتلكات كثيرة في الصويرة ومراكش، وعلى الرغم من أنه لا مجال للشك في وجود العديد من الدائنين في أوروبا، ممن أدركوا بأنهم لم يستعيدوا أبدا أموالهم، وأنهم تبعا لذلك أصحاب الحق في ممتلكاته، فإن مايير ومعه إخوته أيضا، قد خمدت أنفاسهم جميعا، وبقيت لهم في ذمم بعض الناس ديون كثيرة لم يستلموها. وتردد اسم "بوجناح"، في سياق المنازعات التي نشبت لاحقا، بشأن ما بلغته أكبر الحيازات العقارية في الصويرة. وحصل هارون عمار "بوجناح"، بموجب ظهير سلطاني، على حق استرداد الأموال من الدائنين "المسلمين واليهود"، ممن في ذممهم ديون عالقة لفائدة مايير مقنين وإخوته الهالكين. وحتى يتسنى ضمان تفعيله لتلك الصلاحيات، تم إرسال الظهير إلى ممثلي المخزن المحليين بالصويرة، وصدرت إليهم الأوامر باتخاذ جميع الترتيبات الضرورية، للمساعدة على تحصيل تلك الديون. ومن المفترض أن يعني هذا التكليف أيضا، بأن هارون أُسندت إليه مسؤولية سداد ديون الإخوة مقنين، لفائدة المخزن.[17] ويعتبر هارون المذكور، أحد أبرز تجار الصويرة على امتداد سنوات عديدة. ويستشف من هذا، أن المخزن واصل حرصه الصارم، على حماية الأسرة من الدائنين الأجانب،[18] في حين قدم كل المساعدات المتاحة لديه، لتمكين هارون من تحصيل الديون لفائدة الأسرة نفسها.[19]

17- LP، 4 رمضان 1255 = 11 نونبر 1839، ظهير السلطان المولى عبد الرحمن.

18- AEN، طنجة 87، 15 أبريل 1838، دي لابورتي. وتتعلق بالنزاع القائم بين ستيلاتو (Stellato)، وبوجناح.

19- LP، 19 ذو القعدة 1256 = 12 يناير 1841، لائحة طويلة بأسماء العديد من المدينين المسلمين لشلومو مقنين، مع الإشارة إلى تاريخ الدين، وقيمته، وأشياء أخرى.

إن الصلات الوثيقة التي تم الحفاظ عليها، بين المولى عبد الرحمن ومايير مقنين، قد ورثتها بمعنى من المعاني بْلِيدَة، الابنة الوحيدة لهذا الأخير. وأبدى البريطاني جِيمْس ريتْشَارْدسَنْ (James Richardson)، الناشط في الحملة المناوئة للاسترقاق، أثناء مكوثه بمدينة الصويرة سنة 1843، مدى إعجابه الكبير بها:

كان والدها شخصية كبيرة في البلاط، أيام الأباطرة السابقين وأكبر تجار زمانه، ومثلث بوصفها أرستقراطية بين ذويها، مقام إستير (Esther) [أشتوريت بالعبرية] الحديثة، الثابتة في تشفعها بين السلطان وأهل بلدها. هذه السيدة، هي المرأة الوحيدة من سكان البلاد، المسلمات (مُورِيَّات) أو اليهوديات، التي لديها من اللباقة أو ما يكفي من الشجاعة للكلام مع الإمبراطور، لتعرض طلبها بصوت صامد، لا تعثُّرَ فيه، تحت الظل الرهيب للحضرة الشريفة! رافقت السيدة بوساك (Madame Boussac)، (هكذا) التجار إلى مراكش لتقديم واجب العزاء إلى الإمبراطور. ومن بين مطالب أخرى متواضعة أو خصوصية، تقدمت بها السيدة طمعا في كرم الإمبراطور، التماسها الحصول على سُلفَةٍ مالية من عشرة آلاف ريال (دولار) لفائدة زوجها. ولم تجد جلالته الإمبراطورية بدا، من إعطاء الموافقة الرسمية فورا على تنفيذ البلاط لذلک."[20]

وفي الواقع، وكما أخبرت به زوجة بوجناح ريتْشَارْدسَنْ، لم يقدم السلطان السُّلفة المالية التي وعد بها، غير أنه أرسل إليها بدلا من ذلک، هدية تكونت من أربع قطع من الحايک الرفيع الأبيض، وهو الرداء الخارجي للنسوة الشائع لباسه في شمال إفريقيا.

20- Richardson, *Travels* I: 294-95.

وكان هارون عمار متقدما في السن عند عقد قرانه على بْلِيدَة، فتوفي في 1845، بعد بضعة أشهر من الهجوم الفرنسي على الصويرة، وفي الوقت الذي لم يبلغ فيه أولاده يهودة (Judah)، وحنينا (Hanina)، سن الرشد.[21] وعاشت بْلِيدَة حتى سنة 1878،[22] لكن مع ذلك، فإنه عند وفاة زوجها، وفي غياب وريث ذكر آخر قادر على تحمل مسؤولية رعاية تركة مقنين، أصبح السلطان هو الوصي الفعلي على بْلِيدَة وولديها القاصرين، بتوليه السهر على رعاية أملاكهم. وأقر الظهير الصادر عن السلطان المولى عبد الرحمن في سنة 1847: "حق الذمية بْلِيدَة بنت مايير بن مقنين، في السكنى بالدار التي تحتلها، من بين مختلف أملاك والدها، وأن تجمع عشرة مثاقيل من مستفادات تلك الأملاك، إعانة لها على ما يلزمها في أحوالها." وتلقى الحاج العربي الطريس عامل مرسى الصويرة، أوامر بضمان تفعيل السلطات لمقتضيات الظهير.[23] وتوخيا لمزيد من الحرص على حماية الورثة من أي ادعاءات زائفة محتملة، أدى اثنان من الشهود من مراكش اليمين، يوم وفاة مايير مقنين بالمدينة نفسها مؤكدين أن: "التاجر مايير حاكوهين بن مقنين، مدة وجوده في هذه الدنيا حتى يوم مماته، ليس له سوى ابنته الوحيدة بْلِيدَة ، ولم يخلف أي ذرية أخرى، يمكنها أن ترث جميع ما تركه لابنته الوحيدة بْلِيدَة."[24] واستمر السلطان في حماية مصالح بْلِيدَة، بصيانة

21- AEN، طنجة، موگادور 92، 18 ماي 1881، "رسالة موجهة من قنصل فرنسا إلى موظفي جمارك موگادور".

22- LP، رؤوس أقلام من كتاب صلوات قديم لصاحبه يهودة عمار، 20 حشفان 5639 = 16 نونبر 1879.

23- LP، 19 رجب 1263 = 3 يوليوز 1847، السلطان المولى عبد الرحمن. وتم فيها بعد الرفع من قيمة الإعانة المذكورة أعلاه والتي وصلت إلى عشرين مثقالا. AEN, Tanger, Mogador 92، 12 شتنبر 1881، ماهون (Mahon)، ("Réclamation de Boudjenah").

24- LP، 15 أف 5608 = 14 غشت 1848، نسخة من شهادة عدلية لمايير حديدة وموشي صباح. وبلغ خبر وفاة مقنين إلى القنصلية البريطانية. وكتب النائب القنصلي البريطاني گرايس (Grace)، إلى التاجر صاموئيل ليڤي بن سوسان (Samuel L. Bensusan)، الموجود في لندن، وبصفته ممثلا لمؤسسة تجارية لها معاملات كثيرة مع آل مقنين، بأن مايير حديدة، وهو الرجل الذي عينه بن سوسان لتقديم إقرار لدى گرايس يتعلق بوفاة مقنين، قد رفض القيام بذلك. FO 830/I، 15 غشت 1848. ولم يقع الإفصاح بأسباب رفضه، غير أنه وكما رأيناه أعلاه، فقد رفع إفادته إلى الهيئات اليهودية المعنية بالعبرية وبالعبرية المكتوبة بالحروف العربية.

الدار التي ورثتها عن والدها الهالك.[25]

واحتفظت العائلة بكم هائل من المراسلات الرسمية، المتعلقة بهذه الممتلكات، لأن المخزن تولى لعدة سنوات، مسؤولية المحافظة عليها بإصلاحها وتحصيل واجبات كرائها. وبيعت بعض العقارات من التركة التي كانت معقودة على سبيل الضمانة من جانب السلطان، كما هو الأمر بالنسبة لدار في ملاح مراكش اشتراها في سنة 1850 حدان بن الحزان يعقوب بن موحا (Hadan b. al-Hazan Yaʿkub b. Muha).[26] وعلى الإطلاق، لم تتسم ظروف حياة بْلِيدَة وأولادها، باعتبارهم تحت وصاية السلطان، بالرخاء ورغد العيش، بل واجهوا صعوبات في تلبية حاجياتهم. ومقابل الحصول على مائة مثقال في سنة 1860، اضطرت بْلِيدَة ويهودة وحنينا، إلى رهن بِيعَةٍ كانت في ملكهن إلى مخلوف أوحَيون (Makhluf Ohayon)، من إليغ سابقا. وقام هذا الأخير من جهته بعقد إيجارها إلى مستأجر آخر.[27]

وكما هو معهود في الوسط الخاص بتجار السلطان وأعرافهم، حينما بلغ يهودة عمار "بوجناح" السن المطلوب، فقد مُنح المرتبة التي كانت لوالده، بموجب ظهير سلطاني صدر لفائدته سنة 1863: "أدخلنا التاجر يهودة بن هارون بوجناح (Judah b. Aaron Bujnah)، في سلك تجارنا، وجددنا له الظهائر السلطانية التي هي في يده من والده."[28] ومن خلال إضفاء هذه الصفة على يهودة، فإن السلطان، في واقع الأمر، يسحب

---

[25]- LP، 10 رجب 1263 = 24 يونيو 1847، ظهير السلطان المولى عبد الرحمن.

[26]- LP، 11 رمضان 1266 = 21 يوليوز 1850؛ إذن سلطاني ببيع الدار المعلومة، 22 صفر 1267 = 27 دجنبر 1850؛ وجرى التحقق من صحة البيع فيما بعد بإعلان حدان بن موحا عن شرائه للدار المذكورة من الأملاك التي ورثها يهودة بوجناح (من المفترض أن يكون البيع قد حصل بعد بلوغ يهودة سن الرشد)، 4 جمادى الثانية 1280 = 16 نونبر 1863.

[27]- LP، 3 نيسان 5620 = 26 مارس 1860؛ وتشير الوثيقة نفسها إلى تحصيل أموال إضافية بالعملة الفرنسية، 21 ثفيت 5621 = 3 يناير 1861. وتمت إعادة المال في تشري 5621 = شتنبر-أكتوبر 1860.

[28]- LP، 24 صفر 1280 = 10غشت 1863، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن.

وصايته عن المعني بأمرها، فيُطالب يهودة عمار منذ ذلك الحين فصاعدا، بتسديد الأقساط الشهرية، التي يؤديها جميع التجار من أمثاله، عن ديونهم المستحقة إلى السلطان. وكتب السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى قائد الصويرة: "أنعمنا على الذمية بْلِيدَة ابنة ولد مقنين وابنها، ولد بوجناح، بمستفادات أملاكهم الموجودة لديهم هنا في مراكش وهناك في مرسى الصويرة، وتركنا لهم حق التصرف فيها، على أن يؤدوا مشاهرات التجار المعلومة."[29] وبهذا يرث يهودة عمار، الديون المترتبة على والده، والبالغ مجموعها 21.954 مثقالا.[30] واستمرت مسألة ديون عمار بوجناح وممتلكاته مطروحة، وشكلت موضوع نزاع على امتداد بضع سنوات، إبان عهد الحماية الفرنسية.

وحين انضم يهودة عمار إلى سرب تجار السلطان، في سنوات الستين من القرن التاسع عشر، شهد عدد التجار، تزايدا ملحوظا بمرسى الصويرة. ونمت التجارة الخارجية، خاصة مع تدشين التجارة الحرة، التي أرست دعائمها المعاهدة التجارية المبرمة مع بريطانيا العظمى سنة 1856، غير أن ذلك أحدث منافسة شرسة، ما فتئ احتدامها بين التجار. وتمكن بعض التجار من تحقيق بعض الثروات الصغيرة، بينما حل الإفلاس بالآخرين. وساهمت تلك الطفرة التجارية أيضا، في اجتذاب مهاجرين يهود إلى المدينة، وخاصة من وفدوا إليها قادمين من التجمعات اليهودية

29- LP، 8 ربيع الأول 1280 = 23 غشت 1863، السلطان محمد بن عبد الرحمن. وكانت بعض هذه العقارات من الأملاك المخزنية التي استأجرها مقنين وغيره من تجار الصويرة. واعتاد العديد من التجار على إيجار تلك الأملاك باطنيا. وتم إدراج قائمة بأملاك مقنين/ بوجناح جاءت منفصلة عن "أملاك التجار" في كناش يتضمن قوائم حسابية عن مستفادات الصويرة وصوائرها. الخزانة الحسنية، الكناش 46، ربيع الثاني- شوال 1279 = شتنبر 1862-أبريل 1863.

30- AEN, Tanger, Mogador 92، 22 شتنبر 1881، ماهون. واجه هارون عمار مع غيره من التجار صعوبات جمة في تسديد الأقساط الشهرية المعلومة خلال الفترة السابقة لحرب 1844. AEN, Tanger, 88، 18 فبراير 1842، بويشير (Beuscher)، (وجاءت فيه الإشارة إلى عمار بصفته منتميا إلى آل بوجناح).

الصغيرة، المنبثة في جنوب المغرب، لكن القليل، هم الذين استطاعوا جني بعض الأرباح المهمة، وذلك في ظل المعاملات التجارية الأجنبية، التي اعتبرت آنذاك بأنها لا تزال متواضعة. واشتدت وطأة الفقر في الملاح، مع تزايد عدد السكان، بحجم بات خارجا عن نطاق السيطرة. وصار كراء الممتلكات في الملاح، من مصادر الدخل لدى نخبة التجار اليهود. ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر، حينما انخفضت التجارة الدولية في الصويرة بشدة وفقدت أهميتها، أصبحت عمليا واجبات الكراء، بالنسبة لبعض عناصر النخبة اليهودية في القصبة، مصدر دخلهم الوحيد. وكانت للشكاوى الصادرة بخصوص استغلال المكترين من الفقراء اليهود في الملاح ما يبررها، ولكن النخبة ذاتها، دخلت في طور الانحلال. ولم يبق لدى التجار الناجحين بالأمس، ما يستحق ذكره، باستثناء ما كان في حوزتهم من الدور، وأصبحوا لا يمثلون بذلك سوى بورجوازية على درب الاضمحلال.[31]

وبالإضافة إلى ذلك، كان المخزن أيضا تحت وطأة الحاجة الملحة إلى السيولة النقدية. واضطرت الدولة في أعقاب الحرب التي شنتها إسبانيا على المغرب في 1859-1860، واحتلالها لمدينة تطوان، إلى القبول بأداء غرامة حربية ثقيلة، مقابل الانسحاب الإسباني، فحل الإفلاس بخزينة السلطان. وحتى يتسنى للمغرب تسديد ديونه لإسبانيا، فقد كان عليه الموافقة على وجود موظفين إسبانيين في المراسي، والسماح لهم بتحصيل نصف عائداتها من الرسوم الجمركية. وكان هذا الفقدان الكبير للدخل، في وقت لم تتوقف فيه مصاريف الدولة عن التصاعد، وراء إرغام المخزن، على تبني إجراءات

---

[31]- انظر دانييل شروتر، **تجار الصويرة، المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب، 1844-1886**، تعريب خالد بن الصغير (الرباط: جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 6، 1997)، 379-380؛ 389-399.

أكثر صرامة لتحصيل الإيرادات وتعزيزها.[32] وربما فسرت لنا هذه الضغوط المالية، لماذا تشدد موقف المخزن، لإلزام التجار بتسديد ديونهم القديمة.

وعلى الرغم من جميع الممتلكات الموجودة في حوزته، لم يتمكن يهودة عمار "بوجناح"، من خوض غمار المنافسة، لمجارات كبار التجار اليهود بالصويرة، في سنوات الستين والسبعين من القرن التاسع عشر. وبدأ في التماس الحصول على المزيد من القروض السلطانية.[33] ومن بين العشرين تاجرا، ممن استفادوا من القرض السلطاني الجديد، المخول لهم في سنة 1865، حصل يهودة بوجناح على عشرة آلاف ريال، وهو أحد أكبر المبالغ الممنوحة وقتئذ (وانفرد يوسف المالح (Joseph Elmaleh)، وابنه بالحصول على مبلغ أكبر بقيمة خمس عشرة آلاف ريال).[34] وأكد الوزير موسى بن أحمد ليهودة بأنه: "من بين أحب الناس وأخلصهم للسلطان".[35] وبحلول سنة 1867، التمس يهودة الحصول على سُلفةٍ إضافية من المخزن، مشتكيا مما لحقت به من الخسائر الناتجة عن ضمور التجارة، وعن نفقات إصلاح ممتلكاته، وعن أضراره التجارية المترتبة عن بيع الدار الموجودة في مراكش.[36] واستمر يهودة على هذا الحال. ثم تذرع بعد ذلك بفترة وجيزة، بسبب آخر للاستفادة من قرض، فأكد تكبده لخسائر فادحة، على مستوى

32- عن الحرب الإسبانية المغربية ووقعها يمكن الرجوع إلى العناوين الآتية:
Edward Szymański, "La guerre hispano-marocaine 1859: début de l'histoire du Maroc contemporain (essai de périodisation)," *Ronick Orientalistyczny* 29, n° 2 (1965): 53-65; Abdallah Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912)* (Paris: Maspero, 1977), 278-82; Germain Ayache, *Etudes d'histoire marocaine* (Rabat: Société Marocaine des Editeurs Réunis, 1979), 97-109.

33- LP، 5 جمادى الثانية 1280 = 17 نونبر 1863، موسى بن أحمد؛ و 29 رجب 1280 = 9 يناير 1864، موسى بن أحمد.

34- الخزانة الحسنية، الكناش 295 (كناش الديوانة، مستفادات المدينة وصوائرها 1865-1866)، 1 ذو الحجة 1281 = 27 أبريل 1865.

35- LP، 28 محرم 1283 = 12 يونيو 1866.

36- LP، 13 رجب 1284 = 10 نونبر 1867، موسى بن أحمد.

عائدات الإيجار المحصولة من أملاكه، نظرا لفقر المكترين وعجزهم بالتالي عن الأداء. وأضاف بأن ديونه المتراكمة لفائدة السلطان، القديمة منها والجديدة، لا يمكنه إطلاقا الوفاء بها، في حالة عدم حصوله على قرض إضافي، إلا ببيعه لممتلكاته، فتم الإذن له بذلك.[37] وفي رسالة من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، إلى خليفته سيدي الحسن (وهو السلطان اللاحق المولى الحسن)، تم الترخيص ببيع يهودة لممتلكاته الموجودة في مراكش، من أجل أداء ديونه المستحقة لبيت مال المخزن. وإذا تبين بأنها لن تكفي لتحقيق ذلك، يمكن تسديد ما تبقى من الدين، من أملاكه الأخرى في الصويرة. وكتب السلطان في هذا الشأن: "وخذ بيده في بيعها، على شرط أن يدفع المبلغ الذي باعها به، إلى الأمناء في مراكش"، ثم أضاف: "وحتم في باله حتى لا يبيع أملاكه لا للنصارى ولا لمن هم في حمايتهم." وانتُدِبَ عنه في ذلك، واحد من أبرز التجار اليهود في مراكش، وهو حاييم قرقوز (Haim Corcos).[38] ومنذ انفتاح المغرب على التجارة الحرة، بدأ التجار الأجانب ووكلاؤهم في الاستقرار بمراكش، فأعرب المخزن عن انشغاله بالأضرار، التي يمكن أن يسببها هذا التغلغل الأجنبي المتزايد. وأمام ضغوط أمناء بيت المال في الصويرة، على يهودة عمار، لإلزامه بتسديد القرض البالغ قيمته عشرة آلاف ريال، طلب منهم تأجيل الأداء، لتمكينه من بيع ممتلكاته في مراكش. ونزولا عند رغبته، تم إمهاله لمدة شهرين إضافيين.[39] وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من معاناته تلك، فقد استمر في الحصول على الهدية نفسها، التي اعتاد السلطان توزيعها على كافة تجاره اليهود، والمتمثلة في قطعة من القماش الرفيع المعروفة بـ "الخرقة

37- LP، 2 شعبان 1284 = 29 نونبر 1867، موسى بن أحمد. لم ترد الإشارة إلى دين 1865، لكنه بدا واضحا فيما بعد، أنه بقيت في ذمته أموال أخرى من حساب ديون والده القديمة.

38- LP، 26 محرم 1285 = 19 ماي 1868.

39- LP، 24 جمادى الثانية 1285 = 12 أكتوبر 1868، الطيب بن اليماني (بوعشرين) إلى يهودة بوجناح.

الزمورية".[40] وفي نهاية المطاف، وُضعت الممتلكات للبيع بالمزاد العلني، غير أن ذلك لم يمثل بعد، الفصل الأخير للقصة. وفي السنة اللاحقة، كتب يهودة بأنه لم يتلق أي عروض تذكر لشراء أملاكه، فطلب إصدار أمر سلطاني، ينص على حصول بيت المال، على قيمة المبلغ الذي قُدِّرت الممتلكات على أساسه.[41] ونظرا لعرض أملاك يهودة في مراكش للبيع بالمزاد العلني سنة 1869، فإنه لمن المحتمل أن يكون السلطان، قد أفرج عن ممتلكاته الموجودة قيد الرهن في الصويرة. غير أن الحكاية استمرت، أمام عدم توقف بيت المال عن المطالبة بمبالغ أخرى، مستحقة عن قروض قديمة، ظلت عالقة في ذمة والده. وبعد سنتين، طلب يهودة أن تُؤخذ ممتلكاته في الصويرة، وتُقدر قيمتها لتصفية جميع ما تبقى من ديونه لفائدة المخزن.[42] وهكذا حُجزت جميع أملاكه، ثم بعد مرور حوالي سنة واحدة ونصف، قُدرت قيمتها بـ 37.862 مثقالا و 5 أوقيات، غير أن الأمناء ما لبثوا أن أضافوا، بأنها قد تمت المبالغة في تقدير قيمتها الحقيقية، في ضوء أحوالها المتهالكة والمتردية.[43]

وكانت لحنينا أخت يهودة، مصلحة في هذه الإجراءات القضائية، خصوصا وأنها تزوجت في سنة 1862، من يهودة بن صاموئيل ليڤي "بن حمو" (Judah b. Samuel Levy "Ben Hamu")، المنحدر من أسرة يهودية بارزة أخرى. وبخصوص مسألة الصداق الواردة في عقد الزواج [(نيدونيا *(nedunya)*: ومعناها "ما يتم تقديمه" بالعبرية/ الأرامية، وهو النصيب من الأملاك الذي تأتي به المرأة لزوجها عند عقد القِرَان)]، كان

40- الخزانة الحسنية، 28 محرم 1285 = 21 ماي 1868، موسى بن أحمد.

41- LP، 26 صفر 1286 = 7 يونيو 1869، الطيب بن اليماني (بوعشرين) إلى يهودة بوجناح.

42- LP، 4 جمادى الأولى 1288 = 22 يوليوز 1871، موسى بن أحمد إلى يهودة بوجناح عمار.

43- مديرية الوثائق الملكية، الرباط، 12 ذو القعدة 1288 = 23 يناير 1872، العربي فرج وعبد الرحمن أقصبي إلى الحاج محمد بن المدني بنيس.

من المنتظر، أن تحصل حنينا على أشياء أخرى ثمينة، من ممتلكات مختلفة لأمها وأخيها، من قبيل الذهب والفضة، المملوكين لبْلِيدَة ويهودة، لكنها لم تكن محددة بدقة. وفي مقابل هذا التعهد، تتخلى حنينا عن المطالبة بأي شيء من ممتلكاتهما. وتتضمن الأملاك الواردة في صداق حنينا، نصف الكنيس اليهودي الموجود في الملاح، والمعروف باسم "بن سعدية" (Ben Saᶜdya)، وثلث الدار الكائنة بالقصبة، حيث سكنوها جميعا (والمعروفة بـ "دار بن مقنين"). وتم التنصيص بوضوح على أن الدار المذكورة مرهونة لدى السلطان، وأنه في حالة زوال الرهن، يمكن أن تحصل حَنِينَا وزوجها على ثلث الدار.[44] وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد أُعِيدَ ذلك العقار إلى يهودة بعد نهاية الرهن في سنة 1863.

وأما هدية الزوج عند الزفاف، والتي من الواجب عليه تقديمها إلى عروسه، تطبيقا للتعاليم الدينية، تحسبا للوفاة أو الطلاق، فينبغي أن تكون أوصافها مُدرجة في عقد النكاح "كتوبة"، إلا أنها، وللأسف، ضاعت ولم يُحافظ عليها. وعلى أية حال، وكما جرت العادة في ذلك، فإنه لمن المحتمل جدا، أن يكون مهر العروس، من حيث القيمة، أعلى بكثير من هدية العريس، لأن الزوج يكون آنئذ، بصدد القيام بخطواته الأولى فقط، على درب تحقيق استقلاله الاقتصادي.[45]

44- تم التوقيع على وثيقتين في اليوم نفسه. وتتعلق الأولى بالاتفاق حول ما يمكن لبليدة ويهودة أن يقدمانه كمهر في الصداق، بينما تمثل الثانية الصداق بعينه. 10 أذار بـ 5622 = 12 مارس 1862، توقيع يوسف المالح (Yosef Elmaleh)، ويوسف بن أهارون المالح (Yosef b. Aharon Elmaleh). وأبرم عقد الصداق في وقت لاحق بمراكش (بحكم وجود الأملاك فيها)، في شهر سيڤان 5622 = 12 ماي/ يونيو 1862 على يد شمويل يعقوب (Shmuel Ya'kov)، ورفاييل يوسف حروس (Rafael Yosef Harush)، ويعقوب السبعوني (Ya'kov Siboni)، وأهارون صباح (Aharon Sabbah)، ومسعود بِّنطو (Mas'ud Pinto). ويوجد إمضاء آخر في الأعلى مؤرخ في تيفيت 5629 = دجنبر 1868/ يناير 1869، أڤراهام بن يعقوب بن عطار (Avraham b. Ya'kov Ben'attar)، ومن المحتمل أن يؤشر ذلك إلى رفع الرهن عن الأملاك المعنية به.

45- انظر:

ولم تكن الأملاك المُهداة إلى حنينا في صداقها موثوقاً منها إلى أقصى الحدود، لأن قسما منها، يتوقف على قدرة العائلة، على تخليص ممتلكاتها الموجودة قيد الرهن لدى السلطان. وعلى الرغم من وجود احتمال لرفع الرهن على الأملاك سنة 1863، كما رأيناه في السابق، فقد حُجزت من جديد سنة 1873. وهكذا، فوضت حنينا لصهرها مايير بن حمو (ليڤي) (Meir Ben Hamu "Levy")، رفع شكواها إلى السلطان بأن نصيبها في الثلث من أملاك والدها الهالك، هارون عمار "بوجناح"، تم حجزه بسبب ديون أبيها. ورُفع الحجز بعدئذ عن تلك الأملاك شريطة الوفاء بدين هارون عمار إلى المخزن. وادعت حنينا، مع ذلك، أنها قامت بتصفية ثلث الدين الذي كان في ذمة والدها.[46] وفي وقت لاحق، وقع التأكيد من جديد على مقتضيات التسوية الواردة في صداق حنينا، مع أخيها عمار وأمها بْلِيدَة. وتم التنصيص كذلك، على اقتراض عشرة آلاف ريال كاملة، لاستعمالها من قِبَل يهودة عمار و بْلِيدَة، وأنه مقابل عدم إسهام حنينا وزوجها في تسديد الدين، تنازلا عن حقوقهما في الكنيس اليهودي ودار بمراكش.[47]

ولم تحل الصعوبات المالية للعائلة، ومعاناتها المستمرة في سبيل تلبية مطالب المخزن، دون إقدام السلطان الجديد المولى الحسن (1873-94)، على تجديد ظهائر أسلافه لفائدة يهودة بن هارون بوجناح،[48] والأمر بإصدار قرض قيمته ألف ريال.[49] وكما هو الحال مع سلف يهودة الشهير مايير مقنين، فإن للمخزن مصلحة في الإبقاء على تعاقب تلك العلاقة من جيل إلى آخر، وليس

= S. D. Goitein, *A Mediterranean Society*, 6 vols. (Berkeley: University of California Press, 1967-93), vol. 3, 130-31.

46- LP، 16 صفر 1290= 15 أبريل 1873، السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى أمناء الصويرة.

47- LP، 20 شفاط 5634 = 24 يناير 1874، ختم أڤراهام بن يعقوب بن عطار (Avraham b. Yackov Bencattar) وموشي حاكوهين (Moshe Hacohen).

48- LP، 28 ربيع الأول 1293 = 23 أبريل 1876، السلطان المولى الحسن.

49- AEN, Tanger, Mogador 92، 12 شتنبر 1881، ماهون.

ذلك فقط من أجل الديون العالقة، الواجب تسديدها على التجار اليهود، وإنما أيضا لرغبة المخزن في ممارسة مراقبته عن كثب، على أنشطة مجموعة التجار. وأصبح تحقيق ذلك من الصعوبة بمكان، وخاصة أمام اتساع نطاق الحماية القنصلية واستفحالها. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أضحى على وجه التقريب، جميع التجار ممن لديهم معاملات تجارية مهمة مع أوروبا، تحت حماية هذه الدولة الأجنبية أو تلك. وبدأت الحماية في صورتها الصادرة عن القوى الأجنبية، تتحدى وتطعن في الحماية المعهودة، التي يؤمنها وضع الذمة المعمول به في الدولة الإسلامية، مُمثلة في السلطان.

وكان ضمن المستظلين بالحماية الأجنبية عدد كبير من اليهود المغاربة. وفي 1863-64، قام السير موزيس مونتفيوري (Sir Moses Montefiore)، كبير الطائفة اليهودية اللندنية ورائدها الأكثر إجلالا، على الرغم من كبر سنه، بزيارة إلى المغرب، في مهمة للحصول على حقوق المساواة لفائدة اليهود المغاربة. وعبر مونتفيوري في رحلة شاقة على متن العربة، المسافة الفاصلة بين الصويرة ومراكش، فحظي باستقبال من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن، ونجح في الحصول منه على ظهير، وعد فيه اليهود بالعدل، وبوضع حد للعقوبة الجسدية.[50] لكنه، وبينما أفضت التنظيمات في

---

[50]- توجد روايات لتفاصيل الزيارة في:

Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore, ed. L. Loewe, 2 vols. (London: Griffith, Farran, Okedan & Welsh, 1890), 2: 145-61.

وانظر أيضا ما كتبه الطبيب هودجكين الذي رافق مونتفيوري في مهمته:

Thomas Hodgkin, *Narrative of a Journey to Morocco in 1863 and 1864* (London: T. C. Newby, 1866).

ونُشرت الوثائق المخزنية المتعلقة بالزيارة في **الوثائق** 4 (1978): 266-95.

ولمزيد من التأويلات المتعلقة بالوقع الذي كان لتلك الزيارة، انظر:

Michel Abitbol, *Le passé d'une discorde: juifs et arabes depuis le VII^{e} siècle* (Paris: Perrin, 1999), 168-72; Mohammed Kenbib, *Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1848* (Rabat: Université Mohammed V, Publications de la faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1994), 142-73.

الإمبراطورية العثمانية بفعالية، إلى التخلص من وضع أهل الذمة، (ولو على المستوى النظري) وإلى إنشاء المحاكم المدنية الجديدة، فإن سلطان المغرب لم يفعل من وجهة نظره شيئا، أكثر من المصادقة على نظام العدل، القائم وقتئذ في ظل الشريعة الإسلامية: وبعبارة أخرى، لم يتحقق وضع أي نظام للحقوق المدنية، يضمن المساواة للجميع، واستمر اليهود في دفع الجزية.

وبناء عليه، لم تكن الوسائل القمينة بتمكين اليهود من التملص والإفلات من وضع أهل الذمة، كامنة في التحولات القانونية التي تقر بتنفيذها الدولة المغربية، بقدر ما تمثلت، بدلا من ذلك، في تحولهم إلى رعايا أو مواطنين تابعين لدول أجنبية، أو إلى محميين من قِبَلِ إحدى الدول الأجنبية، المتوفرة على تمثيل دبلوماسي في المغرب. وإذا باليهود الذين استُعمِلوا في السابق، من لدن الدولة الشريفة، كوسيلة للحد من النفوذ الأجنبي، يتحولون الآن إلى عوامل مساعدة على التغلغل الأجنبي، في الوقت الذي تحتم فيه على المغرب، القبول بتحرير التجارة تحت الضغط الأوروبي. إن الأسباب التي دفعت بالعديد من اليهود، إلى استثمار مستقبلهم السياسي في أوروبا، قد مست بطبيعة العلاقات بين اليهود والدولة العلوية. وبما أن الامبريالية قوضت مشروعية النظام السياسي الإسلامي، فقد تنكر اليهود بأعداد ما فتئت تتزايد، لعقد الذمة الذي تقدمه لهم الدولة، وسعوا جاهدين للحصول على الحماية، من القوى الأجنبية. وبدأت حكومات الدول الأجنبية، في المس أكثر فأكثر بحقوق سلطان المغرب السيادية.[51] وظهر على الساحة سوق حقيقي، ما فتئ ينمو ويتوسع، لتُباع في كواليسه بطاقات الحماية إلى سكان البلاد. وساهم احتدام التنافس

---

[51]- نوقش موضوع رفض الذمة وردود فعل المسلمين تجاهه في: Laroui, *Les origines sociales*, 310-14، وكان يحدث ذلك خلال هذه الفترة في كافة أرجاء العالم الإسلامي. و انظر أيضا:

Bernard Lewis, *The Jews of Islam* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), 169-70.

بين الدول الأجنبية، في الانتشار السريع لنظام الحماية. إلا أن الجهود التي بُذِلت في سبيل وضع حد لتجاوزات الحماية، واستفحال أضرارها، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في مدريد، قد فشلت في كبح جماحها.[52]

فبالنسبة لليهود المغاربة، وخاصة ممن كانوا منهم على اتصال بالقنصليات الأجنبية، فإن أوروبا واليهود الأوروبيين، تحولوا وقتئذ إلى حكام يكتسون الأهمية البالغة لحمايتهم ورعاية سلامتهم. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، لم يعد سلطان المغرب ملاذهم الوحيد، إذ أصبحوا على أهبة الاستعداد لدعوة القوى العظمى، لشد عضدهم كلما ارتكبت في حقهم بعض المظالم. ويتم النظر إلى البريطانيين، وهم أهم شركاء المغرب التجاريين، على أنهم يمثلون الدولة الأجنبية الأكثر تأثيرا، فكان لديهم عدد كبير من المحميين. غير أن المنافسة الفرنسية في هذا الصدد يتعذر تجاهلها، بل يُحسب لها أيضا ألف حساب. وساعد على تعزيز نفوذ فرنسا، اكتساحها للجزائر المجاورة في 1830، التي تحولت إلى مستعمرة فرنسية. واعتُبر اليهود الجزائريون رعايا فرنسيين، وفي أعقاب صدور ما بات معروفا بمرسوم كريمْيُو (Crémieux)، تحول جميع يهود الجزائر دفعة واحدة، إلى مواطنين فرنسيين. ودأب عدد متزايد من اليهود المغاربة، على التوجه إلى الجزائر، للتحول إلى رعايا فرنسيين، بعد المكوث فيها فترة وجيزة، ثم يعودون فيما بعد إلى المغرب، وفي حوزتهم حقوق جديدة لا عهد لهم بها من قبل.[53]

52- حظيت مشكلة الحماية القنصلية بكثير من الدراسات. وانظر في هذا الصدد على الخصوص:
Mohammed Kenbib, *Les protégés: contribution à l'histoire contemporaine du Maroc* (Rabat: Université Mohammed V, Publications de la faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996), 142-73; Leland Bowie, *The Impact of the Protégé System on Morocco, 1880-1912* (Athens: Ohio University Center for International Studies, 1970); F. V. Parsons, *The Origins of the Moroccan Question, 1880-1900* (London: Duckworth, 1976).

53- وبخصوص اليهود المغاربة الحاصلين على الجنسية الفرنسية والعائدين بعدئذ إلى المغرب، انظر: =

وعلى الرغم من حلول هارون عمار "بوجناح" بالمغرب قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومع أن زوجته من رعايا المغرب الأصليين، فقد أصبح بالتالي يُنظر إليه، ولكافة أفراد أسرته، باعتبارهم مستفيدين من الحماية الفرنسية. أما آل ليڤي "بن حمو" فكثيرا ما اعتادوا على حماية البريطانيين، بينما استقر بعض أفراد العائلة في لندن، لمواصلة تجارتهم مع المغرب انطلاقا منها. واستقر أحد أبناء حنينا ويهودة ليڤي في لندن، فاختار استعمال العنوان التلغرافي التالي: "بِنْماكْنِينْ، لندن"(BENMACKNIN, LONDON)، وخلد بهذا ذكرى هوية سلفه الرهيبة.[54] وبناء عليه، لم تعد قضية أملاك مقنين-عمار "بوجناح"-ليڤي "بن حمو"، مجرد نازلة بسيطة يهم أمرها الورثة والسلطان فقط، بل أصبحت القنصليات الأجنبية أيضا طرفا فيها. وأظهرت كل الأطراف المعنية بالميراث، استعدادها الكامل لتأكيد حقوقها بقوة، بخصوص العديد من الممتلكات.

وفي 1881، أضاف يهودة عمار بوجناح طلبا جديدا، في سياق جهوده الرامية إلى تخليص نفسه من الدين، فالتمس من السلطان، العمل على خصم نصف ديونه القديمة، اقتداء في ذلك بما تم القيام به لصالح جميع التجار سنة 1270 (4/1853)، على أن يكون الحساب بالمثقال. وأمام التضخم والخسائر الحاصلة في المداخيل، بدأ المخزن يحول الديون، التي وقع تقديرها بعملة المثقال الحسابية، إلى عملة الريال الفضية، وذلك على أساس القيمة الجاري بها العمل في سوق الصرف. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا الإجراء في صالح التجار الراغبين في تسديد ديونهم القديمة، ومن ثَمَّ حصل التفطن

= Jean-Louis Miège, *Le Maroc et l'Europe: 1830-1894*, 4 vols. (Paris: Presses Universitaires de France, 1961-63), 2 : 674-77.

54- LP، 28 يوليوز 1911، هـ. ج. س. ليڤي (H. J. S. Levy)، إلى صاموئيل ليڤي (Samuel Levy)، قريبه وآخر مالك للوثائق والمستندات التي اعتمدت أساسا لإنجاز هذه الدراسة.

للمطالبة بتطبيق النظام القديم، بأثر رجعي بخصوص الدين القديم.[55] كما طلب أيضا أن يقع خصم دينه، من قيمة مبلغ الكراء المحصول من أملاكه، الذي تم تسديده إلى بيت مال المخزن ما بين 1262 (1845/ 46)، وفي مقابل دياره الخمسة التي بيعت في مراكش، وتم أيضا أداء ثمنها إلى بيت المال. وطلب بخصوص واحدة من الدور الخمس التي أعاد شراءها من المخزن بأمر من السلطان، بأن يتم خصمها من ديونه. ثم أضاف بأن المال ينبغي خصمه من الأقساط الشهرية، التي يؤديها إلى أمناء بيت المال في الصويرة.[56]

وأمام عجزه عن نيل مراده من السلطان، حَوَّل يهودة الاتجاه صوب القنصلية الفرنسية، التي تعاطفت معه في محنته، فاستهلت مراسلاتها مع أمناء بيت المال في الصويرة. وأشار الفرنسيون إلى أن تخفيض المولى عبد الرحمن، لديون التجار إلى نصف قيمتها، يمثل تنازلا من السلطان في أعقاب النهب الذي تعرضت إليه مدينة الصويرة أثناء القصف الفرنسي سنة 1844. وكتب النائب القنصلي الفرنسي أنه "باعتبار يهودة بوجناح محميا من قبل الدولة الأكثر تفضيلا، فينبغي له بطبيعة الحال، الاستفادة من هذا الامتياز، غير أنه قاصر وليس في مقدرته السهر بنفسه على رعاية مصالحه." ورغب المخزن في استرداد دين بقيمة 21.977 ريال، في حين ادعى يهودة أن له في ذمة السلطان أقل من ذلك، فحدد قيمته في 19.222 ريال. ورفضت السلطات المخزنية المحلية الموافقة على الخصم من الدين، مقابل مبالغ واجبات الكراء التي تم أداؤها عن المملكات الموجودة قيد الرهن، كما رفضت التسليم باستفادة جميع المدينين من تخفيض مستحقاتهم لبيت مال

55– ولمناقشة مستفيضة لميكانيزمات النظام النقدي المغربي انظر:

Thomas K. Park, "Inflation and Economic Policy in 19th Century Morocco: The Compromise Solution," *Maghreb Review* 10, nos. 2-3 (1985): 51-56.

وانظر أيضا، دانييل شروتر، **تجار الصويرة**، 142–52.

56– LP، 27 جمادى الأولى 1298 = 27 أبريل 1881، (ملتمس).

المخزن بمقدار النصف بعد سنة 1844. ثم وافقت السلطات نفسها على إعادة النظر في سجلات القوائم الحسابية القديمة، المتعلقة بالأملاك الموجودة في مراكش، وبواجبات كرائها، لكنها فشلت في العثور على السجلات المذكورة.[57] وفيما يبدو، لم يتم التوصل، إلى حدود ذلك الوقت، لأي حل يستحق الذكر مع المخزن، بحكم استمرار الفرنسيين وأسرة عمار في الاعتراض على الدين والأملاك. والمؤكد هو أن قسما كبيرا من العقارات، بقي في أيادي الفرعين المنحدرين من مقنين وهما: عمار بوجناح وليفي "بن حمو"، وتحتفظ مختلف وثائق العائلة، على سجل لميراث الأملاك، وعلى عقود استئجار متنوعة، مع العديد من الأفراد في كل من الصويرة ومراكش.

إن مطالبة ذرية مقنين بالأملاك المشار إليها، لم تسلم تماما من بعض الاعتراض عليها. وأصرت القنصلية الفرنسية في الصويرة، على مساندتها القوية لعمار، غير أن المفوضية الفرنسية في طنجة، كانت بصدد بذل جهود لتطويق الحمايات التعسفية والحد منها. ونتيجة لذلك، كان يهودة عمار، في 1890، أحد اليهود الثلاثة الذين وقع تشطيبهم من لائحة الحاصلين على بطاقات الحماية، من القنصلية الفرنسية بالصويرة. وبُرر اتخاذ ذلك الإجراء، على أساس مغادرة يهودة للجزائر، قبل صدور مرسوم كرِيمْيُو، الذي يتيح لليهود الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية.[58] وبعد عدة سنوات، اعترض على ذلك القرار، فزود القنصلية بمستندات صادرة عن أشخاص، يشهدون له فيها بالمكوث في الجزائر في سنتي 1883 و 1887، لكن

57- AEN, Tanger, Mogador 92، 12 شتنبر 1881، ماهون. ويحتوي الملف على عدة مراسلات متبادلة بين القنصلية وأمناء الصويرة مترجمة من العربية.

58- AEN, Tanger, Mogador 92، 15 أبريل 1890، باتنوتر (Patenôtre)، إلى لاكوست (Lacoste).

محاولته باءت بالفشل، بعد رفض القبول بهذا الاستئناف.[59] غير أن ولديه هارون وداڤيد عمار (Aaron, David Amar)، انتقلا إلى الجزائر، فتمكنا من الحصول هناك على الجنسية الفرنسية، ومن المحتمل التحاقهما بالمجندين الفرنسيين أثناء الحرب العالمية الأولى.[60]

وشيئا فشيئا، وقع الزَّجُّ بالمغرب في دائرة النفوذ الفرنسي، فمكنت بداية احتلال البلاد في سنة 1912، من تأمين السيطرة الفرنسية على معظم أرجاء المغرب، واستمر ذلک إلى حدود سنة 1956. ثم احتلت إسبانيا المناطق الساحلية الممتدة في الشمال، وبعض الأراضي الخلفية المجاورة لها، بينما وُضعت طنجة تحت النظام الدولي. وبخلاف مستعمرتهم في الجزائر، اعتبر الفرنسيون المغرب، وإلى جانبه تونس التي احتلوها في 1882، أراض خاضعة لـ"نظام "الحماية". وما يعنيه هذا التصنيف على المستوى النظري، هو الحفاظ على المؤسسات المغربية في صورتها الأصلية، والعمل ببساطة على إصلاحها، تحت الوصاية الفرنسية. وفي الواقع، لم يبق من دواليب الإدارة المغربية العتيقة، أي الجهاز المخزني المغربي السابق، سوى الهيكل العظمي، في حين أصبح الصولجان الحقيقي، في قبضة السلطات الفرنسية، التي يوجد على رأسها مقيم عام.

وتكوَّنَ في ظل هذا الواقع الجديد، نظامان إداريان منفصلان، يقود السلطان أحدهما، ويتولى تدبير الأمر في الآخر، مقيم عام. وقد أنشئت المحاكم الفرنسية، المستقلة تماما عن مثيلتها المحلية، للنظر في القضايا التي

---

[59] – LP، 11 أكتوبر 1895، طنجة، [ ] إلى لوريش (Lerich)، المشرف على إدارة قنصلية فرنسا، الصويرة؛ 20 يناير 1896، الجزائر، مولير (Müller)، إلى يهودة عمار.

[60] – LP، 12 دجنبر 1901، سجلات تخص حالات نزاع في الجزائر، وتتعلق بشهادة حول ميلاد هارون عمار (وذلک في غياب وجود شهادة رسمية لميلاد المعني بالأمر). لا مجال للشک في حصول الأخوين المذكورين على الجنسية الفرنسية كما تشهد بذلک وثائق قانونية سليمة، انظر: LP، 14 مارس 1918، نسخة من وثيقة مُصَادَق عليها في الصويرة وفقا للإجراءات الجاري بها العمل.

يكون فيها الأوروبيون طرفا في النزاع. وفقد اليهود الذين تمتعوا بالحماية القنصلية الفرنسية، قبل إقرار نظام الحماية في المغرب، جميع الامتيازات التي كان يتيحها لهم وضعهم السابق، وذلك على الرغم من إمكانية احتفاظ الموجودين منهم تحت حماية دول أجنبية أخرى، بامتيازاتهم المعهودة دون حصول أي تغيير في وضعهم السابق. وعلق اليهود من ذوي التوجه الغربي الرجاء، على قبولهم في المحاكم الأوروبية، لكنهم أصيبوا بخيبة أمل. وتم النظر إلى اليهود، بصفتهم لا زالوا يعتبرون من رعايا السلطان، ويخضعون لسلطاته القضائية. وبناء عليه، فإن جميع حالات النزاع المطروحة بين المغاربة، بغض النظر عن انتمائهم الديني، لا يمكن البت فيها إلا بعرضها أمام القضاء المخزني. وعلى الرغم من أن زمن خضوع اليهود لمقتضيات وضع أهل الذمة قد ولى، فضلا عن نهاية معاناتهم من الإكراهات المفروضة من قِبَلِ المحاكم الشرعية، المستندة في أحكامها إلى المذهب الفقهي المالكي، فإنهم يعتبرون على المستوى الرسمي مجرد "أهالي"، وهو وضع ما فتئ يثير استياء وامتعاض نخبة اليهود، أصحاب التوجه الغربي. ويظل الأساس الذي تنبني عليه الجنسية المغربية غامضا، عن قصد وبِنيَّة مُبيَّتة. وبهذا، نجحت سلطات الحماية بفعالية، في القضاء على وضع أهل الذمة، لكن دون إرساء إطار قانوني جديد ومتماسك لفائدة اليهود.[61]

وحظيت مختلف جوانب الإدارة المغربية، بما في ذلك مؤسسات الحكم الذاتي اليهودي، باهتمام السلطات الفرنسية، فتولت أمرها بإعادة

[61]- انظر:

Doris Bensimon-Donath, *Evolution du judaïsme marocain sous le protectorat français, 1912-1956* (Paris: Mouton, 1968), 102-3; Michael Laskier, *The Alliance Israélite Universelle and the jewish Communities of Morocco, 1862-1962* (Albany: State University of New York Press, 1983), 163-65; André Chouraqui, *La condition juridique de l'Israélite marocain* (Paris: Presse du Livre Français, 1950), 63.

تنظيمها، ثم وضعتها تحت إشرافها المباشر، وذلك في غضون سنوات قليلة بعد إقرار نظام الحماية. وخضع التسيير الإداري للعقارات بكل أصنافها، سواء الخصوصية منها أم التابعة للأحباس والمخزن، إلى التسجيل والمراقبة من قبل الإدارة الفرنسية المعروفة بـ "مراقبة الأملاك المخزنية"، (Contrôle des Domaines). وعلى المستوى المحلي، يمثل المراقب المدني أداة للمراقبة. وفي سياق هذا الإطار الإداري الجديد، طُرحت مرة أخرى، مسألة الأملاك المختلفة الخاصة بآل مقنين/ بوجناح/ وليڤي.

وما لبثت الصويرة، باعتبارها مرسى دوليا رائدا قبل سنوات فقط، أن تراجعت مكانتها بسرعة في القرن العشرين، بعد أن تحول قطب التجارة في اتجاه الشمال، إلى الدار البيضاء الساحلية، التي انطلقت في نموها السريع والمتواصل، لتصبح بذلك أكبر مدن المغرب دون منازع. ولم يتح الاقتصاد الاستعماري أمام تجار الصويرة، سوى القليل من الفرص السانحة، وتقلص عدد القادرين على كسب قوتهم اليومي من التجارة، كما ضاق حجم المعاملات، وتراجع امتدادها الجغرافي إلى أقصى الحدود. أما بخصوص المنتمين إلى النخبة اليهودية، ممن مكثوا في الصويرة، فإنه لم يبق في حوزتهم من ثروات الأمس القريب، ما يستحق ذكره، باستثناء عائدات الاستئجار المحصول عليها من أملاك عقارية، لا مجال للشك في أن قيمتها لم تتوقف عن النزول. ويجسد آل عمار وآل ليڤي هذه الوضعية، المتمثلة في انخفاض العائدات، وفي تلبية حاجيات العيش، بالاعتماد أساسا على الدخل المستمد من كراء عقاراتهم المعقودة بالتشارك، والموجودة في الصويرة ومراكش.[62]

62- LP، 22 غشت 1923، رسالة من هارون ليڤي (Aaron Levy)، بالصويرة إلى داڤيد عمار (David Amar)، بالجزائر، ويعطيه فيها حسابات خاصة بما أرسله إليه من المال الذي ذرته عليهما عائدات الكراء المستمدة من أملاكهما المعقودة بالتشارك في كل من الصويرة ومراكش.

ومنذ سنة 1918، بدأت السلطات في طلب تقديم الحجج، الكفيلة بإثبات صحة وسلامة حصولهم على الإرث، لعديد من الممتلكات الموجودة في حوزة العائلة، وبتأكيد حقهم في تحصيل واجبات الاستئجار عن الكثير من العقارات. وفي سنوات العشرين من القرن الماضي، كان من بين فرعي العائلة هارون ليڤي الموجود تحت الحماية البريطانية، وحاييم ليڤي الحاصل على الجنسية البريطانية، بينما أصبح هارون وداڤيد عمار مواطنين فرنسيين؛ وادعى كلا الجانبين من الأسرة الامتلاك بالتشارك لكثير من العقارات.[63] وفي 1925، اعترضت الإدارة الفرنسية على حقهم في الممتلكات، فطُرحت على البساط من جديد، قصة الدين القديم المستحق للسلطان، وطالبتهم بتقديم الدليل على تحرير حيازتهم لتلك الأملاك، وإلا اعُتبرت في عداد العقارات المملوكة للمخزن.[64] وأُرسل ملف كامل حول هذه القضية، إلى مديرية الأملاك المخزنية في الرباط، العاصمة الإدارية لسلطات الحماية الفرنسية. واحتج أفراد العائلة بقوة على شن حملة التشكيك هذه التي استهدفت صحة حقوقهم في الميراث، فحالفهم النصر في النهاية. وكتب رئيس مديرية الأملاك المخزنية في الرباط، إلى الوكيل الممثل للعائلة في الدار البيضاء ما يلي:"أذنت على التو لمفتش المصلحة التابعة لمديريتنا في الصويرة بوضع حد لاعتراض مديرية الأملاك المخزنية على إقرار رسم الملكية الذي طلبه ورثة عمار بوجناح الخاص بالعقارات التي يملكونها في موگادور."[65] وفي نهاية المطاف، تم تقويم أملاك ورثة الهالك، يهودة عمار بوجناح، ويهودة بن حمو ليڤي في الصويرة، وتسجيلها

---

[63]- LP، تصريح بحرية تملك العقارات الموجودة في الصويرة، 8 أبريل 1918، هارون ي. ليڤي (Aaron J. Levy)؛ LP، 1 نونبر 1918، من إدارة الأملاك المخزنية والأحباس إلى هارون يهودة ليڤي، و هـ ي. س. ليڤي، لمطالبة الإخوة بتقديم وثيقة حاخامية تتعلق بحانوت معينة.

[64]- LP، 16 دجنبر 1925، 10 مارس 1926، مقتطفات من حديث مع مراقب الأملاك المخزنية.

[65]- LP، 12 أبريل 1926، رئيس مصلحة الأملاك المخزنية إلى فليكس گيدج (Felix Guedj).

من قِبَلِ السلطات الحكومية، بمساهمة موثقين من المحكمة الحاخامية. وشملت تلك الأملاك دورا مختلفة وأنصاف دور، وحوانيت ونصف فندق، وطاحونة، وفرانا، وكنيسا يهوديا. وهناك عقارات أخرى موروثة أيضا في مراكش.[66]

ويعود الفضل في التمكين من رواية فصول هذه القصة، من خلال الوثائق العائلية، إلى صاموئيل ليڤي-قرقوز (Samuel Lévy-Corcos)، وهو حفيد حنينا ويهودة ليڤي بن حمو، وحفيد حفيد مايير مقنين، أي سبطه الذي عاش حياة متواضعة في باريز، في سنوات الثمانين من القرن العشرين. وتتضح أمامنا الآن الأسباب الكامنة، وراء الاحتفاظ لعدة أجيال، بالعديد من المستندات المتعلقة بالحيازات العقارية، لأن هذه الممتلكات هي التي أتاحت لذرية مايير مقنين، القدرة على الحياة في بحبوحة نسبية من العيش، حتى رحيلهم عن المغرب. وكلما تراجعت مكانة الصويرة الاقتصادية، إلا وانخفضت معها، بصفة متوازية، قيمة تلك الأملاك إلى مستويات متدنية، وتبعتها في ذلك أرقام عائدات الكراء، التي تحصلها العائلة. وتحول بعض عناصر النخبة القديمة في المغرب، ممن عجزوا عن التأقلم مع الظروف الجديدة، التي فرضها الاقتصاد الاستعماري، إلى برجوازية متهاوية، وفي حوزتهم ديارهم التي لا تعدو أن تكون مجرد أصداف كبيرة وفارغة، ولا يجدون في أياديهم من المال إلا ما يصعب معه سد الرمق.

---

[66]- LP، 11 غشت 1926 (الحكومة)، 12 غشت 1926 (موثقين على يد سلطات القضاء الحاخامي). وتوجد تفاصيل إضافية تتعلق بالأملاك في الوثيقة الحاخامية على أساس العديد من العقود والرسوم الموقعة بتاريخ 2 أيلول 5686 = 12غشت 1926، يهودة بنعبو (Yehuda Benabu)، ومردخاي أحيون (Mordekhai Ohayon). وقد تم التوصل إلى تفاهم بين مختلف الوارثين لتلك الأملاك بتاريخ 2 أف 5686 =13 يوليوز 1926. وسبقت ذلك إجراءات قضائية في المحكمة الحاخامية بتاريخ 7 كسليف 5686=24 نونبر1925، وقد ختم عليها العدلان سابقي الذكر، والديانين الآتية أسماؤهم: أفراهام بن سوسان (Avraham Bensusan)، (رئيس المحكمة الحاخامية)، وداڤيد خنافو(David Knafo)، وموشي بن سمحون (Moshe Bensimhoun) ولم ترد فيها تفاصيل عن أملاك مراكش (لأن ذلك يقتضي وجودها تحت السلطة القضائية للمحكمة الحاخامية بمراكش).

وأتاح نمو التجارة وتعاظمها مع أوروبا، بعد حقبة آل مقنين، فرصا سانحة جدا أمام التجار اليهود المغاربة، فاعتُبر ذلك مؤشرا عن بداية "رأسمالية يهودية" في المغرب.[67] غير أن عناصر هذه "الرأسمالية اليهودية"، ظلت محصورة في القطاعات الهامشية. ولا يكاد التجار اليهود يشكلون طبقة اجتماعية. وترتب عن غياب فرص للاستثمار في المغرب، وجود عدد قليل فقط من الوكلاء التجاريين المغاربة المستقلين. وكان التجار اليهود، بمن فيهم مقنين، وعمار بوجناح، وليڤي، ذميون تربطهم بالسلطان علاقات قوامها الدَّيْن. ولما كان المخزن ذاته، يغرق بعمق أكثر فأكثر في الديون، بات من الصعب أن تتيح تلك الوضعية، أمام هؤلاء التجار، أي نوع من الضمانات، الكفيلة بمنحهم الحماية الاقتصادية الضرورية. وبالتالي، وجد العديد من التجار اليهود المغاربة أنفسهم، مع حلول منتصف القرن التاسع عشر، إما أنهم يعيشون في دوامة حقيقة من المتاعب المالية، وإما أنهم راحوا ضحية للإفلاس. ودخل كل من المخزن، الواقع تحت وطأة الحاجة إلى المال لتسديد ديونه الخاصة، والدائنين الأجانب، في شجار للمطالبة بأصول هؤلاء التجار اليهود المغاربة وممتلكاتهم. وأما من تمكن منهم من حماية ثرواتهم، فإنما تأتى لهم ذلك وحققوه، بالعمل على تحويل استثماراتهم إلى الخارج.[68] وبناء عليه، فإن التجار اليهود المغاربة، لا يمثلون طبقة اجتماعية مستقلة، انبثقت عن تحولات شهدها الاقتصاد المحلي. وبما أن العديد من الأثرياء اليهود، لا يمثلون في الأصل سوى مجموعة هامشية،

67- Miège, *Le Maroc et l'Europe, 1830-1894*, 2 : 91-92; idem, "La bourgeoisie juive du Maroc au XIX^e siècle Rupture ou continuité ?" in *Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIX^e-XX^e siècles*, ed. Michel Abitbol (Jerusalem: Institut Ben-Zvi, 1980), 25-36.

وللاطلاع على مناقشة عامة لموضوع الرأسمالية ودلالاتها في المغرب، انظر:

Mohammed Ennaji, *Expansion européenne et changement social au Maroc (XVIe-XIXe siècles)* (Casablanca: Editions Eddif), 7ff.

68- ولمزيد من التفاصيل انظر، دانييل شروتر، **تجار الصويرة**، 51 وما يليها من الصفحات.

ومفتقرة تماما لأي جذور سياسية، فإنهم ما لبثوا أن أصبحوا هامشيين أكثر فأكثر في القرن التاسع عشر، حينما صاروا محميين من قِبَلِ القوى الأجنبية.

وتكشف قصة مقنين وورثته، الغطاء عن مدى محدودية الفرص المُتاحة، لخوض غمار المعاملات القائمة، على أساس المبادرة الحرة في المغرب. وسواء أكانت عناصر نخبة اليهود في المغرب، مثقلة بالديون المستحقة للمخزن أم للقوى الخارجية، فإنها قد اتسمت بالهشاشة والضعف، وبعجزها النسبي عن مسايرة تطورات السوق مع أوروبا، ما عدا عند اختيارها لترسيخ جذورها بعمق في أرض أجنبية. ونادراً ما شكل هؤلاء أحد عوامل التحول، كمساهمة منهم في تحقيق الانتقال، بل نزعوا بدلا من ذلك إلى المحافظة، وترددوا في الاضطلاع بأي دور إيجابي لتحديث الطائفة اليهودية.

وعلى الرغم من السنوات الكثيرة التي عاشها مقنين في إنكلترا، فإنه لم يحمل معه أية أفكار، عن كيفية إحداث التغيير في مجتمعه. و أعلن بدلا من ذلك، عن انتمائه إلى المجتمع المغربي، وفي ذلك مؤشر دال على حقبة، استشرى فيها التناقض بين عالمين، طبعهما تنافر متزايد، باعد بعضهما عن الآخر إلى حد كبير.

وحدثت القطيعة النهائية، بين يهود الغرب الأوروبي والمغاربة، وبين طوائف أخرى يهودية من آسيا وإفريقيا، خلال الفترة التي عاش فيها مقنين. وفي بداية قصته، ظل هناك بعض الإحساس بوجود عالم سفردي مترابط؛ لكنه بحلول سنوات الثلاثين من القرن التاسع عشر، فقد يهود الشتات السِّفَرد، الذين مثلوا في السابق صلة الوصل بين حوض البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، الكثير من دلالتهم. وإن التصور القاضي بوجود انقسام حاد بين العالم الإسلامي، وبين الشرق والغرب، لمن شأنه التأثير الآن، وبصفة عميقة على عالم اليهود. ولم تعد الأصول السِّفَردية ليهود شمال إفريقيا

والشرق الأوسط، تكتسي أهمية كبيرة ليهود أوروبا، والذين ينظرون اليوم إلى إخوانهم في الدين، الموجودين في البلدان الإسلامية، باعتبارهم يهوداً "شرقيين"، ينتمون إلى حضارة مُنحَطَّةٍ تنتظر الانعتاق والتحرر. ولا يزال هذا الشعور بالفجوة الثقافية الكبيرة، في عالم اليهود، بين الشرق والغرب، موجودا اليوم، وخصوصا في إسرائيل، حيث يعيش الآن غالبية اليهود "الشرقيين".

- المصادر والمراجع
- ملاحق
- فهرس المحتويات
- فهرس اللوحات
- فهرس المواضيع وبعض المصطلحات...

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق والمخطوطات:

فرنسا

Alliance Israélite Universelle, Paris.
Archives of Ittihad-Maroc (The Moroccan Branch of the AIU), formerly in Casablanca.
Miscellaneous reports on Moroccan communities, 1940's-1950.
Archives Départementales des Bouches-du-Rhône, Marseille
545 U Répertoire des Jugements, Tribunal de Commerce.
Archives Nationales, Paris
Affaires Etrangères
AE/B^III Consulats: Mémoires et Documents
Ministère des Affaires Etrangères, Paris
Affaires Diverses Politiques, Maroc
Correspondance Consulaire et Commercial, Maroc
Correspondance Consulaire et Commercial, Mogador
Correspondance Politique, Maroc
Ministère des Affaires Etrangères, Nantes
Série A. Archives de la Légation de France au Maroc
Tanger. Correspondance avec le Ministère de la Guerre
Tanger. Correspondance avec le Consulat de France à Mogador
Tanger, Mogador. Consulat de France à Mogador
Private Papers of Samuel Lévy-Corcos, Paris
Correspondence
Legal documents-
Account books
Miscellaneous records
Chambre de Commerce, Marseilles
J. 1553 Consulat de Salé. Letters de J.-B. du Rocher, Consul (1786-93).

بريطانيا العظمى

Public record Office, London (Now *The Nationa Archives)*

Colonial Office

91 Gibraltar: Original Correspondence

714 Indexed Précis of Incoming Correspondence

(Governor's Correspondence, Gibraltar)

Office of the Commissioners of Bankrupts and Court of Bankruptcy

B 3 Bankruptcy Commission Files.

B 4 Bankruptcy Commission Docker Book

B 5 Bankruptcy Enrolment Books

Foreign Office

8 War and Colonial Department: General Correspondence, Barbary States

(Instruction to Consuls)

52 General Correspondence, Morocco, Series I

95 Political and other Departments: Miscellanea (Morocco: Consuls, Domestic)

99 General Correspondence, Morocco, Series II

174 Consulate and Legation, Tangier, and Embassy, Rabat, Morocco: General

Correspondence

631 Consulate, Mogador, Morocco: general Correspondence

635 Consulate, Mogador, Morocco: Miscellanea

Index to Denization

State Papers, Foreign

71 Barbary States

The John Rylands Library, Manchester

Dombay Papers

Spanish and Portuguese Jews' Congregation (Bevis Marks), London

Mahmad Minutes

Mahmad Papers

MS 755 Hebrew letters addressed to H. H. R. Meldola and Dayan D. Meldola, vol. 2:

Letters from North Africa.

المغرب

Morocco Bibliothèque Royale (الخزانة الحسنية، الرباط).

General Correspondence, Period of Mawlay ʿAbd al-Rahman

General Correspondence, Period of Sidi Mohamed Ben ʿAbd al-Rahman

Registers (Kananish)

K46 Customs, town revenue, and expenditure of Essaouira, 1279 = 1862-63

K93 Lists of Makhzan property in various cities, 1296-97 = 1878-80

K295 Customs, town revenue, and expenditures of Essaouira, 1282 = 1865-66

Direction des Archives Royales (Mudiriyat al-Watha'iq al-Malakiya), Rabat

Correspondence with officials in Essaouira.

البلاد المنخفضة (هولندة)

Algemen Rijksarchief (Dutch State Archives), The Hague
Consulaat Tanger I (Corrspondence with Mogador consulate)
United States

إسرائيل

Private Papers of the Corcos Family, Jerusalem
Correspondence
Miscellaneous papers

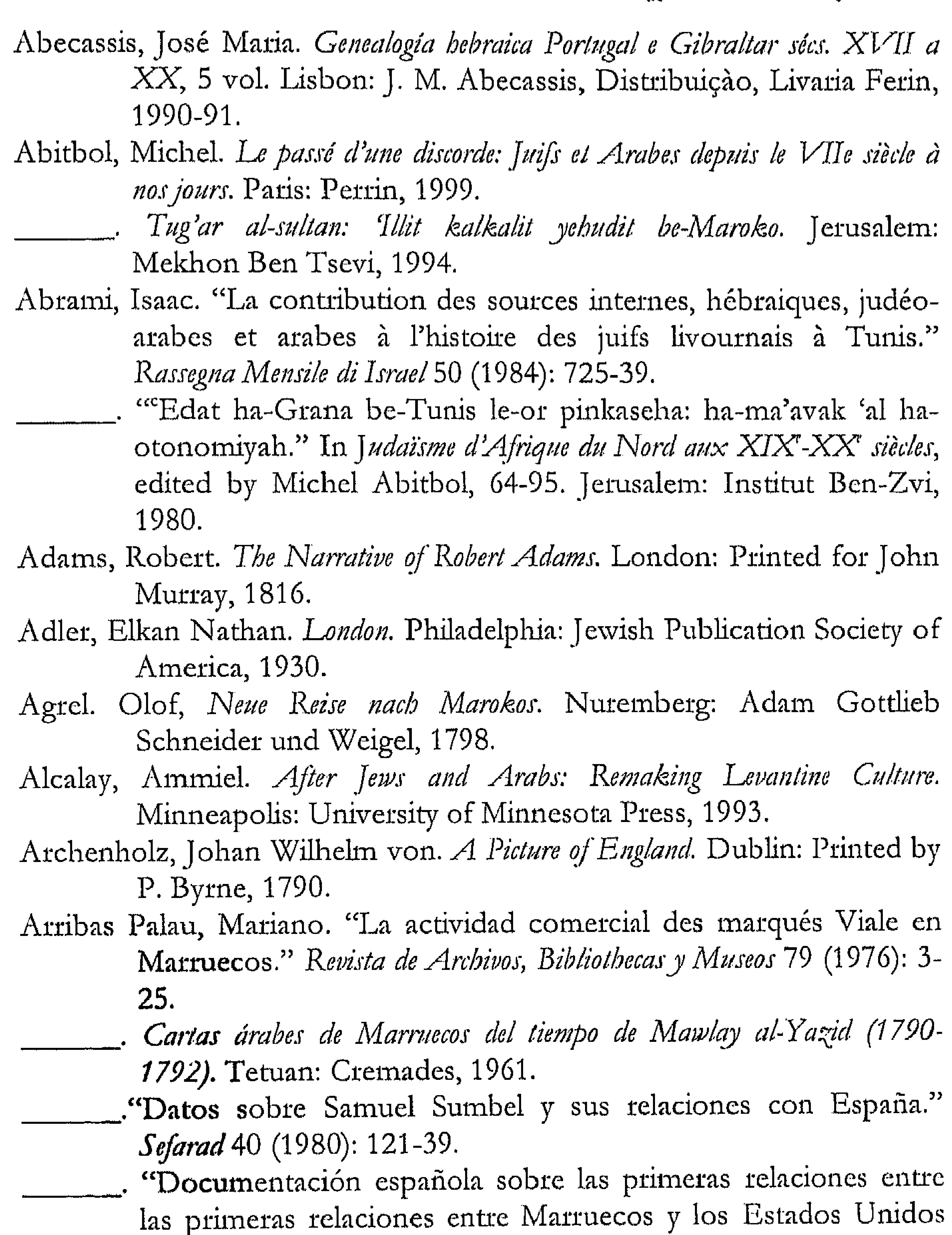
الولايات المتحدة الأمريكية

National Archives, Diplomatic Branch, Washington, D.C.
Record Group 84. Consulate General, Tangier, Morocco

Consulate and Legation, Tangier, and Embassy, Rabat, Morocco: General Correspondence

ثانيا: الأعمال المنشورة:

1- باللغات الأجنبية



Abecassis, José Maria. *Genealogía hebraica Portugal e Gibraltar sécs. XVII a XX*, 5 vol. Lisbon: J. M. Abecassis, Distribuiçào, Livaria Ferin, 1990-91.

Abitbol, Michel. *Le passé d'une discorde: Juifs et Arabes depuis le VIIe siècle à nos jours*. Paris: Perrin, 1999.

_______. *Tug'ar al-sultan: 'Illit kalkalit yehudit be-Maroko*. Jerusalem: Mekhon Ben Tsevi, 1994.

Abrami, Isaac. "La contribution des sources internes, hébraiques, judéo-arabes et arabes à l'histoire des juifs livournais à Tunis." *Rassegna Mensile di Israel* 50 (1984): 725-39.

_______. "'Edat ha-Grana be-Tunis le-or pinkaseha: ha-ma'avak 'al ha-otonomiyah." In *Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIXe-XXe siècles*, edited by Michel Abitbol, 64-95. Jerusalem: Institut Ben-Zvi, 1980.

Adams, Robert. *The Narrative of Robert Adams*. London: Printed for John Murray, 1816.

Adler, Elkan Nathan. *London*. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1930.

Agrel. Olof, *Neue Reise nach Marokos*. Nuremberg: Adam Gottlieb Schneider und Weigel, 1798.

Alcalay, Ammiel. *After Jews and Arabs: Remaking Levantine Culture*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993.

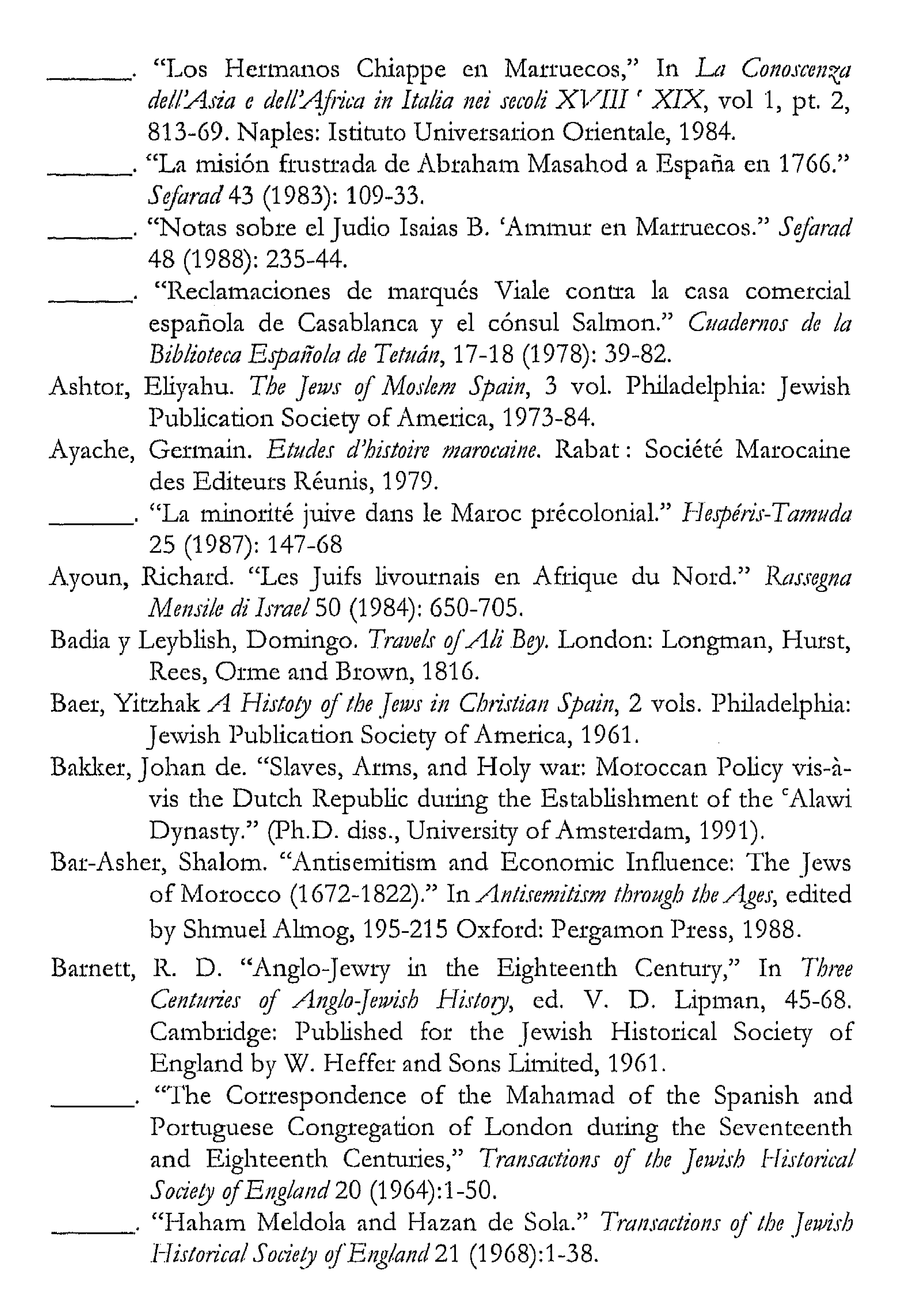
Archenholz, Johan Wilhelm von. *A Picture of England*. Dublin: Printed by P. Byrne, 1790.

Arribas Palau, Mariano. "La actividad comercial des marqués Viale en Marruecos." *Revista de Archivos, Bibliothecas y Museos* 79 (1976): 3-25.

_______. *Cartas árabes de Marruecos del tiempo de Mawlay al-Yazid (1790-1792)*. Tetuan: Cremades, 1961.

_______."Datos sobre Samuel Sumbel y sus relaciones con España." *Sefarad* 40 (1980): 121-39.

_______. "Documentación española sobre las primeras relaciones entre las primeras relaciones entre Marruecos y los Estados Unidos de América del Norte." *Hespéris-Tamuda* 17 (1976-77): 97-136.



______. "Los Hermanos Chiappe en Marruecos," In *La Conoscenza dell'Asia e dell'Africa in Italia nei secoli XVIII ' XIX*, vol 1, pt. 2, 813-69. Naples: Istituto Universarion Orientale, 1984.

______. "La misión frustrada de Abraham Masahod a España en 1766." *Sefarad* 43 (1983): 109-33.

______. "Notas sobre el Judio Isaias B. 'Ammur en Marruecos." *Sefarad* 48 (1988): 235-44.

______. "Reclamaciones de marqués Viale contra la casa comercial española de Casablanca y el cónsul Salmon." *Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuán*, 17-18 (1978): 39-82.

Ashtor, Eliyahu. *The Jews of Moslem Spain*, 3 vol. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1973-84.

Ayache, Germain. *Etudes d'histoire marocaine*. Rabat : Société Marocaine des Editeurs Réunis, 1979.

______. "La minorité juive dans le Maroc précolonial." *Hespéris-Tamuda* 25 (1987): 147-68

Ayoun, Richard. "Les Juifs livournais en Afrique du Nord." *Rassegna Mensile di Israel* 50 (1984): 650-705.

Badia y Leyblish, Domingo. *Travels of Ali Bey*. London: Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1816.

Baer, Yitzhak *A Histoty of the Jews in Christian Spain*, 2 vols. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1961.

Bakker, Johan de. "Slaves, Arms, and Holy war: Moroccan Policy vis-à-vis the Dutch Republic during the Establishment of the ʿAlawi Dynasty." (Ph.D. diss., University of Amsterdam, 1991).

Bar-Asher, Shalom. "Antisemitism and Economic Influence: The Jews of Morocco (1672-1822)." In *Antisemitism through the Ages*, edited by Shmuel Almog, 195-215 Oxford: Pergamon Press, 1988.

Barnett, R. D. "Anglo-Jewry in the Eighteenth Century," In *Three Centuries of Anglo-Jewish History*, ed. V. D. Lipman, 45-68. Cambridge: Published for the Jewish Historical Society of England by W. Heffer and Sons Limited, 1961.

______. "The Correspondence of the Mahamad of the Spanish and Portuguese Congregation of London during the Seventeenth and Eighteenth Centuries," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 20 (1964):1-50.

______. "Haham Meldola and Hazan de Sola." *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 21 (1968):1-38.

Baron, Salo W. *A social and Religious History of the Jews*, 2d ed., 18 vols. New York: Columbia University Press, 1952-83. 4:41.

Bashan. Eliezer, *mi-Mizrah shemesh 'ad mevo'o*. Lod: Orot Yahadut Hamaghreb, 1996.

______. *Shivya u-fedut ba-hevrah ha-yehudit be-artsot ha-Yam ha-Tikhon (1391-1830)*. Ramat Gan: Hotsa'at Universitat Bar Ilan, 1980.

______. "Te'udut ᶜal kesharim bayn Livorno le-Yehude Algier, Bône, Tunis ve-Tripoli be-meah ha-yud-het." In *Michael*, vol. 5, edited by Daniel Capri, Yehuda Nini, and Shlomo Simonsohn, 134-67. Tel Aviv: Diaspora Research Institute, 1978.

Bat Ye'or, *The Dhimmi: Jews and Christians under Islam*. Rutherford, N.J: Fairleigh Dickinson University Press, 1985.

Beauclerk, G. *Journey to Morocco*. London: Printed for Poole and Edwards, etc., 1828.

Belaaᶜish, Avraham. *Pri ets hayyim*. Livorno: Printed by Moshe and Yisra'el Palache, 1845/56.

Benady, Mesod. "The Settlement of Jews in Gibraltar, 1704-1783." *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 26 (1979): 87-110.

Ben-Ami, Issachar. *Le judaïsme marocain*. Jerusalem: Rubin Mass, 1975.

Ben ᶜAttar, Avraham. *Shanot Hayim*. Casablanca: Imprimerie Simplex A. Soussan, 1958.

Ben Na'im, Yosef. *Malke rabanan*. Jerusalem: Defus ha-Maᶜarav, 1930-31.

Bensimon-Donath, Doris. *Evolution du judaïsme marocain sous le protectorat français, 1912-1956*. Paris: Mouton, 1968.

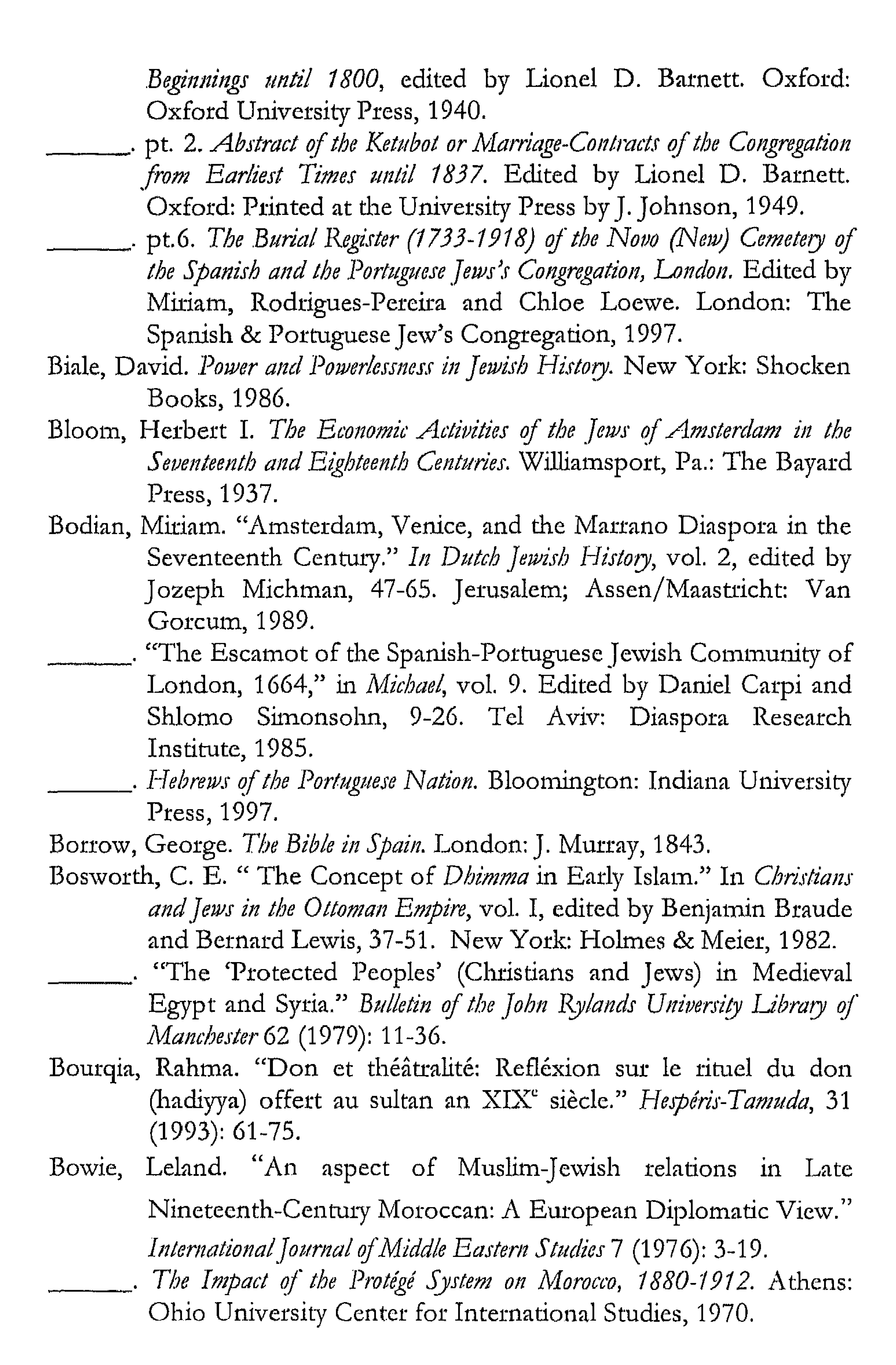
Bentov, Hayyim. "le-Demuto shel ha-sar Shmuel ibn Sunbal. " In *Zekhor le-Avraham: kovets ma'amarin le-zeker R. Avraham Elmalih*, edited by H. Z. Hirschberg 47-68. Jerusalem: Va'ad 'Adat ha-Ma'aravim bi-Yerushalayim, 1972.

______. "Mishpahat ha-Levi Ibn Yuli," in *mi-Mirzah u-mi-maᶜarav*, edited by E. Bashan, A. Rubinstein, and S. Schwarzfuchs, 131-58. Ramat Gan: Universitat Bar-Ilan, 1980.

Benyahu, Meir. "Vikuhim ba-kehilah ha-Sefaradit ve-ha-Portugezit be-London u-teshuvot ha-hakam Rabi Rafa'el Meldola," in *Michael*, vol. 10, edited by Robert A. Rockaway and Shlomo Simonsohn, 9-77. Tel Aviv: Diaspora Research Institute, 1986.

Berque, Jacques. *L'intérieur du Maghreb, XVᵉ-XIXᵉ siècle*. Paris: Gallimard, 1978.

Bevis Marks Records, pt. I. *The Early History of the Congregation from the*



Beginnings until 1800, edited by Lionel D. Barnett. Oxford: Oxford University Press, 1940.

______. pt. 2. *Abstract of the Ketubot or Marriage-Contracts of the Congregation from Earliest Times until 1837*. Edited by Lionel D. Barnett. Oxford: Printed at the University Press by J. Johnson, 1949.

______. pt.6. *The Burial Register (1733-1918) of the Novo (New) Cemetery of the Spanish and the Portuguese Jews's Congregation, London*. Edited by Miriam, Rodrigues-Pereira and Chloe Loewe. London: The Spanish & Portuguese Jew's Congregation, 1997.

Biale, David. *Power and Powerlessness in Jewish History*. New York: Shocken Books, 1986.

Bloom, Herbert I. *The Economic Activities of the Jews of Amsterdam in the Seventeenth and Eighteenth Centuries*. Williamsport, Pa.: The Bayard Press, 1937.

Bodian, Miriam. "Amsterdam, Venice, and the Marrano Diaspora in the Seventeenth Century." *In Dutch Jewish History*, vol. 2, edited by Jozeph Michman, 47-65. Jerusalem; Assen/Maastricht: Van Gorcum, 1989.

______. "The Escamot of the Spanish-Portuguese Jewish Community of London, 1664," in *Michael*, vol. 9. Edited by Daniel Carpi and Shlomo Simonsohn, 9-26. Tel Aviv: Diaspora Research Institute, 1985.

______. *Hebrews of the Portuguese Nation*. Bloomington: Indiana University Press, 1997.

Borrow, George. *The Bible in Spain*. London: J. Murray, 1843.

Bosworth, C. E. " The Concept of *Dhimma* in Early Islam." In *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, vol. I, edited by Benjamin Braude and Bernard Lewis, 37-51. New York: Holmes & Meier, 1982.

______. "The 'Protected Peoples' (Christians and Jews) in Medieval Egypt and Syria." *Bulletin of the John Rylands University Library of Manchester* 62 (1979): 11-36.

Bourqia, Rahma. "Don et théâtralité: Refléxion sur le rituel du don (hadiyya) offert au sultan an XIX^{e} siècle." *Hespéris-Tamuda*, 31 (1993): 61-75.

Bowie, Leland. "An aspect of Muslim-Jewish relations in Late Nineteenth-Century Moroccan: A European Diplomatic View." *International Journal of Middle Eastern Studies* 7 (1976): 3-19.

______. *The Impact of the Protégé System on Morocco, 1880-1912*. Athens: Ohio University Center for International Studies, 1970.

Boyarin, Daniel and Jonhatan Boyarin. "Diaspora: Generation and the Ground of Jewish Identity." *Critical Inquiry*, 19 (1993): 693-725.

Braudel, Fernand. *Civilization and Capitalism: Fifteenth-Eighteenth Century, vol. I: The Structure of Everyday life: The Limits of the Possible.* New York: Harper & Row, 1981.

Brooke, Arthur de Capell, *Sketches in Spain and morocco.* London: Henry Colburn and Richard Bentley, 1831.

Brown, Kenneth L."Mellah and Medina: A Moroccan City and Its Jewish Quarter (Salé, ca. 1880-1930), In *Studies in Judaism and Islam*, ed. S. Morag et al., 253-81. Jerusalem: Magnes Press, The Hebrew University, 1981.

Brunot Louis et Elie Malka. *Glossaire Judéo-arabe de Fès.* Rabat: Ecole du Livre, 1940,

______. *Textes judéo-arabes de Fès.* Rabat: Ecole du Livre, 1939.

Buffa, John. *Travels through the Empire of Morocco.* London: J. J. Stockdale, 1810.

Burel, Antoine. *La Mission du Capitaine Burel au Maroc en 1808.* Edited by Jacques Caillé. Paris: Arts et Métiers Graphiques, 1953.

Burnim, Kalim A. "The Jewish Presence in the London Theater, 1660-1800." *Transactions of The Jewish Historical Society of England* 33 (1992-94): 65-96.

Caillé, Jacques. "L'abolition des tributs verses au Maroc par la Suède et le Danemark." Hespéris 45 (1958): 203-38.

______. *Le Consulat de Tanger (des origines à 1830).* Paris: Editions A. Pedone, 1967.

______. *La Ville de Rabat jusqu'au protectorat français.* Paris: Nanoset, 1949.

Caro Baroja, Julio. *Los Judíos en la España moderna y contemporánea*, 2d ed., 3 vol. Madrid: Ediciones ISTMO, 1978.

Cassandro, Michele. *Aspetti della storia economia e social degli ebrei di Livorno nel seicento.* Milan: Dott. A. Giuffrè Editore, 1983.

Castries, Henry de, ed. *Les sources inédites de l'histoire du Maroc de 1530 à 1845:* I[st] ser: *Dynasties saadienne, archives et bibliothèques des Pays Bas.* 6 vols. Paris: E. Leroux, 1906-23.

Catalogue of an Exhibition of Anglo-Jewish Art and History. London: Victoria & Albert Museum, 1956.

Cazès, D. *Essai sur l'histoire des Israélites de Tunisie.* Paris: Librairie Armand Durlacher, 1888.

Chénier, Louis. *Un Chargé d'Affaires au Maroc: La correspondance du consul Louis Chénier: 1767-1782.* Edited by Pierre Grillon. Paris:

S.E.V.P.E.N., 1970.

______. *Recherches historiques sur les Maures et histoire de l'Empire du Maroc*, 3 vols. Paris: l'Imprimerie Polytype, 1787.

Chetrit, Joseph. "Niveaux, registres de langue et sociolectes dans les langues judéo-arabes du Maroc." In *Les Relations entre juifs et musulmans en Afrique du Nord, XIX^e-XX^e siècles*, 129-43. Paris: Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, 1980.

______. "Tradition du discours et discours de la tradition dans les communautés juives du Maroc: Etude socio-pragmatique." In *Communication in the Jewish Diaspora*, edited by Sophia Menache, 339-407. Leiden: Brill, 1996.

Chouraqui, André. *La Condition juridique de l'Israélite marocain.* Paris: Presse du Livre Français, 1950.

Cigar, Norman. "Socio-Economic Structures and the Development of an Urban Bourgeoisie in Pre-Colonial Morocco." *Maghreb Review* 6, nos. 3-4 (1981): 55-76.

Clifford, James. *Routes: Travel and Translation in the Late Twentieth Century.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1997.

Cochelet, Charles. *Naufrage du brick français La Sophie*, 2 vols. Paris: Librairie Universelle de P. Mongie Ainé, 1821.

Cohen, Amnon. *Jewish Life under Islam: Jerusalem in the Sixteenth Century.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984.

Cohen, Mark R. *Under Crescent and Cross: The Jews in the Middle* Ages. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1994.

______. "The Neo-Lachrymose Conception of Jewish-Arab History." *Tikkun* 6, n°.3 (1991): 55-60.

Cohen, Mark, and Yedida Stillman. "Genizat kahir ve-minhage geniza shel Yehude ha-mizrah." *Pe'amim* 24 (1985): 3-35.

Cohen, Robert. "Passage to a New World: The Sephardi Poor of Eighteenth Century Amsterdam." In *Neveh Ya'akov: Jubilee volume Presented to Dr. Jaap Meijer on the Occasion of His Seventieth Birthday*, edited by Lea Dasberg and Jonhatan N. Cohen, 31-41. Assen: Van Gorcum, 1982.

Colquhoun, Patrick. *A Treatise on the Police of the Metropolis*, 7th ed. London: Printed for J. Mawman et al., 1806.

Conrotte, Manuel. *España y los países musulmanes durante el ministerio de Floridablanca.* Madrid: Impr. Del Patronato de Huérfanos de Administración, 1909.

Corcos, David. "Les juifs au Maroc et leurs *mellahs*." In *Studies in the History of the Jews of Morocco*, 64-130.

______. "Le-ofi yahasim shel shalite ha-Almawahhidun lr-Yehudim." 319-342.

______. "Macnin." In *Encyclopaedia Judaica*, II: 675.

______. *Studies in the History of the Jews of Morocco.* Jerusalem: Rubin Mass, 1976.

Corry, John. *A Satirical View of London at the Commencement of the nineteenth Century.* London: Kearsley, 1801.

Cumberland, Richard. *The Letters of Richard Cumberland*, edited by Richard J. Dircks. New York: AMS Press, 1988.

______. *Memoirs of Richard Cumberland.* London: Printed for Lackington, Allen, & Co., 1806.

Davidson, John. *Notes Taken during Travels in Africa.* London: Printed by J. L. Cox and Sons, 1839.

Davis, Natalie Zemon. *Women on the margins: Three Seventeenth-Century Lives* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1955.

Delacroix, Eugène. *The Journal of Eugène Dalacroix.* New York: Viking Press, 1972.

Delacroix in Morocco. Exhibition organized by the Institut du Monde Arabe. Paris: Flammarion, 1994-95.

Deshen, Shlomo. *The Mellah Society: Jewish Community Life in Sherifian Morocco.* Chicago: University of Chicago Press, 1989.

Deverdun, Gaston. *Marrakech, des origines à 1912*, 2 vols. Rabat: Editions Techniques Nord-Africaines, 1959-66.

Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore. Edited by L. Loewe, 2 vols. London: Griffith, Farran, Okedan & Welsh, 1890.

Dicks, Richard J. *Richard Cumberland.* Boston: Twayne Publishers, 1976.

Dols. Michael W. *The Black Death in the Middle East.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977.

Dumas, Alexandre. *Le Véloce ou de Cadix à Tunis.* Paris: Editions François Bourin, 1990, 61-71.

Durrieu, Xavier. *The Present State of Morocco: A Chapter of Mussulman Civilization.* London: Longman, Brown, Green, and Longmans, 1854.

Edraʿi, Moshe b. Yitshak. *Yad Moshe.* Amsterdam: 1808/9.

Eisenbeth, Maurice. "Les Juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)." *Revue Africaine* 96 (1952): 114-87, 343-84.

Elbaz, André E. "Quelques précisions inédites sur la vie et l'œuvre de David Ben Hassine." In *Misgav Yerushalayim Studies in Jewish Literature*, edited by Ephraim Hazan, 41-51. Jerusalem: Misgav

Yerushalayim, 1987.
Elmalih, Yosef. *Tokfo shel Yosef*, vol. I Livorno: Printed by Eliyahu Ben Amozeg, 1854/55. Vol. 2. Livorno: Printed by Ya^cakov Tobiyana, 1801-2.
El Mansour, Mohammed. *Morocco under the Reign of Mawlay Sulayman* (Wisbech, Cambridgeshire: MENAS Press, 1990.
______. "Political and Social Developments during the Reign of Mawlay Sulayman, 1792-1822," Ph.D. thesis, University of London, 1981.
EL Moudden, Abderrahmane. "The Ambivalence of *Rihla*: Community Integration and self-Definition in Moroccan Travel Accounts, 1300-1800." In *Muslim Travelers: Pilgrimage, Migration and the Religious Imagination*, edited by Dale F. Eickelman and James Piscatori, 69-84. Berkeley: University pf California Press, 1990.
El-Nasser, Rachid Abdellah. "Morocco from Kharijism to Wahhabism: The Quest for Religious Purism." Ph.D. diss., University of Michigan, 1983.
Emanuel, Charles H. L. *A Century and a half of Jewish History Extracted from the Minute Books of the London Committee of Deputies of British Jews.* London: George Routledge & Sons, 1910.
Endelman, Todd M. *The Jews of Georgian England 1714-1830.* Philadelphia: Jewish Publication Society in America, 1979.
______. *Radical Assimilation in English Jewish History, 1656-1945.* Bloomington: Indiana University Press, 1990.
Ennaji, Mohammed. *Expansion Européenne et changement social au Maroc (XVI^e-XIX^e siècle.* Casablanca: Edition Eddif, 1996.
______. *Serving the Master: Slavery and Society in Neneteenth-Century Morocco.* New York: St. Martin's Press, 1999.
Eustache, Daniel. *Corpus des Monnaies ^cAlawites*, 3 vols. Rabat: Banque du Maroc, 1984.
Farouk, Ahmed. "Aperçu de trafic du port de Mogador avec les principales places européennes (1786-1787)." *Hespéris-Tamuda* 26-27 (1988-1889): 93-105.
Fattal, Antoine. *Le statut légal des non-musulmans en pays d'Islam.* Beirut: Impr. Catholique, 1958.

Felsenstein, Frank. *Anti-Semitic Stereotypes: A Paradigm of Otherness in English Popular Culture, 1660-1830.* Baltimore: The John Hopkins University Press, 1995.
Filippini, Jean Pierre. "La ballottazione a Livorno nel Settecento." *La*

Rassegna Mesile di Israel 40 (1983): 199-268.

______. "Les Juifs d'Afrique du Nord et la communauté de Livourne au XVIII[e] siècle." In *Les relations intercommunautaires juive en méditerranée occidentale, XIII[e]-XX[e] siècle.* Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1984.

______. "Juifs emigrés et immigrés dans le port de Livourne pendant la période Napoléonienne." In *East and Maghreb*, vol. 4, edited by S. Schwarzfuchs, Ramat-Gan: Bar-Ilan University Press, 1983.

______. "Livorno e gli eberi dell'Africa del nord nel Settecento." In *Gli Ebrei in Toscana dal Medioevo al Risorgimento.* Florence: L. S. Olschki, 1980.

______. "Livourne et l'Afrique du Nord au 18[e] siècle." *Revue d'Histoire Maghrébine* 7-8 (1977): 125-49.

______. "Les négociants juifs de Livourne au XVIII[e] siècle." *Revue des Etudes Juives* 132 (1973): 672-73.

______. "Le rôle des négociants et banquiers juifs de Livourne dans le grand commerce international en Méditerranée au XVIII[e] siècle." In *The Mediterranean and the Jews: Banking, Finance and International Trade (XVI-XVIII Centuries)*, edited by Ariel Toaff and Simon Schwarzfuchs, 123-49. Ramat Gan: Bar-Ilan University Press, 1989).

Fishel, Walter J. *Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam.* New York: Ktav Publishing House, 1969.

Flamand, Pierre. *Diaspora en terre d'Islam: les communautés israélites du sud marocain.* Casablanca: Presse des Imprimeries Réunies, s.d.

Froggatt, P. "The Lazaret on Chetney Hill," *Medical History* 8 (1964): 46-47.

Gallagher, Nancy E. *Medicine and Power in Tunisia, 1780-1900.* Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Gaster, Moses. *History of the Ancient Synagogue of the Spanish and Portuguese Jews.* London: Printed by Harrison & Sons, 1901.

Gerber, Jane S. *The Jews of Spain: A History of the Sephardic Experience.* New York: The Free Press, 1992.

______. The Pact of ʿUmar in Morocco: A Reappraisal of Muslim-Jewish relations." In *Proceeding of the Seminar on Muslim Jewish relations in North Africa.* New York: World Jewish Congress 1975.

Glückel of Hameln. *The Memoirs of Glückel of Hameln*, translated by Marvin Lowenthal. New York: Schocken Books, 1977.

Goitein, S. D. *Jews and Arabs: Their Contact through the Ages.* New York:

Schocken, 1955.
______. *A Mediterranean Society*, 6 vols. Berkeley: University of California press, 1967-1993, 1967-93.
Goodman, Paul. *Moses Montefiore*. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1925.
______. *Think and Thank*. London: Oxford University Press, 1933.
Gordo, Joaquim Jose Ferreira. "Tableau de l'état actuel du Judaïsme dans les différentes parties du globe," *Revue Orientale* I (1841).
Gottreich, Emily R. "Jewish Space in the Moroccan City: A History of the Mellah of Marrakech, 1550-1930" (Ph.D. diss., Harvard University, 1999), 19-65.
Gottreich, Emily R. *The Mellah of Marrakech, Jewish and Muslim Space in Morocco's Red City*. Indiana: Indiana University Press, 2007.
Grâber di Hemsö, Jacopo. *Speccio geografico e statistico dell'imperio di Marocco.* Genoa: Dalla Tipografia Pellas, 1834.
Graetz, Heinrich H. *History of the Jews*, 6 vols. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1891-98.
Graetz, Michael. "Court Jews in Economics and Politics." In *Mann and Cohen, from Court Jews to the Rotsschilds*, 27-43.
Grunebaum, G. E. von. "Eastern Jewry under Islam." *Viator* 2 (1971): 365-72.
Guillen, Pierre. *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905*. Paris: Presses Universitaires de France, 1967.
Gutwirth, Eleazar. "Abraham Seneor: Social tensions and the Court-Jew." In *Michael*, vol. II, edited by Eleazer Gutwirth and Shlomo Simonsohn. Tel-Aviv: The Diaspora Research Institute.
Hamoudi, Abdellah. *Master and Disciple: The Cultural Foundations of Moroccan Authoritarianism.* Chicago: University of Chicago Press, 1997.
Hancock, Thomas. *Researches into the Laws and Phenomena of Pestilence.* London: W. Philips, 1821.
Hasin, David. *Tehilah le-David.* Amsterdam: Proops, 1807.
Henriques, H. S. Q. *The Jews and the English Law.* Oxford: Oxford University Press, 1908.
Henriques, Ursula. *Religious Toleration in England, 1787-1833.* Toronto: University of Toronto Press, 1961.
[Heron, Robert]. *Account of the Life of Muley Liezit, Late Emperor of Morocco.* London, 1797.

Hertz, Gerald Berkeley. *British Imperialism in the Eighteenth Century.* London, Archibald Constable and Co., 1908.

Hess, Andrew C. *The Forgotten Frontier.* Chicago: University of Chicago Press, 1978.

Hildesheimer, Françoise. "Grandeur et décadence de la maison Bacri de Marseille." *Revue des Etudes Juives* 136 (1977): 389-413.

Hirschberg, H. Z. *A History of the Jews in North Africa.* 2d ed., translated from Hebrew. 2 vols. Leiden: Brill, 1874-81.

______. "Jews and Jewish Affair in the Relations between Great Britain and Morocco in the 18th Century." In *Essays Presented to Chief Rabbi Israel Brodie on the Occasion of His seventieth Birthday*, ed. H. H. Zimmels et al., 153-81. London: Soncino Press, 1967.

Hodgkin, Thomas. *Narrative of a Journey to Morocco in 1863 and 1864.* London: T. C. Newby, 1866.

Hosotte-Reynaud, Manon. "Un négociant français à Mogador à la fin du XVIIIe siècle et sa correspondance avec le consul de France à Salé." *Hespéris* 44 (1957): 335-45.

Høst, George. *Histoire de l'Empereur du Maroc Mohamed Ben Abdallah*, translated by F. Damgaard and P. Gailhanou. Rabat: Editions La Porte, 1998; first published in Danish in 1791.

Huhner, Leon. "Moses Elias Levy: An Early Florida Pioneer and the Father of Florida's First Senator." *Florida Historical Quarterly* 19 (1941): 319-45.

Hunwick, John. "Black Africans in the Mediterranean World: Introduction to a Neglected Aspect of African Diaspora." *Slavery and Abolition* 13, n°. I (1992): 6-14.

______. "Islamic Law and Polemics over Race and Slavery in North and West Africa (16th-19th Century)." In *Slavery in the Islamic Middle East*, ed. Shaun E. Marmon. Princeton, N.J.: Markus Wiener, 1999.

Hyamson, Albert M. *The Sephardim of England.* London: Methuen, 1951.

Iannetone, Giovanni. *Il Marocco negli atti consolari del regno delle due Sicilie.* Naples: Editrice Cymba, 1967.

Israel, Jonathan I. "The Economic Contribution of Dutch Sephardi Jewry to Holland's Golden Age, 1593-1713." *Tijdschrift voor Geschiedenis* 96 (1983)505-36.

______. *European Jewry in the Age of Mercantilism, 1550-1750.* Oxford: Clarendon Press, 1985.

Issawi, Charles. *An Economic History of the Middle East and North Africa.* New York: Columbia University Press, 1982.

Jackson, James Gray. *An Account of the Empire of Morocco and the District of Sus and Tafilelt*, 3d ed. London: Printed by William Bulmer and Co., 1841.

______. *An Account of Timbuctoo and Housa.* London: Longman, Hurst, Rees, Orme and Brown, 1820.

James, Thomas. *The History of the Herculean Straits, now called the Straits of Gibraltar*, 2 vols. London: Printed by Charles Rivington, 1771.

Jardine, *Alexander. Letters from Barbary, France, Spain, Portugal, & C. by an English Officer.* London: Printed for T. Cadell, 1788.

Kaplan, Yosef. "Court Jews before the Hofjuden." in *From Court Jews to the Rothschilds: Art, Patronage, and Power, 1600-1800*, edited by Vivian B. Mann and Richard I. Cohen, 11-25. Munich: Prestel, 1996.

______. Yosef Kaplan, "Court Jews before the Hofjuden." In *from Court Jews to the Rothschilds: Art, Patronage, and Power, 1600-1800*, edited by Vivian B. Mann and Richard I. Cohen, 11-25. Munich: Prestel, 1996.

______. "The Portuguese Community in 17th-Century Amsterdam and the Ashkenazi World." In *Dutch Jewish History*, vol. 2, edited by Jozeph Michman, 23-45. Jerusalem: Institute for Research on Dutch Jewry, Hebrew University of Jerusalem; Assen/Maastricht: Van Gorcum, 1989.

Katz, David S. *The Jews in the History of England, 1485-1850.* Oxford: Clarendon Press, 1994.

______. Philo-*Semitism and the Readmission of the Jews to England, 1603-1655.* Oxford: Clarendon Press, 1982.

Keating, Colonel. *Travels in Europe and Africa*, 2 vols. London: Printed for Henry Colburn, 1816.

Kenbib, Mohammed. *Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948.* Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1994.

______. *Les Protégés: contribution à l'histoire contemporaine du Maroc.* Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1996) 225-32.

______. "Les relations entre musulmans et juifs au Maroc 1859-1944: Essai bibliographique." *Hespéris-Tamuda 23* (1985): 83-104.

Khaneboubi, Ahmed. *Les premiers sultans Mérinides* (1269-1331). Paris: Editions L'Harmattan, 1987.

King, Richard. *The Frauds of London Detected.* London: A. Hogg, 1770.

Kochan, Lionel. *Jews, Idols and Messiah: The Challenge from History.* Oxford: Basil Blacwell, 1990.

Koriyat, Avraham. *Berit avot.* Livorno: Printed by Eliyahu Ben Amozeg, 1861/62.

Landa, M. J. *The Jew in Drama.* New York: KTAV Publishing House, 1969.

Laredo, Abraham I. *Les noms des Juifs du Maroc.* Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Cientificas, Instituto "B. Arias Montano," 1978.

Laroui, Abdallah. *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912.* Paris: Maspero, 1977.

Laski, Neville. *The Laws and Charities of the Spanish Congregation of London.* London: Cresset Press, 1952.

Laskier, Michael. *The Alliance Israélite Universelle and the jewish Communities of Morocco, 1862-1962.* Albany: State University of New York Press, 1983.

Lempriere, William. *A Tour from Gibraltar to Tangier, Sallee, Mogadore, Santa Cruz, and Tarudant; and Thence over Mount Atlas to Morocco.* Philadelphia: Printed by T. Dobson, 1974.

Leone, Enrico de. "Veneziani e Genovesi nel Marocco nella seconda metà del socolo XVIII ." *Levante* 10 (1962): 3-13.

Leoni, Aron di Leoni. *La Nazione ebraica espagnola e portoghese negli Stati Esternsi.* Rimini: Luisè Editore, 1992.

Le Tourneau, Roger. *Fès avant le Protectorat.* Casablanca: SMLE, 1949.

______. *Fez in the Age of the Marinides*. Norman: University of Oklahoma Press, 1961.

Lev, Yaacov. "The Fatimid Vizier Ya'qub Ibn Killis and the Beginning of the Fatimid Administration in Egypt." *Der Islam* 58 (1981): 237-49.

Levy, Avigdor. *The Sephardim in the Ottoman Empire.* Princeton, N.J.: Darwin Press, 1992.

Lévy, Simon. "La communauté juive dans le contexte de l'histoire du Maroc du 17[e] siècle à nos jours." In *Juifs du Maroc: identité et dialogue*, 105-52. Grenoble: Editions La Pensée Sauvage, 1980.

______. "Hara et Mellah: Les mots, l'histoire et l'institution." In *Histoire*

et Linguistique, Colloque et Séminaires n° 20, edited by Abdelahad Sebti, 41-50, Rabat: Université Mohammed V, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1992.

Lewis, Bernard. *The Jews of Islam*. Princeton University Press, 1984.

______. "The Pro-Islamic Jews." *Judaism* 17 (1968): 391-404.

El Libro de Los Acuerdos, Being the Records and Accompts of the Spanish and Portuguese Synagogue of London, edited by Lionel Barnett. Oxford: Printed at the University Press by John Johnson, 1931.

Lindo, E. H. *A Jewish Calendar*. London: Printed by L. Thompson 1838.

Lipman, V. D. "Sephardi and Other Jewish Immigrants in 18th Century England." In *Migration and Settlement: Proceedings of the Anglo-American Jewish Historical Conference*, 37-62. London: Jewish Historical Society of England, 1971.

______. "Synagogal Organization in Anglo-Jewry." *Jewish Journal of Sociology* I (1959): 80-93.

Littman, David. "Jews under Muslim Rule in the late Nineteenth Century." *Wiener Library Bulletin* 28 (1975): 65-76.

LoRomer, David G. *Merchants and Reform in Livorno, 1814-1868*. Berkeley: University of California Press, 1987.

Lourido Díaz, Ramón. "El comercio del trigo entre Marruecos y la Peninsula Iberica en el siglo xviii." *Almenara* 9(1976):29-61.

______. "Los Judíos en Marruecos durante el sultanato de Sidi Muhammad b. Abd Allah (1757-1790)." *Miscelánea de Estudiod Arabes y Hebraicos*, 26-28, (1977-79): 327-55.

______. *Marruecos y el mundo exterior en la segunda mitad del siglo XVIII*. Madrid: Agencia Española de Cooperación International, 1989.

Luengo, Fr. A. "Mogador-fondación de la mission católica." Mauritania, (1 August 1940): 249-51.

Luella, J. Hall. *The United States and Morocco, 1776-1956*. Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1971.

Malino, Frances. *The Sephardic Jews of Bordeaux: Assimilation and Emancipation in Revolutionary and Napoleonic France*. Tuscaloosa: University of Alabama Press, 1978.

Marchesi, Vincenzo. "Le relazioni tra la Republica veneta ed il Marocco dal 1557 al 1797." *Rivisita Storica Italiana* 3 (1886): 34-87.

Marcus, I. G."Beyond the Sephardic Mystique." *Orim* I (1985): 35-53.

Margoliouth, Moses. *The History of the Jews in Great Britain*, 3 vols. London:

R. Bentley, 1851.

Marriner, Sheila. "English Bankruptcy Records and Statistics before 1850." *Economic History Review* 33 (1980): 351-66.

Masson, Paul. *Marseille depuis 1789*, 2 vols. Paris, E. de Boccard, 1916-18.

Mayhew, Henry. *London Labour and the London Poor*, 4 vol. London: Frank Cass, 1967.

Mc-Neill, William H. *Plagues and Peoples.* New York: Anchor Books, 1976.

Mercer, Patricia. "Palace and Jihad in the Early ʿAlawi State in Morocco." *Journal of African History* 18 (1977): 531-53.

Meyers, Allan R."Patronnage and Protection: The Status of Jews in Precolonial Morocco." In *Jews Among Muslims: Communities in the Precolonial Middle East*, edited by Shlomo Deshen and Walter Zenner, 83-97. London: Macmillan, 1996.

Miège, Jean-Louis. "L'activité maritime d'Essaouira, 1765-1840)." In *Essaouira: Mémoires et empreintes du présent.* Agadir: Université Ibnou Zohr, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, 1994.

______. "Un bicentenaire: Schousboue, botaniste et consul," *Maroc-Europe* 5 (1993): 211-12.

______. "La bourgeoisie juive du Maroc au XIXe siècle Rupture ou continuité ? " In *Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIXe-XXe siècles*, edited by Michel Abitbol 25-36. Jerusalem: Institut Ben-Zvi, 1980.

______. "Entre Désert et océan: L'espace économique d'Essaouira au XIXe siècle," *Revue Maroc- Europe*, n°. 4 (1993): 45-60.

______. "Les Juifs de Gibraltar au XIXe siècle." In *Les relations intercommunautaires juives en méditerranée occidentale, XIIIe-XXe siècles*, 99-118. Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1984.

______. "Le Maroc et les premières lignes de navigation à vapeur." *Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc*, n°.236 (1956): 37-47.

______. *Le Maroc et l'Europe, 1830-1894*, 4 vols. Paris: Presses Universitaires de France, 1961-63.

______. *Chronique de Tanger, 1820-1830: Journal de Bendelac.* Rabat: Editions La Porte, 1995.

Miège, Jean-Louis, M'hammad Benaboud, et Nadia Erzini, *Tétouan: Ville andalouse marocaine.* Paris: CNRS Editions, 1996; Rabat: Kalila wa dimna, 1996.

Mikhelson, Ehud, *ha-Shoshlet le-vet Pinto: toldot rabane ha-mispahah u-m'aase mofet.* Tel Aviv: Gale-Alfa Tikshoret, 1992.

Milano, Attilo. "La constituzione 'livornina' del 1593." *Rassegna Mensile di Israel* 34 (1958): 15-27.

______. "Uno sguardo sulle relazioni tra Livorno ebraica e i paesi della Berberia." In *Missellanea di studi in memoria de Dario Disegni*, edited by E. M. Artom, L. Caro, and S. J. Sierra, 139-51. Turin: Instituto di Studi Ebraica Scuola Rabbinica, "S. H. Margulies-D. Disegni," 1969.

Miller, Susan G. "Dhimma Reconsidered: Jews, Taxes and Royal Authority in Nineteenth-Century Tangier." In *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power, and Politics in Morocco*, edited by Rahma Bourqia and Susan G. Miller. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1999, 103-26.

Morsy, Magali. "Les Juifs marocains à Gibraltar au 18e siècle: Histoire d'une minorité manipulée," *Pluriel* (1976): 47-60.

______. *North Africa 1800-1900.* London: Longman, 1984.

Mugnier, François "Relation d'un voyage à Fez en 1825." *Mémoires et Documents de la Société Savoisienne d'Histoire et d'Archéologie* 26 (1887): 351-433.

Mullet, Charles. F. "A Century of English Quarantine (1790-1825)." *Bulletin of the History of Medicine* 23 (1949): 527-45.

Munson, Henry, Jr."Muslim and Jew in Morocco: Reflections on the Distinction between Belief and Behavior." *Poznań Studies in the Philosophy of the Sciences and Humanities* 48 (1996): 375-79.

Naggar, Betty. *Jewish Pedlars and Hawkers*, 1740-1940. Camberley, Surrey: Porphyrogenitus, 1992.

Nahon, Gerard. *Métropoles et périphéries séfarades d'Occident: Kairouan, Amsterdam, Bayonne, Bordeaux, Jérusalem.* Paris: Edition du Cerf, 1993.

Nallino, Maria. "Documenti arabi sulle relazioni tra Genova e il Marocco nella seconda metà del socolo XVII." *Rivisita degle Studi Orientali* 21 (1946): 51-76.

Napier. Edward. *Excursions along the Shores of the Mediterranean*, 2 vols. London: H. Colburn, 1842.

Newman. Lewis I. *Richard Cumberland: Critic and Friend of the Jews.* New York: Bloch Publishing Company, 1919.

Oliel-Grausz, Evelyne. "La circulation du personnel rabbinique dans les communautés de la diaspora sépharade au XVIIIe siècle." In *Transmission et passages en monde juif*, edited by Esther Benbassa,

313-34. Paris: Publisud, 1997.

Orkin, Sarah F. *Roots and Recollections*. London: Published by the Author, 1995.

ᶜOvadiyah, David. *Kehilat Sefrou*, 3 vols. Jerusalem: Makhon la-Heker Toldot Kehilot Yehude Maroko, 1975-76.

Paddock, John. *Narrative of the Shipwreck of the Oswego on the Coast of South Barbary.* New York: Published by Captain James Riley, 1818.

Panzac, Daniel. *La peste dans l'Empire Ottoman*, 1700-1850. Louvain: Editions Peeters, 1985.

Paquignon, Paul. "Quelques documents sur la condition des juifs au Maroc." *Revue du Monde Musulman* 9 (1909): 112-23.

Park, Thomas K. "Inflation and Economic Policy in 19th Century Morocco: The Compromise Solution." *Maghreb Review* 10, nos. 2-3 (1985): 51-56.

Parsons, F. V. *The Origins of the Moroccan Question, 1880-1900.* London: Duckworth, 1976.

Pascon, Paul. "Le commerce de la maison d'Illigh d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem (Tazerwalt, 1850-1875)." *Annales ESC* 35 (1980):702-729. (Another version of this article appears in Pascon et al., *La maison d'Illigh*, 43-90.)

Pascon, Paul with A. Arrid, D. Schroeter, M. Tozy and H. Van Der Wusten. *La Maison d'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalt.* Rabat: Société Marocaine des Editeurs Réunis, 1984.

Pascon, Paul et Daniel J. Schroeter. "Le cimetière juif d'Illigh (1750-1956): Etude des épitaphes comme documents d'histoire sociale (Tazerwalt, sud ouest marocain)." Revue *de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 34, n° 2 (1982): 39-62. (Another version of this article appears in Pascon et al., *La maison d'Illigh*, 113-40.

Payard, Maurice. *Le financier G.-J. Ouvrard, 1770-1846.* Reims: Académie Nationale de Reims, 1958.

Philips, Richard. *Modern London; Being the History and Present State of the British Metropolis.* London: R. Philips, 1804.

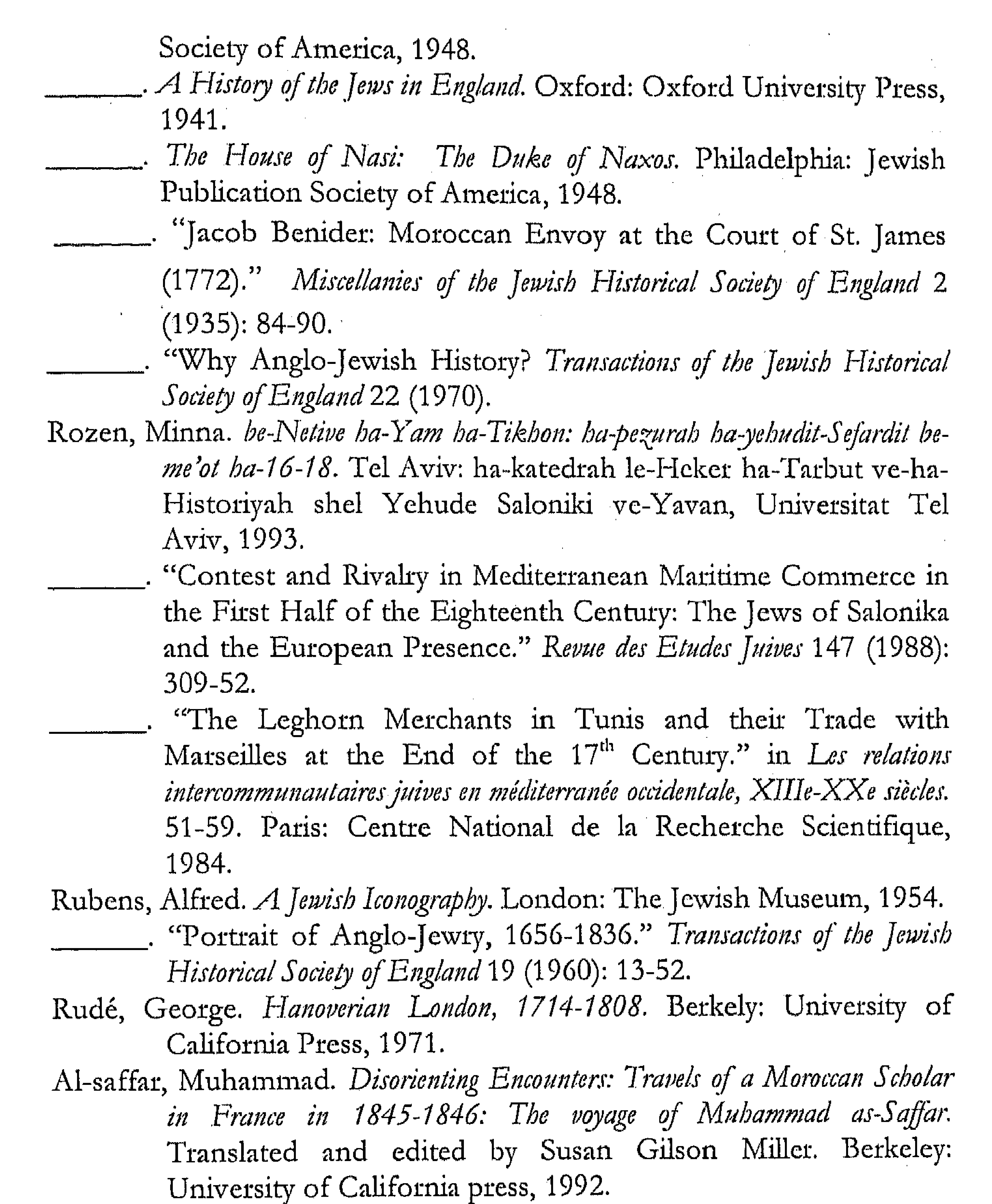
Picciotto, James. *Sketches of Anglo-Jewish History.* London: Trubner & Co., 1875.

Planhol, Xavier de. *Minorités en Islam: Géographie politique et sociale.* Paris: Flammarion, 1977.

Poliakov, Léon. *Les Banchieri juifs et le Saint-Siège du XIIIᵉ au XVIIIᵉ siècle.* Paris: Ecole Pratique des Hautes Etudes, 1965.

Pollins, Harold. *Economic History of the Jews in England.* Rutherford, N.J.:

Fairleigh Dickinson University Press, 1982.
Ragussis, Michael, *Figures of Conversion: "The Jewish Question" and English National Identity.* Durham, N.C.: Duke University Press, 1995.
Reitlinger, Gerald. "The Changed Face of English Jewry at the End of the Eighteenth Century." *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 23 (1971): 31-41.
Renaud, H.-P.-J. "La peste de 1799 d'après des documents inédits." *Hespéris* I (1923): 160-82.
______. "Un nouveau document marocain sur la peste de 1799." *Hespéris* 5 (1923): 83-90.
Richardson, James. *Travels in Morocco,* 2 vols. London: Charles J. Skeet, 1860.
Riley, James. *An Authentic Narrative of the Loss of the American Brig Commerce.* Hartford, Conn.: S. Andrus and Son, 1846.
Robbins, Archibald. *A Journal Comprising an Account of the Loss of the Brig Commerce.* Hartford, Conn.: Silas Andrus & Son, 1851.
Robertson, William. *A Residence at Gibraltar and a visit to the Peninsula in the Summer of 1841.* Edinburgh: A. Fullarton & Co., 1844.
Rodinson, Maxime. *Islam and Capitalism.* Austin: University of Texas Press, 1978.
Rodrigues-Pereira, Miriam, and Chloe Loewe, eds., *The Birth Register (1767-1881) of the Spanish & the Portuguese Jews's Congregation, London.* London: The Spanish & Portuguese Jew's Congregation, 1993.
P. G. Rogers. *A History of Anglo-Moroccan Relations to 1900.* London: Foreign and Commonwealth Office, n.d.
Romanelli, Samuel. *Travail in an Arab Land,* translated by Yedida K. Stillman and Norman A. Stillman. Tuscalosa: The University of Alabama Press, 1989.
Rosen, Lawrence. *Bargaining for Reality: the Construction of Social Relations in a Muslim Community.* Chicago: University of Chicago Press, 1984.
______. "Muslim-Jewish Relations in a Moroccan City." *International Journal of Middle Eastern Studies* 3 (1972): 435-49.
Rosenstock, Morton. "The house of Bacri and Busnash: A Chapter from Algeria's Commercial History." *Jewish Social Studies* 14 (1952): 343-64.
Roth, Cecil. "The Amazing clan of Buzaglo." *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 23 (1971): 11-22.
______. *Doña Garcia of the House of Nasi.* Philadelphia: Jewish Publication



Society of America, 1948.

_______. *A History of the Jews in England.* Oxford: Oxford University Press, 1941.

_______. *The House of Nasi: The Duke of Naxos.* Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1948.

_______. "Jacob Benider: Moroccan Envoy at the Court of St. James (1772)." *Miscellanies of the Jewish Historical Society of England* 2 (1935): 84-90.

_______. "Why Anglo-Jewish History? *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 22 (1970).

Rozen, Minna. *be-Netive ha-Yam ha-Tikhon: ha-pezurah ha-yehudit-Sefardit be-me'ot ha-16-18.* Tel Aviv: ha-katedrah le-Heker ha-Tarbut ve-ha-Historiyah shel Yehude Saloniki ve-Yavan, Universitat Tel Aviv, 1993.

_______. "Contest and Rivalry in Mediterranean Maritime Commerce in the First Half of the Eighteenth Century: The Jews of Salonika and the European Presence." *Revue des Etudes Juives* 147 (1988): 309-52.

_______. "The Leghorn Merchants in Tunis and their Trade with Marseilles at the End of the 17th Century." in *Les relations intercommunautaires juives en méditerranée occidentale, XIIIe-XXe siècles.* 51-59. Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1984.

Rubens, Alfred. *A Jewish Iconography.* London: The Jewish Museum, 1954.

_______. "Portrait of Anglo-Jewry, 1656-1836." *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 19 (1960): 13-52.

Rudé, George. *Hanoverian London, 1714-1808.* Berkely: University of California Press, 1971.

Al-saffar, Muhammad. *Disorienting Encounters: Travels of a Moroccan Scholar in France in 1845-1846: The voyage of Muhammad as-Saffar.* Translated and edited by Susan Gilson Miller. Berkeley: University of California press, 1992.

Said, Edward W. *Orientalism.* New York: Vintage Books, 1979.

Samuel, Edgar R. "The Jews in English Foreign Trade - A Consideration of the 'Philo Patriae' Pamphlets of 1753." In *Remember the Days*, edited by John M. Shaftesley, 123-43. London: Jewish Historical Society of England, 1966.

Samuel, W.S. "A list of Jewish Persons Endenizened and Naturalized 1609-1799." *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 22

(1970): 111-44.

Saugnier and Brisson. *Voyages to the Coast of Africa.* London: G. G. J. Robinson, 1792.

Schrooter, Daniel J. "La découverte des Juifs berbères." In *Relations Judèo-Musulmanes au Maroc: perceptions et réalités*, edited by Michel Abitbol, 169-87. Paris: Editions Starvit, 1997.

______. "The Jewish Quarter and the Moroccan City." In *New Horizons in Sephardic Studies*, edited by Yedida K. Stillman and Geroge K. Zucker, 67-81. Albany: State University of New York press, 1993.

______. *Merchants of Essaouira: Urban Society and Imperialism in Southwestern Morocco, 1844-1886.* Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

______. "Orientalism and the Jews of the Mediterranean." *Journal of Mediterranean Studies* 4, no. 2 (1994): 183-96.

______. Review of Bernard Lewis, *The Jews of Islam. International Journal of Middle East Studies*, 21 (1980): 601-5.

______. "The Royal Palace Archives of Rabat and the Makhzan in the 19th Century." *Maghreb review* 7 nos. 1-2 (1982): 41-45.

______. "Royal Power and the Economy in Precolonial Morocco: Jews and the Legitimation of Foreign Trade." In *In the Shadow of the Sultan: Culture, Power and Ploitics in Morocco*, edited by Rahma Bourqia and Susan G. Miller, 74-102. Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1999.

______."Trade as a Mediator in Muslim-Jewish Relations: Southwestern Morocco in the Nineteenth Century." In *Jews Among Arabs: Contacts and Boundaries*, edited by Mark R. Cohen and Abraham L. Udovitch, 113-40. Princeton, N.J.: Darwin Press, 1989.

Schwarzfuchs, Simon. "La 'Nazione Ebrea' livournaise au Levant," *Rassegna Mensile di Israel* 50 (1984): 707-24.

Serels, M. Mitchell. "Sephardic Printing as a source of Historical Material." In *The Sephardi and Oriental Jewish Heritage*, edited by Issachar Ben-Ami. Jerusalem: Magnes Press, The Hebrew University, 1982.

Serfaty, Nicole S. *Les courtisans juifs des sultans marocains: Hommes politiques et hauts dignitaires, XIIIe-XVIIIe siècles.* Paris, Editions Bouchène, 1999.

Shane, A. L. "Isaac D'Israeli and his Quarrel with the Synagogue-A Reassessment." *Transactions of the Jewish Historical Society of*

England 29 (1988): 165-75.

Shatzmiller, Maya. *The Berbers and the Islamic State: The Marinid Experience in Pre-Protectorate Morocco.* Princeton, N.J: Markus Wiener, 2000.

______. "An Ethnic Factor in a Medieval Social Revolution: The Role of Jewish Courtiers under the Marinid's." In *Islamic Society and Culture: Essays in Honour of Professor Aziz Ahmad,* edited by Milton Israel and N. K. Wagle, 149-63. New Delhi: Manohar, 1983.

Shokeid, Moshe. "Jewish Existence in a Berber Environment." In *Les relations entre Juifs et Musulmans en Afrique du Nord, XIX^{e} -XX^{e} siècles.* Paris: Centre National de la Recherche Scientifique, 1980.

Sonnino, Guido. *Storia della tipografia ebraica in Livorno.* Turin: Casale Monf.-Tip. Giuseppe Lavagno, 1912.

Southey, Robert. *Letters from England,* edited by Jack Simmons. London: Cresset Press, 1951.

Stern, Selma. *The Court Jew: A contribution to the History of Absolutism in Central Europe.* Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1950.

Stillman, Norman A. *The Jews of Arab Lands.* Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1979.

______.*The Language and Culture of the Jews of Sefrou, Morocco: An Ethnolinguistic Study.* Manchester: University of Manchester Press, 1988.

______. "The Moroccan Jewish Experience: A Revisionist View." *Jerusalem Quarterly* 9 (1978): 111-23.

______."Muslim and Jews in Morocco: Perceptions, Images, Stereotypes."In *Proceedings of the Seminar on Muslim-Jewish Relations in North Africa,* 13-26. New York: World Jewish Congress, 1975.

______. "Myth, Counter-Myth and Distortion."*Tikkun* 6, n°.3 (1991): 60-64.

______. "Two Accounts of the Persecution of the Jews of Tetuan in 1790." In *Michael,* vol. 5, edited by Daniel Carpi, Yehuda Nini, and Shlomo Simosohn, 130-42. Tel-Aviv: Diaspora Research Institute, 1978.

Stillman, Norman A., and Yedida K. Stillman. "The Jewish Courtier Class in Late Eighteenth-Century Morocco as Seen through the Eyes of Samuel Romanelli." In *Essays in Honor of Bernard Lewis: The Islamic World from Classical to Modern Times,* edited by C. E.

Bosworth et al., 845-54. Princeton, N.J: Darwin Press 1988.

Stow, Kenneth R. "Papal and Royal Attitudes toward Jewish Lending in the Thirteenth Century." *Association for Jewish Studies Review* 6 (1981): 161-74.

Sumbel, Leah Wells. *Memoirs of the Life of Mrs. Sumbel, Late Wells*, 3 vols. London: C. Chapple, 1811.

Szymański, Edward. "La guerre hispano-marocaine 1859: début de l'histoire du Maroc contemporain (essai de périodisation)." *Ronick Orientalistycȥny* 29, n° 2 (1965): 53-65.

Taylor, J. *A Picturesque Tour in Spain, Portugal, and along the Coast of Africa, from Tangier to Tetuan.* Paris: F. Didot Frères, 1845.

Thomassy, Raymond. *Le Maroc et ses caravanes ou relations de la France avec cet Empire.* Paris: F. Didot Frères, 1845.

Thomson, Ann. *Barbary and Enlightenment: European Attitudes toward the Maghreb in the Eighteenth Century.* Leiden: Brill, 1987.

Toaf, Alfredo S. "Cenni storicci sulla comunità ebraica e sulla sinagoga di Livorno." R*assegna Mensile di Israel* 21 (1955): 355-430.

______. "Il Collegio rabbininco di Livorno." R*assegna Mensile di Israel* 12 (1938): 184-95.

Toaff, Renzo. "Livorno, comunità sefaradita." R*assegna Mensile di Israel* 38 (1972): 203-9.

______. *La Naȥione ebera a Livorno e a Pisa: 1591-1700.* Florence: L. S. Olschki, 1990.

Tolédano Joseph. *La Saga des familles: les Juifs du Maroc et leurs noms.* Tel-Aviv: Editions Stavit, 1983.

Tomlinson, Edward Murray. *A History of the Minories.* London: J. Murray, 1922.

Vajda, George. *Un recueil de textes historiques judéo-marocains.* Paris: Larose, 1951.

______. "Un traité maghrébin 'adversus jadaeos': 'Ahkam ahl al-dhima' du šayh Muhammad b. 'Abd al-Karim al-Magili." In *Etudes d'orientalisme dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal,* 2:805-13. Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1962.

Valensi, Lucette. *On the Eve of Colonialism: North Africa before the French Conquest.* New York: African Publishing Company, 1977.

al-Wansharisi, Ahmad Ibn Yahya. *al-Miyar al-Mughrib*, trans. Emile Amar, "La pierre de touche des fétwas." *Archives Marocaines* 12 (1908):12-13.

Wasserstrom, Steven M. *Between Muslim and Jew: The Problem of Symbiosis in*

Early Islam. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995.

Waterbury, John. *The Commander of the Faithful*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.

Wendeborn, F. A. *A View of England towards the Close of the Eighteenth Century*. London: Printed for G. G. J. and G. Robinson, 1791.

William, Stanley Thomas. *Richard Cumberland*: His Life and Dramatic Works. New Haven, Conn.: Yale University press, 1917.

Wolf, Lucien. *Essays in Jewish History*. Edited by Cecil Roth. London: Jewish Historical Society of England, 1934.

_______. *Sir Moses Montefiore: A Centennial Biography*. New York: Harper & Brothers, 1885.

Wolff, Jacques. *Le financier Ouvrard*. Paris: Librairie Jules Tallandier, 1992.

Wood, Alfred C. *A History of the Levant Company*. New York: Barnes & Noble, 1964.

Zafrani, Haïm. *Etudes et recherches sur la vie intellectuelle juive au Maroc de la fin du 15e siècle au début du 20e siècle, vol I: Pensée juridique et environnement social, économique et religieux*. Paris: Guthner, 1972.

_______. *Mille ans de vie juive au Maroc*. Paris: G.-P. Maisonneuve et Larose, 1983.

Zaki, M'Barek. "Le Maroc et Gênes: Quelques aspects des relations entre 1700 et 1800," *Revue Maroc-Europe* n° 2 (1992): 81-110.

Zangwill, Louis. "Richard Cumberland Centenary Memorial Paper," *Transactions of the Jewish Historical Society of England* 7 (1915): 147-79.

2- باللغة العربية:

ابن زيدان، عبد الرحمن. **إتحاف إعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، 5 أجزاء، الرباط، المطبعة الوطنية لصاحبها عباس التناني ومحمد القباج، 1929-1933.

أفا، عمر. **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، الدار البيضاء، 1988.

البزاز، محمد الأمين. **تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1992.

بن الصغير، خالد. "وثيقة غير منشورة عن ملاح مراكش في نهاية القرن التاسع عشر"، **هسبريس- تمودا**، 35، ج. 2 (1997)، 25-71.

بوشعرة، مصطفى. **الاستيطان والحماية بالمغرب، 1280 - 1311 / 1865 – 1894**، 4 أجزاء، المطبعة الملكية، الرباط، 1984-1989.

التوفيق، أحمد. **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر: إينولتان (1850-1912)**، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 63، الطبعة الثالثة، 2011.

الخمليشي، عبد العزيز. "حول مسألة بناء الملاحات بالمدن المغربية." **دار النيابة**، 4 (ربيع 1987)، 21–28؛ 5 (صيف/ خريف 1988): 30-41.

داوود، محمد ، **تاريخ تطوان**، 6 أجزاء، تطوان، المغرب، 1959-1966.

الزعفراني، حاييم. **ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، (تاريخ، ثقافة، دين)**، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الدار البيضاء: الطبعة الأولى، 1987.

السبتي، عبد الأحد وعبد الرحمن الخصاصي. **من الشاي إلى الأتاي، العادة والتاريخ**، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثانية،2011.

سيگار نورمان، "البُنى المجتمعية الاقتصادية ونشوء برجوازية حضرية في المغرب قبل الاستعمار،" ترجمة محمد نجمي الروداني ومراجعة محمد معتصم، في: (**مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط، 1995)، 20: 151-204.

شروتر، دانييل. **تجار الصويرة، المجتمع الحضري والأمبريالية في جنوب غرب المغرب**، 1844–1886، تعريب خالد بن الصغير، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 6، 1997.

صدفة اللقاء مع الجديد، رحلة الصفار إلى فرنسا، 1845–1846، دراسة وتحقيق سوزان ميلار، عرب الدراسة وشارك في التحقيق خالد بن الصغير، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 2، 1995).

الضعيف، محمد بن عبد السلام الرباطي، **تاريخ الضعيف**، دراسة وتحقيق وتقديم أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986.

الغزال، أحمد ابن المهدي. **نتيجة الاجتهاد في المهادنة والجهاد**: "رحلة الغزال وسفارته إلى الأندلس"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

كنبيب، محمد. **المحميون**، (الرباط: جامعة محمد الخامس، نشر مشترك بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية وباب أنفا، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 47، الرباط، 2011).

المنصور، محمد. **المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين،** 1792-1822، ترجمه عن الإنگليزية محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2006.

الناصري، أحمد بن خالد. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، 9 أجزاء، الطبعة الثانية، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954-56.

ملاحق

الملحق 1: رسم عدلي يشهد بشراء مايير مقنين ثلث دار سكنية خارج السور في مدينة الصويرة، بتاريخ منتصف ذي الحجة 1214= ماي 1800، من مجموعة صاموئيل ليڤي قرقوز.

الملحق 2: ظهير من السلطان المولى سليمان لفائدة شلومو شقيق مايير مقنين يأذن له فيه بفتح طاحونة بمدينة الصويرة، واستغلالها بكامل الحرية. مؤرخ في نهاية جمادى الأولى 1224 = يوليوز 1809، من مجموعة صاموئيل ليفي قرقوز.

الملحق 3: نسخة عقد تجاري بين المغرب وفرنسا، لتصدير الثيران والشعير لفائدة الجيوش الفرنسية المقاتلة في إسبانيا، وفيه إشارة إلى التاجر مايير مقنين كطرف أساسي وفاعل في الصفقة، مأخوذ عن عبد الرحمن ابن زيدان، **إتحاف إعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج 5، 156-159.

الحمد لله،

نسخة من الشروط في شأن وسق الثيران، بين سيدنا نصره الله والنصراني وِيقْطُورْ، (Victor) وكذلك في شأن الشعير؛ وهذه هي:

الحمد لله، عقدة شروط انعقدت بحضرة خديم المقام العلي بالله، الأمجد الأسعد، القائد محمد اميمون، بين خديم سيدنا نصره الله؛ التاجر ابن مقنين في أمور التجارة مما هو مذكور في الأوامر الشريفة المقروءة على كافة قنصوات جميع أجناس النصارى، حسبما بأيديهم نسخ منها بالعدول؛ وبين الرومي ويقطور (Victor)، وكيل ونائب العلاف الكبير على العساكر الفراصيصية وجيوشها؛ الذي هو الآن في بلاد اصبنيول، تحت سنجق الفرانصيص، بواسطة قونصو الفرانصيص وهو الرومي صُرْدُ (Sourdeau)، المقيم في الوقت، تحت إيالة المنصور بالله، اتفقا على ما سيذكر:

الشرط الأول: سرح مَيِّر ابن مقنين المذكور، بأمر سيدنا نصره الله، الذي هو في يده، للرومي المذكور، أربعة آلاف رأس من الثيران، وثلاثمائة ألف قنطار من الشعير، بميزان الغرب، على شروط المبينة بعد.

الشرط الثاني: إلتزم الرومي المذكور، بأن يدفع هو إن كان حاضرا، أو يترك نائبه إن كان غائبا بعد وسق الثيران المذكورين، اثني عشر ريالا صاكة لكل رأس منها، لمن ياذن مولانا نصره الله، وبعد وسق الشعير المذكور، نصف ريال لكل قنطار من القناطير المذكورة صاكة، لمن ياذن أيضا مولانا نصره الله.

الشرط الثالث: إن وسق ما ذُكر يكون بالمراسي المبينة بعد، وهي مرسى تطوان والعرائش وطنجة، على رضى الرومي المذكور أو نوابه.

الشرط الرابع: إن الرومي المذكور يدفع في الشهر الذي يقدم فيه أمر سيدنا نصره الله باستحسانه لجميع ما سُطر صدره، عشرين ألف ريال، من حساب وسق الثيران والشعير حسبما في الشرط الأول، ويقتطع عند وسق ما ذُكر من العدد المذكور

قدر ما يلزم في الموسوق، قَلَّ أو جَلَّ، على حسب التوالي، حتى يفرغ المال المدفوع.

الشرط الخامس: إذا خرجت جيوش الفرنصيص من بلاد الأندلس فقط قبل تمام وسق ما ذُكر، فالرومي وِيقْطُورْ (Victor)، المذكور، له الخيار بين أن يكمل الوسق المذكور بجميع شروطه المذكورة أو يتركه. وإذا كان بقي شيء من العدد المدفوع، فإما أن يَسِق فيه الثيران والشعير، أو يَسِق برضي سيدنا نصره الله الشمع، بتسع ريالات للقنطار صاكة، أو الجلد بثلاث ريالات صاكة. وإذا لم يرض سيدنا أيده الله بذلك، فياخذ دراهمه الباقية، ووسق الثيران والشعير من الباقي المدفوع كما ذُكر، يكون بالصاكة المذكورة قبل.

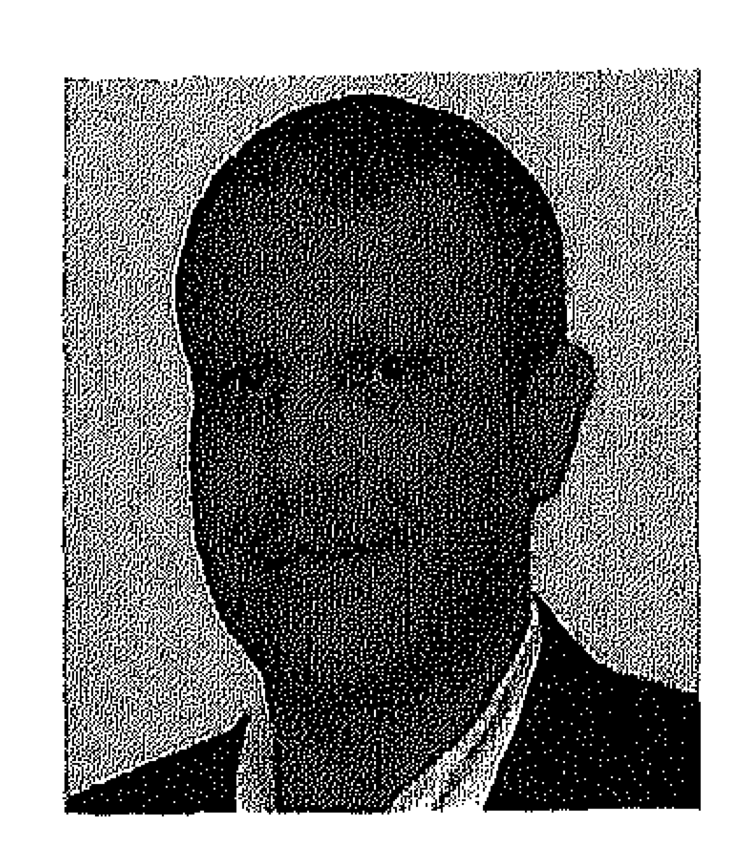
الشرط السادس: إلتزم على نفسه خديم مولانا المنصور بالله، مَيِّر بن مقنين المذكور، بأن يُيَسِّر للرومي المذكور، جميع ما يحتاج إليه من المواجب التي يسق في سائر المراسي المذكورة، على حسب ما بيده من إذن سيدنا ومولانا نصره الله، ويبذل جهده في ذلك، حتى لا يتعسر عليه شيء في الوسق المذكور، ويكون العمل على الشروط المذكورة من غير أن يتعرض له أحد، ويشرع الرومي المذكور في عمل الشروط المذكورة من يوم تاريخه.

الشرط السابع: إن هذه الشروط المذكورة المجعولة مع الرومي المذكور، في الوسق المذكور، إنما هو للفرانصيص الذين ببلاد أصبانيا، لا لغيرها من بلاد الأجناس الآخرين. على هذا انعقدت هذه الشروط المذكورة بين الرومي وبين مَيِّر المذكورين؛ فمن حضر العقد المذكور قيده شاهدا به عليهما في الثاني والعشرين من ربيع النبوي الأنور عام 1239". عبد ربه تعلى أحمد بن محمد الرفاعي لطف الله به آمين، وبعده طابع خديم المقام العالي بالله محمد بن ميمون الله وليه. وبعده خطوط اليد النصراني المذكور، وقنصو الفرانصيص وخليفته، وكذلك خط اليد خديم المقام العالي بالله مير بن مقنين المذكور بالكتابة بالرومي. وبعد ذلك خُتم باللك الأحمر وخط افرنجي.

فهرس اللوحات

فهرس المحتويات

فهرس المواضيع وبعض المصطلحات العبرية
والأعلام الجغرافية والبشرية
أسقطنا منه اسم مقنين



المترجم: خالد بن الصغير

أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس (أكدال).

مؤلفاته:

- المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886). منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية 1997.
- المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن (1845-1886)، دار أبي رقراق، 2009.
- بريطانيا وإشكالية الإصلاح في المغرب، (1886-1904)، منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الثانية، دار أبي رقراق، الرباط، 2011.

كتب مترجمة من الإنجليزية:

- صدفة اللقاء مع الجديد: رحلة الصفار إلى فرنسا(1845-1846)، وهو تعريب ومساهمة في التحقيق مع سوزان ميلار، منشورات كلية الآداب بالرباط ، 1995.
- مملكة الكتاب: تاريخ الطباعة في المغرب (1865-1912)، تأليف فوزي عبد الرزاق، وتعريب خالد بن الصغير. منشورات كلية الآداب بالرباط ، 1997.
- تجار الصويرة: المجتمع الحضري والأمبريالية في جنوب غرب المغرب (1844-1886)، تأليف دانييل شروتر، وتعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1997.

صدر له بالإنجليزية:

- *Britain and Morocco During the Embassy of John Drummond Hay (1845-1886)*, Translated by Malcolm Williams and Gavin Waterson, Published by Taylor and Francis, London and New York , 2005.

هذا الكتاب

أود في هذا الكتاب أن أقدم تحليلا موسعا للتفاعل الثقافي المتبادل، لمجالات غالبا ما وقع تحليلها تحليلا منفصلا على هذا النحو: اليهودي والمسلم، الأشكناز والسِّفَرد، الشرق-أوسطيون والأوروبيون. وربما تكتسي قصة حياة مايير مقنين، صبغة معاصرة خاصة ومثيرة للمشاعر: إذ بصفته جزءاً من ثقافة الشتات، وبصفته رحالة جال بين مختلف البلدان والأوساط الثقافية، فإنه يظهر بوضوح العمق التاريخي للعالم المتعدد الثقافات الذي نعيش فيه جميعنا اليوم.



ISBN : 978-9981-59-213-1

